



المجلد الثالث

مذكرات خالد العظم

إذا أعجبك الكتاب، فرجاءً حاول شراء النسخة الورقية
تذكر أن الكتاب العرب معترّون والكل يستوطني حيطهم
دعمنا لهم يضمن استمرار عطائهم
(أبو عبدو)



الدار المتحدة للنشر **دمن**

طبعة ثالثة

<http://abuabdoalbagl.blogspot.com>



أبو عبدو البغل

مذكراتُ خَالِدِ الْعَظْمِ



مذكرات خالد العظمى

في ثلاثة مجلدات

المجلد الثالث

٥٧

الدار المنجدة للنشر

الطبعة الثانية
جميع الحقوق محفوظة
الدار الوطنية للنشر
بيروت ١٩٧٢

محتويات الكتاب

المجلد الثالث

سورية قبيل الوحدة		الجزء الاول
الانشاتات الاقتصادية مع روسيا	٥	الفصل الاول
الاحزاب في سورية	٢٢	الفصل الثاني
المصافة في سورية	٦٢	الفصل الثالث
الوحدة مع مصر		الجزء الثاني
مقدمة عامة	٧٧	الفصل الاول
وتائع سبقت الوحدة	١٢٠	الفصل الثاني
قيام الجمهورية العربية المتحدة	١٥٦	الفصل الثالث
سورية بعد الانفصال		الجزء الثالث
مقدمة عامة	١٩١	الفصل الاول
انفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١	١٩٩	الفصل الثاني
الانتخابات النيابية والاستفتاء	٢١٤	الفصل الثالث
انقلاب آذار ١٩٦٢ و ١٩٦٣	٢٦٤	الفصل الرابع
وزارتي الخامسة	٣٠٣	الفصل الخامس
موقفنا من لبنان والبلدان العربية	٣٥٠	الفصل السادس
علاقتنا مع الدول الاجنبية	٣٧٨	الفصل السابع
العمل الوجودي في عهد حكومتنا	٤٠٤	الفصل الثامن
	٤٤٧	فهرس الاعلام

الجزء الأول : سُورِيَّة قَبِيل الوَحْدَة

الفصل الأول الاتفاقيات الاقتصادية مع روسيا

على اثر تسلمي وزارة الدفاع في مطلع ١٩٥٧ ، عقدت مع رئيس الاركان العامة ومعاونيه رؤساء الشعب عددة اجتماعات الاسباب الموجبة لطرق بحثنا خلالها - في جملة ما بحثناه - قضية المعدات العسكرية التي اشترتها الوزارة من الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ، وما يلزمها من اسلحة اضافية ومستودعات تحفظ فيها الالآت الثقيلة ، كالدبابات والذخائر الحربية واللباس ، الخ . ، وما اقتضته زيادة افراد الجيش السوري من ثكنات ودوائر . وكانت الحاجة الى تلك المنشآت تزداد بنسبة زيادة مشترياتنا من الاجهزة العسكرية ، بحيث لم تعد الثكنات والمستودعات الحالية كافية لايواء العدد والعدة . واصبحت الكمية الكبيرة من المعدات والاجهزة والذخائر مودعة في الهواء الطلق ، تتعرض للفساد والانفجار ولغير ذلك من الاخطار ، عدا ان عددا كبيرا من افراد الجيش كان ينام تحت الخيام ، عرضة للبرد القارس او الحر الشديد .

ووصلت الارقام التقديرية لكلفة انشاء هذه الثكنات والمستودعات الى عشرات الملايين من الليرات السورية ، بل تعدت ذلك الى المئة وخمسين مليوناً . ولم تكن موارد الدولة قادرة على مواجهة نفقات الجيش المتزايدة ، لا سيما ان الارقام التي ذكرتها لم تكن شاملة قيمة المعدات الحربية نفسها ، سواء منها ما كنا تسلمناه ولم نسدد بعد الاقساط واحدا من اقساط قيمته ، او ما كانت الحاجة تقضي بهواملة تداركه سنة فسنة . وهكذا اصبح مجموع متطلبات الجيش للسنتين العشر القادمة لا يقل عن ملياري ليرة سورية .

هذا العجز المالي كان يفرض علي - مع انني لم اكن بعد قد تسلمت شؤون وزارة المالية - التفكير عميقا بما يمكن ان يؤمن لنا تدارك هذا المال . ولم يكن الاقتصاد السوري ، في وضعه الحالي ،

الجزء الاول : سورية تبيل الوحدة

قادرا على اسعاف هذه المطالب الضخمة . ولم يكن من الميسور التفكير بفرض ضرائب جديدة او زيادة الضرائب الحالية ، اذ ان مجموع الميزانية السنوية العسادية كان ٣٤٠ مليون ليرة . اما الميزانية الاستثنائية ، فلم يكن لها موارد حقيقية ، اذ ان ضريبة كضريبة الانتاج، مثلا، لم تكن تعطي اكثر من ١٥ مليون ليرة سورية سنويا . فكيف يمكن ان يعتمد على ضرائب ورسوم للحصول على ما يتقابل هذه النفقات الهائلة ؟ هذا فضلا عن انه ، في السنين الاولى من برنامج العشر سنوات ، كانت النسبة السنوية للنفقات اكثر بكثير منها في السنوات الاخيرة .

هذه العوامل كلها جعلتني اتضي الساعات الطويلة في استنباط وسيلة تؤمن تدارك هذا المال ، دون اللجوء الى تخفيض النفقات اللازمة للدفاع عن البلاد . وانتهى بي التفكير الى ان الوسيلة الوحيدة هي زيادة الدخل القومي زيادة تجعله قادرا على مواجهة قسم من هذه النفقات وايجاد موارد جديدة للدولة ، لا عن طريق الضرائب والرسوم، لكن عن طريق مشاريع زراعية وصناعية تدر على الخزينة موارد كبيرة يستطاع تكريسها لسداد هذا المعجز . ولم تكن سوريا فقيرة في الامكانات . فهناك الاراضي التي تملكها الدولة ولكنها لا تستغلها لئنقص الري فيها . وتقدر مساحة تلك الاراضي بمئات الوف الدونمات . وهناك مواقع عديدة يمكن فيها انشاء سدود نهرية تخزن ما يكفي من مياه الشتاء لارواء مساحات كبيرة من الاراضي التي يملكها الافراد ليزيد دخلهم العام ومورد الدولة من هذه الزيادة . وهناك صناعات عديدة تحتاج اليها البلاد تمكن الدولة ، اذا قامت بها ، من الحصول على موارد كبيرة ومن الحفاظ على جزء من المال كان يذهب الى الخارج .

والى جانب ذلك ، كانت الخطوط الحديدية في البلاد لا تؤمن حاجة النقل بشكل منتظم ورخيص ، مما كان يجعل قيمة منتوجاتنا الزراعية تنن تحت وطأة اجور النقل الغالية ، فتضجر اسواقا عالمية عديدة .

وموق كل هذه الامكانات ، ثمة معادن ثمينة لم تستغل ، واهبها النفط .

كل هذه المشاريع لم اكن وحدي الذي فكر فيها . لكن احدا لم يتوصل الى استنباط الوسيلة لتدارك المال اللازم للقيام بها . فمراس مال الامراد والدولة لم يكن ليحياه هذه المتطلبات . بل ان

احدى الحكومات فكرت باللجوء الى البنك الدولي للاستقراض منه ما يكفي بعض المشاريع . الا ان هذه المؤسسة ما كانت تهتم الا بالمشاريع التي تفيد منها سياسة الدول الغربية ، ناهيك بالشروط التعسفية التي كانت المؤسسة تفرضها ، سواء من حيث مراقبة الانفاق او تحديد الشركات التي يعهد اليها العمل او حتى كيفية استثمار المشاريع بعد اكمالها . وهذه الشروط القاسية حالت دون انجاز المشاريع التي كانت الحكومات المتعددة تقدمت بها ، كما جعلت هذه الحكومات لا تجرؤ على اقتراحها على مجالس النواب .

اما الولايات المتحدة التي كانت تيمثر الاموال يمنة ويسارا باسم مساعدة الدول المتأخرة ، فلم تعرض على الحكومة السورية اية مساعدة مالية ، علما منها بان اية حكومة سورية لا تقبل او لا تجرؤ على قبول شروط تلك المساعدة ، ورغبة منها في اخضاع السوريين وارغامهم على اللجوء الى قبول مساعدتها مع تلك الشروط التي كان من شأنها تسيير سياسة سوريا تبعا لسياسة الولايات المتحدة ، كما اضطرت الى ذلك تركيا والعراق والسعودية ولبنان ، وغيرها من الدول العربية او سائر الدول في العالم .

فأمام هذه الاحتمالات وصعوبة اللجوء اليها او استحالتها لم يبق امامنا سوى طرق باب الاتحاد السوفييتي والسعي للحصول منه على مساعدة مالية واقتصادية وفنية دون ان يكون اي شرط سياسي او غيره مقرونا بتلك المساعدة .

ولا شك في ان صفقات الاسلحة التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا كانت نوعا من المساعدة ، لا من حيث مجانية الصفقة ، لكن من حيث رخص السعر وطول آجال دفع الاتساق . ولا يستطيع منصف ان يدعي ان سورية ومصر ، بعقدتهما هذه الصفقات ، تنازلتا عن جزء من سيادتهما او انها ارتبطتا مع احدى هاتين الدولتين بأي التزام او تعهد من اي نوع كان .

وكان الخير كل الخير في هذه العقود التي رفعت قوة الجيشين السوري والمصري الى درجة اعلى كثيرا من قبل . ولم يكن لهذه الصفقات نقطة ضعف سوى اثاره الغرب علينا وانتقاله فجأة من موقف المسامر المنتظر وقوعنا في شباكه بدون عنسف الى موقف المخاصم المهاجم المتأمر علانية .

لكننا كنا نقيس بميزان التعقل والحكمة ارجحية سلوك احد

الطرق الآتية :

- ١ - سلوك سياسة الحياد بين المعسكرين .
 - ٢ - الانضمام الى المعسكر الغربي .
 - ٣ - الانضمام الى المعسكر الشرقي .
- اما بشأن تدارك الاسلحة والحصول على المساعدات الاقتصادية ، فلم يكن امامنا سوى :

- ١ - التعاقد مع المعسكر الشرقي .
- ٢ - تجميد وضع الجيش بعدم شراء الاسلحة ، لان الغرب كان يرفض بيعنا ما يلزمنا ويحيل الدول المحايدة على سلوك مسلكه ، وتجميد برامجنا الانشائية ايضا .

فأما الاتجاه السياسي ، فقد اتفقتنا عليه وحددناه في مؤتمر بانديونج . وتبعاً لذلك رفضنا الانضمام الى حلف بغداد ، والى حلف شرقي البحر المتوسط ، والى اتفاق الدفاع المشترك . اذ كانت هذه كلها من اختراعات الغرب واساليبه العديدة الاشكال لربط الشرق الاوسط بعجلة سياسته . وهكذا قطعنا ايصة صلة كانت تصلنا بدول الغرب .

واما عن الانضمام للكتلة الشرقية ، فيجب ان يذكر ، بادىء ذي بدء ، ان سورية لم يعرض عليها ولم يطلب منها ، في اي وقت ، الارتباط باية دولة اوروبية شرقية باي رباط او حلف او معاهدة او غيرها من انواع الاتفاقيات الشفهية او المدونة التي تربط دولتين او اكثر في السياسة الخارجية والاجتماعية او الاقتصادية ، بما يؤدي الى تشابك مصالحها والدفاع عن تلك المصالح المشتركة .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم يكن لدينا في الاصل رغبة او تقبل لاي ارتباط بالدول الشيوعية بجعل سياستنا الخارجية والداخلية والاجتماعية مرهونة بسياستها الخاصة .

فكنا ولا نزال نؤمن بالعروبة ولا ننظر الى الحوادث العالمية الا من حيث اثرها على كياننا واستقلالنا وقوميتنا . اما المذهب الشيوعي ، فليما عدا المؤمنين به ، لم يكن في سورية من يقول به ، لا الاقنطاسي ولا الاشتراكي ولا المتمسك باي مذهب آخر .

واما التعاقد مع احدى الدول للحصول على مساعدات اقتصادية تمكنا من تحقيق انمائى بلادنا ، فلم يكن امامنا سوى الاتجاه صوب الاتحاد السوفيتي ، بشرط الا تقتزن هذه المساعدات

باي تدخل في شؤوننا او التزام سياسي يضعف استقلالنا وحریتنا .
وكان من جراء تفکيري العميق في هذه الامور ، ان رايت
ضرورة البحث مع اركان الحكومة السوفیيتية ، عسانا نحصل منها
على مساعدة اقتصادية ترافق صفقات الاسلحة التي كان لا بد
لنا من الاستمرار على شرائها للحفاظ على قوة الجيش وتزويده
باسلحة عصرية قوية .

ففاتحت سفير الاتحاد السوفیيتي وطلبت اليه تبليغ حكومته
رغبتي في السفر الى موسكو لبحث امكانية الحصول على مساعدات
اقتصادية ولتبادل الراي في شؤون تتعلق بتزويد الجيش بمعدات
عسكرية .

وتأخر الجواب اكثر من شهرين ، حتى اتاني السفير في احد
ايام حزيران ١٩٥٧ وابلفني ترحيب حكومته بزيارتي وطلبتها
الاطلاع على تفصيل المسائل التي سألها في موسكو . فاجبته بان
التفاصيل هي من شأن الخبراء والموظفين ، اما انا فغايتي الحصول
على الموافقة المبدئية على الخطوط العريضة للمساعدة الاقتصادية .
وفي سبيل ذلك ، ارى ضرورة اجراء الاتصالات الرسمية في
موسكو .

وجاء الجواب في اواخر حزيران بالموافقة على الاجتماع في
موسكو . وحددنا الموعد في الاسبوع الاخير من تموز المقبل .

عندئذ عرضت الامر مفصلا على مجلس الوزراء وذكرت انني
سأنتهز فرصة المرور ببراغ للاجتماع الى اركان حكومتها ، رغبة في
الحصول على تمديد آجال دفع ثمن صفقة الاسلحة الى عشر سنين ،
تلك الصفقة التي كانت الخزينة تئن من حمل اعباء اقتسامها
الاربعة ، بسبب فقدان الاعتمادات اللازمة لتسديدها .

ووافق مجلس الوزراء على الفكرة ، لكنه لم يتخذ اي قرار
مكتوب ، رغبة في ابقاء خبر الرحلة سرا . وانفتحت مع وزير الاشغال
العامة والمواصلات السيد فاخر كيالي على اعداد الدروس الموجودة
في وزارته لاخذها معنا الى موسكو .

وفي اليوم الرابع من تموز سافرت الى روما لقضاء فرصة
العيد والاستجمام في الربوع الايطالية ، على ان اجتمع في اليوم
الثالث والعشرين من تموز في براغ الى رئيس الاركان العامة اللواء
توفيق نظام الدين وبقية اعضاء الوفد العسكري الذي سيرافقني
الى موسكو .

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وبهتس الطائرة التي اقلتني الى روما ، كان السيد صلاح الدين البيطار مسافرا الى بلغراد عن طريق روما . ومكثنا في عاصمة ايطاليا اربعة ايام اجتمع فيها وزير خارجيتنا السيد البيطار الى وزير خارجية ايطاليا ورئيس جمهوريتها . وفي اليوم الثامن من تموز توجهنا، البيطار وانا، الى الفاتيكان لمقابلة البابا . وكان يرافقتنا السيد انور حاتم وزير سورية المفوض .

وكان استقبال البابا لنا وديا . فتكلمت عن الحالة في سورية وعن خطة حكومتنا بالتزام جانب الحياد . وشرحت للبابا اسباب هذا الاتجاه وفوائده . ثم انتقلت الى ذكر الوثام المستتب بين سائر الطوائف في سورية ، وذكسرت قضية فلسطين وضرورة التآزر بين المسيحيين والمسلمين فيها . ودامت المقابلة نحو نصف ساعة ، انتقلنا بعدها الى مكتب وزير خارجية الفاتيكان ، حيث التقينا الوزير الذي تسلم الحديث معبرا عن شعوره وشعور البابا بشأن قضية فلسطين . ثم ذكر ان الكرسي الرسولي لا يستطيع التظاهر في هذا الشأن ، لكنه يبذل كل جهده لدفع اذى اليهود عن المسلمين والمسيحيين على السواء .

مقابلتي البابا
مع صلاح البيطار

وخرجنا من هاتين المقابلتين غير قانعين بان الفاتيكان قائم بما يوجه عليه امر الدفاع عن الاراضي المقدسة ، بل انه يخشى الامريكين ويتحاشى الظهور بمظهر قد يحرمه المساعدات المالية الكبرى التي يعتمد على وصولها اليه من كندا والولايات المتحدة . وايقنت بان لا فائدة ترجى منه لمساندة القضية الفلسطينية ، اذ انه يمالئ السياسة الامريكية ولا يريد الخروج عما ترسمه من خطط .

وفي اليوم التالي بارح السيد البيطار روما قاصدا بلغراد بدعوة من الحكومة اليوغسلافية . وتلقيت فيها بعد كتابا مقسه يعلمني بان الرئيس تيتو ابدى له استعداد حكومته لبذل كل مساعده سورية لتنفيذ برنامجها الانشائي، ووعده بارسال الخبراء الفنيين .

وبدا السيد البيطار في كتابه متحمسا لهذه المحادثات التي لا شك في انها اثرت على عقله وجعلته لا يتحمس للاتفاق مع الاتحاد السوفييتي ، بل يسعى في الخفاء الى عرقلته . ومن يعرف ان حزب البعث يخاصم الشيوعيين يتبين له سبب موقف البيطار في الحوادث التي ادت الى اعلان الجمهورية العربية المتحدة . وسيجيء ذكر ذلك في حينه .

النمل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

ثم بارحت روما الى بون ، عاصمة المانيا الغربية ، واجتمعت الى الامين العام لوزارة الاقتصاد . فسردت له ما تحتاج اليه سورية في الحقل الاقتصادي من قروض او مساعدات مالية وفنية لتقوم بتنفيذ المشاريع الزراعية والصناعية والسكك الحديدية . وبينت له اننا نقبل ان نلتقى رؤوس الاموال الاجنبية على شكل قرض طويل الاجل ، او على شكل مساهمة بحصة في الشركات التي تتولى تحقيق هذه المشاريع . فاهتم الامين العام ومساعدوه كثيرا بالامور التي اوردها ، لكنهم اظهروا عدم استعداد حكومتهم لاقتراضنا ، بحجة ان اصحاب رؤوس الاموال الالمان لا يفكرون في الاشتراك مع اصحاب رأس المال السوري . لكنهم مستعدون لبيعنا ما نريد من الآلات باقساط لا تتجاوز مدتها سنة واحدة . وكان طبيعيا ان اتلقى هذا الجواب السلبي . فامريكا التي تسيطر على سياسة المانيا الغربية ، واليهود الذين يسيطرون على اقتصادياتها ، لا يسمحون بمساعدة سورية وتفريغ كربتها ، اذا هي لم تخضع لهذين النفوذين .

ثم اوضحت للامين العام ان سورية تصدر سنويا كميات كبيرة من الحبوب الى المانيا . اما في السنة الحالية ، فلم تر اثابلا منها على استيراد حبوبنا . وطلبت اليه العمل على شراء كمية من القمح ، وكان يرسمه عامئذ جيدا في البلاد .

فاجاب الامين العام بانه تقرر ان يسمح للتجار الالمان بان يشتروا من سورية ثلاثين الف طن . فاجبته بانهم كانوا يشترون في السنوات الماضية ما يزيد على مئة وخمسين الفا ، وبان الترخيص وحده لا يكفي لحملهم على الشراء . لذلك اطلب الى الحكومة الالمانية ان تحلهم عليه . فاطهر الامين العام اسفه لانه لا يستطيع ان يفعل اكثر من ذلك .

وهكذا خاب املي بامكان التعاقد مع المانيا الغربية . واضفت هذا الرغض الى ما سبق ان عانيناه من سياسة التطويق الاقتصادي التي بدأت الدول الغربية بتنفيذها ضدنا ، والى ما لسته في ١٩٥٥ من رفض فرنسا بيعنا الاسلحة والذخائر الا بشروط تمس سيادتنا والى امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن تجهيزنا بالمعدات العسكرية ، والى ما كنا نواجهه من مشاكل ومماحكات لدى سائر الدول الاوروبية ، بحيث اصبح جيشنا مهددا بنضوب الذخائر والاسلحة ووقوفه في وجه اسرائيل وقفة ضعيف تجاه مقتدر .

خية املي من المانيا
الغربية وزيارتي براغ

ومت ، بعد هذا الفشل في محاولة اقتناع المانيا الغربية بمساعدتنا ماليا واقتصاديا ، لا ارى امامي سوى الاتحاد السوفيتي الذي مددنا بالسلاح في المرة الاولى وقام بمساندتنا في المجال السياسي العالمي ، دون ان يشترط اي شرط سياسي واقتصادي .

وغادرت بون الى هامبورغ حيث زرت في جوارها معملا لتصفية النفط تملكه شركة كونكورديا التي كانت حصلت على رخصة تنقيب عن البترول في سورية . وفي حفلة الغداء التي اقامها رئيس الشركة احتفاء بي ، اوضحت ان سورية ترحب برؤوس الاموال الاجنبية وتفتح امامها سبل العمل في سورية ، بشرط ان لا تكون هذه الاموال مطية للاستعمار وخادمة لاغراضه . واوضحت ايضا ان سياسة الحكومة الحاضرة في سورية هي سياسة اشتراكية غير تسوية . فاذا تعافدنا مع الاتحاد السوفيتي او مع اية دولة شيوعية ، فلا يعني ذلك اننا اقتبسنا نظامها الاجتماعي وسرنا على خطتها السياسية . فنحن لا نتبع الا مصلحتنا القومية ، ولا نقيم في بلادنا من الانظمة الاجتماعية الا ما نراه مناسباً لحاجتها ، وبمشرط لانتاجها وانعاشها الاقتصادي العام .

وعدت من هامبورغ الى ميلانو وابرقت الى دمشق مستعلما عما اذا كان لم يطرا اي تعديل على برنامج السفر الى براغ ، موسكو ، فجاءني الجواب بان الموعد لا يزال كما كان .

ووصل من دمشق السيد فاخر الكيالي في طريقه الى بلجيكا . فماتحني بقضية الملك سعود والازمة التي حصلت بينه وبين الحكومة السورية على اثر التصريح الذي ادليت به لاحدى الجرائد بدمشق . ففي هذا الحديث هزات بموقف الملك سعود وموقف الملك حسين ، وابنت اننا يعملان لمصلحة الاستعمار . وسافرنا لهذا الموضوع فصلا خاص اذكر فيه بالتفصيل تطور علاقات سورية مع المملكة العربية السعودية .

وبارحت ميلانو بعد ظهر ٢٣ تموز ، فوصلت الى مطار براغ في الساعة ٢٢ . وكان في استقبالني وزير التجارة الخارجية ، ورئيس اركان الحرب ، وعدد من الوزراء والسفراء ، والوزير الكيالي ، ورئيس اركان حرب الجيش السوري اللواء توفيق نظام الدين ومرافقوه العسكريون ، ووزيرنا المفوض السيد (٤) .

وكان الاستقبال رسميا ، اذ عزفت الموسيقى النشيدين الوطنيين السوري والتشكوسلواكي . وبعد ان استعرضت حرس

الشرف حسب الاصول ، بارحنا المطار الى فندق اكرون ، حيث تداولنا الامور واستمعت الى آخر اخبار الوطن .

وفي اليوم التالي اقام وزير التجارة الخارجية حفلة غداء على شرف الوفد في الفندق نفسه . فتمرفنا الى عدد من الوزراء وبحثنا معهم مبدئيا الشؤون التي نريد معالجتها . ثم تواءدنا على استكمال البحث مفصلا ، عند رجوعنا من موسكو .

وفي الساعة السابعة عشرة من ٢٤ تموز امطينا من الطائرة الروسية الجبارة من طراز (٤) وبارحنا براغ متوجهين الى موسكو . وهذه الطائرة هي اعظم طائرة نفاثة في العالم ، فيها ٧٢ مقعدا ، منها ١٦ مقعدا وثيرا والباقي كمقاعد الطائرات العادية . وتبلغ سرعة هذه الطائرة ١٠٠٠ كيلومتر في الساعة حتى علو ١٢٠٠٠ متر . وفعلا ، كان ارتفاع الطائرة في هذه السفرة على علو ١٠٥٠٠ متر ، وكان معدل السرعة ٥٨٠ كيلومترا في الساعة . والظريف فيها انها عندما ترتفع فوق اعلى طبقات الغيوم التي تسمى سيروس لا يشعر الانسان باي اهتزاز او باي ضيق في النفس او باي غثيان . ومهما كانت حالة الطقس ، فالطائرة ترتفع فوق مناطق العواصف وتسير في جو هاديء مشمس ، بينما الامطار والزوابع تجعل الطائرات الاخرى تهوج وتموج وترتفع وتسقط وتعرض لآخطار كثيرة . وحقا ان اختراع هذه الطائرة دليل على عظمة الانتاج السوفييتي وتقدمه على انتاج اية دولة اخرى في العالم . اذ ان هذه الطائرة النفاثة بدأت تسير على الخطوط العادية منذ ١٩٥٦ ، بينما لن توضع الطائرات النفاثة المماثلة من انتاج الولايات المتحدة في السفر العادي الا في ١٩٦٠ .

ووصلنا الى موسكو بعد ساعتين وربع الساعة من مبارحتنا براغ . وكان في استقبالنا في المطار وزير الدفاع جوكوف ، وفائب رئيس الوزراء كوزمين ، وعدد من الوزراء والسفراء ، وسفيرنا السيد جمال الفرا ، وموظفو السفارة السورية ، وكثير من الضباط والموظفين ، وفريق من الشبان السوريين الذين حضروا الى موسكو للاشتراك في مهرجائها . وبعد نزولنا من الطائرة ومصافحتنا المستقبلين ، صعدت مع وزير الدفاع الى منصة يعلوها العلمان السوري والسوفييتي . وعزفت الموسيقى التشيدين الوطنيين ، ثم استمرضت مع الوزير الجنود المصطفين وتعرفت باعضاء السلك السياسي العربي ، وبعد ان ودعنا المستقبلين ، اتجهنا الى الدار

المخصصة لاتمامنا بشارع تولستوي ، وهي دار اعدتها وزارة الخارجية للضيوف ، تحتوي عدة غرف للنوم ، وابهاء ، وغرف للطعام والسينما والبليارد . ووضعت هذه الدار لاضافتنا ، الوزير الكيالي وانا مع عقيلتي . اما الضباط ، فقد حلوا في فندق ستافسكايا ضيوفا على الحكومة السوفييتية .

واجتمعت فور وصولي الى دار الضيافة بالسفير سولود الذي كلفته وزارة الخارجية بمرافقتنا . وهو صديق قديم تولى مفوضية الاتحاد السوفييتي في دمشق في ١٩٤٤ ، ثم عين سفيرا في القاهرة ، حيث اجتمعت اليه في ١٩٥٥ وطلبت منه ، انا والزعيم شوكت شقير رئيس اركان الجيش السوري ، الاتصال بحكومته وابلاغها رغبتنا في شراء اسلحة روسية .

وقد سررت لاختيار السفير سولود مرافقا لوفدنا في موسكو ، نظرا لمعرفتي بحبه لبلادنا ، ولانسه ودمائة خلقه .

واوضح لي السفير سولود ان مباحثاتنا سيتولاها عن الجانب الروسي السيد كوسيفين ، نائب رئيس الوزراء ، وهو من الشبان المقدر لهم احتلال احسن المراكز في المستقبل . وخشيت ان يكور ذلك دليلا على عدم اهتمامهم بامرنا ، فسألته لماذا لا يتولى المباحثات المارشال بولغانين او خروشوف ، فقال بان البروتوكول لا يجيز لهما الاشتراك في مفاوضات لا يتولاها من الجانب الاخر من يعادلها رتبة ، اي رئيس حكومة . واذاف قائلا ان الحكومة ، بتكليفها احد نواب رئيس الوزراء برئاسة الوفد الروسي — مع اننا انا والكيالي لا نعدو كوننا وزراء — تعدت البروتوكول ، لاطهار اهتمامها بنا .

وقد عجبت من تمسك هؤلاء القوم بهذه الامور التي نحن في سورية، لا نقيم لها وزنا. فرئيس الجمهورية عندنا يجتمع مع كل من ياتي من الخارج ويستقبله بنفسه ويعالج معه الامور ويتيم على شرفه المآدب .

وعلى اي حال ، لم اجد ما يوجب ابداء الملاحظة . لكنني اصررت على ضرورة الاجتماع الى الزعيمين المشار اليهما ، لمعد بالعمل على توفير الوقت المناسب .

وبدات زيارتنا وابحاثنا في صباح اليوم التالي ، حيث زرنا نائب رئيس الوزراء السيد كوسيفين في مكتبه . وجرت العادة عندهم على ان يجلس المندوبون الى جانبي طاولة طويلة ، بحيث يحتل رئيس الوفد اول مقعد على احد الجانبين ويجلس الى جانبه مرافقوه ،

رهبري لكوسيفين وبهتي
لي جلسة المباحثات الاولى

العمل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

بحسب مراتبهم . اما رئيس الوفد السوفيتي او اكبر اعضائه مقاما ، فيجلس امام هذا الوفد والى جانبه ، على التابع ، سائر الحاضرين . ويأخذ المترجم مكانه على رأس الطاولة ، كانه يدير الجلسة .

وجرت العادة ايضا على ان توضع على الطاولة انواع المياه المعدنية والمشروبات والفواكه والحلويات والسجائر .

بدأت الحديث بشكر الحكومة على ترحيبها وحسن استقبالها ، وقلت ان الامور التي نريد بحثها تتناول ناحيتين : الاولى اقتصادية ، والثانية عسكرية . ثم طلبت الموافقة على فصل الموضوعين وتأليف لجنتين نبحت كل ناحية على حدة . فأجاب كوسيفين بشكر الوفد على زيارته، واطنّب في مديح موقف سورية الحر، واعلن عن استعداد حكومته لبحث الامور التي فريدها ، بكل عناية . ثم وافقنا على ان يتولى الضباط بحث الشؤون العسكرية مع وزارة الدفاع ، وان نتولى ، انا والوزير الكيالي والسفير جمال الفرا . الناحية الاقتصادية مع كوسيفين والسيد نيكنين ، نائب رئيس المجلس الاقتصادي الخاص .

ثم شرحت غرضنا من الجيء الى موسكو وقلت : « كلفنا رئيس الحكومة السورية ان نحمل اليكم الشكر والامتنان العظيمين على الموقف الودي الذي وقفته حكومة الاتحاد السوفيتي من القضايا العربية بصورة عامة ومن المسائل المتعلقة بسورية على وجه خاص . فهذا الموقف يجعل كل مواطن سوري وكل فرد عربي يشعر بروح المنّة والاخوة تجاه شعب الاتحاد السوفيتي ، كما يجعله مدينا له بالوفاء والشكران . وهو لا ينسى الايام السود التي مرت بها الامة العربية ابان ازمة قنّاة السويس ، ولا ينسى الدعم القوي الذي لقيه من جانب حكومة الاتحاد السوفيتي ، وخاصة رئيسها الكبير المارشال بولفانين ، هذا الدعم والتأييد اللذان نعتقد انهما كانا العنصرين الاساسيين في ردع الاستعمار عن غاياته ، وهي ضرب الفكرة العربية ، والتطويح بالحكومات العربية الحرة ، والاستيلاء على الشرق الاوسط . واننا لفخورون بحمل هذه الرسالة الاخوية اليكم ، معبرين فيها عن شكر حكومتنا وشكرنا الخاص . والى جانب رسالة الشكر هذه ، كلفنا الحكومة السورية بان نوضح لكم الموقف في الشرق الاوسط حاليا، وبصورة خاصة في سورية، سواء من حيث السياسة العامة او من حيث الدفاع عن كيانتنا او من حيث الوضع

الاقتصادي والمالي عندنا :

« تركزت سياسة الحكومة السورية الحاضرة ، والى جانبها الحكومة المصرية ، على مقاومة الاستعمار والصهيونية والدفاع عن كياننا واستقلالنا وحرقتنا وسلامة اراضيها تجاه من يقصد بنا الشر . . وتلاقي الحكومة السورية الحالية ، بصورة خاصة ، ضغطا شديدا الفعالية ، رغم اعلانها عن التزامها بسياسة الحياد الايجابي في موقفها الخارجي . اذ ان الدول الاستعمارية تعتبر هذه خطة معاكسة لمطامحها في الشرق ، وهي لا تالو جهدا في السعي للاطاحة بهذه الحكومة واستبدالها بحكومة تعدل سياسة سورية الخارجية ، كما حصل في الاردن مثلا .

« وقد سعى الاستعمار للوصول الى اغراضه هذه بطرق شتى ، منها المؤامرات الداخلية وبث الجواسيس والجنّة لارتكاب اغتياالات ضد بعض الشخصيات السياسية . لكنه خاب كل مرة ، بفضل العيون الساهرة على الامن ، والاحكام الشديدة الصادرة بحق المتآمرين .

« والى جانب هذه الانواع من الوسائل التدميرية ، بث الاستعمار جماعته لنشر الذعر في الاسواق التجارية والواساط الاقتصادية، مظهرا الخطر الذي يهدد سورية من سد ابواب التصدير امام منتوجاتها الزراعية والصناعية ، ومن الكساد الذي سوف يعم الاسواق من جراء ذلك .

« كما اوعز بمزاحمة اسعار المحصولات الزراعية السورية في الاسواق الخارجية ، فضاعت علينا فرص عديدة لم نتمكن من استثمارها لتصدير القمح . كما اوعز الى بعض الحكومات الاوروبية بعرقلة شراء هذه المحصولات .

« واننا لا نزال ننتظر نتائج التصريح الذي تلقته سورية من حكومة الاتحاد السوفييتي بانها اوعزت الى الدول الاوروبية الشرقية بالاقدم على شراء القمح السوري . والحكومة السورية غير آبهة لهذه المشاكسات . وهي سائرة قدما في سياستها ، رغم كل هذه العراقيل . ولا يسمنا الا التصريح باننا لا نظن ان الدول الغربية سوف تصادق بنفسها الى سياسة الهجوم المباشر على سورية ، لكننا لا نستطيع ان نطمئن الى موقف اسرائيل التي هي في الواقع آلة صماء يحركها الامريكيون كما يشاؤون . ولذلك ، ماننا سائرون قدما في زيادة تسليح الجيش السوري بما يجعله قادرا

على الدفاع عن الاراضي السورية تجاه اية محاولة صهيونية .
واننا ننتهز هذه الفرصة لنشكر لحكومة الاتحاد السوفييتي فضلها في
بذل المعونة الطيبة ، كبيعنا معدات عسكرية كان لها الشأن الاعظم
في مناعة الجيش السوري .

« ان سورية ، رغبة منها في الدفاع عن كيائها وحريتها . تنكبد
نفقات لا تتناسب في الواقع مع امكاناتها المالية . فقد بلغت قيمة
المعدات الحربية التي تعاقدنا عليها والاموال المخصصة للجيش في
١٩٥٦ نحو ٥٥ مليون ليرة سورية ، اي ما يعادل ثلث الدخل
القومي . وبلغ هذا الرقم في العام الحالي ٢٣٠ مليون ليرة سورية .
في حين ان سائر ابواب الميزانية العادية السنوية لا تزيد عن ٧٠٠
مليون ليرة سورية .

« وقد انفق في هذا السبيل جميع المدخر من الاموال
الاحتياطية ، لكن اثمان المشتريات من الاسلحة والمعدات بقيت دينا
يتوجب علينا تسديده في سنين قليلة . وتلقت الحكومة من وزارة
المالبة تقريبا ماليا يوضح الصعاب التي سوف تلاتيها الخزينة
بسبب الديون الكثرة الناشئة عن صفقات الاسلحة ، مما يجعل هذه
الخزينة تنوء تحت ثقل هذه المستحقات ، كما انها توقفت عن الانفاق
على المشاريع العمرانية (المائية والزراعية وغيرها) المحوطة في
الميزانية الاستثنائية .

« ولا شك في انكم تدركون ان البلاد لا تستطيع الاكتفاء بفسلح
جيشها والاستغناء عن المشاريع التي تدر على الخزينة موارد مالية
كبيرة وعلى الاقتصاد السوري الخير العميم .

« كما اننا نلحظ ان الدعاية الاجنبية المبيته بدأت الان تسعى
لزعزعة ثقة المواطنين بحسن اتجاه السياسة الخارجية التي
تنتهجها الحكومة . وذهبت الجرائد المأجورة تعمل على بث روح
الذعر في النفوس ، مقارنة بين الشدة التي يعانيها الاقتصاد
السوري والميزانية السورية وبين الرخاء الذي يعيش فيه العراق
وبعض الدول العربية . وهي تعمل على اظهار هذا الفرق كأنه ناتج
عن سياسة سورية الحيادية الحالية وعن انتهاج العراق وغيره
سياسة التفاهم مع الامريكيين ، وفق مبدأ ايزنهاور والمساعدات
المالية .

« والحكومة السورية العاملة بالاغراض البيئة التي تنطوي
عليها هذه الدعايات لا تتأثر بها ، بل تسير بخطى ثابتة في اتجاهها

السياسي الحر .

« على ان الحكومة السورية تخشى ان تتسع دائرة الدعاية الاجنبية ، فمتصل الى عرضها بتحول الراي العام الساذج والبريء عن مساندة السياسة السورية المتحررة ، لا سيما اذا اضطرت الحكومة الى فرض ضرائب ثقيلة لمواجهة الازمة المالية . وهكذا تستثمر الدعايات الاجنبية المبيتة هذا الامر ، فتضع الحكومة امام صعوبات تضعض مركزها ، مما يحلها اما على التوقف عن الدفع ، واما على الانسحاب . فتاتي بعدها حكومة تبدل من الاتجاه السياسي السليم الحاضر ، فتدخل سورية في منظمة جديدة يحاول الغرب ، منذ مدة ، الوصول الى اتمامها تغطية لمآربه الاستعمارية . »
« والحكومة السورية ، امام هذه المشاكل ، تخشى تحول الوضع في الشرق الاوسط الى ما لا يتلاءم مع الرغبة في حفظ السلام والاستقرار في هذه المنطقة الدقيقة . »
« ونحن نرى ان الحلـول المؤدية الى مقاومة المساعي الاستعمارية هي :

- « اولا - الاستمرار في تقوية الجيش السوري ومده بما يلزمه من معدات وابنية للثكنات والمستودعات والمستشفيات وغير ذلك .
 - « ثانيا - القيام بالمشاريع العمرانية التي تزيد الدخل القومي وتزيد رفاهية ابناء الشعب .
 - « ثالثا - العمل على فتح ابواب الاسواق الخارجية لنتمكن سورية من تصدير منتوجاتها .
- ولا بد لنا لتحقيق هذه الحلول من الاعتماد على مؤازرة الاتحاد السوفييتي في الامور الآتية :
- « ١ - اطانة امد الاستحقاقات (صفقات الاسلحة الروسية والنشكية والبولونية) الى عشر سنوات .
 - « ٢ - تنفيذ المشاريع العمرانية (سكك حديدية) : سدود وغيرها ، بالاتفاق على انشائها بالتقسيم .
 - « ٣ - تنفيذ مشاريع ابنية الجيش بالتعاون على التمديد مقسما .

« ٤ - مساعدة الحكومة السورية في التبادل التجاري مع بلاد شرق اوربوا، وخاصة في بيع محصولاتها الزراعية . فاذا وافقت حكومة الاتحاد السوفييتي على المبادئ العامة عملنا على دراسة

التفاصيل بواسطة خبراء .

« وفي الختام ، اود ان اقول ان سورية تقف نجاه التهديدات والمخاطر موقفا صامدا ، لا تتراجع عنه مطلقا . وهي تعتمد على الصداقة الروسية — العربية للذود عن الحريات العامة في جميع اقطار العالم ، والدفاع عن السلام ، والوقوف في وجه الاستعمار واغراضه . »

فأجاب السيد كوسيفين بأنه ، مع تصريحه المبني برغبة حكومته في تقديم ما يمكن من المساعدة ، يرى ان لا بد من دراسة المواضيع مفصلا ليستطاع اعطاء الجواب القطعي . فقلت له اننا لم نرثق معنى خبراء واخصائيين ، بل اتينا لبحث الامر من حيث الابدأ . الا انه يمكننا اعطاؤكم بيانا مقتضبا عن المشاريع التي نرغب في تحقيقها . وسرد الوزير الكيالي ما لديه من البيانات مع بعض الاحصاءات التي استصحبها معه .

ثم اجتمعنا اجتماعا ثانيا مع هيئة مؤلفة برئاسة السيد نيكتين في وزارة السلاتات التجارية الخارجية واستأنفنا ابحاثنا الميدنية . وكان الفريق الآخر يوجه اسئلة فنية عديدة لم نكن قادرين على الاجابة عليها ، فاكثفنا بتعداد المشاريع . وطلب الوفد الروسي مهلة خمسة ايام لدرس الموضوع ، ثم يقدمون بعدها جوابهم .

وكان وفدنا العسكري في اثناء ذلك يبحث مع وفد من الخبراء العسكريين ما جاء من اجله بشأن صفقات الاسلحة والذخائر والغرض من انشاء الابنية العسكرية . ولم اشترك في اجتماعاتهم .

وابلغنا السفير سولود انهم اعدوا لنا رحلة للتفرج على بعض المدن الروسية وبعض المشاريع الكبرى ، واقترحوا ان نذهب الى طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلنيناغراد . فطلبت ان يستغنى عن الرحلة الطويلة الى طشقند ، فوافقوا وخصصوا لنا طائرة خاصة من نوع اليوشن اعدت خصيصا للرحلات الرسمية . وهي تحتوي بهوين ، في كل واحد منهما عدة مقاعد وثيرة وطاوله . وهي تسع ثمانية ركاب فقط . وفي الطائرتين اللتين وضعنا تحت تصرفنا ، كنت مع زوجتي ، والكيالي وزوجته ، ومخري البارودي — الذي التقيناه صدفه في موسكو ، فاحببت ان يرافقنا في هذه الرحلة الاستطلاعية — والسيد نيكتين ومضيفه . اما سائر المرافقين ، وهم سولود وجنرال وموظفون من الخارجية ومترجمون ، فرافقونا في الطائرة الثانية .

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وبارحنا موسكو صباحا ، فوصلنا ستالنغراد قبل الظهر . ثم زرنا امين البلد وتجولنا في شوارع هذه المدينة التي هدمت عن بكرة ابيها ايام هجوم الجيش الالماني في ١٩٤٢ ، بحيث لم يبق منها سوى بناية واحدة اقيمت على ما هي عليه من آثار الضرب بالقنابل ، كذكرى دفاع المدينة الباسل .

وبعد الظهر ركبنا باخرة نهريّة سارت بنا في نهر الفولغا العظيم الى احد السدود الكبرى التي ينشئونها الاتحاد السوفييتي لتوليد الكهرباء . وهذا السد اعد لتركيب ٢٢ توربينا مائيا يولد كل واحد منها ١٠٠٠٠٠ كيلووات. وكان عدد العمال المشتغلين بهذا العمل الجبار يقارب خمسين الفا ، انشئت من اجل سكناهم مدينة خاصة بالقرب من السد . واعجبنا بمشاهدة احدى الفوهات الاربع والاربعين التي ستمر فيها المياه لتحريك التوربين الواحد (بمعدل فوهتين لكل توربين) فاذا هي معدة لمرور سبعمائة متر في الثانية . وكان اعجابنا ناشئا عن مقارنة كمية الماء هذه بما يجري في نهر بردى بدمشق ، اي بمعدل ثلاثة امتار في الثانية .

وبالرغم من عدم ارتفاع منسوب المياه الجديد بعد اتمام انجاز السد ، وهو ثلاثة امتار ، فان البحيرة — او بالاحرى البحر — الذي سيشكل قبل السد سيبلغ طوله ستمائة كيلومتر بعرض اربعين كيلومترا .

وذكر لنا مرافقونا ان هذا السد هو احد السدود السبعة التي بدا انشاؤها . وقد تم بعضها وسيتم البعض الآخر في غضون سنتين .

ثم زرنا احد معامل صنع الجرارات الزراعية . وركب الكيالي على احداها وقادها من العمل بين تصفيق العمال والعماللات الذين كانوا يحيون العرب وسورية .

وفي اليوم التالي زرنا قبر الجندي المجهول على قمة احدى الروابي المطلّة على ستالنغراد ، حيث وقعت مصادمات دموية عنيفة بين الروس والالمان ، قتل فيها مئات الالوف من الجنود . وقد اعيد بناء المدينة على الطراز الروسي العصري الذي يتألف من شوارع عريضة جدا ، في وسطها حدائق تحف بها على الجانبين اينية للسكنى لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثين مترا .

وبعد تناول الغداء ودعنا المحتفلين بنسا وركبنا الطائرة الى مدينة سوتشي الواقعة على الضفة الشرقية للبحر الاسود . فوصلنا



اقبعت للوفد السوري في موسكو مادب رسمية تبودلت فيها الخطب الودية.
ويرى خورثشوف الى اقصى اليمين.



كان خالد العظم اول مسؤول عربي يزور موسكو طلبا للمساعدة الاقتصادية
والتسلح. ولدى وصوله الى مطار موسكو، استقبله كبار الزعماء السوفييت،
وعلى رأسهم ميكويان، الواقف الى يمينه.



في هذه الزيارة التاريخية الى موسكو، عقدت جلسات عديدة مع كبار المسؤولين السوفييت. وهذه الجلسة حضرها خروتشوف (ألى اليسار) وغروميكو.



وحضر بولغانين احدى الجلسات ايضا. ويرى امامه خالد العظم، وفاخر الكيالي، وخليل الكلاس، وحسن جباره.



وتبولدت الانتخاب. هنا مع الجنرال جوكوف.



ومع خروتشوف نفسه.



وكرت المصافحة بالايدي. هنا يصافح خروتشوف، يحيط به الجنرال جوكونف وبولفانين.



ويصافح بولفانين. وترى بينهما عقيلته. ووقف وراءه الكلاس.

طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلنينغراد . فطلبت ان هذه المسافة بالسيارات ، في طريق من اجمل الطرق . وهي تخترق الغابات البديعة على التلال الموازية لشاطئ البحر .

وفي سوتشي مياه معدنية كبريتية . وهي تعتبر من اجمل المدن الاصطيافية التي يرتادها الروس لقضاء عطلتهم الصيفية . فيحلون ضيوفا في البنائات العديدة التي يسمونها مصحات ، وهي بالاحرى فنادق ، وذلك دون اجرة . وقد خصصت كل بناية لفريق من الناس . فثمة مصحح السكك الحديدية مثلا ، حيث ينزل الموظفون والعمال المشتغلون في هذه السكك . كما ان ثمة مصححا للجيش ومصححا للبحرية ، وهلم جرا .

وقد اضافونا في دارة كبيرة خصصت لضيوف الحكومة . ولهذه الدارة على شاطئ البحر جزء خاص لا يستحم فيه الا هؤلاء الضيوف . والشاطئ طويل جدا — ربما يبلغ طوله عشرين كيلومترا — لكنه غير رملي . فالاحجار الكروية الملونة تزعم المستحمين لصعوبة الجلوس عليها .

وزرنا الحمامات المعدنية ، فاذا هي مجهزة بأحدث المعدات والادوات الطبية ، لا سيما ما اختص منها بأمراض الانف والحلق . وتفترجنا ليلا على سيرك ، فشاهدنا الالعاب البهلوانية والجناسستكية الرائعة ، وحركات الحيوانات المروضة ترويضاً عجيباً .

وفي اليوم التالي ركبنا الطائرة وتوجهنا الى كييف ، عاصمة اوكرانيا . فاستقبلنا في المطار وزير الخارجية وكبار القوم ، ثم تناولنا طعام الغداء في دار الضيافة التي كانت في عهد القيصرية قسراً لاحد اغنياء المدينة . ثم قمنا بنزهة في المدينة وضواحيها ، فوجدناها من اجمل المدن الروسية .

واكملنا رحلتنا الى لينينغراد بالطائرة ، فوصلنا اليها مساء ، اي قبل ان يصبح الظلام دامساً ، وكانت الساعة تشير الى العاشرة . واضافونا هناك في احد قصور الضيافة الذي كان ايضا لاحد الامراء الاغنياء . وهو قصر جميل جدا على شاطئ نهر النرغا .

وصباح اليوم التالي زرنا احد المعامل الكبرى، الذي كان قبل الحبيب العالمية الثانية ملكا لشركة سيمنس الالمانية ، والذي تصنع فيه الآن العنفات المائية العظيمة المعدة لسد ستالينغراد ، وكل منها يولد ١٠٠٠٠ كيلوات/ساعة . ثم زرنا القصر القيصري الذي كان يسمى « قصر الشتاء » ، ويسمى الآن متحف ارميتاج . وهو

يعتبر من اجمل قصور العالم . والمتحف يحوي اروغ الصور الزيتية لمشاهير الرسامين العالميين . وبأسف القائمون عليه الآن على الكثير من روائع الفن التي باعتها الحكومة السوفيتية في ١٩٣٠ من الامريكيين الاثرياء ، ثم انتقلت فيما بعد الى المتحف الوطني بواشنطن .

ولم استطع ، لعجزى عن السير كثيرا ، مشاهدة جميع الابهاء المليئة بالانار النفيسة ، من نابلويات وقطع اثرية اخرى . فاكثفت بما قدرت على زيارته من الابهاء ، مستعينا بالكروسي النقال الذي كنت اجلس عليه ، كلما شعرت بالتعب الشديد .

وبعد الظهر ، ذهينا الى القصر الذي شاده بطرس الاكبر ، غربي لننغراد . وقد احرقه الالمان وبدا الروس الآن باصلاحه . ولم نستطع زيارته ، فاكثفينا بالنزهة في الحدائق الغناء المحيطة به ، ومشاهدة نوافير الماء البديعة . ومن الامور الغريبة التي شاهدناها في الحديقة متعد خشبي تحت شجرة ، ما ان يجلس الانسان فيه ، حتى تتساقط عليه المياه من تلك الشجرة . فيهرب بسين ضحك المتفرجين ودعابتهم .

وبعد ذلك ذهينا الى زيارة المدينة الصغيرة المسماة الآن باسم بوشكين ، الشاعر الروسي الشهير . وكانت قبلا تسمى بـ (؟) وفي هذه المدينة قصر كان يسكنه القياصرة ، وآخروهم نيقولا الثاني الذي ذهب منه الى الجبهة الحربية ، ثم اعلنت الثورة وهو هناك . فكتب تنازله عن العرش لشقيقه ميشيل . لكن هذا الاخير رفض التاج ، فانتهى بذلك عهد القيصرية في روسيا .

وكان القصر تهدم عند حصار لننغراد في الحرب العالمية الثانية ، وحتى الآن لم يشرع باصلاحه . الا ان الحدائق الواسعة المحيطة به من اجمل حدائق العالم . وهي تحوي بحيرة من المياه كبيرة جدا . اما الازهار فيها فيمتنى بها كل العناية .

وزرنا قصر البلدية ، وهو اجمل بناية خصصت لبلدية في العالم . وكان قصرا لشقيقة احد القياصرة . وهو يحوي من الابهاء المفروشة بانواع الرخام الملون ما يخلب النظر .

وفي المساء توجهنا الى محطة السكك الحديدية ، حيث امتطينا القطار الليلي متوجهين الى موسكو . وفي هذا القطار نحو خمسين وعشرين عربة نوم تفوق اجمل العربات الاوروبية ، من حيث التزيين والرماء . الا ان سير القطار بطيء ، بحيث قطعنا المسافة بين

لنفغراد وموسكو ، وهي ٦٠٠ كيلومتر ، في عشر ساعات .
وهكذا انتهت رحلتنا في الاتحاد السوفييتي ، وعدنا الى
العاصمة لتتابع مباحثاتنا مع اركان الحكومة .

وعقدنا مع السيد كوسيفين ورفاقه عدة اجتماعات تناولنا
فيها بحث المواضيع التي يهمننا ايجاد حل لها . فوافقوا على تصدير
النسوجات القطنية والفزل القطني من سورية الى الاتحاد
السوفييتي ، كما وافقوا مبدئيا على موضوع المشاريع الاقتصادية
التي طلبنا مساعدتهم المالية والفنية للقيام بها ، على ان يذكر
بالتفصيل عدد المشاريع ، في البيان المشترك الذي سنوقعه قبل
مغادرتنا موسكو . واعلمونا بان تسديد قيمة هذه المساعدات المالية
سيكون في غضون ١٢ عاما ، وبفائدة ٢٥ ٪

وبدانا ببحث صيغة البيان المشترك ، فطلبوا ان يضموا
مشروعا يعرضونه علينا . فكان ذلك . ثم اجرينا تعديلات في
المشروع ، على حسب ما رأيناه متفقا مع مصلحتنا ، فوافقوا عليها .
ثم ترجمناه الى اللغة الانجليزية ، تمهيدا لتوقيعه .

وفي مساء الاول من تموز دعينا الى قصر الكرملين لحضور
الحفلة المتامة على شرف ملك الافغان ، فوقفنا في البهو الكبير
المخصص لاعضاء السلك السياسي . ولما دخل الملك مع خروشوف
وبولغانين ، طافوا على الحاضرين الوافدين في اطراف البهو الاربعة
وحببهم . وتحدث الملك مع بعضهم ، ثم دخل الجميع الى القاعة
الكبرى ، حيث وقف سائر المدعوين . فذهبنا نتحدث معهم ونتعرف
اليهم . وقدمني سفيرنا السيد جمال الفرا الى الملك ، فصافحني
وتحدث معي عن سورية واطهر اعجابه بها وبنهضتها . واستمرت
الحفلة اكثر من ساعتين ، القيت فيها الخطب الرسمية . ثم تناول
المدعوون الطعام وانصرفوا .

وفي مساء الخامس من تموز اقمنا في فندق « سوفتيسكايا »
حفلة وداعية على شرف الحكومة السوفييتية حضرها بولغانين
وخروشوف وجوكوف ، وزير الدفاع ، وسائر الوزراء ، واعضاء
السلك السياسي ، وكبار الموظفين . والقيت خطبا مكتوبا هذا
نصه : -

« يسعدني ان ارحب ، باسم وفد الحكومة السورية الى
الاتحاد السوفييتي وباسمي ، بحضرات الذين لبوا دعوتنا الى هذه
الحفلة الوداعية التي حرصنا على ان تضم ، الى جانب اصدقائنا

السوفييتيين ، نخبة مختارة من ممثلي الدول الشقيقة والصديقة .
« اننا نحمل تحية سورية، تحية الود والسلام — نحملها بأيد مفتوحة باخلاص للذين يرغبون في هذا الود والسلام عن نية سليمة خالصة من اي غرض . فنحن نؤمن بالود والسلام بين الشعوب ، ونسعى لاداء قسطنا من العمل في سبيلهما .

« تحية سورية للدولة الصديقة التي فتحت لنا ابواب مصانعها الحربية ومكتنتنا من الحصول على اسباب الدفاع عن انفسنا ، فيما كانت الدول الاخرى تتنعم عن ذلك . فلم يعد مستغربا ان تفتح للدولة الصديقة قلوبنا ، وان نمد لها يد الصداقة ، وان نسوق اليها شكرنا العميق واعترافنا بالجميل .

« نحن نحمل اليكم رسالة الشكر هذه على موقفكم النبيل ، ايها الاخوان السوفييتيون، في تلك الايام الحالكة التي بلغ فيها موقف العرب من الحراجة حدا تصيا ، حين كان اصحاب النوايا السيئة ينفذون الخطط الاستعمارية التي دبروها للقضاء على العروبة وللاستيلاء على الشرق الاوسط العربي — ذلك الموقف الحاسم الذي انقذنا من الوقوع في ايدي المعتدين اصحاب الاساطيل والجيوش القوية ، فانتصر الحق بفضل دفاعكم عنه ورجع الطامعون بالخزي والعار ، يتراشقون التهم ويكيلون الشتائم ، بعضهم لبعض .

« ومع ذلك ، فلا يزال العرب يعانون الامرين من جراء وقوفهم في وجه الاستعمار ، وكفاحهم المستميت ضد من يريد ايقاعهم في احابيله . وقد رفضت سورية دخول حلف بغداد ، كما رفضت الانتساب لمنظمة الدفاع المشترك وعارضت المشاريع المختلفة الاسماء وامتنعت عن قبول المساعدات المالية التي لا تمنح ، في الواقع ، الا بشروط علنية او سرية تتعارض مع مبادئ الاستقلال .

« وكان رفضنا هذه الاحلاف والمشاريع عائدا الى اننا نأبي ان نكون مطية لمصالح بعض الدول، ولاننا لا نقبل ان نعود الى ما كنا عليه قبل تحقيق استقلالنا ، ولاننا نعتقد ان اعداء العرب الوحيدين في العالم هم المستعمرون والصهيونيون . فكيف نمد يدا للاتفاق مع اعدائنا او مع من يدعمهم وبمدتهم بالمال والسلاح ؟

« اننا نناهض الادعاء بان ثمة فراغا في الشرق الاوسط . فبعد ان اضطرت دول الانتداب الى الانسحاب منه ، ملانا نحن هذا الفراغ السياسي والاقتصادي باستقلالنا وتمتعنا بحريتنا التي سلبت منا لقرون عديدة خلت . فعلى الدول ذات المطامح المعروفة

ان تصرف نظرها عن اعادة السعي للتمتع بنفوذ زال ، وعن العمل للحصول على نفوذ جديد .

« فليس في الشرق الاوسط مكان للمستعمر ، او اداة للاستعمار ، او صديق للاستعمار . بل ان فيه افئدة وصدورا مفتوحة للصدائة البريئة المغيثة عند الشدائد ، المدافعة عن حقوق الشعب وحرية فحسب .

« نحن واياكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، ننشد السلام في العالم ونعمل ما بوسعنا لنشره وتوطيده . لكننا نقاوم من يفهم السلام نظاما يتسلط فيه القوي على الضعيف ، فيملي عليه ارادته وفقا لمصلحه الخاصة . فنحن نفهم السلام نظاما يتمتع فيه كل شعب بحريته كاملة ، وباستقلاله ناجزا ، ويتعايش مع الشعوب الاخرى على قدم المساواة والواجبات . وهذا ما اقتره مؤتمر باندونغ الذي نتمسك بمقرراته ومبادئه ، ونحيا المشتركين فيه والمؤيدين له .

« ونحن واياكم مضطرون لزيادة قوانا الدفاعية ، لان الآخرين يعملون من جهتهم على زيادة قواهم للفتك بنا . ولا يرضيهم تسليحنا ، لان مناعة دفاعنا تحول دون توسعهم الجغرافي ، وبسط نفوذهم ، واستغلال ثروات بلادنا ، وحجز حريتنا .

« واستطيع ان اصرح ، باسم الحكومة السورية ، باننا عازبون على الدفاع عن بلادنا وحريرتنا تجاه كل من يعتدي علينا عسكريا او اقتصاديا او سياسيا ، وباننا سوف نقاوم — ولنا بمقاومتكم المجيدة خير درس وعبرة — حتى آخر قطرة من دماننا ، معتبين على ايماننا بحقنا ، وعلى قوانا الذاتية ، وعلى تضامن الشعوب الحرة التي ترفض ان تعود الدنيا مرتعا لخيل الفزاة الطامعين .

« وسوف نعمل معكم ومع الشعوب الحرة الاخرى في سبيل استتباب السلام في العالم ، وتوطيد دعائمه على اسس صحيحة ومثينة تبمك الاطمئنان في الشعوب من خطر الحروب ، وتهدب الهناء ورغد العيش لكل فرد من افراد تلك الشعوب .

« هذا الاطمئنان وذلك الهناء بوطدهما جيش قوي منيع الجانب ، واقتصاد متين تستثمر فيه مرافق البلاد العامة ، الصناعية والزراعية والتجارية ، بما يضمن الاستقلال والحرية .

« وعلى ذلك ، فقد اتينا اليكم مستهدفين متمين عرى التعاون

في الحقول التي ذكرتها ، وتوسيع مدى التبادل التجاري بين قطرينا . وقد لقينا عندكم التفهم العميق لوضعنا من جميع أوجهه ، ورغبة صادقة في التعاون البريء من النوايا السيئة . وانا موقنون بأن هذا التعاون الصحيح سوف يصلح حالنا ، ويبعد عنا كابوس الضغط الاقتصادي الخارجي الذي بدأ يرافق الضغط السياسي الشديد .

« وقد زرنا بعض انحاء الاتحاد السوفييتي وشاهدنا ، باعجاب ، الجهود العظيم الذي تبذونه في الميدان الصناعي والزراعي ، فضاعف ذلك ايماننا بمناعتكم في جميع الحقول . ولقينا في موسكو ، وفي سائر المدن التي زرناها ، الحفاوة الكريمة التي تفوق تكريم الضيف الصديق . بل هي تعادل الترحاب الصميمي بين افراد عائلة واحدة ، تجمعها المحبة والمصالح المنسجمة .

« ولم تقتصر هذه الحفاوة على اشخاصنا فحسب ، بل شملت جميع افراد الوفود العربية المشتركة في مهرجان موسكو ، بحيث كنا كلنا نحسب انفسنا في بلادنا وبين اهلنا ، فبوركت لكم هذه العواطف الكريمة التي نقابلها بالشكر والامتنان .

« واني اطلب منكم المعذرة لاطالتي عليكم كلامي . لكنها كلمة حق ، حرصت على التصريح بها ، وكلمة شكر ومنة أردت تسجيلها للشعب السوفييتي الصديق الكريم .

« والان ارجوكم ان ترفعوا كؤوسكم لنشرب نخب الاتحاد السوفييتي وشعبوه الكريمة وقادته المخلصين لوطنهم .

« ونخب الجيش السوفييتي المجيد .

« ونخب الصداقة السوفييتية - السورية التي لن تفصم مراهسا .

« ونخب الصداقة والسلام . »

واجابني السيد كوسيفين بخطاب مكتوب لم يتطرق فيه الى ما جاء في خطابي في شأن الاستعمار ومقاومته .

وخلال تناول الطعام ، امتلى المسرح فريق من الموسيقيين السوريين الذين كانوا حضروا الى موسكو ، لمناسبة الاحتفالات التي كانت مقامة فيها ، وانشدوا بعض الاناشيد الوطنية ذات الطابع السوري الخاص ، فلقيت استحسان المستمعين . وكان الصفاء مخيما على المدعويين والداعين ، يتبادلون الانخاب بكل حماسة ، ومقا لما افه الروس .

وفي اليوم التالي دعينا الى احد القصور المتخذ دارا للاستقبالات المهمة ، وكان في الماضي لاحد الامراء . وعند اكتمال عدد المدعوين ، توجهنا الى القاعة التي اعدت فيها مائدة عليها نسختان من البيان المشترك . فجلست في احد المقعدين وجلس السيد كوسيفين في المقعد الآخر . وبعد ان تبادلنا التواقيع تحت اضاء المصورين ، دوت القاعة بالتصفيق . ثم تصافحنا مهنيين مغنبتين ، وسرنا الى مقصف فاخر . فالتقى السيد كوسيفين خطابا حماسيا ندد فيه بالاستعمار ، ذي المطامع في الشرق . واعلن ان الاتحاد السوفييتي يدافع عن الحرية والسلام في العالم ويقدم للدول المحتاجة المساعدات الاقتصادية ، بدون اي شرط او الزام .

فأجبتة بخطاب ارتجالي ، هذا نصه المترجم ، كما سجله الموظف السوري :

« حضرة رئيس مجلس الوزراء
« حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء
« سيداتي سادتي .

« يسعدني ان ابدأ كلمتي بالشكر العميق لحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء على هذه الحفلة الكريمة التي دعانا اليها ومكنا من الاجتماع الى نخبة ممتازة من الوزراء واعضاء السلك السياسي والهيئات والشخصيات الاخرى . ولو كنت اربد ان التي كلمة مطولة هذه الليلة لاخذت من حضرة نائب رئيس الوزراء الخطاب الذي كتبه وتلاه علينا وتلوته انا بنفسي ، لانه هو نفس الكلام الذي يجول في صدري وفي صدر اخواننا العرب اينما كانوا . ولذلك ، فانني اکتني بكلمات قليلة تعليقا عليه .

« منذ ان جلا الاستعمار عن بلادنا ، والحكومات العربية تعمل على دعم هذا الاستقلال ، وعلى احياء اقتصادها لتتمكن من ان تعيش وان تحمي هذا الاستقلال .

« لكن هذا الاقتصاد ، او بالاحرى هذه السياسة الاقتصادية الحرة ، كانت تتصادم مع السياسة الاقتصادية لبعض الدول الاخرى . لان المصالح كانت متعاكسة . لذلك عشنا هذه المدة الطويلة باقتصاد ناقص ، مع ان امكانياتنا في بلادنا عظيمة جدا ، كما يعلم الجميع . لكننا فضلنا ان نبقى ، كما نحن ، في عجز اقتصادي نسبي على ان نقبل مساعدات اقتصادية او مالية مشروطة او تنطوي على شروط غير معلنة - شروط تمس بكرامتنا القومية

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وباستقلالنا وبحريتنا . وظل الامر كذلك ، الى ان تفيض الله لنا دولة صديقة تفهمت وضعنا الحقيقي على ما هو عليه . ولم يرافق تفهمها هذا طمع في اقتصادياتنا او ثروتنا ، او رغبة في التأثير على سياستنا الخارجية باسم المساعدة الاقتصادية . فكانت فاتحة ادت الى مباحثات ومفاوضات اجريناها منذ وصول الوفد السوري الى عاصمة الاتحاد السوفييتي . وان المبادئ التي اتفقنا عليها في الحقل الاقتصادي هي المبادئ الحرة التي تقبل اية دولة كبيرة او صغيرة ان تتعاقد على اساسها مع اية دولة اخرى . ذلك لانهما تنطوي على مساعدة سخية وبريئة وخالصة من اي طمع ، مساعدة الصديق للصديق ، مساعدة الاخ للاخ ، لانقاذه من حالة مالية صعبة وفتح المجال امامه لاستثمار ثروته وموارده . فهذه الاتفاقات جرت على هذه الاسس ، مهما تكن التفسيرات التي قد تعطى لها . انها اتفاقات اقتصادية في مصلحة البلدين ، سورية والاتحاد السوفييتي . وهي سوف تقضي ، كما اعتقد ، على الحالة الاقتصادية غير الحسنة الموجودة في هذا القسم من الشرق الادنى . وبلغ من سوء الحالة اننا لم نجد بدا من اللجوء الى الاتحاد السوفييتي الصديق ، موضحين له حقيقة الوضع في سورية ، ومبينين وطأة الضغط الاقتصادي الذي بدانا نشعر باثره ، بعد ان كنا لا نشعر الا بالضغط السياسي .

« اننا متيقنون انه بفضل هذه المؤازرة الفنية والاقتصادية القائمة على هذا الاساس الذي ليس فيه الا منفعة متبادلة بريئة من اي غرض او اي غاية غير حسنة ، سوف تعزز اقتصادياتنا على نحو لا يبقى في الشرق مجال للخوف بان هناك امة متأخرة تحتاج الى مساعدة . وهكذا يقضى على كل الدعايات السيئة التي كان يراد الاستفادة منها لمصالح خاصة ، فننعم سورية ، على ما نعتقد ، بنعم الحياة الاقتصادية الرغيدة — هذه النعم التي سوف يشعر بها كل مواطن سوري اينما كان قاطنا ، واينما كان عمله ، سواء في الزراعة او الاقتصاد او الصناعة او التجارة او اي ناحية من نواحي الحياة .

« لقد عزمنا على انتهاج هذه السياسة مع الاتحاد السوفييتي ، نوافق على ذلك .

« وستنعدم كل المحاولات التي كان يراد منها ابعاد الاتحاد السوفييتي عن الشعوب الحرة في الشرق الادنى . وسوف يتحقق

العمل الاول : الامتاعات الاقتصادية مع روسيا

لبعض الافراد في بلادنا ان هناك سياسة يمكن ايضا ان تعتمد على غير الدول التي يعتمدون عليها ، اغنسي الاتحاد السوفييتي ، لينهضوا باقتصادهم ، دون ان يعرضوا استقلالهم لخطر الانعدام . وانه سيكون مصدر اعتزاز لي في حياتي السياسية في بلادي ان اكون اول من باحث رجال دولة الاتحاد السوفييتي في هذه المواضيع ، واتفق معهم على الاسس التي اتفقنا عليها .

« اظن انني اطلت الكلام وكنت عازما على الاختصار . لكفني القيت امس خطابا مكتوبا ، والخطب المكتوبة تكون دائما مدروسة بالقلب والعقل معا . اما الخطب التي تلقى ارتجالا ، فتكون ، في غالب الاحوال ، منبعثة من القلب . ومع ذلك ، فانا الآن اتكلم بلغة العقل لا بلغة العواطف . واني ، عندما اعود الى بلادي ، سأنقل اليها ما لقيته في الاتحاد السوفييتي من تفهم ومن نية حسنة . وسيثبت للملأ ، مرة اخرى ، ان الاتحاد السوفييتي ليس عدو العرب ، بل صديق للعرب ، وانه يريد صداقتهم ويريد نعمهم دون ان يريد بهم شرا . فنحن نتمسك ايضا ببدا السلام ولا نريد الا الدفاع عن بلادنا . ومصر الشقيقة ونحن اعطينا البرهان للعالم كله على اننا محبون للسلام ، واننا لا نطمح الا الى الدفاع عن بلادنا وحریتنا ، في حين ان كثيرا او قليلا من الدول ، حتى الكبيرة منها ، اظهرت انها غير ذلك ، وانها تطمح في بلادنا وتريد ان تقضي على حياتنا واستقلالنا . وهذه مناسبة طيبة لنشيد بها لقيتاه من الاتحاد السوفييتي من الدعم القوي ، السياسي خاصة ، والمعنوي في كل ما كان يعرض بلادنا للخطر والانهيار . من ذلك موقفه الذي كان له الاثر الاكبر في وقف العدوان واعادة السلم والسلام الى ربوع الشرق الادنى . واننا نعتد عليكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، وعليكم انتم ايضا يا ابناء الدول الحرة في سائر انحاء العالم ، لتكون كلنا يدا واحدة للدفاع عن السلم وعن الحريات وعن الرغبة في العيش بسلام .

« وختاما ، ارجوكم ان تحلوا معنا الكأس لشرب نخب الاتحاد السوفييتي وشعب الاتحاد السوفييتي وقادته وجيشه وجميع الدول التي نحن واياكم معها في هذه الخطة السلمية ، وفي الصداقة العالمية ، والسلام . »

ثم جرى تناول الطعام وما يتخلله ، عادة ، من انتخاب . وكان الجو اكثر الفة وحماسة من الحفلة السابقة . ولعل ذلك كان

ناجما عن الارتياح الذي قوبل به الخطابان اللذان التقيتهما في الحفلة ، وعن اطمئنان اعضاء الحكومة الى صدق نوايانا ، وصراحة اقوالنا ، وتمسكنا باستقلالنا وعزمنا على صون حريتنا وسيادتنا تجاه كل من يطمع بالنيل منا .

ولعل الروس كانوا ينظرون الينا نظرتهم الى افراد الطبقة الارستقراطية التي تخشى الشيوعية فتحاربها ولا تقبل حتى الاتصال بحكومة الاتحاد السوفييتي . لكنهم وجدوا فينا جماعة لا تنظر الى ماضي اسرها ، بل الى حاضر جيلها ، وتعمل على الترفيه عن بني قومها بطريقة لا تشبه طريقتهم الشيوعية ، لكنها مخصصة للطبقة الفقيرة والمتوسطة ، وتريد الخير لها . وسرهم ، بدون شك ، موقفنا المنسجم مع موقف الحكومة النيابية في سورية، من حيث شد او اصر الصداقة مع الدول الاشتراكية والاعتماد عليها لدرء اخطار الدول الغربية واحباط مؤامراتها .

ضرورة التعاون مع
الروس ومبادئه

وليس الروس ، بطبيعة الحال ، في حاجة الى دول صغيرة كسورية في نزاعهم مع امريكا واتباعها . لكنهم يفضلون ، ولا ريب ، ان لا يكون الشرق الاوسط مرتعا ومقاما لجيوش الدول الغربية ، او قاعدة لنفوذها ومنطلقا لهجماتها على القفقاس . وهم يدركون اننا ، اذا ندنت مقدرتنا المالية والاقتصادية ، لا نستطيع مجابهة الاجنبي . فلا بد لنا عندئذ من الوقوع عند اقدامه طالبين المساعدة لنعيش . ولذلك اقدم الاتحاد السوفييتي على مد يد المساعدة لنا ، حتى لا نقع في هذا المأزق الاقتصادي، كما امسح لنا في المجال لخصاء الاسلحة والاعتدة لتقوية جيشنا ، حتى نستطيع ان نقف ضد كل محاولة للقضاء على استقلالنا وكياننا .

ونحن ، ماذا اعطينا السوفييتيين لقاء ذلك ؟ اننا ، في الواقع ، لم نعطهم شيئا ، ولم نرتبط بهم بأي حلف او اتفاق عسكري او سياسي . وقد اخذنا منهم سلاحا بأسعار مخفضة وبانقساط معتولة ، وتماقدنا معهم على المساعدة الاقتصادية بانقساط عديدة وبمئات قليلة ، دون ان نرتبط بأي شرط . واذا تارنا هذا بما كان البنك الدولي اشترطه علينا من شروط والتزامات ، تحقق لنا البون الشاسع بين مساعدة هذا ومساعدة ذاك .

وكان طبعيا ان نتماقد مع الاتحاد السوفييتي على مساعدتنا اقتصاديا ، انسجاما مع سياستنا العامة ، وهي تدارك حوائج جيشنا من معامل الدول الاشتراكية ، والاعتماد على مساعدتها

الصل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

سياسيا في نزاعنا مع الاستعمار الطامع في بلادنا . ولم يكن ذلك الا بعد ان لمسنا خطر الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول الغربية حولنا لاجبارنا على الخضوع لها فهل كان ممكنا ان ننال اية مساعدة اقتصادية من احدى تلك الدول ؟ فأمريكا تمنح اسرائيل ما تطلب ، وترفض منح اية مساعدة لمصر . وبريطانيا وفرنسا تمدان اسرائيل وتحاربان معها . فهل كان بإمكاننا ان نأمل بمساعدتهما ؟ والمانيا واطاليا وبلجيكا وسائر دول أوروبا كانت تقف موقف امريكا وبريطانيا ، فترفض مساعدتنا ولا تبيننا ما نحقق اليه من سلاح .

الفصل الثاني الاحزاب في سورية

ما كانت الاحزاب السورية ، في الواقع ، سبيلا الى جمع اصحاب العقيدة الواحدة او حتى العقائد المتقاربة من اجل العمل على تنفيذ مبادئ معينة او سياسة معينة . ولئن شذ حزب البعث الاشتراكي ، في بادىء عهده ، عن التشبه ببقية الاحزاب ، الا انه لم يكن يحوي من اصحاب العقيدة الصحيحة سوى نفر قليل . اما الآخرون ، فقد التصقوا به وانتسبوا اليه عن طمع وطموح .

واذا درسنا تاريخ هذه الاحزاب واسباب تأليفها ، وجدنا انها كانت مجرد تجمعات حول شخص او بضعة اشخاص ، كنواة تبدأ بالتضخم ، ثم تنتهي ، في غالب الاحيان ، الى الزوال .

هكذا تالف حزب الشعب ، وكان قطبها رشدي كيخيا وناظم القدسي . فسمى هذان الى ايجاد كتلة من النواب حولهما ، فاستقطعا ان يضا اولئك النواب الشباب الطامحين الى الظهور والوصول الى المراكز الوزارية ، مثل عدنان الاتاسي وميضي الاتاسي وهاني السباعي وغيرهم . وظلت هذه الكتلة تكبر حتى بلغ عدد نوابها سبعة عشر نائبا . فالفوا حزب الشعب واسسوا قاعدته في حلب . ثم فتحوا له مروجاً في سائر المدن .

واما الحزب الوطني ، فكان مؤلفاً من فلول الكتلة الوطنية والشبان الطامعين بالوصول الى النيابة . وقد تجمعوا ، بناء على دعوة السيد نبيه العظمة ، وعزموا على تأليف حزب سياسي انضم اليه لطفي الحفار وصبري المسلي ومخائيل البان والدكتور عبد الرحمن كيالي ونجيب البرازي واسعد هرون وغيرهم .

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد اسسه فيصل المسلي وجعل تنظيماته على نمط الاحزاب الفاشستية او الهتلرية ، وصار يبرهن اعضاءه على اطلاق الرصاص . وكان المسلي يامر وينهى كانه قائد عسكري فينفذ الاعضاء « ارادته » بدون جدل ، حتى انهم

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

كانوا يتلقونها وقوفاً بالتحية . وراح يجمع الاموال من مرديه وينفقها على اهوائه وملذاته . فأفلس عدد من اتباعه ، بعد ان باع ما يملك من اراض وعقارات . وكان الرئيس القزويني يعتمد على هذا الحزب في ١٩٤٨ ، فاستخدمه في الفترة التي سبقت تجديد رئاسته في ذلك العام . ثم لم يلبث ان طرده من جنته وسمى الى القضاء عليه .

اما كتلة العشائر التي تألفت في مجلس النواب . فكان الحافز الى تأليفها حماية مصالح رؤساء اولئك القوم . اذ اني لا اشك في ان للمملكة العربية السعودية يدا ، او بالاحرى ايدياء ملبنة بالليارات السورية وزعت على اعضاء تلك الكتلة . وقد سلكت هذه الهيئة سلوكا معاكسا لسياستنا المتحررة من الاستعمار ، فكانت تخدم مصلحته من حيث ارادت او لم ترد .

واما الكتلة الدستورية ، فقد سعى بولادتها منير العجلاني وامثاله من الذين وجدوا غضاضة بالانضمام الى الكتلة العشائرية ، رغم اتفاتهم معها على الاهداف وقطف المنافع . وضمت هذه الكتلة عددا من النواب ، كسهيل الخوري وامثاله .

ولم تشذ كتلتنا الديموقراطية عن الهدف الذي تألفت من اجله سائر الكتل ، من حيث التجمع حول شخص ، فتسانده في البرلمان ، ثم تحاول ايصاله الى سدة رئاسة الجمهورية او الوزارة ، وبذلك يفيد اعضاؤها من فئات الموائد .

واذا صح هذا القول على مجموع الاحزاب والكتل ، فلا يصح على بعض افرادها طبيبي القلب ، خالصي النية ، طاهري اليد ، ممن اشتركوا في هذه المجموعات . غير انهم ما كانوا سوى اقلية ضئيلة لا تستطيع تبديل الحال ، وتغيير الطباع ، وتخفيف الشراة والطمع .

اما عن المبادئ السياسية والاجتماعية ، فكان حزب الشعب يزعم بانه حارس الديموقراطية وحاميها الامين . وكم من جلسة من جلسات النواب قفز الشعبيون فيها واعتلوا المناضد وراحوا يملأون القاعة ضجيجا وعويلا وندبا على الحريات والدستور . وكم من وزير كالوا له التهم بمخالفة الدستور وانتهاك حرمانه المقدسة ! وكم طالبوا بتأليف لجان تحقيق برلمانية للكشف عن سرقات ومساوىء الصقوها بالآخرين عن حق او عن ظلم وانمراء .

على ان معظم وزرائهم كانوا لا يترددون في ارتكاب افعال مماثلة للتي كانوا يؤخذون خصهم السياسي عليها ، فيعملون على مسايرة اعضاء حزبهم والمنتسبين اليه . وكانوا لا يكتفون بذلك ، وانما يجبرون كل الموظفين على الانخراط في الحزب، والا فلا ترفيع ولا مكافأة ، بل ابعاد وتسريح . وعلى ذلك ، كان حزب الشبيب يرفض دائما اعادة الحصانة الى الموظفين حتى لا يفلت من بده السيف المسلط على رؤوسهم . واما اصحاب المصالح وارباب الشكاوى ، فكانت قضاياهم تحل على يد سمسرة الوزراء . وكثيرا ما اضطر موظف الى دفع راتب شهر لقاء ترفيعه ، او ادى طلب وظيفة ولو صغيرة - كدركي او شرطي - دفعة لا تقل عن خمسين ليرة سورية لقاء تعيينه .

واما اتجاه الحزب السياسي، فكان يتأرجح حسب الظروف ، ووفق ما يراه زعماءه ضمن لبقائهم في الحكم واستئثارهم به . فلجا بعضهم الى العراق ، مناديا بالاتحاد معه في سبيل الوصول الى الحكم . وسكت آخرون عن انقلاب حسني الزعيم ، لانه انتزعه من شكري القوتلي ومن المجلس الذي كان ضدهم ، وتقبلوا الحكم من يد الحناوي ، لانه منحهم السلطات بكاملها . وآثروا الانضمام الى حلف بغداد الاستعماري وعارضوا الاتفاق مع مصر والسعودية ، لان نوري السعيد كان يغذي اكثرهم بالمال والوعود . وتمنوا غلبة الانكليز على مصر ، ايام العدوان الثلاثي ، ثم وانتوا على الوحدة مع مصر ، مضحين باستقلال سورية تخلصا من التجمع القومي الذي كان يهدد نفوذهم السياسي ، ومن الجيش الذي كثوا يخشون ان يكشف مؤامراتهم فيلقبهم في غياهب السجون ، كما فعل بعدنان الاتاسي وامثاله .

ولم يكن الحزب الوطني اقل من حزب الشعب ميوعة وتذبذبا . فقد بدأ حياته بدعم شكري القوتلي وطرز حكمه ، ثم عارضه في الخفاء حينما لم يلق منه سندا في انتخابات ١٩٤٧ في حلب . ثم انضوى تحت لواء الزعيم حسني الزعيم ، وكاد صبري العسلي ان يؤلف الوزارة لو لم يقتل الزعيم في ١٤ آب ١٩٤٩ . وعمل الحزب نظامه الاساسي ليصبح الحكم في سورية ملكيا لا جمهوريا ، وذلك تمهيدا للاتحاد مع العراق . ووجد جهوده مع حزب الشعب لتحقيق ذلك ، ثم رجع الى النظام الجمهوري ومائى الشبشكلي حينما ، حتى انقلاب عليه . واتفق مع سائر الاحزاب

الحزب الوطني

المحل الثاني : الاحزاب في سورية

على المطالبة بالحياة الدستورية ، بعد ان قبض زعماءه الاموال من العراق . وتكتف الحزب الوطني مع حزب الشعب على الاشتراك في العمل الوزاري في ١٩٥٤ . ثم لم يلبث ان سحب وزراءه ، فاستقط الوزارة وعقد تحالفا جريئا معنا ومع حزب البعث الاشتراكي . وانسحب على الاثر فريق من اعضائه ، بينهم لطفي الحفار وسهيل الخوري وحبيب كحالة . ثم ايد ترشيح القوتلي لرئاسة الجمهورية ، مع ان الاحلام عادت تدغدغ خيال العسلي لاقتناص الفرصة واصطياد ذلك المنصب . ولم يقف في سبيله سوى زميله الحبيب مخائيل البان الذي كان متأمرا مع العراق والدول الاستعمارية على انجاح القوتلي . اما موقف الحزب من حلف بغداد فكان مدار الاستهزاء والاستنكار . فالعسلي يقاومه ظاهرا ، لكنه لا يجرؤ على الخروج على رأي البان . فانقسم الحزب قسمين ظلا يتعالمجان ويتماحكان حتى انتهى عمر الوزارة . فزال سبب الخلاف وعاد الاعضاء متفاهمين . ولم يدم هذا الاتفاق طويلا ، اذ انه تعرض لهزة قوية جديدة عند اكتشاف المؤامرة العراقية - البريطانية في خريف ١٩٥٦ (وقد نظمت المؤامرة لقلب الحكم في سورية ، في الوقت الذي يبدأ فيه العدوان الانكليزي - الفرنسي على مصر) . فهرب مخائيل البان الى بيروت وتخلص صبري العسلي من تأثيره ونفوذه عليه . وبدانا نجمع صفوف النواب لتنظيم التجمع القومي واقالة الحكومة التي ظهر هزالها بسبب وزرائها الشعبيين . واختلف اعضاء الحزب الوطني على الاتجاه الجديد الذي كان صبري العسلي يريد له حزبه ، فانسحب منه بدوي الجبل وليون زمريا وغيرهما .

وهذا الموجز لتاريخ الحزب الوطني يدل على تأرجح سياسته ، ذات اليمين وذات اليسار . فهو تارة جمهوري ، وتارة اخرى ملكي . وهو مرة عراقي ، ومرة اخرى مصري . وكان فترة اشتراكي النزعة ، وفترة اخرى محافظا رجحيا !

واما حزب البعث الاشتراكي ، فقد اوضحت رأيي فيه وفي اعضائه عند بحث الوحدة بين مصر وسورية . ولا بأس من تلخيصه بالنقول انه في الاصل لا يختلف عن الحزب الشيوعي في المبادئ والنظريات الاجتماعية ، كما انه لا يختلف عنه في السياسة الخارجية . الا ان كل واحد منهما كان يريد ان يسيطر على الساحة ، وان تكون القيادة بيده . فهذا الخلاف وحده هو الذي فرق بين قادة الحزبين

وادى بهما الى التباعد، ثم العداء، ثم التنكيل، واحدهما بالآخر .
وقد تعاون حزب البعث الاشتراكي مع الحزب الشيوعي
مدة طويلة في جميع الميادين ، الى ان بدا الحوراني وجماعته يخشون
غلبة بكداش وانصاره . فراحوا يحاربون الشيوعيين ويهاجمونهم ،
وذلك في اواخر ١٩٥٧ . وقد دعا الفريق عفيف البزري زعماء
الفريقين ، بحضوري ، الى الاجتماع والتصافي . فظاهر مصطفى
امين صدق عزمه على حل الخلافات المحلية ، وشكا هجوم جماعة
البعث على جماعته في كل بلد . اما الحوراني ، فكان يراوغ . ولما
اقترح البزري تأليف لجنة من معتمدي الحزبين للذهاب الى كل بلد
وازالة سوء التفاهم بين اعضائهما ، لم يتقبل الحوراني هذا
الاقتراح ، الا لكي لا يقال عنه انه يرفض التصافي . على ان
الحاضرين لمسوا عدم رغبته فيه .

وكان حزب البعث الاشتراكي في الاصل حزبين : الاول يدعى
حزب البعث العربي ، والثاني الحزب الاشتراكي . وكان حزب
البعث اسمه شباب مثقفون في دمشق ، وانشطرت جهودهم في
ميادين الطلاب ، وضمن حلقة تعنى بالنظريات الفلسفية . ولم
يكن لهذا الحزب قوة سياسية في دمشق ، وهي مركزه - ويدل
على ذلك ان رئيسه ميشيل عفلق لم ينجح في انتخابات الجمعية
التأسيسية في ١٩٤٩ ، مع انه كان عضوا في الحكومة التي اشرفت
عليها . وكان هذا الحزب هدفا للهجوم المستمر والحملات العنيفة
التي كان علماء الدين ، بجماعاتهم وروابطاتهم العديدة ، يشنونها
ضده و ضد اعضائه ، متهمينهم بالزندقة وبمحااربة الدين -

واما الحزب الاشتراكي، فكان قطبه اكرم الحوراني الذي الف
الحزب رسميا في ١٩٤٩ ، حينما كان وزيرا في حكومة هاشم
الاتاسي ، قبل انتخابات الجمعية التأسيسية . وكان منشا الحزب
رابطة سياسية انشأها بعض الشباب في مدينة حماه ، باسم رابطة
الشباب ، وذلك في اوائل الحرب العالمية الثانية . وحينما دعيت
البلاد الى انتخاب مجلس نواب في صيف ١٩٤٣ ، واخذ شكري
القولتي وانصاره يؤلفون القوائم في كل بلد ، شمر الحوراني بحرج
موقفه الناجم عن عدائه العلن للطبقة الغنية والاسر المعروفة
في حماه . فلنجا الى سعد الله الجابري الذي اخذ على عاتقه حمل
زعيم حماه ووجيهاها المعروف فريد بك العظم على عدم معارضته .

اشراكية اكرم الحوراني
وسياسته

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

مذهب ودخل عليه، دخالة عرب، ورفض تناول القهوة ما لم يلب صاحب الدار طلبه. وهكذا تمكن الحوراني من الفوز بالنيابة عن تلك المدينة بفضل تمسك فريد بك بالعادات والتقاليد العربية العليا، مضحيا في سبيل ذلك بأرائه الشخصية ، وفاديا امواله واموال اولاده وابناء عمه وسائر اغنياء حماه لاجل ارضاء سعد الله الجابري . اذ ظهر الحوراني ، فيما بعد ، انه العدو اللدود لفريد بك واولاده وابناء عمه ، وجميع اثرياء حماه وغيرها من المدن . فقد كان يجد لذة في افقار الاثرياء وكسر نفوذهم واذلالهم .

وكانت الصلات بين الحوراني وضباط الجيش السوري متينة جدا ، لا لسبب الا لوحدة اتجاههم السياسي والاجتماعي - وقد تمكن الحوراني بمعونة اولئك الضباط من السيطرة على مدرسة حصص العسكرية التي كانت تخرج كل سنة عددا من الضباط الشباب ، لا يقل عن المئة . والغريب ان اكثرية الطلاب الراسيين في مدارس التجهيز كانوا يهرعون الى المدرسة العسكرية التي كان يرتادها كل طالب كسول يستطول مدة الدراسة في المدارس العادية ، من تجهيزية وجامعية . فكان لا يواظب سوى سنتين ، يتخرج بعدها ملازما ثانيا ، ثم يقفز المراتب بسرعة خيالية ، بحيث لا تضي عشر سنوات ، حتى يصبح عقيدا او زعيما . وكانت تبهره بظاهر اللباس العسكري ، فيمشي الخيلاء متكبرا على رفاق الدراسة الذين ما يزالون يجلسون على مقاعد الدراسة الخشبية ، بينما كان هو يتصدر المجالس ، ويحتل المقاعد الوثيرة في مركز القيادة ، ويأتمر بامر عدد لا بأس به من الجنود والضباط .

على ان كل ذلك لم يكن شيئا اذا ما قيس بالمنصب الذي يحصل عليه الضابط في قيادة شؤون بلاده السياسية وتوجيهها في الحقلين الداخلي والخارجي . وقد زاد شوق الناس للانتساب الى المدرسة العسكرية بنسبة عدد الانقلابات العسكرية التي كانت تعاني منها البلاد الامرين ، لكنها كانت تمود على الضباط ، كل مرة ، بسلسلة من الترفيعات التي لا يحلم بها اي ضابط في جيش منظم ، ناهيك بالنفوذ والسلطان .

وكانت جهود الحوراني منصرفة الى حشد اكبر عدد ممكن من الشبان المنتسبين اليه في المدرسة العسكرية ، والسعي لحمل بقية طلابها على الانخراط في حزبه . وكان يلاقي العون والمساعدة من رؤساء المدرسة ومعلميها ، ومن اركان قيادة الجيش نفسه .

ولم تميز فترة سبع أو ثماني سنوات ، حتى كان معظم الضباط منقسمين لحزب البعث الاشتراكي .

وعلى ذلك ، اعتمد الحوراني في دعم حزبه على ثلاثة عوامل :
١ - ضباط الجيش ، ٢ - الطلاب ، ٣ - الفلاحون .

اما الضباط ، فقد ذكرنا منشأ ارتباطهم بالحزب . واما الطلاب الشباب ، فكانوا ينخدعون بكل قول ، صادق او كاذب ، ينادي بالاستقلال وبمحاربة الصهيونية . لذلك كانوا يلتفون حول الزعيم المغوه الذي يدهم باكتساح فلسطين وتخليصها ، لا سيما بعد ان تحققت من كذب بعض الزعماء الآخرين وشموذتهم .

واما الفلاحون فكان الحوراني يملأ بطونهم الجامعة وعودا باعطائهم اراضي الاقطاعيين ، وبازالة كابوسهم عنهم .

ولم يكن ، والحالة هذه ، مستغربا ان ينجح الحوراني في استمالة العناصر الثلاثة الأتفة الذكر . فهو انما كان يعد بما ليس عنده ، ويمنح ما ليس يملكه : الرتب والسلطة للضباط ، وفلسطين والتقدمية للطلاب ، والاراضي للفلاحين . وهذا كله لم يكن من مخلفات والده ، ولا من كسب يديه . فكيف لا يكيل الوعود بدون حساب ، وكيف لا يستشري به الامر الى حد انه لم يعد قادرا على الوتوف هنيئة ، لياخذ نفسا ، وليرتاح قليلا !

على ان كل هذه الوعود الرخيصة لم تكن كافية لايصال الحوراني الى مركز القيادة والسيطرة الكاملة على شؤون البلاد ، فيتصرف بها وبمقدراتها حسب اهوائه ومشيئته . ذلك ان سياسته كانت تصطدم بالعناصر التالية : (١) اصحاب رؤوس الاموال . (٢) الاحزاب السياسية الاخرى . (٣) الدول الاجنبية . (٤) رجال الدين .

ولم يكن مستغربا من اصحاب رؤوس الاموال وقومهم ضد الحوراني . وهو الذي يناصبهم العداوة ، وينادي بالغاء الملكية او تحديدها في الاراضي والمساكن ، ويحرض العمال ضد اصحاب المعامل . الا ان اولئك الاثرياء كانوا من البخل وعدم الادراك على جانب عظيم . فلم يوحدوا صفوفهم ، ولم يجمعوا الاموال لمحاربة خطر وصول الحوراني الى الحكم ، بل اعتدوا على سنتهم يطلقونها في الشتم والسباب ، واهمين ان المعركة بينهم وبينه تكسبها اقدر نة على السباب والشتم .

ويلومني البعض بانني ، مع كوني من اصحاب رؤوس الاموال ،

العسل الثاني : الاحزاب في سورية

لم احاربه . وانما حملته على كفتي الى اعلى مراتب الدولة ، وهي رئاسة مجلس النواب . كما انني ساندت حزبه في انتخابات ١٩٥٤ ، وافتت معه التجمع القومي ، واعنته على خصومه . وجوابي على هذا القول اني دخلت الساحة السياسية في ١٩٤٣ ، وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم وامثالهم من قادة البلاد، يتجادبون اكرم الحوراني ومن شاكله . وذلك على الرغم من كونهم من الطبقة المحافظة ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال . ومع ذلك فاني لم اسير الحوراني حتى ١٩٥٤ ، حين شعرت بان مقاومته في غلوه لا تكون بالعنف والشدة . وذلك لانعدام العناصر المستعدة لهذا النوع من المعالجة . وتبين لي ان احسن وسيلة لتخفيف حدة تطرفه هي السير الى جانبه ، والسعي لتوجيه نشاطه ، والاكتفاء بتحقيق ما يقتضي من الخطوات الايجابية الوثيدة في التقدم الاجتماعي ، بحيث تنتقل البلاد من اوضاعها الرأسمالية السيئة الى اوضاع اسلم واطمن لمصلحة صاحب رأس المال والعامل ، وذلك بمراحل مدروسة ، لا بنزوات طائشة وانهزيمات جذرية . فكنت ، اذن ، من القائلين بالتطور التدريجي الوثيد المطرد الذي لا يعيق الانتاج ، بل يزيد في الدخل القومي عن طريق تحسين التوزيع . ولم اكن من القائلين بالثورة الاجتماعية ، لانني كنت اخشى منها على الانتاج ان يتوقف نشاطه وعلى الاموال ان تتسرب الى الخارج ، فتحرم البلاد منها .

وعلى ذلك رافقت الحوراني منذ ١٩٥٤ حتى اواخر ١٩٥٧ ولم امكنه من تحقيق اية نزوة من نزواته الخطرة . فهو لم يستطع تنفيذ اي بند من بنود سياسته الا في عهد الوحدة عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حينما ناصره عبد الناصر ، فتجاوبت مبادئها واهدافها . واستفاد الحوراني من جهل عبد الناصر بواقع الحال في سورية ، فافراه بالتفاف الفلاحين جميعهم حوله . فامر بالاصلاح الزراعي واهمل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي لو حققت كما رسمتها في ١٩٥٧ ، لمكنت الفلاح من الحصول واقعيا على ارض مروية كافية لنشاطه في الوقت الذي يبقى صاحب الاراضي القديمة غير محروم منها .

فكنت اذن اسير مع هذا السيل الجارف واعمل على توجيهه في المسالك غير المضرة بالمجموع ، حاسبا حساب طفيلانه وخطر اتساعه ، عاجلا على مراقبة سيره واتجاهه .

اما في السياسة العربية والخارجية ، فكان حزب البعث العربي هو الحزب الوحيد الذي اتفقت آراؤه مع آرائي على صعيد واحد . ولم يكن يدور في خلدي اي شك في صحة عروبة الحوراني والبيطار وفي مقارعتهما الاستعمار العربي ووقوفهما من اسرائيل الموقف العربي النبيل . وهذا العامل السياسي كان الرباط الوثيق الذي شددنا به تحالفنا ومساعدتنا المشتركة .

وكانت طبيعة الاوضاع هذه تزيد علاقتنا وثوقا وتبعدنا عن الشاطئ الذي يربط فيه كل من حزب الشعب والحزب الوطني واولئك العملاء الاجراء من النواب الذين باعوا انفسهم للمستعمر وصاروا عنده كالعبيد .

وميثاق التجمع القومي الذي وضعناه في خريف ١٩٥٦ كان البرنامج الاساسي الذي اتفقت عليه مع حزب البعث الاشتراكي والذي اسهم فيه من آمن به من نواب الحزب الوطني وغيرهم من النواب المستقلين . وكان هذا الميثاق — لو استمر تنفيذه على يد حكومة كحكومة صبري العسلي في بدء نشأتها — كفيلا بدفع الاقتصاد السوري خطوات كبيرة الى الامام وبرفع الدخل القومي الى سوية يفيد منها الفني ومتوسط الحال والفقير . هذا بالاضافة الى انه كان ضمن لسورية المقام العالي في الشرق الادنى والمركز المرموق بين الدول العربية ، ذلك المقام وهذا المركز اللذان بدأت جميع الامواسط السياسية في الداخل والخارج تعترف به لسورية منذ منتصف ١٩٥٧ ، اي بعد اتفاننا مع الاتحاد السوفييتي على المعونة الاقتصادية والفنية وعقدنا معه الصفقات الكبيرة لشراء الاسلحة والذخائر .

واني لفخور بانني كنت من العاملين على توجيه خطى الجمهورية السورية في هذا السبيل ورفع شأنها الى الدرجة السامية ، بحيث اصبحت سورية صاحبة المركز المرموق تتسلط عليها الانوار الكثافة ومحط آمال بعض الدول وسبب تخوف وذعر البعض الآخر . ولو اقتصر الامر على حقد الدول الاجنبية فحسب ، لهان الامر وسهل . لكن المصيبة حلت بنا من جراء غيرة بعض الدول العربية مما سمت اليه سورية ، حاجبة شمس الخير عن سائر تلك الشقيقات . ويا ليتن فرحن بما آل لشقيقتن ، ليفدن من بعضه . فاخواننا في مصر عز عليهم ان تحتل سورية الصغيرة مقام الصدارة وان تنم هي بخبرات المساعدات الاقتصادية . وخافوا ان يفقدوا ما بدأوا به من سياسة القبض يمنة ويسارا ، حاملين لافتة « الحياذ الايجابي »

ميثاق التجمع القومي

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

لستر خطتهم ولاستجلاب الاموال من الشرق والغرب معا . وكانوا يمينون الدول الطامعة انهم زعماء العرب ومسيرو سياستهم وموجهو خطاهم . . وكانوا يظهرن التفاف الشعوب العربية حول مصر في ايام محتتها في قناة السويس ، كمظهر من مظاهر تعلق العرب بعبد الناصر ، رسول العروبة ، وتقبلتهم الثالثة . وبذلك يساومون على ظهر الشعوب العربية وينالون الفوائد على حسابها .

فكيف لدولة صغيرة كسورية ان تشق لنفسها طريق المجد والعلو ، غير مكترثة بالشقيقة الكبرى ، الوصية على الشقيقات ؟ وكيف تقدم حكومة سورية على التعاقد مع الاتحاد السوفييتي مباشرة ، فتحصل على المساعدات الاقتصادية والفنية الكفيلة بانعاش اقتصادها وازدهاره ؟ وكيف تحقق ، بدون ضجيج وبدون طنطنة ، مشروع السد على الفرات الذي يضاها ، من حيث سعة الاراضي المستفيدة منه ، سعة الاراضي التي سيروها السد العالي الذي اقامت مصر الدنيا واقعدتها من اجله ، والذي اوقع العالم في خطر حرب عالمية ضروس ؟

وماذا يعمل ، اذن ، في دمشق سفيرهم محمود رياض ، المفوض السامي ؟ وكيف اجازت الحكومة السورية لنفسها الاندماج على تلك الخطوة بدون الحصول على موافقة الشقيقة الكبرى ؟ وما هو هذا الباب الذي ستدخل منه سورية الى العالم الخارجي ، دون وصاية رائد العروبة ، ودون ان تمسك يده ليدلها على الطريق ؟

فاذا استقلت سورية بسياستها الخارجية ، وانعدم نفوذ مصر عليها وتحررت من سائر القيود ، وازدهرت سياسيا واقتصاديا وماليا ، فكيف يتسنى لمصر الشقيقة ممارسة وصايتها عليها والدخول مع الدول الاجنبية بمفاوضات تكون سورية فيها احد عناصر تبادل المنافع ؟ والبتزول اذا بقي في الاراضي السورية تحت نفوذ حكومتها المتحررة ، فما مائدة قناة السويس وتعطيل الملاحة فيها ؟ فيجب ، اذن ، ان يكون البترول السوري ووسائل ايصاله الى البحر المتوسط تحت يد الحكومة المصرية ، سواء بانابيه المعدنية او بمره البحري عبر القناة ! وهذا سلاح ماض يمكن استخدامه كوسيلة للهجوم والدفاع ، وكعنصر اساسي على مائدة المفاوضات والمساومات ! وتلك الحكومة في دمشق التي تجرؤ على الخروج على الطاعة ، وتبدأ السير في طريق مؤد الى التحرر من النفوذ العربي . . .

الحكومة يجب ان تزول ، والعنصر الفعال فيها ، خالد العظم ، يجب ان يتوارى او ان يوارى ! ليس هذا هو السر في حمل محمود رياض البعثيين الاشتراكيين على مقاطعة الانتخابات البلدية في ١٩٥٧ ، لانها كانت ستضعفهم وتقوي اصدقاء خالد العظم ؟ اليس هذا هو منشأ حملة محمود رياض على فكرة خالد العظم في حزب جديد ، لئلا يشتد ساعده ويسيطر على المجلس التشريعي في ١٩٥٨ ؟ اليس هذا ايضا هو السر في موقف البعثيين العدائي من حليفهم خالد العظم ، وهم الذين كانوا اتباعا لمحمود رياض ، يتلقون منه التوجيه والايحاء ؟ لقد خافوا على انفسهم ثم خافوا على مصر ، فراحوا يجتمعون سرا برشدي الكيخيا ، وببعض رجال حزب الشعب ، ليخذلوا التجمع القومي ويقوموا محله جبهة بعثية اشتراكية شعبية وطنية يدور في فلكتها سائر العملاء واجراء الاستعمار ! ذلك لان الشعبين والوطنيين يؤثرون الانقياد لآكرم الحوراني ولمصر على التعاون مع خالد العظم ، رغم انه انقذ حياة بعضهم من حبل المشنقة الذي كان يمسك باطرافه آكرم الحوراني وعفيف البزري . لكن مصلحة بريطانيا ومصحة الولايات المتحدة هي في ان يبعد عن ميدان السياسة كل من نادى بالصدائفة مع الدول الشرقية ، دون الدول الغربية ! اما آكرم الحوراني ، رغم مشاركته هذا الرأي ، فهو عدو الشيوعية لا من حيث مبادئها ، بل من حيث الجماعات القائلة بها في سورية . وهو ، اذن ، حليف طيب ، ريثما يتم التغلب على التجمع وعلى الضباط ، «بيفرجها الله !» وكان تورط آكرم الحوراني ضدي وضربه التجمع القومي عرض الحائط ، ثم انخراطه في صفوف العاملين للوحدة مع مصر ، ناشئا عن ان تلك الوحدة حققت ما عجزت الاحداث الاخرى عن تحقيقه ، وهو قلب نظام الحكم في سورية ، وكما الامواه فيها ، وتحريف سياستها في اتجاه السياسة الغربية .

هكذا كان شأن بعض الدول العربية الشقيقة ، مما يحمل المرء على تذكر البيت المليء بالحكمة والموعظة :

وظلم ذوي القربى اشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهند
واما الدول الاجنبية فانقسمت شطرين : في الاول ، الدول
الاشتراكية في اوربا وآسية وفي الثاني الدول الغربية الاستعمارية
واتباعها .

وقد رحبت الدول الاشتراكية بالصدائفة بينها وبين سورية

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

وراحت تزيد في تأييدها في اوساط الامم المتحدة وتمد لها يد المعونة الاقتصادية والفنية وتعينها على تصريف المحاصيل التي تمنعت الدول الغربية عن شرائها ، جريا على قاعدة الحصار الاقتصادي . واستمرت هذه الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا ، على توريد الاسلحة والذخائر وارسال الخبراء في الامور العسكرية والفنية . ثم انها اعلنت استعدادها لدعم مخططات سورية ومشاريعها الاقتصادية والاجتماعية بالمال ، يسدو على اقتساط ذات آجال طويلة وبفائدة زهيدة . وجاء الخبراء الروس الاخصائيون بشتى انواع المشاريع ودرسوا اقتراحات خبراءنا وقاموا بجولات في أنحاء البلاد . وشملت المشاريع التي اعلن السوفييت عن استعدادهم لتحويلها وتزويدها بالمعدات والخبراء في بناء السدود على الانهر بحيث تزيد مساحة الاراضي المروية نحو ثمانية ملايين دونم من اطيب الاراضي واخصبها . هذا بالاضافة الى بناء السكك الحديدية الموصلة بين البحر ومطارح الانتاج ، ناهيك بالدراسة الجيولوجية لوضع خريطة مفصلة عما تحت الارض ، وبالمعامل العديدة واهمها معمل انتاج السماد الكيميائي ، وبمحطات توليد الكهرباء وغير ذلك من المشاريع ، سواء منها ما اكتملت دراسته او ما يحتاج الى دراسة جديدة .

وطار صواب الدول الغربية من هذه المعونة المالية والفنية التي حصلت سورية عليها من الاتحاد السوفيتي ، وتبين لها ان هذه البلاد لم تعد تلك البلاد الفقيرة المحتاجة الى قرض يمنحه البنك الدولي بفوائد لا تقل عن ٦٪ وبشروط تعسفية لا يقبل بها الا المكوري على نار الفقر والغاقة ، والى خبراء امريسيين او بريطانيين يحتفظون بالحقائق ويخدعوننا بالاكاذيب والدراسات والاستنتاجات الخاطئة قصدا وايهما . هذا فضلا عن ان سورية ما عادت بحاجة الى مائة مصلح هذه الدولة او تلك ، حتى تشتري منها عشرين الف طن من القمح ، او عشرة الاف طن من القطن !

والاعمق من هذا وذاك ان الدول الغربية تيقنت انه لم يعد في سورية سياسي يجرؤ على اظهار علاقته بها او تقديره لها او ترجيحه التعامل معها . وبات القائلون بالصدائة والتعاون مع الدول الشرقية اسياذ الموقف في مجلس النواب وفي الجيش وفي الاوساط الشعبية . وصار عملاء الاستعمار وانباعه ومحاسبيه ودعائه يلامسون الجدران اذا مشوا في الشوارع ، ويركنون الى

الزوايا المظلمة اذا دعوا الى حفلة ، ويلوذون بالصمت المطبق في المجالس وال نوادي . فاذا تحدثوا فهمسا ، واذا حيوا فمطرتي الرؤوس . وان هم جمعوا في اسرتهم ليلا ، تكاثرت عليهم الاوهام وسطا عليهم الذعر . هكذا كان ليلهم في خوف ونهارهم في وجل ، وكان خيالهم يوهمهم في كل ساعة ان يد الشرطي اطبقت على اكتافهم لتقودهم الى السجن !

فحزب الشعب المتآمر ، باكثرية ، تنخفض اصوات اعضاءه ويهجر رئيسه دمشق ومجلس النواب ويقبع في داره بخلب . والحزب الوطني يهرب زعيمه مخائيل اليان تحت جنح الليل في صندوق سيارة رئيس الوزراء هربا من الحبس والفضيحة . اما الآخرون ، ممن لانوا من الغنية بالفرار ، فهرعوا الى بيروت يتفيؤون فيها تحت معاطف العراةيين ويقبضون الرواتب ثمنا لخياتتهم . واما من التي عليهم القبض وزجوا في سجن المزة ، فقد حوكموا وحكم عليهم بشتى درجات العقوبة ، من الحبس الى الاعدام . ولولا شفقتي على عيالهم لتهاوت اجسادهم على اعواد المشائقي في ساحة المرجة .

الا ان هذه النكسات المتتابة التي لحقت بسياسة الدول الغربية ، وخاصة فشلها في احتلال مصر وفرض سيطرتها عليها وعلى سائر الدول العربية وفي مقدمتها سورية ، لم تفت في عزم الاستعمار ولم ترجعه عن غيه . فظل يحيك المؤامرة تلو المؤامرة مضحيا بمن يكتشف امره فيها من عملائه واجرائه ، مفدقا الاموال بسخاء لشراء الضمائر وخداع البسطاء وذوي المطامع الدنيئة ، لعله في النهاية يجد الفجوة التي يستطيع الولوج عبرها الى احتلال قلعة العروبة والاستيلاء على قلبها الخفاق . لكنه ، ولله الحمد ، كان يصطدم في كل مرة بعقبة او بعقبات كاداء تحول بينه وبين اهدامه ، فيعود بالخزي والفشل ، تاركا في الساحة الاسرى والمؤن . فالاجراء ينزلون السجن ، والاموال تهلا جيوب من يكون اداة اكتشاف المؤامرة ، حين يوهم المستعمرين بانهم معهم ، فيقبض اموالهم ويطلع على اسرارهم وعلى اسماء عملائهم فينقل الامر الى رؤسائه . وهكذا تقع الرؤوس في الشبكة وتتم فصول تلك الرواية المخجلة المضحكة . . . الى ان يرتفع الستار عن تمثيلية جديدة ، اذا اختلفت عن تلك في تكوينها ، فهي مثلها في الغاية والمصير .

ويتول البعثيون اليوم - بعد ان استقلوا من الوزارات في

الدول الاستعمارية
ما تزال تحيك المؤامرات

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

مطلع ١٩٦٠ - ان الولايات المتحدة ، بعد ان اخفقت مؤامراتها العديدة لابعاد الساسة التقدميين عن مركز الحكم في سورية وخاب أملها بنجاح اية مؤامرة في المستقبل ، لم تر امامها سبيلا سوى اللجوء الى عبد الناصر واغرائه بزعامة الوحدة العربية . فهدت له السبيل لدى الفئات التي تتلقى التوجيه السياسي منها واوعزت لها بحمل العسكريين المناوئين لحزب البعث على المطالبة بالوحدة بين سورية ومصر . فكانت هذه ، على زعم البعثيين ، اكبر خديعة سياسية وقعت سورية في حبائلها . اذ كانت النتيجة اقضاء اولئك السياسيين الذين نهضوا بسورية واوصلوها الى ذروة المجد والقوة ، وانقطاع حبل الصداقة بين سورية والاتحاد السوفيتي ، والقضاء على الاحزاب السياسية ، وتشريد الشيوعيين وسجنهم ، بحيث زالت من الميدان العام ، ومن ادارة شؤون الدولة وسياستها ، الفئات التي كانت تقف للولايات المتحدة بالمرصاد ، وتقاوم سياستها الرامية الى التدخل في شؤون الشرق العربي ويسط نفوذها على الشرق الادنى بكامله .

هذا هو رأي البعثيين الاشتراكيين ، بعد ان نفذوا يدهم من الوحدة وانسحبوا من الحكم . فهل تبلور هذا الرأي عندهم بعد الاستقالة او قبلها ؟ لقد عملوا ، عند تأليف الحكومة الاولى للوحدة ، بكل جد ونشاط على اقصائي ، ثم على محاربة الشيوعيين وسجنهم وتشقيتهم . فلما عبس عبد الناصر بوجههم واتصاهم - فيما عدا الوزراء منهم - عن الاتحاد القومي ، قنعوا بان الامر لن يستتب لهم كما ارادوا ، وان الولاية على سورية والتصرف بشؤونها لن تكون من نصيبهم ، فقررروا الاعتكاف . ولست ادري اذا كان ثمة اسباب او مؤامرات اخرى حملت القوم على نفذ يدهم من الوحدة التي طبلوا لها وزمروا ، ثم نادوا بخيانة كل من يعمل لها او يؤمن بها .

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد انه زعيمه فيصل العسلي من شباب مهووسين ، جميعهم من بيئات قباية المشارب والافكار ، مختلفة في المنشأ والثقافة ، واكثريةهم ممن ينساقون وراء قائد جريء ، يستفز فيهم شعور الطبيعية والفريزية للنهويش والشغب ، ويدفعهم في مسالك وعرة تؤدي بهم في كثير من الحالات الى الضرب والجرح والقتل والتعدي والحرق وغيرها من انواع العنف . وكان كل ذلك ، لا في سبيل مبدأ سياسي او هدف اجتماعي لا يرى اصحابه ان الوسائل السلمية كافية لتحقيقه ، فيعمدون الى

الحزب التعاوني الاشتراكي

العنف والقوة لقلب النظام المشتكى منه واقامة نظام جديد متوافق مع غاياتهم !

ولئن شابته الوسائل التي كان يستخدمها حزب فيصل العسلي تلك التي كان يستعملها الفاشيون والنازيون وغيرهم من الحزبيين المنفيين ، فالفارق كان ظاهرا في الاساس ، اي في ان اولئك الفاشيين والنازيين كان لهم برنامج واضح يعملون على تنفيذه . واما التعاونيون ، فالمبادئ التي تستروا بها كانت عبارة عن نظريات مقتبسة من شتى النظريات الاجتماعية العالمية ، اعتقادا منهم انها كافية لاطهار حركتهم بمظهر التقدمية الاشتراكية . في حين ان رئيسهم العسلي لم يكن سوى شاب احتار في اي الطرق يسلك ليصل الى الحكم ، كما احتار في اي الدول يتبع ليكسب منها المال والتأييد . فقد كان عطشاننا للشهرة وجامعا للشعبية ، فاراد ان يشبع شهوته منهما باية وسيلة كانت .

فبعد ان حصل على شهادة كلية الحقوق بدمشق ، عين في القضاء وتولى النظر في قضية قتل ، فراح يصرح في الصحف ويكبر الامر ، مقهما الابرياء على نحو يرمي فيه الى اظهار نفسه اكثر من اظهار الجاني . ثم عين في مديرية الاعاشة مفتشا ، فوظف شباب حزبه وجعل منهم زمرة تهاجم المدن والقرى ، تمهيدا للمعركة الانتخابية النيابية المقبلة .

ثم انتسب الى شكري القوتلي وصار يدعو الى تجديد رئاسته في ١٩٤٨ . وسار مرة في تظاهرة ساخبة وراء نعش فارغ ، ادعى انه يحوي واحدا من اتباعه قتله رجال الشرطة . لكن النعش انقلب وظهرت الفضيحة .

وهاجم المخازن التجارية فنهبها هو واتباعه وحرقها . ثم قتلوا شابا في عرض الطريق . وجرى هذا كله تحت بصر الحكومة وسمعها فلم تتحرك . ثم ما لبث ان انقلب على شكري القوتلي ، فطلب مني المشار اليه توقيله وزجه في السجن ، لانه قتل الشاب المذكور ، بل لانه قام باعمال سياسية لم ترق للرئيس !

وكان من اخلص اصدقاء حسني الزعيم . ثم لم يلبث ان خاصمه وهاجمه في مجلس النواب ، متهما اياه بالخيانة العظمى . وكان هذا التهم في مقدمة المواميل التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه في ١٩٤٩/٣/٣٠ . فاعتقل العسلي وزجه في سجن المزة .

المجلد الثاني : الاحزاب في سورية

ثم التفت فيصل حول ابن عمه صبري العسلي وخذعه بالعمل معه في انتخابات ١٩٥٤ ، فاناد من اصوات الوطنيين ولم يمنحهم في الحقيقة اي سند .

ثم قبض اموالا وافرة من سفير مصر بدمشق ، نصار عميلا مصريا يتصدر الاستقبالات والحفلات للصاغ صلاح سالم ويدعو الى الاتفاق مع مصر . ثم انقلب عليها في ١٩٥٦ ، قبيل العدوان الثلاثي ، ووافق من اشترك بالؤامرة الانكليزية - الاميركية في سورية حتى انتهى به الامر الى الهروب من سورية .

وساند حكومة صبري العسلي في ١٩٥٥ ، بغية اقتطاف ثمرة اتباعه كرسيا وزاريا . فلما لم يفز به ، صار من اخصامها الالداء .

وكان فيصل ينتقل هو وعشيرته كما ينتقل رئيس العشيرة مع امرادها وجمالها وبعيرها . وكان يقبض ثمن الولاء ، كما يقبض رئيس العشيرة ثمن اندفاعه . لكن فيصل لم يكن يكتفي بما يقبضه من الرؤساء المحليين والسفراء الاجانب ، بل كان يغزو رجال حزبه الاغنياء والمنوسطي الحال بما يفرضه عليهم من دفعات متتالية ، كان ينفقها على ملذاته وعلى شراء دار له في لبنان ، فرشها بالاثاث الفاخر .

وجار على اصحابه حتى اوصلهم الى الفقر ، وفي مقدمتهم عصام الدالاتي وعلي الايوبي وغيرها .

وكانت له سلطة على اتباعه لا تتفق مع كرامة اي مثقف . فكان اتساعه المثقفون وغير المثقفين يتبعون نظاما عسكريا ويذهبون الى الكهوف للتمرن على اطلاق النار . واذا اصدر الزعيم امرا لاحدهم ، وجب عليه تلقيه واقفا بالتحية . وكان عليه تنفيذ الامر بدون مناقشة .

وانفرط عقد الحزب عندما هرب زعيمه في اواخر ١٩٥٦ . وراح الاعضاء يمرضون انفسهم على الاحزاب ، فاسرع الحزب الوطني الى ضمهم الى صفوفه . وانتخب هذا الحزب احدهم ، رشيد الدقر ، رئيسا لفرع دمشق . ثم انتهى بهم الامر الى الخروج على طاعة صبري العسلي واثارة المشاكل داخل الحزب الوطني ، مما زاد في متاعبه واسباب هزاله . وظل الامر كذلك الى ان حلت الاحزاب بعد اعلان الوحدة ، فانطفت شعلة هذا الحزب نهائيا .

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

اما الحزب السوري القومي ، فمؤسسه انطون سعادة الذي اشتغل لحساب المانيا ، ثم لحساب الولايات المتحدة الامريكية . وقد نجح في جمع عدد كبير من شبان سورية ولبنان المتقنين حوله ، ياترون بامره ويخضعون لقيادته خضوع المنتسبين للحزب الفاشية وائفازية . وكانت مبادئ الحزب واهدافه ترمي الى اقامة دولة موحدة في سورية ولبنان والاردن ، نافية صبغة المروبة عن هذه البلاد . وسار سعادة في ركب حسني الزعيم واخذ منه الاموال والعناد للقيام بثورة في لبنان واقامة حكومة ترتبط بسورية على مبادئ الحزب . الا ان رياض الصلح وبشارة الخوري كانا على علم بالخطر واستعداد لمواجهة ، فقمعا الحركة بشدة . وحين هرب سعادة ولجا الى دمشق ، لم يسلم من خيانة حسني الزعيم - اذ سلمه الى الحكومة اللبنانية لقاء وعود وشروط . وحوكم في ليلة واحدة ، فحكم عليه بالاعدام ونفذ به الحكم رميا بالرصاص في الصباح الباكر .

الا ان زوال الزعيم لم يطح بالحزب ، بل ضعفه مدة . ثم ما لبث ان رفع اعضاؤه رؤوسهم مجددا واشتدت سواعدهم . وصاروا يعملون في الخفاء ، متآمرين ضد سورية بالتمعاون مع العملاء الامريكيين . فقتلوا العقيد عدنان المالكي في اللعب العليدي بدمشق ، فكان هذا الاغتيل مقدمة لضعفة الجيش واركائه . الا ان المؤامرة لم تنجح في خطواتها التالية اذ التي القبض على المشتركين فيها ، فاعدم منهم ثلاثة ، وسجن الباقون . واقصى جميع الموظفين المنتسبين لهذا الحزب عن وظائفهم ، بحيث لم يبق للحزب كيان ذو شأن في سورية .

اما الحزب الشيوعي ، فلم يكن عدد ممثليه في مجلس النواب - خالد بكداش فقط - متناسبا مع عدد المنتسبين اليه في البلاد . وكان مرد ذلك الى عدم تقبل مجموع الناخبين للفكرة الشيوعية من جهة ، ومن جهة ثانية الى عدم استطاعتهم تبادل الاصوات مع اية مجموعة اخرى في البلاد كما كان يفعل سائر المرشحين . وكان ذلك لان الجميع آثروا الابتعاد عن كل ما يؤذيهم انتخابيا . وكانت الارتباطات القائمة بين الحزب في سورية وبين الاحزاب الشيوعية العالمية ، ثم الاعتقاد ان الاحياء ياتيه من موسكو ، حافظا حمل جمهور الناس على عدم انتخاب المرشحين الشيوعيين .

وكان الشيوعيون يدركون هذه الحقائق ، فلم يتقدموا للانتخابات الا في دمشق وحلب ، حيث يكثر المثقفون والعمال

الحزب الشيوعي

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

المنتسبون اليهم . وكان يقاومهم ارباب الشعائر الدينية ويصرونهم بالاحاد كما كان الاشتراكيون يزاحمونهم في اوساط النقابات العمالية وفي البيئات المثقفة .

وفي عهد الانتداب الامرنسي كان الحزب الشيوعي يقاوم الاستعمار ويعمل في الخفاء بنشاط كبير . لكن هذا النشاط توقف مؤقتا من الشيوعية حين تسلم الوطنيون الحكم ، ثم بعد الجلاء . لكنه عاد الى سابق عهده عندما عاد خطر الاستعمار يهدد البلاد من جديد . فتضافرت قوى الحزب الشيوعي مع القوى المتحررة الاخرى على الوقوف صفا متراصا ضد هذا الخطر . وكان موقف الحزب هذا هو الذي قربني منه ، على ما بيننا من تباعد في البرامج الاجتماعية . فهم يتبنون الطريقة الثورية ، وانا التزم جانب التطور والتقدم بخطى وثيدة تتناسب مع قدرتنا على السير الى الامام . اذ كنت مؤمنا بان تطبيق اي نظام حكم ، كالنظام السائد في الاتحاد السوفييتي ، سيؤدي في سورية او في اي بلد عربي الى انتشار الفوضى والانهيار الاجتماعي والاقتصادي . كما انه سيقضي على استقلال سورية . فالذي نحتاج اليه في الشرق العربي هو الجهاز العالي والوسط لادارة سياسة الدولة وتوجيه خطاها . ذلك لان مفاهيمنا وعتلياتنا لاتزال منطبعة بطابع النظام الموروث منذ قرون عديدة . فاذا اضفنا الى فقرنا في هذه النواحي فساد الاخلاق والطمع الفردي، تحقق لدينا خطر اقامة نظام لم يتم في الاتحاد السوفييتي الا بعد مضي اربعين عاما على الثورة ، وبفضل رجال المذاذ مثل لينين وستالين وهبتهم الطبيعة لروسيا . وانا ، مع اعترافي بان النظام الشيوعي النافذ الان في الاتحاد السوفييتي اوصل تلك البلاد الى ذروة المجد والبأس ، الا انني كلما امعنت النظر في الامر وتفتحت عيني امام مكاسب جديدة نالها السوفييت ازداد قناعة باننا نعرض بلادنا الى الهلاك اذا اتبعنا نظاما مماثلا ، لا سيما ان اطماع دول الاستعمار ما تزال قائمة ومستمرة في بلادنا .

وقد جربنا في سورية سياسة التوجيه الاقتصادي ، ففشلت في معظم الاحوال عندما انتقلت الى مرحلة التنفيذ المباشر . وهي لم تنجح الا حينما اقتصرت على حماية النشاط الزراعي والصناعي من المزاخمة الاجنبية ، تاركة للأفراد القيام على حسابهم بالمشاريع الاقتصادية .

ولا اتقول ، طبعا ، بفتح المجال امام الاحتكار واستثمار الحماية

الجبركية لتوفير الربح لصاحب المشروع على حساب المستهلك ، بل اقول بان تكون المشاريع التي يتجاوز رأس مالها مئة الف ليرة سورية ملك شركات مساهمة — لا كالشركات المساهمة السورية التي يلجأ الى تأسيسها بعض الممولين فيشركون ابناءهم وبناتهم واقرباءهم ويولونهم الادارة والعمل — يسهم فيها عمال المعمل ، اولا ، وسواهم من الذين يملكون مالا لا يستطيعون استثماره بانفسهم ، اما لجهلهم او لقله مالهم وعدم كفايته . وهذا نوع من اشراك المجموع في المشاريع العامة يترك للذين يربحون من اعمالهم الخاصة او يوفرون من رواتبهم فرصة استغلال هذه الاموال لزيادة دخلهم الخاص . وهم بذلك يلقون مكافأة على جهودهم ونشاطهم .

اما في البلاد الشيوعية، فلا يسمح لهؤلاء بالافادة مما يوفرونه. اذ انهم مضطرون ، بحكم الواقع ، الى انفاقه . وهذا الانفاق يكون في الغالب ، على الكماليات . ذلك ان اسلوب التوفير لمواجهة الظروف القاسية غير ممتسر لهم ، الا اذا اختزنوا المال نقدا متداولاً . وهذا المال قد تنخفض قيمته او تزول كلها .

صحيح ان الخلاف في هذه الامور يعود ، في الاساس ، الى كيفية النظر الى حق الملكية التي ادعها ويشجبها الشيوعيون ، والذي اعتبر الشعور بها وبشرعيتها حامزا لزيادة الجهد ولزيادة الدخل الفردي ، طمعا بالتنعم به وبتوريثه . اما اذا اعتبر الناس جميعا انفسهم موظفين في شركة كبرى اسمها « الدولة » ولم تكن من نصيبهم الخاص نتاج نشاطهم الاضافي ، فلا ريب في ان همتهم وعزمهم لا يتجاوزان الحد الادنى الذي تتطلبه الوظيفة والعمل ، لا سيما اذا رأوا ان ما ينالونه من ترفيع في الرتب وزيادة في الراتب يقتصر عليهم ولا يعود منه على اولادهم اي نصيب .

ولرب قائل بان نظرية الملكية والارث هي من اسباب المنازعات بين الناس ، وبانها من مخرجات الماضي التي لم تعد صحيحة الآن ومن رواسب العادات التي فيها الاغنياء المالكون ، بدليل زوالها من عقلية المواطن في الاتحاد السوفيتي . لكن الرد على ذلك ليس بعسير . فنزعمة التملك لم تنقرض بتاتا في الاتحاد السوفيتي وخصوصا في الاموال المنقولة . ويكفي ان ندعو مواطنا منهم الى خارج بلاده ليقارن بينها وبين البلاد الاجنبية . فما ان يشاهد الفرق في سوية العيش ، حتى يميز بين ما في بلاده وبين هناءة العيش في مجتمع حر ، يستثمر فيه الفرد جهوده بنفسه ، وينعم بلذة العيش

كما يشاء ويهوى ، ويقتني من مباحج الحياة ما يريد دون التقيد بما يصنع في بلاده من المصنوعات ، ويميش في الكون حيثما طاب له العيش ، دون شعور بانه مسجون ضمن حدود دولته .

ومن جهة ثانية ، فان النظام الاشتراكي الشيوعي قضى على الفقر والموز . فلو سرت في شوارع اي بلد شيوعي لا تشاهد متسولا بائسا يستعطفك كما في العديد من شوارع البلاد غير الشيوعية . وانت لا ترى عاطلا عن العمل ، يلتاع من خلو ذات يده مما يشتري به طعاما يسد به رمقه ورمق عائلته . جميع الناس يعملون ، رجالا ونساء ، كأنهم آلات . وهم كلهم موظفون وعمال في الشركة الكبيرة : « الدولة » ، دون ان يتعبوا انفسهم بالتفكير في ما يتعلق بمستقبلهم . فلو عجزوا عن العمل ، لمرض او لشيخوخة ، فإمامهم دور العجزة . اما عن مستقبل اولادهم — وهي معضلة تشغل بال العائلات كثيرا في النظام غير الشيوعي — فالشركة تتمهد بتوظيفهم وتشغيلهم . وهكذا نرى ان وسيلة العيش مضبوطة لهم ولاولادهم واحفادهم . وما اسعد قوم يخلو بالهم مما يتعبه من تحري وسيلة العيش لهم ولابنائهم رجالا ونساء ، ومن الحصول على الطب والعلاج اذا ما مرضوا ، ومن اسباب التعليم لاولادهم . فماذا يبقى ، بعد كل هذا ، من النفقات المطلوب من رئيس العائلة تأمينها ؟ الاكل ؟ فهو رخيص . والمسكن ؟ فهو ايضا موفور بأجور زهيدة . واللباس ؟ فهو كذلك بخس الثمن .

واما ما يلي هذه النفقات فهو كماله ، يؤمنه الفائض من الدخل .

فالشخص الذي لا يتطلب العيش في نعيم ، او في الاستزادة من وسائل الترف ، يكفي بهذا القدر اللازم لحياة عادية بسيطة متكاملة في الحاجات الاساسية . لكن ، هل الناس كلهم او اكثرهم يقنعون بهذا القدر ، ام انهم بطبيعتهم الفريزية توافقون للعيش بسوية اعلى وابهج من تلك الحياة المتوسطة ؟ وهل يكفي الانسان بالاكل والشرب واللباس والمأوى ويتنازل ، مقابل ذلك ، عن حريته الفردية والسياسية ، فيطبق فمه اذا ملأوه طعاما واو لذيفا ، على قاعدة « اطعم الفم تستحي العين » ؟ ان طبيعة الانظمة المبنية على نظرية تولي جهاز الحكومة ادارة شؤون الرعية تسرا وبدون مشورة ، تقضي بان يتنازل الفرد عن حريته لقاء ما يوفر له من وسائل العيش التي ذكرناها . فمن الناس من يقبل بذلك طوعا وكسلا ، ومنهم من يرفضه ويفضل اللقمة غير المكفولة ، شرط تمتعه بنعم الحريات !

كل ما اسلفنا لا يخرج عن دائرة المناقشات والمجادلات النظرية ، اذ ان لكل نظام حسنات ومساوىء . وترجح حسناته على مساوئه او على العكس ، بحسب الزمن والبيئة ، وسوية الحاكم والمحكوم العلمية والاجتماعية والسياسية ، والعادات التي كرسها التاريخ المشترك . فليس هنالك نظام هو المثل الاعلى ، وليس هنالك نظام سيء من جميع الوجوه . فمن يندد بالشيوعية ويذمها بانعس الوصمات جائر ، ومن يتهم الراسمالية بانها سبب تماسة البشر مبالغ . فالحقيقة هي بين اليمين واليسار ، في نقطة وسط تقرب من هذا المحور او ذاك بنسبة ما يحتويه كيان الامة من عوامل ذكرنا بعضها واهملنا البعض الآخر . وهذا المحور نفسه لا يمكن ان يكون مستقرا دائما ، فهو دائب الحركة لان عوامل الحياة هي ايضا غير مستقرة على حال . وهكذا يخطيء من يظن بان اي نظام هو ثابت الاركان لا تزعه سوى الثورات . فأي نظام هو نظام سيء اذا كان على درجة تصوى من الركود والصلابة امام التيارات المتجاذبة . فبقدر ما يكون النظام مرنا قابلا للتعديل والتطوير ، يكون نظاما حيا مكتوبا له طول البقاء مع مراعاة سنة التطور طبيعا . وهو كالجسم الانساني ، اذا لم تتغلب عليه البيئة الخارجية ولم تنفذ الى داخله الميكروبات ، يكبر ويتزعرع ويقوى حتى تأتي دورة التوقف ثم دورة الهزال ثم دورة الزوال . ولا يطول عمر الجسم الا بنسبة بنيته الاصلية ومئاته اعضائه وانسجام عمله والاحتياطات المتخذة لمنع دخول الفساد ولجملة قادرا على تحمل المتاعب ومواجهتها . اما اذا كان صلبا كالعمود اليابس ، فلا يقطع من الطريق الا شوطا قصيرا .

وكذلك ، فاية فائدة من الجدل حول منافع هذا النظام او ذاك . فليست القناعة ، ثم الاختيار الحر ، من وسائل تثبيت اقدام الانظمة في دولة ما . وهل الشعب بمجموعه هو الذي يختار النظام الذي يريده لنفسه ، ام ان جماعة ما هي التي تتولى الاختيار والفرض ؟ اما الشعوب ، فتصرفها ينحصر بالسالب ، اي بتحطيم العروش وازاحة الكراسي وقلب الامور راسا على عقب . ويأتي بعد هذه الفترة الصاخبة المهدامة من يفرض نفسه : شخص او جماعة يتناحرون في البدء ويتزاحمون على من منهم يناله شرف خدمة الامة وتوجيه خطاها في الصراط المستقيم . فيضرب بعضهم اعناق البعض الاخر ولا يرون من الدماء الا بعد ان تفص الساحة بالقتلى والجرحى . لمينتصب ، عندئذ ، من كان اقوى من سواه ، يدا او

تفكيراً ، ويمسك بزمام الزعامة وينادي بأنه خادم الأمة المطيع ، ويعمد بالعمل للصالح العام دون الصالح الخاص . فتصدقته الجماهير وتصفق له ، لان الجماهير تحب ان تصفق وان تسير وراء زعيم قوي الحنجره يطلق منها الصيحات المدوية ، ولانها كسولة في طبيعتها . فهي تفضل ان تترك مسؤولية اختيار سلوكها وقيادتها لمن تمنحه ثقتها وتوليه حبها او حتى عبادتها . وهكذا يلتف فوراً حول القائد جماعة من اصحاب الاغراض السامية ، والاهداف البريئة ، كالزعيم تماما ، ويرغمون من شأنه دعاية وتهويلا . ذلك لان بقاءهم منوط ببقائه ، وانتفاعهم معلق على استمرار زعامته . فتؤلف الجمعيات التشريعية ، او مجالس الثورة ، او الندوات الوطنية ، وتعصر الرؤوس لاختراع احسن واوفى وارفع نظام يكفل للشعب الهناءة والسؤدد والحرية والنعيم ! فتجري الانتخابات ، او لا تجري فتتلا المجالس بالتميين . ويبدأ النظام الجديد خطواته الاولى بدق الطبول وحرق البخور في مدح اسمه واظهار محاسنه . ثم تأتي الاحصاءات يرصفها الخبراء ، فاذا الخير عالم ، والعدل سائد ، والناس في بجموحة وارتياح يقارنون ما هم فيه من نعيم بما كانوا عليه من شظف العيش . وتنادي الابواق بمبقرية الزعيم ، او الرئيس او الملك ، الذي اختاره الشعب وحمله عبء المسؤوليات ، فأتى بالمعجزات وادى الامانة . ليعش . .. يعش !

اما الذين لم يقتنعوا النظام وسيلة لاشباع نهمهم ، فيوجدون صفونهم مع من ساءهم الفساد الذي استشرى - ولا بد للفساد ان يستشري كلما طال عهد الحكم . اذ انهم لم يجدوا تطابقا بين النظام وبين ما يمتقدون انه ملائم ليلسدهم . وهكذا تتحد القلوب جميعها وتتضامر الجهود على اختلاف اصحابها ، مشربا وعقلية ومركزا ، فتبدأ المعارضة جهرا اذا كان الحكم ديموقراطيا ، وسرا اذا كان دكتاتوريا . فيصير الابيض اسود ، والخير سيئة . وفي بعض الحالات تكون المعارضة على حق ، فتنشر مخازي رجال الحكم وتسود وجوههم - وهذه هي الطريقة المتبعة عادة لتقويض الحكم نفسه - وتطلق الحكايات والشائعات المغرضة او المخلفة ، مع ذكر وقائع مدعومة بارقام وباسماء . وتشتد الحركة شيوعا ثم عنفا ، حتى يصبح الراي العام مختبرا ومستعدا للثورة . وعندئذ تخلق الحادثة التي يطفو بها الكأس - اختلافا او حقيقة - فيثور الشعب ويهدر في الشوارع هدير الماء المخزون وراء سد متين ، فينسب في الطريق والوديان ، جارفا كل ما يقف في وجهه .

واما الحاكم الذي قامت الثورة ضده ، فاما ان يهرب ويكفي الناس شره وخيره ، واما ان يقاوم فينهار عليه صرح الحكم ، مقتولا او سجيناً . فيتداعى معه النظام الذي خلقه او ورثه عن آيائه واجداده .

وهكذا تتجدد الحكاية . فباتي زعيم جديد ، ويصدق الشعب قوله الجديد !

والتاريخ كما يقولون ترديد مستديم ، تختلف فيه الاسماء وتتنوع الحوادث ، لكن الاصل هو هو : شعب محكوم ورئيس حاكم . والرئيس اما فرد او جماعة . فاذا كانوا مدنيين سموا انفسهم حزبا ، او عسكريين ادعوا انهم سياج الامة وحماة الديار !

لقد افترضنا ، فيما سبق ، ان الامر محصور ضمن حدود الدولة بين فئتين تواقيتين للحكم في شعب آمن . لكن لا يفرب عن يالنا ان ثمة دوافع لزحزحة المتريعين على كراسي الحكم واقامة نظام جديد ، لا تمت الى الوطن بصلة . فهي مصالح دولة اجنبية تملك شركاتها اراضي زراعية تفرسها اشجارا مثمرة ، كشركة الفواكه الامريكية ، او مناجم وآبار بترول تستثمرها ، او مصارف وبيوتات تجارية ومراعى وما الى ذلك من المرافق الاقتصادية . وليس امر الدولة المستعمرة محصورا في احتلال بلاد اخرى واستثمارها بحسب ، بل يكون ايضا كيانا اقتصاديا يعيش ويتزعرع هيما كالمعلق . اما الدولة ذات الفكرة الاستعمارية فتعتبر نفسها وصية على مصالح رعاياها وشركاتهم . وهي لا تكتفي بالقيام بالمساعي الحثيثة لايصالهم الى حقهم اذا مس ، بل هي تهدد باستعمال القوة ، برا وبحرا وجوا ، كما حصل بشأن قناة السويس في ١٩٥٦ . اذ حشدت الاساطيل وانزل المظليون لاحتلال مصر وارغامها على صرف النظر عن تاميم قناة السويس . وما الانقلابات التي منيت بها بها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الوحدة سوى شواهد ظاهرة للعيان على نوع من انواع التدخل الاجنبي لقلب انظمة الحكم التي لا يساير صاحب السلطان فيها سياسة تلك الدولة الاجنبية . فتعمل بوساقلها المتعددة على ابعاده عن الحكم واقامة من تتوسم فيه الخير .

وفي هذه الحال لا تستمد الانقلابات سلطاتها من صميم رغبة الامة ، بل يكون مرده الى مزاج المتزعم الجديد والى الغاية التي يهدف الاجنبي اليها في اثارته الفتنة وقلبه النظام السابق .

وإذا التفتنا حولنا وراجمنا احداث الاربعمين عاما في البلاد

اسباب الانقلابات
خارجية ايضا

العربية ، اي منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى واقامة الحكومات والدويلات المستقلة ، او شبه المستقلة ، في ظل الانتدابين الامرنسي والبريطاني الى الوقت الحاضر ، لبسدت الحقائق التالية امامنا بوضوح :

الاردن : بعد ان كادت مصر تضع يدها على مقدراته في ١٩٥٧ فتفوز بخلع الملك حسين واقامة جمهورية موالية لسياستها ، كسر الملك الطوق الذي اوشك ان يخنقه . فعزل قواد جيشه المتآمرين مع المصريين والسوريين ، واخرج القوات السورية من بلاده - وهكذا استعاد سلطته وابعد الخطر الجاثم . وهو بهذه الانتفاضة كان معتمدا على العون والدعم البريطاني - الامريكي ، كما تأيد عمليا حينما شعر بخطر اطباق العراق والجمهورية العربية المتحدة عليه اثر الثورة العراقية ، فجااته القسوات الانكليزية محمولة بالطائرات .

العراق : ان الانقلابات العديدة التي حصلت فيه لم تكن بريئة من تدخل البريطانيين ، كلما شعروا بان نظام الحكم والقائمين عليه لم يعودوا يأترون بأمرهم . واجلى مثال على التدخل الاجنبي هو الذي قامت به القوى العسكرية الانكليزية ضد حكومة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١ ، حين اقصته عن الحكم واعادت الوصي عبد الاله ونوري السعيد . ولم تبد بعد خفايا الانقلاب الذي قام به الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨ - هذا الانقلاب الذي اطاح بالعايلة الهاشمية الماكرة وادى الى قتل امراءها ونوري السعيد . لكننا لا نستطيع انكار تدخل الجمهورية العربية المتحدة ضد نظام الحكم في العراق ، وذلك في ثورة الموصل . اذ شجعت عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني على النورد ، ثم عملت على اغتيال عبد الكريم قاسم . وما هذه الحوادث الا امثلة على انواع تدخل الدول الاجنبية ، ولو كان بينها دولة عربية شقيقة .

لبنان : وعانى لبنان من تدخل حسني الزعيم في شؤونه وسمبه الى اثاره الفتنة على يد انطون سعادة لقلب حكومة رياض الصلح وبشارة الخوري المعادية لفرنسا . وما الثورة التي اشتعلت نارها في صيف ١٩٥٨ ، الا صفحة من صفحات تدخل دولة مجاورة في شؤون جارتها لحملها على الرضوخ لها والارتقاء تحت اقدامها . فأطبع بحكم كميل شمعون المماليء لسياسة بريطانيا والولايات المتحدة وجيء باللواء فؤاد شهاب وبحكومة رشيد كرامي الموالي للرئيس عبد الناصر . ولم تنفع الضحايا التي وقعت بالملئات او

الخصائر التي بلغت الملايين من الليرات في حفظ استقلال لبنان كاملا . فالحكم الجديد الذي ولد بعد انتهاء عهد شمعون ليس بالاراضخ مئة بالمئة لمشيئة عبد الناصر . لكننا لا نستطيع اعتباره متحررا تمام التحرر من اي نفوذ مصري !

وظهر ، فيما بعد ، ان ما كان يؤخذ على شمعون ، اي مسابرة للغرب ، لم يكن السبب الحقيقي لاثارة الفتنة عليه . وذلك بدليل مسابرة مصر للولايات المتحدة فيما بعد ، في محاربة الشيوعيين والتكثير بهم اكثر مما فعله شمعون او ما تجرأ على فعله نوري السعيد نفسه . لكن الهدف الحقيقي كان حمل لبنان على الدخول في الوحدة باسم الاقليم الغربي ، او القبول على الاقل بالوصاية والانتهاز بأوامر القاهرة في سياسته وذلك وفقا لخطة جمع الشرق العربي باكملة تحت قيادة رجل واحد .

المملكة الحجازية : هذه المملكة اسسها المرحوم الشريف حسين بن علي ثم انتقل عرشها الى ابنه الاكبر الملك علي . وبعد ان قامت بالدور الذي ارادته بريطانيا ، وهو اثارة الفتنة في ١٩١٥ ورمع راية العصيان ضد امر المؤمنين وخليفة المسلمين ، لم تتمش على الخطة التي رسمها لها ساسة لندن . اذ راح الملك حسين بن علي يطلق التصريحات عن المعاهدة التي يدعي انه ابرمها مع ماكماهون ويطالب لنفسه بعرش مملكة عربية تضم كل الاراضي الهاشمية بالعرب في شبه الجزيرة العربية ، ومن جبال طوروس الى عدن ، ومن حدود العجم الى البحر المتوسط ، بما في ذلك لبنان وفلسطين . وكانت بريطانيا منحت لبنان وسورية لفرنسا واعطت لليهود وعد بلغور المشهور . ولم يستمع الامر فيصل بن الحسين الى قصائح بريطانيا بالاتفاق مع الافرنسيين . فتردد في عرض ما تفاهم عليه مع كليمنصو ، وذلك تحت ضغط جماعة حزب الفتاة المسيطرين على سورية في ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ثم نادى بنفسه ملكا على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ . وبذلك قطع حبل التفاهم مع فرنسا وبريطانيا . وانتهى الامر بالحسين بن علي ان اخرج من دياره ونفي الى قبرص ، حيث مكث مدة . ثم عاد الى عمان ، وهناك قضى نحبه منزلا اللعنات على بريطانيا وساستها الكذابين .

واما ابنه فيصل ، فأخرجه الافرنسيون من سورية اثر احتلالهم دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠ . ملجأ الى الانكليز الذين انتشلوه من الهاوية التي وقع فيها ، بتنصيبه ملكا على العراق ، الى ان توفي

في ١٩٣٤ بالسلم الذي يزعم البعض ان الانكليز دسوه له .
ولم ينج الملك علي بن الحسين ، بعد ان انتقل العرش اليه ،
من الدسائس البريطانية . وظل يمارك صروف الزمن ويقاوم سلطان
نجد ، عبد العزيز بن سعود ، حتى هزمت جيوشه واضطر للابحار
من جدة ، تاركا بلاده الحجاز التي انضمت الى نجد واصبح اسمها
المملكة العربية السعودية .

ايران : وما كانت ايران بمنجى من التدخل الاجنبي . وما
انتعلمت الفتن والثورات الا بعد ان اتفقت روسيا وبريطانيا على
تقسيم البلاد الى منطقتي نفوذ ، وذلك في ١٩٠٧ . وظل الامر هكذا ،
رغم جلاء النفوذ الروسي بعد ثورة ١٩١٧ ، الى ان قام الجنرال
رضا بهلوي بانقلابه الذي اودى بالعائلة الغاجارية المالكة ، ثم
نصب نفسه امبراطورا . وحين لم يسر في الحرب العالمية الثانية
ومق رغبة بريطانيا ، في اعلان الحرب على المانيا ، خلعتة عن
العرش وارسلته منفا الى جزيرة سيشل حيث توفي مقهورا .

اما وثيقة مصدق الوطنية ، فكانت ضد النفوذ البريطاني الذي
قسا على ايران ولم يترك لها حتى حصة صغيرة من مورد النفط .
فامم مصدق ينادي ببيع البترول ومصافيه ، لكنه خسر معركة بيعه في
الاسواق الاجنبية . اذ اصدرت لندن اوامرها الى سفنها الحربية
بتوقيف اية باخرة تحمل نفطا ايرانيا ومصادرته . وتجمع النفط في
الآبار والخزانات ، فاصبح مصدق كالفني الذي يملك خزائن مليئة
بالجواهر ولا يستطيع بيعها والتصرف بها والانتفاع بثمنها . وساعت
الامور الاقتصادية في ايران الى ان تدخلت الولايات المتحدة الامريكية
واثارت على مصدق فتنة عسكرية قادها الجنرال زاهدي . فألقى
القبح على الزعيم الوطني وزجه في السجن وحاكمه وحكم عليه .
وقبضت امريكا ثمن تدخلها حصة في شركة النفط الجديدة ، تعادل
الربح !

تلك كانت امثلة على التدخل الاجنبي في الشرق الاوسط ، في
القرن العشرين . اما ما حصل في القرون السالفة ، وفي بلاد عديدة
راثة النفط تفوح
بعد كل انقلاب
اوربية وآسيوية وافريقية وامريكية ، فهو يخرج عن نطاق هذه
المذكرات . ويكفي القارئ مراجعة كتب التاريخ للاستزادة من
الحوادث المعجية المثيرة .

وفي اكثر الاحوال نشم رائحة البترول تفوح بعد كل انقلاب ،

وخاصة انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩ ضد الحكومة التي ما استطاعت حمل المجلس النيابي على تصديق اتفاقية امرار البترول السعودي في الاراضي السورية . وكان موقف المجلس هذا من الاسباب الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة بتشجيع حسني الزعيم على انتزاع السلطة . وثمة من يعتقد حتى اليوم ان انقلابه كان ضد مساوىء الحكم ، في حين انه جاء ، في الواقع ، ضد الحسنة الوحيدة التي بدت من ذلك المجلس النيابي .

واما موقفي من تلك الاتفاقية فكان في الحقيقة سلبياً ، رغم اني قدمتها الى المجلس وطلبت التصديق عليها . اذ اني كنت مطمئناً الى ان المجلس سوف يرفضها حتماً ، وبذلك اتجنب معارضة تمسك شكري القوتلي بعرضها على المجلس ، واثقا بأنه سيوافق عليها .

ومصيبة هذا الشرق الأدنى هي في وفرة النفط في اعماق ارضه ، وفي انه واقع في المنطقة الاستراتيجية الحساسة التي يرنو اليها كل ذي طموح . فقتل عبد الناصر كان هنالك الافرنسيون والبريطانيون والروس والامريكان ، وقبيل هؤلاء غليوم الثاني ونابليون الاول والثالث ومحمد علي باشا ، حتى الغزاة الاقدمين ، كلويس التاسع وتيمورلنك والاسكندر ، وسواهم ممن يطول بنا تعدادهم .

وقد جاء جميع هؤلاء الغزاة الى الشرق العربي ، كأن في ارضه مغناطيساً يجذب نضوات خيولهم . لكنهم جميعاً — مهما طال بهم او بجماعتهم المقام — عادوا ، في آخر الامر ، مخذولين ، خائبين . وذلك ليس لان البلاد حاربتهم واخرجتهم بنفسها فحسب ، بل لان التنافس الدولي على هذه المنطقة جعل كل محتل يبدو في نظر الآخر غاصباً متمدياً يجب اخراجه منها .

واليكم الامثلة من حوادث جرت في عصرنا الحاضر والعصر السابق :

استهدف نابليون امبراطور فرنسا احتلال الهند والحلول محل الانكليز فيها . لكن مصر استهوته ، فظل فيها بعد ان حاول اغتصاب سورية . لكنه فشل في محاولته هذه للمقاومة الطويلة التي ابدتها عكا . فدفعه طبعه بالسيطرة على فرنسا الى الاسراع في العودة . فترك جيشه يجابه المصاعب ، حتى انحسر الغزو الافرنسي عن مصر نهائياً ، بفضل مقاومة بريطانيا له .

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

ثم حاول محمد علي و ابراهيم باشا الحاق سورية بمصر . وبعد ان دحرت قواهما الجيوش التركية واستقام الامر لهما احدى عشرة سنة ، اضطرا الى الانسحاب تحت ضغط الانكليز . و حاول نابوليون الثالث ، ابن اخ نابوليون الاول ، مد اصابعه الى سورية في ١٨٦٠ ، متذرعاً بحماية المسيحيين اثر الفتنة التي نشبت بينهم وبين الدروز الذين كانت بريطانيا تعتبرهم زبائنهم ، فانزل قوات عسكرية الى لبنان وسجل اسمه على لوحه حجرية الى جانب اللوحات العديدة التي نقشها الغزاة عند مصب نهر الكلب . الا ان بريطانيا لم تمكنه من تحقيق هدفه واضطرته الى الانسحاب .

وانتهى القرن التاسع عشر دون ان يحقق الاستعمار سوى انتصارات جزئية . فاحتلت بريطانيا جزيرة قبرص والحقنها بيمتلاكاتها ثمنا لاستمدادها للدفاع عن سلامة الامبراطورية العثمانية . ثم احتلت عدن وجنوب الجزيرة العربية ونصبت فيها امارات عربية خاضعة لسطانها . وبسطت نفوذها على الكويت وعلى جزيرة البحرين .

ابا في مطلع القرن العشرين ، فلم تتمكن اية دولة من الدول الطامعة في الشرق الادنى ، وهي روسيا وفرنسا وبريطانيا ، من تحقيق احد اهدافها الى ان اعلنت الحرب الكبرى في ١٩١٤ ، فعقدت هذه الدول فيما بينها اتفاقية ظلت سرية حتى انشأ امرها الروس بعد ثورة ١٩١٧ . وبمقتضى هذه الاتفاقية ، كانت استانبول ، كما كان مضيقا البوسفور والدردينيل وجزء من الاراضي التركية المتاخمة لروسيا ، حصة روسيا . اما كيليكييا وسورية ، بما فيها لبنان والموصل ، فكانت نصيب فرنسا . واحتفظت بريطانيا لنفسها بالعراق وبالجزيرة العربية . الا ان انهيار روسيا وانسحابها من جبهة الحلفاء وانسغالها بتركيز دعائم ثورتها ، ازال عن تركيا خطر صيرورة عاصمتها في يد الاجنبي . ثم عقدت معاهدة سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا ، احتفظت فيها الدولتان بالمناطق النفثة الذكر على ان تبقى فلسطين دولية .

وعندما انتهت الحرب الكبرى في ١٩١٨ ، واجتمع كليمانصو ورئيس وزارة فرنسا مع لويد جورج رئيس وزارة بريطانيا ، تمكن هذا الاخير من استخلاص منطقة الموصل ، بما فيها من آبار نפט ، وضربها الى العراق . كما حصل على موافقة فرنسا على قلب

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وضع فلسطين من منطقة دولية الى منطقة تحت الانتداب البريطاني ، لقاء قبول بريطانيا بانتداب فرنسا على سورية ولبنان وحملها الامر فيصل على القبول به والاتفاق مع كليمانصو على ذلك .

الا ان هذا التفاهم لم يدم طويلا ، فنشبت ثورة جبل الدروز بسورية في ١٩٢٥ . ودعم البريطانيون هذه الثورة سرا . وظلت السياسة البريطانية في سورية ، ثم في لبنان ، تناوئ وجود فرنسا فيهما ، حتى ارغبت فرنسا على الجلاء عن البلاد في ١٩٤٥ .

وقبل ذلك ارغبت بريطانيا فرنسا على التخلي عن جزء من سورية ، وهو لسواء الاسكندرون ، الى تركيا . وكان ذلك ثمنا للمعاهدة التي عقدت بين هذه الدول الثلاث في ١٩٣٩ ، انحازت فيها تركيا الى الجانب البريطاني - الامرنسي . فظلت على الحياد في مطلع الحرب العالمية الثانية الى ان قاربت على الانتهاء . وعندئذ اعلنت الحرب على المانيا ، حين لاحت تباشير انتصار الحلفاء عليها . ولم يكن موقف فرنسا العدائي من حلف بغداد ، عند تأسيسه ، مأتيا من حرصها على ابعاد دول الشرق العربي عن الاحلاف ، بل لانها لم تدع للاشتراك فيه . فسعت الى احباطه ، وعلى الاقل ، الى اقامة العثرات في طريقه ، انتقاما من موقف بريطانيا العدائي منها في ١٩٤٥ ، حين اضطررتها الى الانسحاب من سورية ولبنان . ولولا قيام مصر بتأميم قناة السويس ، لظلت فرنسا تساندنا ، نحن ومصر والسعودية ، على معارضة حلف بغداد . لكن التأميم كان ضربة قاسية اجبرتها على التوقف عن معارضة سياسة بريطانيا في الشرق الادنى والاتفاق معها على مهاجمة مصر واسقاط حكم عبد الناصر المناوئ لها ولبريطانيا .

وثمة عدد من المؤلفين يؤكدون ان الولايات المتحدة كانت تدفع عبد الناصر في الخفاء لتغيير الوضع الحقوقي لقناة السويس واقامة شركة عالمية جديدة تسهم الولايات المتحدة فيها ، بعد ان تكون الهيئة الامرنسية - البريطانية قد ازيلت عن شركة قناة السويس التي يملك معظم اسهمها البريطانيون والامرنسيون . وسواء كانت هذه التاكيدات مؤتلفة مع الحقائق ام لا ، فالنتيجة بعد انتهاء ازمة القناة كانت الغاء امتياز الشركة المذكورة وقيام الادارة المصرية .

واما جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فمصر مدينة للولايات المتحدة الامريكية بجزء كبير من اسباب حصولها عليه .

العصل الثاني : الاحزاب في سورية

ولا ريب في ان امور الشرق الاذنئ لم تكن لتسير وتتبدل وتتطور كما حصل ، لولا اختلاف الدول الكبرى . فطمع بريطانيا وفرنسا وتنازعهما المستمر وتدخل الولايات المتحدة ضدهما باسم معارضة الاستعمار وقلع جذوره — ولكن في الحقيقة للحلول اقتصاديا محلها — ثم اظهار الاتحاد السوفيتي قوته ودفاعه عن الدول الصغرى ومساعدتها على الوفوف ضد الاستعمار ، مكن الدول العربية في الشرق الاذنئ من الحصول على استقلالها وممن امتلاك وسائل الدفاع عنه .

واما شعوب افريقيا المسلمة وغير المسلمة ، العربية منها وغير العربية ، فقد امانت ايضا من هذه الخلافات الدولية . فنالت كل من ليبيا وتونس والمغرب وغينيا وغانا واكثر مستعمرات فرنسا استقلالها ، وباتت غيرها على وشك الاستقلال ، كقبرص ومالطة والجزائر والكونغو البلجيكي .

والاستعمار الذي تفشى داؤه وترعرع كيانه في القرن التاسع عشر ، بفضل تفاهم الدول الكبرى على اقتسام مناطق النفوذ في العالم ، عاد يللم ذبوله ويتقلص في اواخر النصف الاول من القرن العشرين . والامل معقود على ان لا ينتهي المعتمد السابع منه حتى تزول آخر ركيضة منه في العالم ، فتصبح الشعوب كلها حرة غير مستعبدة ، وتبذل جهودها ليس في معركة الدفاع عن استقلالها بل في معركة الحياة الرغيدة ، حيث يعم الرخاء ويؤمن لكل فرد القوت والصحة والعلم في ظل الحرية والسلام .

الفصل الثالث الصحافة في سورية

الوسائل والطرق التي يستخدمها عملاء الدول الاجنبية وممثلوها في البلاد التي يريدون توجيه سياستها الخارجية او قلعها ، او دعم الحكم القائم او ابعاده ، تختلف بالنوع والكيفية اختلافا كبيرا . وقد جربتها في بلادنا جميع الدول العربية ، باستثناء ليبيا والسودان . ونحن في المقابل (اعني الجمهورية العربية المتحدة) لم نقصر في رد التحية بأحسن منها ، ان لم تكن نحن البادئين بها . ولا تنفرد سورية بهذا الامتياز ، فقد ورثته عن تركيا حينما كانت تابعة لها . فمقتصلا بريطانيا وفرنسا كانا جاهدين في تشجيع الشبان العرب على المطالبة بالاصلاحات الداخلية ، وبنوع من الحكم اللامركزي ، او حتى بنعمة احتلال الجيوش الامرئسية لسورية ! وقد لاقت هذه الدعوة آذانا صاغية لدى المجتمع السوري الناهض ، فاندفع اكثرهم من نية حسنة الى الانتفاء الى الجمميات السرية والعلنية . واستغل بعضهم هذه النهضة ليقبض من الامرئسيين والبريطانيين مبالغ من المال انفتحا على اللذات وطاولات التمار . وانتهى الامر بشنق هؤلاء واولئك في حملة القمع التي تولاها جمال باشا في سورية ولبنان في اوائل الحرب العالمية الكبرى . وغالبا ما يكون رئيس منظمة التجسس والدعاية الاجنبية سفير الدولة او قنصلها . وقد يكون شخصا آخر اوكل اليه هذا العمل .

فاول عمل يقوم به ما يسمى بـ « العميل » هو ايجاد حلقات تربطها شبكة من الوسطاء . ويختلف عدد العاملين في كل حلقة من الواحد الى العشرات . اما نسب خلق هذه الحلقات ، فهو اولا الخوف على الاجراء ان يقوموا كلهم في فم واحد ، فيفتضح امرهم دفعة واحدة ويفتقدهم العميل . واما اذا كان العدد فردا او ثلاثة ، فيقتصر الضرر على هذا العدد اذا اكتشف امر الحلقة . ومن جهة

يتمثل
شبكة العملاء والوسطاء

الفصل الثالث : الصحاة في سورية

ثانية ، فان لكل حلقة عملا خاصا في ناحية ما لا يدري المنتسبون للحلقات الاخرى ماهيته . وقد يعين شخص ما ليكون همزة وصل مع زيد من الزعماء او النافذين او فريق من الناس كالموظفين او الضباط او العمال .

ويكون العميل هو المركز الذي تتصل به الشبكات ويتلقى منه الاجراء او الوسطاء الاوامر والتعليمات والتوجيه ، لتكليف دعايتهم ونشرها في الاماكن المخصصة لهم .

وقد لا يتصل الاجير بالناس مباشرة ، او لا يكون بينه وبين زعيم ما اية معرفة او اى اتصال مباشر . ويكون ذلك اذا كان الاجير معروفا باتصالاته المشبوهة . لان من غير المستحسن دفعه في مسالك تعرضه للفضيحة ، فمتنعدم بذلك فائدته ، فهو يتصل بشخص آخر ، وهذا الاخير يتصل ايضا بشخص ثالث . وفي كل اتصال تخف الشبهة حتى تصل الحلقة الى شخص موثوق به يتلقى الاعياز ببساطة فيعمل به ، دون ان يخطر في باله انه سائر بايحاء اجنبي ، وانه ينقل بهذه الصورة ما يراد نقله من دعايات وتوجيهات يتلقاها الناس كأنها صادرة عن قلبه الطيب وشعوره الوطني السليم .

وهكذا تنتشر الاشاعات المغرضة التي يطلقها عميل الاجنبي ، فتعمل لدى الاتراء ، وحتى لدى الزعماء ، عملها المقصود ، دون ان ينتبه احد لمصدرها .

ومهمة الاجراء تشمل ايقاع الضفينة بين الناس او بين الزعماء . وكم من مرة انقلب الجمهور ضد زعيم وتوترت العلاقات بين فريقين من الناس او الاحزاب او الزعماء . ومرد ذلك كله الى الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس ! ومن جهة ثانية ، كم عمل الاجراء على ازالة ما بين الزعماء والاحزاب من فرقة ، تمهيدا لاجاد كتكل يعمل لمصلحة الاجنبي . وياتيك الاجير او الوسيط ويحمل اليك الانباء التي لا تستطيع فرز الصحيح منها عن المشوش ، والصادق منها عن الكاذب ، الا اذا اكتسبت في العمل السياسي مرانا وصارت اذنك كالمخل الدقيق ، وعينك تادرة على سبر غور مخاطبك والنفاذ الى اعماق قلبه . وانك لا تقدر على التخلص من المصيدة الا اذا كانت عواطفك واعصابك لا تتهبج لاقول اثارة ، وعقلك لا يتأثر بالمغري من الاقوال والمسؤول من الالفاظ ، ورقبتك طويلة كعنق الزرافة لا يجتاها الكلام فيصل الى

الءءرة — كما يقولون — الا بعء ءءة ءافية للءءءر ففه . وءلة ءءام افهء للساءسف من وفءفه . ولا فائءة من ءءوفا ءءامهء بالءطب الءف ءمءء ءلاء ساعاء او اربع — كما ففعل اءء الزءءاء . فالراء هو اءءاعهم وءءمفسهم والهاب مشاعرههم وءءمعهم فف الطرفق المقصوء ، لا اءامءهم وءءءفر اعصابهم ونساءن مطلع ءءام ءفن الوصول الى مءءاء . . .

وءلما ءاب عنى قصد الءءفر او الوساءط المبعوء الى ، والبنوع الءف فسءقى منه ءءوفا ، والعمفل الءف سفاءءى الى نءائء مهمءه او مفعول ءعاىءه مع الآراء الءف فئءرءها من مءاطبه . لءنى ءءء فف بعض الءءفن اءطءف فف عءء المراءع المربوء بها ءلك الوساءط ، وفف عءء ءءول ءءمف فعمل لءسابها . اء ان الءفر والوساءط ءالبا ما فءونان معلقفن بءبال مءعءة ، اءبففة ووطنفة .

فافا ان ءفع فف الفء وءسءرسل فف ءم او مءء ءءة ما امام الءفر مءءوء . فهو فئءل ءلامء هءا ، على ءفر ما ارءء ، الى ءءة الءاففة .

اما البئاء الءف فسعى ففها العمفل واءراءه ووسطاءه ، فهف المءارس والواسط السءمفة والنقاباء والاءزاب ، وبصورة اءمالة ءل ءءع . ففئءب للءءرء ءءافف واءء او اءءر من المءءفن انفسهم . اما ءءءع السءمف النقابف ، ففئءب له زعمف مءلف او مهنف .

وئءءل الءهءة المسءمءة فف هءه الواسط باءءلاف الءهء الءف فسءمءلها افراد ءل منها ، او العءلفة السائءة ففها . ولا فءنى العمفل بارسال موفءفه ، بل فءعو الناس الى ارءفاء ءءوءة الءف فؤسسا باسم مءءب اءبار ، او ناء لءعلم الءهء والرسم . ففئءع هءاك الشبان ءائرون ، شبان العصر ءءاضر ، الراءضون ءائما وراء هءف فف الءفة ، او زعمف ءءشوق ءناجرهم للءساف له ، او مءهب اءءماعف ءءفء فمءرون ففه على شفاء ءءفء لم فءراوا عنه ، او لم فلهوه . فهم لو فهوه ابءعءوا عنه . ولكل ءءفء عنءهم برفق فبهرهم وبءءبهم ، كمءهب الوءوءفة ، ففءظاهرون بالانءساب الى وفرءءون الالباس الءف فرءفه مرفءوه ، وفرءءون اسم سارءر ءون ءءرة على افهامء ما هف الوءوءفة وما هف مباءؤها والءواعء

البنية عليها - هذا اذا كان لها ثمة مبادئ او قواعد . فبؤلاء الشبان مثلهم مثل العطاش ، يقبلون على اي ماء ويعبون مته عبا . وحظهم هو الذي يخدمهم اذا كان الماء نقياً طهوراً ، وهو الذي يسيء اليهم اذا ما كانت الجراثيم معششة فيه .

اما النوادي التي ذكرناها ، فأغلبها ، ان لم تكن كلها ، من النوع الثاني . اذ ان فكرة عمل الخير للخير نفسه ، او الحسنة لمجرد الانسانية او الفن ، لا تجد في قلوب الاجانب العاملين في بلادنا مكاناً تأوي اليه . اذ ان هنالك من سبقها الى اشغال هذا المكان واقصائها عنه ... من شياطين الطمع ، والغرض ، والاستيلاء على بلاد الغير ، وفرض السلطان والنفوذ .

وما عطف السفراء والقناصل على النوادي الرياضية او الثقافية الاهلية وتقديمهم لها الكؤوس والجوائز والكتب والمجلات الا نوع من الدعاية ووسيلة من وسائل التقرب التي بها يزيد ذلك السفير او الممثل في عدد المحبين لدولته . وما الدعوات التي توجه الى الصحفيين وغيرهم لزيارة البلاد والطواف بمعالمها الا صنارة يلتقيها الممثل في الانفواه ليصطاد بها . فحينما تعود بالفريسة ، وحينما آخر تعود خالية خائبة .

وكانت الصحف والمجلات ، وما زالت ، صاحبة المركز الرفيع

الرموق . ذلك لانها الآلة المفضلة للدعاية ونشر الاخبار وتوجيه الرأي العام وفتح عيون الناس واغماضها . وهي السلك الذي يمر به الكهرباء بين الحاكم والمحكوم ، وبين العميل والرأي العام .

وفيما مضى كان الاتصال بين الحاكم والرعية قائماً عن طريق الخطب التي يلقيها امر المؤمنين ايام الجمعة على الناس ، فيوجه امورهم وانكارهم نحو الاهداف التي يريدونها لهم . اما اليوم ، فقد زالت فوائد هذا النوع من الاتصال ، اذ زاد عدد المؤمنين زيادة لم يعد يوسع امرهم ان يسمعون جميعهم صوته . لذلك عمد الى الابعاز الى عملائه بأن يتولى كل منهم تزويد الرعية بالكلام الصالح ، دون ان يوجه كل خطيب الى ما يجب ان يتناوله في خطبته . فاصبحت هذه الخطب محصورة بدائرة التوجيه الديني فحسب ، دون التوجيه الدنيوي . وتناقضت فوائد هذه الخطب نفسها ، حين لم يعد باستطاعة كل مؤمن حضور صلاة الجماعة . وهكذا تضاعل الاتصال بين صاحب السلطان وامراد رعيته ، حتى كاد يضمحل تماها .

وفي اواخر القرن التاسع عشر واولئ القرن الحاضر ، بدأت حركة في سورية ولبنان لخلق صحافة تقوم بالتبشير او تروي الحوادث مجردة عن التمليق . ثم نمت الصحافة المصرية على يد اصحابها اللبنانيين ، فتأسست الاهرام والمقطم . لكن سرعان ما ظهر ان الاولى تدافع عن سياسة فرنسا ، بينما التزمت الثانية جانب السياسة البريطانية . وهكذا وقعت كبرتاه الصحف العربية ، منذ يوم ولادتهما ، تحت النفوذ الاجنبي ، بوجهها كيفما شاء ، ويؤثر على الرأي العام العربي بواسطتهما .

ولم يكن السلطان عبد الحميد يشجع الصحافة ، ذلك لانه كان يخشى ان تتسرب عن طريقها الدسائس الاجنبية . فهو لم يسمح الا بعدد قليل من الجرائد المحلية ، شرط خضوعها للمراقبة الشديدة . اما الصحف الاجنبية ، فكان لا يرد منها الا ما ليس له علاقة بالسياسة .

واما في سورية فقد ولدت الصحافة فيها مع قيام اول حكم وطني في سورية في ١٩١٨ ، في ظل الامير فيصل بن الحسين . واستمرت تنعم بالحرية في كل مرة كان الحكام وطنيين احرارا . اما عهد الانتداب والجهود العسكرية الانتقالية ، فشنت حربا ضروسا على الحرية الصحفية ، بل حتى على الصحف نفسها . فمك ذاقت هذه الصحف وبلات التعتيل الاداري ، او الاغلاق النهائي ، او زج اصحابها في السجن . ذلك ان حرية القلم امر لا يتقبله الا من تشبع بفكرة الحريات العامة ، واعتمد دستورا للدولة يسمح للناس بممارسة حقوقهم الانسانية والتعبير عما يدور في خلداهم بالكلام وبالكتابة وباجتماعات العامة وبالتظاهرات السلمية ، فضلا عن طريق الاحزاب السياسية او مجلس النواب . ومن يعتقد ان هذه الحريات ليست هي الاصل ، بل هي منحة يتكرم بها الحاكم على المحكوم ، لا يستطيع التعايش مع الصحافة في جو حر تسوده العدالة والمساواة ، ويحكم فيه الشعب نفسه بنفسه بواسطة وكلاء يختارهم في انتخابات لا تزيف فيها لارادته .

واذا احببنا ان نتمثل ببلد حر ينعم فيه اهله بالحرية كاملة ، تعبيرا وممارسة ، فليس امامنا سوى بريطانيا التي تستحق ، فعلا ، لقب « العظمى » لمعزمتها في هذه الناحية وانفرادها بتبوء هذا المقام الرميح بين الدول .

ويا ليتها استطاعت ان تحرر حكوماتها وساستها من فكرة

الفصل الثالث : الصحافة في سورية

الاستعمار . فهي لو فعلت لانحنحت امامها الرؤوس احتراماً وتبجيلاً ،
والتهبت لها الاكف تصفيقا واستحسانا . لكن الكمال في اي شيء
امر مستحيل .

فلنا ان الصحافة هي الوسيلة الفعالة التي يتمنى كل عميل
ان يستخدمها للوصول الى اهدافه . فهو يمدّها باخبار شركات
بلاده ، تلميحا او توجيها او احياء او دسا ، ويزودها كذلك بالصور
الفوتوغرافية تزين بها صفحاتها ، كالحسناوات اللاتي يتبارمن
برصف صدورهن واعناقهن واصابعهن وآذانهن بما يبهر العيون من
الجواهرات الحقيقية او المقلدة . ولا يخلّ العميل — كالعاشق
الولهان — في تقديم الهدايا والمطايا التي تعين على تحمل اعباء
العيش . من ذلك اعلانات عن جودة مصنوعات البلد الذي يخدمه ،
بما في ذلك فوائد النفط ، واشتراكات عديدة تساعد الشعب على
التلذذ بمطالعة تلك الصحيفة الفذة ، او اموال مخبأة في ظرف معلق
تصل الى صاحب الصحيفة في مطلع كل شهر ، وعطايا — كلها ،
طبعاً ، ضمن ظرف مختوم يلتقى في الجيب بحركة خفيفة لا يشعر بها
احد — تفدق في مختلف المناسبات او في اسفار يتعلم فيها العميل
نفسه الشيء الكثير عن البلد الذي يخدمه ، وذلك بفضل الوصف
الدقيق الذي يسطره هذا الصحافي او ذاك ، عقب عودته من احدى
تلك الاسفار .

كل هذه المساعدات المالية تقدم في الخفاء وتحاط بالسرية
التامة . الا ان الامر وصل في سورية ، في الآونة الاخيرة ، الى ان
الكثيرين من ارباب الصحف ، ان لم نقل كلهم ، لم يعودوا يكثرثون
بطابع البكارة لصحفهم . فاصبحوا يتحرشون بالعملاء ، لا بعميل
واحد ، لقبض اتاوات شهرية ومساعدات استثنائية . كما اصبحوا
لا يستحون من عرض صفحات صحفهم للايجار او البيع ، حتى
صارت مهنة الصحافة في مقدمة المهن التي يجني اربابها منها
ايرادا ضخماً .

ولا يقتصر هذا الامر على كبارهم فحسب، اذ ان للخبر الصغير
اثرا في الحياة العامة كائسر المقالة المدبجة المستفيضة . وازداد
التسابق بين ارباب الصحافة على مكاتب السفراء والعملاء الاجانب
والعرب ، وعلى من كان يجلس صباحا في غرفته ، كبخائيل البيان ،
في لفندق امية ويجتمع مع الشردمة التي اشترها من الصحفيين .
فيلقى عليهم التوجيه اليومي ويرسم لهم الخطوط الهجومية

والدفاعية . ثم تخرج الجرائد التابعة له محشوة بالمقالات المسمومة وبالاخبار المفلتة ، وفق خطة معينة تستهدف كلها غرضاً سياسياً تتوق بريطانيا الى تحقيقه . وتصل هذه الدعاية الى القارىء ملفوفة باطار الوطنية البراق ، حاملة الحملات الشعواء على زيد او عمرو من السياسيين ذوي الاتجاه المفاير لاتجاه مخائيل اليان ، وهي كلها محشوة بالكذب والفضليل ، سداها الشتم البذيء ولحمتها الاختلاق القذر . ويكون الابيض فيها اسود ، والاسود زاهيا لماعا . وهي لا تقتصر على حدود العمل العام ، بل تنفذ الى الحياة الخاصة ، فتصم اعداءها بأشنع التهم ، وتنسج خيوط الافتراء عليهم نسجاً محكماً يستولي على النفوس . ثم انها لا تتورع عن ذكر المحارم على نحو ينال من كرامة الخصم ويحمل الراي العام عن الابتعاد عنه .

وقد غفل مخائيل وامثاله الذين اتبعوا خطة مماثلة لضرب خصومهم عن ان الراي العام الذي يقصدون اثاره عواطف الشرف والعفة فيه ، لا يتقبل هذه الدعاوى الا بعد تحصيلها . ذلك انه مزود بقدر كاف من عدم التصديق ، عالم بان هذا الكلام هراء مبني على الغرض ، فيعرض عن صاحبه وعن جريدته . وحتى لو قرأ الخبر على سبيل التسلي ، انهاه بضحكة استهزاء بكاتب الخبر وبدافع ثمة على السواء .

وكنت ، وما ازال ، اعتقد ان هذه الحملات بعينها ، وان اثارت في النفس كوا من الغيظ والقرص ، فهي لا تفيد في حمل الناس على الابتعاد عن زعيم سياسي شهدت له اعماله ومواقفه المشرفة . ولطالما كنت هدف اعنف الحملات المفرضة التي تناولت حياتي الخاصة والعامية ، بحيث كدت اخشى مغبة هذا التركيز علي في الصحف والمجالس والاوساط . وكان ذلك في اشد معركة انتخابية اشتركت فيها ، دون ان تساندني جماعة او يعضدني حزب . بل لم يرافقني فيها سوى مواقف الطيبة ودفاعي العنيد عن مصالح بني قومي ، وسوى طهارة يدي وحسن تفكري وتقديري للامور في الحاضر والمستقبل ، فضلاً عن تشددي في ايصال الحق الى صاحبه وعدم التزامي بجانب صديق او نسيب . وفي تلك المعركة الانتخابية ، احتررت العقول الخبيثة في اختيار وسائل تهديمي واختلاق العيب فيّ وفي ما يتعلق بحياتي الخاصة . فالصقت المناشير على الجدران ، وكتبت المقالات في بعض الصحف ، والقيت الخطب في الحفلات ، وسرت الوشوشات من الامواه الى الاذان ، كما لو كنت الوحيد

الذي يشكو من هذه المساوىء ، هذا على افتراض صحتها .

لكني سلمت من تلك السكاكين المسمومة ، فخرجت من المعركة ظافرا بأكبر عدد من الاصوات ناله مرشح في سورية بعد السيد معروف الدواليبي في حلب ، وفيها من السكان اكثر مما في دمشق . فاثبت الشعب ان الترهات ليس لها سبيل الى عقله ، وان الدعايات المغرضة تتكسر على الصخور تحت قدميه . فهو يختار من الاخبار ما يعتقد بصحته وبخلوه من الغرض ، ويفذف بالباقي تحت قدميه ويدوسه باشمزاز . ولا يخلو الحال من وجود من يستلطف هذا الاسلوب من المجون . لكنه ينهي قراءته بضحكة بريئة ، ثم يلقي الجريدة في سلة المهملات .

ولو اقتصر الامر في هذه الحملات على ابناء الوطن ، تشفيا لحقدهم وحسدهم ، لمان الامر ولغفر لهم . لكن المؤلم ان يستعمل هذا السلاح عملاء الاجانب واجراؤهم ، الى ان شاع هذا الفساد في خلق الصحفيين ، فراحوا يفتحون اعمدة جرائدهم لهذا الاسلوب في حرب الاعصاب وحرب التهديم والتخريب . وغاب عنهم ان طريقة الشتم والتذف طريقة بخسة يستعملها اوباش الشوارع ، ولا تلتصق الاهانة الا بصاحبها .

ومرت على الصحافة السورية في السنين الخمس التي سبقت اعلان الوحدة اسود فترة في تاريخها . اذ هبطت سويتها الى الاحضيس ، بعد ان اضاءت شعلتها الوطنية طريق النضال ضد الارنسيين ، وبعد ان اسهم قدامى ارباب القلم في المعارك العديدة ضد الاجنبي . فسجن منهم من سجن ، واغلقت جريدته مرارا وتكرارا ، لكنه ظل رافع الرأس ، حاملا الرسالة ، لا يفريه مغر ولا يحيد به عن الطريق المستقيم تهديد ووعيد .

وبلغ من سوء الحال ان امسى اصحاب الجرائد كلهم يقبضون الاموال من الحكومة الحلية ، ومن عميل او اكثر من العملاء الاجانب ، ومن الشركات الكبرى ، ومن المصارف ، ومن الاحزاب ، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسي او شخصي . فكانت ترى الحملات يتردد صداها بين جريدة وجريدة — وكان بين بعضها اتفاق وانسجام كالالات الموسيقية في فرقة يديرها قائد ماهر — والاخبار المختلقة تروى بدون حياء ، والمقالات المسمومة تنم عن المقاصد السيئة التي يحملها كتابها والموعزون بها تحت ستار الغيرة على الوطن ومصالحه .

وتصورا الاثر الذي يتركه في النفوس ما يقدم صباح مساء من المقالات والاعخبار والدسائس ومن التضليل والتخدير . فهل يستغرب ان يفقد الشعب ثقته بزعمائه وقادته ، وان يعتبرهم اسوا من يمشون به الى الهاوية ؟ ومع ذلك كله ، فلم يصب الشعب بزعة قاتلة ولا باضمحلال ثقته بالمستقبل . لكننا هل نستطيع التاكيد من ان هذه الدعاية اليومية لم تضعف من عزيمته البتة ؟ كلا . فنحن نشعر بالارتخاء في الشعور العام وبشيء من رغبة في التغيير — تغيير كل شيء : النظام ، والحكام ، والاحزاب ، والمجالس ، والحكومات ، والوجوه والاسماء . فلما اعلنت الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ، ظن الناس ان الحال ستبدل الى احسن . ولم يدر في خلداهم ان الامور ستزداد سوءا اكثر بكثير من ذي قبل ، الا في حقل الصحافة ، حيث الفى امتياز اكثر الصحف وفرض على القليل الباقي منها نوع من الرقابة لا تشبه اية رقابة في العالم . فزالت عن الجرائد صفتها واصبحت صحفا بيضاء مطبوعة بالحبر الاسود ، لو تركت ووزعت بدون طبع ، لتمكن الناس من استعمالها والامسادة منها اكثر مما فعلوا وهي مشوهة بالحبر ! على ان الفائدة الوحيدة التي نالت البلاد من النظام الصحفي في عهد الوحدة هي التخلص من المهاترات والشتمات ، ونضوب الدس والتوجيه الاجنبي . الا ان مضار هذا النظام يتجلى في تخديره الراي العام واخذاء الحقائق عنه وتركه يتخبط في بحر الشائعات التي لا تطالها المراقبة ، وفي حرمان الشعب من مرافقة التطورات العالمية والاطلاع على ما يجري في البلاد الاخرى . ففي هذا من المضار ما لا ينكر . اذ اتنا الان اشبه ما نكون بهريض يعزله اهله عن تلقي الاخبار عما يجري حوله في العالم القريب والبعيد ، وذلك بداعي الخوف على صحته من نوران اعصابه ! وها ان جرائدنا المنتشرة في دمشق الان لا تفرق كثيرا عن زميلاتها التي كانت تصدر في اللاذقية او حماه ، بل هي ادنى منها سوية من حيث التوجيه الوطني !

والان لنعد الى موضوعنا الاول ، وهو ان الصحافة وسيلة يستخدمها الاجنبي ، لنخبته بكلمة اعتذار للاصدقاء العديدين من المحررين واصحاب الصحف الذين ايدوا سياستي وحملوا معي لواء معارضة الاحلاف الاجنبية، وساعدوني في توجيه الراي العام نحو ما فيه مصلحته . فقد ذكرتهم مع سواهم، رغم الفوارق بينهم في الاخلاق والطباع . لكنهم مع الاسف كانوا مضطرين في بعض الايام العصيبة

الى غض النظر عن مصدر الاموال التي كانت تسد فجوة العجز عن ميزانية صحفهم .

ويلوم البعض الحكومات المحلية على انها قصرت في منح مدارس صحفية ، كأنها المدارس تعلم الصحفيين حسن الخلق والنزاهة والعفة وسمو الادراك والوعي القومي ، او انها ترشدهم الى التنظيم المالي الذي يؤمن للصحفي الربح بدل الخسارة في مهنته . فهذه المدارس لا تنفع طلابها الا من حيث الطرق الكفيلة بالحصول على الاخبار واستنباط النتائج التي تسفر عنها الاحداث .

فعملة الصحافة عندنا في قلة مواردها الناجمة عن نقص عدد القراء وما يؤدي اليه من نقص المطبوع وندرة الاعلانات . وقد يجيبك القارئ بانّه لا يجد في الجريدة ما يشفي غليله ويستحق الاتفاق عليه ، ويتذرع التاجر او الصانع بقلّة انتشار الجرائد فلا يطلع على اعلاناته الا العدد اليسير بحيث لا تتكافأ اجورها مع ما تستجلبه من زبائن .

والحقيقة انها حلقة مفرغة : البيضة من الدجاجة او الدجاجة من البيضة ؟ فضعف الجرائد من حيث عدد محرريها ومخبريها ومراسليها ناشيء عن قلة موردها من البيع وهذا ناشيء عن فقر مواد الجريدة وعدم احتواء اعمدتها الابحاث والاخبار التي تستجلب القارئ .

فهل من وسيلة لربط هذه الحلقة والخروج بصحف غزيرة بالمواد ، وايجاد العدد الكافي من القراء والمعلنين لسد حاجة الصحيفة وحماية اصحابها من اغراء العميل الاجنبي او صاحب الغرض المحلي ؟ فمما لا شك فيه ان عدد الجرائد في سورية وصل الى حالة الاشباع او اكثر . ولو اقتصر هذا العدد على ثلاث او اربع جرائد في دمشق ومثلها في حلب وتمكن اصحابها من تاليف شركة او شركتين تأخذ على عاتقها اصدار هذه الصحف وتأمين موارد كافية لاصحابها ، لبات الرجاء معتودا بانتهاء هذه المعضلة التي لا ينحصر اذائها بمالكسي الجرائد ومحرريها ، بل يصيب سواد القراء والرأي العام ، وبصورة غير مباشرة ، الاخلاق ومستقبل البلاد السياسي .

وقد رأينا ان هذه المهنة انتسب اليها عدد ممن لم ينجحوا في الحياة ، فجعلوا اصدار الصحف موارد رزق حلال او حرام . ثم اخذوا يهددون الناس بنشر ما خفي من اسرار حياتهم ، او حتى بسلوك

طريق الاختلاق ، وذلك ليقتبضوا الاموال من المسكين الذي يقع في شباك صيدهم اليومي .

وما الفرق ، بالله ، بينهم وبين قاطع طريق يستترد احد الناس في ليلة ظلماء على طريق موحش ، فيستل خنجره ويهدده بالقتل اذا تمنع ذلك المسكين عن اعطائه ما يحمله من مال ؟

وكثيرا ما علق الوزراء والموظفون تحت مخالب ذلك الخفر من الصحفيين الجشعين الذين لا يردعهم ضمير — وكيف ذلك وليس لهم ضمير — عن اختلاق الاكاذيب والافتراءات . وكان على الوزير او الموظف ان يختار اهون الشرين ، فيضحي بماله لحفظ سمعته من ان تلوكها حتى الاكاذيب . اذ ان الكذب المتواصل يفعل كالحقيقة . فهو يترك اثره ولو خمشا وضعفعا . وقد قال الوزير عبد القادر حاتم في احدى المحاضرات التي القاها في المعهد الصحفي بالقاهرة : « اكتبوا . اكتبوا . فلا بد من ان يعلق شيء من الكذب في آخر الامر ! »

وقد سار حكام القاهرة على هذه الخطة ، وهي الكذب على الناس . فملأوا خطبهم وحقول الصحف التي يشرفون عليها بالاخبار المفلتة والدعاية لمشاريع وهمية ، حتى كاد الناس في المدة الاولى يظنون ان البلاد سوف ترفل بنعيم لا يعادله نعيم الدنيا والاخرة ، وحتى اعتقد الوزراء انهم اذا تعرضوا لهجوم الصحافة فمرد ذلك الى الوظيفة التي يشغلونها وليس لاشخاصهم صلة بها . وذهبوا الى جواز دفع غوائل الصحفيين من صندوق النفقات السرية ، ومنح ارباب القلم عطايا الدولة ورخصها وما الى ذلك من الفوائد ، ككثراء الكتب السخيفة والمدد الوفير من « الدليل السوري » الذي كان يؤلفه او يجمعه صحفي او مجموعة من الصحفيين . وكمن من حملة قاسية وجهت الى وزير او مدير بسبب رفضه شراء هذه الكتب وتحميل خزينة الدولة ثمنها الفالي .

القاهرة وسيلة الكذب على الناس

ولم يكن اصحاب الصحف يبيع كتبهم وتقبض الاشتراكات المرروضة بعدد وانر ، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيغزو وزارة الاقتصاد الوطني ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد ، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه فوراً في السوق السوداء . هذا ناهيك بالتنافس على الحصول على اكبر عدد من اعلانات الدولة . وازداد بعض الصحفيين على تخصصهم مادة جديدة وينبوعا جديدا ، الا وهو انهم بحسب درجة صداقتهم او زلفاهم لدى الوزراء وكبار

الموظفين وصغارهم صاروا يراجعونهم من أجل قضايا فردية يقيمون من اصحابها اجرا لقاء مساعاهم لدى ذلك الوزير او حتى ذلك الموظف . ويا ويل الوزير او الموظف الذي يرفض الشفاعة ويرد الطلب . فوزارته او دائرته تنفسي فيها الفوضى ، وتروح منها روائح الرشوات ، ويداس فيها القانون . ولو كانت القضية التي جاء من اجلها ذلك الصحفي صحيحة وقانونية لما احتاجت الى تدخله ، بل كانت سارت سيرها العادي على ما يرتضيه صاحبها . لكن الالتماس يرد حينها يكون ثمة خروج على الحدود القانونية . وهو التماس مدعوم بتدخلات من له عند الوزير او الموظف حظوة من المحامين او زعماء الاحياء او الصحفيين او الاصدقاء او الاقارب . والغريب في طباع اكثر الناس في سورية انهم يفضلون ان تستقبلهم بوجه بشوش وان تكيل لهم الوعود الكاذبة وان تماطلهم وتسوف في قضيتهم على ان تصارحهم بالحقيقة ، من اول مرة ، وتفهمهم استحالة تلبية طلبهم لمخالفته القانون والنظام . وقد قال احد الاصدقاء عندما ابديت له اسفي لعدم اجابة طلب له : « اني صدمت بهذا الرفض ! » فسأله : « هل تفضل ان اعدك كذبا وان اماطلك ؟ » فقال : « نعم ! » فقلت : « لكنك ستعلق املك على اجابة الطلب وهو صائر الى الرفض في النهاية ، فتفوت عليك فرصة تشبئك باية صفقة قد تعود عليك بالربح اذا كانت ضمن الامكانات ! »

فاجابني بصراحة : « اننا نفضل المواربة والخديعة وجميع المواعيد الكاذبة على صراحتك القاسية . » فقلت له : « سواء لدي رضيت او غضبت . فانت حر في موقفك ، وانا حر في التقيد بمبدأي وعادتي . »

الجزء الثاني: الوحدة مع مصر

الفصل الأول مقدمة عامة

عادت العروبة تدغدغ الازهان وتملأ الافكار وتشغل الدول الأوروبية بعد ان اندثرت على اثر غلبة الترك واستيلائهم على البلاد العربية وقضائهم على الدويلات التي بقيت من الامبراطورية العربية العظيمة . وكانت هذه العودة في مطلع العصر العشرين الحالي ، ترافقتها في اولى خطواتها نزعة دينية اسلامية قام بحمل لوائها الشيخ جمال الدين الافغاني والامستاذ محمد عبده واتباعهما . الا ان هذه الرفاقاة لم تدم طويلا ، فتأخر التائلون بالتدين واستمر اللاييك (العلمانيون) في طريقهم .

اما العوامل التي دفعت فكرة العروبة الى النشاط والتحرر من ربة الاتراك ، فاهمها بنظري تطور حالة العلم في البلاد العربية وانتشاره في المدارس ، وخاصة منها الافرنجية ، حيث كان الشباب يقرأون التاريخ فيطلعون على مفاخر اجدادهم العرب وفتوحاتهم واخبار دولهم التي رفعت لواء المدنية الاسلامية القريبة من سواحل المحيط الاطلسي حتى سهول الهند والصين . وكانوا في الوقت نفسه يتصفحون كتب التاريخ فيطلعون على حوادث واخبار الاقوام الاخرى التي نفتت عن كاهلها نير العبودية فاصبحت مستقلة حرة . اصف الى ذلك انباء الجمعيات السرية التي اسست في اوربا ، كالماسونية والكاربونارية وغيرها من المنظمات التي جاهدت في سبيل تخليص الشعب من ظلم الحكام المستبدين ، سواء كانوا مواطنين او غرباء .

وهكذا عمل هذا كله على انتشار فكرة التجمعات السياسية للسعي الى تخليص ابناء البلاد من الظلم والاستبداد .

ويدعي البعض بان بعض الدول الاجنبية وخاصة منها بريطانيا وفرنسا لعبت دورا ذا شأن في خلق هذه الروح . وهم يذهبون الى اكثر من ذلك ، فيزعمون ان جهودا واموالا صرفت

لحمل بعض القادة العرب على القيام بتلك التثبيتات . وينقصنا الدليل الساطع لتصديق هذه الادعاءات بمجموعها ، سوى ما تواتر من عطف الافرنسيين على الثبان السوريين واللبنانيين الذين كانوا يعتقدون الاجتماعات في باريس ويتصلون برجالات الافرنسيين السياسيين لنيل دعمهم للحصول على استقلال سورية ولبنان ، وسوى الجمعيات العربية التي قامت في مصر بنشاط ملموس ضد تركيا لنيل اللامركزية ، فلم يقابلها البريطانيون بالمعارضة او عدم الرضى .

ولكنكف ، اذن ، بالقول بان مصلحة بريطانيا ومصلحة فرانسوا كانتا في جانب المطالب القومية العربية ، اذ كان تحقيقها يؤدي الى انهيار الكيان العثماني وتفتت تلك الصخرة الى كتل صغيرة يسهل على الطامعين فيها اقتسامها في ما بينهم . وهذا ما يفسر الدعم والمساندة اللتين كان يتلقاها بعض الشباب العرب في مساعيهم وجهودهم . واذا عدنا بالتاريخ الى مطلع القرن العشرين وجدنا ان الجهود المبذولة لهدم الكيان العثماني لم تكن مقتصرة على تلك الدولتين ، تحقيقا لطامعهما الاستعمارية في سورية ولبنان ، وفي العراق ومصر ، بل كانت ثمة منظمات اخرى تعمل في نفس السبيل وفي مقدمتها الصهيونية التي لم تنل من السلطان عبد الحميد الثاني ما كانت تطمح اليه من « وعد بلفور عثماني » بالسماح لها بشراء الاراضي في فلسطين وادخال المهاجرين اليهود اليها . ولا شك في ان للصهيونية ضلعا كبيرا في الثورة التي نشبت في بلاد الروم (مكدونيا) وقادها نحو النصر بعض رجال الجيش التركي والشباب الاتراك المنقون . ولا ريب في ان نجاح جمعية الاتحاد والترقي التركية في الانقلاب الذي خلص تركيا من نير استبداد السلطان عبد الحميد كان في جيلة العوامل التي دفعت بالشباب العرب الى سلوك السبيل المائل لتخليص بلادهم من حكم الاتراك .

ويقال ان بعض الزعماء العرب كان على اتفاق مع بعض زعماء الانقلاب العثماني على توحيد الجهود لقلب نظام الحكم السائد في الامبراطورية العثمانية ومنح الشعوب الراضحة تحت علمها لامركزية واسعة تجعل من تركيا دولة اتحادية مؤلفة من الاجزاء العربية والارمنية والبلغانية . ويؤيد هذا القول ان احدى المنظمات العربية الكبرى العاملة في الحقل العربي ، اعني « جمعية اللامركزية العثمانية » ، لم يكن في برنامجها الاساسي اي تلميح

الى استقلال البلاد العربية ، وانما اقتصر على اللامركزية الادارية .
ولا يسعنا ان نؤاخذ اولئك المجاهدين على قصر آمالهم على
استجداء نوع من الحكم الذاتي لا يشبه مطلقا الاستقلال ، ولا ان
نحمل على اولئك الزعماء الذين كانوا يكتفون بالمناصب الوزارية ،
والمقاعد في مجالس الاعيان او النواب ، والوظائف من الدرجة
الثانية في دوائر الدولة . فمن يعرف ما كانت عليه قوة العرب في
ذلك الحين وقلة استعدادهم لحمل اعباء استقلال بلادهم والدفاع
عنه ، يدرك ان ذلك التواضع في المطالب والتنفذ لم يكن سوى
مرحلة من مراحل الجهاد في السعي الى قطف ثمراته النهائية ،
بعد ان تكون اللغة العربية عادت للانتشار في المدارس والدوائر
الحكومية ، وبعد ان يتفلفل الشباب في المناصب الحساسة . اذ
بهذا يتاح القبض على الوسائل العملية لتحقيق الاهداف العليا .

ويجب ان لا يسهى عن باننا ان نذكر ان في جملة العوامل الهامة
في دفع العرب الى المطالبة بحقوقهم والمناذاة بعروبيتهم هو طور
الظلم والاستبداد الذي عاشت فيه الدولة العثمانية طوال فترة ارتقاء
السلطان عبد الحميد الثاني عرش الامبراطورية العثمانية . اذ ان
الفكر لا تشحذه الا الحاجة الى الحرية التي لا يعرف لذتها الا من
ذاق الظلم والاستبداد . وفضل عبد الحميد في ذلك كله انه سام
ابناء شعبه انواع العذاب ، فحملهم على الثورة . ولو كان ساس
بلادهم بروح طيبة خيرة ، فارضى الناس واسعدهم ، لما كانوا قاموا
في وجهه وظل العرب ، ربما حتى الان ، ضمن الحدود التركية .

رغبنا في الرجوع الى الامس الذي بزغت فيه شمس العروبة
بعد ليل طويل ، لنحلل الظروف والملابسات التي رافقت ذلك
الاشراق ، دون ان نسعى الى تعداد الاحزاب والجمعيات التي
كان لكل منها النصيب الخير في ذلك ، وما تامت به كل واحدة منها .
فهذا شأن الذين اسهموا في ذلك العمل ، اذ انهم ادري بذلك واعلم
من سواهم .

على انه لم يكن لنا بد من هذه العودة الى مطلع العصر
الحاضر لنذكر كيف تطورت فكرة العروبة من المطالبة باللامركزية ،
الى المطالبة بالوطن العربي ، الى المناذاة بالوحدة العربية بعد ان
تفرقت البلاد دولا وامارات، ثم الى تحقيق الوحدة بين مصر وسورية .

العروبة من المطالبة
باللامركزية المنضية
الى المناذاة بالوحدة

فبعد أن دب اليأس في نفوس الشباب العرب من امكان التفاهم مع سادة الامر في استانبول على منح البلاد العربية حكما ذاتيا ، وبعد ان انفجرت الحرب العالمية الاولى ، وشفق الاتراك من شنقوا من الزعماء العرب وشردوا عائلاتهم الى بلاد الاناضول ، بدأت البقية الباقية تعمل على استقلال البلاد العربية . وكان ذلك على الاخص ، بعد ان قام الشريف حسين ، صاحب الحجاز ، بثورته المعروفة في ١٩١٥ واعلن نفسه ملكا على العرب وتبادل مع « ماكماهون » البريطاني تلك الكتب التي اعتبرها الملك وثيقة الاعتراف بملكه وباستقلال العرب حتى كليزيا . وجرى ذلك بينما كان سايكس وبيكو يعقدان المعاهدة المعروفة باسميهما ، القاضية بتقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرنسا .

وانتشرت فكرة الاستقلال في البلاد العربية انتشارا ساعد في انتصار الحلفاء على الاتراك ودخول الامير فيصل الى سورية واستلامه زمام الامر فيها . الا ان الافرنسيين لم يقبلوا التسليم بما كان يطالب به الامير وتحججوا بمعاهدة سايكس - بيكو ، مطالبين بلبنان كمنطقة نفوذ مباشر وبسورية كمنطقة انتداب . وساند الانكليز الحسين ووعده بما وعدوا ، ثم اهلوه بعد ان قضاوا وطرحهم منه ، فلم يعد ذا فائدة لهم . وهكذا فعلوا بالامير فيصل . اذ ظلوا يحمونه على المطالبة باستقلال سورية حتى حصلوا من كليمانصو على التنازل لهم عن الموصل . فبرد حماسهم نحو فيصل ، واوصوه بالتفاهم مع كليمانصو ، واضطروه الى قبول اتفاق يتضمن انتداب فرنسا على سورية .

الا ان الامير فيصل لم يتمكن من الحصول على موافقة الساسة السوريين على اتفاقته مع كليمانصو ، فعدل عنها وبدأ بمناوشات عميقة مع الجنود الافرنسيين ، الى ان تلقى ذلك الانذار المشؤوم الذي وجهه اليه الجنرال غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ . وسمى فيصل لحمل الناس على الرضوخ ، الا ان الحماس الشعبي المتأجج منعه للمرة الثانية من سلوك سبيل اهون الشرين ، فاضطر الى حشد الجنود على الحدود السورية - اللبنانية ، بشكل جهاير غير منظمة ينقصها السلاح والقيادة ، فكانت كارثة ميسلون التي قضت على فكرة الاستقلال طوال خمس وعشرين سنة .

وهكذا انتهت الحرب العالمية الاولى بانهيار الامبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية الى اجزاء عديدة . فكان نصيب

البريطانيين مصر وفلسطين وشرق الاردن والعراق ، حيث بسطوا نفوذهم مباشرة ، الى جانب عمان والمحيطات والكويت التي تتركز نفوذهم فيها اكثر من ذي قبل . اما الافرنسيون فاكثفوا بسورية ولبنان ، بعد ان تنازلوا عن الموصل وكليهما ارضاء للانكليز والأتراك . وظل الحجاز ونجد تحت سيطرة الهاشميين والسعوديين في ظل النفوذ البريطاني ايضا ، الى ان ابتلع القوي الضعيف فزال عرش الهاشميين في الحجاز . وبعد ان افاق العرب من الفيوبية التي اصابتهم على اثر كارثة استيلاء الدول المستعمرة على بلادهم واقامة نظام الانتداب ، اصبح شغلهم الشاغل وهدفهم القريب اعادة توحيد هذا الكيان ، ظنا منهم ان في الاتحاد قوة ، وان العرب لا يقدررون على الوقوف تجاه الاجنبي الا عن هذا السبيل . وهكذا تامت فكرة الوحدة العربية .

ثمة رجال من كبار مفكري العرب لا ينظرون الى الوحدة الا كسلاح يحاربون به المستعمر والاجنبي . وهم يظنون ان الظرف الحاضر خلو من النزعات الاقليمية الضيقة التي تجعل السوري ، مثلا ، يعالج اية قضية عامة من حيث الوجة السورية فحسب ، بينما يعالجها العراقي او المصري او اللبناني من زاوية خاصة لا تماثل غيرها . وهم بذلك ينسون ان ربع قرن من السنين التي قضتها البلاد العربية تحت نير الانتداب والنفوذ الاجنبي ، خلقت في كل بقعة عربية شخصية خاصة يختلف طابعها وطرز تفكيرها وصالحها الاقتصادي ورتبتها وعلمها عن مثلتها في كل من الاقطار العربية الاخرى . فجمع هذه المتناقضات والاختلافات على صعيد واحد ، يطبق فيه على كل فرد نظام واحد في الحقوق والاقتصاد والتربية ، لا يؤدي الى نتيجة سارة . ومثل ذلك كمثل قيادة جيش اوصت لافراده بلباس ذي قياس واحد ، بحيث ان الجندي البدين لا يسهه اللباس الصغير ، واما الجندي النحيل فيلبسه فضفاضا مضحكا .

لكن من يعارضون هذا الرأي لا يستهدفون الوحدة نفسها . فهم يرون ان الاحوال ليست مهيأة لها بعد ، بحيث يخشى على الوحدة من ان تصاب بصدمة تززع اركانها وتفقد ثقة الناس بها . لذلك فهم يفضلون الانتظار ، ريثما يتقارب ابناء الاقطار العربية في ما ذكرناه من الفوارق ، الى حد لا يعود الخطر كبيرا . حتى اذا ما وصل شعبان عربيان الى نقطة التلاقي ، عمدا الى الاتحاد فورا . وهكذا

تتحقق الوحدة الكاملة على التوالي ، دون هزات ومخاطر .
أما اصحاب الراي الآخر ، فيؤثرون الاسراع في التنفيذ . وهم
يعتقدون ان الانتظار يؤلف خطرا اكبر ، وان الأفضل ان تتحد الدول
العربية ، رغم تلك الفوارق . ذلك ان الزمن كفيل بازالتها وبتأمين
الاستقرار على نحو ما ، وكيفما كان الحال .

ولكل من الرايين وجاهته وحججه الصحيحة . الا انني
شخصيا من القائلين بالراي المتشد ، على ان يكون الاتجاه العام في
كل دولة عربية يرمي الى ازالة الفوارق وتقريب التباعد ، حتى
تصل المجموعة العربية في اسرع ما يمكن الى الوحدة الصحيحة
الكاملة .

غير ان هناك ، الى جانب اصحاب هذين الرايين ، من يرون ان
في تحقيق الوحدة بين بلدين عربيين تخلصا من حكم يشكون من شدته
عليهم . فهم يفضلون الاندماج بالبلد الآخر ، ولو زالت معالم سيادة
بلدهم وانضوت تحت سيادة البلد الآخر . وهناك آخرون يتسلحون
بفكرة العروبة تحقيقا لمطامع ذاتية في السيادة والسلطان ، سواء
ساعت حالة البلاد ام تحسنت . ولا يعدم الامر فريقتا من الخونة
خدام الاجنبي لا راى لهم خاص ، غير ما يوحى به اليهم او يؤمرون
بتبنيه . وهؤلاء اشد خطرا على البلاد من سواهم .

ثم ان في العرب من يقول بان الأفضل للبلاد العربية ان يكون
اجتماعها عن طريق الاتحاد الفدرالي الذي يحفظ لكل قطر شيئا من
شخصيته وطابعه وسيادته ، الا في الاجزاء التي لا يمكن فصلها
كالسياسة الخارجية والجيش .

أما انا فارى ان تترك الحرية الصحيحة لكل شعب عربي في
اختيار الوحدة او الاتحاد ، الى ان يكفل الزمن تطور العلاقات بين
شعوب الامة العربية على النحو الذي ينسجم اكثر من سواه مع
مصلحتها ومؤدها .

ومهما كان الامر ، وسواء اتحدت الامة العربية في وحدة كاملة
او اتحاد فيدرالي ، او في مزيج من النوعين معا ، فالهم هو ان
يكون الحكم فيها ديموقراطيا يضمن الحريات العامة ، ويستتبط
الطول من واقع الحال ومصلحة البلاد ، بعيدا عن الاستبداد
والظلم ، وان يدعمه مجلس نيابي ومجلس اتحادي لا يسود انتخابهما
تزوير او اكراه .

النصل الاول : مقدمة عامة

وعلى اي حال ، لا يجوز لنا ان ننسى الاصابع الاجنبية التي تلعب . فالدول الكبرى لا تنظر بعين الارتياح الى قيام دولة عربية كبرى في ادق مركز استراتيجي في الشرق ، تلك منابع النفط العنية وتسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية . ومصيبة العرب مع اولئك الاتوام ، هي انهم مقيمون في هذه المنطقة ، فلو انهم كانوا ساكنين في مجاهل افريقيا او آسيا او استراليا ، لكان الامر على حكام الدول الكبرى ولتركوهم وشأنهم . لكن كيف يطبقون ان يأتي رجل كعبد الناصر ، فيستولي على شريان التجارة الرئيسي في اوربا وآسيا واستراليا ، وهو قناة السويس ، وكيف يتقبلون ان يجرؤ سوري على منع تدفق النفط من العراق الى الساحل السوري ، فتعاني اوربا ازمة محروقات خانقة ؟ وكيف يسكتون عن استمرار الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية التي تهدد فرنسا بحرمانها من النفط الذي اكتشفته فيها ؟ وكيف لا يعارضون حكومات عربية اختطت لنفسها سياسة الحياد وعدم الدخول في احلاف عسكرية وتحرم الدول الغربية من حق استخدام بلاد الشرق الاوسط كقاعدة عسكرية في حربها مع الاتحاد السوفييتي ؟

فذلك الدول لا تكف عن خلق المؤامرات ضد كل حكومة لا تقع فريسة احابيلها . فهل يعقل ان لا تقاوم تلك الدول فكرة الوحدة العربية التي اذا ما تحققت كانت اكبر خطر على نفوذها وسياستها ، باعتبار ان الدولة العربية الكبرى لا يمكن ان تنحاز الى احد الفريقين العالميين المتنازعين ، بل هي تهدد الفريق الذي يعاديها بالعمل ضده . صحيح ان مستر ايدن شجع ، في الحرب العالمية الثانية ، تاسيس وحدة عربية ودفع النحاس باشا الى عقد سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء الحكومات العربية لجس نبضهم والاطلاع على آرائهم ، فولدت جامعة الدول العربية الكسيحة المشوهة التي كانت عالة على العرب ، واحد اسباب فشلهم المتصلة الحلقات .

اما ان يكون ايدن مخلصا للعرب في نصحه ، فهذا امر تنقسه البراهين . فبريطانيا لم تخلص يوما لدولة او لقوم . فهي تنظر الى الامور بحسب ما يتفق مع مصلحتها . وكان ايدن يعلم ضعف العرب ويعلم ان جمع الضعفاء لا يجمعهم منهم قوة (نظرية جمع الاصفار) . لكنه اراد ان يبدو في موقف المؤيد لاهداف العرب القومية ، الدافع عن حقوقهم ومصلحتهم . فاذا تحققت فكرة الوحدة ، اشرف عليها وسيطر عليها ، بعد ان يكون ابعد النفوذ

الفرنسي عن سورية ولبنان . وبذلك يستتب الامر لبريطانيا على مجوع البلاد العربية ، من مصر الى السعودية واليمن وفلسطين والاردن وسورية والعراق ولبنان .

واكتفت السياسة البريطانية ، حينئذ ، بتأليف جامعة الدول العربية ، مقتنعة بان حكام الدول العربية ، ملوكا وامراء ورؤساء جمهوريات ، هم جميعا تحست نفوذها : فاروق ، وعبد العزيز السعود ، وامام اليمن يحيى ، والامير عبد الله ، والوصي عبد الاله ، وشكري القوتلي ، والشيخ بشارة الخوري ، ناهيك بامراء الامارات العربية الصغرى كالكويت والبحرين وغيرها .

ولم تطلب بريطانيا ، في ذلك الوقت ، من الحكومات العربية توقيع معاهدة دفاع مشترك ، لا خوفا من الرفض — فالحكام الذين عددهم كانوا كلهم في قبضة يدها — وانما اکتفاء منها يولائهم المعروف ، الذي كان يميزه خوفهم على عروشهم وكراسيهم . اضيف الى ذلك ان خطر الاتحاد السوفييتي لم يكن ظاهرا كما هو الآن . وهكذا تمنعت بريطانيا وارتضت ببقاء جنودها وتواعددها الحربية في مصر والاردن وفلسطين والعراق والامارات العربية الصغرى ، وبخيانة سان جورج في سائر الدول العربية .

وكان اطمئنانها يزداد قوة بما كانت تدسه بين الرؤساء العرب من الفساد ، وما تقيمه بينهم من اسباب الكراهية المتبادلة ، وما تبذره من بذور الشقاق كالثالفة العائلي الهاشمي — السعودي ، وفكرتي سورية الكبرى والهلال الخصيب . فهذه الانشقاقات كانت كقيلة بعمد جمع كلمة الزعماء العرب ضدها ، ومؤدية الى ارتجائهم على اعتبارها ، ناشدين السند والمعونة .

وقد اضاع العرب في ١٩٤٣ فرصة لا تعوض لتحقيق فكرة الوحدة العربية . ولم يكن سبب ذلك سوى الكره المتبادل بين القوتلي ونوري السعيد وعبد الاله ، وبين عبد العزيز السعود وآل هاشم ، وطبع فاروق بالخلافة والسيطرة على زعامة العرب ، وحلم عبد الله بالعودة الى مكة لاستعادة ملك ابيه الذي اختصه السعوديون ، ومناورات رياض الصلح وعبد الحميد كرامي ومبالأتهما المسيحيين للحفاظ على مركزيهما في لبنان .

وكان القوتلي يخشى فكرة سورية الكبرى لانها تسلبه رئاسة الجمهورية السورية ، كما كان يقاوم فكرة الهلال الخصيب للسبب نفسه . وهكذا قس على سائر الملوك والرؤساء .

محبية الامة حكامها

والآن ، في ١٩٥٨ ، لم يبق على سدة الحكم احد من الذين ذكرناهم . فقد حل محلهم عبد الناصر والملك سعود والامام احمد وعبد الكريم قاسم والملك حسين والرئيس فؤاد شهاب . وهكذا تبدلت الوجوه كلها ، باستثناء امراء العرب الثانويين كأمير الكويت ، فهل تبدلت العقلية عند هؤلاء الجدد ؟ اللهم لا ، بل ساءت النوايا وظهرت الخلافات علانية وتبدل الصراع السلمي الى صراع حربي بين الدول العربية . فارتاحت الدول الاجنبية واطمانت اسرائيل الى ان اعداءها في شغل شاغل عنها ، يأكلون بعضهم بعضا كسباع الغاب . وهل تبشر هذه الاحوال بتقرب تحقيق الوحدة المنشودة ؟

اما الامة ، فوالله ان طينتها طيبة وقلوب ابنائها عامرة بالوطنية . فقد قابلت نداء الزعماء في السنين الاربعين الماضية بكل اندفاع وتفان . وهي كذلك حتى الآن ، غير انها اصيبت مرات عديدة بصدمات نفسية وبخيبة آمال ناجمة عن انحراف الزعماء الذين اسلمت لهم قيادتها ، وسوء سياستهم وادارتهم ونزعاتهم الخاصة واسترسالهم وراء اهوائهم . فلم يعد عجيبا ان ترى عند القوم ثقة مقيدة وانكاشا وحريرة .

ومن عاشر الاندفاعات الشعبية منذ ١٩١٨ حتى اليوم ، يجد فرقا ملموسا بالحماس الذي كان تلقائيا آنذاك ، فاصبح اكثره منظما ومدفوعا الآن . واذا كان لا يزال ثمة حناجر تصيح هاتفة باسم زيد او بكر ، في اثناء خطاب يلقيه ، فانك لا ريب تلحظ ان تلك الهتافات تستمر بدون توقف ، لملا تكثر بسماع محوى الخطاب وادراك مراميها !

وكثيرا ما نسمع في الاذاعة صوت الزعيم يسترسل في خطابه ، والقوم غير واعين ، يرسلون الهتاف تلو الهتاف ، والصيحة تلو الصيحة ، كأن الزعيم ساكت متوقف عن الكلام . وبدلنا ذلك على ان الناس مدفوعون بقوة متحركة سابقا لم تفقد بعد قوة دفعها . والحقيقة ان الشعب زادت فيه الناحية العلمية وتناقصت الامة قدرا محسوسا . اما من حيث الخلق الحميد ، فلم يسمح له الانتداب ، او عدم الاستقرار السياسي بعد الاستقلال ، بان تزداد مبادئه . وعلى كل حال ، فان الشعب العربي افضل من حكامه . ولم يكتف الاستعمار بتقسيم البلاد العربية الى دول وامارات ، فقامت لفرنسا بتجزئة سورية الى دول ومقاطعات . فباستثناء لبنان الذي شطرته عن سورية وضمت اليه اربعة اقسية كانت تابعة

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

لولاية الشام ، اوجدت في دمشق دولة لها علم خاص وحاكم سوري . وكذلك الامر في حلب . اما في جبل الدروز وفي جبل الطوليين ، فاسست في كل منهما ادارة مستقلة يرأسها حاكم امرنسي . وبعد ان كان العرب ينشدون وحدثهم الكبرى ، اصبحوا يجهدون لاعادة وحدة الجزء الواحد . وقد استمر هذا الجهد لاعادة الوحدة السورية منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٤٥ ، حينما زالت المعالم الاخيرة لهذه التجزئة .

ولئن ظهرت في ١٩٣٢ حركة لتوحيد المرشيين ، اي عرش الاردن وعرش العراق ، برئاسة الملك فيصل ، فلم تكن تلك الحركة الا ومضة برق لم تثبت ان انطلقت .

وفي ١٩٤٨ ، بدأت فكرة الهلال الخصيب تنتشر بفضل دعم البريطانيين . فابرز المشروع نوري السعيد ونادي به ، ثم اخذ يعمل له بالاتفاق مع جماعة حزب الشعب في سورية ، على اساس ضم سورية والعراق في اتحاد فيدرالي . وبمقتضى رشدي كيخيا وناظم القدسي نائباً حلب ورفعاتها مذكرة الى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يطلبون منه فيه العمل على تحقيق فكرة الاتحاد . وعندما عسدت من باريس في كانون الاول ١٩٤٨ ، مكلفنا بتأليف الوزارة ، اعتذر ناظم القدسي وعدنان الاتاسي عن الاشتراك فيها باسم حزبهما ، لاني رفضت ان ادمج هذه المذكرة ببرنامج الوزارة . وفي ١٩٤٩ ، قدم القدسي ، بصفتنه وزيراً للخارجية ، مذكرة الى الجامعة العربية دعا فيها الى اقامة اتحاد فيدرالي بين سائر الدول العربية .

الهلال الخصيب
والاتحاد السوري
العراقي

واستمر ابرز رجالات حزب الشعب ، بالاتفاق مع اركان الحزب الوطني الذي عدل دستوره وجعله ملكياً ، يعملون على تحقيق الوحدة او الاتحاد بين العراق وسورية حتى ١٩٥٦ ، حينما سبق اكثرهم الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام . وقد خفضت هذا الحكم ، شلقة منى على المحكومين وعائلاتهم .

وقد كشفت المحاكمات التي جرت في بغداد في ١٩٥٨ المؤامرات التي كادت تقع سورية فريسة لها ، على يد نوري السعيد واتباعه ، وبعض النواب السوريين وكبار رجال السياسة فيها .

ولم نأخذ على هؤلاء الا انهم كانوا اجراء للاستثمار ، واقام كانوا سيؤدون بسورية الى الانسواء مع العراق تحت نفوذ بريطانيا . ولولا ذلك لما كان لنا اعتراض على اقامة اتحاد او وحدة

الفصل الاول : مقدمة عامة

مع العراق ، بعد ان يكون قد نفّض عن كاهله كابوس المعاهدة البريطانية وقضى على نفوذ الانكليز فيه . واذا سبرنا غور اغراض رجالات حزب الشعب لا نجد في صميمهم ، عندما سعوا الى الوحدة مع العراق وعندما قبلوا بالوحدة مع مصر ، الا الرغبة في التخلص من رجال الحكم في سورية ومن نفوذ قادة الجيش فيها ، هذا الجيش الذي كانوا يعتبرونه عثرة في طريق وصولهم الى كراسي الحكم . فلم تكن العروبة ، اذن ، ولا الحرص على امانتي البلاد العليا الهدف الحقيقي لتشبثاتهم ، بل كانت الكراسي الوزارية والمنافع الشخصية التي حرموا منها ، فراحوا يلتمسونها من العراقي والمصري . وهكذا قبلوا بتنازل سورية عن كيانها وقضوا على ما وصلت اليه من ازدهار ورفعة ، حتى يبعدوا عن الحكم اشخاصا اعتبروهم اعداء لهم ، وحتى يقصوا رجال الجيش السوري عن التدخل في سير الامور السياسية . وبذلك يزيلون العقبات التي كانت تقف في وجه الخطط الاستعمارية ومؤامرات بريطانيا والولايات المتحدة لسيطرت نفوذها على الشرق الاوسط . وقد اعترف امامي كثير منهم بصحة هذه الاقوال ، وخاصة رشاد جبري الذي اعلن في زيارة كنت اقوم بها لدولة جيبيل مردم ، انهم تخلصوا من التجمع ومن نفوذ العسكريين . اما التجمع الذي تصده ، فهو التكتل النيابي الذي اوجدناه في ١٩٥٧ من نواب الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي والنواب المستقلين ومن النائب الشيوعي خالد بكداشي . وذلك لكي نبعد عن الحكم جماعة حزب الشعب المتأمرين مع الاجنبي ونقصيهم عن المراكز التي كانوا يخاضعون بها حلفنا مع مصر والسعودية ويعملون على ايقاعنا في احابيل نوري السعيد وعبد الاله . حتى اذا ما تم لنا ذلك سارت الدولة على سياسة الحياد الايجابي وابتعدت عن سياسة التبعية للدول الغربية .

وكان رشدي كيخيا ، زعيم حزب الشعب ، اعلن عن استقالته من مجلس النواب وظل متواريا عن اجتماعات المجلس اكثر من شهرين ، الى ان كانت جلسة ٥ شباط ١٩٥٨ التي وافق فيها المجلس على الوحدة مع مصر . فجاء رشدي كيخيا وتبوا مقعده اظهرا لتأييده الوحدة التي لم ينسجم معها الا لاعتقاده انها الطريق الوحيد لتخليص حزبه من برائن الجيش ومن البقاء في المعارضة ، وذلك رغم ما يكتنه هو وجماعته من كراهية لمصر ولعبد الناصر ، وما كان يعمل له من الوحدة مع العراق منذ ١٩٤٨ .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

ولم يكن الاخوان المسلمون اقل من جماعة حزب الشعب تحمسا للوحدة ، وذلك للسبب نفسه وللأغراض نفسها . وهكذا قتل عن اكثر رجالات الحزب الوطني وجماعة العشائر ومن يلوذ بهم .

ولا ريب في ان الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم قليلة
كانوا فقدوا الامل في تصديق مجلس النواب على مشروع مد انابيب شركة « التابلاين » عبر البلاد السورية . اما الافرنسيون فكانوا يريدون التخلص من حكم اجلاهم عن سورية ويرغبون في اقامة عهد برئاسة زعيم آخر كحسني الزعيم يستطيعون شراءه بالمال لتنفيذ اغراضهم السياسية والاقتصادية .

مصر تقاوم الاتحاد

وارد الانكليز ان يجربوا حظهم مع حسني الزعيم ، لعلهم يجروه الى الاتحاد مع العراق ، فيحققون بواسطته ما فشلوا في تحقيقه مع شكري القوتلي . فبعثوا بنوري السعيد الى دمشق ، بعد يومين من قيام الانقلاب ، لكن ارتباطات حسني الزعيم مع الامريكيين والافرنسيين كانت اوثق مما ظنه البريطانيون . فرجع نوري السعيد الى بغداد خائبا .

وفي الوقت نفسه ، بعث الملك عبد الله برسالة ودية الى حسني الزعيم مع عبد القادر التل ، يستدرجه فيها الى تبني فكرة سورية الكبرى . الا انه فشل ، بدوره ، لان الافرنسيين كانوا يعارضون هذه السياسة .

اما الملك فاروق ، فاسرع الى دعوة حسني الزعيم اليه ، واخما تحت تصرفه طائرة خاصة . ثم استقبله بنفسه في مطار انشاص واركبه معه في سيارته التي قادها بنفسه . ولينصور القاريء عنجهية حسني الزعيم واعتزازه بنفسه ، عندما وجد نفسه الى يمين ملك مصر ، كئد له . حسني الزعيم هذا ، الذي ظل ثماني سنين يشكو العوز والفقر ، ويلبس الحذاء بدون جرابات ، والذي كان يلعب القمار فيخسر ما في جيبه . فيسحب مسدسه ويهدد اللاعبين ويسترجع امواله .

نعم ، تصوروا هذا الوصولي وهو يجلس امام فرعون مصر ويبحث معه شؤون سورية . ثم يقضي ليلته في احد الاسرة الملكية في انشاص ، محتلى به احتفاء الملوك ، وقد محضه فاروق الصلطي الاخوي ووهبه مختلف انواع العطايا والاحسان . وكان هذا كله

لكي يحصل فاروق وحكومته على وعد الزعيم بعدم الارتقاء في احضان الوحدة مع العراق . وهكذا نامت هذه الفكرة طوال حكم الزعيم الذي دام حتى الثالث عشر من آب ١٩٤٩ .

الا ان فكرة الاتحاد نامت ظاهرا . ذلك ان الانكليز لم يغفلوا عنها وظلوا يسمعون لدى ضباط الجيش السوري حتى تمكنوا من الحصول على تأييد فريق منهم ، هب في صباح الثالث عشر من آب ١٩٤٩ الى الهجوم على دار حسني الزعيم ، فدخلها عنوة واقتاده بقميص النوم — كما امر الزعيم في الانقلاب الاول باقتيادي — الى المزة ، حيث اعتمد مع رئيس الوزراء محسن البرازي رميا بالرصاص . وتنفس الناس الصعداء حين سمعوا في اذاعة الصبح نبأ الانقلاب واعدام الزعيم . وظن اكثر القوم بأن ذلك لا يخرج عن كونه تحريرا للبلاد من ظلم الطاغية واعادة الحياة الدستورية والحرية . ولم يخطر ببالهم ما انطوى عليه الانقلاب من مسمى بريطاني لازاحة الرجل الذي رفض ان ينصاع لسياستهم ، بل اتبع سياسة مناوئتهم .

وقد تناولت عهد الحناوي — اي اللواء الحناوي الذي خلف حسني الزعيم في قيادة الجيش وكان الآلة المنفذة للضباط ولزعماء حزب الشعب الذين سيطروا على الحكم حتى انقلاب الشيشكلي الاول — ببحث مستفيض في مكان آخر من هذه المذكرات . فاكنتي هنا بذكر الحوادث الهامة التي بدت للعيان حتى اواخر كانون الاول من العام نفسه :

رفض رجال الحزب الوطني الاشتراك في الحكم بسبب امتناع الشعبين عن اعادة مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ مع الاوضاع السياسية كما كانت عليه قبل انقلاب حسني الزعيم . وكانت حجتهم في ذلك واهية ، اذ انهم اشتركوا في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم ، وانتخبوه رئيسا للجمهورية عن رضى وقبول ، ومنحوه حق اصدار دستور جديد . فكيف يجوز لهم بعد ذلك المطالبة باوضاع سبقت كل تلك الحوادث ؟ انهم ادركوا مصيرهم الخاسر في انتخابات جديدة ، بعد ان اتضح للشعب سوء ادارتهم قبل الانقلاب ومآلاتهم حسني الزعيم . ولذلك تشبثوا بعودة ذلك المجلس النيابي الذي كانت تدين لهم اكثرية ، فلا يتعرضون لفشل محقق في انتخابات جديدة . الا ان جماعة حزب الشعب رفضوا طلب الحزب الوطني ، فأيدهم في هذا الراي واشتركت معهم في

الحكومة التي فيها هاشم الاتاسي .

وسرعان ما ظهرت نوايا رشدي كخيما وناظم القدسي بشأن الاتحاد مع العراق . وايدهم في ذلك هاشم الاتاسي ، رئيس الحكومة ، والوزراء عادل العظمة وميضي الاتاسي وميشيل عفلق وسامي كجارة ، اي ما عدا اكرم الحوراني الذي كان يشترط الغاء المعاهدة العراقية - البريطانية . وكان ضباط الجيش النافذون يؤيدون هم ايضا الاتحاد ويعملون للاسراع في تحقيقه .

وذهب ناظم القدسي الى القاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية . وهناك حاول مع نوري السعيد ان يحصل على تأييد مندوبي الدول العربية . الا ان المصريين والسعوديين واللبنانيين تكللوا ضده وسعوا لعرقلة مساعيه باقتراح مشروع الضمان الجماعي . فمن شأن هذا المشروع ان يسد في وجه القدسي ونوري السعيد باب التخوف من اسرائيل . ذلك لانه ينص على وجوب تعاون الدول العربية في سبيل الوقوف تجاه اي اعتداء يهودي . وقال اصحاب المشروع للقدسي : « ما بالك لا تقبل مشروع الضمان الجماعي الذي يجعل كل الدول العربية الى جانبك وترجع مشروع الاتحاد مع العراق الذي لا يضمن لك سوى العراق ؟ » وقد رويت في فصل سابق من مذكراتي هذه كيف دعي مجلس الوزراء السوري الى الاجتماع لاثرار مشروع الاتحاد والابراق لناظم القدسي بابلاغ ذلك الى مجلس الجامعة العربية ، وكيف اني عارضت ذلك وعرضت استقالتي من الوزارة ، فطوي البحث وعاد القدسي من القاهرة بعد ان اضطر الى الموافقة على تأليف لجنة لدرس مشروع الضمان الجماعي .

وهكذا مثلت فكرة الاتحاد مع العراق حتى في العهد الذي اقيم خصيصا لتحقيقها . فلم يسع الضباط والشعبيون الا ان ينتظروا الانتخابات العامة التي قرروا اجراءها لتأليف جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستورا جديدا يفسح المجال للاتحاد مع اية دولة عربية ويبيح للحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

وجرت الانتخابات - رغم مقاطعة الحزب الوطني لها - وحاز الشعبيون ، بطبيعة الحال ، على الاكثية التي ينشدونها . فوضعوا مشروع دستور مؤقت يحوي ، على الاخص ، مواد مختصرة منها :

١ - ايجاد منصب رئاسة الدولة . وهم لم يسموها جمهورية

لانهم كانوا في الواقع يريدون القضاء عليها بتحويلها الى ملكية يهدونها الى الامر عبد الاله الوصي على عرش العراق .

٢ - منح الحكومة صلاحيات التشريع . وهم بذلك قبلوا ما كانوا في السابق يعارضونه ، وهو استيلاء السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية ، خصوصا في ١٩٤٦ . والمضحك في ذلك انه لم يخطر في بالهم ان هذه الصلاحيات التشريعية المعطاة للحكومة سوف تستعملها الحكومة التي ترأستها . ذلك ان الحكومة التي الفوها - عقب انتخاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة - برئاسة ناظم القدسي اصطدمت في اول يوم ولادتها بالضباط الذين رفضوا التعاون معه ، وذلك اثر الانقلاب الذي تزعمه اديب الشيشكلي . ولم يكن من سبيل للخروج من الازمة الا اختياري لتأليف الوزارة ، باعتباري محايدا . هذا مع العلم بانني لم اكن كذلك ، وانما كنت معارضا لفكرة الاتحاد مع العراق ، كما كان معروفنا لدى الجميع . وكان هدف الحركة العسكرية التي القت القبض على الحناوي ومعاونه الحؤول دون الانضواء تحت قيادة الجيش العراقي .

ويمكن ان يقال ان للفرنسيين ، وربما للامريكيين ايضا ، ضلعا في اثاره ضباط الجيش على الحناوي وجماعته ومعاكسة مشروعهم الاتحادي . ولم تشبه حركة الشيشكلي حركة حسني الزعيم ، في السنين الاولى على الاقل الا في السياسة الخارجية ، من حيث دعم الجانب الافرنسي - الاميركي لحسني الزعيم واديب الشيشكلي ، ودعم الجانب البريطاني للحناوي وحزب الشعب .

وقد انتقم العراقيون والبريطانيون من اديب الشيشكلي عندما اثاروا عليه في ١٩٥٤ حركة معادية في جبل الدروز ، وراحوا يمدون رجال الحزب الوطني وحزب الشعب وبعض النواب المستقلين وبعض الضباط بالمال والذخيرة والاسلحة لاثارة الفتن وابعاد الشيشكلي عن الحكم المعادي لهم . فقبض مئات الالوف من الليرات السورية كل من عدنان الاتاسي وصبري المسلي ومعروف الدواليبي وحسني البرازي وسامي كباره ومنير العجلاني وغيرهم من الكبار والصغار ، مدنيين وعسكريين . ووضع هؤلاء مذكرة بالمطالبة بالحياة الدستورية وبمجلس ١٩٤٩ . واتفق شكري القوتلي مع هاشم الاتاسي ، فتنازل الاول للثاني عن رئاسة الجمهورية واعترف بدستور ١٩٥٠ . ولم يبق في البلاد الى جانب الشيشكلي سوى عدد ضئيل من النقباء في الجيش وجماعة حزب

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

التحرير الذي انشأه وانضم تحت لوائه المستوزرون وطلاب الوظائف والوصوليون .

ولا ريب في ان الشيشكلي ، لو اراد الصمود تجاه هذه الحركة ، لقضى عليها بسهولة . لكنه جين او هو اراد تجنب سفك الدماء ، فظهر بمظهر الضعيف ، مع ان الجراة لم تكن تنقصه . والتجا الى لبنان ، ومن هناك سافر الى سويسرا حيث يقيم على نفقة الملك سمود ، ويتقاضى منه راتبا ضخما .

وبهروب الشيشكلي من دمشق تمكن هاشم الاتاسي من اعلان نفسه رئيسا للجمهورية ، رغم كتاب الاستقالة الذي كان بعث به الى الشيشكلي في كانون الاول ١٩٥١ . ثم دعا صبري العسلي الى تاليف وزارة اشترك فيها الحزب الوطني وحزب الشعب ومنير المجلاني والامير حسن الاطرش وغيرهم . وكان هؤلاء كلهم من رجال السياسة الذين عاهدوا العراقيين على الاقدام على توحيد سورية مع العراق وتبضوا الاموال من اجل ذلك . ويقال ان عدنان الاتاسي الذي كان عميل العراق الرئيسي هو الذي اصر على تعيين صبري العسلي رئيسا للوزارة ، بعد ان تعاهدا على تنفيذ فكرة الاتحاد . وصبري العسلي ، سواء لديه اي شرط ما دام يوصله الى الحكم ورئاسة الوزارة . حتى اذا تم له ذلك ، اعتبر نفسه غير مقيد بذلك الشرط . وهكذا دفعه عدنان الاتاسي الى رئاسة الوزارة في ١٩٥٢ ، متخطيا من هو احق منه . ثم دعمه مختايل البان في ١٩٥٥ فتولى الرئاسة . وفي هاتين المرتين لم يتبع السياسة التي تعهد بالتمسك بها ، مما جعل البان يتصرف عنه ويرشح لطفي الحفار لتولي الحكم في تموز ١٩٥٦ ، وذلك تمهيدا للخطة الاستعمارية التي رتبها البريطانيون . وهي تقضي برفع جماعتهم الى مناصب الحكم في سورية وقلب نظام الحكم في مصر بالهجوم على بور سعيد والقناة . وفي صيف ١٩٥٦ وصل النشاط العراقي - البريطاني الى اوجه ، وراح العقيد الداغستاني والعقيد السامرائي ، الملحق العسكري السابق في سورية ، يجتمعان مع النواب السوريين ورجال السياسة الميالين فيها الى السياسة الغربية ، تفكر منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر : مختايل البان ، ومجد الدين الجابري ، ومنير العجلاني ، وحسني البرازي ، وعدنان الاتاسي ، وسامي كباره ، وحسن الاطرش ، وفيفصل العسلي ، وغيرهم ممن هم في الدرجة الثانية من الاهمية . وكان

هؤلاء يسعون جهدهم لابعاد النواب المعارضين لهم عن عضوية اللجان النيابية ورئاستها والعمل على تدبير مؤامرة مسلحة للاستيلاء على الحكم مدنيا وعسكريا . وبذل العراقيون الاموال بسخاء ، وارسلوا الاسلحة الى جماعتهم في سورية من رؤساء العشائر المواليين لهم . وقد انفضحت كل هذه المؤامرات في المحاكمة التي جرت في اواخر ١٩٥٦ . وانتهت بالحكم على كثير منهم بمختلف الاحكام ، من السجن الى الاعدام . فاصدرت عفوا على من حكم منهم بالاعدام وجاها ، اشفاقا عليهم وتجنبيا لاراقة الدماء . في حين انهم ، والله ، لو كانوا محلي لما عملوا ما عملت . ومن جهة اخرى ، جاءت محاكمات بغداد في اواخر ١٩٥٨ تؤيد ما جاء في محاكمات دمشق من حوادث المؤامرة وتفضح نواحي اخرى جديدة . وكانت هذه المحاكمات بمجموعها برهانا ساطعا على تدخل البريطانيين والامريكيين في شؤوننا الداخلية والسياسية ، كما اوضحت عمق هذا التآمر الذي اشتركوا فيه ودعموه وعلقوا عليه الامل . وبفضح هذه المؤامرات والحكم على بعض المشتركين فيها بالسجن ، وهرب البعض الآخر الى خارج سورية ، انعدمت العوامل الفعالة في الساحة ولم يبق سوى الزعماء الذين يعملون من وراء الستار ، امثال رشدي كيخيا وناظم قدسي وانابها . غير ان هؤلاء بطبيعة خلقهم ، اضعف من ان يرفعوا رؤوسهم بالمطالبة بالوحدة او الاتحاد مع العراق ، بعد ان اصاب زملاءهم ما اصابهم من حبس وتشريد . ولذلك يمكن القول بان فكرة الاتحاد مع العراق على الشكل الذي اراده الانكليز وحزب الشعب قد دفنت في مطلع ١٩٥٧ ، بانكشاف المؤامرة المذكورة واتصاء المشتركين فيها عن ساحة العمل .

وهكذا باعت مساعي رشدي كيخيا بالفشل الذريع ، وتحطمت احلامه نهائيا ، وشعر بانفراده في الساحة بعد ان ابعد عنها اركان مؤامراته — حسني البرازي وعدنان الاناسي ومخائيل اليان ومخير العجلاني وغيرهم — ولمس مدى حقد اركان الجيش عليه وعلى جماعته الباقية .

وسبر الكيخيا غور تضامن التجمع القومي فوجدته منيعا يحول دون عودة حزبه الى سدة الحكم في تلك الظروف والايضاح . وحين ثبت عنده ان حزبه آخذ بالانهيار رويدا رويدا ، وان من بقي من افراده يتحينون الفرصة المناسبة للخروج من الحزب ، كما تبين له ان اية انتخابات بلدية او نيابية تجري بعد

ذلك سوف تتركس فئسله وتطمس حزبه وتحرمه من زعامة حزب الاكثرية ، لم يجد بدا من القبول مكرها بفكرة الوحدة او الاتحاد مع مصر . وكان محمود رياض ، سفيرها في سورية ، قد اكد له انها ستقضي على التجمع القومي ، وانها ستؤدي الى ابعاد الجيش عن السياسة . وحاول رشدي كيخيا ان يعرف مدى مساندة المصريين له ، وذلك عندما اعلن عن مقاطعة حزبه للانتخابات مجالس البلدية التي حددت الحكومة موعدها بعد صدور القانون الذي اشترك هذا الحزب في وضعه والتصويت عليه . فمهر ، بعد ان يتقن من فشل حزبه في هذه الانتخابات ، كما ذكرنا آنفا ، طلب من محمود رياض ان يحمل حزب البعث الاشتراكي على تأجيل تلك الانتخابات . فالحلح المشار اليه على اكرم الحوراني وصالح الدين البيطار ، فصدعا الامر وصارا يعملان مع النواب الآخرين على مطالبة الحكومة بالتأجيل . ومالت اكثرية التجمع الى قبول الذكرة ، الا انني اصررت على اجرائها معلنا عزمي على الاستقالة في حالة التأجيل . ثم التزمت داري مدة اسبوع شعر بعدها صبري العملي بما يهدد الوزارة من تصدع قد يؤدي بها الى الاستقالة ، فنضع عليه الرئاسة . لذلك راح يلتمس مني ايجاد مخرج للارزمة . واقترح الاكتفاء باجراء الانتخابات في المدن الكبرى وتأجيلها في غيرها من المدن الصغرى والقرى ، فنزلت عند رايه معتبرا ان هذا حل وسط لا يفسر بالخضوع لحزب الشعب . وحين اقر التجمع هذا الحل وصدر المرسوم بذلك ، اذا بنا نفاجا ذات يوم ببيان من حزب البعث الاشتراكي يعلن فيه انسحاب مرشحه من المعركة . فأيقنت ان في الجو غيوما ، وان ثمة مؤامرة بين حزبي الشعب والبعث . وازددت يقينا عندما وقف اكرم الحوراني يطلب علنا من التجمع القومي (ويعمل سرا لدى اعضائه) عدم قبول استقالة رشدي كيخيا ، وذلك بعد ان كان يقول بقبولها فورا عندما قدمت الى المجلس . وهذا الموقف كان ايضا من جملة خطط محمود رياض الذي كان يسمى لاستجلاب جميع الاحزاب والفئات الى فكرة الاتحاد مع مصر . فكان لا بد له ان يساير جماعة حزب الشعب وجماعة الاخوان المسلمين ليضمن الاجماع . اذ انه كان « واضعنا في جيبه » ، نحن والبعثيون والجيش ، اي انه كان غير حاسب حساب معارضتنا للفكرة بامتبارنا العائلين بالتفاهم مع مصر على اي نحو تشاء : حلف او اتحاد او وحدة . ولذلك فلا يعقل ان نقف في وجه اي تقارب مع مصر . اما الشعبيون والاخوان المسلمون ورجال

المجلد الاول : مقدمة مائة

العشائر واعضاء الجبهة الدستورية ، فكان موقفهم المعادي لنا ناشئا عن موقفنا هذا من مصر .

وفي الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب عند بحث الاتفاق العسكري مع مصر ، اصر نواب حزب الشعب على ان لا ينفذ هذا الاتفاق الا في حالة العدوان الاسرائيلي ، فلا يشمل اي عدوان تقوم به تركيا او العراق او اية دولة اجنبية . فكانوا في موقفهم هذا كأنهم على علم بما كانت تنويه بريطانيا وفرنسا من الاعتداء على مصر بقصد احتلال القاهرة واسقاط الحكم القائم واقامة حكومة اكثر اعتدالا نحوها . وبرهن حزب الشعب في هذه الجلسة على الارتباطات المتينة بينه وبين كل من العراق وتركيا والدول الاستعمارية ، وذلك بمحاولته تحديد مفعول ذلك الاتفاق العسكري . وقد نجح في ذلك ، اذ الحقته به رسالة سرية تحدد مفعوله وتقصره على حالة العدوان الاسرائيلي فقط . وهؤلاء السياسة السوريون هم الذين كان محمود رياض يسايرهم ويسندهم ويوصي بالتفاهم معهم .

وهكذا سارت سياسة رجال الثورة في مصر : التقرب من اخصائهم ومسايرتهم والتباعد عن اصدقائهم وعدم الوفاء لهم . ولئن رافق هذه السياسة النجاح بعض الحين ، فهي تصير الى الخسران في النهاية .

وفي صيف ١٩٥٦ تهللت وزارة سعيد الغزي حتى ادى بها الهزال الى السقوط . ولم تخل المناورة التي ادت الى استقالة رئيسها من رائحة المؤامرة الاجنبية ، اذ اقدم رئيس الجمهورية على تكليف السيد لطفي الحفار بتأليف الوزارة ، وهو المعروف بميوله نحو العراق . وقد فضحت امره محاكمات بغداد ، فيما بعد ، وجاء اسمه في عداد الرجالات السوريين الذين كانوا يقبضون راتباً شهريا من سفير العراق . وبذل مخائيل اليان جهده لحمل صبري المسلي على قبول منصب نائب رئيس الوزارة ، ثم تأليف الوزارة من النواب الآخرين المرتبطين مع العراق ارتباطا وثيقا . وقد فضحت محاكمات بغداد ودمشق ايضا اسماءهم وارتباطاتهم مع اتباع نوري السعيد . الا ان محمود رياض سفير مصر بدمشق كان من جهته يعمل ما بوسعه لاحباط تأليف الوزارة على الوجه المذكور . فابلق شكري التوتلي وجوب سحب التكليف ، ثم سعى لحمل المسلي على رفض نيابة الرئاسة ملوحا له بالرئاسة ، وذلك عن طريق وسيطه

وزارة قسومية
برئاسة صبري المسلي

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

وعمله فاخر الكيالي . فطمع المصري وترك ساق نيابة الرئاسة وامسك بساق الرئاسة ، فكانت له !

وامر القوتلي على ان تكون الوزارة الجديدة قومية ! اي تشترك فيها جميع احزاب المجلس وكتله . فاشترك حزب البعث بصلاح البيطار وخليل الكلاس ، والحزب الوطني بالمصري والكيالي واسعد هرون ومجد الدين الجابري ، وحزب الشعب باحمد قنبر ورشاد جبيري .

ولم يشأ حزب الشعب ان يستلم وزارة الخارجية خشية الاصطدام مع القاهرة . واقترح قنبر نفسه ان يتولاها صلاح البيطار ، فطار عقل هذا الاخير من الفرح ولم يظن ان في الامر دسيسة . فهو لا يستطيع ، على اي حال ، ان يتجه بسياسة لا يوافق عليها مجلس الوزراء الذي كانت اكثرية اعضائه من الشعبيين واتباعهم . فكيف لا يطير عقله ، وهو الذي لم يكن يحلم قبل سنتين بالوصول الى كرسي النيابة عن دمشق . لكنه راح يرتمي على بابي وباب سامي كجارة ، فحملناه على اكتفينا والقيناها في الندوة النيابية بعد ان طال به المقام على كرسي متواضع في دكان بسيطة يعطي دروسا للطلاب الراسبين في الشهادة الابتدائية لقاء خمس ليرات سورية عن الدرس الواحد . وانا لا اتول ان التدريس عمل مزر ، لكنني اتول ان من ينتقل فجأة من هذا الكرسي الى كرسي النيابة ، فكري وزير الخارجية ، يطير صوابه ويفقد اتزانه .

البيطار وزير خارجية للمرة الاولى

واني اعترف بانني كنت من المرحبين بتسليم البيطار مقاليد شؤوننا الخارجية ، اعتقادا مني انه ينسجم في سياسته العربية والاجنبية مع ما ادين به من مبادئ ، وان وجوده على راس وزارة الخارجية ضمان لعدم انحراف الوزارة عن تلك المبادئ والخطط . والى جانب ذلك ، الم اكن متضامنا مع حزب البعث الاشتراكي منذ انتخابات ١٩٥٤ ؟ الم نكن صفا واحدا في وجه جماعة بغداد ضد ذلك الحلف المشؤوم ؟ الم نكن يدا واحدة في الاتفاق مع مصر والمملكة السعودية ؟ والحقيقة ان كل من لا تمنحنه التجارب ، يبقى لغزا ، فلا يسبر غوره . ثم انه يظل تحت تأثير الثقة وحسن الظن او بين بين . وقد كنت ممن يحسنون الظن بالبيطار ، غير عالم بان حزبته تعمي بصيرته ، وبان حقدا اسود يملا فؤاده . وما كان يدور في خلدي ان سفرة واحدة الى الولايات المتحدة واجتاماها واحدا مع احد اركان وزارة الخارجية الامريكية كانا كامين لتغيير وجهة نظره في

تلك الدولة ، فيصرح لشخص في طريق عودته بأن لا مصلحة لسورية بمعاكسة الولايات المتحدة .

وما كنت لاتصور انه يصرخ يوما بكل قحة في وجهي قائلا : « اذا كان خالد بك يريد استلام وزارة الخارجية فليتنفضل . فلما ان تسمر شؤوننا الخارجية وفق سياستي واما فليستلمها غيري ! » والامر الذي اهاج غضب البيطار لم يكن سوى ان رئيس الاركانه عفيف البزري هتف لي قائلا : « جاعنا خبر من اللاذقية بأن عدة بوارج حربية امريكية تمر امام المرفأ ، فهل نصدر بلاغا بذلك ام لا ؟ » وادف قائلا : « اني عند صلاح ، فهل لديك مانع من اطلاق الراي العام على هذا التحدي ؟ » فاجبته : « كلا . » وظننت انه عنى صلاح البيطار نفسه ، في حين انه كان يعني صلاح الطرزي ، الامين العام للخارجية . وعندما اعلن البلاغ على لسان ناطق عسكري في الاذاعة ، كان الوزراء مدعويين الى حفلة . فوجم القوم وسالوا البيطار عن صحة الخبر ، فساءه ان لا يكون قد اخذ رايه قبل الاذاعة ، او انه ابي ان ينشر ما يزيد في تعقيد الامور بيننا وبين الولايات المتحدة . فهورول الى مجلس الوزراء وقال ما قال . ولم اجبه الا بالاستيضاح عما اذا كانت له سياسة غير التي تسير عليها الحكومة منذ تاليفها . واضفت قائلا اني لا ارى موجبا لهذا الموقف ولا اتبل هذه اللهجة غير الودية . واستغرب الوزراء عصبية البيطار في البدء وسكوته المطبق بعد جوابي . وهذه الحادثة اوجدت في نفسي شكاً في البيطار وتقلباته .

وروى لي احد اطباء في مستشفى المجتهد بدمشق ان صلاح البيطار كان دخل ذلك المستشفى في ١٩٥٧ لاجراء عملية . وبيتما كان لا يزال تحت تأثير المخدر ، اخذ يردد هذه العبارات : « آه منك يا خالد العظم . . . انك الخصم اللدود . . انني ساعرف كيف اعالج الموقف معك ! » وكان يتنهد ويصرخ ويهذي بكلمات غير مفهومة ، ثم يعود الى ترديد العبارات ذاتها .

هذا هو الحق الاسود الذي كان ياكل جنان صلاح البيطار ، في الوقت الذي كان يظهر تجاهي كل مودة وتعاون . وظل يتردد علي يوميا في مطلع استلامه وزارة الخارجية لياخذ رايي في الشؤون الطارئة ويسالني ما يجب عمله ويستفسر مني عما يجب سلوكه حتى في الامور البسيطة . تقدمت خطواته الاولى بخبرتي في شؤون وزارة الخارجية ، لكنه سار نميا بعد على حسب ما قاله الشاعر :

اعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رمانى

ولنعد بعد هذه النزعة في حقل المفاركات والفرائث الى حديثنا عن اختلاف الوزراء حول البيان الوزاري وهل يحتوي جملة تتعلق بالاتحاد مع مصر او لا . وقد هدد الوزيران البعثيان بالاستقالة اذا جاء البيان خلوا من مقرة بهذا الموضوع ، وامر الشعبويون على رفض ذلك مهددين بتركهم كراسي الوزارة جانبا . وظلوا يدورون ويتحايلون على الالفاظ والمعاني حتى توصلوا الى حل وسط ، وهو ان يخلو البيان من اية اشارة ، شرط ان يرد رئيس الوزارة على ملاحظات النواب بكلمة يرد فيها ما يفيد ان الوزارة ستعمل على مباحثة الحكومة المصرية لاقرار الاتحاد بين القطرين الشقيتين .

خلاف الوزراء حول
فكر الاتحاد مع مصر
في البيان الوزاري

ويتضح جليا من هذه المناورات ان حزب الشعب لم يكن جادا في تحقيق الاتحاد او الوحدة مع مصر ، وانه لم يرتض هذا الشكل الاخشية من سقوط الوزارة واضطراره عندئذ الى مواجهة الجيش والى ما يعقب ذلك من تفاعلات يحرص الحزب المذكور على تجنبها . وفي الوقت الذي كانت الاحزاب في سورية تتصارع في سبيل الوحدة او الاتحاد مع مصر ، هل كانت الحكومة المصرية تتجاوب مع صوت سورية المدوي ؟ الجواب على ذلك ليس عميرا عند المطلمين على حقائق الامور . اما الراي العام ، فكأن مأخوذا بالتصاريح المطننة والنداءات المعسولة بالتفاني في سبيل العروبة والوحدة . ومن قسرا ما ذكرته عن « البيان الثلاثي » في هذه المذكرات ، يكون اطلع على المشروع الذي كنت قدمته للحكومة المصرية كأساس للعلاقات بين سورية ومصر . ولم يكن هذا المشروع وحدة فعلية ولا اتحادا فيدراليا بمفهومها العلمي ، لكنه كان خطوة في طريقهما . فقد اقترحت توحيد الجيشين و ايجاد ميزانية واحدة لهما تساهم فيها سورية ومصر بعشر ميزات بينهما السنويتين . كما اقترحت ان ارتباط احدى الدولتين مع دولة اخرى يجب ان يخضع لموافقة المجلس الاعلى للشؤون الخارجية ، على ان ينفذ هذا الارتباط على الدولتين . اما في الحقل الاقتصادي ، فاقترحت انشاء لجنة اقتصادية تفضل على توطيد الانسجام بين القطرين ، تهيدا لتوحيد الخطط والاسس في المستقبل .

ولشد ما كان استغرابي عندما رفض الرئيس عبد الناصر هذا المشروع و ابرق للامير فيصل بالحضور الى القاهرة فوراً لمساعدته على اتفاني بسحب هذا المشروع والعودة الى ما جاء في

البيان الثلاثي ، وفيه من الامور ما لا صلة له بمشروعي ولا هو
بؤدي الى تحقيق ما جاء فيه .

ولست ادري ما هي العوامل التي منعت مصر من الاقبال على
الوحدة في ١٩٥٥ ، وما هي تلك التي جعلتها تقدم عليها في ١٩٥٨ .
هل صحيح ما يقولون ، وهو ان الراي العام المصري تطور تفكيره
في هذه السنين الثلاث ، بدليل ان نسبة الموافقين على الوحدة في
الاستفتاء الذي جرى في ٢١ شباط ١٩٥٨ بلغت ٩٩،٩٠٪ / ؟ نحن
نعلم كيف تحوّر النتائج العددية في الاستفتاءات التي تجربها
الحكومات الدكتاتورية ، كما نعلم من جهة ثانية ان ليس في مصر راي
عام بالمعنى الصحيح .

وهل ثمة ملابسات دولية وظروف حالت دون الوحدة في
١٩٥٥ ، ثم دفعتها الى الامام في ١٩٥٨ ؟ انني لا استبعد ذلك .
ام ان عبد الناصر شعر بضرورة توسيع نطاق نفوذه وتكبير
المسرح الذي يلعب عليه دوره العالمي والتاريخي ؟ وذلك على
الاخص ، بعد ان كادت مؤامرة العدوان الثلاثي تؤدي الى انهيار
حكّمه وزواله من الوجود ؟ ايكون انه عكف على تكبير اللقمة حتى
لا يسهل ابتلاعها ؟

ام ان البراهين توافرت لديه على ان الظروف كانت مؤاتية
لجمع البلاد العربية كلها تحت سلطانه فبدأ بالدولة التي كانت
اقرب من سواها الى تقيل هذا الوضع التوحيدي ؟ ويعزز ذلك ان
ما عرضه عليه الضباط ، عندما ارتموا على اقدامه ليقبل الوحدة ،
كان عرضا مغريا . كيف لا ، والنظام الذي اقترحوه عليه نظام
رئاسي ينيط به الحكم والتشريع ، لا سيما سن الدستور ،
ويجعلهم يتنازلون عما كانوا استولوا عليه من سلطان منذ ١٩٤٩ في
الشؤون العامة ؟

وسواء كان هذا العامل او ذاك هو الذي حقق في ١٩٥٨ ما
فشلنا في تحقيقه في ١٩٥٥ ، فان التاريخ كغليل في المستقبل يكشف
ما خفي في الوقت الحاضر .

لم تكذ وزارة العسلي تتسلم مهماتها ، حتى اعلن الرئيس
عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . وبدأت المعركة
بين الدولتين الاستعماريّتين بريطانيا وفرنسا تساندهما اسرائيل
وبين مصر تساندها الدول العربية — البعض قلبيا والبعض الآخر

ظاهريا - فضلا عن الدول الاشتراكية . اما الولايات المتحدة ، فكان موقفها متراجعا بين مساندة بريطانيا وفرنسا واسرائيل حلفائها وبين عدم السماح بفشل عبد الناصر في مشروع التاميم الذي تتواتر الآراء على انها شجعت عليه . غير ان اجماع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على شجب العدوان وعلى اقرار اقتراح سحب الجيوش المعتدية على مصر ، يدلنا على ان الولايات المتحدة ذات النفوذ المعروف لدى الاكثية الاعضاء كانت الى جانب مصر . وهكذا لم تجرؤ اية دولة في العالم - مهما كانت حقيقته نواياها وعواطفها - على الجهر بمسايرة الاستعمار في وسائله واقرار استعمال العنف لحل الخلافات بين الدول .

وجاء انتصار عبد الناصر غير المنتظر ، سواء بانسحاب القوى المعتدية او بتحمل الامم المتحدة نفقات انتشار البواخر التي كانت الحكومة المصرية اغرقتها في القناة لتعطيل الملاحة فيها ، يعززه نوزه في معركة المرشدين . اذ لم ينقطع عبور البواخر في القناة بفضل المدد الوهمي من هؤلاء المرشدين الذين تطوعوا لخدمة مصر . وبذلك ازالوا خطر تحجج الدول بعدم قدرة مصر على تولي ادارة القناة بدون مساعدة الشركة الدولية وخبرائها .

وهذا التوفيق الذي حالف عبد الناصر جعله يشمخ بانفه ويمتد على حظه المؤاتي في كل خطوة يقدم عليها ، ولو لم يتخذ لها من وسائل الحيلة والحذر ما يكفل لها النجاح .

ولا ريب في ان عبد الناصر لو كان على رأس الحكم في القرن التاسع عشر وعمل معشار ما عمله متحديا الدول الكبرى ، الواحدة تلو الاخرى ، لما طال حكمه الا بضعة اشهر . لكن حظه السعيد خدمه حتى في اختيار المعصر الذي جاء فيه ، وهو عصر انشطر فيه العالم الى شطرين قوين يحسب كل فريق منهما حساب الفريق الاخر ، خوفا من انفجار بركان حرب عالمية ثالثة . فبفضل ذلك اصبحت دول صغيرة كمصر او سورية تتجرا على الصمود في وجه الدول الكبرى ، غير مكترة بتهديداتها . وما ذلك الا لعلها بان هذه الدول الكبرى عاجزة عن تنفيذ هذه التهديدات . وهكذا قل عن شعوب ضعيفة تطالب باستقلالها وتحارب دونه كالعرب في الجزائر، واليونانيين في قبرص، وغيرهم من الامم الاسيوية والامريكية .

وكثرت في هذا العصر الميادين التي تصارع فيها الدول المستعمرة الدول الاستعمارية . من ذلك انه اصبح من السهل على

اي زعيم سياسي ان يحظى بعطف تلك الشعوب اذا ما راح يرنح الصوت عاليا مؤيدا نضالها بالاقتوال دون ان يحوجه الامر الى بذل اية معونة مالية او مادية .

وكذلك كانت محطة صوت العرب في القاهرة تخصص موجاتها القصيرة لتشجيع قبائل الماو الماو ، وتثير حماسة الشعوب ذات الوجه الاسود في افريقيا ، وتدعم جماعة ايوكا اليونانيين في حربهم ضد الاتراك والبريطانيين في جزيرة قبرص . ولم تبخل مصر على اي شعب ثائر او مستكين بتثقيطها المستمر له ، تحمله موجات الاثر ، آناء الليل واطراف النهار ، باللغات المحلية والاجنبية المتعددة . فذاع صيت مصر وشاع اسم عبد الناصر في جميع الامصار واصبح اسمه مرادفا لاسم بطل يقارع الدنيا صوتا لكرامة الشعوب المستضعفة ودفاعا عن حقوقها وحرقاتها . فاذا جمعتك الظروف بشعب مناضل رايت اسم عبد الناصر الى جانب اسم الزعيم المحلي الذي يقود ثورة ابناء بلده بنفسه ، كما رايت رسميهما يختالان زهوا فوق هامات المتظاهرين او ملصوقين على شبابيك السيارات او اعمدة الهاتف .

وكما كانت الشعوب المستعبدة تردد اسم ناصر صباح مساء ، حتى لكانها تشركه مع انبيائها وزعمائها ، كانت الدول الاخرى تتزاحم بملوكها ورؤسائها على ابوابه وتكيل له المديح والثناء ، سواء في ذلك الدول المستعمرة او الدول الاخرى . فالاولى سعيا لتخفيف حملاته على سياستها الاستعمارية ومداراة له عساه يقلل من اثاره لسكان تلك المستعمرات ، والثانية رغبة في التقرب اليه لعلها تنال شيئا مما يناله من العناية والعطف لدى الدول الكبرى .

فكان خروشوف يستقبله ، المرة ثلو الاخرى ، باسمي واكرم وسائل الضيافة . وكذلك نهرو زعيم الهند ، وشو آن لاي الزعيم الصيني . وهؤلاء الثلاثة وحدهم يتزعمون ما يزيد على مليار من الناس . اضف اليهم رئيس اندونيسيا سوكارنو ، ورئيس يوغسلافيا تيتو ، اللذين كانا يتبادلان معه الزيارات الودية . وكان يهرع اليه من وقت الى آخر سكرتير الامم المتحدة همرشولد ويكيل له المديح سميا وراء ارضائه . وكان رئيس البنك الدولي بلاك يروح الى القاهرة ويعود منها وحقيته مليئة بالاموال ، راجيا اقراضها مصر . وراحت بريطانيا المتعالية تبذل ماء وجهها لكي يتنازل عبد الناصر ويقبل اعادة العلاقات الدبلوماسية معها .

مهل هنالك مخلوق واحد لا يأخذه العنفوان والتكبر والاستعلاء امام هذه المظاهر ؟ ام ان عبد الناصر مخلوق شاذ ليس كغيره من البشر ، فلا تزداد شراسته امام انواع الاطعمة التي تقدمها له في صحون من ذهب وقضة جوقة من كبار الناس . ولم تلومونه اذا اعتقد انه كالواد المدلل ، يكفي ان يطلب غرضا ما حتى يسرعوا الى تلبية طلبه ؟

ان اكبر ميزة يملكها عبد الناصر هي جرانه واقدامه . فهو يعلم ان هذا العصر هو عصر الجراة والاقدام والمغامرة وعدم المبالاة بالمخاطر ، اصف الى ذلك اتقانه من ارضاء مخاطبه وعدم الثبات على راي او التمسك بحبل الوفاء .

اما علم الدعاية لنفسه وللسياسة التي يتبناها ، ولو تحيرت بين يوم وآخر ، وحسن انتقاء من يحسنون هذا الفن ، فأمر امتاز به عبد الناصر على غيره من قادة الشعوب . حتى اصبح اسمه بعد الباري تعالى والرسول المعظم ، اكثر الاسماء انتشارا وتردادا لدى كل مسلم وعربي . ولقد شاهدنا وسمعنا وسائل الدعاية التي يستعملها لجعل الناس يعتقدون انهم يعيشون في جنة النعيم وفي ظل الحرية الظليل . فالسعادة تكتنفهم من كل جانب ، وامورهم الدنيوية المادية على احسن ما يرام ، والذهب يتدفق في نهر ، والنفط يتدفق في نهر آخر ، والارباح تفجرها المعامل والمصانع التي شيدها او التي رسم مخططها . والتجار حائرون اين يكتنون ارباحهم الطائلة ، والزراع ينعمون بنعمة الاصلاح الزراعي ، والفلاحون يشرون تحت عجلات الجرارات غبار الذهب الوهاج . . اما العمال واولادهم يرفلون بنعمة البحبوحة ، ووفرة العلاج الطبي والعلم واللباس والمائل . والصحافة حرة طليقة بيدي اصحابها ما يمن لهم من انتقاد او تحييد دون رقابة او ايعاز . والذاس احرار يتنادون للاجتماع في اي مكان للتشاور في امرهم دون مانع . وسجن المزة يخلو اليوم من الضيوف المكرمين . والموظفون مطمئنون الى مصيرهم وعدم مزاحمة الحزبيين لهم في مناصبهم . والقضاة يسهرون على العدالة في ظل الضمانة القضائية . ومشاريع الخطوط الحديدية والسدود وجيوت التعمير المسجبة والطرق وغير ذلك من آلاف المشاريع العمرانية والبنائية والزراعية تنتظر ان يتمكن الرئيس من العثور على وقت فراغ لتدشينها . ولسم يات يوم كانت فيه الثقة منتشرة بين جميع الناس كهذا اليوم . امسا الحزبيات ، فقد اندثرت ولسم يعد

الدعاية المصرية
تغلب الحقائق

ثمة جماعة يضمها حزب يعمل لاقتناص المنتسبين اليه من طلاب الوظائف او اصحاب المصالح. والكفاءة والنزاهة اصبحتا العنصرين الوحيديين اللذين يشترط على طالب السب الوظيفة توفرهما لديه : لا القرابة ولا الصداقة ولا الحزبية . والامطار تنحبس شتاء وتهطل في موسم الحصاد فيفسر ذلك وزير الزراعة احمد الحاج يونس بانه نعمة من الله ارسلها لانعاش الآمال (نفعنا المولى بطومه) . والمصححات العديدة انقذت حياة مئات الالوف من الغنم بعد ان تجرات الطبيعة على انزال الثلوج دون مراعاة صحتها وراحتها . ورخص الاسعار وصل الى درجة حملت دوائر البلدية على التدخل للوقوف دون هذا التدهور الذي يعرض كرامة البضائع والمنتوجات للاهاتة . ووزارة الاقتصاد الوطني ساهرة على سلامة البلاد الاقتصادية ، فهي لا تتورع عن اصدار قرارات منع الاستيراد لصنف معين صباحا حتى تقصر المنع ظهرا على بعض اجزائه ، ثم لا تلبث ان تعمد قبل انتهاء مواعيد الدوام الى الغاء القرار كله ، وذلك خدمة للمصلحة العامة ، طبعاً ، وحتى لا يشاع ظلماً وافتراء ان بعض اقرباء الوزير او وسطائه استفادوا من المنع او الاباحة !

هذه هي الحال ، لكن الصحف المأمورة والاذاعات الموجهة تنشر اخباراً مسرة ومنشطة كالتي ذكرناها . والقوم يقرأون ويسمعون هذه الدعايات ويقولون في انفسهم : « فباي آلاء ربكنا تكذبان . »

وقد يأخذ علي بعض القراء جنوحى ، في بعض الاحايين ، الى التوقف في اثناء ذكر حوادث معينة عند بعض الوجوه ، فابتعد .
الغلام بكحابة مفكراتي
عن الجادة واسر في الطريق الصغير . وعذري في ذلك انني ارى ان ليس هنالك طريق صغير . فشبكة الطرق ، عريضها وضيقها ، تؤلف مجموعة واحدة . وقد يسهل تفهيم الوقائع الكبيرة وتعليقها وايراد مسيبياتها ونتائجها بايضاح الوقائع الصغيرة ووصف الشخصيات - ونحن في الطريق - وتمتداد محاسنها ومواطن ضعفها ليشتمنى القارئ ان لا يكون امامه الحادث التاريخي ، وحسب ، بل الآلة والمحرك والفاعل والمفعول به ايضا . وبذلك تكون الصورة مجسمة على قدر الامكان .

وقد لا يعجب اسلوبى البعض ويحسبه تطويلاً . اما انا فمراه اقصر مما كنت اريد . والقارئ حر في رايه ، كما انا حر في رايي . ولا انا اجبره على قراءة ما اكتب ، ولا هو يجب ان يجبرني

على كتابة ما يريد . وقد لا يستسيغ البعض ما اذكره عن بعض الرجال . اما انا فلا استسيغ اعمال اولئك الرجال اكثر مما لا يستسيغه القارئ في اسلوبى . واني اكتب مذكراتي لا مذكرات ذلك القارئ الناقد ، كما اني اعبر عما شعرت به تجاه الحوادث ورجالها لا عما يشعر به كل قارئ . ولو اردنا اجتناب كل ما يمس برجال السياسة لكانت هذه المذكرات صفحات بيضاء ليس فيها سطر !

والقارئ عندما يشتري هذا الكتاب او يستعيره مدعو للاطلاع على الحوادث من الزاوية التي رايتها منها . واذا كان له رأي آخر ، فمرد ذلك الى اختلاف الزوايا او اختلاف العقليات . ولست اطمح بان تدرس هذه المذكرات جبرا في المدارس — رغم ادعائي بان فيها درسا عميقا يفيد منه الجيل الناشئ . فان لم تجد ، ايها القارئ العزيز ، ضالتك في هذا السفر ، او لمست فيه ما لا ياتلف مع طبعك او عقيدتك ، فآلقه جانبا ، لعل غيرك يقرأه فيعجبه .

والتاريخ كما اراه ليس مجرد سرد الوقائع المادية ، بل هو مجموعة من الحوادث الواقعة يقدم لها المؤرخ ، ثم يصفها ، ثم يعيها ، ثم يضيف اليها ما جرت به من حوادث متتالية وما لاحقتة بمصلحة قوم من نعم او ضرر . ويجب ان يتسم ذلك بالطابع الشخصي الذي يتميز به كل مؤرخ عن سواه . ويكفي ان نقرا عددا من كتب التاريخ لنرى الاختلاف في سردها او تحليلها او تحبيذها او نقدها . ولا بد للمدقق من ان يتصفح مجموعة من كتب التاريخ ليستخرج منها كلها رأيا خاصا . ولو سمح الانسان لنفسه بان لا يقرأ الا ما يعجبه ، لجاز للحكومات ان تشرف على تسجيل التاريخ حسب مصلحتها ، كما تشرف على الاذاعات اللاسلكية .

استمرت المساعي بشأن الاتحاد بين سورية ومصر . هذمت استمرار المساعي بشأن الاتحاد مع مصر الوفود النيابية الى القاهرة واجتمعت مع حكامها وتبادلت معهم الخطاب المليئة بالمشاعر القومية . لكن عبد الناصر لم يصدر اي تصريح واضح عن مدى الاتحاد وموعد تحقيقه . وكذلك جاء الوفد النيابي المصري دمشق ، فمعدت في مجلس النواب جلسة تراس جزءا منها السيد انور السادات ، بينما جلس النواب المصريون بين صفوف النواب السوريين . والقيت الخطاب الحماسية ، لكن دون ان يتخذ قرار ذو مفعول واقعي . ولم ينقص حفلة مجلسنا النيابي ،

اذا تيسرت بحفلة المجلس المصري، سوى المسرحية التي قام بتمثيلها نائب حلب احسان الجابري ، حين حمل وسادة طوى عليها العلم السوري وقدمها بكل رزائة الى رئيس المجلس المصري ، بعد ان طبع على العلم قبلة تمثيلية . ولا يستغرب عن احسان الجابري هذا الاخراج المسرحي ، وقد ترعرع في قصر بيلدز العثماني وشهد الحفلات التي كان المنافتون يقيمونها تقريبا من السلطان ونفقاته .

وروي لي ان هذا العلم كان في حوزة نائب حلب الشيخ معروف الدواليبي ، وهو عضو في الوفد النيابي . ولما حان موعد الجلسة ، جاء الجابري ليتسلم العلم باعتباره رئيسا للوفد ، لكنه لم يجد الدواليبي في الفندق . وعبثا فتش غرفته عن العلم ، فأصدر امره بكسر اقفال حقائق الدواليبي ، واحدة واحدة ، حتى وجد ضالته المنشودة . فتنفس الصعداء وحمل الوسادة وعليها العلم وسار بها الى السيارة . وظل يحملها بين يديه حتى سلمها في الجلسة المذكورة الى رئيس مجلس النواب المصري .

وكم كنت اود ان اشاهد الجابري بطربوشه العثماني وردنغوته الاسود ، وهو يحمل الوسادة وعليها العلم ، كأنه يحمل اوسمة رجل ميت في جنازة رسمية . ثم ينحني لتقبيل العلم ورفعته بحركة سينمائية الى سدة الرئاسة . حقا ، انه منظر يؤسفني انني اضعته . وتعود بي الذاكرة الى ١٩٢٠ ، حينما كان الجابري رئيسا للتشريفات في بلاط الملك فيصل بدمشق . فاتخيله ينزل على السلم امام الملك ، ثم يقف وقفة مسرحية ويصرخ ببلء صوته : « جلالة الملك ! » واذ ينحني الى الارض ، يتهادى العاهل نزولا على السلم ليصافح المدعوين !

وبعد ان اجبر الملك فيصل على النزوح عن سورية ، ثم تبعه رجال سياسته في ذلك المهد ، اختار الجابري مدينة جنيف . فقام هناك مع الامر شكيب ارسلان ورياض الصلح على العمل لمصلحة سورية، باسم «وفد اللجنة المركزية للمؤتمر السوري - الفلسطيني» الذي كان مركزه مدينة القاهرة ويراسه الامير ميشيل لطف الله . وبعد ان حصلت سورية على استقلالها ، عاد الجابري الى بلده وراح يعمل في الحقل الوطني . الا ان بريسق المرحوم سعد الله الجابري كان يحجبه ، الى ان انتقل الى رحمة ربه في ١٩٤٧ . فسمى احسان الى حمل لواء امرته ، حين جرب حظها في الانتخابات النيابية منتسبا للحزب الوطني . الا ان التحاسد بينه وبين الدكتور

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

كيالي اضاع عليه النيابة حتى ١٩٥٤ ، حين فاز هو وفشل حاسده .
فدخل مجلس النواب ، حاسبا ان اسمه ، باعتباره مجاهدا تعديبا
واخا لسعد الله الجابري ، سيكسبه المركز الرموق . لكنه فوجيء
باول خيبة ، عندما هذا النواب بنبا تكليفه تأليف الوزارة في مطلع
الدورة . فعاد الى الصفوف حاقدا على حزبه الذي لم يسنده .
ثم انشق عنه واعلن انسحابه منه ، حينما اشتد الخلاف بين اعضاء
الحزب بسبب الاتفاق الثلاثي مع مصر والسعودية . وظللنا مدة
غير قصيرة نتساءل عن حقيقة اتجاهه : هل هو معنا او مع العراق
وزبائنه . فكان يزور الوزراء ويسالهم بالحاح عن مجرى الحوادث ،
دون أن ينجح احد منهم في اكتشاف سرائره . وبعد مدة طويلة ،
بدأ الجابري يلقي الخطاب في المجلس بتأييد مصر ، فاتفق لنا امه
كان على صلة وثقى بسفيرها محمود رياض . واستمر به الحال
هكذا ، الى ان تجلى الامر واضحا في حفلة وسادة العلم وتقبيله
اياها كما وصفناه فيما سبق . وقد كوفئ احسان الجابري ، بعد
الوحدة ، بوظيفة رئيس مجلس الاتحاد الذي انشئ في القاهرة بين
الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، كما كوفئ السيد فاخر الكيالي
بمنصب وزير دولة ، بعد ان سحبت منه وزارة الخزينة . وكان
المنصان هذان فخرين ، لا تعب ولا مشقة في اي منهما . فكان
الرجلان يتناولان الرواتب ويدعوان للسلطان بالنصر !

بعد ان تالفت وزارة العسلى في مطلع ١٩٥٧ ، طلب الوزراء
البعثيون من مجلس الوزراء المثارة على تحقيق الاتحاد مع مصر
وفتح باب المباحثات الرسمية معها . واقترحوا ان يتوجه الى القاهرة
وفد مؤلف منى ومن البيطار ومن الكيالي . فقات انى لا ارى مانعا
من السفر ولا من فتح باب المفاوضات الجديدة ، بشرط التأكد من ان
الحكومة المصرية تتبنى الفكرة وتريد الدخول في بحثها جديا ، لا على
سبيل ارضاء الامة من جهة ، واقامة المقبات والتعميدات من جهة
ثانية ، كما حصل في ١٩٥٥ .

وبينما كنا نفكر في كيفية الحصول على راي القادة المصريين
الصحيح ، جاعنا فرصة انتهزناها موزا . وهي ان الملك سمود عزم
على السفر الى واشنطن للاجتماع الى الرئيس ايزنهاور الذي دعاه
ليحمله على العمل على جمع شمل العرب وتزعم الحركة التي حاول
فيها الامريكيون اعادة مصر وسورية الى حظيرة الغرب وابعادهما
عن الاتجاه نحو موسكو . فاراد الملك ان يجتمع الى القوتلي وعبد

مواصلة السمي
للانحد مع مصر

الناصر في طريقه الى الولايات المتحدة . الا ان القوتلي كان عازما على السفر الى باكستان والهند ، فاجتمع سعود والقوتلي في الرياض وبحثا الموضوع بينهما على حدة . ثم توجه سعود الى القاهرة ، فدعى العسلي الى حضور الاجتماع المنوي عقده بين سعود وعبد الناصر . فأوصينا العسلي بأن يسير غور عبد الناصر في موضوع الاتحاد ويأتينا بالجواب الحاسم ، حتى اذا رأينا الجو قابلا للبحث المجدي اتجه الوفد الى القاهرة .

وبعد انتهاء اجتماع الرؤساء الثلاثة في اوائل كانون الثاني ١٩٥٧ ، عاد العسلي يحمل لنا اخبار ما دار في ذلك الاجتماع . اما ما كان من امر الوحدة ، فنقل لنا العسلي رأي الرئيس عبد الناصر ، وهو ان الشعب المصري لا يزال بعيدا عن تقبل الاتحاد او الوحدة ، وان من الخير تمهيد السبيل بعقد اتفاقات عسكرية او ثقافية او قضائية او اقتصادية من شأنها ان تقرب بين البلدين في هذه النواحي ، حتى اذ سارت الامور تدرجا نحو التقارب ، عمد البلدان عندئذ الى درس الامكانيات !

فقلت للوزراء باننا اصبنا في عدم الاستعجال . فلو كنا ذهبنا ، كما اراد اخواننا البعثيون ، الى القاهرة لمدنا خائبين ، ولحصلت لدى الامة ردة فعل غير مستحبة .

وقد ذكرت في فصل آخر نتيجة سفر سعود الى واشنطن ، وكيف انه عاد حاملا رسالة ايزنهاور . كما سردت ما دار في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة بين الوفود السعودية والمصرية والسورية برئاسة الملك سعود وعبد الناصر والقوتلي ووزراء هذه الدول الثلاث . ومما يجدر ذكره هنا هو ان بحث الاتحاد لم يأت على لسان احد من المندوبين ، سواء في الاجتماعات الرسمية او في الاحاديث الخاصة وراء الكواليس . وهذا دليل جديد على ان حكام مصر لم يكونوا يفكرون في مطلع ١٩٥٧ بامر الاتحاد او الوحدة على نحو جدي وعملي . والا لكانوا انتهزوا هاتين الفرستين لانجاز ما يمكن انجازه في ذلك الظرف .

على انهم ، في الواقع ، كانوا لا يهتمون بذكر كلمة الاتحاد في الخطب ، وذلك على سبيل استبقاء هذه الفكرة في التداول ، الى ان ياتي يوم يمكن تحقيق الاتحاد على نحو ياتلف مع مصلحة مصر . اذ انهم كانوا قانعين بان الظروف لم تكن حتى ذلك التاريخ تضمن لهم قيام الاتحاد او الوحدة على ما يؤمن لمصر السيطرة والهيمنة

بحيث تصبح الدولة الموحدة او المتحدة تحت سلطة قادة مصر
يسكون زمام قيادتها بيدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد - وهم
لم يقدموا على تنفيذ الوحدة الا عندما تيسرت امامهم السبل
واستجدى ضباط الاركاب عبد الناصر ، راضين بجميع الشروط
التي فرضها عليهم . ثم دانت له الرقاب وتسارعت رجال الاحزاب
الى تعبير الجباه امامه والاندفاع في تمجيد الاسلوب الذي اشترطه
الرئيس عبد الناصر ، من حيث تسليم الامر اليه بكليته ، دون رقيب
او حسيب ، ومحو كيان الجمهورية السورية محوا كاملا من العالم .
وكننت في اثناء اشتداد الازمة بيننا وبين تركيا ، اتسائل كيف
يمكن ان تمحو دولة دولة اخرى من الوجود كما جاء في المفكرة
التركية . نجاء الجواب في مطلع ١٩٥٨ ، حين ازلت دولة مصر
دولة سورية بشطحة قلم . لكني ، على اي حال ، لم اكن اتصور
ان يحصل ذلك من قبل دولة صديقة ، وذلك باسم الوحدة العربية
وتحت ستار القومية العربية .

ذكرت فيما سبق ان النتيجة التي توصلت اليها من مباحثاتي
مع الرئيس عبد الناصر وجماعته في ١٩٥٥ وهي انهم كانوا بعيدين كل
البعد عن فكرة الوحدة او الاتحاد الفيدرالي او حتى عن اية فكرة
تربط مصر وسورية برباط وثيق ويوجب على كل من البلدين ان لا
ينفرد عن الآخر في سياسته الخارجية وفي التعاقد مع الدول الاجنبية .
ومقومات هذا الاعتقاد في نفسي قد اوضحتها في الفصل الخاص
بمباحثات الحلف الثلاثي التي دارت في ١٩٥٥ .

لماذا رفض عبد الناصر
الوحدة في ١٩٥٥
لم قبلها في ١٩٥٨ ؟

نما الذي حمل المصريين على تعديل موقفهم وتبديل خططهم
والاسترسال في ما كانوا يرغبونه قبلا ؟ ان الجواب على هذا
السؤال ليس بالامر اليسير . فرجال الحكم في مصر يتكلمون ولا
يبوحون لمخاطبيهم بخفايا نواياهم مهما بلغت بهم روابط الثقة ووحدة
الاتجاه السياسي متانة وقوة . لكننا نستطيع تعداد بعض العوامل
التي نظن ان لاحدها او لمجموعها اثرا في ذلك :

جعلت الحملة الانكليزية - الافرنسية - الاسرائيلية على مصر
في ١٩٥٦ رجال مصر يفكرون في مصيرهم ، اذ ما تجدد العدوان مرة
اخرى . ولم تكن الظروف مؤاتية لهم كما كانت في ١٩٥٦ ، لذلك
اعتقد عبد الناصر ان توسيع رقعة دولته يجعلها لقمة كبيرة يصعب
التهاها . وهذا يكون بتحقيق الوحدة بين مصر وسورية والاردن

كخطوة اولى ، ثم ضم العراق والسودان وسائر الدول العربية الاخرى في المستقبل . ولما كانت مصر هي اكبر عضو في هذه الوحدة مساحة ونفوسا وثراء ، فهي صاحبة الحق في نرض مرشحها لرئاسة الدولة الموحدة وفي اخضاع اجهزة تلك الدول لجهاز موحد تسيطر عليه مصر ، كما تسيطر على جهاز الجامعة العربية في القاهرة .

والعامل الآخر الذي نفترضه هو ان سورية اخذت في النصف الثاني من ١٩٥٧ تنتهج سياسة جريئة رفعت اسمها الى الارجح في الاندية السياسية العالمية وجعلت الساسة الغربيين يخشون ان تنساق سورية من الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي الى الانحياز الى الاتحاد السوفياتي ، فتخلق للغربيين في الشرق الاوسط منطقة خارجة عن سيطرتهم . وهكذا جربوا وسيلة المؤامرات السياسية والمسكوبة لاعادة الحكم الى الايدي التي اشتروا اصحابها بالدرهم والى شركائهم وحلفائهم . ولم تنجح هذه التجارب ، بل ضاعفت الحقد عليهم . وراوا ان يستخدموا وسيلة اخرى ، هي ممالة عبد الناصر والتفاهم معه ، لعله بنفوذه الشخصي لدى السوريين ، يحملهم على العدول عن توطيد علاقاتهم مع روسيا .

لكن كيف لعبد الناصر ان ينجح في رد سادة الحكم في دمشق عن خطواتهم وخططهم اذا لم يتسلم بنفسه الحكم في سورية ، فينزاع الوزراء عن مراكزهم ويضع فيها من هم اكثر طاعة وخضوعا له منهم ؟ وانتهى به البحث الى ان الامور في سورية سائرة الى توطيد سياستها الاقتصادية والدفاعية المرتكزة على الصفقات المعقودة مع الاتحاد السوفياتي ، والى ان الانتخابات النيابية المقبلة ستضمن النجاح لرجال هذه السياسة ، لا سيما بعد ما شاع في دمشق عزمي على ايجاد حزب جديد ظنوا انه سيطفي على سائر الاحزاب الموالية لمصر . وهكذا تصبح الامور في سورية غير مضمونة من حيث انسياتها وراء السياسة المصرية بدون اعتراض ولا مخالفة . فتمسرع المصريون الى الافادة من الفرصة السانحة التي لن تدوم طويلا ، وهي وجود احزاب اصيحت تفضل الارتقاء بين قديمي عبد الناصر على ان تبقى خارج الحكم وتحت خطر الابعاد عن مجلس النواب . وهذه الاحزاب والكتل (حزب الشعب - الكتلة الدستورية - شيوخ العشائر) بعد ان كانت سائرة في طريق الاتحاد مع العراق - لعوامل عديدة - القت بنفسها في احضان المصريين تخلصا من التجمع القومي ومن اركان الجيش السوري وقبيلت طي الوجود السوري ورجحته

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

على طي وجودها في العالم السياسي في سورية . وخشيت جماعة مصر ان لا تعود سورية تقبل الانضمام تحت اللواء المصري ، اذا انتهت الانتخابات النيابية باقصاء هذه الاحزاب والكتل عن المنتدى النيابي .

ولا نستطيع الجزم بان الامريكيين هم الذين حملوا عبد الناصر على تحقيق الوحدة ، لاننا نجهل ما كان يدور بينهم وبينه . الا ان الترحيب الشديد الذي قابلت به الاوساط الرسمية وغير الرسمية هذه الوحدة في واشنطن يدل على ان سياسة الولايات المتحدة لم ينظروا اليها نظرة التخوف وعدم الرضى ، كما ان الصحف الامريكية لم تعلق عليها كما كانت تعلق على اتجاه سورية نحو التعاقد مع الاتحاد السوفييتي فتحمل عليه حملات شعواء مستمرة .

والامريكيون ، بعد فشل محاولاتهم المتكررة لعقد حلف مع الدول العربية وتنازعتهم بانحلف بغداد نفسه لم يعط الثمرات المرجوة منه ، انتهى بهم الامر الى الاكتفاء بالتفاهم مع رجل عربي يستطيع ان يتزعم البلاد العربية فيوجهها بصورة ناعمة في السبيل الذي ترضيه الولايات المتحدة . وهكذا سعت السياسة الامريكية الى دفع احد رجالات العرب الى الامام وتنصيبه على كرسي الزعامة . فنجرت الامر مع الملك سعود ، فلم تفلح . وفشل الحسين ملك الاردن ، كما فشل شمعون في بلده ، فلم يبق في الساحة سوى عبد الناصر الذي كان يملك بنفسه من المؤهلات ومن تعلق العرب به ما يجعل النجاح معه مضمونا . وبالطبع ، لم يكن موضع البحث او التفكير حمله على عقد تحالف مع الامريكسان ولا مطالبته بمنحهم قواعد عسكرية ، لان هذين الامرين كافيان لاسقاطه عن عرش الزعامة في اية دولة عربية . ولذلك اكتفى الامريكيون بان يحصر صاحبهم الحملة في تمع الشيوعية الموالية ، او بالاحرى التابعة للاتحاد السوفييتي ، وفي الحؤول دون التقارب المتزايد بين العرب والاتحاد السوفييتي . فاذا نظرنا الى السياسة التي اتبعها عبد الناصر في ١٩٥٩ ، سواء في ذلك زج الشيوعيين في السجن والقضاء عليهم او في «تبريد» العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، صرنا اقرب الى تصديق القول بان اتولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة . ومع اننا نستبعد ان ينساق زعيم كعبد الناصر في خدمة مصلحة دولة اجنبية ، الا ان ذلك لا يمنع من الاعتقاد ان الوحدة خدمت مصلحة الولايات المتحدة ، من حيث لم يرد الغائلون بها .

وثمة عامل آخر قد يكون له اثر في تحقيق الوحدة ، وهو ان مصر شعرت بخاطر تزايد السكان وقلة امكانياتها الزراعية ، فعمد حكامها الى التفكير في تصنيع البلاد وتأمين سوق لمنتجاتها ، لا بالاتانان الاقتصادية ، وانما بطريقة تضمن هذه الاسواق بصورة فعالة . وهذا لا يتم الا بالسيطرة على البلدان التي تؤلف هذه الاسواق . وقد لمسنا بعد تحقيق الوحدة كيف بدأ الاقتصاد المصري يستولي تدريجا على الاقتصاد السوري. من ذلك فتح الباب للانتاج الصناعي المصري الذي زاحم ، بنجاح ، الانتاج السوري ، لانخفاض اجرة اليد العاملة في مصر . ولم يقتصر الامر على هذا التزامم الصناعي ، بل جاءت الشركات التجارية المصرية العاملة في الحقل المصري والعمراني وما اليه ، ونجحت في فتح الابواب امامها بفضل التشريعات التي صدرت في القاهرة والتسهيلات التي اعطيت لها . وهكذا يصح القول بان الوحدة افادت الاقتصاد المصري على نحو يجعلنا لا نستبعد كون التسرب الاقتصادي احد العوامل الاساسية في حمل مصر على السير في طريق الوحدة .

والى جانب هذه العوامل المفترضة ، يجب ان لا ننسى العلاقة المثينة بين عبد الناصر والمريشال تيتو ، رئيس الجمهورية اليوغسلافية . فهل يكون المريشال في جملة من دفع الرئيس المصري لتحقيق الوحدة رغبة في السيطرة على السياسة السورية وتحويل اتجاهها . ومن يعلم درجة انسياق تيتو في مخاصمة الاتحاد السوفياتي وسلوكه مسلكا يحاذي مسلك الولايات المتحدة ، لا يستبعد كون تيتو في عداد العاملين على تهيئة الجو للوحدة ، وذلك طمعا في توسيع نطاق الدول التي تدعي الحيادة الايجابي مثل دولته التي هي في الحقيقة والواقع ليست سوى دولة مذبذبة تتظاهر مرة بمخاصمة موسكو لتقبض من الولايات المتحدة تروضا مالية وتحصل على مساعدتها المادية ، ثم لا تلبث ان تتجه الى الاتحاد السوفياتي ، فتسرع واشنطن الى مد يد المساعدة مرة اخرى ، خوفا من عودة تيتو الى احضان الشيوعية ، وهو دعامتها . ويستمر الرئيس تيتو في سياسته هذه ، يحيي ويبتسم مرة للششرق ومرة للغرب ويقبض في الحالتين .

ويخشى الناس عندنا هذه السياسة لانها ، على فرض جدواها لمدة معينة ، لا تلبث في النهاية ان تبعث في الفريقين الملل من صاحبها . وثمة عامل آخر ربما كان له اثر في تطوير الحوادث ، وهو ان المصريين شعروا بان سيطرتهم على قناة السويس وتهديدهم

الغربيين بسدها وتوقيف عبور البواخر المحملة نفطاً ، لا يكفيان وحدهما لتخوينهم اذا بقيت انابيب النفط تؤمن وصوله عبر الاراضي السورية ، لا سيما بعد تجربة تخريب هذا الخط بنفس مؤسسات ضخ النفط في سورية في ١٩٥٦ ، بناء على طلب الحكومة المصرية . وخشيت مصر ان لا توافق سورية على اعادة الكرة ، فترفض طلب مصر نفس انابيب النفط ومؤسسات ضخه . وهكذا يفلت الامر من يدها . لذلك ارادت عن طريق الوحدة ضمان هذه الناحية وادخال سورية ليس في اتحاد فدرالي لا يؤمن سيطرة مصر الكاملة على اوضاع سورية ، بل في وحدة تجعل مقاليد الامور كلها في يد حكومة القاهرة .

ولرب معترض على تعدادي هذه العوامل المفترضة ، دون ذكر الدافع القومي في جبلتها ، فأجيب بانني لا اريد ان استبعد عن رجالات مصر الحاكمين الآن فيها هذه الروح . ولكن لا يسعني الا ان اذكر ان ابحاثي معهم منذ ١٩٥٥ لم توطد في قلبي الاعتقاد انهم يريدون الوحدة او اي ارتباط يحد من سلطاتهم ، وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار الى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها . وظل الناطقون باسم مصر يفتنون هذا الاعتقاد في نفسي حتى آخر يوم بحثت فيه مع احدهم موضوع الوحدة . فقد اكد لي محمود رياض ، سفيرهم ، في حديث معي - في الوقت الذي كان الضباط السوريون برئاسة اللواء عفيف البزري يضمون مع عبد الناصر اسس الوحدة - استبعاده امكان تحقيق الوحدة قبل ان تزال من طريقها العقبات الاقتصادية والعسكرية على الاخص . وكان عبد الناصر - كما ذكرت آنفا - طلب في مطلع ١٩٥٧ تأجيل سفر الوفد السوري الى القاهرة للبدء في المحادثات الرسمية من اجل الاتحاد الفدرالي بداعي عدم اختبار هذه الفكرة لدى الراي العام المصري . فكيف تمت عملية الاختبار بين ليلة وضحاها ، حينما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع عفيف البزري ورفاقه الضباط السوريين ؟ وما هي اسباب هذا التفاعل الفوري الذي حصل ؟ وهل صحيح ان مصر لم تقبل الوحدة الا عندما اعلن هؤلاء الضباط ، باسمهم وباسم كافة زملائهم ، عن عزمهم الاكيد على الاخلاص للنظام الجديد ، وعن تلبية شرط عبد الناصر ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة ، فيدخل من يدخل من الضباط في الوزارات ويسرح من الجيش من يسرح ، واتامة نظام رئاسي في البلاد يعطي الصلاحيات غير المحدودة للرئيس ، وحل المنظمات الحزبية

ويقتصر النشاط السياسي على ما اسموه « اتحادا وطنيا » ؟
لا شك عندي في ان مصر لم تكن لتقبل اتحادا فدراليا او اي
نظام آخر يجعل الحكم في البلدين خاضعا لتواعد واسس لا تضمن
لها السيطرة الكلية على الحكم والانفراد به .

وهل يعقل ان يقبل رجال الثورة في مصر ، وهم الذين قلبوا
اوضاع بلادهم رأسا على عقب ليمسكوا بزمام الامر دون ان يكون
ثمة مجلس نيابي او دستور يقيد حريتهم في ادارة شؤون البلاد ، ان
يتراجعوا الى الوراء ويخلقوا نظاما فيدراليا من طبيعته ايجاد مجلس
اتحادي يسيطر على الشؤون العامة ولا يستطيع اعضاؤه اتخاذ
اي قرار الا بالاتفاق بينهم جميعا ؟ اين تكون في حالة كهذه حريتهم
في التنقل من غصن الى غصن في السياسة الخارجية ؟

وكيف يتسنى لهم في ظل مثل هذا النظام ان يصدروا التشريعات
والقوانين دون ان يحصلوا على موافقة زملائهم السوريين على
تلك التشريعات والقوانين التي تخضع الاقتصاد السوري لمصلحة
الاقتصاد المصري ؟

انني على ضوء الابحاث والتجارب التي مررت بها استطيع
ان اؤكد ان الرئيس عبد الناصر لم يكن ليقبل الاتحاد الفيدرالي
« على وجه البت والقطع » وحده ، وهو اذا قبل الوحدة فبفضل
الشروط التي اشترطها وقبلها الضباط وارغموا الحكومة السورية
على قبولها .

فهناك اذن نوعان من العوامل : زمنية وموضعية ، والترجيح
بينهما يعود الى ما سيكتشفه المستقبل من مخبئات .

ويجدر بي ، في سياق هذا البحث ، ان اطرح السؤال الاتي :
هل بذلت مصر جهدا في سبيل الوحدة ام انها جاءت عفوفا ؟
ان الخطب التي كان يلقيها الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة ،
داعيا فيها الى تحقيق هذه الوحدة ، لم تكن في الواقع مطبوعة على
الحماسة التي رافقت خطبه بعد اعلان الوحدة واجراء الاستفتاء .
وكان عبد الناصر نفسه يقول انه بحاجة الى اقناع المصريين بتقبل
الاتحاد وحلهم على تفهمه .

واذا دققنا في الامر مليا وجدنا ان السوريين هم الذين كانوا
كالجياذ ي ضربون الارض بحوافرهم للقفز والاسراع في الوصول الى
الهدف . اما اخواننا المصريون ، لمكانوا بيتسمون ويصفقون للخطب
التي كان يلقيها النواب السوريون وللمقالات التي كانت تدبجها اقسام

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الصحائيين السوريين . وكانوا يتقبلون هذه المساعي الحثيثة بخطب وبمقالات ليس فيها ، بالطبع ، رفض واحجام ، لكنها لا تنطوي على الحماسة والاسترسال في التأييد .

اما في الحقل الرسمي ، فقد ذكرت كيف قوبل اقتراحي المقدم ، في ١٩٥٥ ، تهييدا لتحقيق نوع من التضامن والاتحاد ، وكيف انه لم يلق لدى المصريين الترحيب ، بل اثار الرغبة عندهم في اقصائي عن طريق رئاسة الجمهورية ليقينهم انني رجل لا يخضع لمشيتهم . فكان ان دعموا شكري القوتلي الذي حضنوه ست سنوات وارضعوه الولاء لهم ودربوه على الامتثال لاوامرهم ، بعد ان اصبح مدينا لهم وللسعوديين بالحياة الرغدة في مصيفه بالاسكندرية . وليس في هذا القول افتئات عليه او تجن . فالقوتلي رجل محدود الثروة ، يعلم ابناء بلده وقريته انه لا يملك سوى بضع عشرات من الفدادين في قرية بغوطة دمشق ، وبنائة يؤجرها مقهى وفندقا في شارع السنجقدار بدمشق ، احترقت في ١٩٢٥ ثم اعاد بناءها شراكة مع من دفع نفقات البناء . وورث من اخيه واهه ما لم يزد في ثروته الا قليلا . ومن راقب ما كان ينفق طول حياته السياسية ، وخاصة بعد ١٩٤٣ ، وما كان يجود به من منح وعطايا ويتحمله من نفقات سفر الوفود الى ممره بالاسكندرية ، ثم يقابل هذا الانفاق بمورده الخاص ، يتحقق لديه انه اما عثر على كنز ، او انه اتفق مع من يفتح له خزائن الدول على مصراعها . واذا شاء احد الاعتراض على ما اقول ، فعليه بشاهد من اهله ، هو صبري العسلي يروي عن ذلك قصصا غريبة عجيبة .

بدات مساعي مصر عن طريق رجالاتها في القاهرة او عن طريق مساعي مصر في سورية لكسب القلوب للوحدة

مماثلها في سورية محمود رياض على جبهتين : الاولى ضباط الجيش ، والثانية الاحزاب السياسية . وكانت هذه المساعي تهدف الى التقارب واكتساب القلوب ، دون التعرض لبحث الوحدة او الاتحاد .

وقد ارتمتي حزب البعث الاشتراكي ، منذ اول وهلة ، في احضان محمود رياض . ووصلت بوزرائه الحال الى لعب دور التابع . مكانوا ينقلون الى السفير المصري ما يدور في مجلس الوزراء ويلتزمون الراي الذي يبلية عليهم . وكانوا يهددون بالانسحاب من الوزارة وممرط التجمع القومي اذا لم يقبل مجلس الوزراء هذا الراي او ذلك .

واستمال المصريون ايضا فيصل العسلي في ١٩٥٥ ، نصار ينظم

لهم الجماهير لتهنت لهم ، ويدعو الى الائتلاف حول الصاغ صلاح سالم عندما جاء الى دمشق في مطلع ذلك العام . لكن فيصلا لم يلبث ان انشق عن المصريين والتحق بصف معارضيه من جماعة حزب الشعب والنواب الآخرين المتحالفين معه ، كمنير العجلاني وحسن الاطرش ومخائيل البان الذين صدرت عليهم فيما بعد وعلى المسلي الاحكام القاسية بتهمة التآمر مع العراق والاجنبي .

وكان رجال الحزب الوطني منقسمين متفككين لا تجمعهم جامعة ولا يوحدهم رأي . واذا رجعنا الى تاريخ هذا الحزب نجده مؤلفا من عناصر مختلفة جمعتها الظروف . فقد تأسس الحزب في ١٩٤٧ بإشارة من القوتلي ، ثم لم يلبث ان سار في طريق لا يأنف مع اهواء المشار اليه ، فصار يكافحه حتى اسقط زعماء الحلبيين ، كمخائيل البان والدكتور كيالي ، في الانتخابات النيابية في ١٩٤٧ . فوعدت الوقعة بين هؤلاء والقوتلي الى درجة انهم اسرعوا الى الانضمام الى حسني الزعيم ، بعد القيام بانقلابه المعروف . وكاد صبري المسلي ، رئيس الحزب ، يتولى رئاسة الوزارة لو لم يعاجل الموت حسني الزعيم . فبقي الحزب في المعارضة طوال عهد حزب الشعب اي من ١٩٤٩ حتى آخر ١٩٥١ . وكذلك في عهد الشيشكلي الذي استمر حتى شباط ١٩٥٤ ، حين تألبت الاحزاب ضد الشيشكلي وتوفقت الى اسقاطه استفادا الى بعض ضباط الجيش واموال العراق ومؤامراته .

وكان الحزب الوطني قد ابدل نظامه الداخلي في ١٩٤٩ وادخل فيه مادة تنص على الملكية في سورية ، تمهيدا للاتحاد مع العراق . وعندما جرت الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، لم ينل الحزب الوطني من المقاعد النيابية سوى ١٣ مقعدا . ولم يخوله هذا العدد القليل المطالبة بمقام الصدارة ، فاكتمى بالاشتراك في وزارة فارس الخوري ، بعد ان رفض الدخول في الوزارة القومية التي جربت تأليفها .

وقد ذكرت في فصل سابق ما كان من امر المباحثات التي دارت بيني وبين المسلي والبان والهوراني والبيطار لاستقاط وزارة الخوري وتأليف كتلة من حزبي البعث والوطني والكتلة الديمقراطية . ولم نجد هذه الابحاث قبولا وارتباطا لدى بعض اعضاء الحزب الوطني ، فانشق منه كل من لطفي الحفار وبدوي الجبل وسهيل الخوري ، ممن لم يكن يروق لهم التفاهم مع حزب البعث . وقد يكون ثمة سبب

آخر غير هذا حمل الحفار على معارضة العسلي ، وهو ارتباطه بحكومة العراق التي كانت ترغب في استمرار التعاون بين الحزب الوطني وحزب الشعب وبقية الكتل المناصرة له .

ومن يقل العراق ، يقل بريطانيا ، باعتبارها الموجهة لسياسة نوري السعيد والامير عبد الاله .

الا اننا لا نجد تعليلا صحيحا ومعقولا لاختلاف لطفي الحفار مع مخائيل اليان ، وكلاهما ضالغ في مسامرة العراق ، الا في الكره الشديد الذي كان يتآكل قلب مخائيل اليان ضد رشدي كيخيا وسائر امراء حزب الشعب . فهل وصل الكيد والحقد بمخائيل اليان الى حد الخروج على ارتباطاته مع العراق ، وعن ميوله الشخصية ، وعن كراهيته لاکرم الحوراني ، والانحياز اليانا ضد رفاته وحلفائه ؟ انني حتى الساعة حائر في تفسير موقف اليان . وانا ما ازال اتساءل كيف مشى معنا ، ونحن معروفون بمناهضتنا لسياسة العراق ، واسقط الحكومة التي كانت تلتزم جانب العراق ضد مصر . فاذا صح ان الكيد وحده هو الذي املى على مخائيل هذا السلوك ، فيكون ذلك اقصى درجات الكيد والنكابة !

لكن المضحك في الامر — اذا جاز الضحك فيها يتعلق بالامور العامة ذات النتائج الخطيرة على البلاد — ان العسلي ومخائيل اليان ما لبثا ان اختلفا ، ولم يمض على تأليف الحكومة شهر واحد . فبينما سار العسلي في صفنا واندمج معنا في سياسة التقرب من مصر ودعمها ونبذ حلف بغداد ، ثار ميخائيل على زميله وعارضه في سياسته وعكف على جذب بعض الاعضاء البارزين في الحزب للحصول على اكرتية تحول دون استمرار العسلي في خطته او تحمله على الانسحاب من الوزارة . لكن فاته ان العسلي يضحى بكل شيء حرما على البقاء في رئاسة الوزارة ، وانه بعد ان اقتنع بان لا سبيل له الى الاحتفاظ بكرسيها الا بالتعاون معنا دون حزب الشعب ، لم يعد بالامكان جره الى سياسة اخرى تبعده عنها .

ولم يكن لدى اعضاء اللجنة المسيطرة على شؤون الحزب الوطني التي كانوا يسمونها « المرجع الاعلى » من المتانة الخلقية والرسوخ في المعتقدات الحزبية ما يجعل حلفاء الحزب مطمئنين الى متانسة التضامن معه . فكنا كلما سمعنا ان « المرجع الاعلى » مجتمع ، نمسك قلوبنا بايدينا من الخوف على مصير الوزارة ، وبالتالي على سياسة الدولة من انحياز بعض اعضاء الحزب الوطني الى مخائيل

اليان وتأليفهم اكثرية عددية ضد العسلي وفاخر الكيالي . وكانت الاصوات في تلك اللجنة منقسمة بين مؤيد للعسلي ومخالف له . وبلغ من تقارب عدد الفريقين ان تغيب عضو او عضوين يقلب الاكثرية اقلية وبالعكس .

الا ان عين السفير السعودي - وما كان يسيطر بواسطتها على بعض اولئك الاعضاء - وعين السفير المصري كانتا ساهرتين على مقررات « المرجع الاعلى » ومقررات الوزارة التي كانت تعضد مصر والسعودية ، اعتمادا على وسائلها ومفرياتهما لضبط الحزب الوطني في الطريق السوي .

وهكذا توطدت او اصر المحبة والتعاون بين المصريين وبين صبري العسلي وفاخر الكيالي . وظل هذان مخلصين لمصر ، رغم الصلات الوثقى بين العسلي والعراقيين ، تلك الصلات التي كشفت محاكمات بغداد في ١٩٥٨ عن حجمها ونوعها .

اما حزب الشعب فكان معروفا ببيليه الى العراق في سياسته ، فكيف انقلب رجاله من معارضين للتحالف الثلاثي مع مصر ومنادين بالاتحاد مع العراق الى مؤيدين للوحدة مع مصر ، بتلك الحماسة التي ظهرت جليا عند اجتماع مجلس النواب في ٥ شباط ١٩٥٨ ، وذلك بحضور رشدي الكيخيا الذي كان استقال من النيابة وانتقطع عن المجيء الى دمشق رغم اللاحاح الشديد عليه من جميع الاحزاب ؟

فهل كان موقف الكيخيا كموقف مخائيل اليان من حيث تغلب الكيد في قلبه على ما تحمله جوانحه من محبة العراق ؟ وليس بمستغرب ان يكون اقدام الكيخيا على تأييد الوحدة ناجما عن رغبته في رؤية اركان الجيش السوري مبعدين عن الحكم ، فضلا عن رغبته في رؤية التجمع القومي منهارا ، هو وزعمائه ، الى الحضيض . وقد تحقق له رؤية زعيمين من زعمائه ، بكداش وانا ، مبعدين عن الحقل السياسي . وكان ينتظر ابعاد الحوراني . وقد تاكد لكيخيا ان حزبه لم يعد له نصيب من الحكم اذا استمرت الامور على الوجه الذي كانت عليه في ١٩٥٧ . ثم انه كان ، من جهة ثانية ، رجلا ضعيف الارادة يهرب من المسؤولية ولا يعطى رايه الصريح في اي امر .

وكانت هذه حاله ، سواء كان حزبه في الحكم او في المعارضة . وكان رفاهه واعضاء حزبه يشكون من انه ليس الزعيم الذي يقود

موقف حزب الشعب
وزعيمه الكيخيا

جماعته بحزم وايمان . لكنهم لم يجرؤوا على الخروج من تحت نفوذه ، خوفا على حزبهم من الانهيار .

وكان الكيخيا يعارض سياستنا المبنية على مصارعة الاستعمار وجماعته ، والتفاهم مع الاتحاد السوفياتي . فهل لهذه الامور علاقة بتفسير سياسة الكيخيا نحو مصر ؟

وقد استدعاه عبد الناصر في اواخر ١٩٥٧ واجتمع اليه ، فماذا جرى بينهما ؟ لا احد يستطيع ان يعلم شيئا عن الحديث الذي دار بينهما . لكن النتيجة الظاهرة هي ان رشدي الكيخيا جاء دسئق وحضر اجتماع مجلس النواب وايد الوحدة واطهر ، بشكل واضح ، فرحه بانهاء الدور السابق للوحدة وتخليص البلاد منه .

ولم يقدر الكيخيا على كبت ما في قلبه من حقد ، اذ قال لي في احد اروقة مجلس النواب : « لو يطلع بايدك كنت قطعت رؤوسنا » وكان ذلك على اثر اصداري العفو عن الاتاسي ورفاقه الحكوميين بالاعدام . ففوجئت بقوله هذا واجبته : « بلى ، يا سيدي ، طلع بايدك وعفوت ! » وسمع النواب هاتين الجملتين ، فتدخلنا بيقتنا . لكنهم اشمأزوا جميعا من كلام الكيخيا .

ولم يخف كثير من اعضاء حزب الشعب فرحهم عند اعلان الوحدة ، بقولهم : « خلصنا منكم ومن الجيش ! » واعترف لي بعضهم ، بعد مضي سنة على انجاز الوحدة ، بانهم كانوا مخطئين بتضحيتهم سورية لاجل التخلص من التجمع والجيش .

اما سائر النواب اعضاء الكتلة الدستورية وكتلة العشائر موقف رجال السياسة التي كان جل اعضائهما مرتبطين بالولاء اما لحزب الشعب واما وعضباط الجيش مباشرة للدول الاجنبية — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — فكان تأييدهم للوحدة امرا مفروغا منه .

واما غير النواب ، اي رجال السياسة والاقتصاد ، وارباب المهن الحرة ، والشباب جميعهم ، فكانت الوحدة في نظرهم ، بل جمع شمل العرب ، هدفا طالما ساروا او بالاحرى ، ركضوا اليه ، واملأ حلوا طالما حلموا به ، وكان اعلان الوحدة مفاجاة اخذت الناس على حين غرة ، فلم يروا فيها الا الامل المنشود . وتفلبت مشاعرهم على عقولهم ، فراحوا يطبلون ويزمرون ويهللون لها . وكانوا في ذلك كالقطيع الذي يرمى بنفسه في البحر انسياقا بعضه وراء بعض . وكان ضباط الجيش منقسمين الى فئات متعددة . وكان اكثرهم منقسمين الى هذا الحزب او ذاك من الاحزاب السياسية .

وعندما ازيح توفيق نظام الدين عن رئاسة الاركان وحيء
بالعقيد عفيف البزري محله ، بدت الخلافات بين الرؤساء الخمس :
النفوري والسراج وعبد الكريم ومصطفى حمدون وعفيف نفسه ،
حتى ان احدهم لم يكن يحضر الي ، سواء استدعيته او جاء من نفسه
الا ومعه الاربعة الاخرون . وذلك لكي يكونوا شهودا ، بعضهم
على البعض الآخر .

ولست ادري اذا كان هذا الخلاف وحده هو الذي حملهم على
جمع كلمتهم في امر تسليم البلاد وامورها الى عبد الناصر ، ام ان
مؤامرات اجنبية توصلت الى اقتناعهم — ولو عن طريق غير مباشر —
بان البلاد سائرة الى الانهيار اذا لم يتدارك الامر عبد الناصر بنفسه .
وعلى اي حال ، فلم يمض وقت طويل بعد على انجاز الوحدة ،
ولم يدب الخلاف دبيبه حتى الآن بين اولئك الضباط لنستطيع معرفة
حقيقة ما جرى وما حملهم على هذا السلوك . لكن الامر المغرغ منه
هو انه لولا هؤلاء الضباط الخمسة لما تمت الوحدة بين سورية ومصر .
بعد هذه التوطئة التي اردت بها وصف الجو الذي ولدت فيه
الوحدة وابرار ما تبين لي من مواقف رجال السياسة بهذا الشأن ،
لا بد لي ، في الفصول التالية ، من سرد الوقائع والحوادث
التي سبقت الوحدة ورافقتها وتلتها .

الفصل الثاني وتابع سبقت الوحدة

عند عودتي من موسكو وجدت الجو مكهريا ضدي ، فمسمرت ذلك بما حصل قبل سفري من الخلاف حول الانتخابات البلدية وتأجيلها وما نشأ عقب ذلك من البرود بيني وبين زعماء حزب البعث الاشتراكي . على انني لم آبه لهذا الجو المضطرب واستمرت في العمل الوزاري العادي .

وفي هذه الآونة زارني فريق من النواب المستقلين الذين كانوا معي في الكتلة الديموقراطية وايدوا لي اشتباههم بأن حزب البعث يفكر في تقديم مشروع قانون يقضي بمنع غير المنتسبين الى حزب سياسي معترف به رسميا من دخول الانتخابات النيابية ، وبانهم يقصدون من وراء ذلك ابعاد كل من كان مثلي غير منتم الى حزب عن مجلس النواب ، حتى يستقر لهم الامر ويفوزوا بأكثرية تضمن لهم الاستيلاء على الحكم . واخذ هؤلاء الرفاق يلحون علي في الاقدام على تأليف حزب يجمع فئة مختارة من الشباب ورجال السياسة النضاليين ، يعمل ضمن مبادئ التجمع القومي العامة في سبيل استقرار الامور وعدم جنوحها نحو التطرف الحزبي والمبادئ المتطرفة .

وكانت الفكرة العامة لمبادئ الحزب المقترح انشاؤه تجمع بين التقدمية المثدة والتطور الاجتماعي الذي يضمن رخاء الطبقات ، وذلك برفع سوية الاهلين عن طريق وضع مشاريع زراعية وصناعية وعمرانية ضخمة تزيد في الانتاج القومي وتيسر للفلاحين والعمال حياة سعيدة رغدة ، دون اللجوء الى ما كان يفكر به الشيوعيون والاشتراكيون من وضع اليد على اراضي الناس واملاكهم بقصد توزيعها على الفلاحين او العمال . فاليسور استصلاحه من الاراضي المتروكة وغير المروية كان كافيا من حيث المساحة والجودة لتوزيعه على الفلاحين بنسبة مرتفعة .

ويظهر ان الاجتماعات التي عقدت في داري والابحاث التي نقلت اخبارها لم تنزل منزلة الرضى في قلوب جماعة حزب البعث او سواهم — حتى سفير مصر نفسه ، على ما بلغني فيما بعد — فخشوا ان ياتي مزاحم لهم في سوقهم . ثم انهم لمسوا لدى العديد من الفئات ارتياحها لتأسيس حزب جديد عرف عن مؤسسه الاقدام على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المفيدة ، فراحوا ينشرون في الصحف — وخاصة في جريدة الراي العام التي كان صاحبها احمد عسه تايمًا لمحمود رياض ، سفير مصر ، ولاكرم الحوراني — عن الحزب الجديد وعن الاعضاء المؤسسين ما يفضح كيدهم والحقد الذي يتأكل صدورهم . وقال لي احد الاصدقاء انه لا يستبعد ان يكون العزم على تأليف هذا الحزب سببا من اسباب الاستعجال في انجاز الوحدة للتخلص منه .

اما الاشخاص الذين اقتضرت عليهم في اجتماعاتي للبحث في امر تأليف الحزب وما اذا كانت الضرورة تقضي بانشائه ، من حيث الظروف الداخلية والخارجية ، فكانوا السادة اسعد المحاسني ، سفيرنا في الرباط والوزير السابق ، وهاني السباعي ، نائب حمص والوزير السابق ، والسيد رثيف الملقى ، نائب حماء والوزير السابق ، والسيد هاني الرئيس ، محافظ حلب السابق ، والسيد الدكتور جورج شلهوب ، نائب دمشق والوزير السابق . ولست اعدو الحقيقة والواقع اذا شهدت بأن وطنية هؤلاء الاخوان وحسن سمعتهم ومقدرتهم كانت تفوق المعدل الوسطي لسمعة زعماء الاحزاب الاخرى بكثير . وانحصر موضوع هذه الاجتماعات على اقرار مبدا تأليف الحزب والقيام بتحضير برنامجه . وقد توقف البحث حين اقرار مبدا الوحدة وسفرنا الى القاهرة لاعلانها .

وكنا على سابق عادتنا نجتمع في داري مرة او اكثر في الاسبوع اجتماعا سياسيا يحضره العسلي ، والحوراني ، والبيطار ، والكيالي ، ورؤساء الشعب الخمسة في الجيش ، وخالد بكداش . وكانت هذه الاجتماعات تمثل الفئة الحاكمة في التجمع القومي والجيش . وكنا ندرس الامور السياسية ونقرر الاتجاه العام .

وفي احد هذه الاجتماعات قال البيطار بان الشعب لم يعد يفهم كيف اننا ننادي بالاتحاد مع مصر ولا نقوم بأي تثبيت لتحقيقه . فاجبته باننا لم نقصر في هذا المخيم ، وذكرته باللجنة التي تقرر تأليفها وتكليفها بالسفر الى القاهرة للبحث مع الحكومة المصرية بهذا الشأن ، وكيف اشار الرئيس عبد الناصر على العسلي بعدم

الاستمجال وانتظار الفرصة المؤاتية . فقال البيطار بأن هذا لا يمنع من ان نجدد التشبث . فقلت له انك وزير الخارجية ، فباستطاعتك الاتصال بالحكومة المصرية وسبر غورها . فاذهب الى القاهرة وارجع الينا بما تكشفه لك محادثاتك مع الاخوان المصريين . فأجاب بالموافقة والاستعداد للسفر . واذاف قوله بأنه يرى ان يكون الاتحاد على اساس رئيس واحد ومجلس واحد ووزارة خارجية واحدة وجيش واحد . فقلت له لا تستعجل الامر قبل ان تفهم من المصريين الى اي حد هم يسيرون معنا في هذا الاتجاه ، وذكرته بما جرى في ١٩٥٥ من اختلاف بيننا وبينهم على امور تشابه هذه .

فقررنا بالاجماع ايفاد السيد البيطار ليجتمع الى الرئيس عبد الناصر ويفهم منه الحد الأدنى من الاتحاد الذي تقبل به الحكومة المصرية . وكان القرار شفهيًا ، لكنه على كل حال لم يكن فيه تفويض بالاتفاق مع مصر على اي امر ، خلافا لما جاء به البيطار عند عودته من القاهرة ، وهو بيان اتفق عليه مع الرئيس عبد الناصر ليكون اساسا للوحدة المقترحة .

مجلس الوزراء يقرر ايفاد البيطار الى القاهرة لجلس نبض مصر

وسافر البيطار وانقطعت عنا اخباره . وفي اليوم التالي زارني محمود رياض ، فسألته عن رايه في الموضوع . فقال ان الامر يحتاج الى وقت والى دراسة . ففي الناحية العسكرية لا يمكن توحيد الجيشين ، بل قد يعمد الى زيادة الروابط . اما في الناحية الاقتصادية ، فالامور والمشاكل صعبة الحل الا تدريجا وفي وقت طويل . ولم المس عند السفر المشار اليه اية بادرة تدل على انه ينظر الى الوحدة كامر مبتوت به ، او كامر يمكن تحقيقه على الاقل في الوقت الحاضر .

وكان في دمشق في ذلك الوقت ضابط اظن اسمه اللواء عامر ، مؤيد من وزارة الحربية المصرية . فاجتمع مع ضباط الاركاب اجتماعات عديدة ، ثم جاؤوا جميعهم - حسب العادة - وهو معهم ، الى مكنتي في وزارة الدفاع الوطني واطلعوني على محاضر اجتماعاتهم وما وصلوا اليه من نتائج . فقررتها ، فاذا هي مشروع اتفاق يقترح اضافته الى الاتفاقية العسكرية التي اقرها مجلس النواب . وينص هذا الاتفاق على اضافة القطعات البحرية السورية وبعض وحدات الطيران الى القيادة المشتركة التي يتولاها الفريق عامر وزير الحربية المصرية . فقلت بعد تلاوة المشروع ان سورية ترغب في ان يكون ثمة جيش واحد ، وهي لا تعتبر هذا المشروع خطوة كبيرة في هذا السبيل . فبدأ اللواء المصري يبدي ملاحظاته ،

الفصل الثاني : وقائع سقت الوحدة

وخلاصتها انهم بحاجة الى وقت غير قصير لتخصير الانظمة الموجودة وتهيئة الوسائل اللازمة لدمج الجيشين ، حتى ان اسماء الرتب العسكرية نفسها ليست متشابهة في كل من القطرين . فبينما نحن نقول زعيم ، يقولون هم اميرالاي ، وهلم جرا . ثم شرح ما يجب مراعاته من الظروف والحالات التي لا تمكن قيادة الجيشين من توحيد قواتهما ودمج وزارتي الحربية والدفاع في وزارة واحدة . واسهب في القول ، وهو يتطلع الى وجوه الضباط السوريين كأنه يطلب اليهم العون والسند وهم لا ينبسون ببنت شفة . وانتهى الحديث اللواء غفيف البزري قائلاً ان هذه المرحلة سوف تلحقها مراحل اخرى توصل في النهاية الى الغاية التي تشيرون اليها .

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ، جاء مكنتي في وزارة المالية الزعيم امين نفوري وقال لي ، وعلى فمه ابتسامة لم ادرك معناها : « اجتمع الاخوان — وهو يقصد زملاءه رؤساء الشعب ورئيس اركان الجيش — وبحثوا قضية الاتحاد الفدرالي مع مصر ، فوجدوا ان الافضل ان يكون الاتحاد على اساس الوحدة الشاملة . وهكذا الفوا وعدا من الضباط برئاسة البزري وسافروا بعد منتصف الليل الى القاهرة ليجعلوا قرارهم الى الرئيس عبد الناصر . ثم سلمني مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة تحوي مطالب الضباط وقرارهم وهذا نصها الحرفي :

الاسباب الموجبة : منذ ان عرف التاريخ شعبا باسم « العرب » في « الجزيرة العربية » كان « للعرب » في التاريخ القديم خصائص طبعتم مختلف الاقطار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضال والتحرر والاستقلال من نفوذ الامبراطوريات القديمة .

وكالت الدلعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة ومعقدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والاطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت اصول هذه الامة ترسيخا ابديا وخطت في تاريخ البشرية صفائح بارزة من حضارة انسانية ابدعتها هذه الامة وتقدمتها دانية القلوب لمختلف الشعوب .

وتماثبت موجات هجبة متعددة ونكابت لتعظيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون . وكان يعمل ذلك ان تمزقت هذه الامة الى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من ابناءها على اختلاف سويهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تصحى عن ذاتيتها الماشية وامقيها المعلقة .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث اثر لعمال في تحريك هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحرك بعض الشعوب العربية تحورا كاملا حائزا لانتماءات عربية في اماكن اخرى من الوطن العربي وبعثا على النضال لشعوب اخرى تشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين ان الوحدة بين مصر وسورية ان هي الا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين افراد امة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في المصير الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبقاء الانسانية وترسيخا لرسالتها . وقد عبر القطران عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاصة في سبيل تلك معارك شارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلنا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسيا على لسان ممثلهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق ، في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

وكان هذا النصر للقوية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضه الشعب العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الامريكية - التركية - الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فاخذ يجع شمله في مؤتمرات متتامة مقدها مع اعلانه في انقرة وباريس وبغداد وطهران وبجند عملاء واعوانه ويكثفهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد والمسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تناسب واهمية انتصاراتنا ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للجائزة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الانسانية في وطننا العربي الى الزوال ، فاننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والباشرة بتنفيذها فوراً وتخلي جميع المعوقات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية . ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقاءه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاقتراف بها بعد ان اقر الشعب باجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة : من اجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى

التالية :

١ - دستور واحد يعلن انشاء جمهورية عربية الجديدة ويرسم نظام

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

- الحكم فيها ويلسج المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر .
 - ٢ - رئيس دولة واحد .
 - ٣ - سلطة تشريعية واحدة .
 - ٤ - سلطة تنفيذية واحدة .
 - ٥ - سلطة قضائية واحدة .
 - ٦ - علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .
 - ٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد .
- الوحدة الدفاعية :** اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الاسس التالية :
- ١ - قائد اعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .
 - ٢ - مجلس دفاع اعلى .
 - ٣ - قيادة عامة للقوات المسلحة .
 - ٤ - قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مساحات العمليات في اراضي الدولة الاتحادية .
 - ٥ - موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلم ان كل وحدة لا تبنى على هذه الاسس المارة الذكر ليست الا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين . ذلك لان متطلبات الدفاع وسلامة الامة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المنصورة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تلعب القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الثورية وتعتبر نفسها منذ الان ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من اوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ . وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة او فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عظيما نجاه الشعب العربي بأسره ونجاه الاجيال العربية المساعدة .

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

دمشق في ١١/١/١٩٥٨

بعد ان تلوت هذه المذكرة تلت للزعيم النفوري : « اما كان الاجدر ان تطلعوا الحكومة على قراركم وتبحثوا الامر معها قبل ان

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

تذهبوا الى القاهرة ؟ » فاجاب بتلثم : « هذا ما جرى ! » فقلت في نفسي هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش ، فاما ان يقبل عبد الناصر هذا الاقتراح فتزول سورية من الوجود ، واما ان يرفضه فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الامور ويتسلمها فيبعد الحكومة والمجلس معا .

نهفت للعسلي فأكد لي انه استلم صورة عن المذكرة واننا سنبحث الامر ليلا في داره .

واجتمعنا مساء في دار العسلي . وحضر من اعضاء الوزارة انا والكيالي ، ومن النواب الحوراني وبكداش ، ومن الاركان النفوري وحمودون والسراج واحمد عبد الكريم . واطلع الحاضرون على المذكرة ، لكنهم لم يميروها الاهتمام الذي تستحقه ، لملهم بان عبد الناصر لا يقبل بالوحدة . وكنت قبل يومين اجتمعت الى رئيس الجمهورية وقلت له ان البعثيين ينادون بتوحيد رئاسة الدولة ووزارتي الخارجية والدفاع . ثم استطلعت رايه ، فقال لي بعصبية ظاهرة : « لا . لا . لا شيء سوى ما اقترحته انا من اتحاد فدرالي . لا .. لا .. لا ... »

فقلت له بانني اظن ان عبد الناصر نفسه لا يوافق على الوحدة الشاملة ، فأكد لي ذلك .

غير انني بعد الموقف الصريح الذي اتخذه الجيش ، سألت نفسي : هل يبقى القوتلي على رايه ، ام يوافق على رأي الاركان ؟ وقد تحقق ما ظننته . فحينما اجتمعنا في اليوم التالي مع الرئيس شكري القوتلي واطلعناه على مذكرة الجيش ، راح يمدح الوحدة ويذكر انه امضى اربعين سنة من حياته في العمل على تحقيقها ، وانه مؤيد لفكرة الوحدة الشاملة وتحقيقها مورا .

ومضت الايام بعد هذا الاجتماع دون ان يصلنا اي خبر من البيطار او من وفد الضباط الذين لحق بهم السراج ايضا ، حتى كان صباح اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني . ففي هذا التاريخ جاءتني الضباط ، وفي مقدمتهم البزري ، فرحبت بهم ورجوتهم اعلامي ماذا تم معهم ، فاطلموني على خلاصة الابحاث . و اضاف البزري الى ذلك قوله بان البيطار يحمل مشروعا اتفق عليه مع عبد الناصر وسيمرضه على مجلس الوزارة . وعندما ابدت اعتراضي على الانهاد القومي وتخوفي من ان يؤدي ذلك الى فرط التجمع القومي واثراك الاحزاب الاخرى في الحكم ، تلك الاحزاب التي ثبت خيانة

بعض رجالها فحكمت عليهم المحكمة العسكرية نفسها ، أكد البزري أن شيئاً من ذلك لن يكون ، وأن التعاون سيكون مع أركان التجمع القومي نفسه . فقلت بأنني انتظر المشروع لاطلع عليه وأبدي ملاحظاتي إن كان ثمة ما يستوجبها . ولم أترك الفرصة نفوت دون أن اعلق على سفره بدون اخباري . فاعتذر بأن الوقت لم يسمح بذلك ، إذ انهم ركبوا الطائرة في منتصف الليل . لكنهم كلفوا النفوري بتبليغي ما تم بينهم في اولى ساعات الصباح . فابتسمت وسألته : « ألم يكن في المستطاع تأجيل السفر لليوم التالي ؟ » فلم يجب فوراً بل فكر قليلاً وقال : « هكذا صار ! » وبالطبع ، لم تكن ندرتي ما حصل بين الضباط في تلك الجلسة الليلية ، وما إذا كان الامر وصل بهم الى المشادة العلنية في ما بينهم ، كما يدعي البعض ، مما حملهم على الارتقاء في احضان عبد الناصر .

وفي المساء اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وحضور اكرم الحوراني رئيس مجلس النواب ، وعفيف البزري رئيس الاركان ومعاونيه الاربعة : امين النفوري وعبد الحميد السراج واحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون . ولم ينبس هؤلاء الضباط الاربعة ببنت شفة طيلة الاجتماعات المعديدة التي عقدت في القصر الجمهوري لبحث الوحدة ، واكتفوا بحضورهم اياها لاثبات دعمهم وللضغط على من تسول له نفسه من الوزراء الاعتراض او عدم الموافقة على مشروعهم . على ان رئيسهم عفيف البزري كان يكتفيهم مؤونة الكلام بما كان بيديه من التأييد ، بلغة ولهجة قاسيتين .

وافتح رئيس الجمهورية هذا الاجتماع بحديث حشاه بكلمات العروبة والعرب والمجد والسؤدد ، والى آخر ما هنالك من تعابير كان معتاداً على استخدامها لاملاء خطبه الفارغة .

ثم تبعه صلاح البيطار ، فتسلا محضر المباحثات التي دارت في القاهرة ، مدعياً انه توصل اليها ، مع ان الصحيح هو انه اشترك في آخر اجتماع عقد بين عبد الناصر والضباط السوريين ، حيث اتفق الجميع على الصيغة الآتية :

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير الخارجية السورية السيد صلاح البيطار والموافق من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ من مجلس الوزراء لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسوريا :

اولاً - شكل الاتحاد : يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهورياً

مجلس الوزراء يبحث
برئاسة القوتلي مشروع
الاتفاق مع عبد الناصر

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

رئاسيا ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة بمعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس .
ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب .

ثانياً - المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين : المرحلة الاولى :
(١) بمعد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لاعلان قيام الدولة العربية المتحدة . واستنادا الى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا ، يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لاصدار القرارات الآتية :
(ا) قيام الدولة العربية المتحدة ، (ب) ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة ، (ج) تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة باصدار دستور مؤقت يمارس ونقه سلطاته لعين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

٣ - استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية .

٤ - على اثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً .

المرحلة الثانية : (١) وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة . (٢) تكوين الاتحاد القومي . (٣) اجراء انتخابات وفقاً للدستور . (٤) العمل على توحيد مرفق الدولة .

وقد بني هذا المحضر على الكذب لان مجلس الوزراء السوري لم يكن اتخذ قرارا بتفويض البيطار لبحث الوحدة وانما كلفه بالسفر الى القاهرة واستمزاز رأي الرئيس عبد الناصر فيها . ولست ادري اذا كان البيطار هو صاحب هذا الاختلاق لاعلاء شأنه بنظر مخاطبيه المصريين ام انهم هم الذين شأؤوا ذلك .

وعلى اي حال ، فبعد ان انتهى البيطار من تلاوة هذا المحضر شرع الحوراني والعسلي وسائر الوزراء بتمجيد الوحدة وبتأييد الاتفاق المعقود في القاهرة . ولما انتهوا كلهم من كلامهم ، طلبت تأجيل الجلسة ريثما يستطيع درس المحضر وبيان الملاحظات عليه . فبدأ الاستغراب على الوجوه ، واستغربت انا بدوري ان يقدم مجلس الوزراء على اقرار مشروع ضخم كهذا يقضي بهدم كيان سورية ، دون ان يسمح للوزراء بالوقت الكافي للدراسة واستطلاع رأي احزابهم وجماعتهم والنواب واصحاب الرأي في البلاد . وقلت لهم اننا نؤجل البحث في مواضيع تافهة بالنسبة لهذا الامر ، ثم اصرت على التأجيل . مدار جدل طويل اقترح خلاله الحوراني تأجيل الجلسة الى صباح اليوم التالي . فقلت ان الوقت المتروك بين انفضاض

النمل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

هذه الجلسة وانعقادها في الصباح لا يتسع لغير النوم . وانتهى الامر. باترار التأجيل الى المساء . وانفرط العقد بعد ان لحظت ان في الجو شيئا من التفاهم السابق بين الحاضرين فيما عداي ، حتى ان التقارب والتودد بين البزري والبيطار كانا باديين على وجهيهما وظاهرين في حركاتهما المصطنعة وضحكاتها ونكاتهما التي كانا يطلقانها .

وقضيت الليل بتلاوة مشروع الوحدة وبحث تفاصيله ومخباته واغراضه ونتائجه ومخالفاته للدستور السوري وللعقائد الديموقراطية ، فخرجت من هذه الدراسة بملاحظات سجلتها في مشروع كتاب عنوانته باسم رئيس مجلس الوزراء ، وانتهيت به الى عرض استقالتي اذا كان المجلس لا يشاركني في آرائي ويسير في الخطة الموضوعية .

وكنت عالما بان موقفي هذا سوف يقيم علي الدنيا ويقعدها ، وبأنني سوف اتهم بمعارضة الوحدة في الاساس ، في حين ان اعتراضاتي كانت منصبة على الشكل الذي يراد به توحيد القطرين وعلى نظام الحكم المقترح . وكنت اخاف من زوال عهد الحرية والديموقراطية الذي ظفرت به سورية بعد محن استمرت القرون العديدة تحت حكم الاتراك والافرنسيين ، اذ انني لم اكن اشك مطلقا في ان النظام الجديد سوف يكون نظاما ديكتاتوريا بوليسيا او « ثوريا » كما يصفه المصريون .

واجتمعت في الصباح الى بعض الاصدقاء الذين حضروا الي لدراسة مشروع نظام الحزب الذي كنا عاملين علي تأليفه . فقلت لهم ان الامر انقلب راسا على عقب ولم يعد موضوع البحث تأليف حزب ، بل التذاكر في مصير سورية . وقرات عليهم المحضر واخبرتهم بموقف الحكومة ، فشاركوني في الرأي . وابدى احدهم ، وكان وزيرا ، استعدادا لتأييد ملاحظاتي في مجلس الوزراء . لكنهم جبيعا استبعدوا فكرة استقالتي . ثم تلوت عليهم نص الملاحظات التي دونتها ، فأثروها وحثوني على الثبات في الدفاع عنها .

واليكم هذه الملاحظات التي ابديتها في مجلس الوزراء ، لا بصفة مذكرة ، بل على سبيل الملاحظات . وقد اوردها فقرة فقرة ، بحسب تقدم البحث وتناوله المواضيع المتعددة :

الى رئاسة مجلس الوزراء . . .

في الجلسة المتعددة ظهر امس برئاسة نخابة رئيس الجمهورية

ملاحظاتي من مشروع الوحدة في مجلس الوزر

واشترك فيها رئيس مجلس النواب والوزراء ومعاون رئيس الأركان العامة ورئيس الشعبة الأولى في الأركان العامة ، تلا وزير الخارجية محضراً بنتيجة الأبحاث التي دارت أخيراً في القاهرة بينه وبين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد أبدى الحاضرون باجماعهم ارتياحهم إلى قبول مصر مبدأ الوحدة كأساس للعلاقات الجديدة بينها وبين سورية . ووضحت أن لي بعض الملاحظات على ما جاء في البيان من خطط واقترحت عقد جلسة أخرى يستطيع الوزراء فيها أن يبدوا رأيهم في الموضوع بعد أن تكون نسخ المحضر المذكور قد وزعت عليهم وتمكوا من دراسة النقاط بشكل مفصل . وتقرر بعد المناقشة تحديد موعد الاجتماع القادم بعد ظهر اليوم .

وقد درست هذا المحضر على قدر ما سمح به الوقت القصير لامعان النظر في أخطر أمر تقدم عليه البلاد في الحقبة الأخيرة من حياتها ونضالها . وها أني أقدم لكم نتيجة هذه الدراسة لعرضها على مجلس الوزراء ، راجياً أن تحوز بعد درسها موافقتهم .
إنها لا شك بادرة عظيمة أن تقدم مصر على قبول مبدأ الوحدة أساساً للعلاقات بين القطرين العربيين مصر وسورية ، ونرجو أن تكون نواة لوحدة عربية كاملة سليمة الأساس تحقق بين سائر الأقطار العربية — هذه الوحدة التي حملها كل سوري هدفاً أسى في مقدمة أهدافه ، والتي نص دستورنا على وجوب العمل على تحقيقها . إلا أن لنا بعض الملاحظات الأساسية والفرعية على المشروع المعروض على مجلس الوزراء يتلخص، من حيث الأجمال، بالأمور التالية :

١ — اتجه المشروع إلى جعل نظام الحكم جمهورياً رئاسياً يتولى رئيس الدولة فيه السلطة التنفيذية بمعاونة وزراء مسؤولين مباشرة أمامه ، وهذا جنوح ظاهر عن النظام الذي تدرجت سورية في الوصول إليه ، أي النظام الديمقراطي النيابي الذي يجعل السلطة فيه من الشعب وللشعب .

٢ — أما مراحل التنفيذ التي اقترحتها المشروع فهي في الأصل تستهدف القيام بعمل لا يتألف مع الدستور السوري إطلاقاً ، من حيث تغيير قاعدة الجمهورية السورية ونظام الحكم فيها وانتخاب رئيس جمهورية واحد للقطرين والتنازل عن صلاحية مجلس النواب الأساسية بتعديل الدستور ومنح هذا الحق لشخص واحد ، وغير ذلك من الأمور التي نص دستورنا على عدم جواز التنازل عنها إطلاقاً .

٣ - لئن جاء في المشروع ان ثمة رجوعا الى الشعب نفسه وهو صاحب السلطات اصلا ، فلا بد من الاشارة الى ان هذا الاستفتاء سيجري حصرا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية اي على :

(ا) قيام الدولة العربية المتحدة ،

ب) ترشيح رئيسها ،

ج) تفويض رئيس الدولة باصدار دستور مؤقت يمارس بموجبه سلطانه ، لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

وقد اخرج بذلك عن موضوع الاستفتاء الدستور المؤقت نفسه .
وبعبارة اوضح ، سوف لا يدعى المواطنون السوريون والمصريون الى ابداء رأيهم في الدستور المؤقت نفسه ، بل في امر التفويض بوضعه ليس الا . وهذا يعني انهم لا يكونون تجاه نصوص واضحة يطلب رأيهم فيها ، فيملون مصير حياتهم الديموقراطية الدستورية وحقوقهم الاصلية وكيفية سير امور الدولة ، والى آخر ما هنالك من الشؤون التي تتضمنها الدساتير في سائر البلدان .

فالامر الواضح بهذا الاقتراح هو ان الشعب سوف يدعى لابداء ثقته بفرد ومنحه حق تقرير مصير الشعب العربي الخاطن في مصر وسورية وادارة زمام اموره مدة من الزمن حتى صدور الدستور الدائم .

ونعتقد ان هذا الاصول المقترح الذي يستند الى المبادئ الفردية يتنافى مع المبادئ الجماعية ، لا سيما في عصر لم يعد الامراء يتحكمون بالمجموع الا بنتيجة ثورة او اجتياح . ولسنا نحن بهذا الصدد ، وانما نحن جاهدون لتحقيق اهدافنا القومية العليا بالطريقة الجماعية المتقابلة مهما كانت الثقة عظيمة بالاشخاص المنتظر تسليمهم مقدرات البلاد .

ونحن نفضل ان يكون المواطنون في القطرين - عندما يدعون لابداء رأيهم في الامور - ان توفر امامهم معالم الامور جملة وتفصيلا حتى يتحمل كل فرد مسؤولية الرأي الذي يبديه في نصوص مكتوبة وجليّة ، فلا يدعي يوما ما بأنه سلم امره لزيد من الناس ، فهو غير مسؤول عما استنه زيد برأيه المفرد .

٤- يستنتج من كل ما سبق ان البلاد السورية والمصرية ستحكم - طيلة مدة تنفيذ الدستور المؤقت والى ان يوضع الدستور الدائم بوقت لم يحدده المشروع - بادلح لا يمكن ان نطمئن الى

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

انه سيكون ديموقراطيا ، لا سيما انه ائشترط للحكم ان يكون رئاسيا . وعلى وجه العموم ، ستكون هذه الفترة من تاريخ البلاد لا حدود فيها لحقوق الامراء وواجباتهم ولا لكيفية ادارة الحكم الا بالقدر الذي يسمح به رئيس الدولة ويراه مؤتلفا مع المصلحة بمفرده دون ان يشاركه احد في تحمل المسؤولية العظيمة التي يجدر ان لا نلقيها على عاتق فرد واحد لا يمكن تصحيح خطاه - اذا حصل - الا بثورة وقلب نظام الحكم او ابعاده عن منصبه قسرا . وهذه هزات كبرى يجب علينا تجنب امكان حدوثها .

فالطلوب ، اذن ، ابداء الراي في نظام لا يقتصر باعتباره رئاسيا على منح رئيس الدولة صلاحية واسعة في ادارة شؤون الدولة ، بل يذهب بعيدا عن الديموقراطية الى حد تسليم شخص واحد مقدرات البلاد باعطائه صلاحية وضع الدستور (ويدخل بذلك تعديله) وهو يستطيع ان يكيفه على حسب رايه دون التقيد بآية اسس او قواعد . وهذا الامر من الاهمية الكبرى بما لا يمكن قبوله اصلا . اذ انه دكتاتورية سافرة لم تجزها دساتير سورية المتتالية وابعدها الدول الديموقراطية عن انظمتها الاساسية . وقد اثبتت سورية ، بصورة خاصة ، مقاومتها لها في التجارب المتكررة التي وقعت فيها في الماضي القريب .

٥ - اما المرحلة الثانية المقترحة في المشروع فلنا ملاحظة على كل بند منها نوضحها فيما يأتي :

(ا) المفروض ان واضعي المشروع قصدوا بالفقرة الاولى ان تؤخذ موافقة الشعب على الدستور الدائم . ولكن ذلك يحتاج الى وضوح تام والى تحديد موعد لذلك ، والا فيكون القصد الضمني اطالة امد تطبيق الدستور المؤقت دون حد زمني واطاحة استمرار حكم الفرد دون استشارة الشعب بحسب مشيئة رئيس الدولة وحده .

(ب) المفهوم من الفقرة الثانية ان القصد هو ان يجري في سورية ما جرى في مصر ، وهو ايجاد اتحاد قومي ينفرد الحاكم باختيار اعضاءه ويسمح لمن يشاء منهم بترشيح نفسه للانتخابات العامة .

ولا بد لنا هنا من مقارنة الحالة في مصر عند قيام الثورة فيها وما قامت به من اعمال تخطت بها الوضع السائد اذ ذاك وتدرجته في تحقيق اهداف الشعب بعد ان نحتت عن الحكم الاحزاب التي كانته

تعارض مبادئها مع ما نفذته الثورة في الحقل الداخلي وما سارت عليه من اتجاه سياسي . فالثورة في مصر انت ضد الاحزاب والهيئات التي كانت مسيطرة اذ ذاك على الحكم وخلقت الآن كتلا جديدا مؤمنا بالمبادئ وبالسياسة التي قامت عليها الثورة وسارت عليها . واما عندنا في سورية فالامر يختلف تماما عما هو في مصر . فالسياسة المتبعة في سورية هي سياسة الفئة الحاكمة او بالاحرى سياسة الاحزاب والهيئات المتجمعة . وما حققته سورية حتى الآن في الميادين الاجتماعية هو وليد التدرج بالاصول الدستورية والقانونية التي لم تحتج سورية الى ثورة كثورة مصر لتحقيقها ، اذ ان الاحزاب والهيئات المذكورة هي المينة لهذا التقدم التحرري والناتجة في تسييره بنجاح . فالحاجة التي املت على اصحاب الامر في مصر وجوب ايجاد كتل جديد تنصهر فيه مبادئ الثورة ، لا حاجة اليه في سورية التي يوجد فيها هذا التكتل الذي اخذ على عاتقه بموجب الميثاق القومي توجيه الامور في سورية على السياسة التحررية داخلا وخارجا .

فاذا قصد واضعو المشروع تثبيت الامر في سورية على ما هو عليه ، فهذا لا يحتاج الى ايضاح جديد . واما اذا كان القصد هو ايجاد كتل يحتاج الى عناصر موجودة في التجمع الحالي ويدخل عليه عناصر جديدة من التي كانت تقاوم هذا التجمع في تكوينه وفي سياسته على ما هو معلوم من حوادث السنين الماضية ، فهذا امر لا نستطيع اقراره على اي وجه ومهما كانت الاسباب التي يتذرع بها . اذ اننا لا يمكن ان نتصور ان البلاد تفيد من ادخال عناصر جديدة من التي سبق محاربتها لاسمى قواعد سياستنا التحررية ، وابعاد عناصر مؤمنة فيها وعاملة باخلاص ونشاط على تحقيقها بما يتألف مع مصلحة البلاد العليا ويخالف مصلحة الاجنبي المستعمر .

ونحن وان كنا لا نعلم كيف وعلى اي اساس سوف تحقق فكرة الاتحاد القومي ، وهل ان المخاوف التي ابدناها يمكن حصول ما يسببها ، فاننا في الاصل نخالف من حيث المبدأ منح شخص او جماعة حق اختيار وانتقاء العاملين في النشاط الحزبي وحصر هذا النشاط بهم ، ونتمسك بمبادئ الديمقراطية التي تجيز التكتلات الحزبية التي يعمل على ايجادها المواطنون بكل حرية والتي ترحب بوجود معارضة ولا تجيز اطلاقا ان تطبق في سورية وعلى الاحزاب والهيئات التي قامت على اكتافها النهضة التقدمية والسياسية

التحررية ما طبق في مصر على الاحزاب المعارضة لمبادئ الثورة .
هذا اذا صح التجاوز عن المبادئ الاصلية التي تعطي لكل جماعة
حق التكتل والنشاط الحزبي .

ونحن نعتقد ان الشعب نفسه هو الذي يمنح ثقته لهذا الحزب
او ذاك ويسلبها منه ، وهو الذي يختار بين العاملين في الشؤون
العامة من يسلمه ادارة اموره ضمن الحدود الدستورية والقانونية
المعروفة . واما ان يعهد الى فرد او جماعة الوصاية على الشعب
من حيث تحديد حريته باختبار من يعملون في الحقل العام « فهو
ادعاء بعجز الشعب عن التقدير وحسن الاختيار وبكونه لا يزال
قاصرا ومحتاجا الى وصي يرشده الى الصراط المستقيم .

واذا كانت الحالة في مصر حملت المسؤولين فيها على الانتقال
من عهد الثورة وطراز حكمه الى عهد الاستقرار وتوطيد دعائم الحكم
الديموقراطي على سنة التدرج ، واجازوا لانفسهم ايجاد ذلك
الاسلوب الذي استبعد عن الترشيح للانتخابات من لم يرتضيه ،
واقاموا اتحادا قوميا يؤيد المبادئ التي قامت الثورة على اسسها،
فنحن في سورية غير خارجين من ثورة ، واحزابنا وهيئاتنا السياسية
المتجمعة هي التي دفعت سورية في هذه السياسة التحررية التقدمية
الحالية ، كما ان الحياة الديموقراطية موطدة عندنا ولسنا في صدد
الوصول اليها . فالحالة عندنا اجمالا وتفصيلا لا تشبه الحالة في
مصر ولا تستدعي اللجوء الى تدبير استثنائي هو بحد ذاته منافي
للقواعد والمبادئ الديموقراطية الحرة التي نتمسك بها باعتبارنا
عاملين في سياسة تحررية تقدمية تنقل البلاد خطوة فخطوة الى
الامام لا الى الوراء، والى استعادة ما حصل عليه الشعب من حقوق
ديموقراطية موطدة .

(ج) واما ما جاء في الفقرة الثالثة بصدد الانتخابات التي تعقب
وضع الدستور ووفقا لنصوصه ، فنستنتج منه على حسب الخطوط
العامة للمشروع انها تجري في ظل قانون انتخابات لا يشترك الشعب
مباشرة بواسطة مثليه في وضعه . وفي ذلك من الغموض ما يشبه
الغموض في اسس الدستور ووضع البلاد .

(د) واما الفقرة الاخيرة فيكتنفها غموض تام يتناول الاسس
العامة التي ستوحد مرامق الدولة عليها . وهذا يتناول بالطبع ما له
علاقة بالشؤون العسكرية والاقتصادية وغيرها . فنحن نرى ان
الاجدر ان يعهد سريعا الى توحيد الجيشين او على الاقل ان يذكر

العزل الثاني : وقائع سبت الوحدة

ذلك صراحة ، ونرى ان توضع الاسس العامة في توحيد الشؤون الاقتصادية في نفس الوقت الذي يتوحد فيه القطران سياسيا، سواء كان على شكل حاسم ينفذ مع تنفيذ التوحيد السياسي ، او على مراحل تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاوضاع في البلدين .

واننا حرصا على هذه الوحدة التي اقسمتها على العمل على تحقيقها — ونحن حريصون على البر بقسما — وحرصا على ان تكون هذه الوحدة خالية من الشوائب التي يمكن ان تصيبها سواء في البدء او في العمل المستمر ، وحرصا على ان يكون الشعب في البلدين مقدما على هذه الوحدة واسسها واضحة جلية لا تترك سبيلا للغموض والابهام ، وحرصا على ان يكون النظام الاساسي للدول العربية الجديدة نظاما ديموقراطيا تقديما تحرريا لا يجعل الشك يتسرب الى النفوس بانه نظام يتخلى فيه الشعب عن مكاسبه في الحرية والديموقراطية ولا يترك المجال لدعاية المستعمرين بهذا الشأن ، نرى ان تكون المراحل التنفيذية للوحدة التي نتقبلها بملء ارادتنا وحریتنا ، كما يأتي :

١- يقرر مجلسا النواب في مصر وسورية ان تكون الوحدة اساسا لتوحيد القطرين .

٢- تؤلف لجنة تضم ممثلين عن الجانبين لوضع المشاريع

التالية :

(ا) مشروع اعلان الوحدة وتأسيس الدولة العربية المتحدة ،
(ب) مشروع دستور هذه الدولة على ان يحدد فيه : (١) نظام الحكم السياسي والاداري على قاعدة اللامركزية الواسعة . (٢) أسس الشؤون الاقتصادية والمالية والانمائية في كل قطر . (٣) قواعد توحيد الجيشين .

(ج) مشروع قانون انتخابات للمجالس التشريعية والمحلية .
(د) يعدل الدستور السوري والدستور المصري وفقا لاحكام كل منهما . (هـ) يقر المجلسان النيابيان مشروعيا الانتخابات وتوحيد الجيشين . (و) تجري الانتخابات في وقت واحد في القطرين وتعتبر نتائجها استفتاءا على الدستور الجديد . (ز) يجتمع المجلس ويعلن تأسيس الجمهورية العربية المتحدة وينتخب رئيس الجمهورية .
(ح) يدخل الدستور الجديد في دور التنفيذ .

وختاما لا بد من الاشارة الى ان النص الذي قرأ في مجلس الوزراء يؤكد وجود تفويض من قبل الحكومة السورية لوزير

الخارجية ، في حين ان الامر لا يتعدى تكليف الوزير المشار اليه باستطلاع رأي الحكومة المصرية بالحدود العليا والدنيا لنوع الرابطة بين البلدين .

ومن جهة ثانية ، نرى ان المشروع يجب ان لا يقتصر عرضه على مجلس الوزراء وحده ، بل على سائر الشخصيات السياسية المشتركة في التجعب النيابي الحالي الذي هو اساس ومرجع الحكومة السياسي ، وذلك رغبة في تبادل وجهات النظر قبل الاقدام على اتخاذ اي قرار في الموضوع .

واليك تفاصيل ما دار في الجلسات المعقودة والتي كانت تحضرها الشخصيات التي اشتركت في اول اجتماع :

١- عندما ابديت ملاحظتي بأن الاسلوب المقترح مسلوكة لا ياتلف مع الدستور السوري ثار علي « علماء » الوزراء : الحوراني والسلي والكريبي والكيالي ، وتبعهم الوزراء الآخرون ورئيس الاركان ، وكلهم يستند في حججه الى ان العمل هو « ثوري » اكثر منه « فقهي » . فسألتهم عن الداعي الى الاستعجال ، فأجاب رئيس الاركان بان ثمة خطرا يهدد البلاد لا نستطيع تداركه الا بالوحدة . فقلت بان الاخطار على حد اتوالمكم معشر الضباط تعاقبت على سورية منذ سنين عديدة وهي لا تزال سلبية ، فهل الخطر الآن اكبر من الماضي ؟ وما هو كنهه ومن اين مبعثه ؟ فلم يجر احدهم جوابا ، لكنهم ظلوا يرددون : الخطر كبير .

تطبيق الوزراء على
ملاحظاتي بشأن الوحدة

٢- ابديت اعتراضي على جعل نظام الحكم رئاسيا وابديت مخاوفي من ان يجر ذلك الى زوال الحكم الديموقراطي النيابي وصيرورة البلاد دولة يحكمها فرد بطريقة ديكتاتورية . ثم اضفت تولي بان هذا النوع من الحكم قد جرب في بلاد عديدة وفشل فيها كلها واودى بها الى الهاوية . فتطوع الوزراء بمجموعهم للرد على ملاحظاتي ، كل بدوره ، كأنهم يتسابقون لتأييد المشروع باتقوال تنقل الى الرئيس العتيد ليرضى عنهم سلفا . وفي جيلة ما اوردهو ان الولايات المتحدة يحكمها رئيس يتمتع بنفس السلطات المقترحة . فأجبتهم بان سلطات الرئيس الامركي واسعة ولكنها على اي حال محصورة في نطاق الجيش والسياسة الخارجية وبعض الامور الاخرى ، في حين ان كل ولاية مستقلة في شؤونها بادارة حاكم تتناول سلطاته جميع الشؤون ، عدا تلك المنوطة بالحكومة المركزية . وقلت ان سلطة الرئيس نفسه مقيدة في بعض الشؤون بموافقة مجلس

الشيوخ وبالمحكمة العليا . وكنت اتساءل : هل اتنا سنأخذ الآن دروسنا من الولايات المتحدة ونترك سائر الدول الديمقراطية في العالم ، ام ان ثمة ترابطا بين الرغبة في التشبه بالنظام الامريكي وبين رغبة الولايات المتحدة في الخلاص من نظام الحكم في سورية الذي وقف اصحابه في وجهها ؟ ثم اخذ الحاضرون يعددون مساوئ الحكم النيابي البرلماني الذي انشئ في سورية في ظل دستور ١٩٤٩ . والغريب ان اكرم الحوراني كان في جملة المتهمين على النظام البرلماني ، في حين انه كان في مقدمة من نادوا به وكانت له صولات وجولات في تهديم النظام السابق لدستور ١٩٤٩ ، مطالباً دائماً بتوسيع صلاحيات مجلس النواب وتقليص صلاحيات الوزراء ، وخاصة بجعل رئيس الجمهورية شبحاً وخيالاً .

وفي اثناء النقاش احتد عفيف البزري وتبرم من اعتراضاتي على النظام الرئاسي وقال : هل الحكم القادم سيكون ديكتاتورياً على ما تظن ؟ فأجبتة بأنني ارجو ان لا يكون كذلك . فقال : « اطمئن » فلن يكون ما تتخيله . « وعلى كل حال ، فقد وضعوا كلمة ديموقراطي الى جانب كلمة جمهوري ، فأصبح النص : « يكون نظام الحكم جمهورياً ديموقراطياً رئاسياً ! » ولست ادري اذا كان البزري حينئذ جاداً في الصميم ، ام انه كان يلاحق غاية في النفس . وعلى كل حال ، فقد كان البزري هذا اول ضحية للنظام « الديموقراطي » الذي دامع عنه بكل قوته ، وارغى وازبد وهدد من اجله !

ثم اخذ النقاش يدور حول تفويض الرئيس بوضع الدستور المؤقت او عرض الدستور نفسه على الاستفتاء . وتشعب البحث ، فتناول المدة بين وضع الدستور المؤقت ووضع الدستور النهائي . فقلت : « اذا كانت الفترة بين الدستوريين قصيرة ، فلا اهمية كبرى للامر . انما المهم ان يؤخذ رأي الشعب في الدستور النهائي ، على ان لا تتجاوز فترة ما بين الدستوريين الشهر الواحد . »

فأيدني الرئيس القوتلي في ذلك . ثم انتهى الامر الى الموافقة على ان لا تتجاوز الفترة شهراً واحداً ، وان يستفتى الشعب على الدستور النهائي .

٣- اعترضت على مبدأ الاستفتاء مبدئياً ان هذا الاسلوب يستعمله من يرغب في الحكم الدكتاتوري ، واقرهم الينا الشيشكي وحسن الزعيم واشهرهم في التاريخ هتلر ونابوليون . وكانت نتائج الاستفتاء في جميع الحالات تظهر ان ٩٥٪ على الاقل من الاهلين

موافقون ، في حين ان احد الذين اشرفوا على الاستفتاءين اللذين جريا في سورية في ١٩٤٩ و ١٩٥٣ اكد لي ان عدد المشتركين في الاول لم يتجاوز ١٥٪ من المسجلين وفي الثاني لم يتجاوز ٥٪ . حتى ان مجلس الوزراء الذي كلف ، برئاسة الامر عادل ارسلان ، بتدقيق الارتمام الواردة من المحافظات وجد ان مجموع تلك الارتمام يفوق عدد الناخبين انفسهم ، فاضطر الى تنقيص عدد الناخبين الى ٩٨٪ !

واضفت قولي بأن اكثرية الاهلين لم تصل بعد الى الحد الذي يؤهلها ابداء الراي في الدستور . فهي تؤخذ بالعاطفة وتتساق مع التيار ، فتصوت بالموافقة على اي دستور يعرض عليها . وهذا يعني ان المكلف بوضع مشروع الدستور يستطيع املاء ارادته وتكييف نظام الحكم القادم على حسب ميوله واتجاهاته . ورجحت فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تمكف على وضع الدستور ، فيشارك في هذه الصياغة من لهم خبرة واطلاع وتنصهر الآراء والنظريات المتعددة بصيغة اقرب الى مشيئة الشعب .

ولم تجد هذه الملاحظات فتىلا . وزاد التحمس والاندفاع في ابداء محاسن نظام يضع اسمه شخص حاز على ثقة مجموع الشعب .

٤ - ابنت ان الاتفاق المعتود بين البيطار والرئيس عبد الناصر لا ينص على كيفية التصديق على الدستورين ، المؤقت والدائم ، سواء من حيث عرضهما على جمعية تأسيسية او مجلس نواب ، او باستفتاء شعبي . وهذا يدل على ان النية منصرفة الى اعتبارها نافذين منذ صدورهما ، دون الرجوع الى اية هيئة ، مما يجعل هذا العمل اكثر جراءة وخروجاً على قواعد الديموقراطية .

وجواباً على بياناتي ، لم يتورع احد من الوزراء من الرد عليها ، كل على طريقته . لكنهم كانوا مجمعين على ان كل الخير في المشروع المقدم الذي استمرت المباراة في تعداد ميزاته ومفائله .

٥ - ثم وصل بنا البحث الى تكوين الاتحاد القومي ، فسالت الحاضرين عما يقصد به : هل هو جمع الامة كلها في صعيد واحد او اختيار اللاتين بالعمل السياسي وجمعهم في منظمة واحدة ، وما هو السبب في الغاء الاحزاب السياسية؟ فانبرى المسلي الى تبيان مضار الاحزاب وكيف انها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها ، وكيف كانت الحكومات تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية ومن

سيطرة هذه الاحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها . ثم عدد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الاحزاب ونوابها التي لا صلة لها بالامر العام ، بل كانت ترمي الى غايات خاصة ومناخ شخصية . واسهب الحوراني في تأييد العسلي وايضاح فكرته الرامية الى الاستغناء عن الاحزاب والحزبيات بكل شدة والحاح . وتبعهما سائر الوزراء ، كأن الاتفاق كان معقودا سلفا فيما بينهم ، او كأن الامر لا يخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيها وراح يؤديه بكل امانة ودقة .

فأجبتهم بأن الامور اذا كانت جرت في سورية على الوجه السيء الذي ذكره ، فمرد ذلك الى سوء قيامهم بقيادة احزابهم وسوء تفهمهم فكرة الحزبية السامية وتفسيرها بأنها اداة لتوزيع الوظائف والمناخ على المنتسبين اليهم . وقتلت له انهم اجرؤوا بعملهم هذا ، ليس بحق بلدهم فحسب ، بل بحق فكرة الحزبية نفسها . فجعلوا الناس لا تنظر اليها الا نظرتهم هم اليها . لذلك فما هم جديرون بتسلم الامور العامة ، لان البلاد سوف يكون لها مجالس نيابية على كل حال . فاذا كانوا سيستمترون على سلوك هذه الطرق والوسائل في اكتساب عطف النواب والناس وتأييدهم ، فانهم سيسيئون في المستقبل كما اساءوا في الماضي . واما الاتحاد القومي فلن يقف في طريقهم ، وسيستعملون مع اعضائه نفس الاسلوب لكسب تأييدهم في سبيل تسلم دفة الامور والحفاظ عليها .

واضفت الى ذلك قولي بأن احدا لا يستطيع اقتناعي بأن فكرة الاحزاب هي فكرة مغلوطة او بائدة ، لان الشعب منقسم بطبيعته الى اتجاهات سياسية او اجتماعية لا يمكن انكارها . اما جمع الامة كلها في صعيد واحد ، فأمر ظاهره خير ، لكنه فاشل عند التطبيق . وذلك ان تلك الاتجاهات لا بد من ظهورها حتى ضمن الحزب الواحد او في الاتحاد القومي ، وهي تؤدي الى انقسام داخل التكوين الواحد . ثم ما الضرر من بقاء الاحزاب تعمل علنا وصراحة ، فينضم اليها كل من يرى في مبادئها واتجاهاتها تطابقا مع ميوله وعقيدته ، ثم تختار الامة في كل انتخاب نيابي النائب بحسب عقيدته وشخصيته وسمعته . وهكذا تنتقل هذه الاتجاهات المتباينة الى مجلس النواب ، حيث يعلن كل فريق رايه الواضح في كل امر . عندئذ تفوز الاكثرية في رايها وتتحمل مسؤولية التوجيه في البلاد .

وأما إذا جرت الانتخابات على طريقة الاتحاد القومي ، كما جرت في مصر ، حيث استبعد الحكام من لم يرضوه مرشحا ، فإن الفوز معتود حتما لانصار الحكومة . وبذلك لا يستطيع الادعاء بان ثمة انتخاباتا صحيحا قد جرى ، بل ان الحكومة اختارت بنفسها من مراقبها ويحاسبها . فهل هذه هي الديمقراطية التي تدعون ؟ ولم اكن لاتصور الموقف الذي وقفه رجل كأكرم الحوراني من هذا الموضوع ، وهو الذي امضى شبابه في الحزبية الضيقة وبنى مجد اسمه على دفاعه عن الحريات ومواقفه المتعددة في المجالس النيابية ، حيث كان الاتهام بالمخالفة الدستورية يجري على لسانه ويلصق بكل وزير مجرد مخالفة قانونية بسيطة ، صحيحة كانت ام مختلفة .

وأما العسلي ، فكان يضرب على الطاولة بيده الفليضة حتى كاد يكسرها ، وهو يقسم الايمان المتنوعة بان رجالات الاحزاب ، وهو في مقدمتهم ، اساءوا التصرف بحزبياتهم ، وان ما تعانيه البلاد وما سوف تعانيه ليس الا نتيجة تلك التصرفات اللعينة ! ولحق الوزراء برئيسهم وبالحوراني في التأييد والدعم . وكنت انظر الى كل واحد من هؤلاء الذين قدر الله لهم ان يكونوا سادة الحكم في هذا الزمن . ثم تذهب بي الذاكرة الى مطاردتهم النواب المستقلين لارغامهم على الانتساب الى حزبهم ، وكيف كانوا يهددون النائب المتردد او الراض ، او يمدونه بالمنافع وبتأييدهم له في هذا الطلب او ذاك .

ثم التفت الي الحوراني متسائلا عن سبب دفاعي عن الاحزاب ، في حين اني لست منتسبا الى احدها ، فضحكت وقلت له : « جريا على خطنكم في الماضي » ، واضفت قولي هازئا : « ولانكم لم تقبلوني في حزبكم ! » فاجاب : « استغفر الله . لنا الشرف ! » وكان يدور في خلد الوزراء ، بدون شك ، ان حمسي للدفاع عن الاحزاب ناشيء عن انني كنت مزما على تأليف حزب جديد ، في حين ان تشبثي بتأليفه كان جوابا على سعيهم الى عدم السماح لغير المنتسبين الى حزب بالاشتراك في الانتخابات النيابية القادمة .

لكن الحقيقة كانت ان الرئيس عبد الناصر اشترط على الضباط الذين ذهبوا الى القاهرة لمطالبته بتحقيق الوحدة ان ينسحب الجيش من السياسة ، وان يؤلف اتحاد قومي . وقد نال الرئيس

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

المشار اليه بغيته بهذين الشرطين اللذين اسرع الضباط الى قبولهما . فمهما يمكنان النظام الجديد من العمل بحرية ، دون ان يقف في وجهه ضباط طموحون او مدنيون حزبيون . وهكذا ضرب عبد الناصر عصفورين بحجر واحد ، او بالاحرى اصاب منثماً عدم الاستقرار في سورية اصابة قاتلة .

ولا ريب في ان الملاحظات التي ابدتها اثرت في نفوس الحاضرين . كما كان لها ، عند نقلها الى الرئيس عبد الناصر ، الاثر الظاهر في المشاريع التي قدمها الينا عند اجتماعنا معه في القاهرة . الا ان الوزراء ما تزحزحوا تيد انملة عن النص الذي جاء به البيطار من مصر ، لا ايماناً منهم بأفضليته كما هو ، ولكن خوفاً من ان يبدو منهم ما يزعج خاطر المصريين فيقتصونهم عن المناصب . وهذا الذي سردته حتى الان لم يدر في جلسة واحدة ، بل في الجلسات العديدة التي كان يعقدها رئيس الجمهورية في قصره ، يوماً بعد يوم ، ويحضرها رئيس مجلس النواب والضباط الخمسة ، بالاضافة الى الوزراء .

وفي احدى هذه الجلسات اقترح احد الوزراء ان تعلن الوحدة في نفس اليوم الذي يجتمع فيه اعضاء حلف بغداد في انقرة . وبعد اخذ ورد ، تقرر ان يؤخذ رأي مصر في الامر . وجاء الجواب في اليوم التالي بان الافضل ان لا تتخذ خطوة يمكن اعتبارها تحد ل احد . فصرف النظر عن الاقتراح . وفي آخر جلسة قال القوتلي بعد مقدمة طويلة : « لقد ضحيت بمركزي وتنازلت عن رئاسة الجمهورية ، فاريد منكم ايها الاخوان هدية مقابل هذا التنازل » . فاشرايت الاعناق نحوه لمعرفة كنه البديل الذي يطلبه القوتلي . ثم اردف قائلاً : « زارني اليوم مخامة هاشم الاتاسي ، فابكاني حزنه وقلقه على ابنه عدنان المحكوم عليه بالاعدام ، ثم استبدل بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد طلب الي ان تكون فاتحة المعهد الجديد صدور العفو عنه وعن رفاقه » . ثم اسهب القوتلي في الموضوع مكرراً ومعيداً مظهر الحزن العميق بتهنيدات محرقة ، كأنه يقوم بدور تمثيلي في رواية محزنة . ثم بعد الانتهاء من الاخراج ، بدأ بسؤال الحاضرين عن رأيهم . فاجاب الحوراني والعسلي بالموافقة ، اما انا فقلت اني اري ان لا يرمى اعلان الوحدة بهذا العفو ، بل يترك للمستقبل . واما الوزراء الآخرون ، فاجابوا بالموافقة ، عدا الكلاس الذي كان جالسا بين الضباط وهم يتهايمسون معه ، والذي اعلن بصوت

اثر ملاحظاتي على الوزراء
ثم على عبد الناصر

القوتلي يطرح قضية
العفو عن عدنان
الاتاسي ورفاقه

جمهوري قائلا : « اذا قرر مجلس الوزراء العفو ، فاني مستقيل هذه الساعة من الوزارة » . واما البزري ورفاقه الضباط ، فأظهروا اشمئزازهم من اقتراح الرئيس . ولما طلب اليهم رأيهم اجابوا بان الوقت غير مناسب . واسهب البزري في ذكر الاثر الذي سيتركه حتما هذا العفو الذي يرافق اعلان الوحدة ، فضلا عن التفسيرات والتأويلات المتعددة التي سيقابل بها مما يترك مجالا للظن بان سياسة الدولة الجديدة هي مغايرة للسياسة التي كانت تتبعها سورية ، الى آخر ما هنالك من المبررات لعدم الاقدام على اي عمل من شأنه فتح السبيل امام تخرصات الاعداء .

لكن القوتلي عاد الى الاصرار على ضرورة العفو من الوجهة الانسانية عن ولد بلغ حزن والده عليه ميلا عظيما . وقال ان هاشم الاتاسي قدم للبلاد خدمات جلى تؤهله للمطالبة بمكافأة تبرىء جرحه وتشرح صدره .

ثم وقف الرئيس وقال اني ساترككم تتدارسون الامر ، واني انتظر قراركم في غرفتي . وخرج من قاعة الاجتماع .

ودار الحديث بين الحاضرين مجددا . وتشبث كل براهيه ، عدا الحوراني الذي عاد الى صف المعارضين . ولما رأى الوزراء ان الضباط مصرون على رأيهم ، سكتوا بدورهم . وكلف الحوراني والبزري وانا ببلاغ الرئيس رفض طلبه ، فذهبنا اليه وقتلنا له ان المجلس اتفق على ان الظرف غير ملائم لتحقيق الرغبة التي ابديتها . ولم يجب القوتلي الا بلا حول ولا قوة الا بالله ، وكأني به رمى عن كتفه هذا الحمل . ولست ادري اذا كان القرار اغضبه فعلا ، ام انه خفف عنه عبء مواجهة الاتاسي بوضع مسؤولية رفض طلبه على عاتقنا .

ثم عدنا الى المذاكرة في موضوع الوحدة ، فاشار الرئيس بكتابة محضر بنتيجة الابحاث . فكتبه العسلي ودنعه هو والحوراني الي لتوقيعه . فقلت اني مخالف لما قررتوه ومتحفظ بالملاحظات التي ذكرتها ودونها السيد (٤) لكنني لا اريد ، من جهة ثانية ، ان احدث ازمة سياسية باستقالتي من الحكومة في هذا الظرف ، ولذلك نماني اوقع هذا المحضر متحفظا . والله اسأل ان يبدد في المستقبل تساؤلي وان يحقق الفوائد التي مددتها . ووقعت المحضر وتبعتني الجميع بالتوقيع ، لكن بدون رأي متحفظ . وفي الفترة التي مرت على الوزراء وهم يوقعون المحضر خطر في بالي ما قلته في آخر

المحل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الكلمة التي القيتها في مجلس النواب على اثر فوز القوتلي برئاسة الجمهورية ، وهو الدعاء الى الله تعالى ان يحفظ سورية . وها قد تحققت تشاؤمي غزالت سورية من الوجود برئاسة القوتلي !

وقبل ان فنهى الاجتماعات ، جرى البحث فبين سينوب عن الحكومة بالذهاب الى القاهرة وتوقيع محضر الوحدة . واقترح احد الوزراء ان يكون الوفد مؤلفا من الوزراء الذين يرغبون في السفر الى القاهرة ، فوافقت على هذا الاقتراح ، على ان لا يتجاوز العدد ثلاثة وزراء . لكن الرئيس قال : « لا . يجب ان نذهب كلنا ! » فقلت : « وهل يصح ان تنتقل الدولة بمجموعها في طائرة واحدة وتترك البلاد بلا حكومة ؟ » فقال الحوراني : « ابقى انا » . وقال السراج : « وانا » . فنتقرر في النهاية العمل بهذا الرأي ، بانتظار رأي القاهرة . ثم انفردت عقد الاجتماعات .

وكان الحوراني رئيس مجلس النواب ، في هذه الفترة ، يؤجل جلسات مجلس النواب ، مرة تلو مرة ، فلم يعقد المجلس اية جلسة طوال هذه المدة . فلا الحوراني دعا النواب الى الاجتماع ، ولا النواب طلبوا عقد اجتماع ، للاستماع على الاقل الى بيانات الحكومة عما تجر به من ابحاث ومفاوضات مع مصر . فكان الخور وضياح الامل سادا افكار ممثلي الامة . فكانوا يشاهدون النزاع الاخير لبلدهم ، وهم فاعرو الفم .. مشدوهون .

ومضت فترة يومين دون حدوث اي جديد . وفي مساء الخميس في ١٩٥٨/١/٣٠ قيل لي عند عودتي الى الدار ليلا بان اللواء البزري مر في الساعة التاسعة فلم يجديني ، فقال انه سيعود الى القاهرة لتوقيع الليلة . لكنه لم يات ، بل هتف قبيل منتصف الليل قائلا ان السفر تقرر في الصباح الباكر . فحزمت امتعتي وتهيأت للرحيل ، الى ان جاءت سيارة عسكرية نقلتني الى دار رئيس الجمهورية ، حيث تواجد الوزراء . ثم امتطينا السيارات الى مطار المزة ، حيث ركبنا طائرة عسكرية اقلعت بنا في الساعة ٦،٤٠ . وكان القوم فرحين مستبشرين الا انا . اذ كنت كمن يساق الى عمل شاق .

ومعندما حلقت الطائرة لاحظت انها تطير باتجاه الشرق الجنوبي ، وليس الغرب ، حيث الطريق الجوي المألوف . فسألت من السبب فقال البزري : « اننا نخشى ان يتعرض اليهود لطائراتنا بسوء ، فيقتضون على الحكومة السورية باسرها » . فقلت في نفسي ليتهم يفعلون . واضاف البزري قائلا بان الاحتياطات اتخذت وسوف

نظر فوق الاردن والسعودية . وهكذا امتدت بنا الرحلة اربع ساعات ، حلقنا فيها فوق السهول والوديان . واذا بنا نشاهد في اتصى اليبين مدخل خليج العقبة ، ثم البحر الاحمر ، ثم سهول ووديان ، ثم القاهرة .

وهبطت الطائرة في مطار الماظه العسكري ، فاقبل الرئيس عبد الناصر يستقبل القوتلي . فتعانقا ، ودموع تسيل من العيون — دموع الفرح بالعرش الجديد ، ودموع الاسى لفقدان كرسي الرئاسة . واختلط الحابل بالنابل . وتعانق الوزراء ، وكل يبارك لزميله الخطوة الجريئة . وكنست اشعر بان كلمات التهئة التي وجهت الي كانت مزوجة بشيء من الحقد والبرود .

وركب كل واحد منا سيارة خاصة اوصلتنا الى قصر القبة ، حيث اختلى الرئيسان . وبقينا نحن مع الوزراء المصريين نتناول القهوة والمرطبات في جو مشبع بالفرح والسرور . ثم قيل لنا ان الاجتماع المشترك سيمقد في قصر القبة في الساعة السابعة مساء ، فانصرف كل منا الى ناحية . اها انا فذهبت الى دار سفرنا السيد عبد الرحمن العظم في حي الدقي ، حيث قررت الإقامة بدلا من قصر القبة الذي حل به الرئيس والوزراء السوريون .

واستوضحت من مضيبي عن الحال في القاهرة وعما يعلمه بشأن الوحدة ، فروى لي اخبار الاجتماعات التي عقدها الضباط مع الرئيس عبد الناصر واشترك في آخرها صلاح البيطار . وكانت هذه الاخبار لا تخرج عما كان وصل الى علمنا . ثم جاء للسلام علي فريق من ابناء عمي ، فوجدتهم مستبشرين فرحين . ولما سألتهم عن سبب هذا الشعور ، قالوا ان البلاد سوف تتخلص من البعثيين الاشتراكيين ومن التجمع . فقلت لهم بانني اشك في امكان ايماد هؤلاء عن الحكم القادم . وعلى فرض تحقق ذلك ، فهل يعادل التخلص من اخصامهم السياسيين زوال دولتنا واستقلالنا وحرماننا ؟ لكن العداء في نفوسهم ضد الاشتراكيين كان يحجب عن عيونهم رؤية الحقائق مجردة .

وفي الموعد المحدود حضرت الى قصر القبة ، فوجدت الرئيس القوتلي والوزراء كلهم منتثرين في الشرفات المحيطة بالقصر ، يلتمسون دماء الشمس وينتظرون صدور ارادة الرئيس عبد الناصر للمثل لديه . وبعد مضي نصف ساعة ، ادخلنا القصر يتقدمنا القوتلي . فسلمنا على عبد الناصر وتوجهنا مع الوزراء المصريين

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الى قاعة مسرحية توسطتها مائدة طويلة . وجلس الرئيسان متقابلين في منتصف الطاولة ، وجلس الوزراء المصريون الى يمين عبد الناصر ويساره ، بينما احاط الوزراء السوريون بالقوتلي . وتبارى الرئيسان بذكر مجد العرب وتاريخهم ، واشادا بمدح الاجداد . وكانت المروبة والوحدة المسألتين اللتين ترددتا على لسانهما بدون حساب .

وكننت اذكرك ، وانا اسمع كلام الرئيس عبد الناصر ، ما كان يردده في ١٩٥٥ من ان مصر ليست مستعدة بعد لتقبل الوحدة ، وكيف كان يرفض المشروع الذي قدمته اذ ذاك بتوحيد الجيشين وتنسيق اعمال وزارات الخارجية وربطها بقواعد صهيوية ، والكلام الذي قاله لصبري العسلي في مطلع العام المنصرم من ان مجيء الوفد السوري الى القاهرة لبحث اسس الاتحاد الفيدرالي سابق لاوانه لان مصر لم تنزل بعيدة عن تقبل فكرة الاتحاد ! اما الان ، فجددت الله في قرارة نفسي على ان مصر فتحت عيونها منذ العام الماضي واصبحت تنظر الى الوحدة ، لا الاتحاد فحسب ، بعين الرضى والارتياح !

ثم تسابق الوزراء المصريون والسوريون ، كل بدوره ، في تبيان محاسن الوحدة وتعداد حسناتها .

واستمر الاجتماع اكثر من ثلاث ساعات لم يبق في ذاكرتي ما جرى فيه من حيث التفصيل . غير اني اذكر ان الرئيس وزع على الحاضرين صورة عن الدستور المؤقت وصرح بأنه يعرضه علينا لبيان الراي . وكان عنوانه : « الدستور المؤقت للدولة العربية » .

مشروع الدستور
المؤقت

الباب الاول : الدولة العربية

مادة (١) : الدولة العربية جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة (٢) : تتكون الدولة العربية من جمهوريتي سوريا ومصر .

مادة (٣) : الجنسية في الدولة العربية يحددها القانون . ويعتبر عربيا كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع العربي

مادة (٤) : التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع العربي .

مادة (٥) : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئه

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

- العدالة الاجتماعية وتهدف الى تلبية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .
- مادة (٦) : الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للتمنعة العامة ومقابل تمويض عادل وفقا للقانون .
- مادة (٧) : العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

- مادة (٨) : العرب لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .
- مادة (٩) : لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الانفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .
- مادة (١٠) : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
- مادة (١١) : الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .
- مادة (١٢) : الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للعرب والنجنيد اجباري وفقا للقانون .
- مادة (١٣) : الانتخاب حق للعرب على الوجه المبين في القانون ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

الباب الرابع : نظام الحكم

الفصل الاول

- مادة (١٤) : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : المجلس التشريعي

- مادة (١٥) : يندأ مجلس يسمى المجلس التشريعي يشكل من مائة وخمسين عضوا على الاكثر .
- مادة (١٦) : اعضاء المجلس التشريعي غير قابلين للعزل ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية .
- مادة (١٧) : يشترط في عضو المجلس التشريعي ان يكون من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .
- مادة (١٨) : يختص المجلس التشريعي بالنظر في مشروعات "قوانين ولا يصدر قانون الا اذا اقره هذا المجلس .
- مادة (١٩) : اذا امتنع رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى المجلس في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا اليماد اعتبر قانونا واصدر . واذا رد مشروع القانون في اليماد المتقدم الى المجلس واقره فاتبية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .
- مادة (٢٠) : انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

ولا يعنى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة (٢١) : لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة (٢٢) : يتولى المجلس التشريعي مراقبة اعمال الوزراء عن طريق توجيه الاسئلة ومناقشة المسائل العامة التي تدخل في حدود اختصاصهم وابداء الترغيبات والاقتراحات في شأنها .

مادة (٢٣) : تجب موافقة المجلس التشريعي على المسائل الآتية :

١ - عقد قرض او الارتباط بمشروع يقرب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة لسنة او لسنوات مقبلة .

٢ - الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٣ - الحساب الختامي لميزانية الدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٤ - اعلان الحرب .

٥ - معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجبيع المعاهدات التي يقرب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية .

٦ - اعلان حالة الطوارئ .

مادة (٢٤) : مقر المجلس التشريعي مدينة القاهرة ، ويجوز دعونه للانتقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة (٢٥) : جلسات المجلس التشريعي علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او ثلاثة من اعضاءه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة (٢٦) يكون للمجلس التشريعي لائحة تنفسن حقوق الاعضاء وواجباتهم والاممال المحرمة عليهم والقواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم كيفية اداء المجلس لاعماله . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز تعديلها الا بموافقة المجلس التشريعي . ويكون لهذه اللائحة قوة القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة (٢٧) : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

مادة (٢٨) : اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه اصاب منه احد الوزراء بعد موافقة المجلس التشريعي عليه .

مادة (٢٩) : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة الجمهورية .

مادة (٣٠) : يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويملهم من مناصبهم .

مادة (٣١) : يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

السياسة العامة التي يضمها رئيس الجمهورية ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء .

مادة (٢٢) : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيفها ، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة (٢٣) : رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

مادة (٢٤) : القوات المسلحة في الدولة العربية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها وامنها .

الفصل الرابع : القضاء

مادة (٢٥) : القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة (٢٦) : يرتب القانون جهات القضاء ويمين اختصاصاتها .

مادة (٢٧) : جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الآداب .

مادة (٢٨) : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة (٢٩) : مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية .

مادة (٤٠) : يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة (٤١) : لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر نسيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بوافقة اغلبيية اعضاء المجلس التشريعي .

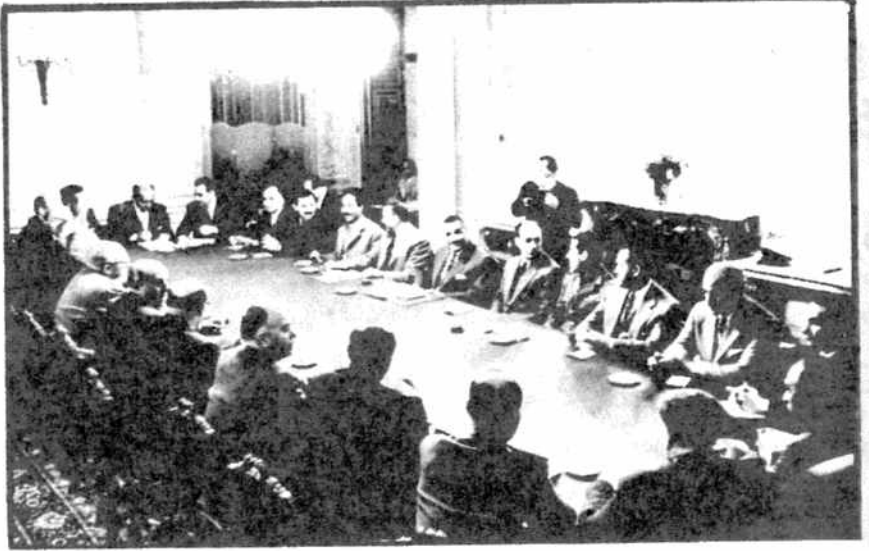
مادة (٤٢) : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويميل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة (٤٣) : كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سوريا او في مصر عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاتطبي المقرر لها عند اصدارها. ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة (٤٤) : لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتطبي المقرر لها منذ ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة (٤٥) : الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر



في هذه الجلسة التاريخية تم الاتفاق على مشروع الوحدة بين مصر وسوريا، باسم الجمهورية العربية المتحدة، وجلس الوفدان السوري والمصري وجها لوجه يتوسطهما من الجانب السوري شكري القوتلي وخالد العظم وصبري المسلي، ومن الجانب المصري جمال عبد الناصر وزكريا محي الدين وعلي صبري.

(الوحدة) في عهد جلوس

بانه اتقرب من ازار ١٩٦٢ كانه في الوا
جرب عبد الناصر اديفيد الوحدة بواسط
انه يعمل مع المختلوي كانه يعمل مع بعضه ايضا
ما فشل المختلوي ومعاونه كمال الشاذلي ورفاقه
ر الا لونه على السير باتجاهه وقد اذلت
قضايا ^{الفيزي} ورفاقه عن القيادة وابعادهم خارج
عنه من الضباط فحصل بمحاولة اعلان الوحدة
د بالقيادة ^{عشرون} ثمان في بيروت كما اوضحت
في نفسه بملحوم عام ١٩٦٤ و كانت عن الضباط
الاعدام .. عند انه القدر المعارضة للوحده
بلان عن الوفوع بشرك تلك الوا وان غير انه
في صفوف الضباط حيث لم يعد قسما
اعلامه رفضه الوحدة رفضا قاطعا و
في الملتوي وتورد ذكر الوحدة كفاية و
الذبح رئيس جبروية ناظم القدي من امته
يستعد في الوحدة وكذلك القدي
لا .. ثم جاءت وزارة ببرنامج ولم
اسم صدر بوصفها حبيبه و شيفر و
ت و الاوصاف

الأهول مما لحق بالفرصة والبرهان من صدر و
سياسية اعفا، فلهذا

على هذه الصفحة والتي تليها نموذج من مذكرات العظم، كما كتبت بخط يده.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين / عبد الكريم خياصه / عبد الوهّاب هومد
جنتي / محمد مبارك / منقوله / الاخره / ميسر /

آت هذه الاستاذ دانا في بيوت ففرت العوده
بخدمه الاصدقاء . ودعاني رئيس جمهورية للقاء عند
رأيه الشوه العامه رده ان يفتح لي بصميم رأيه
في ان تضع الاجنه مسروداً للوده ليقرضه
لذلك دعانا رئيس جمهوري للقاء عنده وكنّا به
في بيوتنا ، بسبب العظمى ، اكرم حوران /
نذاضم ثقافه بيانا وبيده صلاح العباد .
انك د القوي . ولم اضلم على الضبط ما اذا
صول الـ نتيجة اي بيده ام اعظم بيده الحواربه
واعلمه بخدمه اعطاء الاجنه رفضهم لا شرآك
كاف من القوي . عندما رعى القديس اعطاء الـ
م يخدم سوي عمود لا يجاوز السبعه . وعرف
نظمه .

غير انه بسبب نظمته ظن بطله البيانات وانشاء
لغة ايام وزارته حتى صفة في العالم يتوجب بارز
مظاهره تلك الفترة ما اسوه (الخصاسي المنافر)
نقد القاسم و عبد الوهّاب هومد و راتب كسبه
عبد الصمد الفتيحي



الصورة التاريخية لاعلان الجمهورية العربية المتحدة من شرفة قصر الرئاسة
بدمشق في ١٩٥٨. جمال عبد الناصر وشكري القوتلي يرفعان يديهما
المتشابكتين تحية للجماهير، ووراءهما خالد العظم وصبري العسلي.

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي العالي لكل من سوريا ومصر .

مادة (٤٦) : يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات رئيس الجمهورية .

مادة (٤٧) : يجري الاستفتاء على هذا الدستور المؤقت يوم من شهر سنة ١٩٥٨ .

مادة (٤٨) : يجري استفتاء لرئاسة الجمهورية يوم من شهر سنة ١٩٥٨ . ويباشر رئيس الجمهورية مهام منصبه من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة (٤٩) : يشترك في الاستفتاء كل من له حق الانتخاب في كل من سوريا ومصر وفقا للقوانين المعمول بها في كل منهما . وتتسم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء في كل من سوريا ومصر على حدة .

مادة (٥٠) : يعمل بهذا الدستور المؤقت من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي . ويتولى رئيس الجمهورية اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء الذي يجري بذات الطريقة المتبعة بالنسبة للدستور المؤقت . وتتسم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء في الجمهورية العربية .

والقيت نظرة عاجلة ابانت لي ان هذا المشروع يختلف عما جاء في محضر اجتماع عبد الناصر - البيطار ، وان فيه كثيرا من الامور التي طلبتها بدلا عن المثبتة في ذلك المحضر . فطلبت تأجيل البحث لكي يتسنى لنا دراسة المشروع دراسة مستفيضة ، فاجيب طلبي . ولا بد من الاشارة الى الروح السخية التي كان الرئيس عبد الناصر يتقبل بها ما يرد من اوجه النظر المخالفة لرايه ، فيناقش الامر بهدوء وبرغبة ظاهرة في اقتناع مخاطبه بلهجة رقيقة والبسمة تعلق شفثيه . فقلت في نفسي : ليت زملائي يجرؤون على بيان رأيهم الصميمي بعد ان لمسوا الجو الودي الذي كان يسود الاجتماع ، فيعبرون عما يخالج ضميرهم دون خوف ووجل . لكنهم لم ينتهزوا الفرصة وظلوا صامتين يهزون الراس تاييدا لما يقوله الرئيس عبد الناصر . ولم يشذوا عن هذه الخطة الا عندما أعلن الرئيس المشار اليه ترجيحه الاستغناء عن كلمة « الوزير » والاستعاضة عنها بسكرتير عام . فهب الوزراء كلهم وفي مقدمتهم القوتلي معترضين على هذا اللقب المستبدل . فضحكت وقلت بانني

ملاحظاتي على
الدستور المؤقت

اخالف القواعد المألوفة بأن يكون اعضاء الفريق الواحد منسجبين بحيث لا يخالف احدهم ما يقوله المجموع . مانا اؤيد فكرة الرئيس عبد الناصر ، خلافا لرأي رئيس جمهوريتي . اذ انني اشعر باننا اصبحنا فريقا واحدا ولم نعد فرقتين . الا ان الرئيس عبد الناصر لم يشأ التثبيت برأيه ، فألقى في فم الوزراء المعارضين لقيمة الهتهم عن سائر اللقم التي احتفظ بها لنفسه . وهكذا وافق على استبداء لقب « الوزير » ، فنزل كلامه رطبا على نفوس وزرائنا ، واستراحت ضمائرهم . صحيح انهم اضاعوا شخصية الجمهورية السورية واستقلالها ، لكنهم ربحوا منصب الوزارة واحتفظوا لوطنهم ولاولادهم واحفادهم بهذه الغنيمة الغالية !

واستأنفنا البحث في اليوم التالي بعد ان كنت قضيت الليل في درس المشروع الجديد . ومما استرعى انتباهي :

١ - ما جاء في المادة الاولى من الاقتصار على نعت الدولة العربية بالديموقراطية محسب ، دون ما كان ذكر سابقا من انها رئاسية . والامر لم يختلف في الجوهر لان المادة (٣٠) ذكرت ان الرئيس يسمى الوزراء ويعزلهم .

٢ - ما جاء في المادة (٦) من ان الملكية الخاصة مصونة ويانها لا تنزع الا مقابل تعويض عادل .

٣ - ايجاد مجلس تشريعي يختار الرئيس اعضاءه من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

٤ - يجري الاستفتاء على هذا الدستور يوم (لم يذكر) من شهر (لم يذكر) سنة ١٩٥٨ .

٥ - يتولى الرئيس اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء .

٦ - خلو المشروع من ذكر الاتحاد القومي .

ورابت عدم اعادة الاعتراضات التي سبقت ان ابديتها في دمشق ، اذ انها ولا ريب عرضت على الرئيس واطلع عليها ولم يأخذ باكثرها . ولذلك حصرت ملاحظاتي على النقاط التالية :

اولا : طلبت المباشرة باجراء انتخابات نيابية جديدة بدلا من اختيار بعض النواب الحاليين في القاهرة ودمشق لاملء مناصب المجلس التشريعي ، مدار جدال طويل لم يؤيدني به احد من زملائي السوريين .

ثانيا : طلبت تحديد المدة بين الدستور المؤقت والدستور النهائي بما لا يتجاوز الشهر فوجم الرئيس وقال : « شهر واحد ؟ » فقلت : « نعم . هذا ما اتفقنا عليه بدمشق . » ونظرت الى الزملاء مستنجدا بهم ، فأطرقوا برؤوسهم الى الارض وظهرت بلاغتهم في السكوت . فقال الرئيس : « فترة الانتقال دي مش ممكن تكون اقل من خمس سنين . لربما عشرة . » ولم استطع ، رغم الاعتراض الملح ، ان اثني الرئيس عن رايه ، فأنهيت ملاحظتي بالتصريح بأن بقاء النواب الحاليين مدة طويلة قد تمتد على راي الرئيس عشر سنين لا يأتلف مع موجبات الحياة الديموقراطية الصحيحة التي توجب الرجوع الى الشعب في مدة لا تتجاوز اربع سنين او خمس . وقلت اني اصر على ان حرمان البلاد من مجلس نيابي منتخب لا يلاقي من سورية قبولا حسنا !

وكان زملائي السوريون ينظرون ، بعضهم الى بعضهم ، ويتهامسون عن جرأتي في مخالفة الرئيس برأيه ، كأن المخالفة خروج على المعقول والممكن ، بل عن الوطنية او ربما حتى عن العروبة . ولم يخرجهم عن سكوتهم المطبق استنجادي بهم بالاشارة والغمز !

اما الاتحاد القومي ، فلم اجيء على ذكره لان الدستور جاء خلوا منه . وخشيت ان انا اثرت الموضوع ، فتحوا للاتحاد بابا خاصا في مشروع الدستور وادخلوه فيه .

وانحصرت ملاحظات الوزراء الاثتراكيين في الاعتراض على عرض مشروع الدستور المؤقت على الاستفتاء واقترحوا ان ينص الاستفتاء على منح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت . فمقرر تاليف لجنة لتلخيص المبادئ العامة التي احتواها المشروع لتدرج في بيان الرئيس امام مجلس النواب . فاختمت بعض الوزراء في قاعة اخرى ، ثم عادوا بعد مدة طويلة وتلوا الصيغة التي اتفقوا عليها بحيث اضافوا مقرة تتعلق بالاتحاد القومي . واليكم نص مشروع اللجنة :

اولا - سينوم نخامة الرئيس شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري يوم الاربعاء الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفي نفس الوقت تصل رسالة من نخامة الرئيس شكري القوتلي الى رئيس مجلس الامة المصري ، تتضمن ترشيح نخامته للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، لبتلوها السيد رئيس

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مجلس الامة المصري على الاعضاء .

ثانيا - يتلو كل من الرئيسين شكري القوطي وجمال عبد الناصر امام كل من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري المبادئ التالية : (١) : لدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية . (٢) : الحريات العامة مكنولة في حدود القانون . (٣) : الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين للقانون ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم . (٤) : يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري . ويحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية . (٥) : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية . (٦) : الملكية الخاصة مضمونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون . (٧) : انشاء الفرائض العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى احد من اذائها في تفسير الاحوال المبينة في القانون . (٨) : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة . (٩) : كل ما قرره التشريعات المصولة بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاتليسي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام الجديد . (١٠) : لا يترتب على العمل بهذا النظام الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية . وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتليسي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي . (١١) : يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا النظام محمولا به في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمه وتوجيهه بقرارات من رئيس الجمهورية . (١٢) : يكون المواطنون اتصادا توميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . (١٣) : يتولى رئيس الجمهورية اعداد دستور الجمهورية العربية المتحدة وعرضه للاستفتاء وتم الموافقة بالغلبية الاصوات الصحيحة للمشتريين في الاستفتاء .

واصر الاشتراكيون على إلغاء الفقرة الاخيرة ، فاستبدلت بالنص التالي : « يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة . » وهكذا سرنا بعد الطمام مباشرة في موكب مؤلف من عشرات السيارات الى قصر شويكار . ولاحظت ان التهاتفات الموجهة تنادي بناصر والقوطي وفي بعض الاحيان بصبري العسلي . وعندما

وصلنا الى القصر دعينا الى توقيع محضر اعلان الوحدة ، فوقعنا جميعنا واتجهنا الى الشرفة المطلة على باحة جانبية اجتمع فيها ما يقدر بالفي شخص يحملون اللافتات ويصرخون باعلى الاصوات ما امروا به من تحية العروبة والوحدة وعبد الناصر والقوتلي دون الانتباه للخطب والاقوال التي كانت تذهب ادراج الرياح . وخطب الرئيس عبد الناصر وتبعه القوتلي ورفعا يديهما متشابكين . وظهرت في الصور الفوتوغرافية خلفهما ، والكابة تطلو وجهي . وقد لاحظ أحد الخبثاء فيما بعد ان اساريري كانت تتم عما يخالج فؤادي من معارضة للوحدة .

وبعد انتهاء الخطباء امسك عبد الناصر بيد العسلي ودفعه الى ناحية الميكروفون وناوله محضر الاجتماع بالمناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ففرح العسلي ايما فرح بهذه اللفتة السامية وقال : « انه لشرف عظيم يا سيادة الرئيس . » فأجابته : « انه تقدير لخدماتك الجليلة . » واليكم هذا النص الذي قرأه العسلي من شرفة قصر شويكار بالقاهرة ، في ١٩٥٨/٢/١ :

في جلسة تاريخية عقدت في صمر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٢٧٧ هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨ م ، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سوريا ومصر السادة : صبري العسلي ، عبد اللطيف البغدادي ، خالد العظم ، ركربيا محيي الدين ، حامد الخوجة ، حسين الشافعي ، مأمون الكريبي ، انور السادات ، اسعد هارون ، عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس ، نور الدين طراف ، صالح عقيل ، فتحي رضوان ، عفيف البزري ، محمود موزي ، كمال رمزي اسفينو ، علي صبري ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع ان يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من ان شعب كل منهما ، جزء من الامة العربية . لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الامة المصري ، والمجلس النيابي السوري ، من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة اولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذكروا ما توالى في السنين الاخرة من الدلائل القاطعة على ان القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف اقطارهم ، وحاضرا مشتركا بينهم ، ومستقبلا مأمولا من كل فرد من المرادم .

وانتهوا الى ان هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الى الحرية والسيادة ، وسبيل الإنسانية الى التعاون والسلام ، ولذلك فان واجبهم ان يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الاماني الى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوي . ثم خلس المجتمعون من هذا كله الى ان مناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية واسباب نجاحها قد توافرت بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وشوحها واكد انها حركة تحرير وتمسك وعقيدة تعاون وسلام .

لذلك رأى المجتمعون ان يملنوا ائنائهم التمام ، وايائهم الكامل ، وتنتهم المييلة ، في وجوب اتحاد سوريا ومصر ، في دولة واحدة ، اسمها الجمهورية العربية المتحدة .

كما راوا ان يملنوا ائنائهم الاجماعي على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ، ويكونون مسؤولين امامه .

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلس تشريعي واحد ، وسيكون لها علم واحد ، يظل شمعا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها ابناءها في الحقوق والواجبات، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها . وسيتقدم كل من نخابة الرئيس شكري القونلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان الى الشعب يلقى امام المجلس النيابي السوري ومجلس الامة المصري ، في الايام ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، ببسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ويشرحان اسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيدهى الشعب في مصر وسوريا الى استفتاء خلال ثلاثين يوما على اسس الوحدة وشخص رئيس الدولة .

والمجتمعون ، اذ يملنون قراراتهم هذه ، يحسون باعق السعادة واجمل الوان الفخر ، اذ شاركوا في الخطوة الايجابية ، في طريق وحدة العرب وتضامنهم ، تلك الوحدة التي عاشت لئلا تلوب العرب كامل مرموق ، وهدف عظيم ، حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل . والله نساأل ان يكلا هذه الخطوة ، وما يتلونها من خطوات ، يعين رعايته السامرة ، ويفضل عنايته السابقة ، وان يكسب للعرب في ظل الوحدة ، العزة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨ م
وبعد ان انتهت التلاوة بدأ العناق والمصافحة بين الحاضرين
— بحسب علاقتهم، بعضهم مع بعض — للتعبير عن شعور الاقتباط
بهذا الدمج .

ثم دلفنا وسط هذا الزحام الفليظ الى قاعة تصدرها عيد

الناصر ، حيث اخذ يوزع علينا الاوسمة التي منحونا اياها - وهي وسام النيل للوزراء وقلادة الجمهورية لرئيس الوزراء صبري العسلي . وبذلك قبضنا ثمن موافقتنا على رغبات مصر .

وكان الناس حولي ينظرون الي شزرا كأنها اقرتفرت جرما . فاذا كلمني احد فتكلفا ، وان ابتسم فتصنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلي وبالبيطار . اما سائر الوزراء فكانوا يندسون في الصفوف ويستعطفون ويستجدون ، او بالاحرى يستجدون ابتسامة صفراء على وجه احد الوزراء المصريين . وكانوا يطلقون النكات استدرابا لتهقتهم ، اذ كانوا عالمين بان المصريين ارباب نكتة . وكان اكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح البيطار والبزري . فكانا يروحان ويجيئان في الابهاء ، وايديهما متشابكة ، والابتسام ينفر من شدقيهما . وكنت اتساءل كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين ، وانا اعرف شعور البزري نحو البيطار ! على ان هذا الرباء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعفي البزري من قيادة الجيش الاول ، ولم يكن مضي على تأليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البزري جالسا في بهو فندق شبرد بالقاهرة فشاهده البيطار من بعيد . وبدلا من ان يقبل عليه ويظهر له اسفه لتسريحه ، تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد !

الفصل الثالث

قيام الجمهورية العربية المتحدة

نقل الي ابن عمي عبد الرحمن العظم ، سفيرنا في القاهرة ، ان النيار ضدي شديد جدا ، وان الجميع يمتدنون اني ضد الوحدة . وكنت اجيبه بانني لست كذلك كما يزعمون ، فالوحدة العربية الشاملة هدف سمينا اليه من زمن بعيد . لكنني ضد ما يريدون تحقيقه من الحاق سورية بمصر والقضاء على كيانتها وعلى ما حازته في الآونة الاخيرة من رمة وسبو . فاصبحت الدول تنظر اليها كسيدة الموقف في الشرق الادنى ، يسمى البعض لازالتها من الوجود والقضاء على حريتها وسلوكها السياسي ، ويسمى البعض الآخر لاكتساب عطفها ومحبتها . فبينما الفريق الاول ينفق الاموال جزافا في سبيل اثاره الفتن وخلق المؤامرات وتاليف جبيح الدول العربية ضدنا ، نرى الفريق الآخر ينفق علينا القروض والمساعدات الفنية والاسلحة والفخائر كي نستطيع الصمود تجاه من يريد القضاء على استقلالنا وحریتنا .

واني اجزم بان العداء الذي كنت اشعر به في قلوب المصريين نحوي عداء المصريين لي ناشئ ليس عن معارضتي كيفية تحقيق الوحدة والاساليب التي يرغبون فيها ، ولكن عن انني كنت القائل بالصدافة مع الاتحاد السوفييتي وبلاعتقاد عليه لمحاربة امريكا وسائر الدول الاستعمارية . واما هم فكانوا في الحقيقة اقرب شعورا الى امريكا واميل السبي التفاهم معها : الا ان موقف الولايات المتحدة من اسرائيل وعدم بيعها الاسلحة للمرب كانا السد الحاجز الذي لم يكن من السهل تجنب الاصطدام به . ولولا خوفهم من ان يتهمهم الناس بالاعتراف باسرائيل وقبولهم الصلح مع اليهود وما يؤدي اليه ذلك من انهيار الشعبية الكبرى التي حازها عبد الناصر في المحيط العربي ، لكافوا اقدموا على مصادفة الولايات المتحدة علنا والوقوف من الاتحاد السوفييتي الموقف العدائي الصريح .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

الا ان المصريين ، رغم ادعائهم الحياد الايجابي ورفضهم الارتباط باي حلف عسكري مع امريكا او بريطانيا فقد ارضوا الامريكيين بمحاربة الشيوعية وملاحقة اتباعها في مصر وسورية ، تماما كما كان يفعل نوري السعيد في العراق . واما منح القواعد العسكرية وعقد المحادثات ، فقد صرف الامريكيون النظر عنهما نهائيا لانهم تأكدوا من انهم اذا الحوا على عبد الناصر واتبعوه بقبولها ، فانه يفقد شمبيته ثورا ويصبح كنوري السعيد ، آلة غير مجدية . لكنه الآن يحقق لهم هدفهم بمنع انتشار الشيوعية في الشرق الادنى واحلال البرود في العلاقات بين سورية وروسيا محل الود والصداقة . وقد ارتضى الامريكيون ذلك خوفا من ضياع كل شيء من بين ايديهم .

وقد سعى دالاس فيها سبق الى دعم الملك سعود ورفعته الى زعامة الامة العربية . فدعاه ايزنهاور بمطلع ١٩٥٧ الى واشنطن ووافق بينه وبين الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق . ثم جاء الملك سعود الى مصر واجتمع مع عبد الناصر والملك حسين والقوتلي ووزرائهم . غير انه فشل في محاولته تزعم الجبهة العربية التي كانت تعمل الولايات المتحدة على ايجادها . اذ رفض عبد الناصر تأليف تلك الجبهة والتفاهم مع الامريكيين ، لان عبد الناصر كان يريد هو نفسه ان يتزعم هذه الجبهة وان يتصرف بمقدرات سورية والاردن والسعودية ويساوم عليها . وهذا ايضا ما جعله يحارب حلف بغداد اذ شعر ان قيادة الدول العربية التي ستشترك في هذا الحلف سوف تكون للعراق ونوري السعيد لا له .

ثم ان هذا السبب نفسه هو الذي جعل عبد الناصر يتبنى فكرة الوحدة مع سورية . فقد ترامى عند قدميه المدنيون والعسكريون وسلموه زمام بلدهم وارتضوا بحو كيان سورية . وكان من قبل يدعي بان الشعب المصري مازال غير متفهم ومتقبل للوحدة ، وذلك عندما كان المتفاوضون معه من الوزراء السوريين يحتفظون لسورية بكيان خاص وبلا مركزية واسعة ، بحيث لم يكن بإمكانه المساومة على سورية تجاه الامريكيين وغيرهم .

وكان هذا كله من اسباب عدوله عن جعل الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية نيابية وتمسكه بان تكون رئاسية . ثم اصدر الدستور المؤقت ومنح نفسه حق التشريع في غياب مجلس النواب ، كما انه لم يدع البلاد الى انتخابات نيابية وقد مضى على اعلان

الوحدة نحو سنتين . كل ذلك لكي يضمن لنفسه حرية التصرف ، ليس بمقدرات سورية فحسب ، بل بمقدرات مصر ايضا ، دون رقابة نيابية . وتبع هذا التثبيت ما قام به من اثاره الفتنة في لبنان لتهديم كيانه واقامة حكم يسير في ركاب سياسته ، وما قام به من اشغال الثورة في العراق لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم ، مشجعا الكيلاني وعبد السلام عارف على استلام الحكم توطئة لاعلان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وبذلك تتم مناورته للاستيلاء على هذه المناطق الاستراتيجية الهامة ولوضع اليد على منابع البنزول وانابيه من العراق حتى البحر المتوسط . فاذا اضفنا الى ذلك تسلطه على قناة السويس كان له ، حسب برنامجه ، رقعة كبيرة يحكمها كالسيد المطلق ويساوم عليها ما شامت له اهواؤه .

وعندما كنت انا متوليا معارضة حلف بغداد كان الرضاء عنى في القاهرة عظيما . ويشهد الله انني لم اتبع هذا الاتجاه بغية ارضاء عبد الناصر ، بل ارضاء لضميري وما كنت اخشاه من الخطر المحيق بسورية من جانب الدول المستمرة وعملائها . لكن عندما قدمت مشروعى لتوحيد بعض المرافق السياسية والعسكرية مع مصر واصطدمت بمعارضة المصريين ، تبين لهم انني عنيد لا ارضخ الا لما اجده مؤتلفا مع مصلحة بلدي . لذلك فاني لم اتنازل عن مشروعى رغم المغريات التي لوحوها بها . فكان انهم عاكسونى في انتخاب رئيس الجمهورية السورية وسندوا القوتلى المطواع . ثم انهم لمسوا هذه المرة ايضا انى شديد المراس لا اطاطيء الراس امامهم كما يفعل زملائي .

وقبل ان تظهر معارضتى للوحدة بدا السفير المصرى في دمشق ، محمود رياض — والمضحك اننى انا الذى رشحته لهذا المنصب والحجت على عبد الناصر في تعيينه — يحرض الجرائد والاحزاب ضدى عندما بلغه اننى مقدم على تاليف حزب سياسسى جديد . فهو في ذلكاه وعلنته استنتج ان النصر سوف يكتب لهذا الحزب وان الانتخابات النيابية القادمة سوف تمنحه اكثرية كبيرة في مجلس النواب تجعل منه الحزب المسيطر على مقدرات البلاد . فخشى ، لوقتلى الحر المستقل ، ان لا اسلس لمصر القيادة في توجيه سياسة سورية . وهكذا بدأ يمبىء ضدى ما استطاع ان يعباه من حقد النواب وحسد رجال الاحزاب الاخرى . فنجح في ايقاع الفرقة بينى وبين اكرم الحوراني وجماعته ، بعد ان لوح لهم بان مصيرهم الاندحار

والإبعاد والاتصاء ، اذا ما تم لي النجاح في الانتخابات المقبلة .

وفي المساء اقام الرئيس عبد الناصر على شرف الوفد السوري حفلة عشاء كبرى في قصر عابدين حضرها ما يقرب من مئة مدعو . حفلة عبد الناصر على شرف الوفد السوري

وفندما عدنا ، عبد الرحمن وانا ، الى داره قرب منتصف الليل هتف القوتلي له طالبا ان تقيم السفارة في الليلة المقبلة حفلة عظيمة في حديقة الدار . فاطهر السفير صعوبة تحقيق هذه الرغبة سواء من حيث دعوة المدعويين او تحضير الصيوان والطعام . لكن القوتلي اصر اصرارا شديدا . ثم بدا السفير يتصل بالمحلات المختصة بهذه الولايم . ولم ياوي الى فرائسه حتى انجز توصية جميع اللوازم . وقلت في نفسي : يا ليت القوتلي ابدى جزءا من هذا الاصرار في محادثات الوحدة ، لكن خفف قليلا عن سورية . لكنه كن يهتم بالولايم ومظاهر الابهة والعظمة اكثر من اهتمامه باي شيء آخر .

وكانت الحفلة حافلة بحسن الذوق في الترتيب وجودة الاطعمة . وقد لبي الدعوة اكثر من الف شخص . والذي جلب النظر هو انه قبل موعد حضور المدعويين ، جاءت هيئة من قسم المباحث وطلب افرادها من السفير ان يجوبوا غرف السفارة ، واحدة واحدة . وسألهم عن السبب وعما اذا كان ثمة ما يستوجب هذا التدبير المخالف للمعرف الدبلوماسي ، فاجابوه بانهم يخشون ان يكون احد الناس قد اختبأ في مكان ما فيطلق على الرئيس قنبلة او طلقات نارية . ثم طلبوا منا ان نترك الغرفة التي كنا ننتظر فيها قدوم الرئيس ، فامتلنا صاغرين . وفتشوا الغرفة وغيرها من الغرف والممرات تفتيشا دقيقا واحتلوا الدار ووضعوا في كل زاوية منه حارسا . وكان وجه السفير يحمر شعورا بالانفعال الذي انتابه . فمروحت عنه وقلت له : « هذا بدء الاحتلال والسيطرة ! وبعد اعلان الوحدة لن تبقى سفير دولة مستقلة بل احد رعايا الامبراطورية . »

وكنا قد عقدنا اجتماعا مع الرئيس والوزراء المصريين في الساعة الحادية عشرة ، انتهينا منه في الساعة الثالثة بعد الظهر . وبذلك ماتنا تناول طعام الغداء عند السيد جميل مردم بك الذي ظل هو ومدعووه ينتظرون حتى الثانية .

وفي هذا الاجتماع قرأ الرئيس عبد الناصر نص برقية وردته من امام اليمين يعلن فيها رغبته في الانضمام الى مصر وسورية باتحاد فيدرالي ، فاعتبط الحاضرون وصلقوا . لكن ماتهم ان يلحظوا ان

امام اليمن نفسه لم يقترح ان ينضم الى وحدة كالتي نحن نقيها بين مصر وسورية ، بل رجح الاحتفاظ بكيان دولته وسيادتها المحلية . واعلن الرئيس انه سيجيب بالموافقة وبدعوته الى الحضور بنفسه الى القاهرة لتثبيت النصوص وتوقيع الاتفاق ، او الى ارسال وفد مفوض . ولم يبد الرئيس رغبته في ان يشترك احد من السوريين في هذه المباحثات . وكانت هذه اولبادرة منه بابعاد السوريين عن القضايا الاساسية وبافتتاح سياسة التسلط والانفراد بالحكم . وعقد الاتفاق فيها بعد على ايجاد « الدولة العربية المتحدة » التي تشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويرئس اتحادها مجلس ثنائي مؤلف من رئيس الجمهورية العربية وامام اليمن ، ويرعى شؤونه مجلس مؤلف من مندوبين متساوين في العدد من كل فريق ، الى آخر ما هنالك من الشروط والقيود التي جعلت الاتحاد وهيبا اكثر منه امرا واقعا وعمليا . ولم تمض سنة على توقيع الاتفاق ، حتى اعلن الامام سخطه على الاسلوب المصري . فبردت العلاقات واصبحت اجتماعات مجلس الاتحاد محل تنذر الناس ، لا سيما ان رئيسته كان السيد احسان الجابري !

ولم اعد اذكر كل ما دار في هذا الاجتماع ، اذ اني كنت قطعت الامل بتعديل اي فقرة من مشروع الوحدة . ولم اكن ادري ان هذا المشروع نفسه سوف يتقلص في نص جديد قضى على الحسنات القليلة التي كان يحويها .

وفي اليوم التالي اجتمعنا في قصر القبة وتوجهنا الى مطار المازة حيث ودعنا الرئيس عبد الناصر ووزراؤه واعضاء السلك السياسي العربي وكبار رجالات العرب المقيمين في القاهرة ، مثل الحاج امين الحسيني والامير عبد الكريم الخطابي . وتعانق الرئيسان وتصافحت الابدي . وكان ذلك آخر وداع لرئيس دولة سورية المستقلة .

ودة الوفد السوري
الى دمشق

وبعد ان اقلعت الطائرة اخبرونا بان ثمة احتياطات وتدابير اتخذت لصيانة الطائرة وركابها من الوقوع في قبضة الصهيونيين . فلم نكد نظير من القاهرة حتى هبطنا في مطار صوير ، قرب السويس . وهناك ادخلونا في « هنكر » كبير مخصص لايواء الطائرات . واذن من الالومنيوم ، وكان البهو يحتوي كراسي وموائد خشبية متعددة . فجلسنا وقارنا بين قاعة الطعام الانيقة التي خصصوها لنا في قصر القبة وبين هذه الموائد الممددة لصغار الطيارين من الضباط . وطلبوا

الملل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

لكل واحد منا صحنا مملوءا بالارز واللحم ، فوقه رغيفان من الخبز .
ودار علينا الجنود باقداح الماء والاباريق ، فنظرنا ، بعضنا الى بعض
نظرة الاستغراب من هذه الحفاوة المدة لرئيس جمهورية . صحيح
ان كرسيه زال من تحته ، لكنه لا يزال حتى الساعة يتمتع بامتيازاته
وبحق المطالبة بالمعاملة اللائقة على الاقل . وكان عفيف البزري
يقول : « هكذا يأكل الضباط ، وهنا يجلسون » . فقلت : « هناك ،
على كل حال ، قاعات للجنود يجلسون فيها ويأكلون ، وليتهم
يجعلوننا نشاهدها ! »

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ركبنا الطائرة من جديد ،
فتوجهت بنا نحو الساحل . ولما وصلنا اليه ، لاحظت اننا نقرب من
البحر هبوطا . ولم تمض برهة حتى اصبحنا على علو عن الماء لا
يتجاوز المشرة امتار ، فظننا ان عطبا طرا على محركات الطائرة .
لكن البزري انبرى يطمئننا ، فقال بان هذا هو الاحتياط الذي اتخذه .
فالطائرة عندما تكون على ارتفاع قليل عن سطح الماء لا تستطيع
اجهزة الرادار التقاط اثرها ، وبذلك تنجو من المراقبة . وظللنا
نطير على هذه النحو ، حتى اقتربنا من الساحل اللبني ، فارتفعت
الطائرة واجتازت جباله واوصلتنا الى دمشق بسلام .

وفي اليوم الخامس من شباط اجتمع مجلس النواب في الساعة
الحادية عشرة صباحا . وبعد ان تليت رسالة رئيس الجمهورية
رفعت الجلسة الى بعد الظهر ، حين تليت المضبطة التي وقعها
النواب باعلان الوحدة وبترشيع الرئيس عبد الناصر لرئاسة
الجمهورية وباجراء استفتاء لانتخاب الرئيس ومنحه صلاحية اصدار
الدستور . ولم يتفب عن الجلسة سوى النائب الشيوعي خالد
بكداش ، اي ان بعض النواب الذين كانوا يهملون حضور الجلسات
بانظام لم يتأخروا عن الحضور هذه المرة ، بل اثبتوا وجودهم .
وفي مقدمة هؤلاء نائب حلب السيد رشدي كيخيا الذي كان استقل
من النيابة ورفض حضور الجلسات منذ اكثر من اربعة شهور .
لذلك كان اشتراكه في هذه الجلسة برهانا على دعم حزب الشعب
للوحدة مع مصر ، بعد ان فقد الامل بتحقيق الاتحاد مع العراق .
ولعلمهم اعتقدوا ان الوحدة معناها ابعاد الجيش عن السيطرة على
شؤون البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد ان طرح الحوراني ، رئيس الجلسة ، المضبطة على
التصويت وقوبلت بعاصفة من الهتاف المتواصل ، نهض النائب

سهيل الخوري وصعد على طاولته صائحا بهلء شذقيه : « يعيش الرئيس عبد الناصر ... يعيش ... يعيش ... تعيش الوحدة .. تعيش .. تعيش ! » فاستغرب النواب هذا الهتاف الذي يشبه الهتافات في الحفلات الشعبية ، لاسيما انهم يعلمون ان الخوري السفير كان الى زمن قريب عدو مصر ، يعارض التصريح الثلاثي والتفاهم مع مصر والسعودية ويدافع عن حلف بغداد !

ورفعت الجلسة واعيننا تجول في انحاء قاعة الاجتماعات ، قانعين بانها المرة الاخيرة التي نجلس فيها بين جدرانها المزركية . وعادت بي الذاكرة الى ما شاهدته هذه القاعة من صدام بين الجبهتين الوطنية والاستعمارية ، وكيف كنا نهزم مؤيدي حلف بغداد ونشن عليهم الحملات الشديدة . وخيل الي انني اقرأ من فوق المنبر خلاصة المذكرة الامريكية، كاشفا بها القناع عن نوايا الامريكين الحقيقية وعن اطماعهم في الشرق الادنى . وتذكرت الجلسة التي مثلت بها في انتخاب رئاسة الجمهورية ، وكيف ان حزب الشعب والحزب الوطني وكتلة الدستورية وكتلة المشائر وحدوا جهودهم واجتذبوا الى جانبهم فريقا من زملائي نواب الكتلة الديمقراطية ، يؤيدهم بذلك رئيس الاركان الزعيم شوكت شقير وتساندهم كل من مصر والسعودية ولبنان والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرانسوا . فصرفت الاموال ، وبذلت الجهود الجبارة لمقاومة نجاحي . وهكذا سقطت في معركة كان خصمي فيها كل تلك الدول العربية والاستعمارية ومعظم الاحزاب . على ان الذي اثلج صدري هو ان القوتلي لم يحز الاكثرية في الدورة الاولى وغاز في الدورة الثانية بتسعين صوتا مقابل واحد واربعين صوتا حرا . واخيرا عادت بي الذاكرة الى آخر جملة قلتها بعد ظهور نتيجة الانتخاب وموز القوتلي، وهي حفظ الله سورية !

ولم يشأ الرئيس القوتلي ان تنتهي مدة ولايته التسرية الا باحتفالات وولائم ، جريا على عادته وطبعه بحب الظهور ، فتوالت الدعوات ظهرا ومساء في نادي الشرق . اذ كان يرسل الى الهيئات ان تقيم له حفلة يتصدرها ، فتلقى الخطاب في مديحه ، وبذلك يحسى مرارة انتزاع كرسي الرئاسة من تحته . وكان يجيب الخطباء بما لا يخرج على ما اعتاد عليه من الاسلوب الفارغ من المعاني . لكنه كان محشوا بمبارات العروبة والوطن الاكبر والوحدة والجهاد .. ولا ينقص في الختام الا ان يحيي نفسه بنفسه ، نتيجة المديح المخطى

القوتلي يعيد الولائم

الذي كان يكيله لها . ثم انهى القوتلي موسم الحفلات بولاية اقامها على شرف الوزارة . ولاحظنا انه لم يحتفل بنا حينما ولينا الحكم في العام الماضي ، وذلك لانه كان غير راض عن الوزارة . اما الآن ، فانه اقام لنا تأبيننا لا تكريما !

ثم فوجئت بزيارة اللواء بزري لي بعد ان كان انقطع عني منذ جرى بحث الوحدة . وقال لي : « ستقيم الاركان حفلة غداء لمناسبة انتهاء مهمتك كوزير للدفاع . » فشكرته وقلت له بان لا لزوم لؤذه الحفلة . لكنه اصر مدعيا بان العادة جرت على اقامة حفلة لكل وزير يفادر وزارة الدفاع . ولم اشأ الاصرار على الاعتذار حتى لا يفسر ذلك تفسيرات شتى . وفي هذه الحفلة خطب اللواء البزري مادحا ايادي حسب العادة ، فأجبت به بأن تلك كانت المرة الخامسة التي تسلمت فيها وزارة الدفاع وتركتها لكني في هذه المرة فرح بهذا الترك ، لان ما كنت اسمى اليه بكل قواي ، وهو توحيد الجيشين السوري والمصري ، قد تحقق ولله الحمد . والتقت الي محمود رياض الجالس عن يميني واحنى راسه . فقد كان مطلعا على ما جرى بحضوره من مناقشات بيني وبين عبد الناصر والصاغ صلاح سالم ، كنت اطالب فيها بايجاد صندوق مشترك يؤدي الى توحيد الجيشين . لكنهما كانا يرفضان ذلك .

ثم اعدت العدة لاجراء الاستفتاء الذي حدد مواعده في الحادي والعشرين من شهر شباط . وجاءت نتائج الانتخاب من مصر مطبوعة جاهزة ، ووزعت على اللجان . وفي صباح اليوم الموعد اجتمعنا في دار رئيس الجمهورية ، حيث تقرر ان يسير الوزراء وضباط الاركان بقافلة من السيارات الى مركز الانتخابات في حي الشاغور ، مسقط رأس الرئيس القوتلي .

فسارت القافلة مسرعة . وبينما كنت الهو بالنظر الى الجهة اليمنى من الشارع ، اذا بصدمة شديدة تلقيني على الجدار الحاجز بين مقعدي ومقعد السائق . فوقعت نظراتي على الارض وارتطم رأسي بالزجاج وجرحت يدي وارتميت في ارض السيارة على غير وعي . وكانت سيارة فاخر الكيالي هي السبب في تصادم سيارتي بالسيارة التي كانت تسير امامها والتي يستقلها هاني السباعي وزير المعارف ، فارتطم راسه بالزجاج الخلفي وسال منه الدم . وقلت في نفسي هذا مال غير حسن . ثم لحقنا الموكب ، فاذا الازدحام في سوق مدحت باشا يوقف رتل السيارات على مسافة تزيد على المئة

الاستفتاء على مشروع
الدستور المؤقت واتقراره

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

متر . ولم يكن ثمة سبيل لوصول سيارتي امام مركز الانتخاب ، فأشرت على السائق بأن يذهب بنا الى مركز سوق ساروجه ، حيث سجل ولادتي . وهناك لم اجد اثرا للازدحام المصطنع امام مركز الشاغور . فكان الموظف جالسا وراء مكتبه ينتظر المترعين على غير جدوى . فنظرت الى السجل الذي يشطب فيه اسم كل مقترح عند قيامه بهذا العمل ، فرأيت ان المشطوبين لا يتجاوز عددهم العشرة . ولما خرجت من المركز لم اجد على الباب الخارجي احدا ما عدا جنديا جاء لحراسة الصندوق !

وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء ، فاذا بها تشير الى ان ٩٩٫٢٥٪ من اصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على ان جميع اصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن ، تلك التي كان يقطنها اليها احد الوزراء فاخر الكيالي . وهذا اقتراح في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترحوا بالنيابة عنه ؟ والحقيقة ان نسبة المترعين لم تتجاوز ٥٪ من اصحاب الحق فيه ، لكن الصناديق ملأت اوراقا زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماما كما تم في التصويت العام الذي جرى في ١٩٤٩ لانتخاب حسني الزعيم ، وفي ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلي . وهكذا كانت النتائج واحدة تكلمها اشرف الجيش على حماية الصناديق .

وفي اليوم الثاني قدمت الحكومة كتاب استنقالتها لتفسيح المجال امام الرئيس المنتخب ليضع موضع التنفيذ الدستور المؤقت وليؤلف الحكومة الجديدة . فجاء الرد من القاهرة بان تستمر الحكومة في تصريف الشؤون العامة .

وفي صباح ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ هتف لي احد الاصدقاء عبد الناصر في دمشق بان الرئيس عبد الناصر وصل قبل قليل الى مطار المزة وتوجه توا الى دار القوتلي ، فانتظرت ان يردني طلب بالحضور اليه . لكن الانتظار طال دون جدوى ، فعزمت على الذهاب ، وهناك رأيت الحشود بدأت تتجمع امام الدار ، فلم اتمكن من الدخول الا بشق النفس . وكان عبد الناصر والقوتلي والعسلي وعامر وسائر الوزراء والضباط واثنين على الشرفة فوق المدخل يحبون الجماهير وتحببهم ويتناوبون الخطب . وظلت الجماهير تتجمع حتى غصت الشوارع المحيطة بالدار وبقصر الضيافة . ثم نزل الرئيسان والوزراء الى الجهو الكبير ينتظرون ان تتمكن قوى الامن من شق طريق لسيادة

الرئيس . وفي جملة ما قاله عبد الناصر حينذاك : « لم اكن اظن ان الشعب المصري يتقبل الوحدة بهذه النسبة الكبيرة . اذ كانت نتائج الاستفتاء في القطر المصري كما اعلنت تدل على ان ٩٩٪ من اصحاب حق الاقتراع اشتركوا فعلا . وهذه اكثر من النسبة المألوفة في دمشق عن النتائج في القطر السوري . فقلت في نفسي : اذا كانت الحكومة المصرية اتبعت الطريقة نفسها التي اتبعتها الدوائر الرسمية في سورية ، فالامر غير مستغرب !

ولما طال بنا الانتظار على غير طائل اخذ عبد الحميد السراج على عهدته ايمال الرئيسين الى دار الضيافة تحت حراسته . وحين خرجا من الباب تدفقت الجماهير على السيارة المكشوفة التي استقلها . ورغم وقوف الحرس الخاص على رفايف السيارة وفي مقدمتها ومؤخرتها فقد كادت الجماهير ان تطبق على الرئيسين ! وقد ظهر في الجريدة السينمائية كيف اوشك نفس القوتلي ان ينجس ، فامتنع لونه وصار يلوح بيديه كالغريق المشرف على الهلاك .

وبعد ساعتين تمكنت السيارة من اجتياز المسافة بين دار القوتلي ودار الضيافة التي لا تتجاوز مئة وخمسين مترا . وظلت الجماهير المحتشدة طوعا او غصبا محيطة بالقصر مائة الساحة والشوارع المجاورة حتى ساعة متأخرة من الليل ، وهي تهتف وتهتف دون الانتباه لما كان يلقيه الرئيس بين فترة واخرى من خطب حماسية يشاركه في بعضها القوتلي والهوراني والعسلي والبزري . وكان الناس باكثريتهم فرحين بتحقيق الوحدة التي ظللنا ندعو اليها عشرات السنين . وكان اكثر الشباب حماسا البعثيون الاشتراكيون والشيوعيون . وفي آخر الامر وصلت جماهير القرويين التي بعثت دوائر الدرك باستجلابهم ، فجاءوا بخيولهم وطبولهم وزمورهم وراياتهم يهتفون ويهزجون ويرقصون الدبكة . واخذ القوم ببهجة توحيد القطرين العربيين وراحوا يعللون النفس في مضمار الحرية والديمقراطية ومحاربة الاستعمار والصهيونية بقوى اعظم من ذي قبل .

ثم عاد الوزراء الى بيوتهم ، ما عدا من التصق منهم بحاشية الرئيس ، كالبيطار والكزبري والكيالي .

وفي صباح اليوم التالي اعلن الرئيس انه يستقبل وفود المهنيين بادئا برئيس مجلس النواب وبعضاء الحكومة . وحضرنا في الوقت

المعين ، فوجدناه واقفا في صدر البهو الكبير وخلفه السراج الذي ما ابتعد عن الرئيس لحظة واحدة منذ وطأت قدماه ارض الشام ، لكي يحرسه ويحفظه من الاذى . ومررنا امام الرئيس الذي اكنى بصانحتنا . ورحنا ننظر الى العسلي لنرى ما سيفعله واذا بأحد مرافقي الرئيس المصريين يدلنا على باب الخروج . فخرجنا وسط الجماهير المحتشدة كالامس وسرنا مسافة طويلة حتى عثرنا على سيارتنا . وذهب كل منا الى داره ، واذ بالعسلي يهتف لي بان الرئيس ابلغه اسفه لما حصل وانه يدعوه والوزراء الى العودة الى القصر . فسالت العسلي : « الاجل الوقوف خلفه الى جانب الحاشية ؟ » فاجاب : « اظن ذلك ! » فقلت له : « اني باق في الدار . » لكن العسلي والوزراء ذهبوا وبقوا ثلاثة ايام واقفين على اقدامهم خلف الرئيس حتى تمت مراسم التهنئة . ثم عاد منهم الى داره بن عاد ، وبقي من بقي بغية التزلف .

ولم يستقبل الرئيس ، بقصد التشاور معه ، سوى القوتلي والهوراني والعسلي ، بناء على الحاح الكيالي في عدم اغفال العسلي . وكان المنتظر ان يستدعي الرئيس الجديد رجال السياسة كلهم لاخذ رأيهم والتشاور معهم ، لكن ظهر فيما بعد ان الامر مبيت ، وهو الاكتفاء بالعسلي والكيالي والهوراني والبيطار وبعض الضباط الذي سهلوا له مهمة وضع اليد على سورية . واكنى من العسلي بالاجتماع اليه في مكتبه مستطلما . وكان الشيء الوحيد الذي فاتحه به عبد الناصر هو انه يشفق عليه من ان يعينه رئيسا للمجلس التنفيذي لان المهمة في اول الامر شاقة ، حتى ان البغدادي نفسه رفضها قائلا : « تريد ان تحرقني ؟ » واستمرت الخوات بين الرئيس والهوراني ومحمود رياض طوال العشرة ايام التي سبقت اعلان الدستور المؤقت وتاليف النظام الجديد . ولم استغرب عدم دعوتي والبحث معي ، اذ اني كنت متاكدا من ان ليس لي دور في العهد الجديد . الا انني استغربت ان لا يدعى آخرون من سائر الاحزاب والفئات . وكنت اظن ان عفيف البزري سوف يكون رئيس المجلس التنفيذي، غير ان المستقبل القريب برهن على ان مسaire الجماعة له لم تكن الا للامادة من مركزه لدى بعض الضباط حين اعلان الوحدة ، لكي لا يشذ احد من قبولها ، على ان يخرج من الحلقة بالتدرج هو وكل سياسي وكل ضابط له مركز مرموق . وهكذا اتقى البزري ، ثم تبعه كثير من الضباط ثم لحقهم العسلي . اما جماعة حزب الشعب والاخوان المسلمون وغيرهم من المستقلين فابتعدوا عن المراكز وجرى

اطفاء اسمائهم ، بحيث لم تعد اية صحيفة تكتب عنهم ولو خبرا عن سفرهم او مرضهم او ما شابه ذلك .

واكتفى الرئيس بالعناصر الموالية له في الجيش ، وبجماعة حزب البعث الاشتراكي . فاعتمد عليهم في تنفيذ خطته ، وولاهم المراكز الحساسة في الدولة . اما اشتراك العسلي والكيالي وحومد ، فلم يكن الا تغطية للحقيقة وطمسا لها .

ووصل الى السامع ان الحوراني والبيطار والكلاس لم يتركوا احدا من رجال السياسة الا اتهموه بثتى التهم الحقيقية او الكاذبة . وقيل ان الكيالي ايضا لم يبخل في هذا المضمار . واذا كان الامر صحيحا ، فانه عمل مخز .

وسألني احد الاصدقاء سؤالا فيه الكثير من الدقة والانتباه . قال : « لم يكن البعثيون الاشتراكيون داعين الى الوحدة مع مصر في اول الامر ، وكانت جهودهم مقصورة على المطالبة بالانحد معها اتحادا فدراليا ، حتى ان هذه الجهود نفسها كانت تتنازعها فترات من الفتور والسكوت المطبق . فكيف انقلبوا بين عشية وضحاها فاصبحوا يعتبرون عدم الموافقة على الوحدة خيانة تومية ؟ »

فاجبت صديقي : « لنفرض في البدء امرا لا شك عندي فيه ، وهو انهم في مجموعهم قوم وطنيون قوميون بلا مراء . لكن الى جانب هذا الشعور السامي تستحوذ عليهم نزعة الى السيطرة على الحكم وتكليف اتجاهه وسياسته حسبما يشاؤون . وهم لذلك لا يتأخرون عن اعتناق اي مذهب او مبدأ سياسي او طريقة حكم يرون فيها الطريق الموصل الى هدفهم . فكانوا ينادون بالديمقراطية وبالحياء الدستورية حينما كانوا يرجون منها ان توصلهم الى الحكم او السيطرة عليه . وهاك محاضر جلسات مجلس النواب من ١٩٤٣ حتى اوائل ١٩٤٩ ، ومن ١٩٥٤ حتى مطلع ١٩٥٨ ، فهي تشهد عليهم كلها . فغيرتهم على الدستور وعلى الحريات العامة كانت مترافقة في اقوالهم مع نعتهم وتهجمهم على المخالفات الدستورية وما كان يرتكبه الوزراء - حقيقة او ظلما وافتراء منهم - من خروج على القانون والناس للاصدقاء والاقرباء . وقد ابوا الاشتراك في الحكم وتحمل مسؤولياته حينما لم يقتنعوا بانهم سائرون به حسب اغراضهم . لكنهم في كل وثبة قام بها احد الضباط الطموحين كانوا يسمون للتسلط عليه وتوجيه خطواته وسلوكه . ثم لا يلبث هذا الطوق الخائق ان تنقطع حلقاته ، فيفلت الدكتاتور من قبضة يدهم

لذا دعا البعثيون الى الوحدة بدل الاتحاد

ويبعدهم عنه . وعندئذ يرتمون في احضان المعارضة ويشتركون في المؤامرات المعدة لقلب النظام الذي اقصوا عنه . «
وهكذا التف الحوراني حول حسني الزعيم صبيحة انقلابه المشهور وصار له مكتب خاص في دائرة اركان الجيش ، الى ان اقصاه زعيم الانقلاب . وعندما انقلب الزعيم الحناوي على حسني الزعيم واستلم قيادة الجيش والسيطرة على شؤون سورية ، اشترك الحوراني في الحكومة التي فيها هاشم الاناسي كوزير للزراعة ، وذلك حتى اليوم الذي ثار فيه فريق من الضباط واعتقلوا الحناوي ورفاقه الضباط ، حين اصبح الحوراني ملازما للشيشكلي الذي عقد له لواء القيادة الفعلية . وظلت العلاقات طيبة بين الحوراني والشيشكلي الى ان شعر الاول بانه غير واصل الى اهدائه عن طريق الشيشكلي ، فقلب له ظهر المجن وبدأ يتآمر ضده . منفاه الدكتاتور الى بيروت ، ثم عمل على ابعاده عن لبنان . فهرب الحوراني الى روما بصحبة البيطار وعلق .

والمرّة الوحيدة التي اخلى الحوراني فيها لنظام الحكم ومسيده اخلاصا حقيقيا ، كانت اثر اعلان الوحدة . وما كان هذا الاخلاص مرتبطا بعقيدة ثابتة ، وانما خلقته وغذته السلطة غير المحدودة التي منحها عبد الناصر لجماعة البعث الاشتراكي في ادارة شؤون الدولة وتكييف سياستها الداخلية والاجتماعية . ثم انه اطلق يدهم في ضرب خصومهم الضربات القاسية ، وفي املاء دوائر الدولة بالمنتسبين لحزبهم وتمكين محاسبيهم واقربائهم من الاثراء والانتفاع وتخصيصهم بعشرات الالوف من الدونمات في اراضي الغاب ، بينما حدد قانون اصلاح الزراعة لكل فرد مع عائلته ١٢٠٠ دونم فقط .

وهكذا اثبتت التجربة ان الحوراني وانصاره من البعثيين ومن الاشتراكيين هم كلهم انتهزيون للفرص ، يقتنصون لانفسهم ولحاسبيهم الغنائم والمزايح ، ويسكتون عن انحطاط الحكم وتدهور البلاد ، ويرفضون الازمات الاقتصادية ولو هي عمت جميع الطبقات عدا طبقتهم — ولا يمترضون على قيام الحكم الفردي البوليسي الدكتاتوري ولو زج في السجون الوف الناس وقتل منهم من قتل وهذب من عذب وشرد من شرد ، ما دام ان القائم او القائمين بهذه الاممال الشنيعة شركاؤهم في الحكم .

اما اذا ولى الحاكم وجهه عنهم وقص اظانهم وقطع ايديهم وابعدهم عن التسلط على البشر ، فيا ويله منهم . فهو دكتاتور

مستبد ، وطاغية يستحق الشنق . مساوية عهده لا تحصى ،
مفاسده وعوراته لا تعد .

وما العروبة والوطنية المتطرفة والديمقراطية الدستورية الا
ملاءات يلتف بها هؤلاء اخفاء لهزالهم الوحشي ، وقتاعا يسترون
به وجههم الشيطاني ، وذلك خداعا للناس وتخويفا لهم ، فلا
يقاومونهم . حتى اذا ما كثر عديدهم وقويت سواعدهم ، القوا هذه
البراقع وهجوا على فريستهم هجوم الذئاب على النعاج يعملون
فيها تهشيبا واكلا .

وقد خدعنا بهم قبلا ، واستهوتنا اقوالهم المسولة ، وبهترتا
حميتهم وغيرتهم على الوطن ، وصفقنا لخطبهم الرنانة ، وافتخرنا
بما روي لنا عن بسالتهم في حرب فلسطين التي تطوعوا لها ، فظننا
بهم الخير وكان هو الشر بعينه . فاتفقنا معهم وحالفناهم ضد
اصدقاء لنا واقرباء ، اعتقادا منا اننا نحالف قوما شرفاء مخلصين
للوطن ، اعداء للاستعمار ، فاذا بهم يقلبون لنا ظهر الجن حينما لم
يعد التحالف معنا مفيدا لهم، ويلتحقون بصف الوحدة دون الاحتفاظ
لبلداهم بما يضمن له كيانه وحقوقه ومعاليمه . وهم لم يكتفوا بتركنا
وشائنا ، بل دابوا على محاربتنا وتهشيبنا وطى اسمنا في سجل
النسيان .

وهكذا ، فلم يعد خالد العظم بنظرهم ذلك الرجل الذي كانوا
يستجدون به في اللمات ، يشدون ازهرهم به كما كان الامر في
الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ وفي الجمع بينهم وبين الحزب الوطني
لضمان تأليف حكومة تعارض اتجاه حزب الشعب في السياسة
الخارجية وفي انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ ، حين ادى
وقوفه في المعركة الى تجنب حزب الشعب تقديم مرشح عنه ، وفي
معارضة المشروع الذي قدمته الحكومة لاستلام مهمة اصدار النقد
من المصرف السوري ، وفي جمع الكلمة لدعم الجمهورية المصرية
على اثر تأميم قناة السويس ، وفي تأليف التجمع القومي في مجلس
النواب الذي اتاح لهم الاشتراك عمليا في الحكم والتخلل في دوائر
الحكومة ، وفي الوصول الى منصب رئاسة مجلس النواب . . .
لكن خالد العظم حاول ان يؤلف حزبا سياسيا ، وهذا الحزب
سوف يكتب له النصر في الانتخابات النيابية القادمة ، فيجتمع حوله
عدد من النواب يبطلون سحر الاحزاب الاخرى وياخذون زمام الامر
بيدهم . ولو كانوا مطمئنين الى ان الجيش سوف يقف الى جانبهم ،

لهان الامر عليهم . ولكنهم ظنوا انه سيكون الى جانبي ، فيتم التضامن بين الاكثرية النيابية والقوى المسلحة . وبذلك لا يبقى في البلاد سوى القوى الشعبية من عمال وفلاحين ، وهم مع الشيوعيين فيها على تنازع وتصارع . وهذا خالد بكداش زعيم الشيوعيين الذين يحاربونه وحزبه ، فهو سيدعم جبهة خالد العظم بذلك يتم جمع عناصر الامة كلها تحت زعامة العظم وسيطرته على شؤون الدولة والسياسة الخارجية ، فضلا عن زعامة عفيف البزري للجيش وزعامة خالد بكداش للقوى الشعبية . وهذه هي الطامة الكبرى . فلا حوراني ، ولا عسلي ، ولا قدسي ، ولا مبارك ، ولا عجلاني ، ولا قوتلي ، بل العظم وشركاؤه .

وقد وصل بهم الخوف الى حد توهمهم ان ثمة مؤامرة حكمتها مع البزري وبكداش لقلب نظام الحكم واستلام زمامه والتحالفة مع الاتحاد السوفييتي . وراحوا يشيعون هذا الامر همسا كانه خبر سري قد اكتشفوه . فائروا بذلك على عقول البسطاء ، وخاصة على الذين كانوا اذا ما ذكرت كلمة الشيوعية على مسامعهم ارتعدت مرائصهم خوفا على ممتلكاتهم وحرصا على مراكزهم السياسية او الاجتماعية من ان تفتصبها الكتلة الجديدة وتنتزعها من ايديهم .

ولم يكن محمود رياض سفير مصر اقل منهم نشاطا في الدس محمود رياض يولب الناس ضدي

علي في كل الاوساط ، لانه كان يرمي الى ايجاد جبهة تسير خلف عبد الناصر . وسواء كانت مثل هذه الجبهة على تناهم قليل او كثير ، الا انه يكفيها تفاهمها ضدي وضد سياستي الخارجية الرامية الى الاعتماد على صداقة الاتحاد السوفييتي ومساعداته العسكرية والفنية والمالية التي كان يقدمها لسورية ، وذلك لكي تستطيع الصمود في وجه اسرائيل والدول الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة . وهذا التفاهم السلبي تمكن محمود رياض من خلقه ضدي بتوحيد صفوف حزب الشعب واعضاء الكتلة الدستورية النيابية والمثائير والحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي . اذ قال لبعضهم : الوحدة مع مصر تقضي على نفوذ الجيش وتهدم اركان التجمع القومي . وهكذا عدل حزب الشعب وحلفاؤه من الدعوة الى الاتحاد مع العراق وانساق مع الدعوة الى الوحدة مع مصر . وقال للاخرين : الحزب الجديد الذي سيؤلفه خالد العظم سيؤمن له الاكثرية في المجلس النيابي الجديد ، وبذلك تطير رئاسة الوزراء من يد الحزب الوطني . وهكذا طار صواب العسلي واتباعه . وقال للاشتراكيين :

العظم متحالف مع الشيوعيين ، فجمد الدم في عروقهم !
وكانت الاتهامات بانني شيوعي تنصب كالفيث في السنة
الماطرة ، فتغسل ما في قلوب الاخصام من غل ونقمة . فتتضامر
الجهود وتصفى القلوب وتوجه الافكار كلها بتلف وشوق الى صاحب
الرسالة الذي بعث به الله لينقذ سورية مما كان سيجرها اليه
خالد العظم ، وهو جسيم الشيوعية والابتعاد عن الدول الساعية
الى الحرية والسلام : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى !
وكان منهم القومي العربي المتهلف الى جمع كلمة العرب ،
والاطماعي الخائف على ارضه من توزيعها على الفلاحين ، وصاحب
المعمل الخائف على مصنعه من ان يتسلمه عماله ، وصاحب العقار
الوجل على ممتلكاته من ان تصبح مئساعا للعموم ، والتاجر الحريص
على حرية التجارة والعمل الحر ، وصاحب الثقافة الامريكية
والانكليزية والافرنسية المشبع بفكرة الحريات ، وعملاء هذه الدول
الاستعمارية واجراؤها ، سواء منهم من تغمست يده في المؤامرات
العديدة التي جربت تلك الدول خلقها واثارة الفتنة بها او المحكومون
من قبل المحاكم العسكرية لاشتراكهم بتلك المؤامرات .
وكان منهم البسطاء الذين خدعهم سراب العروبة والوحدة
العربية ، والرعاع الذين تحملهم سيارات الجيش والدرك من الاحياء
والقرى الى المدينة بسيوفهم ورماحهم يهزونها ويلعبون بها هازجين
هاتفين كأنهم في عرس الضيعة .

كل هؤلاء خدعوا في اول الامر ، وراحوا يهتفون للوحدة ولعبد
الناصر ، ويحمدون الله على انتقاذهم وانتقاذ اموالهم واملاكهم من
خطر الشيوعية ، وذلك على يد عبد الناصر ، وبفضل الوحدة .
اما خالد العظم ، فقد خلصوا منه ومن انصاره في الجيش وفي
الاحزاب . واما سجن المزة ، فسيمشش فيه البوم بعد اليوم
وتنسج العنكبوت خيطانها بين جدرانه . وهكذا تنجو النفوس من
ظلم المكتب الثاني وزبائنه ، وينعم الجميع بنعمة الحرية والرخاء ،
وتهرع بقية الدول العربية الى الانضمام بعضها الى بعض ، فتذوق
اسرائيل مرارة سوء المصير !

فبأي آلاء ربكما تكذبان ؟

لكن لم تكن مرت على اعلان الوحدة ستة شهور ، حتى بدأ
الناس يفتحون عيونهم ، ويصحون من سباتهم طائفة طائفة ، ونوجا
بعد نوج . وكان اول من صحا ، فوجد نفسه ملقى في الشارع ،

عفيف البزري . فقد حلم انه تسلم قيادة الجيش الاول ، وانه تسلم رئاسة المجلس التنفيذي ، وبذلك اجتمعت في قبضة يده الشؤون العسكرية والمدنية ، فاصبح حاكم سورية المطلق ، يسوسها ويدير امورها كما ساس وادار المحكمة العرفية بدمشق . لكن فاته ان عبد الناصر كان يضحك منه ، فرمى به أرضا ، كما يرمي المرء بقشرة الليمون بعد ان يعصرها ويأخذ لبابها .

ثم كانت استنفاة طبقة الزراعة من اهل حماه — من اهلي ومن سواهم — على عراء اجسادهم مما كانوا يملكون . وانصبت غضبة رجال الحزب الاشتراكي عليهم ، فنفذوا قانون الاصلاح الزراعي في حقهم بكل شدة ، حتى بالخروج على نصوصه تشفيا وانتقاما . والله يشهد اني كنت على خصام مع ابناء عمي ، الومهم على معاملتهم القاسية للفلاحين . لكنهم ما كانوا ليرتدعوا ، لاسيما ان رجال الحكومة كانوا يساعدونهم — على الاخص منهم صبري العسلي — فظنوا ان عجلة الدهر لا تدور ، وان كل حال لا يزول .

واما التجار ، فبدات صحتهم بنسبة ما كان يصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني من قرارات تبيح الاستيراد وتمنعه ، وتزيد التعريفات الجمركية صعودا بدون تزو ، وتصدر القرارات وتلغيها وتعود اليها فتعدلها ، ومقا لمشينة الوزير ومصلحة اصدقائه او ملتحميه من اصحاب العلاقة .

واما اصحاب المعامل ، فكفت ايديهم عن ادارة شؤون المعامل كما يفرضه قانون العمل . اذ اخذ الحكام يملون عليهم ارادتهم بتميين الموظفين والعمال وبعدم السماح لهم بتسريحهم ، ولو وفقا لقانون العمل نفسه . وهكذا تكدست لديهم المنتوجات بسبب عدم تصريفها الى البلاد العربية المجاورة التي اقلت حدودها في وجهها نظرا للعلاقات السينة بفضل سياسة حكامنا !

واما اصحاب الاموال ، فقد اربعبتهم القوائين الصادرة ذات المفعول الرجعي ، فاخذوا يخرجون اموالهم الى لبنان وسويسرا ، خوفا من ان نصل اليها يد الطامعين .

وتدهورت قبة الاراضي المعدة للبناء والابنية بصورة عامة لعدم الاطمئنان الى المستقبل ، وخشية صدور تشريع جديد ينص على تأميم العقارات والبيوت والدكاكين ، كما فعل تيتو .

واما الموظفون من مدنيين وعسكريين ، فمسرح منهم المئات ،

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

وبات غير المسرحين غير مطمئنين الى بقائهم في الوظيفة . وجيء من القاهرة بالموظفين المصريين ، فحشدت بهم الدوائر واصبحت تعج بهم عجيبا .

ونقم الطلاب للتدخل في انتخابات رابطتهم . ثم هاجوا عندها صدر القرار بالغاء شهادة الدكتوراه في الطب والاقترار في منحها على جامعة القاهرة .

واما الفلاحون الذين ظنوا انهم اصبحوا يملكون الارض التي كانت لابائهم واجدادهم على حد اقوال وزير الاصلاح الزراعي ، فقد لمسوا لمس اليد الفرق بين التدجيل والتنفيذ ، اذ لم تتغير حالهم عن ذي قبل . وجل ما هنالك انهم صاروا يسلمون الى مصلحة الاصلاح الزراعي ما كانوا يسلمونه الى صاحب الارض حصة معينة من المحصول ...

ولم توزع عليهم الاراضي ولم يخصص لاحدهم شبر منها . اما الاوراق التي وزعها عليهم شكري القوتلي وعبد الناصر وتيتو ، فظنوها سندات تملك بما سيوزع عليهم من الاراضي . فبادوا يتسألون اذا كان نعمها في الماء وشربه يعود عليهم بأية فائدة . واما رجال الاحزاب فقد منعوا عن العمل السياسي ، فانقطعت عنهم جماعاتهم ، الا رجال حزب البعث الاشتراكي الذي مارس في الخفاء نشاطه الذي كان يمارسه في العلن . فدخلت في عداده الانواع ، لا ايمانا بمبادئه المغرية ، لكن طمعا في الحصول على وظيفة ، او احتفاظا بمنصب معرض للزوال !

وبالاضافة الى اسباب نقمة هؤلاء جميعا ، ما كان من سلب الجرائد حرية الكتابة ، وفرض نشر المقالات التي يكتبها المحررون في دوائر الدعاية ، وهي تارة مع الشرق وطورا مع الغرب ، وتارة تمدح زيدا وطورا تشتمه . ناهيك بالقانون الذي صدر بتخيير اصحاب الصحف بين الاستمرار على اصدار صحفهم في هذه الاوضاع وبين اسقاط امتيازها وقبض التعويض الذي قدر بما يعادل مطالب موظفي ادارات الصحف وعمالها مقط ، بحيث لم يبق منه شيء لصاحب الصحيفة .

على ان الطامة الكبرى نزلت على رؤوس الرجال الذين تولوا قيادة سياسة سورية منذ اربعين عاما ، يلتون الدروس في الوطنية والعروبة ويوجهون خطى بلادهم نحو الحرية والاستقلال . اذ اصبحت العروبة بازا يتصيد به الحكام الجدد . فساعت العلاقات

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

بيننا وبين كافة الدول العربية بسبب المؤامرات التي حيكت والحروب الاهلية الداخلية التي اثيرت في بلادها ، وذلك بقصد الحاقها بالجمهورية العربية المتحدة او ارغامها على التبعية لها .

وتردت الامور في سورية في السياسة الخارجية وفي الحكم البوليسي وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والعمرائية ، بحيث صار الناس يشكون من الوحدة كأنها هي السبب في هذه المحن . وفاتهم ان سوء معالجة الامور هو الدافع لهذا التردّي .

وهذا ما جعل دعاة العروبة والوحدة العربية الكاملة يخشون ان يسفر عن هذه الخطوات ما يؤثر في عقلية المبعوج ، ليس في سورية محسب بل في لبنان والعراق وسائر البلاد العربية ، فيحجمون عن الالتحاق بالركب ويتخوفون من الوحدة العربية ، كما كانوا يتخوفون من الاستعمار والانتداب .

وكنّت في الملاحظات التي ابدت ، وفي الدفاع عن المبادئ التي رغبت في جعلها اساسا للوحدة حريصا على ان تكون هذه الوحدة ، او بالاحرى هذه التجربة الجديدة كالمغناطيس يجذب العناصر العربية الاخرى للانضمام اليها . وكنّت اخشى من النتائج . وقد تحقق مع الاسف ما كنّت اخشاه . فتباعدت الامة العربية ، بعضها عن بعض ، في كل قطر . وبسات السوريون انفسهم غير راضين ، نيا للتماسة !

شدذت من ايراد الوقائع بتسلسلها التاريخي ، وابتعدت عن ذكر متابعتها بدافع السبق الى ذكر النتائج قبل ان ينتهي سرد الحوادث . فلنعد الى متابعة التطور في اخراج الوحدة الى الوجود .

عندما وصلت الى دار السيد شكري القوتلي لحضور المادة التي دعا اليها احتفاءً بالرئيس عبد الناصر وصحبه ، وجدت الناس يهمسون بمؤامرة اكتشفت . ولم نفهم الحقيقة الا عندما اعلنت الخبر محطة الاذاعة بدمشق . وهو يتلخص في ان الملك سعود تولى بنفسه القيام بمؤامرة ترمي الى اغتيال الرئيس عبد الناصر ، وذلك باسقاط الطائرة التي سيتمطيها وهو راجع الى القاهرة ، املا في عرلة تحقيق الوحدة بين مصر وسورية . وسردت محطة الاذاعة كيف ان النائب عزيز عباد اجتمع مع الملك سمود ، فاعطاه شكات بمبلغ اجمالي قدره مليونان من الجنيهات الاسترلينية باسم عبد الحميد السراج . وذكرت ارقام هذه الشكات بما لا يترك مجالاً للشك في صحة الخبر .

مؤامرة ضد ميد الناصر

والحقيقة لا تخرج عما ذكر من حيث الوقائع . لكن ما لم يذع هو ان السراج نفسه بعد ان جاءه من يجس نبضه ، اراد توريث الملك فبعث عباد الى الرياض لينقل الى الملك اشينزاز الجيش من الوحدة ويبين له ان في الامكان ايجاد عناصر في الجيش نفسه تتولى القيام بانقلاب عسكري يحول دون تنفيذ مشروع الوحدة ، وان الامر متوقفه على تخصيص المال اللازم للنفقات الضرورية ولتأمين تأييد بعض الضباط . وقد صدق الملك ما نقل اليه . والمضحك في ذلك هو ان يدخل في روعه ان السراج نفسه هو الذي سيأخذ الامر على عاتقه .

فصدرت اوامر الملك بمنح المال لعزير عباد ، وذلك شكات بمليونين جنيهه ، علق منها في جيب عباد مئة الف على سبيله السهو والغلط !

وعلق الملك سعود في هذه الاحبولة . فاضطر الى الاعتكافه وتسليم زمام الامور الى اخيه الامير فيصل .

اما السراج ، فقد كسب بذلك شعبية كبيرة . كيف لا ، وقد ضحى بعشرين مليون ليرة سورية في سبيل امانته وولائه لعبد الناصر والوحدة . وكان الملك سعود اول رئيس دولة يتناوله عبد الناصر بالطمع والشتم في الخطب العديدة التي القاها واذاعها من محطات دمشق والقاهرة الاذاعية . ولحقه فيها بعد الملك حسين وخروشوف وعبد الكريم قاسم وابو رقية وكميل شمعون وسامي الصلح ونوري السعيد وفاضل الجمالي ، بخطب قاسية اختلط فيها الغضب والشتم بالتهديد وايغار الصدور والاثارة . وقامت على اثر هذه الخطب ثورات وفتن في لبنان والعراق ذهب ضحيتها مئات القتلى والوف الجرحى . ثم قتل نوري السعيد وسجن الجمالي واقصي الصلح ولم تجدد ولاية شمعون وجرح عبد الكريم قاسم في محاولة اغتياله . اما الملك حسين فمصد للتحدي والهجوم وقضى على المؤامرات التي حيكت ضده . اما خروشوف فلم يزل حيا يذرع الدنيا جيئة وذهابا ، لكنه لمس تباعد العربية المتحدة عنه وتقربها الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . ولم يزل ابو رقية حيا يبرزق ، رغم ما يزعمه من محاولة قتله بيد غنذتها مصر بالسلاح .

ودرج الرئيس عبد الناصر على هذا الاسلوب الذي سبقه اليه هنتر عند ما كان يهاجم بنيش رئيس جمهورية تشكو سلوفاكية ، لانه كان يرفض اخضاع بلاده لمشينة المانيا . وقد جرب الرئيس عبد الناصر هذه الطريقة لالهاب الجماهير حماسا وتقديرا لجراءة

زعيمها ، لسخر من اخصامه ووسعهم شتما وتحقيرا : دالاسي ، وبلاك ، عند تأميم قناة السويس ، وغي موله ، وبينو ، وانطقوني ايدن عند العدوان على بور سعيد . وكان اول رئيس دولة عربي يستمعي بالقضاء على اخصامه بالثتم والسباب ، تمهيدا للقتال معهم . لكن القدر كان حريصا كل مرة على استجابة سؤال عبد الناصر ، فيهمز اعداءه قبل ان تصل يده اليهم . وهكذا نرجو ان نرى زوال اسرائيل من الوجود ، بفضل الهجوم بالاذاعات على بن غوريون واهوانه اليهود !

كفت قبل ان يعلن الرئيس عبد الناصر الدستور المؤقت ويؤلف الحكومة الجديدة اتضي الوقت الطويل في مكتب المسلي نتبادل واياها ما يصل الى علمنا من الاخبار . ولم يكن المشار اليه مطلقا على نوايا عبد الناصر . وكنا ننتظر على احر من الجمر اعلان تأليف الحكومة ، هو للاطمئنان على الاشتراك فيها ، وانا للخلاص من اعبائها . وعند انتهاء الدوام الرسمي ، ظهر الخميس ٦ آذار ٥٨ ١٩ ، عدت الى الدار ، واذ بالسيد صالح عقيل وزير الدولة المشرف على الدعاية والانباء يوافيني باول خبر صحيح منذ توليه شؤون المطبوعات وهو ان الوزارة الجديدة تألفت ولم يشترك فيها ، بالاضافة الي ، كل من اسعد هرون ، وصالح عقيل ، وهاني السباعي ، ومأمون الكبري ، وحامد الخوجة . وكان هو بالطبع متأثرا من اغفال اسمه بين الوزراء الجدد . وقد انتهى به هذا التازم الى اصابته بينوية قلبية اودت بحياته ، رحمه الله . فقد كان رجلا طيب السريرة ، حسن السمعة ، عفيف اليد واللسان .

وكان تأليف الحكومة الجديدة على الوجه الآتي : عبد اللطيف البفداي ، والمشير عبد الحكيم عامر ، واكرم الحوراني ، وصبري المسلي : نوابا لرئيس الجمهورية . وعبد الحميد السراج : وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للداخلية ، امين النوري : وزيرا للمواصلات ، احمد عبد الكريم : وزيرا للشؤون البلدية ، فاخر الكيالي : وزيرا للمالية ، حسن جبارة : وزيرا للتخطيط ، صلاح الدين البيطار : وزيرا للدولة ، خليل الكلاس : وزيرا للاقتصاد .

وتعين مفيد البزري مريقا وقائدا للجيش الاول . وكان تطبيق المسلي على تأليف الوزارة هو انه احسن ما يمكن ان عمله الرئيس . اما الاوساط الاخرى ، فقد استنكرت سيطرة

تأليف اول حكومة
في عهد الوحدة

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

البعثيين الاشتراكيين على الوزارة ، والاقْتِصَار على بعض الضباط وبعض الشخصيات الضعيفة .

وفي الوقت نفسه أعلن الدستور المؤقت وكان على غير ما جاء في المشروع الذي عرض علينا في القاهرة . وفيما يأتي نص الدستور المؤقت الذي أذاعه الرئيس عبد الناصر من دمشق في ٥ آذار ١٩٥٨ =

الباب الأول : الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة العربية المتحدة يحددها القانون ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام انسانية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع

مادة ٣ - النضال الاجتماعي اساس للمجتمع .

مادة ٤ - بنظم الانتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ - الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولائتنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ - العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الانعمال

اللاحقة

مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع : نظام الحكم

مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة يحدد عدد

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

- اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط ان يكون نصفهم على الأقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .
- مادة ١٤ - يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المين في هذا الدستور .
- مادة ١٥ - يجب الا نقل سن عضو مجلس الامة عن ثلاثين سنة ميلادية .
- مادة ١٦ - مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ويجوز دموته للانتقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .
- مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانتقاد ويفض دورته .
- مادة ١٨ - لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دورة الانتقاد والا كان اجتماعه باطلا وتبطل بحكم القاتون القرارات التي تصدر منه .
- مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الالية : اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وان ارمى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقاتون .
- مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيسا وكيلين .
- مادة ٢١ - جلسات مجلس الامة علنية . ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او عشرين من اعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع امامه تجري في جلسة علنية او سرية .
- مادة ٢٢ - لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة . ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ رايه فيه مادة مادة .
- مادة ٢٣ - يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاهماله .
- مادة ٢٤ - لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستجمال وموافقة الوزير .
- مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع هام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شرح وتبادل الراي فيه .
- مادة ٢٦ - لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.
- مادة ٢٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعنى اهد من ابدائها في غير الاحوال المبينة في القاتون . ولا يجوز تكليف اهد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القاتون .
- مادة ٢٨ - ينظم القاتون القواعد الاساسية لجباية الالوال العامة واجراءات صرفها .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

- مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض او الارتباط بمشروع يتربط عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .
- مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقتون والى زمن محدود .
- مادة ٣١ - يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وهرضها على مجلس الامة ، كما يحدد السنة المالية .
- مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده . وتقر الميزانية بايما بابا . ولا يجوز لمجلس الامة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .
- مادة ٣٣ - تجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل محروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها .
- مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والمحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .
- مادة ٣٥ - ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى .
- مادة ٣٦ - لا يجوز في اثناء انعقاد دورة مجلس الامة وفي غير حالة التظيس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضائه اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .
- مادة ٣٧ - لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والامتيار .
- مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة ، لماذا حل المجلس ويجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .
- مادة ٣٩ - اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من اعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير باغلبية اعضاء المجلس .
- مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال نظم الجمع الاخرى .
- مادة ٤١ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .
- مادة ٤٢ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر من اموال الدولة او يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقاضيها عليه .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مادة ٤٢ - يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في اثناء مدة رئاسته ، ان يزاول مهنة هرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية ان يعين نائبها لرئيس الجمهورية او اكثر ويعينهم

من مناصبهم .

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ - لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية او للوزير ، في اثناء مدة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة هرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري ، او يستأجر من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٩ - لرئيس الجمهورية لمجلس الامة حق اعادة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تادية اعمال وظيفته . ويكون قرار مجلس الامة باتهام الوزير بناء على اقتراح بمرم من خمس اعضائه على الاقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية من اعضاء المجلس

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها .

مادة ٥١ - اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه . فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٢ - اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية ان يصدر اي تشريع او قرار مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذها في غياب المجلس على ان يعرض عليه لموسر انعقاده . فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي اعضائه سقط ما له من اثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويحرف على ادارتها .

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الاملى للقوات المسلحة .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الأمة ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليين هما مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعوم بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة في الاقليم .

الفصل الرابع : القضاء

مادة ٥٩ - القضاء مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ - القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام او الآداب .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة ٦٣ - تصدر الاحكام وتنفذ باسم الأمة .

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به . كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ - لا تسري احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر لهما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اقلية اعضاء مجلس الأمة .

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور يفي سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات مسارية المعمول في النطاق الاتطبي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ - الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تحصر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاتطبي الحالي لكل من سورية ومصر .

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

جمال عبد الناصر

وهناك فروق اساسية بين هذا الدستور المؤقت وبين مشروع الدستور الذي بحثناه في القاهرة ، كما اثبتته بنصه في الفصل السابق من هذه المذكرات . وهذه هي :

فروق اساسية بين هذا الدستور ومشروع الدستور الاول

١ - لم يحدد الدستور المؤقت عدد اعضاء مجلس الامة بل تركه لرئيس الجمهورية، وهذا يتناقض مع مبادئ الديمقراطية.

٢ - اجاز الدستور المؤقت للمجلس التشريعي ان يستط عضوية احد النواب ، وهذا ايضا غير جائز في النظريات الدستورية .

٣ - اجاز الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية اصدار ما هو داخل في اختصاص البرلمان من تشريعات في غياب المجلس ، واشترط لالغاء هذه التشريعات اتفاق ثلثي الاعضاء . وفي حالة الرد يبقى تنفيذ التشريع المرادود صحيحا في المدة المتقضية بين اصداره والاعتراض عليه . وهذا كله مناف لبدأ عدم جواز تخلي السلطة التشريعية من صلاحية التشريع للسلطة التنفيذية . وهو يحطلي رئيس الجمهورية صفة الدكتاتور ، ليس على الشؤون التنفيذية فحسب ، بل على الشؤون التشريعية .

٤ - لم يوضح الدستور المؤقت كيفية انتخاب رئيس جديد

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

إذا شغل منصب الرئاسة قبل اصدار الدستور النهائي ، الا اذا اعتبرنا ان نائب الرئيس يقوم بالمهمة حكما . في حين ان المشروع منح الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي . وارى ان المبدأ الذي ورد في الدستور المؤقت افضل مما جاء في المشروع .

٥ - حرم الدستور المؤقت الشعب العربي في مصر وسورية من حق ابداء موافقتهم على الدستور المؤقت . وهذا خلاف ما كان اقره مجلس النواب السوري .

٦ - سلط الدستور المؤقت يد رئيس الجمهورية على البرلمان من حيث دعوته للانعقاد ومضى اجتماعاته ، وبهذا خروج على مبادئ الدساتير النيابية البرلمانية التي حصرت هذا الحق بالمجلس نفسه . ويمنح الدستور المؤقت النواب من حـق تعديل مشروع الميزانية الذي تقدمه لهم الحكومة ، وهذا خرق صريح لحقوق النواب الاساسية . اذ انه ، في هذه الحالة ، تصبح الميزانية التي تحضرها الحكومة نافذة بدون تعديل .

٧ - منح الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ ، بدون استشارة مجلس النواب ، خلافا لما جاء في المشروع . وهذا ايضا مخالف للمبادئ الدستورية التي لا تجيز اعلان هذه الحالة الا في حالة الحرب او الاضطرابات العنيفة ، وبشرط موافقة مجلس النواب . ذلك لانها توقف مفعول جميع المواد الدستورية المتعلقة بحرية الافراد وبصيانة المساكن وغير ذلك من اطلاق يد الحكومة اطلاقا كاملا .

٨ - احسن الدستور المؤقت بذكر الحصانة القضائية ، لانها من مستلزمات الحياة العامة في الدول الحرة .

٩ - لم ينص الدستور المؤقت على عرضه على الاستفتاء الشعبي واكتفى بالتصريح بعرض الدستور النهائي على الشعب .

هذه هي المسائل التي ظهر فيها الفرق واضحا بين ما جاء في المشروع الذي وزعه علينا الرئيس عبد الناصر في اجتماعات القاهرة في اواخر كانون الثاني ١٩٥٨ ، اي قبل اعلان الوحدة، وبين ما جاء في الدستور المؤقت . وغني عن البيان ان المشروع ، بحد ذاته ، افضل من الدستور المؤقت ، هذا اذا صرفنا النظر عن فكر المسائل التي هي في الاصل مخالفة للحياة النيابية الصحيحة .

وقد رأيت ان اثبت هنا نص الملاحظات التي ارسلت الى عبد الناصر ، عن طريق احد رجال مخابراته بدمشق ، في ١٩٦١ :

١ - موقفي من الوحدة لم يتغير ، وقد عملت مع كل من سعى لتوحيد كلمة العرب وجمع شتاتهم ، وسأظل مؤيدا للوحدة وداعيا لجعلها شاملة كل الاقطار العربية . وسبق ان ابدت عدم ارتياحي لاستبدال الوحدة باتحاد فدرالي . وعندما جرت المباحثات بشأن الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ابدت في مجلس الوزراء ملاحظات على التفاصيل والاساليب سجلت بمحاضر تلك الاجتماعات في دمشق والقاهرة .

ملاحظات ارسلتها الى عبد الناصر بشأن الحالة في سورية

٢ - لدي آراء في شأن ما يجري منذ ذلك الحين ، سواء بتأييد بعض الخطوط العامة والقرارات او بابداء ملاحظاتي عليها عندما يبدو لي انها غير مؤتلفة مع المصلحة العامة . وهذه الملاحظات الايجابية السلبية لا تستهدف سوى الخير العام ، بل هي تدعو صاحب الامر الى الاستمرار في خطته او تعديلها او الرجوع عنها . وذلك كله حرصا على سلامة الوحدة ، لان الناس هنا وفي سائر البلاد العربية يظنون ان الوحدة مسؤولة عن الاخطاء . وهذا ما يجب ان يحال دونه . وجل من لا يخطيء . فالحكم قد يخطيء والناقد قد يخطيء ، وبارك الله بمن يخلصك النصح ويسدك الراي البريء ، وقبح الله من يجعل ديدنه التهليل والتكبير ويخفي عنك الحقائق ويقودك بنفاقه الى سوء العاقبة ، والشكر مرة لمن يخلصك القول ولو اخطأ ، ومرتين اذا اصاب .

٣ - لا ريب في ان كثيرين من الناس مشغزون اليوم من سوء الحال وعمق بعض التدابير التي افترض فيها معالجة الامور . وقد زاد سوء الموسم في السنين الثلاث الماضية في الضيق الذي يشكو منه المزارع والتاجر وغيرهما . ولو كان بعض المسؤولين في دمشق يستطيعون معالجة الامور بالتدابير الصحيحة ، ولو كانوا الناس ائثال التصاريح غير الصحيحة بتصد التطمين واغفال الحقائق ، لهان الامر واتخذت تدابير من شأنها التخفيف عن الناس وهم بذلك الازمات المالية الشديدة . غير ان الخبرة تنقصهم ويفسئ نظرهم الغرور والاعتداد بالنفس .

٤ - كثيرون من المسؤولين المصريين ، ان لم يكن غالبهم ، يجهلون واقع سورية الاقتصادي والاجتماعي . وهم معذورون بذلك ريثما يكتسبون الخبرة الكاملة . وقد غشهم من اعتمدوا عليهم من

السوريين ، فساروا على ارشادهم في طريق لا تؤدي الى توطيد قواعد الوحدة واستجلاب القلوب .

٥ — اجتمعت قبل عامين بالسيد كمال رفعت في القاهرة وابدت له ملاحظات عديدة . وكان يتجنب شيوع خبر اجتماعنا . واني المس نفس الشعور الآن . فهل ثمة فائدة من هذه الاتصالات ؟

٦ — سيادة الرئيس لا يجتمع مع احد في سورية عدا الوزراء ، ويكتفي بما يقوله له هؤلاء . وثمة آخرون في سورية ممن خدموا البلاد في السابق واحسنوا تصريف شؤونها واصلوها الى الذروة يستطيعون ان يخدموا هذا العهد ايضا برايمهم المخلص ولا ينشدون اية مكانة ولا يطلبون اية وظيفة مهما سمت . فالاستماع الى رأيهم — ثم الاخذ بما يرى موافقا للمصلحة — من شأنه اطلاق الرئيس على الآراء العامة بمختلف وجوهها . واما الجنوح الى الحصول على هذه الآراء عن طريق اشخاص لا يفهمون في اكثر الاحيان ما هو السؤال ولا يستطيعون نقل الجواب كما هو ، فذلك لا يؤدي الى الغرض نفسه . فالاتصالات المباشرة افيد واضمن .

٧ — لقد وثقت البلاد كلها بالرئيس ولا تزال عند حسن ظننا به . وهي تطلب منه تحقيق آمالها به ، من حيث اقامة حكم محبب الى القلوب واستبعاد النظام الارهابي . والقلوب لا تستجلب بالشدّة والقسوة ، بل بالرفق وحسن المعاملة . ونحن نضن على الوحدة ان تكون قائمة على التخويف ، بينما القلوب جاهزة لرعايتها والحفاظ عليها . ولو كانت الوحدة وليدة الضغط والارهاب لجاز صيانتها بالقوة . اما وقد نشأت عن رغبة عامة وترحيب كامل ، فما معنى الحرص على سلامتها بالشدّة والعنف ؟

٨ — لا حاجة لتأكيد الاحترام والولاء للرئيس ، فهذا امر مفروغ منه . وقد لاقيت في هذا السبيل ، منذ ١٩٥٥ ، الشدائد على انواعها . ولا يزال مقامه عندي كبيرا ورجائي له عظيما بالنجاح ، لا سيما ان اي فشل سيعرض البلاد لكارثة . واما التعاون معه ، فمتى رفضته ؟ وما هو التعاون الذي يستطيع معه ؟ وانا على اي حال حاضر لابداء رأيي في كل ما يطلب مني . او يعرض علي . غير انني لم استشر في مطلع قيام الوحدة باي امر ولم يعرض علي شيء رفضته .

٩ — ارى الفائدة كبيرة في ازالة الحجاب بين الرئيس والمرؤوس ، وفي اطلاق حرية القول وعدم مؤاخذة احد على كلامه او

رأيه ضمن حدود القانون . فبذلك يستطيع المسؤول معرفة رأي الناس ، فيأخذ منه ما صفا ، ويفرج عن الناس ضيقهم وتذمرهم ، ويضمن لهم ايصال شكواهم الى مرجعها . اما منع الناس من الاجتماع بعضهم مع بعض ، ومضايقتهم بشتى الوسائل — كبخش اطارات السيارات والشتم والمضايقة — فليست هذه الوسائل من شان الدولة التي تخدم نفسها . وكذلك الحؤول دون الكتابة الحرة في الصحف (مع امكان احالة الكاتب الى المحكمة وفقا للقانون) اذا كان القصد منه اسكات الناس بالتهديد والوعيد . فهو انما يخلق الكبت والضغط ويثير التذمر وعدم الرضى .

١٠ — الدولة مكلفة بحماية الناس من تعدي بعضهم على بعض . اما اذا عمد المكثفون بحماية الناس الى ارتكاب نفس الاعمال التي يجب عليهم مكافحتها ، فالى من المشتكى ؟ وهل ترتفع سمعة الدولة التي يقدم بعض موظفيها على هذه الاعمال ولا يمنع فاعلها والامر بها عن الاستمرار في فيه ، على الاقل ؟ واذا دام الامر كذلك ، فمن يضمن انه لا يزيد في غلوائه فيتعرض للارواح وللأموال بالإذى الممنوح شرعا وقانونا ؟ ونحن الآن معززون بعدم الاطمئنان ، لكن ايماننا بأن حياة الانسان في يد ربه ورهن القدر المحتوم يجعلنا لا نلتق اهمية كبرى على اي تهديد . ولا نخشى الموت لاننا واثقون ايضا بان المسؤول الاول لا يرتضى لمهده ان تصطبغ نهايته بالدم البريء .

١١ — يشيع بعض الاذئاب هنا ان جهاز الحكم المحلي سيتمخر قريبا ، وان الجهاز الجديد ، بفضل رئيسه المرتقب ، سيوقف الاتجاه الاشتراكي في سياسة الدولة . وقد اخذت بعض الاوساط التجارية والصناعية تطمئن وتتقبل هذه الشائعة تقبلا حسنا ، كما راحت جماعات تسمى لاقامة حفلات تكريمية ، توطئة لخطة مكتومة يستفيد منها البعض .

١٢ — واما الاشتراكية فآدين بها واريدها تطويرية توافق امكانيات البلاد وحاجاتها وتستهدف زيادة الدخل الضروري والعام . و اخرى بأن يحدد لكل من القطاعين العام والخاص حدودا تتناسب مع الضرورة وامكانيات الدولة والامراد ، فلا يقضى على النشاط الضروري الذي اوصل البلاد الى الرنمة . كل ذلك وفقا لمخطط عام يحضره ، بالاشتراك والتفاهم ، خبراء السدولة واصحاب رؤوس الاموال .

١٣ — لا خوف من السوريين ان يقوموا بثورة ضد الوحدة وهم قد ارتضوها . وهم لا يطلبون من الرئيس سوى اصلاح الحال . اما محاولة حمل الرئيس على ظن السوء بزيد وعمرو ، فما هي الا للإيقاع بالناس وحماية المراكز والمناصب .

١٤ — الشخصيات السياسية السابقة لا يكون للرئيس اية ضغينة ، بل كل احترام وتبجيل . واجزم بأن الاجتماع معهم فرادى وجماعات يتيح للرئيس سماع ما يخفيه عنه من له مصلحة في احتكار اذن الرئيس . وعلى اي حال ، فهذه الاجتماعات تزيل من قلوب هؤلاء القوم شعور العزل والابعاد . ومن جهة ثانية ، فان ثقة الناس — قلتهم او كثرتهم — بهم لما تزال قائمة — هزلت او زادت — ولا يصدقن الرئيس ما ينقل اليه من ان شمعية زيد او بكر قد انخفضت الى الحضيض ، والا فما معنى تخوف اولئك منهم ومن اجتماعاتهم والسمي للحؤول دونها ؟ وهذه الثقة تخدم الوحدة ، لان الناس — عدا ما يبس مصالحهم الخاصة — يستوحون ما بيديه اولئك السياسيون من آراء او توجيهات . ولا يغترون احد بزوال فكرة الحزبية حتى الآن . وعلى سبيل المثال نذكر الاثر الناتج من الدعم العلني الذي بيديه احد كبار الساسة السابقين . فلو كان سائر الساسة يسيرون على غراره ويظهرون للملا ما يعتقدون بصلاحه ، لخدمت دسائس عمال الاستعمار ضد الوحدة وانجلت امور كثيرة بما فيه الخير العام . لكن هؤلاء الساسة مبعدون او مبتعدون . هم محاطون بهالة من الشك وسوء الظن يخلقها عدم الاتصال بهم مباشرة ، والاكتفاء بما ينقله الجواسيس المرتزقة عن لسانهم .

١٥ — استبشر الناس خيرا بقدم شخصية مصرية كبرى ، كالمشير عامر ، الى دمشق لمعالجة الوضع ، باعتباره حياديا في الخلافات التي كانت سائدة من قبل . وقد ادت مهمة المشير احسن الثمرات ، وبدأت امارات الارتياح تظهر . لكنها ما لبثت ، مع الاسف ، ان خدمت برجومه الى القاهرة وابقائه فيها .

١٦ — اردنا بهذه الملاحظات تهديد السبيل وايضاح حقيقة رأينا في بعض الامور . وقد نكون اخطانا في بعضها وعذرنا في ذلك اخلاصنا . فاذا لقيت هذه البادرة قبولاً حسناً ، سواء من حيث محتواها او اسلوبها ، فنحن على استعداد ابيان التفصيل والاجابة على كل ما نسال ، وذلك في محادثات واجتماعات لا يخيم عليها جو

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الخفاء والتستر .

١٧ — بيان ما يجيش في الصدر لا يسعه كتاب ، ولا أفيد من مقابلة يستطيع المتحادثون فيها أن يسردوا رأيهم وأن يجيبوا على ما يطرح عليهم من أسئلة وملاحظات تؤدي — ما دامت النوايا طيبة — الى تفاهم . ويقدر ما تكون الشخصية كبيرة ، تقترن نتائج الاجتماع بالنجاح .

١٨ — اما المضايقات التي الاتيها ، وعدم رعاية احكام القرارات الصادرة عن الرئيس نفسه في قضايا الحقوقية ، فأمر اتركه الى حين اصلاح الامور بصورة عامة . فسير امور الدولة على وجهها الصحيح بكل زوال اسباب هذه الشكاوى .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الفصل الأول مقدمة عامة

عندما راجت فكرة الاتحاد الفدرالي بين سورية ومصر واصبحت تشغل الرأي العام ، وعندما اصبح حديثها على كل لسان ، كنت اظن بأنها لم تكن الا نتيجة لتمخض آراء الناشئة الجديدة وتحريها عن فكرة تتبلور بها الغايات والاهداف .

فقلة العمل له اثر على الناشئة ، من حيث ان بطالتهم تسوقهم الى الاجتماع في النوادي او المقاهي ، وليس لديهم ما يتداولونه سوى ابحاث نظرية يغلب عليها الطابع السياسي .

مخطط الولايات المتحدة
في الشرق الاوسط

وبطبيعة الحال ، كان موضوع الوحدة العربية مدار تفكير كل عربي منذ ان تولى شباب العرب احياء المملكة العربية وبعثها من جديد في جميع الاقطار العربية المشمولة آنذ بحكم الاتراك . ولم تكن هذه الاقطار قد انقسمت الى دول ومقاطعات ووزعت على فرنسا وبريطانيا ، بموجب قرار جمعية الامم ، باسم الانتداب . فتجسمت في كل مقاطعة عربية فكرة الاستقلال ورسخت قواعد اقتصادها ونظام حكمها ، بأشكال مختلفة ، بحيث اصبح اليوم عسيرا توحيدها مجددا ، وذلك لاختلاف مناهج السياسة الخارجية والدستورية والديموقراطية والاجتماعية التي تطورت في كل بلد فأصبحت غير مؤتلفة ، بعضها مع البعض الآخر . غير انه ثبت فيما بعد ان ثمة مخططا سمعت الى تنفيذ حكومة الولايات المتحدة ، وهو يرمي الى خلق دولة عربية كبيرة تتولى اقصاء النفوذ الشيوعي — او بالاحرى نفوذ الاتحاد السوفيميتي — عن منطقة الشرق الاوسط وتماشى سياستها العامة ، بما فيها عقد صلح بين العرب واسرائيل .

وكان ذلك بعد ان فشلت الولايات المتحدة في الانقلابات التي اثارها في سورية ، كانقلاب حسني الزعيم وانقلاب اديب الشيشكلي . اذ انها ، رغم نجاح هذه الانقلابات ، لم تحصل على مقاصدها . ذلك ان زعماءها لم يتمكنوا من الثبات في مراكزهم

الجزء الثالث ؛ سورية بعد الاتصال

وتحقيق السياسة الامريكية . فكانت النتيجة ان انصرف الامريكيون الى دعم زعامة رجل عربي يتولى هو بنفسه قلب انظمة الحكم تحت ستار الوحدة العربية وهياولا له اسباب النجاح بالمال ووسائل الاعلام التي وضعوها تحت تصرفه بدون حساب .

ومن هنا نفهم سر مساندة الولايات المتحدة لعبد الناصر في ازمة قناة السويس . فالحقيقة التي لا غبار عليه هي ان انقاذ مصر من تلك الورطة لم يأت على يد بولغانين وتهديداته ، بل على يد الولايات المتحدة التي حشدت اصوات جميع دول العالم الغربي ضد بريطانيا وفرنسا . وما كان لهذه الاصوات ان تحتشد لولا موقف امريكا . فهي دائما تسير خلفها كالظل غير المغارق .

وعرضت الولايات المتحدة حلفها مع انكلترا وفرنسا لخطر الانهيار . الا انها آثرت ان تنفذ مخططها في الشرق الاوسط على ان تترك مصر تركع امام هاتين الدولتين . وبذلك تفلت سورية والمراق من يدها وتصبغا معرضتين للوقوع في احضان الاتحاد السوفييتي .

وتم للولايات المتحدة ما ارادت . فانسحبت الجيوش البريطانية والامرنسية من القناة وسلم الشرق الاوسط — مؤقتا — من الخطر الشيوعي . وانكسرت فرنسا وبريطانيا ، بعد تغيير حكومتيهما ، الى عزلتهما المؤقتة . لكنهما ما لبثتا ان عادتا الى السير خلف العملاق الامريكي ، كالولدين اللذين يفعلان فعلة مفكرة ، ميؤدبهما والدهما . غير انهما سرعان ما يلتحقان به ويتبعان خطاه .

واتضح لعبد الناصر ، بعد هذه الحادثة التي كادت تهوي به الى الحضيض ، ان لا قدرة له على البقاء متربعا على عرش الفراغنة الا السياسة الامريكية ، فطأطأ الرأس لها . ثم واثق على مجيء القوى الدولية لتتف سدا مفيعا بينه وبين اسرائيل متنازلا عن الاشراف على خليج العقبة . وبذلك فتش امام اسرائيل الباب الجنوبي الذي مكنها من الاتصال بدول المريقيا الحديثة وسائر دول آسيا ، دون الاضطرار الى عبور قناة السويس .

وهكذا دفع عبد الناصر جزءا من ثمن حمايته من بريطانيا وفرنسا بتحقيق ما فرضته الولايات المتحدة عليه . وهو مهادنة اسرائيل نهائيا وفتح مجالها الحيوي الجنوبي على مصراعيه .

وما كان للامر ان ينتهي عند هذا الحد . فللولايات المتحدة مخطط كبير لم يتحقق الا جزء منه . اما الجزء الآخر فهو الاتي :

(١) الاطمئنان الى خلو الشرق الاوسط من نفوذ الاتحاد السوفييتي .
و (٢) فرض صلح جماعي بين العرب واسرائيل ، أو على الأقل ،
فرض هدنة فعلية بينهما تشببه حالة الصلح التي ترفع
الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول العربية حول اسرائيل
وتجارتها .

وتحقق لدى الولايات المتحدة ان هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه
وفي الدول العربية حكومات دستورية برلمانية ومجلس نواب واحزاب
وصحافة حرة يفرقها كل شيء ويوحدها الخطر الاسرائيلي . وكيف
لزعم عربي ان يصل الى عضوية البرلمان وان يتولى الوزارة اذا
لم يدخل في برنامجه ما يؤكد عزمه على محاربة اسرائيل واجلاء
اليهود عن فلسطين واعادتها الى اصحابها العرب ؟ وكيف يتسنى
له - حتى لو دخل الحكم خلصة - ان يتقدم خطوة واحدة في طريق
الصلح مع اسرائيل والاعتراف بوجودها ، وهو اذا فعل اصبح
مرذولا ، مضطهدا ، لا يستطيع السر في الطريق ؟

هذا كله لا يتصور حدوثه في دولة ينعم مواطنوها بالحریات
العامّة ، وتحكمها حكومات نيابية ، وتتمتع احزابها بنشاطاتها
الوطنية دون ما حرج . لكن هذا كله يمكن حصوله دفعة واحدة ،
او على مراحل ، في ظل حكومة تستند في بقائها الى قوة السلاح ،
وتعالج شؤونها وفق الاحكام العرفية ، وتستبد برايتها بعد منع
الاحزاب ، والقضاء على الحريات العامة ، وملء السجون باصحاب
الاتجاهات السياسية المعارضة .

منظّم كهذا هو النظام الذي لا تحلم الولايات المتحدة بأحسن
منه ، وبأقدر منه ، للسير في الاتجاه الذي يؤدي الى تنفيذ سياستها ،
ليس في بلادنا فحسب ، بل في جميع انحاء العالم . وهاكم الامثلة
الواضحة عن ما يحصل في امريكا الجنوبية والوسطى ، وفي الكونغو
ايضا .

ويتبين لنا مما تقدم انه لولا : (١) رغبة الولايات المتحدة في
خلق اسرائيل والدفاع عنها ، و (٢) الحرب الباردة بين الولايات
المتحدة والاتحاد السوفييتي ورغبة كل منهما بالسيطرة على العالم ،
لما كان بيننا نحن العرب وبين الامريكيين ما يدعو الى التباعد . ولو
كنا قبلنا وجود اسرائيل واقمنا معها العلاقات الدولية العادية ، ولو
كنا سرنا بموجب السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، لكنا
اليوم في هدوء واستقرار ، ننعم بحريتنا وبنظامنا البرلماني ، ونفيد

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

من المساعدات المالية الامريكية ، تماما كما هي الحال في الدول التي ربطت مصيرها بمصير الولايات المتحدة ، وخاصة بعض دول الشرق الاوسط ، كتركيا ومصر والاردن والعراق (قبل ١٤ تموز ١٩٥٨) وليبيا والسودان والجزائر والمغرب وايران وباكستان وغيرها .

لكننا اردنا ان نكون احرارا ، وان ندفع الاذى عن ابناء جلدتنا الفلسطينيين العرب ، وان نقيم عهدا ديموقراطيا يحكم باسم الشعب لمنفعة الشعب ، دون ان يتأثر بأية سياسة اجنبية لا تتألف مع الحياد التام . وفوق هذا كله ، اردنا ان نخلق لبلادنا جيشا قويا يحميها من كل اعتداء .

لذلك ابينا ان نسير خلف اي اتجاه عالمي ، وان لا نلتزم جانباً دون آخر في الصراع الروسي - الامريكي . كما رفضنا ان نبيع فلسطين بفوائد تتقاسمها الدول العربية على حساب اللاجئين الفلسطينيين المشردين ، واحتفظنا بكرامتنا كأمة ، وبسيادتنا كدولة ، وبحريتنا كبشر .

والوحدة العربية ليست دخيلة علينا . فأباؤنا واجدادنا هم الذين اشعلوا لهيبها ، بينما كان المصريون غارقين في التغني بمآثر السلاطين الاتراك . لذلك استقبل الشعب العربي في سورية فكرة الاتحاد الفدرالي مع مصر بكل ترحاب وتشوق ، واعتبروها لبنة اولى في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وقد صرحت لمقدوب وكالة انباء الشرق الاوسط بانني اتوق الى ما هو اكثر من الاتحاد الفدرالي ، اتوق الى وحدة كاملة تضم شمل العرب وتجمع كلمتهم وتملي شأنهم .

ويبدو لي الآن ان رأيي هذا ، المستند الى وعي وايمان يخلو من اي غرض خاص ، كان يتلاقى مع رأي عبد الناصر ، من حيث رفضه الاتحاد الفدرالي واشترائه الوحدة الكاملة بين القطرين . ولم تكن غايته تحقيق اول خطوة في سبيل هدف عربي سام ، بقدر ما كانت تحقيق السيطرة على سورية ، كأولى مراحل السلطان الذي كان يريد بسطه على سائر الدول العربية ، ليصبح زعيما لها ، يستطيع عندئذ تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع الامريكيين .

ولا ريب في ان الامريكيين كانوا بارعين في وضع مخططهم : اولاً : في تخطيطهم بضاعتهم برأية العروبة ، بحيث امخدع المجموع بهذا العنوان ، فلم يفتنوا للغايات المستترة تحته . أما

براعة الامريكيين في
تخطيط مخططهم

الذين خرقت عيونهم الثاقبة هذا الستار ، وظهر لهم ما خفي ، هما كان باستطاعتهم ان يتاوموا تيار يرفع شعار العروبة ويتادي بالوحدة والقومية العربية . وقد فعلت راية العروبة في هذه المعركة فعل المصاحف التي رفعت في المعركة بين المسلمين ، وانسل خلفها من فاز بواسطة هذه الحيلة .

ثانيا : في اختيارهم لزعامة هذه الحركة شابا جسورا متداما ، كعبد الناصر ، تؤازره ثلة من الرفقاء المؤتمرين بأمره ، بحيث اوجدت قيادة منظمة منسجمة بريئة من امراض الديموقراطية والتزمت الحزبي .

ثالثا : برفع شأن الزعيم المختار الى اقصى ما بلغته الزعامات العربية من المجد ، وذلك باظهاره بمظهر قاهر بريطانيا وفرنسا . وهكذا توصل عبد الناصر الى ان يجسم في شخصه آمال العرب وعزتهم وكرامتهم . وراح اسمه ينطلق على كل لسان ، وصوره ترتفع في كل مكان ، بفضل دعاية قوية الحجة ، محكمة الاسلوب ، جعلت هواه في كل نفس ، وخاصة في نفوس الشباب . وبذلك طفى على كل زعامة او رئاسة في اي قطر عربي .

رابعا : بالسماح له بالتقرب من الاوساط اليسارية ، وتبني فكرة الحياذ الايجابي التي خدعت الدول الشرقية من آسيوية واوروبية ، فزودته بالسلاح والمعونات الاقتصادية . وما كانت غاية الامريكيين ومن وراء ذلك سوى قطع الطريق على اليساريين ، دولا وانرادا ، فلا يحاربون عبد الناصر ويقضون عليه ، قبل ان يصل الى ذروة مجده . اذ لو ظهرت في اوائل حكمه خفايا تفاهمه مع الامريكيين ، لكان مصيره كمصير نوري السعيد وامثاله الذين حرقوا انفسهم بدون تعقل . اما هو ، فكان اعقل منهم وادري بمقتلية الجماعات . لذلك راح ، حتى مطلع ١٩٥٩ ، يداور الشيوعيين ، وحتى ١٩٦٠ يداور اليساريين ، الى ان استتب له الامر ، فكشف طرفنا من غطائه .

خامسا : بدهم يد المساعدة المالية له بالكيل الوافي . صحيح انهم لا ينقدونه مالا ، لكنهم يعطونه مؤنا وبضائع ، وبذلك يوفرون ما كان مضطرا الى انفاثه لتأمين غذاء الشعب المصري وسد حاجته من الاموال . وبذلك يتسنى له ان ينفق ما يقابله على اعماله وحركاته في سائر الدول العربية ، كاثارة الفتن وشراء الضمائر واقلام الصحديين .

وفي الوقت الذي كان مجلس النواب السوري يتبادل الوفود مع مجلس النواب المصري ، ويتبادى الاعلام ، ويتناقش في افضل الطرق لتحقيق فكرة الاتحاد الفدرالي ، كان عبد الناصر يتباطأ متحججا بان عقل الشعب المصري لم يخترع بعد الى قبول فكرة التوحيد .

بعد الناصر بعد ويتباطأ
في قبول الوحدة

لكن رسله وعماله في سورية كانوا يبذلون اقصى ما يمكن ، ماديا ومعنويا ، لحمل جميع الاحزاب والهيئات السورية على تقبل فكرة الوحدة او الاتحاد . وكانوا يبذلون لكل فريق من الوعود ما يخدم . فأفراد حزب الشعب والكل المعارضة للحكم ، ابدان ١٩٥٧ ، كانوا يمتنون باقصاء التجمع الوطني وابعاد الجيش عن التدخل في السياسة . وكان ذلك كحل في نفوس هؤلاء رطبا وسلاما . اما عن رجال الدين ، فقد روى الشيخ مكى الكتاني انهم بعثوا اليه برجل ينتمي الي بصداقة وثيقة . فراح هذا الرجل يبذل جهده لحمل الاستاذ على الذهاب الى القاهرة للاجتماع الى عبد الناصر . فلما اجتمع شيخنا الى الرئيس ، طلب اليه هذا ان يعاهده على ان يكون الحكم الجديد على سنة الله ورسوله ، وان تكون القوانين مؤتلفة مع احكام الشريعة الاسلامية . فلم يتردد عبد الناصر في التعاهد على ذلك . فبايعه الشيخ وقرا الفتحة ، في الوقت الذي كان عبد الناصر يعاهد اكرم الحوراني على ان يطلق يده في سورية ، فيحكم بموجب المبادئ الاشتراكية التي لا يتفق بعضها مع المبادئ الاسلامية !

وكان عبد الناصر يعد صبري المسلي بأن يجعل للحزب الوطني الارجحية في تولى الامور . وهكذا ، فانه لم يترك جانبا الا واتصل به ووعده بتحقيق جميع ما يريد . حتى انه دعاني ، بواسطة ابن عمي السيد عبد الرحمن العظم السفير في القاهرة ، الى الاجتماع اليه ، عند عودتي من موسكو في اواخر ١٩٥٧ . لكنني اعتذرت واكملت سيري الى دمشق . ولم اتصل بأحد من رجال عبد الناصر فيما بعد ، الا برياض ، سفيره بدمشق .

وفي ذلك الجو الذي كانت فيه فكرة الاتحاد الفدرالي تأخذ مجراها الطبيعي ، كان صلاح الدين البيطار يصر وحده على مجلس الوزراء بالغاء وزارتي الدفاع والخارجية وتسليمهما الى عبد الناصر . وزارني محمود رياض ، فاحببت ان اطلع على رايه ، فقال بانه يعتقد ان رئيسه يرى ان الوقت لم يحن بعد لاتحاد البلدين . فمسياستهما

الخارجية ، وهي واحدة ، لا تستدعي توحيد الوزارتين ، والقوة الموضوعية تحت تصرف المشير عامر كامية في الوقت الحالي ، فلا لزوم للجوء الى توحيد الجيشين . اما الشؤون الاقتصادية ، فيحتاج امرها الى دراسات عميقة ، قبل اي توحيد . فحرت في امر وزيارتنا الاشتراكيين الذين يدفعون عجلة الاتحاد الى الامام ، في حين ان المصريين لا يبدون تحمسا لهذه الفكرة .

في تلك الفترة ، جاء وفد عسكري من القاهرة واجتمع الى الاركان السوريين . وذات يوم ، علمت بما اتفقوا عليه ، واذ به لا يتناول الا اضافة القوى البحرية السورية الى القوى للبرية الموضوعية تحت تصرف القيادة المشتركة . فقلت لهم : « اين مشروعكم هذا من مشروع الاتحاد ؟ » فأجابوا كلهم : « هذا يكفي في الوقت الحاضر ! »

وذات ليلة اجتمع عدد كبير من الضباط وتناقشوا وتجادلوا . فلما اعياهم امر ايجاد حل يتفق عليه الطرفان ، قالوا لنذهب الى تزار الضباط السوريين القاهرة ونسلم امورنا الى عبد الناصر وليعمل ما يشاء . فكتبوا بالوحدة وقبول شروط على الفور مذكرة بهذا المعنى ، اي باقرار الوحدة الكاملة ، متخطين بذلك مرحلة الاتحاد . ثم سافر وفد منهم يضم ١٧ ضابطا ، على راسه رئيس الاركان اللواء عفيف البزري ويايعوا عبد الناصر وقبلوا شروطه وهي :

- (١) وحدة لا اتحاد .
- (٢) حكم رئاسي بدون برلمان .
- (٣) حل الاحزاب والاكثفاء بالاتحاد القومي كحزب واحد .
- (٤) تعيين من يريده من الضباط بوظائف مدنية وتسريح

من يريد .

ولما عادوا الى دمشق ، رافعين راية النصر ، وحضروا اجتماع مجلس الوزراء الذي وافق بالاجماع على ما تم الاتفاق عليه ، كنت الوحيد الذي ابدى تحفظاته ، لا بشأن الوحدة او الاتحاد ، بل بشأن الاسس المقترحة . فطالبت بأن يكون الحكم ديموقراطيا ، لا رئاسيا ، كما طالبت ببقاء الحياة النيابية وعارضت فكرة الغاء الاحزاب والاكثفاء بحزب واحد . وكان نصيب اقتراحاتي كلها الرفض ، بعد ان تبارى الوزراء في تعداد محاسن النظام الجديد المقترح ، ونددوا بأحزابهم وادعوا انها هي التي اساءت الى الحكم وفترت كلمة البلاد . وللمناسبة اذكر انهم عادوا الى المطالبة بتأليف الاحزاب ، بعد ان

الجزء الثالث : سورية بعد الانسحاب

اقصاهم عبد الناصر عن مشاركته في الحكم .

ثم ساقونا كالتعاج واركبونا طائسرة حملتنا كلنا — رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط — الى القاهرة ، حيث عقدت اجتماعات في قصر القبة انتهت بتوقيع صك الوحدة في قصر رئاسة الوزراء . وكنت في تلك الاجتماعات اكرر ملاحظاتي ، لا سيما عندما قال الرئيس عبد الناصر بان المدة الانتقالية قد تطول عشرة سنين او اكثر ، وهي ان ذلك لا يتقبله الراي العام السوري بارتياح .

ثم اعادونا في اليوم التالي وانزلونا للغداء في مطار عسكري حيث كان نصيب كل منا صحننا من المعدن ، مملوءا بالرز واللحم ، ورغيفا من الخبز ، وكاسا من اللبن . فاوأ الي رئيس الجمهورية مشيرا الى الفرق بين غدائنا اليوم وغدائنا امس في قصر القبة . وبعد عودتنا الى دمشق ، اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة للاستفتاء ثم باشرت به . فاختلط الحابل بالنابل ، اذ اشترك فيه كل من محمود رياض وسواه من المصريين ، بين هتاف الجماهير وانوار المصورين والسينمائيين . واعلنت النتائج ، فاذ بها تظهر ان ٩٩.٩٠ بالمئة من المواطنين كانوا الى جانب الوحدة . وبالطبع ، كان الاستفتاء حرا نزيها لا تشوبه شائبة !

هكذا كان مولد الوحدة ، بعد حملها المصطنع ووضعها السيزاري !

ولست هنا لاسجل ما جرى خلال تلك الاعوام التي حكم بها عبد الناصر سورية . ولذلك ساقفز راسا الى الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ ، حين انتهت الوحدة واستقلت سورية من جديد ، باسم الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني

انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١

لم يسمح لي بالخروج من سورية منذ مطلع ١٩٦٠ الى ١٧ ايلول ١٩٦١ ، حين استحصلت على رخصة سفر الى لبنان مع قرينتي . وما ان عبرت الحدود اللبنانية حتى تنشقت بملء رئتي هواء الحرية وشعرت كأن كابوسا ثقيلًا نزل عن كتفي . كيف لا ، وقد انتفضى علي عام وموظفو المخابرات يختلقون وسائل الضغط المعنوي علي . فتارة يحولون دون دخول اصدقائي الي داري ، او يرسلون من يهددونهم ويخيفونهم من الاستمرار علي ذلك . وتارة كانوا يبعثون بدراجة نارية يركبها اثنان من عملائهم ، او بسيارة محشوة برجالاتهم ، لتلاحق سيارتي وتلامسها حتى تكاد السيارتان تتصادمان . ثم اوعز وزير الاقتصاد الي بنك سورية ولبنان بأن يقيم علي الدعوى ، مطالبًا بما بقي في ذمتي من سلفة كنت عقدتها لانشاء مشروع ري في قرية تابعة لي بحماه . فجاء الموظف وحجز علي اثاث الدار التي اقطننا ، رغم انها ، والاثاث الموجود فيها ، يخصان زوجتي بموجب اعتراف صادر في ١٩٥٧ ومسجل لدى الكاتب العدل . ثم التقي الحجز علي جميع ما املك .

علي ان كل هذه المضايقات لم ترجعني عن خطتي ، ولم تسكنني عما كنت اعلنه من سوء الحال ، وتردي حكم الوحدة ، وقرب انفراج الامور .

فلما وصلت الي بيروت وتجولت بكسل حرية في شوارعها وتنسمت هواء البحر وتناولت طعام المشاء في احد المطاعم دون رقيب ، شعرت كأنني خلقت من جديد في غير المحيط الذي كنت فيه بدمشق ، وقلت في نفسي : لا شيء اعز من الحرية . ولو كان المرء فقيرا معدما ، يكفيه غنى ان يكون حرا طليقا .

وفي صباح اليوم التالي صحت متأخرا ، فهددت يدي الي الراديو وحاولت التقاط اذاعة موسيقية ينتمش لها مؤادي . واذا

بي التقط محطة اسرائيل وهي تعلن ان انقلابا وقع صباحا في دمشق ، وان الجيش يضباطه وجنوده اعلنوا فصل الوحدة مع مصر ، فاسرعت الى التقاط اخبار دمشق ، فتوالت على مسامعي البلاغات حتى الخامس منها ، وفيها تأكيد الخبر . وظننت انني في حلم ، فناديت زوجتي وابنتي وابن عم لي كان يرافقتنا . وجلسنا جميعا حول الراديو نستمع بسماع الاخبار المسرة المفرحة ، لا سيما النشيد السوري السذي كنا حرمنا من سماعه ثلاث سنوات واكثر . فاغرورقت عيناى بالدموع ، دموع الفرح ، لا دموع الحزن ، لانهيار حكم بوليسي تسعفي ذاقته منه سورية الامرين تحت ستار الوحدة العربية . ونحن مع اثنا كنا دعاة وحدة عربية ، لكننا لسنا من مؤيدي هذا النوع من الحكم الذي ازال سورية عن الوجود ، وابعد زعماءها عن الميدان ، ونكل بالمواطنين الابرياء ، واطاح باقتصاد سورية وجعله وقفا على بعض المنتفعين المصريين ، وسلط بعض الموظفين المصريين على شؤون البلاد في سبيل استعمارها واستغلالها لصالح مصر !

نم فرحت بالانفصال ، لا لانني عدو الوحدة العربية ، بل لانني لم اجد ان السبيل الذي سلكه زعماء العهد الوجودي صالحا ليكون قدوة تقتدي به سائر الدول العربية . والواقع ان ذلك النظام ابعده من كان يريد الوحدة العربية ، حتى اشددهم تمسكا بها ، كالاشتراكيين والبعثيين . بحيث ان الامر وصل بهم الى المعجز عن الاستمرار بالحكم ، فاستقالوا وراحوا يعلنون مساوئ الغوايا والامعال ويشجبون الاسلوب الذي سارت عليه الوحدة .

يرمي بالانفصال
لا لعداوتي للوحدة

كانت الحدود السورية - اللبنانية مثقلة ، فكلفت زوجتي باستقصاء امكان عودتي الى دمشق . غير انها لم تتمكن من اكمال طريقها الى دمشق ، لانهم منعوها من اجتياز الحدود .

وذهبت الى تناول طعام الغداء في مطعم الغلابيني . وفيما نحن بانتظار الطعام ، سمعنا في الراديو البلاغ التاسع المشهور ، وهو ان الضباط لم يقصدوا الانفصال ، بل تصحيح الاوضاع ، وان المشير عامر اخذ على عاتقه انجاز ذلك . وارتفعت على الاثر ، في المطعم ، اصوات الخدم تبشر الزبائن بان القضية انتهت ، وان كل شيء عاد الى ما كان عليه . وصفق بعض الزبائن ، بينما كان الوجوم يملو وجوهنا . وغصصنا بالطعام ولم نستطع ازدراده . ثم تركنا المطعم ورجعنا الى الدار ، والخيبة ظاهرة على ملامحنا

واستلقت على السرير واغلقت الراديو . ثم رحت افكر بما حصل وما يمكن ان يحصل ، حتى بلغ الوقت الساعة الخامسة . فعدت الى الراديو وادرت مفتاحه ، واذ بي اسمع بلاغا عاشرا يعلن ان الرئيس عبد الناصر لم يقبل وساطة المشير عامر ، وانه اصدر امرا بتسريح الضباط السوريين الذين قاموا بحركة العصيان ، وانه امر قواته بالزحف على سورية بحرا وجوا . وراح المذيع يكيل للرئيس عبد الناصر انواع التهم ، ويهاجمه هجوما شديدا ويندد بالاسس التي قامت عليها الوحدة ، ويعدد حوادث القتل والتعذيب . وفي اليوم التالي اعلن عن تأليف حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة مأمون الكزبري ، التي اشترك فيها فريق من اساتذة الجامعة والمحامين .

ثم اعان راديو دمشق خبر وصول المظليين المصريين الى مطار اللاذقية وهبوطهم فيه واستسلامهم للجنود السوريين . وهكذا فشلت خطة مقاومة الانتفاضة بالقوة المسلحة . ثم اذاع عبد الناصر انه اصدر اوامره للقوى التي كان ارسلها بحرا في اتجاه اللاذقية بالعودة الى مصر . وبدا في خطبته منهوك القوى ، يائسا من عودة الوحدة . وظهر انه في طريقه الى قبول الامر الواقع .

وظللت اتصل بدمشق واسمى لدى بعض الاصدقاء ، ومنهم وزراء جدد ، فلم انجح في الحصول على الاذن بالعودة الى دمشق ، فكان ذلك باعث عجبي واستفراحي . ذلك لانني كنت الوحيد بين السياسيين الذي ابدى تحفظاته عند تحقيق الوحدة ، وظل مبتعدا عن الحكم ومعارضاً له طوال قيامه . وقلت في نفسي : لقد رجعنا الى العنيمات الحزبية والمشاحنات الشخصية ، والا فما معنى منعي من العودة الى بلدي ؟

ودامت الحال كذلك حتى كان صباح الاثنين ٢/١٠/١٩٦١ ، حين جاعني خبر من دمشق بأن الامر صدر الى موظفي الحدود السورية بعدم معارضة عودتي . وبينما كنت استعد للسفر ، طلبني من دمشق بالهاتف السيد عرفان الجلاد وانباتني بأن رجال السياسة سيجتمعون الساعة الثانية عشرة ظهرا في دار السيد احمد الشرباتي . ولذلك الح علي بضرورة العودة فورا للاشتراك في هذا الاجتماع . فاجبته بانني لا استطيع الوصول الى دمشق قبل الثانية بعد الظهر . غير انه الح علي في عدم التأخر . وتوجهت

عودتي الى دمشق
واشترائي مع الزملاء
في بحث الموقف

الى دمشق ، فلقيت على الحدود لفيفا من اصدقائي الذين جاؤوا لاستقبالي . فتعانقتا وتبادلنا التهاني على الخلاص من عهد الظلم والتعسف ، البعيد عن شعائر العروبة ووحدة العرب .

واعلمني صديق لي ركبت الى جانبه بأن قيادة الجيش ، فضلا عن الحكومة ، يلحان على السياسيين في اصدار بيان واضح بتأييد ما جرى ، وان المجتمعين الآن في دار الشرياتي يمثلون الاحزاب اليمينية واليسارية ، فيما عدا الاخوان المسلمين ، وبان كلمتهم الآن لم تجتمع على نص البيان ، وذلك للخلاف الناشب بين الفرقاء على النواحي الاقتصادية وعلى الشكل الذي تألفت عليه الحكومة . وعندما وصلنا الى دار الشرياتي ودخلنا قاعة الاجتماع ، كان صبري العسلي يرأس الاجتماع . فطلبوا الي الادلاء برأيي فقلت : « لنسمع آراكم ! » فلخص السيد العسلي الآراء ، فاذا هي كلها مجمعة على اعادة الكيان السوري ، ودعم حركة الجيش ، والمناداة بانهاء الوحدة لخروجها عن اهدافها ولسوء الاساليب المطبقة . وذكر العسلي ان الاشتراكيين لا يوافقون على تأييد الحكومة ، لان لهم تحفظات بخصوص اعضائها . وعندئذ ادليت برأيي ، وهو ان الوقت لا يسمح بالمجادلة والمناقشة في امور ثانوية . لذلك علينا ان نبدا بتركيز القاعة ، وجمع الصفوف ، ودعم الكيان . ثم بعد ذلك نتناقش في الامور الاخرى .

واذ شعرت بان المناقشة سوف تطول كثيرا ، رجوت الى السيدين اكسرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ان نجتمع على انفراد . وتم ذلك في قاعة خاصة ، حيث اكدت عليهما ضرر انفراط الاجتماع بدون بيان مشترك . فاثنيا علي رأيي ، لكن صلاح البيطار ظل متشبها برأيه ، وهو كيف يمكن ان نعلن ثقتنا بمأمون الكزبري وزملائه كحكومة المهدي الجديد ؟ غير انني اصررت عليه بلزوم تحاشي هذا الخلاف الآن ، لكي لا يفسر بانفسا معارضون للمصم الوحدة . وكان البيطار يؤكد انه ذاق الامرين مما كان يجري في عهد عبد الناصر ، وانه اضطر في آخر الامر الى ان يستقيل ، هو وزملاؤه الاشتراكيون . ثم ردد انه موافق على كل شيء ، ما عدا الثقة بالحكومة . وحاول فاض الاجتماع بداعي استشارة زملائه في الحزب ، لكن اكرم قال ان من الواجب ان نضع صيغة لا تنطوي على الثقة بالحكومة . فخرجنا الى المجتمعين نتداول الامر من جديد . وقام السيد نجيب الارمنازي وامسك بيد صلاح البيطار

وأختلى به في احدى الغرف . وبعد ربع ساعة خرجا ومعهما نص قرأ علينا ، فوافقنا كلنا عليه بالاجماع . وهو نص البيان الذي حمل تواقيعنا ونشر في الصحف .

وكان وزير الاعلام يروح ويجيء ، طالبا الاسراع . فما ان ناولناه البيان حتى تلقفه واسرع به الى الاذاعة . فاعلنه وظهرت صورته في التلفزيون .

واريد ان استخلص مما جرى في هذا الاجتماع الامور الآتية :

١ - كان جميع الحاضرين موافقين بالاجماع على اتمام الوحدة واقامة الجمهورية العربية السورية .

٢ - كان تحفظ الاشتراكيين ، اي الحوراني والبيطار ، ينصب على نقطتين : الاولى تتناول الثقة بالحكومة المؤلفة ، والثانية تتناول التردد في التوقيع على البيان ، لئلا يقال عنهما انهما وحدا مساعيهما مع الرجعيين .

٣ - كانت قيادة الجيش واعضاء الحكومة ينتظرون صدور البيان ويعلقون عليه نجاح حركتهم .

٤ - كان هذا البيان القول الحاسم في ان البلاد بمجموع آراء العاملين في الحقل السياسي موافقين على اتمام الوحدة ، وذلك رغم اختلاف آرائهم في كثير من النواحي الاخرى . وقد رسخ هذا البيان اسس الانفصال .

٥ - اسقط في يد عبد الناصر بمقد صدور هذا البيان ولم يستطع ان يقابله الا بالادعاء بأنه مزور ، وبأن التوقيع ليست تواقيع اصحابها .

٦ - ثبت ان كل ثورة او انقلاب لا تؤيده البلاد بمجموعها ، وخاصة زعمائها السياسيون ، هي ثورة او انقلاب لا يكتب له الاستمرار ، بل يحمل في ذاته بذور فشله .

والغريب في الامر ان صلاح البيطار اشترك معنا في ذلك

الاجتماع الذي كرس الانفصال واعطاه طابع الاجماع ووضع مع نجيب الريمنازي صيغة البيان الذي وقعناه كلنا . ثم رشح نفسه في معركة الانتخابات النيابية عن دمشق (وجاء ذات مرة يطلب مني المعون على انجاحه كما فعلت في انتخابات ١٩٥٤) واشترك في الاستفتاء الذي رافق تلك الانتخابات ، فوافق ، طبعاً ، على الدستور المؤقت المروض على الاستفتاء ، مع انه يكرس تأسيس الجمهورية العربية السورية (اي فصل سورية عن مصر) . لكن:

صلاح البيطار يحاسبنا اليوم، هو نفسه، على اننا عملنا للانفصال . وهو يريد احالتنا على المحاكمة والحكم علينا بتهمة الخيانة العظمى ! نحن لم نشترك في الحكومات المؤلفة في عهد الوحدة ، ولم نستقل من احداها كما فعل البيطار ، ولم ننقلب على الوحدة لان رئيسها ابي ان يسلطنا زمام الامر في سورية . فقد ابدينا تحفظاتنا منذ تاسيس الوحدة ولم نبدل رأينا . فنحن طلاب وحدة صحيحة ، لا تسليم سورية الى حكام مصر .

ثم ان صلاح البيطار يعارض اليوم عودة الوحدة كما كانت عليه في الماضي . فهو يؤيد اليوم الاتحاد الفدرالي ويريد ان تستقل سورية بشؤونها الخاصة ، اتعرفون لماذا ؟ لانه يريد ان يحكم ، هو واعضاء حزبه ، سورية دون اشراك احد آخر .

لكن سورية التي رفضت دكتاتورية عبسـد الناصر لا تقبل دكتاتورية البيطار وميشيل عفلق . فهي ترفض كل دكتاتورية ، مصرية كانت ام سورية . وهي لا تقبل ان يحكمها حزب لم ينجح احد من مرشحيه يوما الا عندها ساندته هيئات اخرى . فقد سقط ميشيل عفلق في انتخابات ١٩٤٩ ، وصلاح البيطار في انتخابات ١٩٦١ . ولعل لهذين الفشلين اثرا في عودة المذكورين الى اللجوء الى شعار الوحدة ، يحملانه ويخدعان الاهلين به من جديد .

وهما مخدوعان اذا اعتقدا ان الراي العام معهما وانه يساعدهما ويرغب في بقائهما في الحكم . وهما اذا نجحا في الوصول الى المناصب الوزارية بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ، فلان فريقتا من الضباط لم يجد امامه غيرها يوليه سلطة الحكم المدني . لكن ماتهما ان جميع الناس ، عدا البعثيين ، يتضامنون ضد اي حكم يتوليانه . وهما ومن لف لهما يقفون اليوم في وجه عبد الناصر ، تماما كما وقفنا نحن ، ويطلبون اتحادا فدراليا بين سورية ومصر والعراق . ونحن لم نعارض ذلك اذا كان على اسس صحيحة ومدروسة ، كما نص مشروعي الذي قدمته الى عبد الناصر . اذ كان يرمي الى :

١ - تاسيس جيش مشترك تموله ميزانيات الدول العربية بنسبة عشرة بالمئة منها .

٢ - تاليف مجلس للشؤون الخارجية ، يضم وزراء خارجية الدول العربية ليخطط لكل ما له علاقة بهذه الشؤون وليدرس المعاهدات السياسية التي تفكر احدي هذه الدول بعقدها مع اية دولة اجنبية ، حتى اذا اقراها جاز لتلك الدولة الشروع بالمفاوضات

وعقد المعاهدة ، على ان تشمل سائر الدول العربية المشتركة في الاتحاد .

٣ - جعل السياسة الاقتصادية مؤتلفة مع مصلحة كل بلد ،
والسير بسياسة التكامل الصناعي .

فماذا كنت اقول في الماضي هذا القول واسمى لحمل عبد الناصر على قبوله نيايى ، فلماذا اتهم بالرجعية والعمالة والدعوة الى الانفصال ؟

فالذي يكرس الانفصال ، فعلا ، هو حزب البعث ، وعلى راسه صلاح البيطار . فهو الذي يرفض الوحدة مع مصر اليوم ، مع انه كان ينادي بها في الامس كسلم يوصله الى مقعد الرئاسة . فما ان وصل الى مرآه حتى انبرى يعمل للاتحاد دون الوحدة . وهكذا اصبح يسير على خطانا ، ثم يشتتنا بلا حجل . والفرق بيننا وبينه اننا نقول بالاتحاد العربي والوحدة العربية ، سواء كنا في الحكم او خارجه .

اما هو ، فيستقيل من حكومة الوحدة لان المصريين لم يقطعوه سورية ، هو وحزبه ، ليتصرف بمقدراتها كما يشاء . ثم يعود الى المطالبة بالوحدة بعد ان اقصاه الشعب في ١٩٦١ عن مجلس النواب . لكنه يتراجع عن المطالبة بالوحدة ويعمل للاتحاد ، عندما يتسنى الحكم بعد ٨ آذار ١٩٦٣ . لانه بذلك يحتفظ بادارة سورية وبالسيطرة عليها ، دون تدخل عبد الناصر .

هذا الرجل المتقلب ، العامل لمصلحة نفسه ومصلحة حزبه فقط ، يتهمنا نحن المواطنين المخلصين بالخيانة والعمالة وبالانفصال كجريمة ويصدر بالاتفاق مع مجلس قيادة الثورة مرسوما تشريعيا بعزل (٧٤) شخصا من العاملين في الحقل السياسي عزلا مدنيا ، ويمنعهم - وانا في جملتهم - من ممارسة حقوقهم السياسية ومن معاطاة الصحافة ومن حق التوظيف ، ليسرح ويبرح وحده في الحقل العام وليرقص فيه كالسيدات . واذا كان القصد معاقبة من عمل للانفصال ، فهو في مقدمتهم ، او الاقتصاض ممن تولى الوزارة في ذلك العهد ، فثمة رئيسان لم يؤت على ذكرهما ، وهما عزت النص وبشير العظمة ، مع ان الاخير كان رئيسا للوزارة التي اثارته الشكوى ضد مصر في الجامعة العربية واوقعدت الكلاس والنفوري والحاسنى الى شتورا . وهو بذلك مسؤول عما قالوه ، والا لوجب عليه ارجاعهم وارسال فيهم او عدم تقديم الشكوى على الاقل .

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

لكن بشر العظيمة وعزت النص رجلا تافهان لا قيمة لهما ولا زعامة عند المواطنين ، فهما والحالة هذه لا يؤلفان خطرا على البيطار ، فلماذا لا يبتقي لهما حقوقهما السياسية والتوظيفية ؟

بعد عودتي الى دمشق زارني شخصيات عديدة هنأني بالسلامة . ثم زرت مأمون الكزبري رئيس الحكومة وابدت له تأييدي واستعدادي لعمل ما استطيع ، فشكرني . كما زارني اكرم الحوراني بعد ان انقطع عني مدة طويلة ، وكذلك صبري العسلي . وصرت انا ادي بضرورة التماض ونسيان خلافات الماضي . ودعوت الى تناول طعام العشاء كلا من الكزبري والحوراني والعسلي ، فتبادلنا وجهات النظر ، ثم خرجنا من الاجتماع مصممين على العمل المشترك لمساندة ذلك العهد .

وفي اليوم الخامس من تشرين الاول التي عبد الفاصر خطابا بالراديو نفخ فيه يده من سورية وتمنى للشعب السوري الخير والنجاح . واعتبر هذا الخطاب اعترافا ضمنا بالجمهورية العربية السورية ، ولو لم يقل ذلك صراحة .

وفي الثاني عشر من الشهر المذكور ذهبت الى بيروت بقصد الاجتماع الى السيد بطرس الجميل ، العضو في الحكومة اللبنانية ، وذلك بالاتفاق مع السيد مأمون الكزبري . فدار الحديث بيننا حول انشاء العلاقات الطيبة مع لبنان وعدم السماح للمصريين باستعمال الاراضي اللبنانية والصحف البيروتية وسيلسة للكييد للجمهورية السورية . وكان رايه متفتحا مع رأيي في كل ما ذكرت له من خطر الناصرية على لبنان . واوضحت له استعدادي للمساهمة في كل ما يمكن ان يعود على البلدين اللبناني والسوري بالفوائد الاقتصادية المتقابلة . لكنني لم اصرح له قط ان القطيعة كانت خطيئة ، واننا سنلغينا ، كما اعلن هو في احد تصريحاته التي اضطرتت الى تصحيحها .

وبعودتي الى دمشق سارعت الى ابلاغ الكزبري ما دار بين الجميل وبيني ، فشكرني وطلب الي الاتصال ببعض السفارات الشرقية لحملها على الاعتراف بالوضع . فلبيت طلبه واكدت لسفير روسيا اننا ملتزمون بسياسة الحياد ولا يمكن ان نخرج بسياستنا الخارجية على هذا المبدأ . وكان السفراء الشرقيون متخوفين من ان تتجه البلاد الى الغرب . وجاء الاعتراف منهم ، الواحد تلو الاخر ، عاملا على دعم الوضع دعما اجماعيا .

واردت العودة الى بيروت ، فرفضت السلطة منحي ترخيصاً بذلك . ورحت اسأل عما جرى ، فكان الجميع يتهبون من مواجهتي واعطائي الجواب الحاسم الصريح . وفي اليوم التالي بدأ رجال التحري يطوفون حول داري ، ويطلبون هويات الزائرين ، فخرجت اليهم من الشرفة وقلت لهم : « اعاد حاكم السراج ؟ » ووبختهم وشتمتهم ، فهربوا من امام الدار . ثم ابلغني وزير الداخلية ، وكان اذ ذاك الاستاذ عدنان القوتلي ، بانني ممنوع عن السفر الى الخارج . فقلت في نفسي ما اشبه الليلة بالبارحة . فما تخلصنا من عهد اسود حتى وقعنا في عهد اشد سوادا . وظل الحال على هذا المنوال مدة من الزمن حتى اقصى مأمون الكزبري عن رئاسة الوزارة ، واوقف حيدر الكزبري وعزل من وظيفته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١ .

الجيش يطالب السياسيين
بوضع ميثاق قومي

وفي اليوم التاسع من تشرين الثاني دعت قيادة الجيش فريقاً من رجالات البلاد السياسيين والانتصائديين وغيرهم الى الاجتماع في نادي الضباط . وهناك طلب اليهم القائد العام الإنفاق على ميثاق قومي يرتبط الجميع ببنوده . ثم قدم مشروعاً وضعه عبد الرحمن العظم وعبد السلام المجيلي وعضو بركات . وكانت روح المشروع اقرب الى النظريات اليمينية منه الى النظريات الاشتراكية . ولحظنا ان انتقاء المدعويين كان ينبىء عن هذا الاتجاه . وخطب البعض مؤيداً . وكنت جالسا الى جانب اكرم حوراني ، فبدأ يكثر التدخين على عادته عندما يرى الامور سائرة على غير رغبته . ثم التقى صلاح البيطار خطاباً لم يتعرض فيه الى الوحدة او الانفصال ، بل حصر كلامه في ضرورة اتباع سياسة اشتراكية . ثم تلاه اكرم الحوراني ، فكان قاسياً في كلامه . فاتهم واضع المشروع بالرجعية ، وحمل الحاضرين مسؤولية اقرار مشروع كهذا يعيد البلاد سنوات الى الوراء ويفرق كلمتها بدل جمعها . ثم طلب الي ، بعد ان انهى كلامه وعاد الى جانبي ، ان اتكلم وان « اكبس » ، على حد تعبيره ، اي ان اهاجم المشروع . لكنني لم افعل ، بل اكتفيت بالقول ان المشروع لا ياتلف مع رأي الحاضرين ، فلا بد من تاليف لجنة جديدة تضع لنا نصاً جديداً . واقترحت ان ينضم اليها السيد اكرم الحوراني .

والواقع انني كنت غير مرتاح لكل ما يجري : كتدخل الجيش في الامور العامة بدعوته من شاء دعوتهم وبتخاذده موقفنا معيناً في سياسة البلد . وكنت اعتبر الحاضرين يمثلون في اكثريةهم اليمين

الجزء الثالث : سورية بعد الانتماء

الحائق على قرارات عبد الناصر الاشتراكية والراغب في الغنمها بجرة قلم . وكنت في الحقيقة عازما على ترك العمل السياسي وعلى عدم الاشتراك في الانتخابات القادمة ، ليقيني بأن البلاد اذا سارت على هذا النوال ، اي جيش يسيطر واحزاب تتناحر واطماع مادية تتحرك وطموح ظاهر لكسب المناصب واستلام الحكم ، فان المستقبل لا يبشر بالخير .

ثم انتهى النقاش في ذلك الاجتماع بتسمية لجنة ائترحها العقيد عصاصة مؤلفة من اكرم الحوراني وصبري العسلي وامون الكزبري وعرفان الجلاذ وغيرهم . وانفرد الاعضاء يتناقشون في غرفة خاصة ، وبقينا نحن ننتظر في البهو الكبير حتى قاربت الساعة الخامسة صباحا .

وكنا كلما عزم احد على العودة الى داره منعه ضابط من الخروج . ثم اغلقوا الباب علينا وبقينا مسجونين حتى خرجت اللجنة بمشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع الاول ويكرس الاشتراكية بصراحة . فاعترض بعض التجار وطلبوا ذكر حماية المجهود الفردي . ثم جرى النقاش بينهم وبين الحوراني كاد يطول الى ما شاء الله ، حتى مل الحاضرون واصبحوا مستعدين لقبول اي شيء على ان تترك لهم حرية الخروج والذهاب الى النوم . فومتعنا على النص الذي اتفقوا عليه ، ولم يعد وعينا يتسع لادراك المقاصد والاهداف حين خرجنا نتنفس الصعداء . وكان صلاح البيطار ترك الاجتماع عندما لم يختر لعضوية اللجنة . وايقنت ان الامر لا يخرج عن كونه مهزلية ، وان ما اسموه ميثاقا قوميا لن يتقيد احد به ، لان الخلافات ظلت في الخفاء ، رغم النصوص المشيرة الى الاتفاق والتفاهم .

وكان القائد العام للجيش ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قد اخذ يستدعي الرجالات السياسية ويتشاور معهم في الموقف . وذات يوم طلب الي مرافقه ان اذهب اليه، فترددت لاني لم ار مبررا لتدخل الجيش في الامور العامة ولا صفة لقائد الجيش كي يتولى استشارة السياسيين في تلك الشؤون . ولم اجسد لذلك تفسيراً سوى مرض الهيمنة وابرار المقدرة والنفوذ . لكنني ، في آخر الامر، حسبت انني ساكون الوحيد الذي لا يلبي الدعوة ، وانهم سوف يتخذون موافقي حجة لمماكسني ولاظهار استعلائي عليهم ورفضني للحدث اليهم . لذلك وجدت من الحكمة تلبية الدعوة وتجنب ما

يمكن ان يؤول الى تفرق الكلمة وفتح الثغرات في الصنوف .

وشد ما كان عجبي عندما وصلت الى مقر الاركان وادخلت قاعة في وسطها منضدة مستطيلة دعيت الى الجلوس على احد الكراسي المحيطة بها . ثم جلس العقيد عصاصة على راس الطاولة وحوله ضابطان وثلاثة شبان مدنيين . وبدأ عصاصة حديثا طويلا عن اغراض حركة الجيش ، بعد ان اعتذر عن عدم حضور اللواء زهر الدين لانشفاله بأمر هام .

وكانت هذه صدمة ثانية تلقيتها بصبر وحلم ، رغم ما حوته من قلة ذوق واستهتار . واجبت عصاصة شارحا رأيي في الوحدة العربية التي اتسمنا اليمن على العمل لتحقيقها ، وكيف انها وادت واصبحت تسلطا على سورية ، لا وحدة شعبين عربيين . ثم ابنت للحاضرين اني على اي حال اعازم على عدم الاشتغال بالعمل السياسي بعد الآن ، وبأنني لن ارشح نفسي لا للنيابة ولا لاي منصب آخر . ولم يترك هذا الكلام اي اثر في الحاضرين ، فلم يظهر منهم اي ترحيب او استغراب او معارضة . لكنني شعرت بأن للسكوت معنى لا يمكن ان يفسر ، مهما كان الامر ، الا بعدم استنكار انسحابي من السياسة . وكان كلامي جاء على قلوب الحاضرين بردا وسلاما . وقلت للحاضرين انني لا اعرف احدا منهم لان ليس لي اختلاط بالضباط ، وذلك تمشيا مع خطتي بعدم التدخل في شؤون الجيش . فلقواده ميدان يجب ان يكونوا احرارا في العمل فيه ، وللمدنيين ميدان آخر يجب ان تؤمن لهم حرية التصرف فيه . وكانهم شعروا بما اردت ان اقوله ، وهو ان ليس من شأنهم ان يتدخلوا في امور الحكم ، فراحوا ينظرون بعضهم الى بعض .

وهكذا ادركت سر منعي من السفر الى بيروت واعادة المراقبة على داري . وتأكد لي ان القادة القائمين على حركة ٢٨ ايلول سوف يكونون ضدي في اية خطوة سياسية اخطوها . لذلك فضلت ان لا اصطدم مع الجيش ، خشية من تفرق الكلمة في البلاد ورجحت ان امكث في داري ملتزما بمبدأ الابتعاد عن العمل العام .

وفي الواقع كان بيني وبين قادة الجيش نزاعات عديدة لم اكن المعتدي في اي منها . واذكر على سبيل المثال ما كان بيني وبين حسنى الزعيم من خلاف نشأ عن رغبته في القاء القبض على فيصل العسلي ، نائب دمشق ، دون الاكتساث بالحصانة النيابية التي كانت تحميه ، ثم عن خوفه من اتساع مجال التحقيق في قضية

السمن المشوش . وكان هذان الامران السببين الظاهرين . لكن الحقيقة كانت ان الولايات المتحدة ارادت قلب الاوضاع في سورية من اجل انابيب البترول ومن اجل توقيـع الهدنة بين سورية واسرائيل . فقام حسني الزعيم بنشر دعايـة مغرضة ضدي في اوساط الجيش مدعيا بانني اهنت الجيش ولم ادم مشروع القانون الذي قدم للمجلس . فحصل الانقلاب الاول وزججت في سجن المزة مع شكري القوتلي وظللت ممنوعا عن النشاط السياسي حتى جاء الحناوي وجباـعته بانقلاب ١٤ آب ١٩٤٩ واعدموا حسني الزعيم ورئيس وزرائه ، محسن البرازي ، وتولوا الحكم محله .

واما الشيشكلي فبدأ خطته بتأييدي . ولما تبين له انني لا اخضع لمشيئته قلب لي ظهر المجن واوعـز الى اكرم الحوراني بالاستقالة من حكومتي في صيف ١٩٥٠ ، فانهار الحكم .

وهكذا كان في ١٩٥١ ، حين اتفق الشيشكلي مع جماعة حزب الشعب وحملوا الحكومة على الاستقالة . لكن لما لم تسر حكومة حسن الحكيم بموجب خطة الشيشكلي الرامية الى الاتفاق مع الولايات المتحدة ، قام بانقلاب جديد واستلم الحكم مباشرة ، ثم اجري انتخابا سوريا فاز فيه برئاسة الجمهورية .

وفي ١٩٥٤ ، الفنا جبهة مع اكرم الحوراني واسعد هرون من الحزب الوطني ، كان يساندنا فيها رئيس الاركان العامة شوكت شقير . الا انه لم يلبث ان اتفق مع شكري القوتلي ، فدعمه في انتخاب رئاسة الجمهورية وبذل كل جهده لاتصائي عنها ارضاء للدول الغربية .

وفي ١٩٥٨ ، خذلني الجيش وقادته وعملوا على تحقيق الوحدة مع مصر ، بدون قيد وشرط .

ثم في ١٩٦١ وقف قادة الجيش ضدي في الانتخابات التشريعية وحالوا دون انتخابي لرئاسة الجمهورية .

وكذلك عارضوا تسلمي رئاسة الوزارة في ذلك العام وفي العام التالي ، حين اجمع مجلس النواب على ترشيحي الى هذا المقام . ولم يقبلوا به الا مرغمين .

والآن تتجدد النعمة وينعم علي قادة الجيش ويعزلوني عن العمل السياسي .

فماذا هملت للجيش من سوء ؟ ألم اكن اول من تعاهد مع فرانسـا على صفقة اسلحة كانت نواة تسليح الجيش ؟ ألم اتعاهد

مع تشكوك سلوفاكيا وروسيا على توريد كل ما يملكه الجيش الآن من اسلحة وعتاد ؟ هل صح القول : اتق شر من احسنت اليه !
ولا ريب في ان تدخل الجيش في سياسة الدول وسيطرته على الحكم ادى الى نتائج اذكر منها :

اولا : عدم الاستقرار الذي ساد سورية منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ . وثانيا : زوال هيبة الحكم وسلطان الدولة . وثالثا : تدخل الدول الاجنبية والعربية في شؤون البلاد عن طريق الرشاوى التي كانوا يقدمونها للضباط ، لا سيما للمنتفذين بينهم . ورابعا : تولد الطموح والطمع في نفوس الضباط ، بحيث كان بعضهم بغار مما حصل عليه رفيقه بنتيجة الانقلاب من ترفيع في المرتبة او سلطة مع فريق من الضباط لتفتح امامه ابواب الترفيع ولتسند اليه ارفع المناصب ، فيسيطر على شؤون الامة ويفرض ارادته عليها . وخامسا : تقلص عدد الضباط من جراء التبريحات التي يقوم بها زعماءه ، عند كل انقلاب ، في صفوف اخصائهم او من يتحسبون منهم . وسادسا : اضمحلال قوة الجيش بسبب انشغال الضباط بالانقلابات . فمنهم من يعد المؤامرات لانقلاب جديد ، ومنهم من يكد لاختصاصهم ليحمي نفسه من تغلبهم عليه . وهكذا بطل ان يفكر في شؤون الدفاع عن البلاد الا عدد قليل من غير ذوي الطموح . ولا ريب في ان جيشا هذا حاله لا يعتمد عليه في الازمات لرد هجوم العدو . وعلى اي حال ، فان عدم هجوم اسرائيل على سورية والاردن ليس خوفا منها ، بل لعلمها علم اليقين بانها لو منطلت ودخلت دمشق وعمان ، على سبيل الافتراض ، فالامم المتحدة لا بد من ان تعيدها الى حدودها . وسابعا : ترددي ميزانية الدولة بسبب العبء الكبير الذي تتحمله سنويا في تخصيص ما لا يقل عن مائتي وخمسين مليون ليرة سورية لوزارة الدفاع ، تصرف بدون رقابة وبدون علم الحكومة بكيفية انفاتها . ولا ريب في ان هذا المبلغ السنوي ، لو وفرت الدولة قسما منه ، لاستطاعت ان تقسوم بمشاريع اقتصادية واجتماعية هائلة تحقق الكثير من البرامج الانمائية او الانسانية والصحية . وثامنا : ازدواج السلطة وعجز اجهزة الدولة المدنية عن القيام بوظائفها بسبب تدخل الجيش وفرضه سياسة معينة او قيامه باعمال بدون علم السلطة المدنية وخلافنا لرابها . وثاسما : اندحار الديمقراطية والحكم الدستوري النيابي امام القوة ، بحيث اصبحت البرلمانات تحل والحكومات

تسقط لجرد ارادة قيادة الجيش ، ناهيك بزج رئيس الجمهورية في المزة مع اعضاء حكومته ولقيف من النواب والعمالين في الحقل السياسي ، ولا ذنب لهم غير مخالفة سياسة الجيش او للوقوف حجر عثرة في طريقه وخطته . حتى ان الدستور نفسه لم تعد له حرمة ترعى ، والقوانين لم تعد سالمة من الالغاء والتعديل بمراسيم شريعية صادرة عن قيادة الجيش او عن حكومات يؤلفها بدون مراعاة الدستور والنظام النيابي . وعاشرا : فقدان الثقة والطمانية في النفوس على الارواح والممتلكات ، وتخوف الناس من صدور المراسيم الاستراعية التي تقضي بوضع يد الدولة على معاملهم وارضيمهم ومتاجرهم واموالهم بالمصادرة او التأميم او الحجز او الاستيلاء ، كل ذلك باسم التقدمية والعدالة الاجتماعية . مما ادى الى هروب رؤوس الاموال من سورية وتعطيل حياتها الاقتصادية . واحد عشر : شعور الناس بعدم الاطمئنان الى حرياتهم العامة والخاصة . فمنعت الاحزاب واغلقت الصحف ، وحيل دون الاجتماعات العامة . وزاد الطين بلة صدور مرسوم تشريعي من قبل قيادة الجيش يفرض العزل المدني ، اي بحرمان المواطن من حقوقه السياسية ، ومن حق العضوية في مجالس النواب وسائر المجالس الادارية ، ومن حق التعليم والتوظيف ، ومن حق ممارسة الصحافة وغير ذلك . وهذا كله يفرضه مجلس الثورة العسكري بدون محاكمة وبدون قيد او شرط .

هذه بعض المساوىء التي خلقها لنا ازدواج الحكيم ، او بالاحرى تسلط الجيش على الحكم . فهل تساوي هذه المساوىء ، بالإضافة الى مئات الملايين التي استهلكها الجيش على حساب اقتصادنا وتأميننا ورفاه شعبنا ، الفوائد التي اداها للبلاد من حيث حمايتها من اسرائيل ، في حين ان احتمال اي تعد علينا امر مستبعد كل الاستبعاد ؟

ليس باستطاعتنا ان نقيم سدا بيننا وبين اسرائيل باستدعاء قوات دولية كما فعل عبد الناصر ، وبذلك ضمن عدم هجوم الصهيونيين وراح يعمل جاهدا على قلب اوضاع سائر الدول العربية ليدخلها تحت نفوذه ؟ اما استعادة فلسطين في الظروف الحالية فامر مستحيل . فلا البلاد العربية متفقة فيما بينها ، ولا الاميركان يسمحون بمحو اسرائيل من خريطة الشرق الاوسط ، ولا الامم المتحدة تسكت من ذلك . فاذا ما زال نفوذ الولايات المتحدة

العدد الثاني : انفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١

من العالم وانفرط عقد الامم المتحدة ، ستبقى اسرائيل جاثمة في قلب بلادنا لا تهددها جيوش عربية ولا خطب حماسية .

على ان الامر ، مهما بدا سيئا من هذه الجهة ، فان له ناحية مفيدة وهي ان العناصر العالمية التي تحمي اسرائيل تحمي بنفس الوقت الدول العربية تجاه اي هجوم صهيوني . ولولا ذلك لاحتلت جيوش اليهود اي بلد عربي بسهولة لا تعادلها سهولة .

فجيوش العرب على الرغم مما انفق على تسليحها وتكوينها ينقصها قيادة حكيمة وتدريب منظم . فالحقود مشغولون بالكيد ، بعضهم لبعض ، وبقلب الاوضاع وتسلم الحكم المدني او السيطرة عليه . وقد سالت مرة في مجلس عال القائد العام عما اذا كان ثمة خطط للدفاع وهل ان هذه الخطط تتضمن التعاون مع العراق او الاردن ، فتلقيت جوابا اذهلني وروعني . فقلت : اذن ، لنحتمي بالامم المتحدة وبالذول الصديقة ، اذ ليس لنا نجاة بغير ذلك . وزاد اسفي على مئات الملايين من الليرات المهدورة وعلى المئة الف عامل وفلاح يحتبسهم الجيش تحت السلاح ويحرم الزراعة والاقتصاد من الانادة من ايديهم العاملة في الحقول المنتجة المفيدة . وما ذلك الا في سبيل تنفيذ اغراض المهوسين ممن الضباط ، طالبي الزعامة والسيطرة على البلاد .

الفصل الثالث الانتخابات النيابية والاستفتاء

اعلنت حكومة الكبري اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٦١ موعدا للانتخابات التشريعية والاستفتاء على دستور مؤقت مؤلف من عشر مواد . وكان القصد ترسيخ الجمهورية العربية السورية المنفصلة عن مصر ، باعتبار ان الوحدة معها تمت باستفتاء شعبي فيجب ان يتم الانفصال عنها باستفتاء شعبي آخر ، اي باجراء مماثل .

اني لا اتول بصحة ما يجري عن هذا الطريق لان السلطة التنفيذية تستطيع ان تكيف النتائج حسب اغراضها كما حصل يوم الوحدة ، فادعت ان ١٨،٤٨ بالمئة من « المواطنين » ايدوا الوحدة . اما في استفتاء ١٩٦١ ، فاعلنت الحكومة ان ٩٢ بالمئة من « المشتركين » ايدوا موافقتهم على الدستور المؤقت المقترح ، وبذلك كانت اكثر حياء واقرب الى الحقيقة .

اما الترشيح لمحددت له مدة خمسة ايام تنتهي قبل موعد الانتخاب بعشرة ايام ، اي ان الترشيحات مقبولة حتى اليوم العشرين من تشرين الثاني ، ثم يقفل باب الترشيح وتجري الانتخابات ابتداء من ١٩٦١/١٢/١ . وكان اختصار كل هذه المدد موضع تساؤل . والغريب انها قررت ان بيانات وبرامج المرشحين يجب ان تقدم للمحافظ ، وهو يسمح بنشرها كاملة او بعد حذف ما يشاء منها . ولا يجوز للمرشح ان يطبع بيانه الا بالشكل الذي وافق عليه المحافظ . والاغرب من ذلك انه لم يحذف من اي بيان الا ما اتصل فيه بالجيش . وكانت جميع البيانات ، على ما اجزم ، تنص على ضرورة دعم الجيش وتقوية امكانياته . والامر الغريب الاخر ان الحكومة اصدرت تعليمات بانه لا يجوز للصحف ان تنشر من بيانات المرشحين الانتخابية الا سطورا وعواميد متعادلة حجما . وقد حدد لكل مرشح ستين سطرا في عمود واحد . وهذا ما دعاني

الى اسماع البرقاوي مدير المطبوعات كلمتين لم يرتح لهما ، حينه رفض ان تنشر الصحف من بياني الانتخابي اكثر من هذا العدد من الاسطر ، مع انه كان يحتاج الى اضعاف اضعاف الحد المعين . وعذلت من جهني عن النشر في الصحف وعمدت الى طبع برنامجي في كراس وتوزيعه في جميع الاوساط . وقد لاقى هذا البيان اقبالا يفوق المأمول . واقبلت ونود غفيرة تؤيد ما جاء فيه وتطلب المزيد من النسخ . فواصلت الطبع والتوزيع حتى بلغ العدد المطبوع نحو خمسين الف نسخة .

وكان لهذا البيان وما احتوى من برنامج واقمي اطيب الصدى في النفوس ، اذ رأى الناس فيه تخطيطا عاما للدولة يجدر ان تتبعه وان تنفذه كل وزارة . وتحول الراي العام الذي خدعته الدعايات المحلية والاجنبية باظهاري بمظهر « المليونير الاحمر » وانهارت كل المؤامرات التي حبكها اخصامي السياسيون امام ما اوضحته من آراء ومخططات معتدلة وتقدمية ، لكنها تحمي رأس المال الفردي العامل في الحقل الخاص ولا تنزع منه منتوج جهده .

ولا يمكن اختصار ما جاء في البيان ، فهو بذاته مقتصر على اقل ما يمكن من الكلام المعبر عن النوايا والاهداف ، ومكثف الى الدرجة القصوى .

وقد زاد من مفعول البيان في الدعاية الانتخابية الجدول الذي وزع مع كراس البيان . وقد عددت في هذا الجدول الاعمال التي قمت بها في الحقل العام . من ذلك في النواحي الاقتصادية فسمم الوحدة الجمركية مع لبنان في ١٩٥٠ وهو ما سمي بـ «القطيعة» ، وانشاء معملتي الشمينتو والزجاج الغازي في دمشق ، ووضع اول قانون للعمل في البلاد العربية ، وتحرير النقد السوري من ارتباطه مع الفرنك الامرنسي ، وعقد الاتفاق الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي . ومن ذلك في النواحي السياسية حماية مدينة دمشق يوم دخول الفيشيين والانكليز اليها في ١٩٤١ ، والاشترك في مؤتمر باندونغ ، وعقد صفقات الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي ، واخيرا الوقوف بحذر وتحفظ تجاه الوحدة مع مصر ثم تأييد الانفصال عن مصر .

فراح الناس يسألون رجال السياسة الاخرين عن الاعمال التي قاموا بها ، بدورهم ، فجرب البعض منهم ان ينحوا منحاي . لكن بيانهم جاء بانخا وزاد من مناصري وكانوا من اقصى اليسار الى اقصى اليمين .

وقد استنبقت الحوادث عندما ذكرت فيما سبق شيئا عن بياني الانتخابي ، في حين انه كان يجب ذكر الحوادث بحسب اسبقيتها . ولهذا اعود لاقول بان الناس ، عندما شاع نبا اعتزامي عدم خوض المعركة الانتخابية ، تدفقوا الى داري على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية واخذوا يلحون علي في عدم ترك الساحة قائلين بان ليس لي ان ارفض الثقة التي يريد الشعب منحها لمن يعتقدون ان فيه الكفاءة ، وان ليس لي ان ارفض الوكالة عنهم او الامتناع عن معالجة شؤون المواطنين اسوة بالطبيب الذي لا يحق له ان يفلق بابه في وجوه المرضى .

وجاعني من يطلب مني باسم بعض الضباط الاجتماع اليهم ليقنوني عن عزمي بالانسحاب ، فاعتذرت قائلا اني لا اريد ان اتصل بأحد من الضباط لاني اقول بابتعادهم عن الشؤون السياسية . ولعل بعضهم كان يرمي بذلك الى عدم بقاء أحد من الزعماء السياسيين خارج المعركة الانتخابية حتى لا يفسر ذلك بعدم تأييد الوضع بعد فصم الوحدة .

والخلاصة ، فبعد الالاح الشديد علي في ضرورة تقديم ترشيحي قبل انتهاء المدة القانونية ، جمعت ابناء عمي وطرحتم عليهم الموضوع . فاصروا بدورهم علي الاشتراك وعرضوا استعدادهم لبذل جهودهم في ما يلزم من الدعاية والنشر والتنظيم . ثم راحوا يثيرون في شعور التحمس بالنقمة على ما ظهر من تكتل بعض الفئات ووضعهم قائمة بمرشحين للنياحة حوت اسماء العملي والكزبري وغيرهم من الشباب المنتسبين للحزب الوطني وغيره من الكتلات السياسية او الاقتصادية . وكان في مقدمة المتحمسين ضدي اصحاب الشركة الخماسية والاشخاص الذين ما زالوا يحفظون في قلوبهم الالم من التجمع السياسي الذي قام في ١٩٥٧ . فاجبت بان الحقد او غيره من الدوافع العاطفية يجب ان لا يسود الممارك الانتخابية . فان قبلت الاشتراك فيها ، فليس حقا على القائمة الموضوعية او نكابة بها ، ولا بتاثير الالم من عدم وضع اسمي فيها . ومن جهة ثانية ، فاني اتقول دائما بتوحيد الصف وجمع الكلمة . وقد سمعت غداة الانفصال الى ذلك وحاولت ان اجمع بين العملي والكزبري واكرم الحوراني وغيرهم ، لكنني لم اجمع .

وعلى هذا قدمت ترشيحي الرسمي صباح السبت في ١٩/١١/١٩٦١ واتخذت داري بسوق ساروجه مركزا انتخابيا .

خوضي المعركة الانتخابية
وصداه في الراي العام

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

وفي ٢١ من الشهر نفسه استقال مأمون الكزبري ونحي نسيه حيدر الكزبري ، وهو الذي قام بحركة ٢٨ ايلول وهجم بقوات المشائر التابعة له على مقر المشير عامر واحتله . وعلى الاثر تالفت وزارة جديدة ممن لن يتقدموا الى خوض معركة الانتخابات ، وعلى رأسهم عزت النص ، وهو من اسانذة الجامعة السورية وممن لم يسبق لهم الاشتغال في السياسة .

وشاع يومئذ بأن مأمون الكزبري اقصاه الجيش عن رئاسة الحكم لسبب لم نطلع عليه ، كما ان حيدر الكزبري اعتقل مدة من الزمن في المزة ثم اخرج عنه وسرح من الجيش .

ولا ريب في ان مضاعفات عديدة ومختلفة سادت الموقف السياسي بعد ثورة ٢٨ ايلول . وقد تبدلت الاتجاهات مرارا ، حتى انه جاء يوم اعلنت فيه حكومة الكزبري عن مشروع وحدة عربية لم تدرك الدافع اليها ، هل هو تخدير اعصاب بعض الضباط الوجوديين ، ام فتح الباب امام وحدة مع الاردن . وسوف يكشف المستقبل هذا كله . فانا لا نستطيع الادلاء بأي شيء لانني كنت بعيدا عن الحكم ، غير حائز ثقة وعطف الحكام والجيش لسبب اجله ، وان كان لي ظنون ليس بقدرتي تسجيلها . فهي غير اكيدة ولا مدعومة بوثائق ثابتة .

واريد هنا ان اسجل قبل البدء بذكر انباء المعركة الانتخابية ان ما انفقته عليها اقتصر على كلفة طبع البرنامج الانتخابي وتوزيعه ، اي على ما يقرب من ستة آلاف ليرة سورية ، وكلفة حفلة غداء اقامتها في مطعم الفردوس بدمر لوكلائي في المراكز الانتخابية تكريما لهم وشكرا على جهودهم المجانية ، وثمان الزاد الذي ارسل للوكلاء الذين بقوا ثلاثة ايام متوالية يحرسون الصناديق ويشرمون على عد الاصوات . ولم يتجاوز مجموع هذه النفقات كلها ثلاثة عشر الف ليرة سورية . ولم ينفق اي قرش غير هذا المبلغ في جميع ما كان له صلة بانتخابي .

وبدات الوفود تزورني في داري معلنة تأييدي ، وكانت تضم رجال الاقتصاد الذين قدروا مواقف السابقة في خدمة البلد وراق لهم ما ذكرته في برنامجي من تطوير البلاد صناعيا مع الحفاظ على النشاط الفردي في الحقل الخاص ، والغاء تأميم بعض المصانع جزئيا كما جرى على شركات عديدة ، منها الشمينتو والغزل وخلافهما . كما كانت هذه الوفود تضم الموظفين ايضا والشباب ورجال الاحياء والتقدميين الذين وجدوا في برنامجي حلا وسطا

للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قرارات التأميم . وكذلك كان يؤم داري وفود عديدة من العمال وهم يذكرون اني اول رجل سياسي اقدم منذ ١٩٤٤ على تبني سياسة عمالية تجلت في قانون العمل الذي قدمته لمجلس النواب ، فكان اول تشريع عمالي صدر عن حكومة عربية . وهذا يدل على ان التفكير في حقوق العمال والترفيه عنهم لم يكن محصورا بعبد الناصر . فقد قام قبله زعيم سوري وناول هذا الامر وحدد ساعات العمل بثمانى ساعات يوميا بعد ان كان غير محدد ، وكفل للعمال من وسائل الترفيه والعناية ما كان خطوة جديدة في زمن لم تكن الاشتراكية اغنية يتغنى بها طالبو الزعامات العمالية . فنحن في سورية طورنا شؤوننا الاجتماعية قبل ان ياتي عبد الناصر الى الحكم بثمانى سنوات وقبل ان يصدر تشريعاته العمالية بسبعة عشر عاما ، اذ انها صدرت في ١٩٦١ ونحن اصدرنا قانون العمل في ١٩٤٤ وسرنا بتطويره وبتحسينه . اما الاراضي فقد صدر قانون من مجلس النواب السوري في ١٩٥٧ بدم جواز اخراج الفلاح من الارض التي يعمل فيها مستأجرا او عاملا سنويا (وهو القانون الذي سمي بقانون حماية الفلاح ومنع التهجير) . ومنذ ١٩٥١ قدم مشروع بتحديد الملكية الزراعية بعد ان نص دستور ١٩٥٠ على ذلك .

لكننا كنا نعمل بهدوء وسكون ، دون ضجيج وتهويل . ولم نسر في الطريق الذي سار عليه غيرنا من اثاره العمال والفلاحين وخذاعهم بالوعود وعدم تحقيق الازمة يسير من الاقوال . ولا تزال اجور العمال في سورية اعلى منها في اية دولة عربية ، عدا لبنان . اما اشراك العمال في ادارة المعامل ، فلم تكن من المتحسين له . ذلك لاننا لا نجد فيه مائدة تذكر ، حتى ان الدول الاشتراكية الغربية التي شرعت باشراك العمال في عضوية مجالس الادارة قصرت ذلك على ما يتصل برواتب العمال وبأحوالهم دون التدخل في ادارة شؤون العمل او الشركة ، كالبيع والشراء وما شابههما . اما الفلاحون ، فكانوا يتفاوضون لقاء عملهم ثلاثة ارباع المحصول رغم ان الارض في غير حوزتهم . اما الآن فلا يزال الفلاحون يعملون كالسابق ويدفعون للدولة ٢٠٪ من المحصول ، مع انهم ملكوا الارض ظاهرا .

ولنعد الآن الى متابعة حوادث المعركة الانتخابية . فقد جاعني عدد كبير من المرشحين يعنون رغبتهم في الاشتراك بالقائمة التي ساضعها . وكان عدد المرشحين لمقاعد دمشق السبعة عشرة مائة

وسبعين مرشحا ونيف ، واكثرهم جدد في الميدان ، لا يعرفهم الناس ولا سبق لهم العمل في الحقل العام .

على انني بعد التفكير وجدت ان اقدمي على تأليف قائمة لن يغير النتائج ، واني وان كانت لي منزلة في قلوب الدمشقيين ، فليست قادرا على فرض ارادتي من اجل غيري ، لا سيما ان الدمشقيين ميالون الى الحفاظ على حريتهم في اختيار نوابهم . فهم ينتقون من كل قائمة من يعتمدون عليه ، وقليلاً منهم من يلقي في صندوق الانتخاب القائمة الواحدة بدون تعديل في الاسماء . وكان المرشحون يأتون الي على رأس جمهورهم فيخطبون ويدعون لانتخابي ويحيون اسمي ، وبالطبع لا ينسبون انفسهم ، وشرح خطبهم ، وذلك وسط هتاف الجماهير . وكنت ارد على خطبهم بالشكر على زيارتهم والثناء عليهم وتعداد ما اعرفه من مؤهلاتهم . ومع اني لم اضع قائمة ، رغم الالاح الشديد ، فاني ساندت فعلا بعض المرشحين ، لكن النجاح لم يكتب لهم مع الاسف .

وكان احد ابناء عمى وصديق لي يزوران الاحياء ووجهائها ويردون الزيارة لهم باسمي ، اذ اني كنت ، على حسب القاعدة التي سرت عليها في الانتخابات الثلاثة التي جرت في دمشق في اعوام ١٩٤٣ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، لم اقم باية زيارة لحي او لاحد ، ولم اشترك في اي مهرجان انتخابي بل اقتصر على استقبال الوفود والامراء في داري ، من الصباح حتى ما بعد نصف الليل ، منتقلا من بهو الي بهو يعج بالزوار والتي امام كل وفد قادم ما يناسب المقام من الكلام ، حتى بح صوتي واضطرت الى الاستعانة بمكبر للصوت . وجدير بي ان اذكر الجهود المثمرة التي بذلها اولاد عمي واصدقاؤهم الشباب الذين اخذوا على عاتقهم تحضير الجداول اللازمة واختيار الوكلاء على الصناديق من بين العدد الوفير من الشبان الذين كانوا يتبرعون بالعمل في توزيع البرنامج الانتخابي والسهر على الصناديق واحصاء الاصوات . وكان لي وكلاء في كل مركز انتخابي ، وقد تجاوز عددها الالف . فمنهم من وقف على الصندوق الانتخابي ، ومنهم من احصى الاصوات لي ولغيري من بعض المرشحين ، ومنهم من راقب قراءة قوائم الانتخاب ، ومنهم من وقف في الباب ، هذا عدا من كان يتجول على المراكز ومن كان يأتي لنا بالابحار وبعده الاصوات المفرزة ، وبكيفية توزيعها على المرشحين . وقد بلغ عدد هؤلاء الشبان الذين تبرعوا للعمل الفا ومئتي شاب وشابة ، جزاهم الله خير جزاء ، وكتب لهم النجاح

الجزء الثالث : سورية بعد الانسحاب

والتوفيق في مستقبل أيامهم .

واستمرت عملية فتح الصناديق وتعداد الاصوات يومين وثلاث ليال ، منها اليوم الاول في مراكز الانتخاب ، حيث فتحت الصناديق وانقرزت الاصوات وارسلت الى امانة العاصمة . وهناك كانت الاسماء تتلى وتسجل في محضر خاص .

وكانت الجداول المطلنة في كل مركز تاتينا تباعا فنقارنها بالاحصاءات التي كان يسجلها وكلائي . وقد كنا نراها منطبقة بعضها على بعض ، سواء لي او لبعض المرشحين البارزين ، كما مون الكريبري وصبري العسلي وعصام المعطار .

وقد ادعى صلاح البيطار وغيره من الذين اخفقوا ان ثمة تزويرا وقع في امانة العاصمة ، حيث كانت — على حد زعمهم — تتلى محاضر المراكز بتضخيم عدد الاصوات التي نالها بعض المرشحين . وعلى هذه الصورة ارتفعت الاصوات التي ذكر ان نالها كل من سعيد الغزي ومحمد عابدين ورشيد الدقر وعدنان القوتلي ومؤاد العادل وعوض بركات ، وبذلك ضمنوا نجاحهم . ولولا هذه العملية لكان الفوز لمن يليهم بعدد الاصوات وهم على التوالي :
نصوح الايوبي ونال ١١٧٢٤ صوتا ، ثم صلاح الدين البيطار ونال ١١٢٨١ ، ثم ابو الفرج الخطب ونال ١١٢٧٥ ، ثم رياض الميداني ونال ١٠٨٩٤ ، ثم مؤاد دهبان ونال ١٠٥٩٠ ، ثم علي بوظو ونال ٩٩٩٥ صوتا . وكان اقل الفائزين اصواتا بشير رمضان اذ نال ١٣١٤٩ .

دموي البيطار وغيره
وملاحظاتي عليهما

هذا ما ادعاه المعترضون على صحة الانتخاب . وليس عندي من ادلة دامغة تدحض هذا الادعاء او تثبته . ولو كان الاسقاط او الانجاح مقصودا لاصابني رشاشه اولا ، وذلك لعدم ارتياح القيادة العسكرية الى فوزي في الانتخابات ، ولرغبتهم في اقصائي عن الحكم ، بدليل ما سبق وما لحق من براهين واضحة على موقفهم العدائي مني .

واجد من الفائدة ان اذكر بعض الملاحظات على توزيع الاصوات في المراكز ، ونصيب الفائزين المجلين ، وما ناله البيطار وبوظو .

كانت الاصوات التي ربحها الناجحون على الوجه التالي :

١١	خالد المظم	٢٢٢٧٩	وعو مستقل من الاحزاب
١٢	مأمون كبري	٢١٨٢٥	معيد القائمة
١٣	مهام المعطار	٢٨٢٥٧	معيد الاخوان المسلمين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

٢٣٢٦٨	من القائمة ويدعي انه كان مدعوما من الجيش .	٢٣٢٦٨	محمد عابدين
٢٠٨١٠	من القائمة وعبيد الحزب الوطني	٢٠٨١٠	صبري المسلي
١٩٦١٥	شيخ من حي الميدان ومن القائمة	١٩٦١٥	حسين خطاب
١٩١١٦	مستقل	١٩١١٦	سميد الفزي
١٨٥٩٤	من القائمة - مناوي للاشراكين	١٨٥٩٤	رشاد صبري
١٦٦١٠	من القائمة - مدعوم	١٦٦١٠	غزاد المعادي
١٥١٠٧	من القائمة - نقيب المعلمين - مدعوم	١٥١٠٧	عدنان قوتلي
١٤٤٧٨	من القائمة ومن جماعة نيسل المسلي سابقا ثم انتسب للحزب الوطني ومدعوم من قبل الجيش	١٤٤٧٨	رشيد الدقر
١٤٤٦٣	من الاخوان المسلمين ونقيب المعلمين	١٤٤٦٣	عمر عودة الخطيب
١٣٩٤٦	من الاخوان المسلمين	١٣٩٤٦	زهر شاويش
١٣١٤٩	من التجار ومن القائمة	١٣١٤٩	بشير رمضان

واما غير المسلمين ، فقد نجح منهم :

٢٩٦٨٨	روم ارتوكس من القائمة ومدعوم	٢٩٦٨٨	عوض بركات
١٩٠٩٢	بروتستانت من القائمة	١٩٠٩٢	سهيل الخوري
١٦٩٠٢	روم كاثوليك من القائمة	١٦٩٠٢	حسنين صفاري

ونال مرشحي جورج شلهوب ١٣٦١٤ فلم ينجح .

اما ملاحظاتي على ذلك ، فيمكن تلخيصها بما يأتي :

١ . نجح من افراد القائمة التي اشتركت فيها الاحزاب كلها (عدا الاحزاب اليسارية) والجمعيات الاسلامية والهيئات الدينية المسيحية والشركة الخماسية وكثير من اصحاب الفعاليات الاقتصادية ، عدد لا يتجاوز ١٢ مرشحا . على ان ما لا يمكن انكاره هو ان القائمة انفرط عقدها في اواخر ايام المعركة الانتخابية وصار كل مرشح منها يسعى لنفسه ويعقد تحالفات انتخابية محلية لضمان نجاحه .

٢ . عمل الاخوان المسلمون لانجاح مرشحيهم الثلاثة . وعمد ناخبوهم الى الاقتصر على تسجيل اسماء هؤلاء الثلاثة فقط في اوراق الانتخاب . وهذه خطة لو لم يمتدوا عليها لما نجح منهم سوى عصام المعطار ، لان الاخيرين حصلا على اقل عدد من الاصوات .

٣ . ولقاء هذه الخطة عمد الناخبون المسيحيون الى عدم

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

انتخاب مرشحي الاخوان المسلمين ، وهكذا لم ينل اكثر مرشحيهم اصواتا ازود من ٢٧٣ صوتا من ٣٩٩٥ ناخبا اشتركوا في الانتخاب ، اي ما يعادل ٦٪ . هذا مع العلم بان في تلك الاحياء عددا من الناخبين المسلمين ، ربما كانوا هم اصحاب تلك الاصوات التي نالها عصام العطار في تلك الاحياء .

٤ . اذا صنفنا الاصوات التي نالها المجلولون في الانتخاب مع اصوات صلاح البيطار ، حسب توزيعها على الاحياء نجد النتيجة التالية :

الحي	عدد الناخبين	خالد العظم	مامون كزبري	عصام عطار	صبري عسلي	صلاح البيطار
مهاجرين	١١٨٠	٦٠٢	٦٢٠	٦١٨	٤٦٨	١٦٦
صالحية	٤٠٨٥	٢٢٦٠	٢١٧٧	٢٠٢٥	١٢٢٩	٧٢٠
ركن الدين	٢٤٤٠	١٥٨٢	٧٢٢	٦٦٠	٤٢٢	١٦٢
ابو جرش	٢٨١٨	١٥٢٤	١٤٢١	١٤٧١	١٠٢٨	٥٣١
قرية الغابون	٧٢١	٢٢٢	٢٤٢	٢٩١	٢٩٨	٢٠٥
قرية برزه	٧١٤	٢٢٠	٢١٥	٤٣٥	٢٩٢	١٢٧
سوق سلوجه	٤٨٧٤	٢٤٧٥	٢٥٨٥	٢٧٠٠	١٥٧٧	٨٦٨
عساره	٤٢٢٧	٢٨٢٠	٢٥٨٦	٢٦١٢	١٤٨٢	٧٥٥
قصرية	٤٢٠٨	٢٦٥٧	٢٤٥٩	١٨٦٠	١٢١٧	٧٤٢
قصرية (مسبحيون)	٢٤٦٤	١٨٥٩	٢٧٩٦	٢٠٨	١٥٢١	٥٥٠
شمالنور	٢١٢٥	٢٢٩٦	٢٨٥١	٢١٢٢	١٧١٦	٧١٦
اليسود	٤٢٠٥	١٦٠	٢٨١	٩٤	٢٢٥	٣٤
الارمن	٥٢٠	٢٢٤	٤٢٤	٦٨	٢٩٢	٦٠
لغات و باب سريجه	٥٩٨٦	٢٦٢٠	٢٤٢٧	٢٩٨٨	٢٢٨٠	٨٥٠
المسدان	١٠٨٥٨	٥٧٨٥	٥٢٢٤	٥٠٦٨	٤٢٩١	٢٨٧٢
قرية المسزة	٩٧١	٤٩٠	٤٤٢	٥٠٨	١٩٦	١٣٢
قرية ميروكيوان	٤٢٤	١٦٨	١٥٥	٧٩	١٧٩	٢٠٨
قرية كفر سوسه	٩٧٧	٤٤٦	٢٢٢	٢٥٤	٢٨٢	٢٩٠
قرية القدم	٦٢٥	١٨٩	١٦٤	١٤١	١١٩	١٦٧
الموظفون الاغراب	٨٦٠	٤٤٦	٢٨٥	٢٥٤	١٥٢	٩٧
المنسيدات والموظفات الاغراب	٢٧٤٠	١٢٩٢	١٦٠٧	١١١٦	٨٢٥	٦٠٠

المجموع العام ٥٩٤٠٢ ٢٢٢٧٩ ٢١٨٢٥ ٢٨٢٥٧ ٢٠٨١٠ ١١٣٨١

النسبة المئوية ٥٦٣ ٥٢٩ ٤٨ ٢٥٣ ١٨٠

وبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب ١٣٨٣٣٨ ناخبا اشترك منهم

بلاقتراع ما يعادل ٤٣٧٪

٥- كنت انا ومأمون الكزبري الوحيدين اللذين حازا اكثر من نصف اصوات الناخبين في مدينة دمشق وضواحيها .
٦- كنت اكثر المرشحين اصواتا في جميع سورية . وجاء بعدي السيد معروف الدواليبي الذي نال في حلب اثنين وثلاثين الف صوت واما في انتخابات ١٩٥٤ فقد حزت نحو ٢٣ الف صوت من اصل نحو ٤٢ الف صوت اي ما يعادل ٥٥٪ .
وكنت الثاني بعد رشدي الكيخيا الذي نال اكثر الاصوات في اي مركز في سورية .

وما اعلنت النتائج حتى هرعت الوفود الى داري للتهنئة واقامة المهرجانات وكلهم ينادون : « للرئاسة خالد بك . والزعامة خالد بك ! » تماما كما حصل اثر انتخابات ١٩٥٤ .

وبدات الاتصالات بسي لترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية . وظهر في الميدان ثلاثة مرشحين : ناظم القدسي ومأمون الكزبري وانا . اما صبري الصلبي ، فاعلن تأييده لي ولم يدخل المعركة .
وجاءني الكزبري وحاول ان يستجرتني الى دعمه لرئاسة الجمهورية ، على ان تكون لسي رئاسة الوزارة . فلما لم يجد لدي استجابة ، اجتمع الى القدسي واتفقا على ان تعطى الرئاسة الاولى للقدسي ورئاسة مجلس النواب للكزبري . ويبدو ان الدواليبي هو الذي عمل لهذا الائتلاف ووعده برئاسة الوزارة .

وايدني وشجعني على الاستمرار في معركة الرئاسة جميع النواب اليساريين والتقدميين وبعض نواب المدن والاقضية وفريق من نواب الجزيرة والارياض . وكانت الاحصاءات التي وصلنا اليها تبين ان عددا من النواب يتراوح بين ٦٥ و ٩٠ نائبا يمكن الاعتماد على اصواتهم لاجلي ، هذا اذا صدقت الاحصاءات وصدق من وعد باعطاء صوته . وكانت لي تجربة ١٩٥٥ كدرس لمعرفة الحلاق الناس وشدة تمسكهم بوعودهم وحتى بايمانهم . فلم يكن يدور بخلاي النجاح المضمون ، لكنني كنت لا اريد عدم استجابة اصدقائي من النواب ، بل كنت اتحرى شكلا مناسباً اتخلص به من هذا الزحام .
وقبل ان يجتمع المجلس كان لا بد من التفاهم على انتخاب رئيس له . وجاءني السيد اكرم حوراني وعرض علي ان نتفق مع السيد جلال السيد على ان يساندا هو وجماعته في انتخابات الرئاسة الاولى . فاجبته بان ليس لسي اعتراض على ذلك ، وان

اليساريون والتقدميون
يؤيدونني في معركة
الرئاسة

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

جلال السيد من خيرة الناس . ثم جاغني هو وبعض النواب وانفتحا على الخطة . وكان يبدو كأنه ضامن النتيجة الطيبة له ولي .

واجتمع المجلس وبوشر بانتخاب الرئيس . واختلط الحابل بالنابل ، ودخل القاعة جمهور من غير النواب لدعم ترشيح الكزبري ومراقبة تصويت النواب له . واعترض بعض النواب ، فأخرج الجمهور من القاعة وبوشر باحصاء الاصوات . وكانت مفاجأة لنا لم ننتظرها ، وهي ان مرشحنا جلال السيد لم ينل سوى ٤٧ صوتا ، بينما حصل الكزبري على ١١٤ صوتا . ورغم ان العديدين من النواب الذين اقترحوا لمصلحة الكزبري كانوا من جماعتنا الذين يكرهون الاشتراكيين ويعتقدون ان جلال السيد منهم ، وانهم لن يتأخروا عن انتخابي ، الا انني شعرت ان الامور مبيتة على وجه مدروس ، وان العدة اتخذت لانجاح القدسي كيفما كان الحال . وقد زاد ذلك في عزوفي عن ترشيح نفسي ، بعد ان تأكدت لي التدخلات التي حصلت لمصالح الكزبري ، والتي ايقنت انها ستعمل ايضا لصالح القدسي .

وفي اليوم التالي نشرت جريدة الوحدة التي كانت الحكومة تشرف عليها وتوجه سياستها ، باعتبارها صاحبها ، مقالا وصورا للقدسي وراحت تكيل له المديح . فما كان مني الا ان ارسلت برقية الى رئيس الحكومة مع نسخة الى القائد العام وجهت نظرها فيها الى ان الحكومة تخرج عن دورها الحيادي في معركة الرئاسة . وكان لهذه البرقية وقع سيء في نفس اللواء زهر الدين قائد الجيش ، فتأكد لي من جديد عزم القيادة العسكرية على اقتصائي عن اي مركز سياسي في الدولة ، كما بدأت اشك في ان مؤامرة واسعة هي قيد التنفيذ في بلادنا . وقد تحققت في المستقبل ان جميع ما كان يجري وما جرى فيما بعد كان مهينا من قبل الامريكيين الذين يعطون على القدسي لساعه اتوالهم وسيره على خططهم ، والذين لا يزالون تحت تاثير استنتاجاتهم المفرضة ، وهي ان موقفني في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كان ضدهم لاجل تمكين النفوذ الشيوعي في البلاد السورية .

وكان حدد اليوم الرابع عشر من كانون الاول موعدا لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية . وفي اليوم السابق كثرت الاجتماعات والمفاوضات ، وكان آخرها اجتماعا عقد في مجلس النواب بصورة خاصة مرصت فيه الاسماء . وشمر اصدقائي بان احتمال النجاح

الجيش والامريكيون
يمون ترشيح القدسي

المحل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

ازداد ابتعادا وبان جلال السيد نفسه غاب عن الانظار ، ولعله انضم الى الصف الآخر . وقد حاول احمد عبد الكريم ان يعرف مدى تضامن الصف المقابل ، فاقترح عليهم اسماء شكري القوتلي ورشدي الكيخيا وسعيد الفزي . لكنهم استبعدوا كل هذه الشخصيات وظهر تماسكهم وتضامنهم لصالح القدسي .

وجاعني ليلا اكرم الحوراني وخليل الكلاس يرويان لي ما حصل في الاجتماع . فسالتهم : « ما العمل ؟ » فاجابوا : « سيأتي الان لزيارتك وقد منهم مؤلف من الكربري والدواليبي وعلاء الدين الجابري وعبد الرحمن الهندي وبكري القباني ونعموم السيوفي ، يطلبون منك الانسحاب من الساحة والاشترك في انتخاب القدسي ، وذلك لاطهار وحدة الصف وللحفاظ على سلامة العهد من الانشقاق في بدء تكونه .

يطلبون مني الانسحاب
للحفاظ على وحدة الصف

فعدت اسأل اكرم الحوراني عما يراه ، فلوى يديه ورأسه ولم يجر جوابا . فقلت : « مهمت . » وبدأت اتحدث اليهما قائلا : « سرت معكم مرارا ... وتركت صف اصدقائي واتربائي وحالفتكم لان لي آراء في سياسة الدولة تتماشى مع ما تعلنوه من المبادئ . وكنتم في اكثر الاحيان لا تكملون معي الطريق ، فتخذلوني كما جرى لي محكم في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . » وفيما نحن في الحديث ، واذ بالوفد يصل فاستقبله بكل بشاشة وترحيب . وجلسنا حول مائدة الطعام وبدا الدواليبي الحديث ، فآخذ يحوم ويدور حول الموضوع ، مما اجبرني على ان اقول له ان لا حاجة الى التطويل ، فليصل الى الغرض الذي جاؤوا من اجله . فقال ان البلاد في بدء تكوينها بعد نصم الوحدة ، وهي تحتاج الى وحدة الصف وجمع الكلمة . ولذلك جاؤوا يرجون مني التضحية في سبيل الاهداف القومية العليا التي ذكرها .

فاجبته بان التضحية هي في قبول حمل عبء الرئاسة في هذه الظروف الدقيقة . لكن الدواليبي لم يفهم انني قصدت ان الذي سيحمل اعباء المستقبل والمسؤوليات الجسام في العهد القادم هو الذي سيضحي براحته وهناعته في هذا السبيل وسيعرض نفسه لآخطار كبيرة اذا تردت الامور ولم ينجح في تسييرها في الطريق المستقيم . اما الذي سيقتى بعيدا عن هذه المسؤوليات ، فلا يعتبر ابتعاده تضحية منه ، بل راحة له وتجنباً للمسؤوليات . وعندما ادرك الدواليبي فيما بعد ما قصصت ، انفرجت كآبته وتفتحت للابتنسامة المريضة شفتاه .

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

ثم قلت للزائرين اني ادرك تمام الادراك مغبة انقسام المجلس منذ البداية الى جبهتين سياسيتين ، واني منذ الانتفاضة وانا انادي بوحدة الصف في معالجة الامور الكبيرة والصغيرة . وقلت لهم اني ارجب في انتهاز هذه الفرصة لادلل على صحة عزمي على الا اكون سبب تفرق الكلمة وعلسى ان عملي يتوافق مع كلامي . فاذا كانوا قانعين بان اكريسة النواب تريد انتخاب الاخ ناظم ، واذا كانوا متاكدين من صحة عزمه على حمل المسؤولية والاعباء ، فاني انتخبه معكم واعلن ترشيحي له في مطلع الجلسة .

وكننت اتكلم والابتسامة لا تفارق ثغري والبساطة في التعبير تلازم اقوالي ، فمجب الحاضرون كيف انني اصارحهم القول مزدريا بغوزي باكبر مقام في الدولة ، كانني اتنازل عن غرض تافه . وهكذا كان ولا يزال شأن رجالنا السياسيين ، فهم ينظرون الى الكراسي كأنها عروش الالهة . واذا لم يفز شخص ما بها ، فعلى الاقل يساوم عليها او يظهر امتعاضه من خذلانه في اقتناصها .

وهكذا يجب تفسير سر الانقلابات العسكرية والمؤامرات الحزبية التي تنتهي بتبديل اصحاب الكراسي ، فيأتي للجلوس عليها من يعتقد ان الوصول اليها هو بمقام سدرة المنتهى !

وراح الزوار الاكارم يتطلعون الي بشيء من العجب ويتبارون في تعداد مزاياي الكبيرة وفي مقدمتها التضحية بالمناصب — كأنهم لم يقدروا على هضم نظريتي — والرغبة الصادقة في توحيد الكلمة ، فضلا عن ما اتميز به من خصال كرجل دولة . واني اذ اسرد هذا المديح ، فليس تصدي ان اتباهى به ، بل لاسجل ما جرى الناس عليه عندنا من مدح من يقضي اربك وذم من يعارضك ولا ينزل عند طلبك .

وخشي الزوار ان يكون موقفي منهم مناورة لتخدير اعصابهم واللعب عليهم بتدبير مخطط خلال الليل اناجنتهم به في الجلسة ، فاشاروا الى اماكن اذاعة شيء عن تنازلي الى مخبري الجرائد لينتشر الخبر ويعم في الليل ، اذ كانت النوادي لا تزال غاصقة بالنواب ، ثم في الصباح على صفحات الجرائد . فطويت خاطرهم وهتفت لوكالات الانباء مؤكدا الخبر الذي كانوا اشاعوه سلفا قبل المجيء الي ، وذلك بقصد الايهام وبلبلة صفي او استباق الحوادث . وانصرف الزوار وآويت الى فراشي مستريح البال ، لان جملا تقبلا انزلته من كفتي .

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي جاءني السيدان ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وشكراني على التضحية التي قمت بها ، وكالا لي المديح والشكر . فاستقبلتهما وودعتهما بكل ايناوس وترحيب .

ثم ذهبت الى الندوة النيابية ، وكانت الجلسة قد عقدت . فجلست في احد المقاعد الخالية . وحينما اعلن الرئيس البدء بعملية انتخاب رئيس الجمهورية ، طلبت الكلام وتلوت التصريح الآتي :
« كان معروفا لديكم ان هنالك مرشحين لرئاسة الجمهورية ، هما الاخ ناظم القدسي وانا . وقد زارني الليلة الماضية لفييف من الزملاء النواب ، فبحثنا امر هذا الانتخاب واتفقنا على ضرورة توحيد الكلمة فيه . وقد لست لدى الاخ ناظم القدسي اقداما على تحمل مسؤولية الرئاسة ، فقررت ان افسح المجال امامه ، راجيا للبلاد التقدم والازدهار في ظل الحريات والاخاء وللزميل القدسي النجاح والتوفيق في مهمته والسلام . »

وقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق من جميع النواب . فاجابني رئيس مجلس النواب بانه يعتقد انه يعبر عن رأي المجلس حين يسجل الشكر لدولة السيد خالد العظم على هذا الموقف النبيل ، في سبيل جمع الصف وتوحيد الكلمة بالنسبة لانتخاب الرئاسة الاولى .

وقد صفق النواب كذلك لاقوال رئيس المجلس . ثم طيف بصندوقتي الاقتراع وفرزت الاوراق التي احتوتها . واعلن الرئيس ان ناظم القدسي نال ١٥٣ صوتا ، وان هنالك ٩ ورقات باطللة و ٧ ورقات بيضاء وورقتين باسم دهام الهادي وورقة باسم مهد الدندل .

وهكذا اصبح الدكتور ناظم القدسي رئيسا للجمهورية العربية السورية ، وبذلك فتح عهد دستوري نيابي دام حتى ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، حين اعتقل ناظم القدسي ورئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب وغيرهم . ثم عاد القدسي الى مقام الرئاسة في ١٢ نيسان ١٩٦٢ والف وزارة الدكتور بشير العظم غير الدستورية . ثم اعيد الدستور بعد تعديله والفت وزارتي في ١٧ ايلول ١٩٦٢ . وظللت في الحكم حتى ٨ آذار ١٩٦٢ .

رفعت الجلسة نصف ساعة ، ريثما ذهبت هيئة مكتب المجلس الى فندق الشرق لابلاغ القدسي انتخابه ومرافقته الى المجلس .

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

وحين دخل الرئيس القاعة في الساعة ١١،٤٣ ، اعتلى المنبر وادى اليمين الدستورية الآتية : اقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد . الخ . ذلك القسم الذي لم يراعه حينما قبل العودة الى سدة الرئاسة بعد ان حل مجلس النواب من قبل الجيش ، فالسف وزارة غير شرعية وبدأت تسن القوانين بهراسيم تشريعية غير دستورية . وهكذا اثبت القدسي تمسكه بالكرسي اكثر من تمسكه بالدستور .

ثم اخرج القدسي من جيبه اوراقا تلاها علينا . وفيها بدأ يشكر النواب على الثقة التي اولوها اياه . ولم ينس ان يذكر تنازلي له ، فقال : « ولن انسى ان اسجل هنا جزيل الشكر والتقدير ان كان السبب في هذا الاجماع » ، دون ان يصرح باسمي علانية . ثم تابع كلامه مشيراً الى النكسة المريرة التي اصابت تجربتنا المصرية (ويقصد الوحدة مع مصر) ، ثم الى جهاد رجال الثورة الابطال ، ثم الى قضايانا فلسطين والجزائر . واخيرا قال : « ان علاقتنا مع شقيقائنا العربيات يجب ان تقوم على اسس قومية نمد اليها الاكف مفتوحة والصدور مشروحة لا تعرف غير تعاطف الاهل وود ذوي القربى . » ولا ريب في ان القارئ يلاحظ الفموض السائد في هذه الجبلة .

خطاب القدسي
بعد انتخابه

ثم جاء على ذكر النظام الديموقراطي البرلماني واشار به واشار الى ضرورة تحديد المعالم بين مختلف السلطات عند وضع الدستور الجديد . وهو بذلك يقصد ، ولا شك ، الانجاه الى نظام رئاسي تعشقه القدسي منذ زمن ووجد نفسه الان احوج ما يكون الى الحصول على صلاحيات واسعة تمكنه من ادارة شؤون البلاد وهو رئيس للسلطة التنفيذية ، في حين ان الدستور القائم يبعده عن غرضه هذا .

واوضح آراءه الاجتماعية ، فقال ان الوطن السعيد حقاً لا تقاس سمادته الا بسمادة الاكثرية العظمى من ابنائه ، ولا يقاس التقدم والسمادة برخاء الفئة القليلة من المواطنين الذين تضعهم امكانياتهم في واجهة المجتمع الظاهرة (تصفيق شديد) . لكن القدسي ماته او انه تقصد ان لا يذكر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه النظرية .

وبعد الانتهاء من انتخاب رئيس الجمهورية ، باشر المشار اليه البحث مع النواب بشأن اختيار رئيس للوزارة وكيديتها تاليفها . وهنا

ظهرت الامور الآتية :

كان نواب حلب متفقيين فيما بينهم جميعا — اي ليون زمريا عن جماعة الحزب الوطني ، ومعروف الدواليبي عن جماعة حزب الشعب ، على ان ينتخبوا القدسي رئيسا للجمهورية وان تترك رئاسة الوزارة الى ليون زمريا . وكانت هذه اول لعبة هياها حزب الشعب لايصال القدسي الى الرئاسة الاولى . لكنه ، بعد ان وصل الى غرضه ، ابي تنفيذ الشق المختص بليون زمريا ، وراح يثير علاء الدين الجابري وجماعة الحزب الوطني لترشيح صبري الصلي لرئاسة الوزارة . فاختلف هذا الاخير مع ليون زمريا وانشقت كلمة جماعة الحزب الوطني .

ولعب الدواليبي لعبته ، فبعث جماعة الاخوان المسلمين في دمشق مع الشيخ مكي الكتاني ولقيف من المتعممين ليجتمعوا الى رئيس الجمهورية طالبين استدعاء الدواليبي وتكليفه بتأليف الوزارة . ففعل الرئيس ذلك متظاهرا بتلبية رجاء المشايخ واصرارهم ، بينما الحقيقة هي انه كان ينفذ الخطة التي اعدت قبل الانتخابات .

وجاعني الاستاذ الدواليبي ليلا واعلمني بان الرئيس كلفه بتأليف الوزارة . ثم طلب مني بالحاح ان اقبل الاشتراك فيها بصفة نائب رئيس . وقال انه سيطلب الى الحوراني ان يتعاون معه على النحو ذاته . فشكرته واعتذرت ، رغم الحاحه الشديد . لكنني لم ائنه عن عزمه على تولي العمل . الا انه لم يستطع الاجتماع الى الحوراني في تلك الليلة .

وقبيل الظهر ذهبنا الى ندوة المجلس ، فوجدت النواب مجتمعين حلقات حلقات . وجاعني عوض بركات مع رشيد الدقر ومحمد عابدين ساخطين على الدواليبي لانه لم يقبل بهم وزراء . ولهمنا فيها بمد ان هؤلاء النواب الثلاثة ، ومعهم فؤاد المعادل وعدنان القوتلي ، دعمهم الجيش واشترط لقبول اسناد الرئاسة الى الدواليبي ان يضم اربعة منهم الى الوزارة على الاقل . وصارحوني بانهم مستعدون للانضمام الي ، فشكرتهم وقلت لهم : « ما دام الجيش سيدعمكم ، فلا تخشوا بأسا ! »

ومضت الايام وتعمرت ولادة الوزارة ، حتى تم الاتفاق بين الدواليبي وكتلة الشباب التي ذكرت اسماءهم . وبارك النحلوي هذا الاتفاق ، وهو الذي كان يسيطر فعلا على مقدرات الجيش ويفرض

ارادته على الجميع .

واصبح الحكم في يد الوزارة المؤلفة على هذا الوجه :

معروف الدواليبي ، رئيسا ووزيرا للخارجية (من حلب - شعبي) ،
وجلال السبد ، نائبا للرئيس ووزيرا للزراعة (من دير الزور :
شعبي بعثي) ، ورشاد برمدا ، وزيرا للتربية والتعليم (من حلب
شعبي) ، وعدنان القوتلي ، وزيرا للاقتصاد (من الشام مدعوم) ،
ورشيد الدقر ، وزيرا للمالية (من الشام مدعوم) ، ومحمد عابدين ،
وزيرا للعمل (من الشام مدعوم) ، وفؤاد المسادل ، وزيرا للاعلام
والارشاد (من الشام مدعوم) ، وعبد الرحمن هنيدي ، وزيرا
للصناعة (من دير الزور - شيشكلي) ، ومصطفى الزرقا ، وزيرا
للعادلة والاقوات (من حلب - من العلماء) ، واحمد قنبر ، وزيرا
للداخلية (من حلب - شعبي) ، وبكري تباي ، وزيرا للإصلاح
الزراعي (من الحزب الوطني) ، ومحمد الشواف ، وزيرا للاسفال
العامة (من اللاذقية - شعبي) ، وسهيل الخوري ، وزيرا للشؤون
البلدية والقروية (من دمشق - حزب وطني) ، ومحمود العظم ،
وزيرا للصحة (من دمشق - مستقل) ، واحمد علي كامل ، وزيرا
للمواصلات (من محافظة اللاذقية - مستقل) ، ونعوم السيوفي ،
وزيرا للتخطيط (من حلب - مستقل) .

الدواليبي يؤلف حكومة
غير قومية

وكان المطلوب ان تؤلف حكومة قومية تشترك فيها عناصر
تقدمية ، فيظهر اتحاد الكلمة وجمع الصف ، وهو ما كان يملن
الدواليبي والقدسسي تمسكها به في اثناء معركة الرئاسة . لكنهما
عندما نازا ببغيتهما ، وكسب احدهما رئاسة الجمهورية والثاني
رئاسة الوزارة ، لم تمد رغبتهما في جمع الصفوف متجلية الا على
رؤوس شفاهما . فيمرضان الوزارات علي وعلى اكرم الحوراني
وصبري العسلي ، عالين باننا لا نقبل بان يراسنا الدواليبي .

وهكذا خلست الوزارة الجديدة من يمثل الاخوان المسلمين
عدا الاستاذ الزرقا الذي لم يكن منتسبا للاخوان المسلمين ، ومن
يمثل الكتل التقدمية كاكرم الحوراني والنفوري او احمد عبد الكريم ،
ولم اشترك فيها انا او احد من النواب الذين يلتزمون جانبي ، بل
اقتصرت على ممثلي حزب الشعب ، والفريق الحلبي من الحزب
الوطني وبعض المستقلين القريبين من حزب الشعب ومن العناصر
التي يدعمها الجيش .

وبعد ان تلسى المرسوم بتعيين الوزارة وبحث في تحديد اليوم

الذي ستتلو فيه بيانها في المجلس ، طلبت من الدواليبي ان يبادر الى الغاء حالة الطوارئ واطلاق الحريات العامة كهدية على الاعياد وكمبربون على حساب بيانه المنتظر . فوعد الرئيس الجديد وعدا غامضا بالنظر في هذه الامور التي هي في مقدمة اهدافه .

ولم تتلق الاوساط العامة تاليف الوزارة بارتياح ، لانها كانت تريدها وزارة على مستوى الاحداث ، يبدأ بها المعهد الجديد سميه الى توحيد كافة الاتجاهات في المجلس . وبذلك تستطيع حمل العبء الثقيل ، وهو تصفية الماضي وايجاد حلول سليمة لتضايي التأميم وسائر الاحكام الاجتماعية ، مما يخفف عن البلاد اضرارها ولا يزيل اسسها وركائزها ولا يحرم الفلاح والعامل من مكاسبه .

الا ان حب السيطرة والانفراد بها ، الذي هو المبدأ الجامع بين امراد حزب الشعب ، ظل كما في السابق متأصلا في نفوس اعضاء الحزب ، لا يتخلون عنه رغم كل ما حدث منذ ١٩٥٨ .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ١٩٦٢/١/٨ تلا الدواليبي البيان الوزاري وهذه خلاصته :

المقدمة : اراد اسدال ستار النسيان على الماضي القريب وتجنب المشاحنات وتراشق التهم بشأن الاخطاء والمسؤوليات .

خلاصة البيان الوزاري
لحكومة الدواليبي

الوضع الاقتصادي : اظهر الاضرار التي نزلت بالاقتصاد السوري من جراء الاحكام الصادرة ، خاصة في اصلاح الزراعي والتأميم الكلي والجزئي ، وفي العلاقات الزراعية ، وفي تعريب المصارف وحصر استيراد وتصدير بعض المواد بالمؤسسة الاقتصادية او الشركات التابعة لها .

الحريات العامة : ابدى عطفه عليها ، لكنه لم يعد باطلاقتها ، بل طلب تفاهم الحكومة مع المجلس بشأنها وبتحديد موعد لتنفيذ ذلك . وهكذا ما كان شائعا ، وهو ان الجيش غير موافق على الغاء حالة الطوارئ .

المنهاج في السياسة القومية : اكد ان هدف سورية تحقيق الوحدة بين اجزاء الوطن العربي على اساس الحرية والكرامة والمساواة ، وان ما تم بين سورية ومصر لا ينبغي ان يحول دون الالتقاء والتعاون ودوام الاخاء بينهما ، واوضح ضرورة الافادة من تجربة الوحدة لتجنب الاخطاء المؤسفة التي ادت الى فشلها . وقال ان سورية ليس لها شروط تحول دون الاتحاد مع البلاد العربية الا شرط الحرية والاخاء وخدمة اهداف القومية العربية الخاصة

والبعيدة عن كل اثر من آثار الاستعمار . وفي السياسة الخارجية :
عدم الانحياز ، ومصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا .

الاقتصاد : (١) — أعلن تمسك الحكومة بمبادئ قانون الإصلاح الزراعي ، وتمهد بالمحافظة على جميع الحقوق المكتسبة من قبل الفلاحين وتسديد قيمة الاراضي المستولي عليها ، وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق قانون الإصلاح ، ودراسة المآخذ الحقة على بعض احكامه بالنسبة لنوعية الارض وعدد الاولاد وغيره . (٢) — ادى عزم الحكومة على اتخاذ الاجراءات التي تعيد الحق الى نصابه ، مع عدم معارضة المصلحة العامة ، وذلك بإلغاء قوانين التأميم الكلي والجزئي بشكلها الراهن ، على ان تحدد ملكية الاسهم . (٣) — تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في التعامل بالنقد واخراجه . (٤) — واما في السياسة الضرائبية فوعد بدراسة الضرائب المحدثة . (٥) — أكد البيان تمسكه بمكتسبات العمال .

وكانت ردة فعل الاوساط التقدمية على هذا البيان ، شعورا بان الرجعية تسيطر على عقلية الوزارة وبيانها ، وبأن المجلس سوف يسير على خطة ترمي الى تعديل القوانين الاشتراكية ونقض احكامها لمنفعة اصحاب الاراضي والاسهم والمصارف . أما الاوساط الاخرى ، فمع انها امتعضت من كيفية تأليف الحكومة — وخاصة من كان يطمع منها باقتناص منصب وزاري — فلم تر بدا من تأييد الحكومة . ذلك لانها ادخلت في برنامجها ما يتفق مع هدفها ، وهو تعديل قانون الإصلاح الزراعي والغاء التأميم .

ولذلك كانت مناقشة بيان الوزارة مستلهمة من هذا الشعور . فكان النائب يهاجم الحكومة في خطابه هجوما عنيفا ويمتد بها وباعضائها ، لكنه ينهي كلمته باعلان تأييده لها وعزمه على منحها الثقة .

وكان اكرم الحوراني هو المتكلم الاساسي عن التقدميين الاشتراكيين . فبدأ بهجوم عنيف على الاقطاع ورأس المال وتمركز الثروة . وقال ، في جملة ما قاله ، بأن الاستعمار ياطمعه والصهيونية بمؤامراتها واكبا وساعدا التخلف الاقتصادي والاضاع الرجعية البالية ، وذلك بحصر الثروة في قلة من الملاكين وبفرض الجهد والعذاب والدماء على جماهير الشعب .

وانحى الحوراني باللوم على كبار الملاكين والراسماليين الذين

مناقشة البيان الوزاري
للحورانيين والتقدميين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

احتكروا الارض والثروة وتابعوا القسطنطين على الحكومات وسياساتها وتآمروا مع المصارف عندما ازدهرت زراعة القطن . فاحتكروا الاسواق وتلاعبوا بالاسواق وتسربت الى جيوب قليلة الملايين التي جادت بها الارض وعرق الشعب الكادح . ثم ادعى ان المصارف كانت موقوفة على الاثرياء ، تزيد في ثرواتهم وتتآمر مع المستعمر وتلعب لعبته .

وزعم الحوراني ان تتركز الثروة في ايد قليلة اعطى شعب سورية اسوأ النتائج ، فالزمره بمقاومة اعدائه ، بدون هوادة ، مخاض معارك عنيفة للقضاء على النظام الاقطاعي . ثم هاجم الحكومة لمناسبة خطتها بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعي ، وقانون العلاقات الزراعية ، وادعى بان الحكومة عازمة على القضاء عليها وعلى مكاسب الفلاحين ، ووجه تهديدا بكاسترو ! ولم يكذ الحوراني يوجه هذا التهديد الصريح بالشيوعية ، حتى قام بعض النواب وصاح في وجهه . واقترب عدد منهم نحوه مهدهين متوعدين ، فتداخل البعض . وهنا اختلط الحابل بالنابل ، وعلا الضجيج ، وخشي ان يلجأ بعض المهوسين الى الضرب او اكثر من الضرب . واسرع رئيس المجلس الى رفع الجلسة ، فخرج النواب الى الابهاء والممرات ، الى ان هدا روعهم . ثم عادوا الى قاعة الاجتماع ، حيث اكمل الحوراني كلمته بالهجوم على فكرة الغاء التأميم . وقال بان تشكيل الحكومات في هذه الظروف لا يكون على اساس مساومة الكتل على عدد الحقائق الوزارية ، وانما على مطالب الشعب الرئيسية . ثم اكد الحوراني ان ١٧٢ نائبا مع بضعة من الحكام لا يبنون وحدهم وطننا ولا يستطيعون حمايته ، وانما يبنيه ويحميه ابناءؤه كلهم ، من عمال وملاحين ومثقفين وموظفين ومدافعين ساهرين على الحدود . ثم انتهى كلمته باعلان حبه الثقة عن الحكومة ، هو وجماعته .

واني ارى الآن ان لا اخفي رأيي في هذا الخطاب ، بل ان ابدية صراحة . وقد تجنبت ذلك في المجلس يومئذ ، تجنبا للصدع وتحاشيا من النقاش العلني في قضايا خطيرة اعتقدت ان الاحاديث الخاصة قد تخفف من الغلو والتطرف .

ولا انكر انني توجست شرا لدى سماعي اقوال الحوراني . ذلك لانها تدل على تمسك بكل ما اصدره ناصر من قرارات كانت احد الاسباب الرئيسية لانتفاضة ٢٨ ايلول ، كما تدل ، من جهة اخرى على ان الرجل وجماعته غير مستعدين للالتقاء عند نقطة وسط

مع مناهضي آرائهم . وهذا كله خلافا لما كنت انتقدت عليه مع الحوراني في اجتماعاتنا المديدة في اواخر عهد الوحدة ، وهو ضرورة تعديل بعض الاحكام الجائرة الواردة في نصوص قانون الاصلاح الزراعي ، والغاء التأميم . اما الآن ، فعدوله العلني عن ذلك ترك اثرا في موقفه منه . وهكذا عدلت عن القاء الكلمة التي كنت اعددتها ، ومنحت ثقتي للحكومة بدلا من حبها .

واليكم النقاط التي كانت سبب خلافي بالرأي مع الحوراني :

١ - قوله ان الاستعمار واكب في سورية اصحاب رؤوس الاموال . والرد عليه هو ان الاستعمار او الانتداب فرض علينا ، وكانت البلاد مজেمة على رده . واولئك الذين اثاروا حماسة الشعب والفوا الكتلة الوطنية لمقاومة الانتداب واثارة القلاقل في وجهه ، واولئك الذين قاموا بالثورة السورية في ١٩٢٥ وقادوا المجاهدين في محاربة جيش الانتداب ، واولئك الذين اوصلوا البلاد الى الاستقلال وازاحوا الاستعمار - اولئك كلهم كانوا ، وبدون استثناء ، من «اولاد العائلات» ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال التجارية والعقارية ، اذ لم يكن في سورية عندئذ صناعة . فلو كانوا فعلا ممن فرشوا الرياحين في طريق الاستعمار والانتداب لكنا انتظرنا سنين عديدة قبل ان نحصل على استقلالنا . وهكذا كان تهجم الحوراني انتاتا على الحقيقة وتجنبيا على اولئك الزعماء . اما القوى الشعبية التي لا ينكر فضلها في المعارك ، فما كانت لتتحرك او تسير بخطى مدروسة ، لو لم يكن على رأسها قادة مخلصون يعرضون صدورهم للرصاص على رأس المتظاهرين والثوار .

اسباب خلافي في الرأي مع الحوراني والاشتراكيين مسوما

٢ - اما القول بان الثروات تركزت في جيوب قليلة ، وان الاغنياء احتكروا الارض والتجارة واستغلوا عرق العمال والفلاحين الكادحين ، فقول مردود ايضا . واني لانساء اولا اين هي البلاد التي لا يوجد فيها عمال وفلاحون كادحون يتصبب الحرق من جبينهم ؟ والاتحاد السوفييتي نفسه ، وهو رائد الشيوعية ، لم يخترع بعد نظاما يمنع العرق من ان يتصبب من جباه العمال والفلاحين ويحول دون وجود فرق في المجهود الجسدي الذي يعمره جميع المواطنين على السواء . فهو يقتصر على زيادة اجور العمال ومكاسبهم ، لكنه لا يزال يطبق نظاما تراوح الاجور فيه بين الدرجة الاولى وبين الدرجة السبعين . فالعامل يتقاضى مثلا ٣٠٠ روبل شهريا ، بينما يتقاضى الراتصة الاولى في مسرح بولشوفي في

الملل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

موسكو ٧٠٠٠ روبل شهريا .

فنظرية المساواة في الرواتب والاجور والدخل الفردي لا يمكن تحقيقه على الضبط . وكل ما يستطيع هو ان تقرب الفروق على قدر الامكان ، وان لا تبقى فئة لا تتقاضي ما يكفيها من العيش الهنيء . وهذا لا يتصور حصوله بمجرد تحديد الدخل الاقصى للفرد ، بل يرفع الدخل القومي بزيادة عدد العمال ومساحة الاراضي المستثمرة ومدار التجارة وغيرها .

واني اعتقد ان الفرد اذا اعتقد ان مجهوده سيرد اليه انتاجه ، فانه يزيد من مجهوده . ذلك لان الانسان مجبول على الطمع بحياة احسن له ولولاده . وهذا المجهود المنتج لا يضر باقتصاد البلاد ، بل يقدم له احسن الخدمات . لكن انا شرطين في منح حرية المجهود الفردي ، وهما اولاً عدم الاحتكار وزيادة الاسعار فوق حد يجعل الارباح غير قانونية ، وثانياً فرض ضرائب تصاعدية تعيد الى المجموع حصته من الارباح الفردية ، على الا تخفف هذه الضرائب بتصاعديتها النشاط الفردي او توقفه عن العمل بعد بلوغه الحد الاعلى من الارباح ، بحيث لا يبقى له منه حصة تغريه على الاستمرار في الجهد .

واما الاراضي التي حولت منذ ١٩٥٠ من بعلية مرهون انتاجها بالامطار السنوية الى مروية ومشجرة فمن استصلحها ؟ اهي الدولة ام الافراد ؟ واذا كانت الدولة قامت ببعض المشاريع الاروائية من سدود واقنية ، فهي على كل حال لم تصل الى ازواء اراض تزيد مساحتها عن الاراضي المروية بالجهد الفردي . وكل القروض ، او اكثرها على الاقل ، التي لام الحوراني المصارف على منحها لكبار المزارعين ، فقد صرفت في احداث مشاريع اروائية في حلب وحماه وحمص والجزيرة . وهذه القروض لا يزال معظمها في ذمة المدنيين الذين استولت الدولة على اراضيهم ومشاريعهم هذه دون ان تعوض عليهم بشيء . وهكذا طارت الارض من ايدي اصحابها وبقيت على عواتقهم الديون والقروض الموسمية . وهذه الاراضي التي رواها اصحاب رؤوس الاموال ، من استثمرها ومن هو الذي تناول مدخولها ؟ اليس هو الفلاح القاطن في القروية المروية بمشروع جديد ؟ كان ذلك انفلاح ياخذ حصته من المنتوج الزراعي بمعدل ٧٥٪ ، وكانت حصة صاحب الارض ٢٥٪ ، وبعد اقامة مشروع الارواء ازدادت حصة صاحب الارض مع حصة صاحب المشروع

الى ٥٠ ٪ ، اي انها تضاعفت لقاء رأس المال المكرس لانشاء المشروع بمحركاته الضخمة وجداوله ، ولقاء نفقات ضخ الماء بالمازوت وسائر الزيوت ، ولقاء اجور المهندسين والميكانيكيين واصلاح الجداول والمساهمة في ثمن السماد واجور الفلاحة وقطف القطن .

على سبيل المثال اذكر اني قمت في ١٩٥٠ بمشروع ارواء في قرية اسمها « خطاب » قريبة من حماة كنت املكها ثم استولت عليها الدولة بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وقد انفقت على المشروع في بداية انشائه نحو ٣٠٠.٠٠٠ ليرة سورية استندتها كلها من مصرف سورية ولبنان . ولم يتجاوز الدخل السنوي الصافي خمسا وعشرين الف ليرة سورية ، كنت اعيسدها الى المشروع لشراء محركات او مضخات جديدة . ولم استطع بمدخولي من الارض وماء جزء من القرض ، او حتى جزء من موائده السنوية . وعندما صدر قانون الاصلاح كنت مدينا للمصرف بببلغ ٤٣٠.٠٠٠ ليرة سورية ، طالبني بها المصرف ثم اتام علي الدعوى وحجز جميع ما املكه من عقارات اخرى .

وعندما صدر قانون بجواز تحمل الدولة جزءا من الديون الناشئة عن مشاريع اقيمت في الاراضي المستولى عليها ، قبلت الوزارة ان تتحمل جزءا من القرض ، ولا تزال القضية امام المحاكم . واما الفلاح في قريتي ، فقد استفاد الفائدة كلها . وبلغت الارباح السنوية التي كان يتقاضاها العاملون في المشروع نحو مئة الف ليرة سورية ، فنحسن حالهم وبدأوا بانشاء دور للسكن في قطعة منحتم اياها بالمجان . وكانت تلك الدور تماثل دور المدينة من حيث هندستها والاحجار المستعملة فيها وانواع الترتيبات الداخلية . واين هذه الدور من القرب التي كان يبنونها الفلاحون بالطين واوساخ الابقار لايواء عائلاتهم ودوابهم . ثم صار الفلاح يلبس اللباس الطريف ويذهب الى الحج ويتزوج ويبدخ في حياته الجديدة بما لا يقاس مع فقره وعوزه في الماضي ، قبل ان اتوم بانشاء مشروع الارواء هذا .

للو لم اقم بهذا المشروع ، ولو لم يتم غيري من آلاف اصحاب الاراضي بعمل مماثل ، لما استطاع الفلاح ان يتولى بنفسه اي مشروع . وذلك لجهله وعدم قدرته على ادارته ، ولفقده المال

الفصل الثالث : الانتقابات النيابية والاستفتاء

اللازم له . هذا مع العلم بأن المصارف ان هسي اقرضت اصحاب الاراضي اموالا مكتنهم من انشاء المشاريع ، فلأنها كانت تسترهن املاك صاحب الارض الأخرى لضمانة قروضها .

وما كانت المصارف — حتى التي تملكها الدولة كالمصرف الزراعي — لتقوم باقراض مئات الفلاحين في كل قرية لعدم ثقتها باسترداد المال منهم . واما المصرف الزراعي فلم يقرض احدا من الفلاحين او من اصحاب الاراضي، بل ظل سائرا بسياسة الاقتراض الموسمي الذي لا يتجاوز مقداره عشرة آلاف ليرة كحد اقصى .
وانا لا اتقول بالمدول عن فكرة الاصلاح الزراعي ولكني اتقول بأنه ، في الوقت الذي تتم فوائده فئة الفلاحين ، فنييس من الانصاف أن يحرم صاحب الارض ، وخاصة صاحب المشروع الاروائي الدين للمصارف ، من قبض التمويض العادل نقدا او اسهما في المعامل او المؤسسات التي تملكها الدولة ، كمصفاة البترول وموفا اللاذقية .
هذا اذا عجزت الدولة عن تسديد ثمن الارض والقروض .

ثم انني لا اري بأسا من ان تمنع الدولة ايا كان من تملك ارض الا اذا كان يستغلها بنفسه ، على ان تدفع اثمان الاراضي لاصحابها ليمكنوا من استثمارها في التجارة او الصناعة او العمران او اية مهنة اخرى مسموح بها للقطاع الخاص .

لكنني لا استسيغ ما يقوله الاشتراكيون بلسان الحوراني ، ولا اتقبل منه ان ينحي باللائمة على من اشترى ارضا ثم اقام فيها مشروع انماء . فلهذه الفئة الحق في ان تشكر من قبل الدولة والمواطنين على ما بذلته من اموال وجهود في ما عباد على الدخل القومي بزيادة لا يمكن انكارها . فمحصول القطن كان في ١٩٦٢ نحو ١٥٥٠٠٠ طن بلغت اثمانه نحو ٣٠٠٠٠٠٠ او على اقل تقدير ٢٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية . ولنفترض ان محصول الاراضي التي اقامت من مشاريع الدولة الاروائية كان بمعدل النصف ، فان الزيادة الناتجة من جهد الفرد لا تنقص على اي حال عن مئة مليون ليرة سورية .

كل ذلك بصرف النظر عن مجهود الفرد في زراعة الاشجار المثمرة ، من حمضيات وزيتيات، ومن مواكه للاكل او التعليب، ومن انواع الخضروات والكتان وغير ذلك .
واني اتقول بالعدالة الاجتماعية وبتحسين اوضاع اصحاب الدخل القليل ، سواء كانوا عمالا او فلاحين او اصحاب مهن ،

ورفع قدرتهم المعاشية بزيادات مطردة ومستمرة ، ويتأميم المرافق العامة التي تؤمن لابناء البلاد خدمات يجب ان تكون اما بدون ثمن واما بشئ زهيد لا يجني ربحا ، بل ينطوي على خسارة عند الضرورة .

الا اني لا اتول بتأميم المصانع والشركات المساهمة . فاما لا اؤمن بأن ادارتها تنجح على يد موظفين . وقد كانت تجربة التأميم في المدة القصيرة التي طبقت اصولها في سورية اتعس دليل على عقم هذه الطريقة ، لا سيما عندما راح الحكام يدفعون انصارهم الى التوظف في المعامل المؤممة ، حتى ناعت باعبائها وبدت الخسارة تتجلى في ميزانياتها السنوية .

ثم ان الاشتراكية ، على اختلاف مذاهبها ، لا تعطى ثمرات طيبة الا اذا تخلى الحكام عن حزبياتهم الضيقة وعن رغبة كسب المؤيدين والانصار عن طريق ارضائهم بوظائف غير لازمة . لذلك اقتضى لنجاحها نخبة من اصحاب النوايا البريئة ، الواقفين على العلوم العصرية والفنية ، والذين يخدمون بلادهم لا انفسهم او اقرباءهم او مناصريهم ، والذين لا يتخذون الشعارات القومية والنظريات الاجتماعية وسيلة للوصول الى الحكم ، ولجرد الوصول اليه ، لا لان الحكم انتهى اليهم بثقة الشعب المتجلية في انتخابات زهية حرة .

اما الذين يقلبون اوضاع البلاد الشرعية باسم الثورة ، ويستندون على السلاح ، الذي ائتمنتهم عليه الامة لجابهة الصهيونيين ، للاستيلاء على الحكم عنوة واغتصابا ، ولا يجدون ما يبررون به فعلتهم هذه الا رفع اعلام الثورة وشعارات القومية العربية ، واتهام الفئات السياسية الاخرى بالرجعية والانفصالية والشعوبية والراسمالية - اما هؤلاء ، فكيف لهم ان ينجحوا في تطبيق اية نظرية تتوخى الحق والعدالة في اي شيء ؟

وليس بمستغرب في حال كهذه ان تجيء فئة اخرى مثلها وتقلب الوضع من جديد ، فتوصم من سبقتها بنفس النعوت : خيافة ، رجعية ، شعوبية ، ادوات الاستعمار والصهيونية ، كان هذه الاتهام وقف على المغلوب على امره ايا كان ، وكان الوطنية الصحيحة والقومية العربية البريئة والتحرر والتقدمية صفات تلازم المنتصر ، ريثما يعزل من منصبه فيعود الى زمرة الخونة الرجعيين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الشعوبيين ، وهكذا دواليك . حتى كأنك لا تجد في البلاد من شمالها الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها ، الا خونة يقبضون الاموال من البلاد العربية والاجنبية ، والا رجعيين او شعوبيين او انتهازيين ! وما اتعس بلادنا اذا كانت هذه صفات زعمائها وحكامها ، وما اتعس الشعب اذا كان هو ايضا بفئاته واحزابه مؤلفا ممن تصح فيه هذه النعوت . ولا اظن ان احدا في البلاد سلم من احدها او كلها ، يرميه بها كل من ركبها الغرض او الغرور .

لقد ابتعدت عن وصف ما جرى بعد خطاب الحوراني ، فلنعد الى ذلك الجو الخائق المؤلم الذي اوجده ، لا سيما عندما القى ردة فعل النواب تهديده بان الاشتراكيين ، اذا لم تسر الامور حسب برنامجهم ، على خطاب الحوراني سيتبعون خطى كاسترو في كوبا . فقد ثار النواب عند سماعهم هذا التهديد وهجموا على الحوراني كأنهم اسود تريد اقتراس حيوان شريير . ولم يدرج في محضر الجلسة الرسمي المختصر او المفصل كل ما جرى ، حتى اسم كاسترو .

ومهما كان الامر ، فان ما جاء في خطاب الحوراني يخالف ما كنت اتفقت معه عليه من مبادئ معتدلة ، كالفناء التاميم ، وتعديل احكام قانون الاصلاح الزراعي بما يجعله اقرب الى انصاف اصحاب الاراضي . ناهيك بما جاء على لسانه من تهديد كاستروي . ولذلك وجدنتني مضطرا الى التفكير بصعوبة استمراري في التعاون معه على القواعد والاسس المتطرفة التي انفجرت في خطابه . وقلت في نفسي بان هذا الرجل ، اما ان يكون مخادعا يلين عند الضعف ويكشر عن انيابه عند القوة ، واما ان يكون زعيما تبعثر حزبه وهو الان جاهد للملحة بقاياها بسايرة الفريق المتطرف من جماعته واستعادة نفوذه على العمال والفلاحين . وهو في كل حال فقد خصال الزعامة وموجبات القيادة . فالقائد هو الذي يسيطر الجماعات تحت لوائه وفي الطريق الذي يختارها لهم ، لا الذي يساير رأي المتطرفين ويقول به حرصا على مكانته .

انا لا اتقول بالدكتاتورية ، ولا بان على القائد ان يصم اذنيه عن سماع آراء جماعته ، بل اتقول بان على القائد اما ان يتحمل مسؤولية خطئه ويمليها على انصاره ، او انه ينسحب من مركز القيادة ويتركها لسواه ، خصوصا اذا كان الخلاف بينه وبين رفاقته تتناول مسائل ذات اهمية وخطورة .

لقد كان موقف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الحديدية

مثالا للزعيم والقائد الذي يفرض ارادته في الساعات الحاسمة ، فيقود مصر بلده ومصر جماعته في الطريق التي يرى فيها الخير والسلامة ، دون ان يستمع الى اقوال المتطرفين والمتحمسين الذين تتغلب عواطفهم على عقولهم . نعم ، ان سيدنا محمد اظهر كفايته القيادية بتحكيم المصلحة العليا والعقل والروية للوصول الى هدفه البعيد ، دون اللجوء الى الحماسة والاندفاع والطيش . صحيح ان ايمان جماعته به كرسول ملهم وتمسكهم بما جاء في القرآن الذي سيطر على عقولهم من امر صريح باطاعة الله وربوله سلب منهم قدرة العصيان والنمرد ، فحضسوا على مضض واطاعوا الرسول وعادوا القهقري الى المدينة دون ان يدخلوا مكة بعد ان وصلوا الى قاب قوسين منها او ادنى . واما الرسول المعظم فلم يعر هذه النكسة اي اهتمام ، بل احتل مضمضا ، عالما بان هدنة السنوات العشر التي حصل على الاتفاق عليها مع اهل مكة اكثر قيمة ونفعا لرسالته وللدين الحنيف الذي بشر به من التالم بسبب عدولاه عن الحج تلك السنة . وقد ادرك انصاره المسلمون عظمة محمد وحنكته السياسية وجدارته بالزعامة حينما لمسوا فوائد المهادنة مع قريش وادركوا انهم لولاها لما تمكنوا بسهولة من قهر اعدائهم اليهود او من تركيز قواعد الاسلام كما حصل بعد عهد الحديدية .

فأين لنا بزعم مخلص مثل محمد ، وبسياسي محتك مثله ، يستشير اتباعه ولكنه يعود الى رايه ويعرف كيف يفرضه عليهم . فان قدرة مرض الارادة ، اذا لم تكن من صفات الزعيم ، قمصير تلك الزعامة الى الانهيار ، ولو كانت متمتعة بسوى ذلك من المؤهلات ، كالعقل السليم ، والحنكة وبعد التفكير ، وحسن السجايا .

وقد تأكد فيما لحق من الايام والحوادث ان الحوراني لم يعد الزعيم القادر على تسيير دفة سياسة حزبه ، وانه اصبح لعبة في يد المتطرفين من جماعته ، يخضع لمشيئتهم ويتبع الخطة التي تروق لهم . وقد كان يحارب على جبهات عديدة : عبد الناصر وانصاره الذين كانوا يشنون عليه حملات لاسعة ويعملون داخل سورية على انتهاء زعامته ، ثم جماعة علقى والبيطار من حزب البعث المنشق ، الذين كانوا يخربون ما يبنيه داخل المحيط الذي كانوا شركاء معه فيه ، اي محيط الطلاب والمنقفيين . اصف الى ذلك جبهة رجال الدين من اخوان مسلمين وغيرهم ممن كانوا يخطبون ضده ، ويشيرون عليه حملات متواصلة ، ويدغمون الطلاب المنتسبين اليهم للهجوم على

الموراني بعد السيطرة على توجيه حزبه

الملل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الطلاب الاشتراكيين . وهذا كله الى جانب موقف السياسيين ، يمينيين ومعتدلين ، ذلك الموقف العدائي منه . وكانت دوائر الامن ، بما فيها المخابرات ، وهى محشوة ببقايا المهدي الناصري ، تحاربه هو وجماعته حربا غير خافية .

اما من كان يناصره من ضباط الجيش ، فقد سرحت القيادة معظمهم ، بحيث لم يعد له بينهم مناصر . وكذلك الشيوعيون ، فلئن تحالف طلابهم مع الطلاب الاشتراكيين ضد الطلاب الناصريين والمنتسبين للاخوان المسلمين ، فان تحالفهم هذا كان يقف عند هذا الحد ولا يشمل المعارك الانتخابية لنقابات العمال ، حيث كان الاشتراكيون يواجهون جبهة مؤتلفة توأماها الاخوان المسلمون والناصريون ، دون ان يضمن لهم تحالفهم مع الشيوعيين اي نجاح .

هكذا كان وضع الاشتراكيين ، وعلى رأسهم الحوراني . وهو لو هادن الاحزاب والفئات السياسية غير الاشتراكية وحقق ما كنت تفاهمت معه عليه من ايجاد ميثاق يتضمن حولا وسط تكفي لتركيز مكاسب الفلاحين والعمال مدة خمس سنوات ، لكان خلص من الهجوم المركز عليه من كل جانب واستطاع ان يجهد موقفه ويوطد مكانة حزبه ، كما بدأ يفعل عند تأليف الحكومة القومية التي اشترك فيها ممثلو حزبه مع الجماعات الاخرى . لكنه ، مع ذلك ، لم يقدر ان يمسك بزمام حزبه ، واضطر الى النزول عند راي الفريق المتطرف . وهكذا انسحب ممثلوه من الوزارة ، في اواخر كانون الثاني ١٩٦٣ ، ثم لجأ الى الاختفاء عن الاعين ، عندما قامت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، دون ان يرتفع صوت في الدفاع عنه ، او ان تقوم لحزبه قائمة .

انقطعت الصلات بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، كاحمد

عبد الكريم وابن النفوري ، بعد جلسة الثقة . وصرفت النظر عن ثلاثة مشاريع قوانين في المجلس ورأيي فيها

وقدمت الحكومة الى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٩ / ١ / ١٩٦٢ ثلاثة مشاريع قوانين ، الاول بتنظيم اوضاع المنشآت الصناعية (التأميم) ، والثاني بتنظيم المؤسسات المصرفية ، والثالث بتعديل قانون اصلاح الزراعي . وكانت هذه المشاريع

الثلاثة موضع اهتمام النواب والفلاحين والعمال واصحاب الشركات والمصارف والاراضي . وكان ملحوظا ان الخلاف سيكون شديدا بين التقدميين وغيرهم بسبب مساس هذه الامور بحياة البلاد الصناعية والتجارية والزراعية .

ولذلك فاني سافرد بحثا خاصا لكل منها على وجه التفصيل .

١ - الشركات الصناعية : جاء في المذكرة الايضاحية التي وضعتها الحكومة وارفقتها بمشروع التعديل نقاط هامة نذكرها فيما يأتي :

(١) سارت البلاد منذ ١٩٥٤ في طريق التصنيع حتى حققت بفضل المبادهة الفردية والمدخرات الخاصة وجهود اليد العاملة تقدما محسوسا في هذا الميدان ، فتح ابواب الرزق امام الالاف من العمال .

(ب) لا تزال الحاجة ماسة الى تشجيع راس المال ليقوم باطمئنان وارتياح بالاعباء التي القيت على عاتقه كخصيب من مشاريع التنمية الاقتصادية (٢٨ ٪) من كلفتها الاجمالية المقدرة بـ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية .

(ج) فوجيء الناس بصدور قوانين التأميم من تموز ١٩٦١ التي وصفت بانها اشتراكية اصلاحية وهي في حقيقتها لم تكن ترمي الى غير القضاء على الاقتصاد وقتله في مهده ولا تقصد سوى السيطرة ودعم السلطات القائمة عن طريق تركيز الفعاليات الاقتصادية بيد الدولة واحداث راسمالية حكومية ديكتاتورية وجعل العاملين في تلك الفعاليات مجرد موظفين ياتهمون بأوامر الحكام .

(د) جاءت القوانين المذكورة منافية لكل عدالة لانها : (١) املت بعض الشركات وتوتركت غيرها من التي لا نقل عنها في راس مالها وحجمها . (٢) املت شركات فيها قلة من كبار المساهمين عددا واسهما وفيها كثرة من اصحاب الاسهم القليلة . (٣) اصاب التأميم في الصناعة الواحدة بعض الشركات بكاملها واقتصر التأميم على نصف بعضها الآخر ، وعلى ما تتجاوز قيمته مئة الف ليرة سوريةة للمساهم الواحد . (٤) لم يفرق بين الشركات المؤسسة قديما وبين النائسنة منها . وقد اوضح البيان ان هذا التباين في المعاملة دونما ضابط منطقي او معيار اقتصادي او اجتماعي انطوى على الظلم والتعسف . (٥) ادى التأميم الى عزوف راس المال عن اقامة المشاريع الجديدة وتوسيع القائم منها . وقد بلغ مجموع تلك

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

المشاريع (٣٣) شركة مساهمة بلغ رأسمالها ٦٤٤٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد العمال الذين يعملون فيها ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ عامل .
واما الاسس التي بنى عليها مشروع الحكومة ، فكانت مستوحات من الحرص على ان لا يتركز رأس المال في ايدي عدد قليل من المساهمين ، فاجبت جعل المؤسسات الصناعية شركات مساهمة بمجرد بلوغ رأس مالها مليوني ليرة سورية او اكثر . كما انها وضعت حدا اعلى لتملك الاسهم يختلف باختلاف عدد السنين التي مرت على الاستثمار . هذا فضلا عن انها حرصت على ان لا يؤدي هذا الحد الى هبوط قيمة الاسهم ، نتيجة اجبار اصحابها على بيعها في الاسواق . ولذلك ستعتمد الحكومة الى شراء هذه الاسهم الزائدة بثمن عادل ، يدفع خلال خمس سنوات ، تمهيدا لتمليك العمال تلك الاسهم عن طريق التقسيط اليسير .

واما مكاسب العمال فقد تمسكت الحكومة بان يمنح للعمال مكاسب جديدة ، وذلك برفع نسبة تمثيلهم في مجلس الادارات الى نسبة ٢ من ٧ مع ان القانون النافذ حددها على اساس ٢ من ٩ .
واكدت الحكومة ان الدولة سوف تبيع العمال الاسهم الفائضة التي آلت اليها نتيجة تحديد سقف ملكية المساهم . وذكرت ايضا في المشروع حصة العمال التي سيقبضونها من الارباح على اساس ٢٥٪
بينما كان القانون المصري حددها بـ ١٠٪ . اما رقابة الدولة على الشركات الصناعية فقد اعتبرته الحكومة تمثيلا لرقابة الشعب .

واما مشروع القانون القائم على الاسس سابقة الذكر ، فقد اجبر المصانع التي يزيد رأس مالها عن مليوني ليرة على طرح ما لا يقل عن ستين بالمئة من اسهمها للاكتتاب العام مع تحديد قيمة السهم بما لا يتجاوز ٥ ليرة . وكان تحديد سقف الاسهم على الوجه التالي :

١ - لا يجوز للمساهم ان يملك في كل شركة انتضى على البدء بتأسيسها ككشركة مساهمة ٨ سنوات ، اسهما تزيد عن خمسة بالمئة من مجموع الاسهم .

٢ - هذا الحد يجب ان لا يتجاوز ما قيمته مائتا الف ليرة من الشركات التي مضى على استثمارها ٨ سنوات ولم تتجاوز ١٢ سنة وان لا يزيد عن مئة الف ليرة في الشركات الاحدث .

٣ - تعتبر الاسهم الفائضة ملكا للدولة تدفع قيمتها مقسطة على خمس سنوات ، وتبيع الدولة هذه الاسهم من العمال والمستخدمين -

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

وإذا تعذر ذلك ، فيجري البيع من المواطنين ، على ان يتم توظيف البالغ المتحصلة من حصائل في الوجة التي يختارها اصحابها ضمن اراضي الجمهورية العربية السورية .

٤ - الفي القانون السابق فيما عدا ما يتعلق بالمطاحن .
طلبت الحكومة استمجال النظر في مشروع القانون المقدم .
واتر المجلس هذا الطلب رغم اعتراض الحوراني واحاله الى لجنة الاقتصاد المؤلفة من السادة اسعد كوراني (رئيسا) وحنين صحنوي (نائب رئيس) وعوض بركات (مقررا) وبشير رمضان ، وحازم اللبني ، وحسين عواد ، وظلمت عبد القادر ، وفوضي الاتاسي ، ومنيب ارسلان ، ومحمد الشواف ، ونهاد ابراهيم باشا ، ونعوم السيوفي ، وطاهر الحاج فاضل ، ومنصور حسن ، وعادل مرتضى ، ورياض عبسد الرزاق ، وخلييل الكلاس ، وعبد الرزاق عثمان ، وعبد الله جسومه ، وعلي جنيدان . وهذه اللجنة باكثريتها ، وخاصة باعضاء مكتبها ، لا تمت الى النظريات الاشتراكية باية علاقة ، وهي اقرب من آراء اصحاب المعامل بما احتوته من اعضاء لهم اتصالات مباشرة بالفعاليات الاقتصادية ، ومن نواب هم اعضاء في مجالس ادارة الشركات .

وطلب السي رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء واعضاء لجنة الاقتصاد ان اشترك معهم في دراسة المشروع وعقدت اجتماعات عديدة كان الخلاف فيها شديدا بين عدنان القوتلي وزير الاقتصاد يسانده خليل الكلاس ، وبين اعضاء اللجنة المياليين الى ادخال تعديلات جذرية على المشروع . وكان دوري دور الوسيط الذي يسعى لتقريب وجهات النظر ويعمل على تعديل القانون الاصيلي والمشروع على اساس ما اراه من عدم التفريط بمكاسب العمال مع استبقاء الثقة والطمأنينة في نفوس اصحاب المعامل .

وفي جملة ما اقترحه رئيس الوزراء الاكتفاء بشراء معمل الغزل والنسيج الذي كانت تملكه الشركة الخماسية بدمشق شراء حرا على اساس تقدير قيمة المعمل وادواته وموجوداته ، فوافق الاعضاء على الاقتراح . واجتمعت اللجنة باصحاب الشركة المذكورة ، وبعد النقاش المديد بدا لنا ان بعضهم يريد الخلاص وبيع حصته ، وان البعض الاخر يعارض ويضع شروطا غير مقبولة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وبعد المناقشات العديدة بين اعضاء الحكومة واعضاء اللجنة

والمساومات الطويلة ، وضعت اللجنة تقريرها وبعثته الى المجلس،
فتلّي في الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٦٣ . وكان التقرير حاصلًا
على موافقة الحكومة .

واليكم النقاط الاساسية الواردة في التقرير .

- ١ - رُمع الى مليوني ونصف مليون ليرة الحد الاعلى الجائز
للمعامل بدون اجبارها على قلبها الى شركات مساهمة .
- ٢ - رُمعت الى عشر سنوات الفترة الاستثمارية بعد ان كانت
ثمان سنوات .

٣ - جعل الحد الاعلى لتملك الاسهم ٧ ٪ في الشركات التي
لا يتجاوز رأس مالها خمسة ملايين ليرة و ٥ ٪ في الشركات التي
يتجاوز رأس مالها ذلك ، شريطة ان لا يتعدى ما يملكه المساهم في
كلتي الحالتين ١٧٥ الف ليرة . اما الاسهم الفائضة فيخصص ٥٠ ٪
منها ليجري بيعه من المستخدمين والعمال . ويقوم اصحاب الاسهم
ببيع الخمسين بالمئة الاخرى من المواطنين . واما مراقبة الحكومة
فانحصرت في حق الحكومة بتعيين من يمثلها من بين المساهمين الذين
مضى على مساهمتهم في الشركة سنة على الاقل . ولكنه حرم من
الحقوق التي كانت مذكورة في المادة الثانية من مشروع القانون من
حيث المراقبة الفعلية واشرافه على ادارة الشركات المساهمة . ولم
يذكر ان له الحق بابلاغ مقررات المجلس الى وزير الاقتصاد
والاعتراض عليها وتوقيفها ، ريثما يقبل بها الوزير او يؤيد رأي
ممثلها فيها . وفي هذه الحال تعاد الى مجلس الادارة ، فاذا امر
عليها بأكثرية ثلثي اعضائه اعتبرت نافذة .

بعد ان ذكرنا خلاصة مشروع اللجنة ، نبدا بذكر بعض الاقوال
التي وردت على لسان لمريق من النواب .

افتتح المناقشة خليل الكلاس وقال ان الحكومة ادعت بان
المشروع مبني على ثلاثة اسس وهي : (١) عدم تمركز رأس المال ،
و (٢) صيانة مكاسب العمال ، و (٣) ضمان مراقبة الدولة
واشرافها على المنشآت . ثم تساعل اذا كان المشروع المقدم من
اللجنة بموافقة الحكومة يحقق هذه الاهداف . وبرهن على ذلك
بان المنشآت الصناعية التي لا يبلغ رأس مالها ٢٥٥ مليون ليرة
سورية لا تسري عليها الاحكام التي تفرض طرح عدد من اسهمها
بنسبة ٦٠ ٪ على الاكتاب العام . وبهذه الحالة يجوز لفرد واحد
ان يملك معملا رأس ماله ٢٤٤ مليون ليرة سورية ، دون الاضطرار

الى اشراك غيره فيه . وازداد الى ذلك ان الاحكام الجديدة تخصص للعمال ٢٥ ٪ من الارباح اذا كانت المؤسسة شركة مساهمة فقط . وهكذا ، فان كل معمل لا يتجاوز راس ماله ٢٥٥ مليون لا يخضع لقاعدة توزيع الارباح ما دام المشروع لا يجبر صاحبه على قلبه الى شركة .

وكان الكلاس مصيبا في رايه ، لكن ملاحظاته ظلت غير ناهذة حتى انتت حكومتي واصدرت تشريعا فرضت على المؤسسات التي لا تخضع لقاعدة دفع ربع الارباح الى عمالها ان تدفع لهم راتب شهر اضافي كل سنة .

ثم صرح الكلاس بان القانون المقدم مشروعته لا يشمل — باستثناء الشركة الخاسية — سوى اربع شركات : شركة المنازل والمناسج بدمشق ، وهو يشمل منها شخصين من مساهمها بمبلغ ٥٠٩ الف ليرة سورية ، وشركة المصانع بحلب ، ويشمل منها شخصا واحدا بمبلغ الفين وستمائة ليرة سورية ، وشركة السكر ، ويشمل منها ٥ اشخاص باسهم قيمتها الاسمية (٢٢٠) الف ليرة سورية ، وشركة الزجاج ويشمل منها خمسة اشخاص بمبلغ (٤٩٥) الف ليرة سورية ، بحيث بلغ المجموع احد عشر شخصا ومليون ليرة سورية ، يعطى نصفها اسهما للعمال بقيمتها يوم التأميم ويتصرف المالك بالنصف الاخر يبيعه لمن يشاء . واما الشركة الخاسية ، فيشملها هذا المشروع بما قيمته ٤٨ مليون ليرة تقريبا يحملها ١٦ شخصا .

ومضى الكلاس يقول بان المشروع ينتزع من جميع المنشآت والشركات التي شملها قرار التأميم ٦٠ ٪ من اسهمها لتطرح على الاكتاب . اما عن التي شملها التأميم ، فثمة ١٥ شركة لا يصحها شيء على الاطلاق ، وخمس شركات يؤخذ منها مليون ونصف مليون ليرة سورية . ثم تسأل اذا كان هذا التدبير يعيد الثقة والطاقتينة الى النفوس ؟

ثم جاء دوري في الكلام ، فقلت بان سير حياتنا في المستقبل متوقف على حسن معالجتنا امورنا الاقتصادية والزراعية . وانكرت صيغة التأميم التي المستوها بالقرارات الصادرة في تموز ١٩٦١ ، لانها لم تشمل سائر النواحي التي هي متماثلة . فلم يشمل القرار رقم ١١٧ سوى ثلاث شركات صناعية اامت كليا ، منها شركتان للفزل والنسيج وشركة واحدة تصنع الخشب المعاكس . وتركت

خطابي في المجلس
من تأميم الصناعة

معامل عديدة تعمل في الحقل ذاته بدون تأميم . وفرض القراران ١١٨ و ١١٩ التأميم الجزئي بمعدل نصف رأس مال بعض الشركات في حقول معينة وتركا عدة مؤسسات مماثلة حرة طليقة . وكذلك فرضا تحديد حصة الفرد من رأس مال بعض الشركات ولم يحدا ستفا في البعض الآخر . ولكي يكون التأميم منطقيا ومعقولا يجب ان يكون عاما في الحقول التي يعتقد انها مرافق عامة ، لا ان يشمل البعض دون البعض الآخر .

ثم ذكرت ان الحكومة السورية املت مصلحة التبغ بشرائها من الشركة صاحبة الامتياز ، وذلك في ١٩٤٩ ، وفقا لاحكام الامتياز نفسه . ثم املت ايضا معامل الكهرباء وشركات سكة الحديد والطيران والماء . ثم انشأت مرفأ اللاذقية على اساس يشبه التأميم ، واتممت مصفاة البترول بحمص ملكا للدولة . وبذلك اثبتت سورية انها تؤمن بسياسة التأميم ، لكن للمرافق العامة فقط .

ومضيت قائلا بان الصناعة في سورية قامت على اكتاف الجهد الفردي ، فازدهرت وادت للبلاد خدمات جلى ، وبانها لا تزال في مرحلة جزئية ، اذ لم يتبع رؤوس الاموال المكرسة للصناعة اكثر من ٢٧٠ مليون ليرة سورية . وهذه هي المرحلة الاولى التي يجب علينا الحفاظ عليها وتنشيط تزايدها ورعاية طفولتها . واكدت اني ارى التأميم ضروريا بشرط حصره في المرافق العامة وتحديد القطاع العام حتى تطمن رؤوس الاموال وتنشط في انشاء المؤسسات المتروكة للقطاع الخاص في جو من الثقة والاطمئنان . اما معالجة تتركز رأس المال عن طريق اخذه من الشركات وتركه لاصحابه ليهربوه الى الخارج ، فاني لا اقول به . واذا كنا شيوعيين ، فلنأخذ رأس المال ونضعه في خزانة الدولة . اما اذا كنا غير شيوعيين ، فلنترك رأس المال هذا يعمل لصالح البلاد في مصالح جديدة او صناعات حديثة او غيرها من الحقول الاقتصادية ، ولننتم عليه المراقبة حتى لا يحتكر ولا يستثمر .

واصررت على ان لزيادة الدخل القومي فوائد كبرى في مقاومة اسرائيل التي اغتصبت فلسطين الغالية ، وهي تريد غزو البلاد العربية بمنتوجاتها . فاذا ما اوجدنا صناعات تنتج ما نحن بحاجة اليه ، فنكون سددا الابواب تجاه الغزو الاسرائيلي .

واضلت ان واجبا القومي يقضي بلزوم التعاون بين صاحب الارض والفلاح وبين صاحب المال والعامل تعاوننا مخلصا يؤمن

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

زيادة الانتاج بارخص ما يمكن من الاسعار . وهذا كله مع الاحتفاظ بمكسبات العمال ، سواء اشراكهم في الارباح والادارة او مدهم بالزيادة في الاجور على قدر ما تسمح به الظروف والاسعار ، على ان لا تكفي بذلك . اذ علينا ان نخفض للعامل كلفة العيش بتزليل اسعار الكاز والسكر والارز والقهوة ليتيسر للعامل توفير جزء من نفقاته ونفقات الكساء .

اما ما اسموها سقوفا ، وهي الحد الاعلى لما يحق للشخص ان يملكه في شركة ما ، فصارحت النواب بانني لست من القائلين بفائدتها ولا بمنطقيتها ، لا سيما في الوقت الذي لا نحاسب المرء اذا كان يملك من العقارات المبنية ما يتجاوز حدود السقوف في الصناعة ، ولا نمنع احدا يعمل في التجارة او بالتمهيدات من ان يلمب بالملايين من الليرات .

واشرت الى ان قرارات التأميم الصادرة في ١٩٦١ كان لها اسوا الاثر في عزوف رؤوس الاموال عن استخدامها في سورية ، وان كثيرا من المعامل التي كان بديء بانشائها توقفت خوفا عليها من ان تصر الى التأميم . وهكذا حجب الناس قيمة الاسهم غير المسددة وابعدها عن متناول يد الدولة .

ثم ابدت ملاحظة وهي ان الشركات الصناعية ليست في سورية مما يسمى بالشركات الرأسمالية ، اذ ان اكثرية المساهمين هم من يملكون عددا زهيدا منها ، بحيث ان اكثرية الاسهم يملكها صغار المساهمين ، الا عندما يكون المعمل ملكا لفرد او لعائلة او مجموعة صغيرة من الشركات كالحساسية . على ان عدد هذه المعامل لا يتجاوز ثلاثة او اربعة معامل على الاكثر . وتساءلت : هل ان اخذ خمسمائة ليرة سورية من مساهمة لا تملك في الشركة سوى الف ليرة يعتبر عملا اشتراكيا ؟ واكدت ان الاشتراكية لا تتجلى في تلك القرارات اطلاقا ، وان الافضل الفاؤها والعدول عنها .

وقوبل خطابي المرئجل بعاصفة من التصفيق على كافة المقاعد ، ما عدا مقاعد الاشتراكيين . وكان لهذا الخطاب اثر كبير في مجرى الامور المقبلة .

ومنذ ذلك اليوم احاطني جميع النواب الذين صفتوا لي واعتبروني زعيما وطنيا تمثل فيه المبادئ غير المتطرفة ، ونزعوا عني الثوب الاحمر الذي اتهموني به منذ ١٩٥٥ . وهكذا بدأت تتجمع حولي مجموعة من النواب بلغ عددها ١٢٥ نائبا ، ظلت مساندة

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

لي حتى انقلاب ١٩٦٣ ، كما سأجيء على ذكره فيما بعد .
ثم تبعني في الكلام السيد بشير رمضان ، نائب دمشق ، وهو
من التجار المتصلين باصحاب المعامل ، فاعترض على كلام السيد
خليل الكلاس متسانلا اين هو تتركز رأس المال اذا لم يكن ثمة
من يشملهم السقف الا سبعة اشخاص ، واذا لم يكن رأس المال
الذي سيطاله القانون يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية ؟ ثم برهن
على ان رأس المال للشركات والعامل موزع بين المساهمين توزيعا
لا يتناسب مع الرأسمالية او مع تتركز رأس المال .
جاء دور صبري العسلي فأيد مشروع اللجنة . اما الحوراني ،
فكانت كلمته رقيقة غير عنيفة . لكنه أكد ان لا حدود للاشترابية ،
وانها مستمرة التطور ما دام هنالك ظلم اجتماعي واستغلال ونقص
في العدالة الاجتماعية . ثم تكلم عصام العطار بالاسلوب الذي
يستعمله في خطبه في الجوامع امام الاف الناس . فاعلن انه يؤمن
بالجهد الفردي ، شرط عدم انساح المجال له دون مراقبة حتى لا
يتمكن من الاستغلال والاحتكار . وهاجم الاقطاع الزراعي وقال ان
هنالك الى جانب العمال والفلاحين الذين نحصر جهدنا بالعناية بهم ،
اناسا ليس لهم عمل وليس لديهم مورد ، ولا يجدون ثمن الطعام لهم
ولاولادهم ، وهؤلاء يستحقون الشفقة والعناية .
وتتابع عدد من الخطباء بين مؤيد ومعارض ، الى ان اقبل باب
المناقشة . وبحثت المواد واحدة واحدة ، فطال النقاش على كل واحدة
منها . ثم طرح المشروع برمته على التصويت بالاسم ، وفقا لطلب
الاشتراكيين . وكان عدد الموافقين ١١٥ نائبا ، وعدد المخالفين
٢٧ نائبا ، وعدد المستنكفين ١١ نائبا .

كان الصدام بين النواب يتجلى باعمق معانيه في المشروع الذي
كانت تقدمت به اللجنة اثر اجتماعات صاخبة في لجنة الاصلاح
الزراعي ، حضرها جميع النواب الا عددا قليلا منهم . واحتدم
الصراع بين الاشتراكيين والموالين لهم من جهة ، وبين سائر النواب
من جهة اخرى ، سواء كانوا من اصحاب الاراضي الذين لحقهم
الضرر من الاصلاح او كانوا من ممثلي الفعاليات الاقتصادية الذين
وقف الى جانبهم اصحاب الاراضي حينما كان المجلس يبحث
مشروع تعديل قوانين التأميم .

وكان هدف الاشتراكيين ومن لف لفهم ان يقتصر التعديل
على تقصير مدة تسديد قيمة الاراضي المستولى عليها ، وعلى زيادة

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

المساحات المسموح بامتلاكها في الجزيرة فقط .

اما الآخرون ، فكانوا يطلبون زيادة المساحات الجائز تملكها في القانون رقم ١٦١ ، وذلك لأصحاب الأراضى ولأولادهم وزوجاتهم ، ويطلبون ان تسلم الأراضى غير المستولى عليها الى أصحابها بدون شواغل ، وان تعتبر الأرض مروية اذا كان موردها الثابت من الماء بمعدل ليتر واحد في الثانية للهكتار الواحد . كما كانوا يطلبون مضاعفة المساحات المحتفظ بها في الجزيرة ، وعدم حرمان الأولاد اذا زادوا عن ثلاثة ، والغاء المعول الرجعي الذي كان يلقي تصرفات صاحب الأرض قبل صدور القانون لزوجاته وأولاده واحفاده . اذف الى ذلك طلبهم تسديد قيمة اراضيهم المستولى عليها ، مقسطة على عشرة اقساط تكون متساوية ، اعتبارا من تاريخ ضبط الاستيلاء وبفائدة ٢٤٥ ٪ .

ثم ان هؤلاء اقترحوا ان توزع الدولة الأراضى على الفلاحين مجانا ، على ان تتحمل هي تسديد قيمتها لأصحابها القدامى ، وان يعطى الفلاحون اراضى جديدة اذا لم تكن الأراضى المؤجرة لهم لمدة تزيد عن ثلاث سنين .

وكانت اكثر النقاط اثاره للخلاف الشديد : (١) ما يختص بزيادة المساحات المسموح بالاحتفاظ بها ، و (٢) ما يختص بتعليم هذه الأراضى بدون شواغل ، اى باستعادة الأرض من الفلاحين ولو كانت اعطيت لهم عن طريق الأيجار السنوي ، والأدعاء بان المادة التي تشير الى ذلك في المشروع يقضى على الإصلاح الزراعي بكامله .

اكثر نقاط مشروع
القائم اثاره للخلاف

وكانت اللجنة قد وضعت مشروعا لم يعجب الحكومة بسبب امراطه ، على حد قول بعض وزرائها ، في التعديلات الملائمة لصلحة أصحاب الأراضى . ولذلك عدلت اللجنة مشروعها الاول وقدمت للمجلس مشروعا جديدا تضمن جعل المساحات المسموح بالاحتفاظ صاحب الأرض بها على الوجه الآتى :

٨. هكتارا من الأراضى المروية بالراحة
١٥. هكتارا من الأراضى المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ١. امتار .
- ١٧٥ هكتارا من الأراضى المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ٢٥ مترا .

الفصل الثالث : الانتخبات النيابية والاستفتاء

- ٢٠٠ هكتار من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع اكثر من ٢٥ مترا
- ١٢٠ هكتارا من الاراضي المروية من مشاريع الدولة وندفع رسوم الري
- ١٢٥ هكتارا من الاراضي المروية المشجرة بالفسق والزيتون وعمر الشجرة يزيد عن ١٥ سنة
- ٣٠٠ هكتار من الاراضي المروية المشجرة بالفسق والزيتون يقل عن ١٥ سنة
- ٣٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي معدل امطارها السنوي اكثر من ٥٠٠ مم
- ٤٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٤٠٠ و ٥٠٠ مم
- ٤٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٣٠٠ و ٤٠٠ مم
- ٥٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها السنوي من ٢٥٠ و ٣٠٠ مم
- ٦٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يقل معدل امطارها السنوي عن ٢٥٠ مم

هذا مع العلم بان قانون الاصلاح الزراعي الاصلي جعل الحد الاعلى ٨٠ هكتارا من الارض المروية و ٣٠٠ هـ. من الاراضي البعلية، دون التفريق بين الارض المروية بالراحة وبين التي وضع صاحبها محركات ومضخات لرفع الماء فتكبد من اجل ذلك نفقات كثيرة . وكذلك لم يكن ذلك القانون يفرق في الاراضي البعلية بين التي نصيبتها من الامطار السنوية قليل او كثير . وهذا ظلم اراد المشرعون الجدد نلانيه . غير ان العقدة كانت في ان الاراضي المستولى عليها كانت وزارة الاصلاح الزراعي وزعتها على الفلاحين ، جزءا منها بالتمليك وجزءا وهو الاكبر بالاجار السنوي . ولذلك ، فعندما ارادت اللجنة زيادة معدل الاحتفاظ ، وجدت ان الاراضي استلمها الفلاحون على الوجه المين سابقا . لذلك وقعت بين ان تقرر رفع يدهم لتتمكن الحكومة من اعادة جزء منها الى اصحابها ، بموجب اصول رفع معدل المساحات الجائر الاحتفاظ بها ، وبين ان تعتبر الاجار لمدة سنة بمثابة تمليك ، وعندئذ لا يمكن تنفيذ اصول رفع معدل المساحات الجائر الاحتفاظ بها . وعلى هذا اقترحت

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

اللجنة ان تستعاد الاراضي من الفلاحين ، اذا لم تكن قد اجرت لهم
لدة تزيد عن ٣ سنين .

وفي الواقع ، كانت هذه القضية مشكلة كبيرة اثارها
المعارضون وراحوا ينادون بان المشروع يرمي الى تهجير الفلاحين
وابعادهم عن ارض آباؤهم واجدادهم . والحقيقة هي ان صاحب
الارض لا يستطيع عمليا اخراج الفلاحين من الارض التي ستضاف
على حصته الاصلية ، لان القوانين النافذة تحول دون ذلك ، ولانه
بطبيعة الحال محتاج الى البد العاملة وهي قليلة في بلادنا بالنسبة
لسعة الاراضي .

وعبنا ادلى وزير الاصلاح الزراعي ببيان اوضح فيه المساحات
التي وزعت وسوف توزع ، والمساحات التي ستروى بمشاريع
الدولة . وهذا خلاصته : (١) المساحات الموزعة على الفلاحين
بموجب سندات تملك هي ٦٦٧١٩ هكتارا . (٢) الاراضي المروية
الموزعة على الفلاحين بمقتد البحث الاجتماعي وبدون شهادة
١٨١٥ هـ . (٣) الاراضي البعلية الموزعة على الفلاحين
١١٢٤٢٥ هـ . فيكون المجموع ١٨٧٦٢٥ هكتارا .

(٤) المساحات المؤجرة للفلاحين بمقتود ايجار طويلة الاجل
١٦٨٨ هـ من الاراضي البعلية . اما المساحات الزائدة عن حد
الاحتفاظ الممكن توزيعها فهي : ٨٥٦٣٣ هكتارا من الاراضي المروية ،
و ١١٩١٢١٧ هكتارا من الاراضي البعلية . فلو تناول التعديل
الجديد تلك هذه المساحات لبقى معدا للتوزيع ٥٧٠٨٩ هـ من الاراضي
المروية و ٧٩٤١٤٥ هـ من الاراضي البعلية . هذا بالاضافة الى
مساحة المشاريع الاروائية التي تقوم بها الدول والتي ستوزع ايضا
على الفلاحين ، وهي كما يأتي بالمهكتار :

مشروع الغاب وقد انتهى ثلثاه	٧٠٠٠٠
مشروع الروح وينتهي هذا العام	٥٠٠٠
مشروع الفرات	٧٠٠٠٠
مشروع الخابور	١٢٠٠٠٠
مشروع بردى والاعوج	١٢٠٠٠
المجموع	٩٠٧٠٠٠
مشروع العاصي الاعلى ، الرستن ، سعد	١٥٠٠٠
محرده المشارنة	
مشروع اليرموك (مزيريب)	٢٦٠٠

العمل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

مشروع السن	١٠٠٠٠
مشروع بانيناس	٧٠٠٠
مشاريع متفرقة	٣٠٠٠
المجموع	١٤٧٦٠٠

ويضاف الى ذلك اراضي املاك الدولة المستثمرة حاليا والبالغة ٧٥٠٠٠ هـ ، وغير المستثمرة والبالغة ٤ ملايين هـ . ولم يقنع المعارضون بأن ليس في سورية ايد عاملة تستطيع استثمار كل هذه المساحات وان لا خوف من بقاء اي فلاح بدون ارض :

وانثارت بعض الجمل الواردة في كلمة وزير الاصلاح الزراعي غضب اكرم الحوراني ، فقام بعصبية زائدة يجيب الوزير بأن ستمائة تحت اقتداه . فعلا الضجيج بين النواب والوزراء ، وكادت الامور تسير الى الفوضى لولا ان تداركها النواب الذين يريدون الانهاء من البحث والوصول الى التصويت لانهم مطمئنون الى النتيجة .

وبعد المناقشة الطويلة اقترح النائب اسمعد كرانتي ان يضاف على المادة الثامنة عشرة نص يقضي بأن يبقى الفلاح في الارض المؤجرة له ، ولولمدة سنة ، فمرة لا تتعدى ثلاث سنين بشرط اعطائه خلال هذه الفترة ارضا غيرها .

وعرض الرئيس التعديل باضافة فقرة جديدة على المادة (١٨) وهي : « اما اراضي المالك التي سبق الاستيلاء عليها وسبق توزيعها او تأجيرها للفلاحين او اعطي بها شهادات تملك فيعوض عليه . . . » الى آخر الفقرة . ولما لم توافق الاكثية ، صوت المجلس على المادة (١٨) كما وردت مع اضافة الفقرة التي اقترحها اسمعد الكوراني . وفي النهاية عرض مجموع المشروع على التصويت ، فحاز موافقة (٩٢) نائبا ، وعارضه (٢٠) نائبا واستنكف سبعة نواب .

وبنتيجة كل هذه المناقشات وقرار المجلس للمشروع ، يتبين ان النواب المياليين الى تعديل القانون الصادر في عهد الوحدة حصلوا على جميع ما كانوا يطالبون به عدا امرا واحدا ، وهو تسليمهم في الحال المساحات الاضافية بدون شواغر . اذ اقر المجلس تسليمهم هذه الاضافات خلال ثلاث سنين وبشرط اعطاء ارض جديدة للفلاح ، بدلا عن التي ازيلت يده عنها .

ويستنتج من ذلك ان تعبير « تهجير الفلاحين » لا يصح وروده للدلالة على نقل الفلاح من ارض لارض غيرها اذا طلب صاحب

الارض ذلك . فالتهجير بمعناه الصحيح هو الإبعاد دون ضمان ارض جديدة .

ولذلك ، فإن الضجة التي اثارها الاشتراكيون ومن واكلهم بان القانون الجديد الغى القانون القديم كليا — تلك الضجة التي استثمرت ضد مجلس النواب عقب انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ لعله واقصاء النواب غير الاشتراكيين عن الميدان السياسي وطعنهم بتهم الرجمية والراسمالية — انما هي تصوير للحقيقة في سبيل قلب الاوضاع لتسلم الحكم واعادة الوحدة .

وعلى اي حال ، فان هذا الموضوع لم ينته على الوجه الذي تبناه مجلس النواب . فقد جاءت وزارة بشرى العظمة المؤلفة عقب الانقلاب المذكور واصدرت مرسوما تشريعيا قضى على جميع التعديلات التي اصدرها مجلس النواب واعاد الامور الى ما كانت عليه ، بموجب القانون رقم ١٦١ ، مع زيادة بسيطة في المساحات منحت لاصحاب الاراضي في الجزيرة . وعندما بدأ النواب بالالاحاح في اعادة الحياة الدستورية ومجلس النواب وصاروا يجتمعون عندي ، رايت ان موضوع التاميم والاصلاح الزراعي سيكون العقبة التي ستحول دون جمع الكلمة التي لا بد منه لكي نستطيع مواجهة العناصر المعارضة لعودة المجلس والحياة الدستورية . وكان الاشتراكيون يتبسكون بالبقاء على ما اصدرته حكومة بشرى العظمة من تشريعات بهذا الشأن . وعلى هذا فقد حملت الفرقاء كلهم على اقرار صيغة بيان صدر بتوقيعي في شهر حزيران ١٩٦٢ يؤكد الاتفاق الحاصل بين النواب ، على اختلاف نزعاتهم ، على اقرار تلك التشريعات والالتزام بها بدون اي تعديل . وقد اقر الجميع من نواب وغيرهم ان هذه الخطة هي الوحيدة التي يجيب اتباعها لتجنب الصراع مجددا بين الطبقات ، بما يضمن الكيان ويعيد خطر انهياره .

وتولى كل من الوزيرين احمد عبد الكريم وامين النفوري اللذين عهدت اليهما بالتتابع وزارة الاصلاح الزراعي منذ ١٧ نيسان ١٩٦٢ حتى انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ تنفيذ هذه الاحكام بكل جد ونشاط . وقد وزعا مساحات كبيرة على الفلاحين . وبذلك افسدا خطة من كان يريد طمن الحكومتين بالرجمية وبالمعدل عن مساعدة الفلاحين . واما عن اثمان الاراضي ، فقد اصدرت حكومتي تشريعا يقضي بمنح اصحابها سلفة على الحساب بمعدل ٥ ليرات عن

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الهكتار في الاراضي البعلية و ١٠ ليرات في الاراضي المروية . وبدأت لجان التخمين عملها ، غير ان البيروقراطية الادارية وعدم اهتمام الوزير كليا بما يتعلق بحقوق اصحاب الاراضي حال دون تسديد السلف . ثم جاء الانقلاب في ٨ آذار ١٩٦٣ ، فأوقفت الحكومة المنبثقة منه هذا التشريع وقضت على مبدأ تسديد ثمن الاراضي . وفي اي حال لا اعتقد ان فكرة الاصلاح الزراعي تؤمن للبلاد زيادة في الانتاج العام ، الا اذا اسرعت الحكومة باستثمار الاراضي البعلية ، وهيات السدود والاقبية السلازمة ، واقترضت الفلاحين ما يلزمهم من بذور واموال نقدية ، وامنت لهم الآلات الزراعية الميكانيكية ، وعينت بصحتهم وتعليمهم وبنائشء دور لسكنهم ، وتولت تأمين وسائل النقل الرخيصة ، وفتحت الطرقات وانشأت الخطط الحديدية ، واسعفت الفلاحين بارشادات زراعية ، واخطت سياسة زيادة المواشي ، وغير ذلك .

واما اذا بقي الفلاح على ما هو عليه الآن من نقص في جميع ما ذكرته ، وظل يدفع للدولة ٢٠٪ من حاصلاته ، فاي اصلاح واي تحسين هذا الذي لا يضمن له تلك الفوائد ؟

اننا لا نزال ننظر الى فكرة الاصلاح الزراعي كوسيلة للكسب الشعبي والانتخابي . فهي لم ترتفع بعد الى سوية زيادة الانتاج القومي وتحسين حال الفلاح عمليا .

وقبل ان اختم هذا البحث ارى من الضرورة ذكر حادثة لها مغزى كبير وهي انه حينما تقدمت حكومة الدواليبي بمشاريعها الخاصة بتعديل قوانين التأميم والاصلاح الزراعي ، احببت ان استطلع رأي قادة الجيش في هذه المشاريع . فتكلمت في الموضوع مع السيد فائق النحلاوي ، الامين العام لمجلس النواب ، باعتباره صديقا وقريبا من العقيد النحلاوي الذي كان الكل في الكل في تلك الايام . واتفقنا على ان يجتمع معه ليتبين رايه ، فكان الجواب بأن هذه المشاريع حائزة على موافقة القيادة ، وبانها كانت ذكرت مساوىء التأميم والاصلاح الزراعي حينما قامت في وجه المصريين واعادت الجمهورية السورية . وكان رأي النحلاوي وزملائه هذا وصل ايضا الى سائر النواب حتى ان بعضهم اكد لي فيما بعد ان النحلاوي استدعاهم والح عليهم في ضرورة الموافقة على مشاريع الحكومة .

وهذا الموقف الواضح هو الذي حمل النواب على الاسترسال

في التعديلات . فهل دفع النحلاوي النواب الى ذلك ، فيستغل موقفهم فيما بعد ليضرب ضربه وليقلب الاوضاع الدستورية والنيابية زاعما بأنها ضد الرجعية التي ارادت القضاء التاميم والاصلاح الزراعي ؟

وهل اوصى عبد الناصر بهذه الخطة ليجر الحكومة السورية والبرلمان الى هذه السياسة ليعيد الوحدة مستعينا بدعايته القوية الرامية الى اثاره العمال والفلاحين ضد الاوضاع القاتمة في دمشق ؟

هذه اسئلة لا يستطيع الانسان الرد عليها بصورة قاطعة لفقدان الادلة الدابغة .

وبعد انتهاء المجلس من اقرار قانوني التاميم والاصلاح الزراعي ، عقدت جلسة نيابية صاحبة بسبب ما اثير فيها من امر الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ شباط ، وهو يوم ذكرى الوحدة ، واتهم فيه من قاموا بحركة ٢٨ ايلول بقبض المال من الدول الاجنبية لقاء عملهم . وذكر في جملة القابضين ماورن الكزبري ، وابن عمه حيدر ، وغيرهما . ثم ذكر ان الدواليبي كان قبض من حكومة نوري السعيد الفتي دينار عراقي ، وسرد اسماء ععدد من السياسيين ووصفهم بالمرتشين العاملين لحساب الاستعمار .

الدواليبي يهاجم
عبد الناصر

وحمل الدواليبي حملة شعواء على عبد الناصر ، واتهمه بأفقه لا يريد الوحدة ، ونفى عن نفسه قصة قبض الفتي دينار . ثم جاء على ذكر النائب رانب الحسامي ، فروى عن لسانه انه في الاجتماع الذي عقد في القاهرة بين النواب السوريين وعبد الناصر نوقشت اسس الاتحاد ، فقال الرئيس المصري : « اني معك ! »

فاجابه الحسامي نافيا هذا القول . وهنا هبت عاصفة شديدة هجم خلالها الدواليبي على الحسامي قاصدا ضربه ، فحال بينهما النواب . لكن احدهم اتاه من خلف وجرحه في انفه ، فسأل دمه ورفع الرئيس الجلسة . ثم استؤنفت بعد ان تدخل النواب لاعادة الصفاء ، لكنها انتهت والجو مضطرب . ولم اكن حاضرا هذه الجلسة بسبب مرض اقمعني في الفراش نحو اسبوع .

وارجا المجلس عقد جلساته الى ما بعد عيد الفطر ، فاردت انتهاز هذه الفرصة للسفر الى اوربا . وكان عهد الوحدة منعني عن الخروج من دمشق طيلة ثلاث سنين . ومكثت في روما اسبوعا

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

في ضيافة سفيرنا ، صديقي اسعد المحاسني . وكان سفير لبنان هناك السيد موسى مبارك ، وهو صديق عملت معه سنين عديدة في مجلس المصالح المشتركة اذ كان يمثل فيه لبنان . فطلبت اليه الحصول على تأشيرة دخول من السفارة الفرنسية لأنمكن من السفر الى باريس التي تشتهق اليها نفسي ، كلما رحلت الى اوروبا . فلما اعاد لي جواز سفري ، حاملا التأشيرة ، اخبرني بأن سفير فرنسا رغب اليه ان يستمزجني في قبول دعوة على الغداء عنده . وكنت قبل سفري من دمشق تحادثت مع معروف الدواليبي فوجدته ميالا الى الاسراع في اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، حينما ينتهي الامر بينها وبين حكومة الجزائر المؤقتة الى اتفاق . فوجدت هذه الفرصة مناسبة للاتصال بالسفير الفرنسي لائحته ، قبل كل شيء ، على ضرورة اتفاق حكومته مع ممثلي الجزائر ، ذلك لان الشرط الاساسي لاعادة العلاقات مع الدول العربية هو ان ينتهي مؤتمر افغان الى تفاهم يكرس استقلال الجزائر . ثم ابدي للسفير الفرنسي ، بعد ذلك ، ان سورية مستعدة لاعادة علاقاتها مع فرنسا ، فور عقد مثل هذا الاتفاق . وفقا لحديثي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدمشق .

وهكذا قبلت الدعوة ، فتناولنا طعام الغداء عند السفير ، وكنت تعرفت اليه في ١٩٥٥ ، في اثناء زيارتي الرسمية لباريس . ودار حديثي مع سفير الحديث ، فاشترك فيه اسعد المحاسني وموسى مبارك . وكان صريحا وواضحا ، اكد لنا السفير فيه ان مفاوضات افغان ستنتهي الى وفاق ، رغم الصعوبات العديدة التي يقسمها الجزائريون المتطرفون واكثرية الفرنسيين المستوطنين ، من الذين يشق عليهم الخروج من الجزائر التي يعتبرونها جزءا من بلادهم ، انفقوا فيها الملايين على اصلاح اراضيها وتطوير اقتصادها .

ثم اوضح السفير قيمة سلبية الجنرال ديغول بعد قناعته بأن قبول الاعتراف باستقلال الجزائر مع الحفاظ على بعض الامتيازات العسكرية والاقتصادية امر لا بد منه ، سواء لمواجهة موقف الدول في الامم المتحدة او لتوفير المليارات من الفرنكات الامرنسية التي تنفق على الحرب في الجزائر . وقال السفير بأنه يعتقد ان الارواح التي زهقت في حرب استمرت ثماني سنوات ، والخوف من سيطرة الجيش على امور فرنسا ، هما امران رئيسيان حملا الجنرال دوغول على السير بكل جرأة نحو منح الجزائر استقلالها ، رغم الاخطار التي

تعرض ولا يزال يتعرض لها شخصه .
ولما وصلت الى باريس زارني مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، فكان حديثه مطابقا لحديث السفير الفرنسي في روما .
ثم سألني اذا كنت اراغب في زيارة وزير الخارجية موسيو كوف دي مورفيل الذي عرفته منذ ان كان سفيرا لبلاده في القاهرة في ١٩٥٠ .
وكان هو الذي انباني بخبر التصريح الثلاثي بين فرنسا وانكلترا وامريكا بشأن الشرق الاوسط وضمان الحالة الراهنة . واستقبلني وزير الخارجية الافرنسية يوم في الكي دورسيه ، وبقيت عنده نحو ساعة ونصف الساعة . ولم يقتصر حديثنا على تفصيل علاقات سورية وفرنسا في المستقبل ، بل اخذت قضية اسرائيل واعتداءاتها المتكررة ، لا سيما مسألة تحويل نهر الاردن ، اكثر الوقت . ذلك انني وجدت نفسي امام رجل لا يلم بهذه القضية الاخرى ولا يعرف عنها سوى النذر اليسير ، فاضطرت الى اهماله ووجهة نظرنا . وقد رسمت له على ورقة خريطة اوضحت فيها موقع نهر الاردن بين سوريا والاردن وبين الجزء المحتل من قبل اليهود في فلسطين ، وكيف انهم يريدون انشاء قناة تنقل الماء من بحيرة طبريا حتى النقب . ثم شرحت له كيف بدأ اليهود عملهم بتجفيف بحيرة الحولة ، وبعد ان انتهوا من ذلك راحوا يعملون على تحويل مجرى النهر لرفع سطحه الى مستوى يمكن المياه من الانحدار بالراحة الى النقب . فسألني عن سبب عدم ضخهم الماء مباشرة من بحيرة طبريا ، فأجبت بان ماء البحيرة مالح لا يصلح للري . ثم اكدت له ان سبب معارضتنا ليس سياسيا فحسب ، بل هو ايضا مستند الى اعتقادنا ان اخذ ماء النهر قبل دخوله بحيرة طبريا يجرمها من بعض الماء الحلو ، فتبقى مياهها ذات درجة عالية من الملوحة لا تصلح لري الاراضي التي تريد احياؤها حكومة الاردن . وكان وزير الخارجية يسمح بياني ، وعلى وجهه علائم الاستغراب ، كدليل على جهله المطبق بهذه الامور والوقائع . وبالطبع ، لم يكن يخطر في بالي ان احصل من الوزير على وعد بتأييد موقف سورية والاردن ، وذلك لعلمي بان للقضية وجهة سياسية تطفئ على حقيقتها الموضوعية . لكن نظر الوزير الى هذه القضية تغير ، كما شعرت ، بعد سماعه اقواله .

ولم اجتمع بالجنرال ديفول ، بل اجتمعت بالجنرال كاترو الذي شغل مناصب رفيعة في سورية ايام الانتداب ، خصوصا في الوقت الذي كتبت فيه رئيسا للحكومة السورية في ١٩٤١ ، حينما

اجمعي بالجنرال كاترو

المصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

احتل البريطانيون والافرنسيون سورية وابعدوا الافرنسيين الفيشيين عنها . وكانت زيارتي للجنرال كاترو في مركزه بدائرة وسام جوقة الشرف التي كان مشرفا عليها . وكان الحديث معه كحديثي مع من سبق ان حادثته في روما وباريس ، غير ان عواطف الجنرال نحو العرب كانت اقوى من عواطف سواه . ولذلك كان التجاوب بيننا ظاهرا ، دون اخفاء ما في الضمير . وابدى الجنرال سروره من قرب التفاهم مع الجزائريين ، وكان هو اول من قال بهذه السياسة ، مما عرضه لاستقبال بشع عند زيارته الجزائر مع ده موليه رئيس الحكومة ، اذ رجحه المستعمرون والمتطرفون بالحجارة وبالبنذورة ، بحيث اضطر رئيسه الى ان يطلب اليه الاستقالة ففعل .

واكد الجنرال شعوره الطيب نحو سورية وتمنى عودة العلاقات الحسنة معها ، لا سيما ان فكرة الانتداب زالت ولم يبق سوى ما يمكن ان يكون بين دولتين صديقتين تربطهما العلاقات الاقتصادية والثقافية بمعقود رضائية .

وعندما عدت الى دمشق سمعت لفظا يدور حول اجتماعي برجال فرنسا في روما وباريس . فزرت الدواليبي واطلمت على لفظ في دمشق حول اجتماعتي بباريس الاحاديث التي دارت بيني وبينهم ، فسر كثيرا ، لا سيما ان الاتفاق كان عقد ، وانا في لندن ، بين فرنسا وممثلي حكومة الجزائر . واستبشر الناس بحل هذه الازمة العالمية . وقال لي الدواليبي ان تقريرا ورد بانني اجتمعت بالجنرال دوغول ، بالاضافة الى اجتماعي بسفير فرنسا في روما . فأكدت له عدم اتصالي برئيس الجمهورية الافرنسية . ثم انني لم اعر هذا الامر اهمية خاصة .

لكنني عندما كنت سجيناً في المزة ، قال لي رفيعي في الغرفة ، رشيد الدقر ، ان الجيش يتهمني بانني اجتمعت مع الافرنسيين ومع بعض الممثلين الصهيونيين ، وبانني اثرتهم على مهاجرة الحدود السورية في ١٧/٣/١٩٦٢ ، حينما كنت في روما .

نأبديت دهشتي لهذا الاتهام السخيف غير المعقول ، واكدت انني لم اجتمع مع اي شخص صهيوني او لسه صلة باسرائيل ، ووضحت لهم اجتماعاتي في روما وباريس وكيف كنت بذلك متفقا سلفا مع الدواليبي — وكان حاضرا معنا في غرفة السجن يسمع كلامي ويؤيده — وكيف ان نتيجة اتصالاتي كانت خدمة كبيرة لبلدي ، اذ اطلعت اولي الامر في باريس على وجهة نظرنا في قضية الاردن وتحويله ، مما لم يكن احد منهم مطلقا عليه بسبب فقدان الاتصال

الديپلوماسي بين سورية وفرنسا .

ولست ادري كيف وصل خبر اجتماعي مع سفير فرنسا في روما الى دمشق . فقد علمت من الدواليبي ، حينما اطلعت على الاحاديث التي اجريتها في روما وباريس ، بأنه كان على علم بها ولم يشأ ذكر المصدر . ولعل سفير لبنان في روما نقل الامر الى حكومته ، فرأى المكتب الثاني اللبناني ان يوصل الخبر الى المكتب الثاني بدمشق .

ومهما كان الامر ، فاني لم اجد في تحويل مسعاي في سبيل ايضاح موقف العرب من تحويل الاردن ، والعمل على تخفيف مساعدات فرنسا لاسرائيل بتحويل انظارها نحو مصالحها الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية ، ما اكافأ به سوى الحقد الاسود الذي يكنه نحوي بعض الساسة وبعض ضباط الجيش . وهو حقد كان يدعمه تثبيت خارجي بابعادي عن الميدان السياسي ، لمخالفتي تفشي نفوذ احدى الدول الكبرى ووقوفي في وجهه .

ولذلك لم اجد غضاضة في ابداء الغايات النبيلة والوطنية التي دفعنتني الى محادثة بعض الرجالات الرسمية والامرنسية ، حتى لو ادى الامر الى طرح الموضوع علنا في الميدان السياسي والغضائي . غير ان الذين اشاعوا عن رجالات سورية السياسيين ما اشاعوا ، وحملوا عليهم تلك الحملات الظالمة واعلنوا عزمهم على محاكمتهم ، لم يلبثوا ان عادوا الى السكوت وطمس كل هذه التهم ، ثم الى قبول التعاون معهم .

وعندما كنت في روما تام سفيرنا لدى الفاتيكان ، السيد انور حاتم ، باتصالات مع وزارة خارجية المقام البابوي لتحديد موعد لي لمقابلة البابا ، بعد عودتي من باريس . وقد قصدت من وراء هذه المقابلة مع البابا الى الافادة من معرفته بي حينما كنا في باريس في ١٩٤٧ ، هو سفير وممثل للمقام البابوي وانا وزير مفوض لسورية ، للبحث معه في تطور قضية فلسطين منذ ذلك العام واثارة حماسه الديني للوقوف في وجه اعداء العرب المسلمين والمسيحيين . ولم يكن ليخفى عني ضخمة الولايات المتحدة وكندا على الفاتيكان وتهديدهما بقطع المساعدات المالية والاعانات التي كانت تصله من هذين البلدين . ولهذا وجدت الفرصة سانحة للقيام بمسعى يرمي الى تقوية مغنويات الكرسي الرسولي ، واطهار شعور العالم المسيحي الساكن في الاقطار العربية ، والتماس مساندة اكبر مقام مسيحي

في العالم لقضية يشترك المنتسبون للديانتين الاسلامية والمسيحية في الاعتراض على ما جرى في الارض المقدسة من انتهاك للشعور القومي باحلال عناصر غريبة فيها محل ابنائها .

غير ان مرضي بعد عودتي الى روما لم يسمح لي بالمثل امام البابا في اليوم المحدد . ولم يكن بروتوكول الفاتيكان يسهل تحديد موعد قريب ، فعدت الى دمشق دون ان يتسنى لي القيام بهذه المهمة التي لم يكلفني احد بها ، بل فكرت فيها بنفسي مدفوعا بقومييتي وعروبتني .

وقد اقام لي سفراء المملكة السعودية والعراق في عاصمة ايطاليا حفلتين خاصتين في دارهما . فالتقيت هناك سفراء الدول العربية ، عدا السفير المصري الذي كان يتحاشى الاجتماع مع سفيرنا اسعد المحاسني . وما ذلك الا لان المحاسني كان يغمز من قناته ولا يترك فرصة دون ان يرفع صوته منددا بالاستعمار المصري وبما اصاب سورية في عهد الوحدة من اذى اصاب حريات ابنائها واموالهم وارضيتهم ومتاجرهم وبصاتهم وسائر مقوماتهم .

اما الحفلة الوحيدة التي جلسنا فيها على مائدة واحدة مع سفير مصر ، فكانت تلك التي اقامها سفير تونس لمناسبة نقله من مركزه . ومما اثار الضحك والمرح الرجاء الحار الذي وجهه السفير المشار اليه الى صديقي اسعد المحاسني بان لا يوجه الى السفير المصري كلاما يؤذيه . فوعده بذلك ، بعد ان تدخلت في الامر ورجوته اكراماً لي بان يساير صاحب الدعوة . وقد بر بوعده . وكان منظراً مضحكاً ومؤلماً معاً موقوف سفير مصر ، وهو يتجنب الجلوس والحديث معنا وينزوي في مكان قصي ، حيث يتكلم مطاطاً الراس ، منخفض الصوت ، مع احد السفراء الذين اشفقوا عليه وجلسوا معه .

والجانب المؤلم هو انفراط رباط المحبة والاخاء بين العرب في حفلة كهذه ، بدلا من ان يسود جوها روح التضامن والصفاء .

وبالفعل ، كان سفير مصر يبدو كأنه ابن الاسرة الذي يعكر صفو الجو العائلي ، اذ كان كل من سفراء سورية والاردن ولبنان والسعودية وتونس وليبيا والمغرب يشكو ما لحق ببلادهم من اذى مرده الى الحركات الناصرية ومؤامراتها الاجرامية ، سواء لقتل زعمائها او للسيطرة عليها والتحكم بأمورها عن طريق بث روح العصيان في نفوس الضعفاء من ابنائها ومدتهم بالمال والمنشورات والاسلحة والذخائر لاثارة الفتن وقلب نظام الحكم ، سواء كان

نيابيا دستوريا او كان ملكيا .

وعند اقامتي في لندن ضيفا على ابن عمي عبد الرحمن ، سفيرنا لدى البلاط البريطاني ، اذاعت المحطات اللاسلكية نبا التوقيع على اتفاقات افيان بين الوفد الافرنسي والوفد الجزائري ، حصلت الجزائر بموجبها على استقلالها وسيادتها . فامتلات القلوب فرحا وغبطة بانتهاء جهاد اخواننا العرب على خير ما كانوا يأملوه ، واستبشرت باكتمال استقلال جميع الدول العربية ، واملت ان تعود الى التصافي لاملء الفراغ السياسي في الشرق الاوسط بالتضامن بين جميع ابناء العروبة للحفاظ على ما حصلوا عليه بعد جهاد بدأ في ١٩١٢ وانتهى في ١٩٦٢ .

واحببت الاستفادة من وجودي في لندن ، عاصمة الديموقراطية وصاحبة الفكرة البرلمانية ، فزرت مجلس النواب ومجلس اللوردات برفقة ابن عمي السفير ، وجلسنا في شرفة الدبلوماسيين في مجلس العموم . ولشد ما كان عجبي عندما وجدت قاعة الاجتماعات خالية الا من اربعة نواب ووكيل وزير واحد . والاغرب من ذلك ان احد النواب كان جالسا على مقعده ورائعا رجليه نوق المنضدة الموضوعة امام كرسي الرئاسة .

ولم يكن مدار البحث موضوعا هاما ، وهذا يفسر اقتصار النواب الحاضرين على اثنين من مؤيدي الحكومة واثنين من المعارضين . وكان وكيل الوزير يتكلم بكل برودة والنواب يجيبونه باعتدال مماثل . ولم تكن معرفتي باللغة الانكليزية كافية لفهم ما كان يدور من المناقشة . لكن ابن عمي السفير اسعفني واعلمني بان الامر يتعلق بالابناء غير الشرعيين المولدين في الحرب العامة ، ومشروع الحكومة باعطائهم بنوة شرعية .

وقلت في نفسي لو سمع او شاهد السوريون ان نوابهم لا يهتمون بحضور جلسات المجلس ، وان جلسة عقدت بحضور اربعة نواب فقط ، لكانت الصحف والاوساط السياسية اتهمت الدنيا واقدمتها واثارت حملة شعواء ضد الحكومة وضد المجلس . ولربما كان انتهاز احد الضباط المهوسين الفرصة ، فقام بانقلاب وثورة ضد الرجعية والراسمالكة والانتهازية والشعبوية ، متهما اياها بالسير الاموج . وعلى اي حال ، كان الانطباع عندي في مجلس العموم البريطاني ان القوم يفهمون الحكم النيابي على غير ما نفهمه نحن ، وانهم لا ينكمشون بالمظاهر ، وان الحياة الحزبية تتجلى بكل

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

معانيها . فنانب واحد يكني للتكلم باسم الحزب والدفاع وحده عن نظريته في المجلس ، الحكومة بدورها تكني بأحد وزرائها او بأحد وكلاء الوزراء للدفاع عن مشروعها ، بينما كان عدد المستمعين في الجلسة التي حضرتها يزيد عن خمسين مستمعا . وذكرت لهذه المناسبة جلسة عقدها مجلس النواب السوري بمطلع ١٩٦٢ بحث فيها مشروعا يتعلق بالنزو الاصطناعي الذي تقوم به وزارة الزراعة . وكانت الساعات التي خصصت للمناقشة ، كما كان عدد المتكلمين في الموضوع من النواب اضعاف اضعاف ما خصص في مجلس العموم البريطاني للمناقشة التي حضرتها .

وما اقله في هذا الشأن لا يرمي الى الحط من قيمة الحياة النيابية عندنا ، اذ انني لا ازال مقتنعا بأن هذا النوع من الحكم هو اصلح من سواه نسبيا ، رغم ما فيه من بلاء ومن مساوئ لا ينكر وجودها . الا ان اي نظام لا يخاف الحاكم من حسابه ، بل يترك اليد طليقة ليعمل على كيفه بدون مراقبة ، لهو نظام لا يؤمن الحرية والديموقراطية ولا يضمن حكما صالحا بعيدا عن الاهواء . وعلينا ان نتقبل مساوئ الحكم الدستوري النيابي الديموقراطي ، تجنبا للوقوع في مخالب الدكتاتورية المشؤومة .

وغادرت روما عائدا الى دمشق . وقضت الطائرة الكوميت السريعة ثلاث ساعات وخمسين دقيقة بسين مطار روما ومطار دمشق . ولا يسع المرء الا ان يذكر انه كان عليه ان يقضي ستة ايام او اكثر ليصل من دمشق الى بيروت برا ، ثم منها الى نابولي بحرا ، ومن هناك الى روما بالقطار . هذا ما اوصلتنا اليه الاختراعات الحديثة ، بحيث لم يعد احدنا يجهد نفسه او يرهقها ، سواء بالسفر او بالتمتع بنعم الحياة ولذائذها المتوفرة بأهين حال . غير ان متعة العيش الهين على هذا الشكل اللذيذ لا يعادلها انشغال الفكر بتطورات حالة البلاد وبأخطار الحروب والانقلابات ، حتى اصبح واحدنا ينام على السرير ذي الفراش الوثير ، لكن باله مشغول في كيف يستفيق في الصباح حيا او مقتولا ، غنيا او فقيرا ، هادىء البال او مضطرب الفكر والجنان .

فيا ليت هذا الرفاه ما كان ، ولا كان ما يرافقه من اضطرابات مادية ومكرية افقدتنا لذة العيش الهنيء الذي كنا نحلم به ، بعد ان تطور العالم في اربعين سنة اكثر ما تطور في عصور عديدة .

الفصل الرابع

انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ و١٩٦٣

وصلت الى دمشق من اوروبا في صباح ٢٤ آذار ١٩٦٢، فزارني في الدار لفيف من الاسدقاء والنواب ، وكلهم متجهم الوجه مقطب الحاجبين ، يردد نغمة واحدة : « الامور لا تسير على ما يرام . والجميع يتوقعون احدانا سيئة . » ورووا لي النقاش الذي حصل بين النواب والحكومة ، وخاصة بين الحوراني والدواليبي ، بشأن اعادة الحريات . ثم اكدوا لي ان الحكومة صائرة الى الاستقالة بدليل ما لمح به رئيسها عندما قال : انكم سوف تركضون وراءنا وتتمسكون باذيالنا لا بقائنا في مراكزنا الوزارية .

وكنا جالسين لدى رئيس مجلس النواب عندما وصلت اليها اشاعة استقالة الوزارة . وكان كل منا بين مصدق ومكذب ، حتى دخل الدواليبي واكد الخبر . ولم يشأ ابداء السبب الى ان خلونا به ، ففشى السر قائلاً بان الجيش يتداخل في الامور ويريد قلب الاوضاع .

ودعيت مساء ٢٧ آذار الى دار الضيافة لمقابلة رئيس الجمهورية ، فوجدت عنده الكزبري والدواليبي والعسلي والحوراني والفزعي . وبدا الرئيس الحديث قائلاً بان الجيش ثائر ضد القانونيين اللذين اسدرهما مجلس النواب (بشأن التساميم وبشأن الاصلاح الزراعي) وبانه يطلب العودة الى الاحكام السابقة . فسألناه : « هل هذا كل ما يريد ؟ » فاجاب : « لا . انه يريد ابعاد الوزارة الحالية عن الحكم (وكانت قد استقالت) ويصر على ان يستقيل من النيابة بعض الشخصيات . » وقد اعلنا سميد الفزعي بانه اطلع على جدول غير المرغوب فيهم من النواب ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي وانا وسوانا ، وان ثمة مطالب اخرى تتعلق بصميم الدستور . ثم اخرج من جيبه ورقة كبيرة الحجم واثار اليها ، لكنه لم يطلعنا على محتواها .

دموني الى العصر الجمهوري
بعد استقالة وزارة الدواليبي

وطلت للرئيس بأن هذا الطلب لا بد ان يكون سبقته حوادث وامور ادت الى الحال الذي نحن فيه . فلم لم نطلعنا على الاوضاع لنتدارسها ، عسانا نجد حلا مرضيا لها ؟

فاجاب بأنه سعى كل جهده ليحول دون الانقلاب الذي يريده الجيش . لكن الامر اعياه ، فدعانا ليستشيرنا في الامر .

فعميت كيف انه ورئيس الحكومة كما عنا سوء المصير ، طيلة هذه المدة ، ولم يخبرانا بالحقيقة الا بعد ان عدنا الوسائل للابقاء على الاوضاع .

فتحجج الرئيس بأن الامور كانت تبحث في مجلس امن الدولة ، وانه مع الوزراء كانوا متيدين باليمين الذي اقتسموه بكتمان ما يدور من اباحث وما يتخذ من قرارات . فقلنا له ان هذا العذر غير مقبول ، واننا على اي حال سنعود الى المجلس لنخبر النواب ولنطلب اليهم اختيار وفد يجتمع معكم هذه الليلة .

وعدنا الى الندوة النيابية ، فجمعنا النواب في قاعة المجلس ،

لكن بشكل غير رسمي . ولحنا للنواب ما لمسناه من الوضع الشاذ وطلبنا اليهم اختيار هيئة تتولى معالجة الموقف ، وخاصة تأليف الحكومة الجديدة . وبينما كنا نستمع الى اراء الرفاق ، وصلت بنا

وفد من الضباط يمر

على حضور الاجتماع

في القصر

دعوة من الدكتور ناظم القدسي الى الحضور مرة ثانية الى دار الضيافة مع العسلي والخوراني . فاعتذرنا من الحاضرين وسرنا في طريقنا . ولم نكد نجلس مع الرئيس ، حتى وصل على اعقابنا وفد قوامه رشاد جبري ودهام الهادي وعصام العطار واحمد عبد الكريم وبعض النواب الآخرين . فاضطرب الرئيس للوهلة الاولى وقال لا يسمني استقبالهم . غير ان الكزبري رجاه بأن لا يردهم على اعقابهم ، ثم ذهب اليهم وعاد قائلا بأنهم يمررون على حضور هذا الاجتماع . فما كان من القدسي الا ان استدعاهم . فجاءوا وجلسوا معنا وتكلم الجميع ، ما عداي ، بما لا يخرج عن حديث الجلسة السابقة . ثم خرجنا وتركنا الحاضرين الجدد عند الرئيس وانتظرنا ان ينهي اجتماعه معهم . ولما طال بهم الامر ، تركنا القصر وذهب كل منا لداره .

وقد علمت فيها بعد ان المجتمعين اتفقوا مع رئيس الجمهورية على قبول طلبات الجيش ، وانهم فوضوه بتأليف حكومة جديدة ، ثم انسحبوا من الجلسة . فما كان من الرئيس سوى تكليف السيد سعيد الغزي بتأليف الوزارة فوراً . فأخذ هو وبرمدا والدقر باختيار

الوزراء الجدد . وظلوا هكذا حتى الساعة الواحدة . وتولى برمدا حمل اسماء الوزراء الى دار الاذاعة لكي تنشر في الساعة السابعة صباحا .

وعندما استلقت على فراشي ، بعد عودتي من قصر الضيافة ، لم يخطر في بالي ان الامور آخذة بالتطور بهذه السرعة ، وان الانقلاب الذي كان اعد له العقيد النحلاوي بديء بتنفيذه في منتهى الدقة . وبينما كنت غارقا في النوم ايقظتني الخادمة وقالت لي بأن ضابطا يريد مقابلتك . فقلت في نفسي : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . وادركت على الفور ان الانقلاب حصل وان الضابط جاء لتوقيني واخذي الى المزة . فمضت من فراشي وذهبت اليه حيث كان واقفا خلف الباب الخارجي ، فسألته بعد التحية عما يريد ، فقال بكل تاديب وتواضع ان ثمة اجتماعا معقودا في الاركان العامة للجيش ، ورجا مني تلبية دعوة اللواء لحضوره فورا . فافقتن ان الامر كما توقعت لانه من غير المعقول ان يعقد اجتماع في الساعة الثانية والنصف صباحا . فقلت للضابط : « اصدقني القول . اذ يلوح لي ان ثمة انقلابا ، وانك آت لاخذي الى المزة . » فراح يهرك يديه ويقول : « اعوذ بالله ، يا دولة البيك . فالامر لا يخرج عما قلت . ارجوك ! » فقلت : « طيب ، لكن ليس لدي سيارة الآن . » فاجاب بأن معه سيارة ، وهي تحت امري !

وقوع الانقلاب واعتقال
مع سائر الزعماء

ولم تنطل على الاكذوبة . وقلت له : « على اي حال ، ساقبس ثيابي وآتيك حالا . » وعدت الى غرفتي واخذت بارتداء ثيابي ، دون استعجال او تطويل . ثم نزلنا الدرج معا ، فلما وصلنا الى الشارع رايت امام البيت سيارة شحن وعددا من شرطة الجيش ، فتأكد حدسي . وابتسمت للضابط ، وهزرت براسي ، فراح يحاول ان يتوارى عن نظري . واركبوني الى جانب السائق ، وجلس ضابط الى يميني . وسارت بنا القافلة حتى قيادة الشرطة العسكرية ، فنزلت وانظرت في الساحة ، دون ان انبس بينت شفة ، منقطرا النهاية .

وخرج من احدى الغرف السيد لطفي الحفار ، نحياتي ووقف الى جانبي . وبعد هنيهة دعونا الى ركوب سيارة جيب . وكان البرد شديدا تلك الليلة ، وكانت الريح تدخل البنا من خلال الثقوب والشبابيك المفتوحة . ولف الحفار راسه بالمبأة ليتقي لفحة البرد على راسه العاري . اما انا ، فمكنت البس رداء سميكاً وطائفة من

الفرو حمت رأسي من البرد القارس . واسرعت بنا السيارة الى سجن المزة ، فدخلناه للمرة الثانية بعد انقلاب حسني الزعيم . وهناك اقتادونا الى قاعة كبيرة وجدنا فيها عددا وفيرا من رفاقنا في المجلس ، من نواب ووزراء . فماتقنا بعضنا بعضا ، والابتسامة تعلو شفة كل واحد منا . ثم انقلبت تلك الابتسامات الى ضحكات عالية ، صرنا نطلقها كلما دخل رفيق جديد .

وكان الحراس يطلبون من كل داخل تسليم جميع ما في جيوبه ، فيعدون النقد ويسجلونه ، ثم يطلبون تسليمهم ايضا ربطة العنق والحزام وحتى ربطة الحذاء . وكانوا يتأكدون من اننا لا نخفي سلاحا ناريا او خنجرا او موسى وذلك بتفتيش جيوبنا وتحري ما تحت ثيابنا وداخل سراويلنا .

وكانت القاعة مسيحة ، طولها نحو ١٥ مترا وعرضها نحو ستة امتار ، يجتازها طولاً ممر واطىء ينتهي الى غرفة صغيرة ، فيها مستراح وحنفية ماء .

وكانت الارض مفروشة بالشمينتو وعليها بعض الافرشة المملوءة حصيراً . فجاعونا بأغطية صوفية ووزعوا علينا بمعدل غطاء واحد لكل سجين . واضطررنا الى الالتحاف بها بسبب البرد القارس .

والغريب ان احدا منا لم يبد منه استغراب او احتجاج ، كأننا كلنا كنا متوقعين ما حدث . بل كانت النكات والحكايات الطريفة تطلق على اكثر الالسنه ، فمتتردد اصداء الضحك والقهقهات . وكان حراسنا الاربعة ينظرون الينا ، كما ينظر المرضون الى مرضاهم من المجانين .

ثم طيف علينا بأباريق الشاي ، فساعدتنا على مقاومة البرد . وكان آخر من دخل علينا رئيس الوزارة معروف الدواليبي ونائبه جلال السيد . وكان هذا الاخير منفعلا عندما دخل ، لكنه ما لبث ان انسجم معنا عندما شاهد موقفنا اللامبالي وسمع ضحكاتنا .

وفتح الباب ودخل رقيب طلب الى الكزبري مرافقته . وخشينا عليه ان يصيبه سوء ، لكنه قام من فراشه مبتسما وتبع الرقيب . فساد سكوت ، ورحنا نفكر في سبب هذه الدعوة .

وبعد ربع ساعة عاد الينا زميلنا ، فاستقبلناه بالهتاف . وقال لنا انهم طلبوا اليه ان يكتب استقالته من رئاسة المجلس ، ففعل . فقلنا : « بسيطة ! » لكنهم ما لبثوا ان اعدوا عليه الكرة واستدعوه

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

ثانية ، فانشغل بالنا هذه المرة . لكنه عاد بعد قليل وانبأنا بأنهم طلبوا اليه تغيير كتاب استقالته بأن يجعله موجها الى قائد الجيش بدلا من مجلس النواب ، فامثل أيضا وعاد سالما . فاعدنا عليه التهناني ، فيما ظهر لنا ان الامر على شيء من « الولدنة » .

وما لبث المذيع ان بدأ بإسماعنا قطعات من الموسيقى العسكرية ، فتهيانا لسماع اول بلاغ . وما طال انتظارنا ، اذ سرعان ما سمعنا ان قيادة الجيش قامت بحركة وطنية (وكل هذه الحركات وطنية بطبيعة الحال) واستولت على الحكم وانقذت البلاد من شرور الرجعية الاستعمارية العميلة ، الى آخر النعمة اياها ، وان بلاغات سوف تذاع على التوالي .

ثم اعلن حل مجلس النواب ، واستقالة رئيس الجمهورية ، واعتقال اعضاء الوزارة وفريق من النواب ، وقرب احالتهم على القضاء واعادة الاوضاع السلمية .

وكنا نتساءل ما اذا كانت الحركة ناصرية او عسكرية محلية فحسب ، لان البلاغات كانت غامضة من هذه الناحية ، بمكس ما كانت تردده صراحة من ان النواب الغوا الاصلاح الزراعي والتأميم وزادوا رواتبهم واستحصلوا على رخص استيراد سيارات خاصة بهم ، وان الوزراء استغلوا وظيفتهم بالارتشاء وبيذل الخدمات لانصارهم لكسب الشعبية الرخيصة ، الى آخر ما هنالك من التهم المختلفة ، الا فيما يتعلق بتعديل ثانوي في قانوني التأميم والاصلاح الزراعي .

وكان عدد الموقومين في قاعتنا خمسة وثلاثين شخصا ، خمسة منهم تولوا سابقا رئاسة الوزارة ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي واطفي الحفار وانا . وكان بينهم جميع الوزراء في وزارة الدواليبي ، باستثناء رشاد برمدا ، وهم جلال السيد ورشيد الدقر ومحمد عابدين وسهيل الخوري وعبد الرحمن الهندي واحمد قنبر وبكري القباني وعدنان قوتلي وفؤاد العادل ومصطفى الزرتا واحمد علي كامل ومحمد الشواف ومحمود العظم ونعموم السيوفي . اما من النواب فكان بينهم فيضي الاتاسي وسعيد تلاوي وعبد الكريم دندش وعوض بركات وزياد اسماعيل وعادل العجلاني وحنين صحناسوي .

اسماء اهم الموقومين
ومهمبة الماملة بالسجن

واما الموقومون من غير النواب فكانوا قلة . ثم زاد عددنا بمجيء السيد رشدي الكبخيا ، رغم انه كان طلق السياسة منذ

١٩٥٨ ، ولم يقبل ترشيح نفسه في ١٩٦١ ، لا للنيابة ولا لرئاسة الجمهورية . وكان أكثرنا تضايقا النائب حنين صحنواوي . فقد التف بحرامه ، وتعدد القرمصاء ، وضم يديه ، وارخى رأسه متمتما بصوت منخفض ما لم تستطع الأذان التقاطه . وكان يهز رأسه ، ذات اليسار وذات اليمين ، ويمد يده الى الامام مشيرا باصبع الشهادة وهو يقول : « لا ... لا .. لا ... لا ما يبصير ... ما يبصير ابدا .. مش ممكن ... » وكنت جالسا مع بعض الرفاق المرحين ، فسألتهم : « هل تحزرون ماذا يتمم صديقنا حنين وعلام يشمر ، وعلام يعترض ؟ » فأجابوا : « انه يحسب ما يخسره من جراء نزول اسماير الاسهم لسبب الانقلاب الظاهرة نواياه واهدافه التقدمية ! اما ما يشير اليه معترضا ، فهو وضعنا الآن . وهو يتصور انه يخاطب زوجته وانه يقول لها بالفرنسية ما يلفظه بالعربية ... » وهكذا ظل المرح سائدا الجو ، والنكات والنوادر تنفان بصوت عال ازعج حراسنا ، فامرونا بالتزام السكوت والا فانهم يفرقون جمعنا . فحطنا من ذلك اكثر من خوفنا من التلويح باحالتنا الى المحاكم ، وصيرنا نسايرهم حيننا ونسكت ، متطلعين الى وجوه بعضنا البعض ، حابسين الضحكات بين شفاهنا ، الى ان ينطلق احدنا بتهمة عالية ، فيتبعه الجميع ، بمن فيهم الحراس !

وهكذا ، الى ان دخل علينا نفر من الجنود ، فسحبوا الحرامات عنا وطلبوا افرشة القش . فاعترضنا وتمسكنا بمهملكتنا ، فطيبوا خاطرنا وقالوا انهم سينقلوننا الى اماكن افضل . وبعد فترة ، جاء رقيب وتلا اسماير ستة من الرفاق واشار عليهم باللاحاق به . فسألناه : « الى اين ؟ » فأجاب : « الى الغرف الخاصة ! » فأوجسنا خيفة من ان تكون المأوي الجديدة في السلولات ، او الغرف المنفردة ، وسكتت اصوات الضحك !

وعندما جاء دوري وستة من الرفاق ، ودعنا الباقين ولحقنا بالنقيب . فقادنا في ممرات طويلة يقطعها سلالم عديدة ، نزلنا بعضها وصعدنا البعض الآخر ، حتى وصلنا الى ممر طويل فيه ابواب ثلاثة ، دخلنا احدها . واذ بنا ضمن غرفة لا يتجاوز طولها وعرضها ثلاثة امتار بثلاثة . وراينا الامرشة اياها ممدودة على الارض ، وفوق كل منها حرام ومخدة مملوءة قشا وحصيرا ... وكان للغرفة طاقة صغيرة عالية لم يسمح لنا بفتحها ، وباب اغلقوه علينا واقتلوه . ووجدنا انفسنا في الغرفة : معروف الدواليبي ومصطفى الزرقا

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وعلي احمد كامل ورشيد الدقر (الاخ رشيد . . .) ومحمد عابدين ،
من الوزراء ، وحنين الصحنائي وانا من النواب .

وقرب الساعة العاشرة ، فتح الباب . ودفعوا لنا بابريق
شاي وكاسات من الصفيح ، وبقطعة من الخبز مع كمية من
الزيتون . وتوزعناها ، فكان نصيب كل واحد منا خمس زيتونات !
وقرب الساعة الثانية بعد الظهر ، فتح الباب ودخل نقيب
ومعه سبعة صحون من الصفيح مليئة بالمرق والخضار ، ومثلها مليئة
بالارز مع كمية من الخبز . ولما سألتناه عن الملاءق او الشوكات ،
اجاب بانها ممنوعة . واحترنا كيف نتناول غداً ، ابالاصابع ؟ اليس
بذلك رجعة الى العمور السالفة وابتعاد التقديمية ؟

وفي المساء تكرر الامر . والتزمنا الصيام الا عن الخبز — الذي
كنا نقطعه باصابعنا بسبب فقدان السكاكين الممنوعة ايضاً — والبيض
المسلوق والزيتون . وكنت غير متضايق من حرمانني من الاكل ،
لانني كنت محروماً من الانسولين الذي استعمل كل صباح زرقة
منه لمعالجة مرض السكري . غير ان نظام الاكل هذا لم يحل دون
ارتفاع عيار السكر في دمي ، فاصابني نوبة من الرجفان العصبي
مع البكاء الذي لا سبب له الا تخرش الاعصاب التي تسيطر على
هذا الانفعال . فضج رفاقي وراحوا يطرقون على الباب بايديهم
بعنف ويصرخون باعلى اصواتهم : طبيب . . . طبيب . خالد بك
يعاني ازمة حادة ! فعلا الضجيج من الغرف الاربع الاخرى المليئة
برفاقنا . وهرع الحراس ومعهم الضابط مدير السجن ، فسألوني
عما بي فلم اجب . وقال لهم رفاقنا : « انتم تقتلون هذا الرجل
بمنعه من استعماله علاجه ! » فظهر على وجه الضابط علائم التأثر
والتخوف من ان يصيبني مكروه داخل السجن ، فهتف لرؤسائه
فجاء طبيب ومحصني واثار بضرورة اعطائي فوراً زرقة من
الانسولين . ولما قيل له اني لا اكل ، خرج عابسا .

وفي المساء ، بينما كنا مضجعين على فراشنا الوثير ، فتح
الباب فجأة وطلب الحارس من رفيقنا الصحنائي ان يلحق به . فقام
صديقنا وسار يتمايل يساراً ويمينا وهو لا يعلم الى اين يقودونه .
فطمأناه باناه ذاهب الى داره . وكانت لحظات محزنة حقاً . فالرجل
لم يتعاط السياسة اطلاقاً طيلة حياته ، الا اذا اعتبر تسلمه وزارة
المالية في الوزارتين اللتين الفتهما في ١٩٤١ و ١٩٤٨ ، ثم انتخابه
نائباً من دمشق في ١٩٦١ عملاً سياسياً . وكان رفيقنا غير معتاد

على حياة التفتش ، ولا دخل في حياته سجنًا ، ولا قيدت حريته ، ولأنام الا على الاسرة الوثيرة حقا ، ولا تناول الطعام وهو جالس القرفصاء ، بصحون من الصنح ، ودون ملاعق وشوكات ، ولا حرم من المشروبات الروحية ولا من السيكرات . وكان جسمه ، الى ذلك ، نحيلًا بحيث ان عظامه كانت تلامس الارض الخشنة وهو جالس او مضجع دون ان تخفف عنه الالم طبقة من اللحم والشحم . وكان سرورنا عظيمًا بخروجه من السجن ، رغم حرماننا من رفيق انيس . وتعاقتنا ، ثم اوصاه كل منا بأن يبلغ عائلته انه لا يزال حيا ، وان يصف لها حالتنا المادية السيئة التي لم تؤثر على قوة معنوياتنا . وخرج الصخناوي ، تاركا وراءه وحشة يشعر بها كل من يودع صديقًا مسافرًا ، فيما يبقى هو على الرصيف ، واي رصيف ! وهكذا قضينا يوم التاسع والعشرين من آذار ، دون ان يسمح لنا بالخروج من الغرفة . وفي الصباح جاء أحد ممرضى المستشفى العسكري ومعه كيس مملوء بالادوية المرسله الي من دارى ، بينها زرقات الانسولين ، وحقيبة صغيرة فيها ثياب داخلية وزجاجة ماء كولونيا كان لوصلها الاثر المنعش عند الرفاق .

بقي علينا امر الطعام . وجاءنا من يسأل : « هل توافقون على استجلاب طعامكم مشتركًا من مطعم نادي الشرق ؟ » فرحبنا بالفكرة . وبدأت « السفرطاسات » ترد علينا كل يوم . وقد ذكرني ذلك بايام المدرسة ، حين كنا نطلب طعامنا بالسفرطاسات ونشترك مع الرفاق بتناول الطعام . وهكذا عدنا الى حياة الشباب والتلمذة ، بعد ان اشرفنا على الستين وصعدنا الى ذروة المراكز !

وبدأت منذ اليوم الثالث تخف تدريجيا المعاملة القاسية التي لقبناها في الايام الاولى . فسمح لنا بالخروج سوية الى باحة التنفس ، وصرنا احرارا في التكلم بعضنا مع البعض الآخر . اما اعضاء الشركة الخماسية الموقوفون في احدى الغرف الملاصقة لغرفتنا ، فلم يسمح لهم بالاجتماع معنا ولا بالتحدث اليها اطلاقًا . ثم جيء بأسرة حديدية ذات طبقتين ، مخصص لكل واحد منا سرير يبعد عنا على الاقل رطوبة الارض .

وكان اشد ما يضايقنا انه لم يكن يسمح لنا بالخروج الى دورة المياه الا بالدور ، مهما كانت الحاجة ماسة الى الاسراع بالوصول اليها ، سواء عن مرض كمرض السكري او بنتيجة ازمة في المصارين !

وقد اتخذت كرسيا لاستعماله في دورة المياه ، من الكراسي القش الواطئة التي اجيز لنا شراؤها وجابها ، هي وطاولة خشبية وادوات الاكل كالملاعق والشوكات والصحون .

ثم تحلحلت القيود ، فاجيز لنا جلب « ترانزستور » الذي اصبح صلة الوصل الوحيدة بيننا وبين العالم . كنا نستمع الى الاخبار والبلاغات . ولشد ما اثار انتباهنا ذات يوم ما اذيع من نداءات الى حامية حلب بالتزام الهدوء وبعدم الاسترسال في ما يعرض البلاد للخطر . وكان كل ذلك مدعوما بمارشات عسكرية طويلة النهار والليل . فتحقق لدينا ان شيئا ما حدث ، فانطلق سادة دمشق الجدد . لكننا لم نهند الى حقيقة ما يجري . فصرنا نترقب الحوادث ورؤسنا مجمعة حول الترانزستور ، حتى كان يوم مهمنا فيه ان عصيانا عسكريا قام بحلب ، عقب مؤتمر عقد بحمص ، ابعدت بموجب قراراته الشخصيات العسكرية التي قامت في دمشق بانقلاب ٢٨ آذار .

ووقع انقسام في الجيش ورفع بعض القيود

وهكذا ابعد النحلوي والهندي والرفاعي ورفاقهم وراكبوا طائرة نقلتهم الى سويسرا . وتناهى اليها ان الوضع ائسبه ما يكون بحرب داخلية بين جماعة دمشق الجدد وجماعة حلب الذين احتلوا المدينة والعسكرات ورفعوا علم الوحدة وصور عبد الناصر ، وان الطائرات العسكرية الموالية لقيادة دمشق تصفت محطة الاذاعة في حلب وسواها من الابنية العسكرية ، وان ثمة قتلى وجرحى من الضباط . فبلغ بنا التأثير مداه ، واهلنا لتأزم الحال على هذا النحو ، وخشينا ان تنتهز اسرائيل فرصة اصطدام الجيش السوري ، بقطعاته المختلفة ، لتدخل البلاد وتفرض عابها خطة معينة !

وحررت كتابا وقعته جميع الرفاق المسجونين ، موجها الى القيادة العامة ، ناشدناهم فيه باسم الوطن الا يجعلوه يتمزق ، واعلنا عن استعدادنا للاسهام في ما يؤدي الى رفق الفتق . كما طلبنا ارسال ضابط للتحدث معه . ولم يشأ رئيس الحرس استلام رسالتنا المكتوبة ، لكنه وعد بنقل مضمونها شفاهيا . الا اننا لم نطلق اي جواب !

وبعد ان ارتاح ضباط القيادة الجديدة الى نتيجة تمع حركة حلب والغاء القبض على المسؤولين عنها ، سمح لنا بان نستجلب من مكتبة السجن كتبا للقراءة وادوات تسلية ، كطاولة للزهر او الشطرنج . وصرنا ، بالرغم منا ، نقضى اوقاتنا في القراءة او في التلمي بهذه الوسائل . . . او في النوم والخلود الى الراحة والهدوء ،

تقطعها نكات وتقصص تاريخية او مضحكة .

ولا ادري كيف كنا في هذا السجن نترك لنفوسنا ان تفرح ، ناسية ما نحن فيه وما تمنائه البلاد من اضطراب . فكاننا لم نعد تلك الزمرة التي اخذت على عاتقها مسؤولية الحكم طوال خمس عشرة سنة منذ الجلاء الامرنسي ، ولا اولئك الاعضاء في الوزارة ومجلس النواب المطاح بهما ، ولا ايا ممن له اية علاقة بما يجري في البلاد من اضطراب وعدم استقرار .

وان كان فريق منا ومن المنتسبين لاحزاب او فئات اخرى — كعصام العطار واكرم الحوراني ورشاد برمدا واتباعهم — بقي خارج السجن طليقا حرا فلم يكن يعني ذلك انهم تولوا الحكم محلنا ، واستلموا دفة الامور . فلو كان الامر كذلك لاعتبرنا ان هيئة سياسية ابعدت وحل مكانها هيئة اخرى . لكن هؤلاء بقوا معزولين عمليا ، دون ان يترك لهم سوى الرأي يستمع اليه ، في اجتماعات عقدت في مبنى الاركان ولم يكن لها بالفعل نتيجة ملموسة .

وارتخت القيود اكثر فاكثر ، فبدأ كل منا يستقبل اهله واصدقائه الذين يسمح لهم بهذه الزيارات ، على شرط ان يحضر رئيس الحرس المقابلات . وبذلك انتفت امكانية استطلاع الاخبار الا التليل . وحدثت لزميلنا الاستاذ مصطفى الزرقا حادثة طريفة ، وهي انه ذات يوم دعي للنزول الى غرفة رئيس الحرس لمقابلة احد الزوار . ولما عاد بعد مدة قصيرة ، كان وجهه شاحبا . واخبرنا بما حدث معه ، وهو ان الزائر ناوله علبة سكاكر ووضع في يده بخفة ورقة صغيرة مطوية ، ظانا ان رئيس الحرس ، بوقوفه الى جانب النافذة ، لا يعير انتباها لما يجري في الغرفة . لكن سرعان ما التفت الضابط وامسك بيد الزرقا وعمل على اخذ الورقة منه . لكن الزائر كان اسرع منه ، فخطف الورقة ووضعها في فمه وعلكها ثم بلعها . فالتقى القبض على الزائر واعيد الزرقا اليانا . ثم صار يتساءل عما كانت تحويه تلك الورقة ، عما سيكون نصيب الزائر من العقاب . وقد اضطربنا كلنا وخشينا ان يلحق بالزرقا ورفيقه سوء ، اقله عزل الزرقا عنا والقاؤه في سجن منفرد ليذوق على الاقل عذاب الوحدة والانفراد . لكن الله لطف به ، فلم تتبع هذه الحادثة اية ذيول .

والحادث الطريف الاخر هو انه بينما كان زميلنا معروف الدواليبي جالسا على الكرسي مستسلما للحلاق الذي خصصوه

جميع المعتقلين - وهو زميل لهم في الاعتقال بسبب حادث اخلاقي راح الحلاق يجر موساه على جانبي لحيه الدواليبي الصغيره ، معطيا انتباهه لما كنا نداوله عن نتائج الحوادث الاخيره . ونجاة زالت لحيه الدواليبي من الوجود . وصرخ الحلاق معتذرا ، فالتفتنا . واذا بصديقنا طيق الذقن يلحس على الشعيرات القليلة التي نجت من الموس . فضحكنا وضحك الدواليبي معنا . فلمله رضي بالتخلص من ذقنه على اهون سبيل وبدون ان يتحمل مسؤوليه اجتزازها . وهناداه بان موسى الحلاق لم تصل الى حنجرته ، والا فلا سمح الله !

وليت بمقدور القارئ ان يرى كيف كان كل واحد منا يقوم بدوره في غسل الصحون والكاسات وادوات الاكل ، ثم تشييقها واعادتها الى مكانها ، فضلا عن الكناسة وازالة الغبار عن الارض . وترتيب الاسرة وتنظيم الغرفة بمقاعدھا الخشبية الواطئة وبمائدتها الخشبية ، وتجميع قشور التفاح والموز والبردقان لنقلها الى الخارج . ولو استطاع القارئ مشاهدة هذه المناظر لرأى بام عينه كيف كان هؤلاء الزعماء المترفون في حياتهم الخاصة والمتهمون بانهم يمثلون الاقطاع والرجعية والارستقراطية الطبقيه يتولون بانفسهم دون اي اشمزاز او تبرم تلك الخدمات التي كانوا يعددون بها الى خدمهم . وكنت اشارك رفاتي ، على قدر طاقتي ، في بعض هذه الخدمات ، رغم الحاح الشبان منهم في ان لا اتعب نفسي بذلك . وانه لطيب لي ان اسجل هنا ما لقيته منهم ومن سائر الرفاق من عناية خاصة بي ، وتجنبي القيام والعمود ، وتعاطي ما لا يانلف مع مقتضيات حالتي الصحية . فشكرا لهم ومنة .

وكانت الاشتراكية تتجلى في السجن بتقاسمنا كل ما يرد الي اقدمهم من انواع الماكل ، لاسيما الفاكهة التي اصبحنا لا نجد سبيلا الى استهلاكها لكثرة ما كان يرد لنا من اصنافها المتعددة . وكان الحراس يرمضون ان يأخذوا منها ولو تفاحة واحدة ، حتى لا يتهموا باننا نرشيمهم . وكنا نتمنى ان نعطي صندوقا او عدة صناديق من الفاكهة لقاء موسى نستطيع بها تقشيرها .

غير اني تمكنت ، في اواخر ايام السجن ، ان احصل على موسى صغيرة كنا نستعملها ثم نخفيها حتى لا يراها الحراس فيأخذونها منا . فمصوروا ما اغلى قطعة صغيرة من الحديد في وقت الحاجة اليها .

على ان صديقنا الاستاذ الزرقا كان يلح على الحراس ، كلما

جاءه واحد منهم ، في جلب آلات الحلاقة الثلاث التي يستعملها لتنظيم لحيته . وكان يقضي الساعات في تجميلها كأنه ذاهب الى عرسه . وكذلك كان يملا الصفحات التي كانت توزع علينا لتدوين الاغراض البيتية التي نريد جلبها من دورنا . غير اننا وجدنا بعد التجربة ان نصيها كان سلة المهملات .

ولم ينفعتنا سوى اهلنا عندما كان يسمح لهم بزيارتنا ، فيرسلون الينا حاجاتنا بعد ان تمر على مراقبة الشرطة العسكرية في المدينة ، ثم على مراقبة حرس السجن قبل ان يصل منها ما لا يرى بأسا من دخوله حرم السجن .

وبلفنا ان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي معتقل في المستشفى العسكري ، وان طلبه الانتقال الى حيث كنا للخلاص من وحشة الوحدة لم يستجب ، فبقى معزولا وحيدا . وكسالت الاحاديث بين المعتقلين تدور على ما ليس في صالحه . وبدأت تتبلور فكرة بينهم بانه مسؤول في الدرجة الاولى عما حدث ، وانه لو لم يستأثر برغبة حل المشاكل بنفسه ، دون استشارة احد من النواب، ويمنع وزراءه من افتاء ما يسمعونه في الاجتماعات التي كانوا يعتقدونها مع القيادة العسكرية ، لما كانت الامور وصلت الى هذا الحد من السوء والفموض .

وكانت المخاوف التي تسيطر على جميعنا هو ان تندفع البلاد، مرة اخرى في طريق الاتحاد مع القاهرة ، فيعود ذلك العهد الذي قام الجميع في وجهه . غير ان ما كنا نسمعه في الراديو وما كان ينقله الينا زوارنا اوحيا الينا بقليل من الطمأنينة ، دون ازالة الشكوك والريب . وعلى كل حال فما الذي كان بمقدورنا ان نفعله ونحن محرومون من الحرية ومن جميع وسائل المقاومة، لا نرى نور الشمس الا نصف ساعة في اليوم ، ونقضي سائر الوقت في غرفة صغيرة موصدة الباب لا يدخل اليها النور الا من نوافذ ذات قضبان حديدية لا تمكن لمن كان جسمه اكبر من جسم الهرة ان ينفذ عبرها الى الخارج .

اما الشعب ، واما الزعماء رفاقنا ، سواء من صفنا او من الصف الآخر ، فكانوا يغفون مما يجري موقف المتفرج ، كأنما لا يصيبهم منه سوء ولا يلحقهم مكروه . فاين اولئك الذين هتفوا وملأوا الدنيا باصوات ارتياحهم يوم قام الجيش بقطع الصلة التي كانت تربطنا مع مصر . واين اولئك الذين انتخبونا وبعثوا بنا الى مجلس

موقف الخنوع عند الشعب والزعماء

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

النواب لندفع عن البلاد خطر العودة الى الماضي ولذنبنا كياننا الجديد على تواعد متينة . واين من كانوا يسيرون في الشوارع هاتفين بأسمائنا ، تسير « عراضاتهم » فيها وخطيبهم محمول على الاعناق يردد الشعارات الحماسية المألوفة ؟

والحقيقة انني لا ادري سبب هذا التراخي والتواكل والخنوع ولا اجد له تفسيراً معقولاً الا الانحلال واليأس ومفقدان التنظيم الشعبي الذي كان الزعماء اتقنوه حين كانوا يقفون تجاه الجيش الافرنسي الاجنبي . اما الآن ، فلم يعمد زعمائنا او انهم لم يقدرُوا على ذلك ، والجيش الذي يجابههم ليس جيشاً اجنياً ، بل جيش وطني مؤلف من ضباط وجنود لكل واحد منهم صلة او نسب بافراد الشعب .

ولا ينكر انه ، بالإضافة الى هذا العامل ، هنالك عوامل اخرى لا تقل اثراً . وهي ان الظروف الدولية كانت آنذاك تساعدنا ، كما كان التحاسد بين الدول الكبرى — لاسيما بين بريطانيا وفرنسا — يعمل على دعم الجهاد القومي وتهيئة الاسباب لانتصاره بجميع الوسائل الفعالة . اما اليوم فنحن في ظروف يعمل الاجنبي على السيطرة علينا ببسط نفوذه على هذه البقعة التي تسمى بالشرق الاوسط ، وذلك للوصول الى تحقيق خطته العالمية الرامية الى مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي . ولكي يتم ذلك ، سعى الى اقتضاء الحكم الديموقراطي الدستوري النيابي المبني على اساس الحريات العامة عن ربوع هذه البلاد العربية والبلاد المجاورة لها . ذلك لانه يعلم ان لا نصيب له ولا قدرة على تحقيق اغراضه ، ما دامت ثمة جمهوريات ديمقراطية تسيطر على مقدرات هذه البلاد وتأتي ان تقود شعوبها الى المسلخ لتذبح فيها ذبح النعاج .

وهكذا رسخت في عقول المستعمرين فكرة التسلط بواسطة اشخاص يجعلون منهم عبيداً يسرونهم حسب اهوائهم ، وسلاحهم في ذلك مال يدفعونه واغراء بالمناصب العليا . وهكذا جاء حسني الزعيم وعقبه الحناوي ثم الشيشكلي ، وكل منهم مدفوع من دولة اجنبية للقيام بقلب الأوضاع الراهنة وارساء عهد جديد تستعمله وفق مشيئتها . هذا اذا اكتفيت بذكر القواد العسكريين الذين نجحت مؤامراتهم ووصلوا الى تنفيذ المخطط واستلام دفة الامور . واما غيرهم من الذين فُقدت بيوض مؤامراتهم ولم تر الشمس ، فاكثروا من ان يحسوا . وقد اشترك في تلك المحاولات عسكريون ومدنيون على سويات مختلفة ، من الضابط الى الرئيس الافخم والزعيم المجل .

سياسة الاستثمار في التسلط بواسطة اشخاص

ولم يكتب لمؤامرة مبيتة مثل النجاح الذي سجلته الوحدة التي أقاموها بين مصر وسورية واستمرت على قيد الحياة نيفا وثلاثة أعوام ، سعي في اثائها الى جعلها تشمل العراق ولبنان والاردن . غير انها باءت بالفشل ، فانهارت الوحدة نفسها عندما تبين للاعين المخدوعة سراب القومية العربية ان الامر غير ما تصوره ، وانه لا يعدو كونه محولة محبوكة الاطراف لاتصاء سورية الحرة عن ميدان النضال القومي ضد اسرائيل ولبسط النفوذ بواسطة شخص مؤتمن ، دفعا لخطر النفوذ الروسي في الشرق الاوسط وجعله منطقة انطلاق في اية حرب مقبلة . كما كانت ترمى الى ازالة الخطر الجائم على الرابية المدللة اسرائيل ، من جراء المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي اللذين ضربتهما الدول العربية حول اسرائيل . وهكذا مدت يد المساعدة للزعيم القادر على بسط جناحيه فوق منطقة الشرق الاوسط ، ودعمت مساعيه باستخدام وسائلها في كل بلد لتعميد طريقه اليها . وبذلك تكون اخفتت اصوات الاحرار في البلاد العربية واضعفت الدول المناوئة لسياستها حتى تقع فريسة هينة في دوامة السياسة الاستعمارية .

وكانت هذه السياسة الاستعمارية في الوقت نفسه ، تدفع ذلك الزعيم لاتباع سياسة اجتماعية اقرب الى الشيوعية منها الى الاشتراكية ، لكنها على كل حال بعيدة كل البعد عن السياسة الرأسمالية السائدة في بلادها ، وذلك حتى تسترضى الجماهير . كما انها كانت تستحث ذلك الزعيم الى اصدار التشريعات بعزل السياسيين والاحرار المناوئين لهذه السياسة الاستعمارية عن ميدان العمل ، او القائهم في السجون او اعتقالهم في بيوتهم . وكانت توغر صدره ضد الصحافة ليؤمها ويجعلها ناطقة باسمه وليمنع صدور الصحف الحرة ، سواء باغلاقها او بالقبض على اصحابها او بابعادهم الى خارج بلادهم . وكذلك الاحزاب السياسية ، فكان لا يجوز في نظر اسياذ اكبر دولة في العالم تدعي زعامة الحرية ان تبقى في الوجود . بل يستعاض عنها بتنظيم الجماهير في حزب واحد يسمى تارة حركة التحرر ، وتارة الاتحاد القومي ، وتارة الاتحاد الاشتراكي العربي . وهذه المخطوات كلها وقف على المستعدين لبيع ضمائرهم لقاء مال او مغنم او وظيفة يشيد فيها باسم الزعيم المفدى ويوافق على ما يقترح عليه !

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وعلى هذه الصورة ارتاحت آذان الاميركيين من سماع الخطب ضد سياستهم الاستعمارية المساندة لعدوة العرب الاولى اسرائيل ، كما ارتاحت عيون ممثلها من قراءة المقالات ضد الولايات المتحدة ، وانفجرت عن صدورهم الكتابة بتعطيل الحياة النيابية الدستورية الديموقراطية وحظر النشاط الشيوعي . .

اما تلك البلاد المسكينة ، فان هي فقدت حرياتها وحياتها الدستورية النيابية ، وان هي تردت بأزمات اقتصادية لا يمكن ان تفرجها التطويرات الاجتماعية سواء بتوزيع الاراضي على الفلاحين او بزيادة اجور العمال ومكاسبهم باكثر مما تتحمله سلامة المؤسسات الصناعية ، وان هي حكمت من قبل اناس ليسوا منها بينما عزل قادتها وزعمائها الوثوق بهم او زوجوا بالسجون والمعتقلات ، فماذا يشعر به الرئيس الاميركي او وزراؤه او المواطن الاميركي من غشاسة او الم ؟ انه بالعكس ، يجعله مطمئنا على ملايين الدولارات التي يكثرها المستثمرون الراساليون ويحميها ويخدم مصالحها رئيس مثل كنيدي ليتبوا بفضل سياسته الخادمة للراسمالية الاحتكارية المركز السامي الذي يشغله ، فيستخدمه لاشباع اطماعه المادية وميوله ولهوه ومجونه ، هو وامراته التي لا تقل عنه ترديا في الطيش والغرور والزهو .

ولا ريب في ان الرئيس كنيدي حصل على انتصارات باهرة في غضون الايام التي تضاها في الرئاسة . وهذه الانتصارات ابتدأت بالموقف الصارم الذي وقفه من كاسترو وباجباره الاتحاد السوفياتي على ذلك الانسحاب - المخزي لدولة كبيرة - من جزيرة كوبا ، هي وجميع الصواريخ التي بعثتها لحماية النظام الموالي للشيوعية في امريكا الوسطى . ويدعي خروثوف بانه انقذ السلم - وهذا لا ريب فيه - وانه حمى كوبا من هجوم محقق كانت الولايات المتحدة مصممة على توجيهه ضد كاسترو للقضاء على جمهوريته ونظامه قضاء مبرما . غير ان حصيلة هذه الحادثة كانت ان شعر الاميركيون بانهم اذا وقفوا موقفا صلبا لا يلاقون من يواجههم . وقد اغراهم هذا النصر فراحوا يعملون بكل جراءة في الميادين التي كانوا يقدمون فيها خطوة ويرجعون خطوات .

واما النصر الثاني فكان اخضاع بريطانيا العظمى للسير في سياستهم العالمية وكان ذلك بنتيجة اجتماع كنيدي بمكميلان في جزر باهاما .

وقد بدت ظواهر النصر الثالث في الانقلابات التي قامت في

اليمن والعراق وسورية بطلع ١٩٦٣ ، فاذا وصلت الخطة الاميركية الى هدفها بايجاد دولة واحدة برئاسة عبد الناصر ، بعد الثورتين اللتين قلبتا الاوضاع في سورية والعراق ، نكون قد فازت الولايات المتحدة تحت رئاسة كنيدي بنصر كبير . اذ يصحح البحر الابيض المتوسط بحيرة اميركية بعد ان غدا البحر الكاريبي بحيرة اميركية تمخر فيه البارجات الحربية وتمنع اسطول الاتحاد السوفياتي من الوصول الى هافانا . وكذلك يصحح الخليج العربي خليجا امريكا ، كما اصبح خليج العقبة اسرائيليا تعبره البواخر اليهودية بحرية كاملة ، وذلك بفضل موقف مصر من اخلاء قاعدة شرم الشيخ وتسليمها للقوى الدولية وقبولها الضمني باطلاق الحرية للتجارة الصهيونية التي نفذت من هذه الثغرة الى البحار الجنوبية والاطار الآسيوية فما نفع القول بانه لا يزال يقاطع اسرائيل ؟ وما فائدة منع باخرة اوروبية من ارتباء الموانئ العربية ؟ وما الضرر الذي يلحق باسرائيل اذا ما امتنعت الدول العربية من شراء المنتجات الصهيونية ، ما دام انها حصلت على المنفذ الذي ضمن لتجارها اسواقا رابحة في البلاد الافريقية السوداء وغيرها من البلاد الافريقية والآسيوية ؟

ثم انهم يأخذون علينا اننا لم نرتح الى الوحدة ، واننا اعلنا رايانا هذا بصراحة . نعم ، اننا حسبنا كل هذه الامور عندما طرح امر الوحدة على بساط البحث في ١٩٥٨ ، وطلبتنا ان يبقى لسورية كيان تستطيع معه عدم الانجرار وراء المتآمرين عليها ، واعلنا اصرارنا على عدم جعل الجمهورية الموحدة رئاسية لكيلا يستبد الرئيس ويخطو خطوات لا سبيل للبلاد بمعارضتها ، تماما كما جرى وصار . واقترحنا ابقاء الاحزاب لتكون ، بفضل تنظيماتها الشعبية، قادرة على الوقوف في وجه كل انحراف . لكن هذا كله كان نصيبه الرفض ، بما فيه طلب استبقاء الاحزاب ، وهو الامر الذي يتمسك به اليوم عفلق والبيطار ويعرقلان قياس الوحدة الجديدة بسبب حرصهما على وجود حزبهما وزعامتهما عليه !

نعم ، اننا عملنا على الاحتفاظ بكيان سورية لتبقى رائدة الاندفاع القومي العربي . فنحن لم نكن يوما ضد وحدة عربية كبرى يمكن تحقيقها عندما يزول من رؤوس حكام الدول والجمهوريات حب التسلط على الدولة الموحدة واستثمار ثرواتها وامكانياتها . واننا لا نزال نزعم ان الشكل «الكونفدراسيوني» اسهل تحقيقا من اسلوب

انا مع الوحدة بشرط
الابتناء على كيان سورية

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

التوحيد والانصهار الكاملين ، بل حتى من الشكل « الفدرالي »
ذلك لاني اعتقد ان سورية هي الدولة الاكثر قدرة على رفع راية
القومية العربية والسير بالامة العربية الى الخير والسعادة والى
قهر اخصامها وابعاد شبح الاستعمار الاجنبي ايا كان ، روسيا او
امريكا او بريطانيا او فرنسا . واني اعيد واثبت ما قلته في خطاب
القيته في درعا ، وهو اننا سنحقق الوحدة ولكن بدون عبد الناصر .
نعم ، اننا نكره في ناصر ناصرته ، وليس لنا عداا شخصي ضده .
ولبته كان يسير بمخطط وبتوجيه صحيحين يخدمان الامة العربية
ويجنبانها السقوط في بساط النفوذ الاميركي ، اذن لما كان لنا ان
نعارض رئاسته الجمهورية العربية المتحدة بشرط ان يحترم راي
الناس وحررياتهم وديموقراطياتهم ، وجعل الحكم حكما دستوريا
نيابيا لا حكما ديكتاتوريا بوليسيا .

وقبيل خروجي من المزة اصبت بازمة عصبية وقلبية بسبب
استمرار الاعتقال ومقدان الحرية ، لا سيما اغلاق باب الغرفة .
وصرت كلما قابلت عائلتي لدى رئيس الحرس تنهمر دموعي وترتجف
اطرافني ، دون ان اقدر على التغلب على هذا الاندفاع . فعملت
زوجتي كل ما استطاعت من اتصالات ، واستدعت اطبائي للكشف
على واعطاء تقرير طبي بعدم جواز استمرار الاعتقال ، خشية من
العواقب الخطرة . وتكلفت تشبثاتها بالنجاح ، فجاءت مساء العاشر
من نيسان الى رئيس الحرس وسلمته امرا باطلاق سراحي .

وكان السيد رشدي الكيخيا قد فك اسره في الساعة السابعة
مساء . فودعنا وانصرف . ثم جاء الحرس كلهم يهللون طالبين الي
ارتداء ثيابي وجمع اغراضني . فاستبشر الرفاق كلهم خيرا وفرحوا .
وفتحت الابواب جميعها ثم جاءوا يقبلونني ويظهرون فرحتهم ، فقبلتهم
واحدا واحدا واستودعتهم داعيا لهم بقرب الفرج عن الجميع .

والترمت داري او بالاحرى سريري ، اذ كانت اعصابي
متوترة الى حد كبير . واعتذرت عن قبول اية زيارة . وكانت تصل
الى علمي ان المفاوضات مع ناظم القدسي انتهت الى امكان عودته
الى رئاسة الجمهورية ، على ان يؤلف حكومة على نقيض اتجاه
الحكومة السابقة ، وعلى ان يستقيل النواب .

وبالفعل ، بدا بعضهم بالسعي للحصول على توقيع النواب
على مريضة الاستقالة ، فوقعها المعتقلون كلهم بشرط انهاء
سجنهم ، ماعدا نائب حلب ليون زمريا الذي آثر البقاء في المزة على

الرضوخ لهذه الاستقالة الجبرية . اما انا ، فلم اقبل الاجتماع ببعض النواب الذي جاءوا للحصول على توقيمي .
ثم فتحت ابواب السجن بالتدرج ، فلم يبق فيه لمدة طويلة سوى مأمون الكزبري وعبد الكريم دندش .

وفي الثالث عشر من نيسان عاد القدسي الى تسلم عمله كرئيس للجمهورية . والقي بيانا اذيع في الصحف والراديو لمح فيه الى الوحدة ببعض فقرات غامضة . ثم بدأ بتأليف الوزارة ، فاستدعى بشير العظمة ، وكان وزيرا مركزيا في اواخر عهد الوحدة ولم يعرف عنه من عمل سياسي سوى توقيمه مع سائر السياسيين البيان بتأييد الانفصال في الاجتماع الذي عقد بدار احمد الشرباتي ، وسوى ترشيحه نفسه وفشله في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٦١/١٢/١ .

وعزمت على الرحيل من دمشق والسفر الى بيروت ، فحصلت على اجازة . ولم تكن مثل هذه الاجازة تعطى لمن كان معتقلا في المزة . وبارحت العاصمة صباح ١٧/٤/١٩٦٢ واقمت في مستشفى الدكتور محمد خالد في حي البسطة ببيروت ، حيث قضيت شهرا كاملا في الاستجمام والراحة ومقابلة اصدقائي اللبنانيين ، عدا من كان منهم ناصريا .

وكانت الحكومة التي انفها بشير العظمة ليلة سفري من دمشق قد اصدرت بيانا لا يخرج عن معاني البيان الذي كان اذاعه اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش ، وعن البيان الذي اصدره رئيس الجمهورية .

ثم اصدرت الحكومة بموجب الصلاحية التي منحها اياها الجيش مرسوما اخذت به لنفسها حق اصدار التشريع ، فمكنك على تعديل ما كان اقره مجلس النواب بشأن التأميم والاصلاح الزراعي . واعلنت مرسوما تشريعييا بتأميم معمل الغزل والنسيج التابع للشركة الخماسية ومرسوما تشريعييا آخر بتعديل احكام الاصلاح الزراعي واعادتها الى ما كانت عليه بموجب القانون رقم (١٦١) الذي صدر بالقاهرة في ١٩٦١ .

ولم اهتم بكل هذه التعديلات بقدر اهتمامي بموقف الحكومة تجاه الوحدة مع مصر . فقد كانت البيانات الثلاثة حافلة بتعابير تدل على رغبة قائلها بالتقرب من مصر « العزيزة » و « مصر الشقيقة » ، و « مصر الحبيبة » ، مما جعلنا نحسب من ان يلتوا

بنا مرة ثانية في احضان التسلط المصري . وكنت استطلع نوايا الحكومة واتجاهها من الاحاديث الواردة على السنة اصدقائي الدمشقيين الذين اتوا لزيارتي في المستشفى . ولم يكن لدي سبيل للاقتناع التام بما يقصده الحكام الجدد من عسكريين ومدنيين في تصاريحهم . فهل هم ، ياترى ، يراوغون ويداورون عبد الناصر ، ام انهم قاصدون فعلا اعادة الاوضاع القديمة .

وظل هذا الامر غامضا علي حتى الآن ، رغم توقف حركة الارتقاء بين يدي سيد القاهرة ، على اثر ما نشر في جريدة الاهرام بصورة غير رسمية . وهو ان الجمهورية المتحدة لا تنظر بعين الاهتمام والجد الى تشبثات حكومة دمشق لفتح باب المفاوضات من اجل اعادة الوحدة . وكان هذا الجواب بوروده على لسان غير مسؤول ينطوي على الترفع والتعالي والنظر الى الامور من علو شاق ، بحيث اسكت جميع من كان ينادي بفتح البحث مجددا مع مصر ، وبارسال وفد للمفاوضة معها .

ولم يكن هذا الرفض المصري صادرا عن عزوف سيد مصر عن تحقيق الوحدة واستغنائاه عن توسيع مدى سطرانه ، بل دليل انه عندما رأى الامور بدأت تستقر في سورية على اثر اعادة الحياة الدستورية النيابية وتاليف حكومتي وما نالته من تأييد عام وما تهايت به من مشاريع ، عاد عن ترفعه وراح يطلق اذاعته والاقلام المأجورة في الصحف المصرية المؤممة والصحف البيروتية المشتراة لتهديم الاوضاع في سورية ولاعادتها الى تحت ابطه . ويمكن ان يكون هذا التوقيت متفقا عليه مع تحول سياسة الولايات المتحدة من عدم معارضة الانفصال ، فلنا منها انه يمكن ان تقوم في سورية حكومة تحقق سياسة اميركا الرامية الى التنكيل بالشيوعية وتوطيئين اللاجئين وتطمين اسرائيل ، ريثما يعقد الصلح بينها وبين الدول العربية . ثم خاب ظنها هذا على اثر موقف حكومتي من اقتراح جونسون بتوطيئين اللاجئين الفلسطينيين ورفض التساهل بتضحية فلسطين عموما ، فعاد كنيدي الى مخططه السابق يدعم عبد الناصر واقامة حكم يتلام مع السياسة الامريكية . وسأتي في حينه على ذكر ما لدي من الاخبار والاستنتاجات بهذا الشأن .

مصر ترفض الوحدة
واسباب هذا الرفض

مللت الحياة في بيروت بعيدا عن اهلي واصدقائي ، وفي جو مسموم من الدعايات المصرية اثر في عقلية اعز اصدقائي من مسلمي بيروت . وكنت اجادلهم عبثا ، اذ كانوا قانعين بان عبد الناصر

يحمي المسلمين في بيروت . وكنت اقول لهم اذا كان الامر كذلك ، فلم لا تطالبون بالاتحاد معه ؟ فنجيبون بان المسيحيين يرفضون .
وغريب ما في عقل اولئك : انهم يريدون ان نرتمي في احضان عبد الناصر لكنهم لا يريدونه عندهم ، لا خوفا من انهيار الميثاق الوطني كما يدعون ، بل حرصا على اموالهم وممتلكاتهم التي يخشون عليها من نظم عبد الناصر الاشتراكية . والى جانب ذلك ، فان الاموال التي بذلها عبد الناصر على المسلمين في لبنان ، من زعماء سياسيين او زعماء احياء او صحفيين ، جعلتهم يبيعون وجدانهم لقاء الاموال المبدولة لهم بسخاء ما بعده سخاء . تصوروا ان صحفيا كسعيد فريحة كان يقبض مائة الف ليرة لبنانية شهريا : الربع لجريدته الانوار ، والربع لجريدته الشبكة ، والربع لمجلته الصياد ، والربع الاخير لفرقة الانوار الراقصة ! وهكذا دواليك .

وتوصل عبد الناصر الى اقتناع ببير الجميل رئيس الكتائب اللبنانية بعدم تأييد الوضع في سورية ، وذلك لقاء وعده له بمنصب رئاسة الجمهورية في لبنان ، استنادا الى الطائفة المسلمة التي كانت تسير في ركاب عبد الناصر . وقد خدع هذا الرجل الذي وقف هو ورجاله في ١٩٥٨ الى جانب كميل شمعون وحال دون وقوع لبنان في قبضة يد المصريين ، فاسترسل في عدم معارضة سياسة رشيد كرامي وجنبلاط بمسيرة سفير مصر عبد الحميد غالب وافساح المجال امام جميع المؤامرات التي كان يحيكها ضد سورية . وسأتي على تفصيل ذلك ، عندما اصل الى الحديث عن عهد حكومتي . وبعد ان عدت الى دمشق في ١٧ ايار ١٩٦٣ ، اجتمعت الى كثير من الاصدقاء وحادثتهم في الحال الحاضرة . ودعاني رئيس الجمهورية عدة مرات الى العشاء بدار الضيافة مع كل من صبري العسلي واكرم الحوراني وسعيد الغزي وبشير العظمة وعصام العطار . وحضر الدعوة الاولى صلاح البيطار ، لكنه انسحب من الاجتماع بعد ان وجد الحاضرين كلهم ضده .

وكانت الحكومة الفت لجنة قوامها واحد وعشرون شخصية سياسية من النواب ومن غيرهم للبحث في قضية الوحدة ، غير ان فريقا كبيرا منهم اعلن عدم استعداده لحضور اي اجتماع . فعكف الرئيس القدسي الى تهيئة الجو بدعوات على العشاء على الطراز الذي ذكرته . وفي اول جلسة اصر البيطار على ارسال وفد الى القاهرة للمفاوضة مع حكامها ، فلم يلق اقتراحه ارتياح احد . واحتدم النقاش بينه وبين الحوراني . واعلنت عن رأبي في انني لا اريد

الوحدة ولا الاتحاد ما دامت الناصرية مستحكمة في مصر . أما سميد الغزي ، فكان اقتصرا كلاما عندما اجاب صلاح البيطار على قوله بان رأينا يعني الانفصال : « نعم ، انا انفصالي ومئة انفصالي ! » وكرر عبارته هذه عدة مرات . وكان موقف بشير العظمة غامضا ، فكان تارة يصرح بان عهد الوحدة كان عهد ظلم وانقسات على الحريات ، وتارة يصرح بان للوحدة فوائد لا تنكر . وعبنا حاولنا الحصول على تصريح صريح من رئيس الجمهورية ، فكان يتكلم كثيرا ومطولا بدون ان ينتهي الى شيء . وبدا لنا انه يعكس آراء القيادة العسكرية التي لم تكن قد تبلورت نهائيا بسبب الانقسام والانهار اللذين سادا صفوف الضباط . وكان ضباط القيادة يجمعون قادة الالوية ورؤساء الشعب ويبحثون الامور كما كنا نحن المدنيين نمقد الاجتماعات ونتداول دون الوصول الى تفاهم ، وذلك لفقدان الانسجام واختلاف الآراء خصوصا بين الاشتراكيين والفرقي الآخر .

وفي احد الاجتماعات اقترحنا على الرئيس تغيير الحكومة ، فبادى بشير العظمة ارتياحه لتسليم رئاسة الحكومة لغيره وعودته الى عيادته . واجبنا الرئيس على استفساره عن نرى فيه المقدرة على تولي الامور بان لا مانع من اختيار سميد الغزي . فلم يبد الرئيس موافقته او رفضه . ولعله اراد استشارة زهر الدين قائد الجيش قبل البت في الموضوع . وعلى اي حال ، فقد اتضح ان ناظم القدسي يعارض — باشارة في الجيش — في عودة مجلس النواب ، وانه لا يرتاح لتأليف حكومة سياسية ، بل يفضل ان يبقى اعضاء الوزارة الحالية كلهم ، مع رئيس جديد اذا امرنا . وبذلك يكون قد حصل على تأييد الزعماء السياسيين ، ببقاء وزارة يسيطر عليها ويسير خطاها ، ومقا لما كان يعلنه دائما من ترجيحه الحكم الرئاسي .

وكان الحوراني يعارض في عودة مجلس النواب ويعتبره منحلا . وكنت مع العسلي لانماع بتأليف حكومة قوية تتولى في القريب دعوة الناخبين الى انتخاب مجلس نواب جديد . اما العطار فكان يبدى ، بنعومة متناهية ، ان لا بأس من ان لا يكون ثمة ما يحاول دون اجتماع المجلس الحالي ، وان الاخوان المجتمعين اذا وانقوا على دعوة النواب الى الاجتماع ، فانه يرى دعوتهم ! وبالطبع ، ليس لرأيه الصفة القاطعة . اذ يجب ان نحاط علما بالظروف ، وبآراء غيرنا . . الى آخر ما هنالك من القيود والشروط والمعيبات التي اعتاد الاستاذ

رئيس في معام العطار

العطار على سبك اقواله بها . فلا تكاد تفهم من مطلع كلامه انه موافق على امر ما ، حتى تجد ان اتجاهه تغير في المنتصف ، ثم عاد في النهاية الى شيء بين الموافقة والرفض .

وبالفعل لم اجد في حياتي رجلا لا تستطيع فهم مرامه وحقيقته ما يضر . فهو يتكلم والابتسامة الحلوة لا تفارق شفثيه ، ويفرك يديه ويحدثك بصوت ناعم وبكل تواضع ، ثم يثور فجأة فيهب يديه ويفنجر عينيه ويرفع صوته ويندفع بالوعيد والتهديد بالجوامح والمنابر . لكنه لا يلبث ان يهدأ حين يرى مخاطبه لا يكثر لهذا التهديد ولا يقيم له وزنا . فترجع الابتسامة الرقيقة الى وجهه ، وتنفرج اساريره ، ويعود بالحديث الى النقطة الذي وصل اليها قبل العاصفة .

وكنت اشببهه بممثل برع في ادوار الاغراء . فاذا ما شاء اغراء فتاة ساذجة ، وجه اليها اشعة مغناطيسية من عينيه ، وحادثها بصوت خافت ، واحاطها بنعومة جذابة . فان اقتنصها ورمها خائرة متراضية بين ذراعيه كان به ، والا سلب عليها اشعة عينيه الخارقة وراح يهددها ويخيفها من سوء المصير اذا لم تقبل به زوجا . ذلك لان استاذنا مرشد للاخوان المسلمين ، وهو ، اذن ، لا يقبل اية علاقة جنسية الا بالحلال !

وكنت قبل انتخابات ١٩٦١ لم اسمع بعصام العطار ولم اراه ، واجتماعي اليه في ردهات المجلس لم يتيسر لي معرفة كنهه . لكن الصلة به وتداول الراي معه بدأ لمناسبة الدعوات التي كان يوجهها رئيس الجمهورية الى الزعماء لتناول طعام العشاء ثم اصبحت اجتماعاتنا في صيف ١٩٦٢ تكاد تكون يومية مع سائر النواب او على انفراد . واستمرت الحال في اثناء رئاسة الحكومة الى ان وقع انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ . وبعد ذلك الحين لم اعد اراه .

وفي جميع هذه الاجتماعات لم يتيسر لي ولا لغيري الحصول على رأي صريح من الاستاذ العطار بشأن الوحدة . كما انه لم يقبل ان تصدر على لسانه كلمة ضدها او ضد عبد الناصر ، لا في خطبه في مسجد الجامعة السورية ، ولا في تصاريحه الصحفية ، ولا في الاحاديث التي كانت تدور بيننا نحن النواب . الا انه في اجتماع خاص بيني وبينه بحضور اكرم الحوراني اجاب على سؤالنا « هل تريد عودة عبد الناصر الى سورية ؟ » بالقول : « اعوذ بالله » ! فسألناه : « لم لا تعلن رأيك هذا على الناس وتزيل هالة الغموض ؟ » فاسترسل في حديث

طويل لا تموزه ابتهامته المهودة ، ولطفه الجم ، وتواضعه اللابتهاهي ، محاولا اقتناعنا بصحة الاسباب التي تدفعه الى مثل هذا الغموض !

غير ان صلاته العميقة بكثير من الناصريين التابعين لمنظمة الاخوان المسلمين الاعضاء في مجلس الامة بالقاهرة ، او في الاتحاد القومي ، واتصالاته بعبد الحميد السراج واجتماعاته به في تونس ، وتأييده العنيف لمطالب نقابة المعلمين وللاضراب الذي عملوا اليه وهم الذين تأكد بعد ٨ آذار ١٩٦٣ اشتراكهم في المؤتمرات الناصرية - كل ذلك كان يثير في نفوسنا الشك والريبة في حقيقة اتجاهه . وكان الحوراني اكثرنا تقديرا صحيحا لما يضره العطار ، فكان يطلبنا دائما بالاصرار عليه ان يصدر تصريحاً واضحاً بشأن الوحدة يزيل فيه الشكوك . لكني لم اكن اجزم مثل الحوراني بان عصام العطار ناصري يعمل في الخفاء ما لا يقول في العلانية . غير ان الحقيقة بدأت تظهر عندما ادلى العطار بحديث صحفي اوصى فيه بعدم العمل على اساءة العلاقات، بين العراق ومصر ، كما ابدى رايه في عدم جوائز الترائق بالتهم بيننا وبين مصر . اصف الى ذلك رفضه ، هو وجماعته ، الانضمام الى التكتل العام الذي سمى اليه الاستاذ مكي الكتاني بمعاونة بعض السياسيين وارباب الفعاليات الاقتصادية ، علماً منه بان الحركة تتجه صراحة الى الوقوف ضد رجوع الناصرية الى سورية .

لكنه على اي حال ، لم يكن اية فائدة من موقفه هذا ، واصبح بعد ٨ آذار على الهامش هو وجماعته . ومع انه بقي مستثنى من العزل السياسي الذي اصدره لؤي الاتاسي بحق جميع العاملين في الحقل السياسي ما عدا الاخوان المسلمين ، وذلك مكافأة له على سكوته . الا ان جريدته اللواء التي سمح لها باستمرار الصدور ، خلافاً لكل جريدة كانت تصدر قبل ٨ آذار ، اصبحت تنشر اخباراً ومقالات كأنها صادرة في بلاد بعيدة عن سورية ، فلا تتناول اي موضوع يتعلق بها او بمصيرها ، بينما كانت تجول وتصول في مديح عهدنا الحر ولا تنصدي لانتقاد اتفه الامور . والى جانب ذلك فلم يدع الاخوان المسلمون الى مشاركة الفئات التي تقول بالوحدة القومية مع مصر في الابحاث والمفاوضات مع سياسة القاهرة وبغداد ، وهكذا باتوا معزولين عملياً عن العمل العام ، ولو لم تشملهم المراسيم التشريعية التي قضت بعزلنا . وعلى اي حال ، فهنيئاً لهم هذا

التقدير والاعتراف بالجميل ... والضحك على ذقونهم بابعادهم
عمليا عن الساحة .

ولنرجع الى اجتماعاتنا مع القدسي والزعماء السياسيين
لنقول اننا قررنا ان نضع ميثاقا وطنيا يلتزم كل حزب او فريق سياسي
بإحكامه ، كما قررنا ان نؤلف لجنة تحضيرية تدعو بقية العاملين
في الحقل السياسي للبدء بتنفيذ هذه الخطة . واخترنا الرئيس السابق
شكري القوتلي ليشرق على هذا العمل بمعونة هيئة مؤلفة من
سلطان الاطرش وغيره من الرؤساء والزعماء واخذنا على عاتقنا ،
القدسي وانا ، زيارة القوتلي وعرض الامر عليه . وفي هذه الزيارة
ابدى انفعالا غير منتظر وقال بأن الامور لا يمكن ان تسير على هذا
الشكل ، وانه يجب الضرب على ايدي العابثين والمخربين ، وانه في
زمانه عمل كذا واجرى كذا . فقلت له : «يا سيدي ، اننا اتينا لنتطلب
اليك تزعم العمل القومي ونحن مستعدون للسير بقيادتك كما كنا وقت
الانتداب ، فخطط ونحن وراعا!» غير ان القوتلي الذي اشتهر من
اسمه على سوية واحدة مع الاطرش وكيخيا والقدسي وغيرهم ظل
متمسكا برأيه . وعندما وضعناه تجاه الامر الواثق واكدنا نية الجميع
في السير بارشاده وبزعامته ، تعلق بمرضه . وازداد قاتلا انه
مسافر الى المانيا وسويسرا للاستشفاء . وعند ذلك اتضح لنا انه
لا يريد العمل وانه يريد الابتعاد لسبب لم ندره .

فاستودعناه وانصرفنا . ثم انقطعت الاجتماعات عند رئيس
الجمهورية ، وخاب المسمى لعقد ميثاق وطني تجتمع حوله الصفوف
وتوحيد الكلمة على اسس معتدلة يمكن ان يقبل بها الجميع ،
باعتبارها حولا وسط لمدة خمس سنوات ، ثم يعاد النظر فيها
حسب تطور الزمن .

وخلال هذه الفترة اجتمع فريق من النواب المستقلين والمنتخبين
للاخوان المسلمين ووضعوا نص مذكرة موجهة الى رئيس الجمهورية .
وسافر وفد منهم للطواف على المدن السورية ليحملوا النواب على
توقيعها . وقد طالبت هذه المذكرة رئيس الجمهورية بإعادة الحياة
الدستورية ودعوة المجلس الى اكمال مدته ، وتأليف حكومة دستورية
وكان فيها مطلب يتعلق بالوحدة العربية من حيث العمل المستمر على
تحقيتها .

واراد النواب الاجتماع معي بعد ان عاد وفدهم يحمل نحو
مائة توقيع ، بينها توقيع صبري العسلي وعصام العطار ورشاد

جبري وسائر الوزراء بحكومة الدواليبي وعدد من زعماء العشائر ونواب المحافظات . فلما اجتمعنا في داري ناقشتهم بشأن عودة المجلس قائلا ان الافضل دعوة الناخبين من جديد ، متمسكوا بضرورة عودة الدستورية النيابية وبانه لا يصح لهذه الحكومة القائمة ، وهي غير منبثقة عن مجلس النواب ، ان تجري انتخابات نيابية . وعندما اصر كل منا على رأيه ، قررنا ان يذهب رفيق بشور نائب رئيس المجلس ومعه اعضاء مكتبه لیسلموا المذكرة الى رئيس الجمهورية . وتقبلوا مني ان لا اشترك بالتوقيع ، على ان اعدهم بالاشتراك معهم في الاجتماعات والمسامي لعودة الدستور ، فوعدهم بذلك . وبدأت من ذلك اليوم سلسلة اجتماعات عامة حضرها عدد وفير من النواب ، واجتماعات اخرى عقدها اللجنة التي سميت سباعية ، على عدد اعضائها ، وهم خالد العظم ومعروف الدواليبي وعصام العطار وعمر عودة الخطيب ورشاد جبري وجلال السيد . ثم انضم اليها ليون زمريا . وهذه اللجنة انتخبها النواب لتقوم بالمسامي التي تقرها الهيئة العامة .

وقبل الاعضاء ان نمعل على توحيد جهودنا مع اكرم الحوراني وجماعته ، وبذلك نكون جبهة اقوى في وجه الحكومة التي راحت تسعى لتفشييل مساعينا وتهددنا ، استنادا الى قانون الطوارئ ، بالجسب والابعاد .

وفي اول اجتماع عقده فريق كبير من النواب سمعت لعقد ميثاق بينهم وبين اكرم الحوراني . وبعد المناقشات المرهقة توصلنا الى كتابة نص يتضمن ضرورة العودة الى الحياة الدستورية — بدون الاحاح في عودة المجلس الحالي — وباعتبار النصوص التي صدرت من حكومة بشير انظمة بشأن التاميم والاصلاح الزراعية نافذة ومقبولة من قبل الجميع ، دون الرجوع عنها اطلاقا . وفوضني الجميع ، بمن فيهم الحوراني الذي اشترك معي بكتابة النص ، باصدار البيان باسمي في حزيران ١٩٦٢ . وكان لهذا العمل الاثر الكبير في سر الامور حتى ٨ آذار .

واما القدسي وحكومته وزهر الدين وقواده فكانوا يبنون النفس بعدم امكان التقاهم بين اليمين واليسار . غير انهم لم يحسبوا حساب الجهود التي بذلتها في هذه السبيل معتمدا على ثقة الاولين ورواسب الثقة المتبادلة بيني وبين الحوراني ، وعلى ما كنت اضطر الى عقده من الاجتماعات الخاصة بين زعماء الدرجة الثانية من كل الفئات لاضمن تأييدهم وعلى الاقل عدم عرقلتهم مساعينا . وكنت

على اتصال دائم بالعسلي والكزبري ، وباعضاء الجبهات الدينية من غير الاخوان المسلمين ، وبيعض الزعماء الشيوعيين . كما اني كنت دائما اجتمع الى الصحفيين اوجههم واستكتبهم ، او اكتب حينما بدون توقيع ، او اعطيهم بيانات وتصريحات . ومن جهة اخرى ، كنت اجتمع الى السفراء الاجانب من الشرقيين والغربيين ، ساعيا لاقتناعهم بان سياسة سورية لا يمكن ان تلتزم جانبا ، وان ليس لها عداء خاص نحو الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية . وكذلك كانت تتوافد الى دارني بدمر وفود من العمال ومن اصحاب الاراضي ومن الشباب والطلاب .

وخلصة القول ، كانت دارتي بدمر من مطلع حزيران حتى آخر ايلول تفص دائما بالزوار ، اجلسهم في الغرف الخمس ، وفي بعض الاحيان انتقل من غرفة الى اخرى لان الجالسين في احدى الغرف لم يكونوا يرتاحون الى الاجتماع بالزوار الآخرين . هذا بالاضافة الى الاجتماعات العامة التي كنا نعقدتها مع النواب ، والى اجتماعات اللجنة « السباعية » . ناهيك بمن كان يأتي الى دارني بابي رمانة ، فاضطر الى المجيء من دمر للاجتماع اليه . وناهيك ايضا بالحفلات والولائم التي كنت احضرها مع زملائي ، وبمن كنت اذهب الى زيارته ، كشكري القوتلي وناظم القدسي وصبري العسلي الذي كان يقيم في الزبداني ولا يأتي الى المدينة بسبب مرضه . وهكذا امضيت هذه الاشهر الاربعة بنشاط مرهق ابداه في الثامنة صباحا وانتهي بعد منتصف الليل ، حين آوي الى فراشي منهوك القوى ، متوتر الاعصاب . وكانت هذه المصاعب كلها تخنقها ومضات من الامل بالوصول الى الهدف ، وهو توطيد الكيان باعادة الدستور والحياة النيابية .

وكنت افكر ، في البدء ، بان تكون الوزارة الجديدة برئاسة سعيد الفزي ، فاجنمت اليه بحضور العطار والهوراني . وقد لست منه تقولا بدون تحمس . لكنه تغيب عن الاجتماع اللاحق ، فلاح لنا انه اجتمع الى بعض ضباط القيادة ، فاثووه عن هذه الخطة . ثم فكرنا بعزت الطرابلسي ، فاستدعيته وكلفته بالاشتراك في الحكومة الجديدة وزيرا او حتى رئيسا ، لكنه اصر على الرفض المطلق .

وعندها اصر علي الزعماء الثلاثة الذين كنا نجتمع في ما بيننا سرا — الحوراني والدواليبي والعطار — ان اتولى الامر بنفسي .

فأصررت على البقاء خارج الحكومة لدعمها . لكنني ، بعد الحاحهم علي في جلستين ، نزلت عند رغبتهم . وكلفنا الدواليبي بأن ينقل هذا الاتفاق الى رئيس الجمهورية .

وكانت مساعينا لعودة الحياة الدستورية تصطدم بمعارضة شديدة اشترك فيها رئيس الجمهورية وحكومته واللواء زهر الدين وفريق من اعضاء القيادة . وكان رئيس الوزراء ، بشر العظمة ، يصر على الانسحاب ، لكن القدسي وزهر الدين كانا يقنعانه بعدم التخلي عن مركزه . وكان مبعث معارضة القدسي خوفه من ان يعود مجلس النواب فيقرر احالته على المحكمة العليا بسبب ارتكابه جريمة الخروج على الدستور وتاليف حكومة غير شرعية واصداره مراسيم تشريعية خلافا لاحكام الدستور . كما انه ، من جهة ثانية ، كان مرتاح البال الى وجود حكومة رئيسها ومعظم وزرائها موظفون يتقبلون كلهم توجيهاته ، بحيث اصبح في الواقع الكل في الكل ، يسانده في ذلك اللواء زهر الدين ، رغبة في حمايته واستبقاء هذا النوع من الحكم الاستبدادي . فكيف يقبل القدسي التخلي عن هذه الصلاحيات التي منحها لنفسه بالاعتماد على الجيش وليس على تأييد مجلس النواب الشرعي ، لا سيما انه كان سعى هو واتباعه من رجال حزب الشعب ، كرشاد برمدا وفرحان الجندي ، للحصول على استقالة اعضاء مجلس النواب وتفويض رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية والتنفيذية ؟

ومن جهة ثالثة كان القدسي يشعر بأن اتجاه النواب المتضامن معي في المسعى كانوا مجمعين على ان انزعج حركتهم ، وان اراس الحكومة الجديدة . ولذلك كان شبح الرئيس الجديد يقطع عليه نومه ، حاسبا الف حساب للخلافات الكثيرة التي كان يتصور سلفا حصولها بينه وبينني ، كما بينه وبين سائر الوزراء اذا كانوا من النواب .

ولربما كان ثمة دواع اخرى لا نعرف مصادرها حملت القدسي على المراوغة والمماطلة لكسب الوقت ولتجنب قيام حكومة لا تخضع لمشيئته او لسياسته الخارجية التي كانت تسير سياسة الامريكيين الى حشد كبير .

اما زهر الدين فكان اشترك في انقلاب ٨ آذار في اعتقال اعضاء الحكومة والبرلمان ، كما امر بحل مجلس النواب وسمى لاقامة حكم عسكري يترجمه هو بنفسه . الا انه لاتي مقبات جدية حملته ،

رضة القدسي وزهر الدين
لمودة الحياة الدستورية

هو واتباعه في القيادة ، على التوجه بالذات الى المستشفى العسكري لفك اعتقال رئيس الجمهورية واعادته الى منصبه ، فلنا منه ومنهم ان الشرعية تتجسم في شخص رئيس الجمهورية دون السلطة التشريعية التي لا يحق لاحد ان يقتنص سلطاتها ويقيم نفسه محلها ما دام الدستور القائم يمنع مجلس النواب نفسه من التنازل عن صلاحياته التشريعية . ولم ينس زهر الدين التهم الشنيعة التي وجهها الى الوزراء والنواب ، تلك التهم التي لم يجرؤ على أحالتها الى المحاكم ليلقى مرتكبوها الجزاء الذي يستحقونه ، هذا اذا كان هنالك حقاً مجال للانهام . ومن جهة اخرى ، فان زهر الدين تواطأ مع القدسي على ان يحكما وحدهما ، الاول في المجال العسكري والثاني في المجال السياسي المدني ، وعلى ان يربط كل واحد منهما مصره بمصر الآخر . وظل هذا التأزر في كل مجال حتى ليلة ٨ آذار ، حين وافق القدسي على اقصاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وعن قيادة الجيش . غير ان هذه الموافقة لم تنفذ ولم تبقى في المخيلة سوى بضع ساعات . وكانت مخاوف زهر الدين ورفاقه لا تقل عن مخاوف القدسي من ان يجنح مجلس النواب ، اذا ما اجتمع ، الى احوالهم جميعا على المحكمة العليا لخيانتهم الدستور وحنثهم بالقسم الذي اقسمه كل واحد منهم .

اما عدم رضاء الحوراني وجماعته ولغيف من النواب ، كالنفوري وعبد الكريم والحسامي وحومد، عن عودة المجلس، فمردها الى الايام التي قضوها في صفوف المعارضة ، وتخوفهم من ان يعود الامر كما كان في حال اجتماع المجلس مجددا . واما الحسامي ورفاقه ، فكانوا ناظمين على المجلس وسائرين في اتجاه الناصرية المشاكسة لكل ما تعمله سورية في سبيل توطيد كيانتها .

هذه الملاحظات تتيح للقارئ ان يتصور الى اي مدى كانت مهمتي صعبة ، لا سيما وقد كنا متمسكين بالحصول على مطالبنا بالطرق السلمية ، دون الرجوع الى وسائل العنف ، بالاستناد الى الشارع لرحضة الحكومة واعادة الدستور .

وفي هذه الفترة قام رئيس الجمهورية ، يصحبه قائد الجيش ، برحلة الى حلب واللاذقية وبعض المدن الاخرى ، مستهدفا توطيد مركزه واظهار تعلق الشعب به ، حتى لا يخطر في بالنا ابعاده عن منصبه واحلاله محله . وهو منصب كان يتمسك باطرافه حبا بالرئاسة وتنفيذا لمخطط اجنبي يرمي الى ابعادي عن دفة الامور .

وعمل زهر الدين بواسطة المكتب الثاني لاشراك اكبر عدد من المواطنين في استقبال القدسي والتهنئة له . وقد حصل ذلك ، ليس بجهد المخابرات وغيرها من الدوائر ، بل بقيام الشيوعيين بأكبر نصيب من هذه التظاهرات . وكان هؤلاء يقصدون بعملهم هذا الى تعزيز استقلال الكيان السوري عن مصر من جهة ، والى التهتاف ضد عبد الناصر من جهة ثانية . وهكذا خدع القدسي وزهر الدين بوفرة عدد المستقبلين الواتفين على ارضنة الشوارع ، وذهب بهما الظن الى ان التهتافات كانت موجهة اليهم . لكن خاب ظنهم ، اذ لم يسمعوا من التهتافات التي يريدونها سوى ما كان منها معاديا لعبد الناصر .

وانتهت السياحة بعد ان دامت نحو عشرة ايام ، دون ان تاتي بالنتائج الحسنة التي توخاها القدسي وزهر الدين ، وفي مقدمتها الضغط علينا باظهار شعبيتهما والتهنئة الجماهير حولهما .

وعندما ذهب الوفد السوري الى شتورا وبدا صراعه القاسي مع مندوبي مصر ، وجد نفسه امام خصوم استفلوا عدم شرعية حكومة سورية لاعتماد دعاواها باطلا لا تستحق سوى الرفض .

وهكذا فكر القدسي وزهر الدين بالالتجاء الى مهتلي البلاد الشرعيين ، فهتف ني القدسي راجيا بالحاح ان يصدر من النواب بيانا بتأييد الحكومة . فاجبته باننا لا نريد الافادة من هذه الفرصة لالقاء الحكومة ارضا . لكن ، من جهة ثانية ، ليس بمقدورنا ان نعترف بشرعية الوزارة . فأصر وكرر الرجاء قائلا بأن الامر لا يعني الحكومة وحدها ، بل البلاد بمجموعها . فاجبته بان هذا صحيح ، ولذلك فنحن مستعدون لتأييد موقف الوفد السوري فقط ، فشكلني مرارا . ثم دعوت الزملاء الى الاجتماع واصررت عليهم بتأييد ما وعدت الرئيس به ، فلبوا طلبي . وصدر عنا جميعا بيانات بهذا الصدد .

وكان الوفد السوري الى شتورا مؤلفا من وزير الخارجية ، جمال الفرا ، رئيسا - لكنه لم يذهب ولم يستلم الرئاسة - ومن السادة اسعد المحاسني ، وخليل الكلاس وامين النفوري واديب الداوودي ، السفير في الهند . ولم تكلف الحكومة بهذا العدد من الاعضاء الرسميين ، بل ارسلت الى جانبهم بعثة من المحامين برئاسة النقيب مكرم القوتلي وعددا ضخما من الصحفيين والمحاربين ومندوبي الاذاعة والتلفزيون .

مؤتمر شتورا يبحث
شكوى سورية على مصر



في احد المؤتمرات الصحفية التي عقدتها وزارة العظم الخامسة في ١٩٦٢ .
ويظهر جلوسا عدد من الوزراء بينهم (الى يمين خالد العظم) عزت طرابلسي
وخليل كلاس وفرحان الجندلي .



شكري القوتلي



صبري العسلي.



معروف الدواليبي



سامي الحناوي



ناظم القدسي



اديب الشيشكلي



فارس الخوري



رشيد الكيخيا



لم يكن خالد العظم زعيما شعبيا بالمعنى التقليدي، لكنه كان في الانتخابات ينال أعلى نسبة من أصوات الناخبين بفضل شخصيته الفذة. وهو هنا يتوسط وفدا من زعماء الأحياء الشعبية في دمشق.



صورة طريفة لميشيل عفلق واكم الحوراني. عثر عليها بين الصور العديدة التي كان يحتفظ بها خالد العظم.

اما الوفد المصري ، فكان مؤلفا من اكرم الديري واكمر الصوفي - وكانا وزيرين في عهد الوحدة - ومن عبد الحميد غالب ، سفير مصر في بيروت . وقد تصد المصريون بارسال الوزيرين السابقين اظهار تعلقهم بالوحدة وجعل المناقشة بين شخصيات سورية في كلا الطرفين .

وكان وفدنا بارعاً في تقديم الشكوى على مصر لتدخلاتها المستمرة في شؤون سورية ومبدعاً في المناقشات الى درجة اضطر عبد الحميد غالب عندها ، ذات مرة ، للانسحاب من الجلسة . ولم يبد من الوزيرين السوريين العضوين في الوفد المصري الا ما يؤكد ضعف دفاعهم . وقد استرسل الوفد السوري بالهجوم على عبد الناصر وكال له كيلا وافيا من التهم بشأن موقفه من اسرائيل ، كما ابرز انسحابه من شرم الشيخ وفساحه المجال لليهود للتسرب من خليج العقبة الى البحار الحرة .

ووزع الوفد عشرات الالوف من الكتب المطبوعة بدمشق ، وهي تظهر مآسي عهد الوحدة والجرائم البوليسية المرتكبة ، كما فضح الوسائل التي تستعملها الناصرية لاثارة الفتنة في سورية ، سواء في ذلك شراء الضمائر واقلام الصحفيين اللبنانيين وتوزيع النشرات ، او الدعاية الشديدة التي تولتها اذاعة القاهرة والتي كلها سم مدسوس بالدمس وادعاء فارغ بأن مصر هي التي تتمسك بالعروبة ، وبأننا نحن في سورية اعداء للعروبة مارتقون منها ، خدام استعمار وانتهازيون وشعوبيون ، الى آخر ما كان يسال على لسان المذيع الثرثار احمد سعيد من اهانات سافلة وتعريض دنيء برجال الحكم والسياسة في سورية .

واما موقف الدول العربية الاخرى فكان السكوت المطبق ، ما عدا وفد الاردن الذي ساندنا بخطاب قصير . وانه لن العجب العجاب ان تكون السنة المندوبين ملجئة، بينما تفيض قلوبهم من مرارة ما ذاقتهم بلادهم من تدخلات الناصرية ، بما لا يقل عن تدخلها في شؤون سورية . نفى الاردن ، اغتال المصريون رئيس الوزراء هزاع المجالي واثاروا الاحزاب اليسارية من بعثيين واشتراكيين وشيوعيين لمحاربة الملك حسين والسمي لابعاده ، بأي شكل ، عن دفة الحكم ليقبموا حكومة موالية لعبد الناصر . وفي العراق اثاروا فتنا عديدة وسعوا لاغتيال عبد الكريم قاسم ، وذلك لاقامة حكومة موالية ايضا . وفي السودان ارادوا تدبير مؤامرات عديدة ، سواء للاحاق

السودان بمصر ، باسم وادي النيل . وأما في لبنان فأشعلوا فتنة وحربا طائفية كادت تؤدي بكيانه ، رغبة في اقامة حكومة من اصدقائهم ، كرشيد كرامي وصائب سلام وكمال جنبلاط . وقد نجحوا بايصال فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية ، وهو عنصر ضعيف ليس بقدرته معارضة مؤامراتهم .

وفي المملكة العربية السعودية سعوا لاغتيال الملك سعود بواسطة رجل مصري توصل الى دخول غرفة نوم العاهل العربي واخفاء المتفجرات تحت سرير نومه . الا ان الامر اكتشف قبل الانفجار ، وسلم المصري الى اسياده . هذا عدا الاذاعات الصادرة عن « صوت العرب » لاثارة مواطني المملكة السعودية ضد نظام الحكم . ولم ينجح بلد عربي في شمال افريقيا من مؤامرات الناصرية . ففي المغرب دفع المهدي بن بركة الى العمل ضد الملك الحسن الثاني باثارة العمال ضد نظام الحكم . وفي تونس بعث المصريون يوسف بن صالح لاغتيال الرئيس ابورقيبة ، لكن المؤامرة فشلت . وهرب ابن صالح الى اوربا ، غير ان عبد الناصر لم يتركه حرا ، خشية ان يتفق مع الرئيس ابي رقيبة ، فيفضح الاسرار . وهكذا بعث برجاله لاغتياله ، فنجحوا وزال يوسف بن صالح من الوجود . ولم ينجح الادريس في ليبيا الا باعجوبة من يد الناصرية .

ورغم كل ما قام به عبد الناصر في جميع البلاد العربية في سبيل قلب الحكم القائم والمجيء بطبقة جديدة تكون مدينة له برفعها الى الذروة ، وبذلك يتمكن من توسيع نفوذه والهيمنة على جميع العرب ، فقد كان الجميع يخشونه وينجبنون التصادم معه ، الا سورية والاردن اللذين برزا الى الميدان لمصارعتة وفضح ما وراء ظاهره .

وكانت التعابير التي استعملها المندوبون السوريون في شتورا اشد ما يمكن ان يتصور صدوره في مؤتمر . وعلى سبيل المثال هذه التعابير : خائن للعروبة ، متآمر مع اسرائيل ، ابو رغال ، دكتاتور ، طاغية . وكانت هذه الاوصاف تندفع كالسيل من افواه الكلاس والمحاسني والنفوري في الخطاب التي اتهموا فيها الناصرية بتسليم شرم الشيخ ، وفتح قناة السويس لعبور النواخر المحملة بضاعة يهودية ، واقامة البوليس الدولي على حدود غزة ، ورفض متاومة تحويل الاردن ، وتجنب الخوض في بحث استرجاع فلسطين . كما فضحوا غاية عبد الناصر من رفع راية العروبة ، وهي التستر بها

لاخفاء اغراضه التي منها اقامة امبراطورية لنفسه ، واسكات اصوات الاحرار في البلاد العربية الذين يقاومون الاستعمار ، خاصة اولئك الذين يهاجمون امريكا بسبب مساندتها اسرائيل . ولاحظوا ان جميع خطب الرئيس المصري كانت خالية من التقريع بالولايات المتحدة ، بينما كان يكيل السباب والشتم لانكلترا وفرنسا وروسيا . واثاروا الى انه جعل سائر البلاد العربية مستعمرات يمتص خيراتنا ويستغل امكانياتها ويوطن فيها الزائد من مواطنيه . وكان يفعل تماما كما فعلت الدول المستعمرة في افريقيا وآسيا ، فقد كانت تلك تستولي على البلدان باسم المدنية ، اما عبد الناصر فكان يفعل ذلك باسم العروبة !

ولم تتحمل اعصاب عبد الناصر سماع هذه الحقائق ، خصوصا في ذلك الظرف الذي كان فيه اقرب ما يكون الى الانهيار . وخشي ان يتوصل المؤتمر ، بعد سماع هذه الحقائق ، الى التجرؤ واتخاذ قرار يصمه فيه بالعدوان على سورية ، ويطلب منه الكف عن حملاته وتشبثاته .

وكان الجو الذي خلقه مندوبونا في شتورا جوا عاصنا ضد طاغية مصر ، حتى ان اهل القرى والمدن المجاورة كانوا يأتون الى شتورا زرافات زرافات لتأييد الوفد السوري . ولم تقدر صحف لبنان على ان تقلب هذا الجو لمصلحة الوفد المصري . فظهرت هزيمة متفككة امام صحافتنا التي طغت عليها . وصار اللبنانيون يتخاطفونها على غير عاداتهم .

واوشك موقف سورية القوي في شتورا ان يطفي على مركز عبد الناصر في بيروت ، فخاف عبد الحميد غالب من ان يتحول الامر في عاصمة لبنان الى غير ما هو في صالح مصر ، وان يناله ، هو شخصا ، في ختام المؤتمر من شرور عبد الناصر ما يقضي على مستقبله ، لا سيما انه هو الذي اقترح شتورا مركزا للمؤتمر ، فلما منه انها بلدة صغيرة لا تستطيع سورية ان تسيطر على جوها . لكن حسابه كان غلطا . فقد عقد المؤتمر في شتورا في فندق واحد ، اجتمعت فيه الوفود وارباب الصحافة ، مما ساعد ومدنا الرسمي ومرافقيه من المحامين والصحفيين على توزيع الكتب والابحاث التي الفها فريق من السوريين وخطبوا فيها العملاق الاسمر . ولو عقد المؤتمر في بيروت وانتشر المندوبون في الفنادق العديدة ، لما كان في وسع جماعتنا الاتصال اليومي بهؤلاء واقناعهم بوجهة نظرنا .

ولست قادرا على وصف كل ما جرى في شتورا لغيابي عنها في اثناء المؤتمر . لكن مطالعة الصحف وبعض الكتب التي نشرت في هذا الموضوع كافية لاطلاع القارئ على التفاصيل بدقة واصانة . ولم يستطع المندوبون المصريون ان يكملوا هذه الجولة . وشعروا بانهم ، حتى وان لم يتخذ المؤتمر قرارا ضدهم ، خسروا المعركة . ولذلك فاجأوا المؤتمرين باعلان انسحاب مصر من الجامعة العربية ، وبالتالي من المؤتمر ، واسرعوا في الصباح الباكر الى سياراتهم التي اخذت تنهب الارض بهم نهبا في طريق عودتهم الى بيروت فالقاهرة . وهكذا اسدل الستار على اجتماعات شتورا ، دون ان يتخذ المؤتمر قرارا نهائيا ، الاقرار رفع الجلساب بسبب انسحاب المشتكى عليه . ولو اراد اعضاء المؤتمر ان يظهروا شجاعة ، لاتخذوا قرارا غيابيا بحق مصر ، رغم انها هربت وتفجيت . وهذا امر معقول ، لان عدم البت في دعوى لغياب المدعي عليه يجعل هذا الاخر بأمان واطمئنان من اي عقاب .

ومهما كان الامر ، فان مؤتمر شتورا سجل انتصارا كبيرا لسورية بما خلقه من جو معاد لعبد الناصر ، سواء في البلاد العربية او في البلاد الاجنبية . لكن السياسة الامريكية لم تشأ ان يقع عبد الناصر . ذلك لانها كانت تعتمد عليه — حقا او كذبا — للوقوف ضد التيارات الوطنية الصحيحة المتارعة لاسرائيل والاستعمار . فظلت تسانده وتقدم له المساعدات المالية حتى تمكن ، بفضل هذا الفيض من المال ، من اثارة فتنة اليمن التي شجع انتصاره فيها على قيام ثورتين في العراق وسورية ، ليست الاصابع الامريكية بريئة من خلقها وتسييرها .

وبعد ان انتهى مؤتمر شتورا عاودنا مساعينا لدى رئيس الجمهورية . فقلنا له انه كان لا يرى تغيير الحكم ، وسورية تتعاكح مع مصر في شتورا ، اما الآن ؟ فاجاب بأنه سيقوم بجولة في سوريا الشمالية ودعانا الى انتظار عودته . وكان قصده ان يكسب الوقت وان يظهر شعبيته ليسيطر على الامور بمعونة الجيش . فامهلناه ايضا ، لكننا وضعنا بيانا شديد اللهجة اعدناه للنشر اذا اصر الرئيس على عدم الرضوخ . ثم وضعنا مخططا للعمل المشترك الذي اخبرناه لمواجهة تصلب القدسي .

وكانت الصحافة تؤيدنا تأييدا كاملا ، والراي العام يساندها ، والجو العام الخارجي والداخلي مؤاتيا لاعادة الدستور والحياة

عودة المسامي لاعادة
الحياة النيابية بعد
مؤتمر شتورا

الديموقراطية . وبعد عودة القدسي الى دمشق اتصل به جلال السيد والح عليه في انهاء المشكلة ، وكلمه بلهجة فيها الكثير من القسوة . فاستدعاني الرئيس الى داره بالزبداني ، حيث كان يقضي لياليه ، وسألني رأيي . فقلت له لا بد من ان تجتمع مع مندوبي النواب لتسمع ملاحظاتهم وطلباتهم . فقبل ذلك ودعانا للعشاء عنده . فحضر معروف الدواليبي واكمر الحوراني وعصام العطار وجلال السيد وسعيد الغزي وبشير العظمة وانا . واستمر الاجتماع حتى منتصف الليل . وابلغه الحاضرون انهم اختاروني لتأليف حكومتا انتلافية .

وطال البحث والنقاش حول تفرعات جانبية ، حتى وصلنا الى البحث الجدي . فأصر جلال السيد على ان تكون الانطلاقة دعوة مجلس النواب الى الاجتماع بحيث تعود الحياة النيابية الى مجراها الطبيعي . واعترض الرئيس بأن ذلك غير ممكن . وانهمنا ان الجيش يحول دون ذلك ، وانه ، اي الرئيس ، لا يمكن ان يخرج على ارادة القيادة العسكرية . ولا ريب في ان الامر الذي جعل موقفنا تجاه الرئيس ضعيفا هو ان اكرم الحوراني ما كان موافقا على عودة مجلس النواب . ولو لم يكن هذا الخلاف في جبهتنا ، لكننا نجحنا في ابقاء المجلس . وعند ذاك اقترح ان يجتمع المجلس مرتين او اكثر لمنح الثقة بالحكومة ثم ينصرف . وذلك تجنباً للانشقاق في صفنا . والحنا على الرئيس مجتمعين في ان هذا الحل هو اقصى ما يمكن ان نتساهل به ، مؤكداً ان لا احد يقبل ان يتولى الحكم على الشكل الذي قبله بشير العظمة . وقلنا ان الحكومة الجديدة يجب ان تتسم بطابع الشرعية الدستورية والا فاننا غير مستعدين للتعاون على الخروج مما وصلت اليه الحال من ضعف في الحكم ومخالفة للدستور .

وبعد جهد كبير وافق الرئيس على ان يجتمع المجلس جلسة واحدة لمنح الثقة ، ثم يحل . لكنه اصر على ان لا تنعقد الجلسة في قاعة البرلمان . واخذت هذه القضية جدلا طويلا ، مما جعلنا نرجى الاجتماع الى موعد آخر .

وقمنا بابلاغ زملاننا بنتيجة المفاوضات ، فاصروا على عقد الجلسة في البرلمان . لكنهم فوضونا بانتهاء الابحاث مع الرئيس على الشكل الذي نراه مناسباً . فعاودنا الاتصال وابلغنا الرئيس بإمكان التساهل في هذه المسألة اذا تفاهمنا على المسائل الاخرى . واثار

الرئيس قضية دقيقة وهي انه طلب منا ان نطلع على اسماء مرشحين لاوزارات . وكانت هذه مناورة بارعة قصد الرئيس بها الى تفريق صفنا . فأجابته الرفاق بأن ذلك يترك لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجديد . لكنني اعترضت على هذا الحل وطلبت ان يشترك المجتمعون في الاختيار . وطال النقاش بدون جدوى . واصر الرفاق على رأيهم ، فنزلنا عنده .

وبعد ذلك قال الرئيس : « يجب ان ننهي من قضية الدستور ، فوافقناه على ان يقوم المجلس النيابي التأسيسي بتعديل بعض المواد واطرار الدستور نهائيا في جلسة او جلستين .

وكان اكثرنا استعجالا السيد بشير العظمة . فكان في كل اجتماع يعلن ان حكومته بحكم المستقبلية ، وانه يرجو منا الاسراع بتهيئة انتقال دفة الامور الى وزارة جديدة . وكان بذلك يضايق رئيس الجمهورية الذي كان يعتمد على اطالة البحث ليرهق اعصابنا (وبيروضا) — على حد التعبير الذي وصف به دابه على الماطلة والتطويل — حتى تتساهل معه وتنزل عند رغبته .

ثم طلب مني ان اضع مشروعا للتعديلات الدستورية وبرنامجا للخطوات اللازم اتباعها لانتقال الحكم . وعكفت في تهيئة المشروعين ثم عرضتهما في جلسة تالية . واتفق الجميع على الاسس والخطوات التالية :

اولا : يدعى المجلس الى الاجتماع في داري لينجز الدستور ، في جلسة او جلستين فقط .

ثانيا يتناول تعديل الدستور : (ا) جواز منح سلطة التشريع للحكومة ، و (ب) يختار رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء ويعرض ذلك على المجلس حتى اذا نال الثقة عكف على تأليف الحكومة ، بدون الرجوع مرة ثانية الى المجلس ، و (ج) منح الحكومة حق حل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات النيابية خلال سنة واحدة من تاريخ الحل ، وعلى ان لا يشترط استقالة الوزارة التي حلت المجلس ، و (د) تبقى المراسيم التشريعية النافذة والصادرة قائمة حتى تعديلها وفقا لاحكام الدستور .

ثالثا : بعد انجاز الدستور يتلى على المجلس كتاب رئيس الجمهورية بتكليفى بتأليف الوزارة . وبعد اعطاء الثقة ، يمنح المجلس الحكومة صلاحية التشريع لمدة سنة واحدة . ثم تؤلف الحكومة ، فتحل مجلس النواب فوراً .

رابعا : يعطى مجلس الوزراء حق تعيين رئيس وزراء جديد اذا شفر منصب الرئاسة .

وبعد الانتهاء من الاتفاق على هذه الاسس ، دعى مكتب المجلس الى اجتماع يعقد في داري يوم ١١ ايلول ١٩٦٢ . فلبى عدد كبير من النواب هذه الدعوة ، ولم يتغيب منهم سوى ٢٩ نائبا . منهم احمد عبد الكريم ، واحمد قنبر ، واكرم الحوراني وجباةته . وامين النفوري ، ورشاد برمدا ، وسعيد الغزي ، وفرحان الجندي . وفيضي الاتاسي ، ومظهر الشرجي ، وهاني السباعي . اما راتب الحسامي وعند الصمد الفتيح فقد حضرا هذه الجلسة فقط وتغيبا فيما بعد .

وترامى الجلسة نائب الرئيس رفيق بشور — وذلك بسبب اصرار رئيس الجمهورية ، مدفوعا من قبل الجيش ، على عدم ترؤس الكزبري . ثم اوضح الدواليبي الخطوات التي تمت لاعادة الحياة الدستورية ولتأليف حكومة شرعية . ثم تلى التعديلات الدستورية المقترحة . وطلب بعض النواب عرض المشروع على لجنة خاصة ، فوافق الجميع . واقترح الرئيس ان تكون مؤلفة من السادة خالد العظم ، ومعروف الدواليبي ، وعصام العطار ، ورفيق بشور ، وجلال السيد ، ورشاد جبري ، وعمر عودة الخطيب ، ومصطفى الزرقا ، وعدنان القوتلي ، ورشيد الدقر ، واسعد كوراني ، وسهيل خوري ، وعوض بركات ، وعبد اللطيف البونس ، وعبد الحميد الخليل . ثم اضيف اسم عادل العجلاني استجابة لرغبته .

وقبل انتهاء الجلسة وافق المجلس على المادة الاولى من المقترحات القاضية باعتبار الدستور السوري الصادر في ٥ ايلول ١٩٥٠ دستورا للجمهورية العربية الدستورية مع التعديلات التي ذكرناها آنفا . ثم احيلت التعديلات الى اللجنة ورفعت الجلسة لليوم التالي .

وقبل موعد عقد الجلسة بساعة واحدة وردتني الاخبار بأن الشرطة العسكرية تطوف على النواب في الفنادق والمطاعم وتحذروهم من حضور الجلسة في داري . ولم يطل بي الوقت حتى جاءني العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس الشعبة الثانية ، وبدأ حديثا ناعما مفاده ان الضباط يتدرون مزاياي ويعترفون بجهودى الوطنية ، لكنهم يخشون الآن ان تتطور الامور بما لا نرضاه . ثم طلب مني

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

ان احول دون اجتماع مجلس النواب في داري . فأجبت بان كل ما يجري يعلم به رئيس الجمهورية ويوافق عليه ، وبان غايتنا اعادة الدستور واقامة حكومة شرعية تتولى ادارة شؤون البلاد . واكدت له ان تدخل الجيش في الشؤون السياسية والمدنية لا يلقي في النفوس الاطمئنان ولا يؤدي الى الاستقرار في المستقبل . وبقيتنا نناقش طيلة ساعة ، دون ان نتفق على شيء . لكنني شعرت بانه خرج من عندي على غير ما دخل ، وان حجتي اثرت في نظرتة الى الامور اثرا ملموسا .

وذعبت من توي الى دار رئيس الجمهورية ، حيث كنا على موعد معه ، انا والدواليبي والهوراني والمطار . فانبات الحاضرين بما حصل ، فاستغرب القدسي ، اما الدواليبي ، فثار على تدخل الجيش وحذر الرئيس من مغبة هذا الازدواج ، بكلام فيه الكثير من القسوة والتلميح الى الموقف الغامض الذي يقفه الرئيس . وكاد الرجلان يشتبكان بمناقشة كلامية جارحة ، لكننا حلنا دون استفحال الخصام . واستاذنت من الحاضرين وعدت الى داري ، فوجدته غامضا بالنواب الذين لبوا دعوتنا الى الاجتماع ، غير مكترئين بتهديدات ضباط الشعبة الثانية .

وبعد افتتاح الجلسة ، طلبت الكلام وقلت باننا اذا اجتمعنا في هذه القاعة بعيدا عن مبنى المجلس ، فلاننا نعتقد ان صفة الشرعية تلازمنا اينما اجتمعنا وحيثما كنا . وهذه سابقة دستورية تؤيد التلازم بين الشرعية والنواب ، لا التلازم بين مبنى المجلس الرسمي والشرعية . فمبنى المجلس ليس كعبة لا يجوز الحج الا اليها . واضفت قائلا باننا لسنا طلاب وزارات او وظائف ، لكننا لا نتعرب من حمل المسؤوليات عند اللزوم . ثم عاهدت النواب على اني لا استقيل ولا اترك الحكم الا في حالة مرض يمنعي من متابعة العمل ، هذا اذا دعيت الى استلام الحكم . وقلت في الختام ان الوزارة المطلوبة هي وزارة تضم جميع العاملين في الحقل العام ، ثم اشرت الى ان المجلس لن يتم مدته الدستورية .

وبعدئذ رفعت الجلسة لتمكين اللجنة الخاصة من انجاز مشروع التعديلات الدستورية . وحين عقدت الجلسة التالية في ١٣ ايلول ، لم يتغيب هذه المرة سوى خمسة عشر نائبا من الناصريين ومن حال المرض دون حضوره ، كصبري المسلي ومأمون الكبري .

واستمع المجلس لتقرير اللجنة . وفيه وافقت اللجنة على اكثر التعديلات المقترحة ، لكنها اشترطت حضور رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندهما يقرر اصدار اي مرسوم تشريعي ، وان تتخذ هذه القرارات بأكثرية الثلثين . وفي التقرير اقترحت اللجنة اعادة المحكة العليا التي كانت الغيت في عهد الوحدة ، وجواز حل مجلس النواب الحالي ، على ان تجرى الانتخابات لهذه المرة في غضون سنة واحدة ، وعدم اشتراطه استقالة الحكومة التي قررت الحل . ثم حورت اللجنة كيفية اختيار رئيس مجلس الوزراء وجعلته يشتمل على حالتين : شغور الرئاسة او استقالة اكثرية الوزراء ، على ان يدعى مجلس النواب اذا كان منحلا الى الاجتماع لمنح الثقة بالرئيس الجديد .

وبعد ان اقرت هذه التعديلات بالاجماع ، اعتبرت صفة المجلس التأسيسية قد انتهت ، وان الدستور الجديد المعدل دخل في دور التنفيذ فورا .

وعندئذ طلبت الكلام واعلنت عن استلامي كتابا من رئيس الجمهورية يكلفني فيه بتأليف الحكومة وفقا لاحكام المادة ١١ من الدستور الجديد . ثم تلوت بياني الوزاري مبتدئا بحمد الله على اجتيازنا بسلام مرحلة خطيرة من المراحل التي كتبت على بلادنا ان تمر بها في طريق عودتها الى الحياة النيابية . وقلت بان « سياستنا العربية مستمدة من واقعنا ومن ايماننا بضرورة جمع كلمة العرب حتى يأتي ذلك اليوم العزيز الذي تتحقق فيه اهدافنا الغالية بوحدة الامة العربية التي اقمنا اليمين على تحقيقها . ووضحت ان سياستنا الخارجية مرتكزة على الحياد الايجابي وعلى احترام ميثاق الامم المتحدة . واكدت اننا نؤمن ايمانا راسخا بالديموقراطية وبالحرريات العامة ، وسنعمل على توطيدها وحمايتها من العبث . واشرت الى تمسكنا بتنفيذ التشريعات القائمة بشأن اصلاح الزراعي والتأميم وحقوق العمال ، وعزمنا على الاسراع بتسديد اقتساط اثمان الاراضي المستولى عليها . اما عن الجهود الفردي ، فصارحت النواب بان خطتي ان يفسح المجال امامه دون خشية ادخاله القطاع العام . وكان هذا الكلام كله ومقا للبرنامجين الانتخابيين اللذين نشرتهما في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٦١ وحزت الثقة على اسسهما .

ثم انهيت بياني بطلب ثقة النواب وفقا لاحكام الدستور . وبعد ان ابدى بعض النواب ملاحظاتهم واجبتهم عليها ، بدىء بعملية

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

التصويت على النقطة بالمناداة على الاسماء ، فنلت ١٥٦ صوتا من اصل ١٥٧ نائبا حاضرا الجلسة . فشكرت النواب على ثقتهم الفالية .

ثم تلا الاستاذ دواليبي كتاب استقالة السيد مأمون كزبري ، فقبلت . وياشر النواب بالاقتراع لانتخاب رئيس جديد . وكان مرشحنا هو السيد سعيد الغزي ، غير ان كثيرا من النواب عارضونا في هذا الرأي ، فلم يحز الغزي الاكثريّة في الاقتراع الاول . واعيد الاقتراع مرة ثانية ، فحاز ٩٢ صوتا . فاعتبر ناجحا .

وقدم عشرة من النواب اقتراحا بقانون يقضي بمنح الحكومة سلطة التشريع لمدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون . وكان الموقعون على الاقتراح السادة جميل شماط ، وعبد الحميد خليل ، ورشيد الدقر ، و خليل الكلاس ، وبكري قباني ، وعادل عجلاني ، وهاني السباعي ، ومحمود دياب ، ونديم اسماعيل ، والياس نجار ، ومصطفى حمدون ، وعلي عدلي ، وفؤاد العادل .
وصوت المجلس بالأجماع على هذا الاقتراح ، فأصبح قانونا
ثم رفعت الجلسة واختتمت الدورة الاستثنائية .

الفصل الخامس

وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

انتهت الجهود المبذولة لاقرار الدستور الجديد وتكليفى بتأليف حكومة جديدة تتصف بالديمقراطية والشرعية . لكن المشاكل لم تنته ، بل انها بدأت واستمرت وازدادت يوما بعد يوم .

وعقدت مع رئيس الجمهورية ، ناظم القدسي ، اجتماعات عديدة ، استعرضنا فيها اسماء كثيرة لاستلام الوزارات . وكانت اول عقبة رفضه قطعيا ان يتولى الوزارة اي من معروف الدواليبي ورشاد جبري وليون زمريا . ولم تفلح الجهود التي بذلتها لاتناعه بضرورة جمع اكبر عدد من زعماء الاتجاهات السياسية حتى تكون الوزارة قوية وقومية جامعة . وكانت حجته انه لاقى صعوبات جمة في سبيل حمل قيادة الجيش على عودة مجلس النواب الذي سبق ان حلته اثر انقلاب ٢٨ آذار . واكد الرئيس بان القيادة تعتبر دخول اي واحد منهم الوزارة تحديا للجيش ورجعة الى الوراء . اما الاسماء الأخرى ، فكان يعترض على اكثرها . وبدأت اشعر بأنه كان يرمي الى اختيار وزراء يؤلفون عند الحاجة اكثرية تستقيل عند اشارته ، فتسقط الوزارة بموجب احكام الدستور الجديد . واستمر خلافنا اربعة ايام ، كنت فيها مصرا على اختيار اكثرية الوزراء من النواب ، وهو يريد بها من غيرهم . ومكرت في الانسحاب واعادة الامانة الى مجلس النواب ، عندما جاءني العميد مطيع السمان وابلغني بأن اللخب بدأ في القيادة ، وبأن الضرورة تقضي بالاسراع في تأليف الحكومة . ولما اطلعت على اسباب خلافي مع الرئيس قال : « ضع قائمتك وسلمها للرئيس ، فان قبل كان به ، والا اعتذرت . » لكنه لم يخف عني ان الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسبهم بالرجعيين ، كالدواليبي والكزبري وجبري .

ومكرت في الامر ورحت اقرن بين محاسن الطين ومساوئها . فمتبين انني اذا اصررت على رأيي ، فسوف يرفع المجلس من الاجتماع

ثانية . وكنت قد علمت بأن رئيس الجمهورية امر بعدم نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ما لم تؤلف الوزارة . وهكذا تذهب كل مجهوداتنا لاعادة الحياة النيابية عينا ، اذ يقف الجيش موقفا معارضا ، ويتخذ تدابير مشابهة لما اتخذه في الثامن والعشرين من اذار ، فيقضى نهائيا على كل امل يبعث الحياة الدستورية . ولربما انساق الجيش الى الارتواء في احضان الناصرية ، فيقضى على كل ما بني منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

وتبادرت الى ذهني وامام مخيلتي كل هذه الاحتمالات . وسالت نفسي : « هل اعرض البلاد لنكسة خطيرة جديدة لا يعرف سوى الله مداها ، ام اغض النظر عن اشراك بعض الرفاق في الوزارة ؟ » لا ريب في ان استغنائني عن عناصر صديقة ومؤيدة سوف يضعف مركزي في الوزارة ولا يساعدني على تأييد اكثرية موالية لي في مجلس الوزراء تمثل العناصر التي بذلت كل جهدها لاعادة الحياة الدستورية . ومن جهة ثانية ، فان اعضاء الوزارة الحالية انما عمد الرئيس الى اختيارهم لسهولة تسلطه عليهم وتوجيههم حيثما يريد . اما الآخرون الذين اقترحهم فهم مقتدرون بلا شك على ادارة شؤون وزاراتهم ، لكنهم بعيدون عن المعتسك السياسي وعن المجتمع النيابي .

وبعد التفكير العميق اخترت الطريق الذي وجدته اسلم ، وهو عدم افساح المجال امام ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ليضربوا ضربتهم ويبتقوا الحالة الراهنة كما هي . وقصدت القصر الجمهوري وسلمت الرئيس قائمة بالاسماء التي ليس بينها احد من السياسيين المعارض عليهم . وقلت له : « اذا كنت تريد انهاء الازمة واعادة الحياة الدستورية وانقاذ البلاد من الوضع غير الشرعي وغير الدستوري ، فاني ارجو ان تقبل اقتراحي الذي اتمسك به مهما كانت النتائج . »

وادرک الرئيس انه اذا ابدى اعتراضات جديدة سوف يواجه انسحابي . فقال : « طيب ، لتوزع الحقائق بينهم . » فسألته : « هل لا تدعوهم وتستمزج رأيهم في الاشتراك اولا ، وبالتوزيع ثانيا ؟ » فأجاب : « لا . لا . لا . اذا سلطنا هذا الطريق فسوف لا نخلص الى اية نتيجة . فلنتفق نحن الاثنين على كل شيء ولنصدر المراسيم الليلية ونفاجئهم بحيث لا يستطيعون الرفض . » فسأيرته ايضا . وعكفنا على توزيع الوزارات ، حتى اذا انتهينا نادى امين

الاتصال على الوزراء
بعد صعوبة

الفصل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

سر الرئاسة واملى عليه القائمة . ثم وقع على المراسيم وابلغها الاذاعة ، فاذيعت في الساعة السابعة والرابع مساء مع كلمة مني اعلن فيها ان باختيارى الوزراء ، وبدون استشارتهم ، كان رغبة مني في انتهاء الازمة بسرعة . وقلت ان تكليفي هـؤلاء الوزراء هو بمثابة استتفار . ثم رجوت الاهلين مساندة الحكومة الجديدة بعد ان اولى المجلس والرئيس ثقتها بها .

وهذه هي اسماء الوزراء مع وزاراتهم :

خالد العظم : رئيسا لمجلس الوزراء ، بشير العظمة : نائبا للرئيس ، رشاد برمدا : وزيرا للتربية والتعليم ، فرحان الجندلي : وزيرا للبلديات والشؤون القروية ، اسعد كوراني : وزيرا للعدلية والاقواف ، خليل الكلاس : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للخارجية ، جورج خوري : وزيرا للصناعة ، امين نفوري : وزيرا للاصلاح الزراعي ، عبد الحليم قدور : وزيرا للاعلام ، منصور الاطرش : وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ، عزيز عبد الكريم : وزيرا للداخلية ، روبر الياس وزيرا للاشغال العامة ، صبحي كحالة : وزيرا للمواصلات ، عزت طرابلسي : وزيرا للاقتصاد ، رغيق بشور : وزيرا للثقافة والارشاد ، نهاد ابراهيم باثا : وزيرا للتخطيط ، مظهر العظم : وزيرا للزراعة ، نبيل الطويل : وزيرا للصحة ، عمر عودة الخطيب : وزيرا للتأمين ، اللواء عبد الكريم زهر الدين : للقيام باعمال وزارة الدفاع الوطني .

وكانت الوزارة مؤلفة من ثلاثة وزراء اشتراكيين وبعثيين (الكلاس وقدور والاطرش) ، ووزيرين من الاخوان المسلمين (نبيل الطويل وعمر الخطيب) ، ووزير من الجمعيات الاسلامية (مظهر العظمة) ، وثلاثة وزراء من حزب الشعب ، ووزير من الهيئة الموالية للاشتراكيين (النفوري) ، وعشرة وزراء حياديين ، ووزير واحد من الجيشى (زهر الدين) . ولم يتمثل الحزب الوطني في الوزارة . وكذلك لم يكن فيها وزير من محافظات ادلب والرقعة والحسجة ودير الزور ودرعا والسويداء . وقد روعي في توزيع الوزارات تخصص الوزير بشؤونها على مقياس كبير ، كالمحاسن بالخارجية ، والكوراني بالعدلية ، وروبر الياس بالاشغال العامة ، وصبحي كحالة بالمواصلات ، وعزت طرابلسي بالاقتصاد ، ونبيل الطويل بالصحة . وعلى الاجمال ، كانت الوزارة جامعة لخبرة من يمكن اختيارهم من الشخصيات السياسية والفنية ، بما يجعلها تيز الوزارات السابقة في المكانة والكنساء . وقد كان لها صدى

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

استحسان في كافة الأوساط ، إلا عند بعض السياسيين الذين كانوا يرجحون عدم إبعادهم عنها .

وفي الواقع ، كان مقدرًا للوزارة أن تعيش طويلاً ، وأن تجري الانتخابات النيابية ، وأن توطد الاستقرار والأطمئنان في البلاد . غير أن عوامل عديدة حالت دون ذلك ، سواء منها التآمر العربي والاجنبي ، أو الانشقاق الذي أصيبت به بين ممثلي الفئتين السياسيتين في داخل الوزارة ، مما أدى إلى انسحابها منها وتهيئة الطريق لانتهيار كيان الوزارة كله ، كما سأفصله في حينه .

وكان المواطنون يرون أنني الشخص الوحيد القادر على جمع الإضداد في وزارة واحدة ، والسياسي الذي تطمئن إليه سائر الأوساط ، والذي يستطيع أن يكفل الاستقرار وعودة الثقة إلى النفوس . لكن ما الحيلة والمخربون دائماً أقوى من البنائين . ذلك لأن التخريب أسهل بكثير من الإنشاء ، ولأن العناصر التي تضاهرت على إنهاء العهد الاستقلالي ، لا سيما بعد ثورة العراق وتضعف الوزارة بانسحاب العناصر السياسية منها وعدم ارتياح رئيس الجمهورية وقيادة الجيش إلى وزارتي وإقامتهم مختلف العقبات في سبيلها وعدم تأييدها باخلاص — كل ذلك أدى إلى انقلاب الثامن من آذار .

في صباح اليوم التالي لصدور مراسيم تأليف الوزارة ، دعا الرئيس الوزراء إلى الاجتماع في القصر . فجاءوا كلهم ، ما عدا الاشتراكيين الثلاثة والنفوري . وأرسل الرئيس خلفهم ، فأجابوا بأنهم يعتذرون عن قبول الوزارة . لكنهم ، بعد إصرار الرئيس ، حضروا . واجتمعنا بهم على أفراد بحضور بشير العظمة وعبد الكريم زهر الدين ، فأبدوا أنهم يرون الوزارة يمينية . وبعد المداولة الطويلة ، اشترطوا دخول عناصر يسارية وذكروا أسماء أحمد عبد الكريم وهاني السباعي ، ولم أكن موافقاً على إدخالهما . وطال النقاش وتبرم الوزراء المتطرفون في البهو الآخر وكادوا يتركوه . ويذهبوا لجال سبيلهم . ووجدت من الحكمة التظاهر بالتساهل ، فقلت لهم أن هذا الأمر سمنظر فيه بعد أسبوعين . لكنهم أصرروا على بته فوراً ، فرفضت . وقلت للرئيس : « أرجو أن تتدبر الأمر لاني مللت ، وسأذهب إلى داري . » وأخذ الرئيس والعظمة وزهر الدين يبدلون الجهود لاقتناعهم ، فنزلوا في النهاية عن شرط البت النفوري

اجتماع في القصر
واعذار الاشتراكيين
والنفوري

الفصل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

في الامر . ودخلنا حيث كان الوزراء ينتظرون وعقدنا اول جلسة وزارية . غير ان منصور الاطرش لم يحضر ، بل بعث الي بكتاب استقالته . ولما اطلعت الرئيس والكلاس عليه : قال الاخير : « لا علاقة بيننا وبينه ، ولا نستطيع جلبه . » فأخذ الرئيس على عاتقه ذلك . « وعندما دعاه الرئيس بحضوري اصر اصرارا قاطعا وقال بأن جماعته ، اي عفلق والبيطار ، رفضا السماح له بالاشتراك في الحكم . فقلت له : « لقد عملت جهدي لجعل الوزارة تمثل جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاهكم . فاذا رفضتم التعاون مع زملائكم ، فتقع مسؤولية ذلك على عاتقكم . » وعبنا ذهبت مساعينا . وعندئذ اصدرنا مرسوما بتوكيل عبد الحليم قدور بوزارة العمل ، ريثما نجد لها وزيرا اصيلا . وظلت وزارة العمل مثارا للخلاف والصراع بين الاشتراكيين والاخوان المسلمين طوال عهد الحكومة .

وظلت حكومني قائمة على الحكم من ١٧ ايلول ١٩٦٢ حتى صباح الجمعة في ٨ آذار ١٩٦٣ ، حين قام الانقلاب العسكري بقيادة زياد الحريري . فتكون تسلمت شؤون الدولة مدة ١٧١ يوما ، استقال خلالها كل من منصور الاطرش وبشير العظمة وامين النفوري وخليل الكلاس وعبد الحليم قدور ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب ورشاد برمدا . اما فرحان الجندي ، فقد قدم لي استقالته ، لكنه رجع عنها دون ان يكون للاستقالة والرجوع عنها سبب معقول . وكذلك ابدى عدد من الوزراء رغبتهم في الاستقالة والرجوع الى وظائفهم الاصلية ، وهم جورج خوري واسعد المحاسني وعزت طرابلسي . وسيأتي فيما بعد ذكر اسباب هذه الاستقالات وما جرى فيها .

واني اكتب هذه المذكرات وانا لاجيء في السفارة التركية بدمشق وليس تحت متناول اليد الا القليل من الوثائق العائدة لفترة وزارتي . واذ اكتب معتبدا على ما بقي عالقا بذهني من الحوادث ، اجهد لكي اكون راويا الحقائق المجردة بدون النظر الى تأثير ما ارويه على الاشخاص او الوقائع او النتائج . كما اتي اسمي الى ان تكون مذكراتي هذه حاوية اكثر ما يمكن ان تستوعبه الذاكرة او اكثر ما يمكن بعده عن نسيان بعض الحوادث . وارجو ان يتيسر لي الحصول على اعداد الجريدة الرسمية وعلى صور الكتب التي وجهتها الى الوزارات ، او البيانات التي ادعتها من الراديو والتلفزيون ، والتصاريح التي اعطيتها الصحافة السورية والاجنبية ،

حتى يكتمل سرد اعمال وزارتي اعتمادا على المستندات الرسمية .
ولا بد لي من ان اترك جانبا اصول ذكر الحوادث اليومية حتى
يتيسر للقارئ ان يطالع على تطور كل حادثة . ولذلك فاني لجأت
الى قاعدة تبويب الوقائع بحسب موضوعاتها .

استبشر الرأي العام بتأليف حكومتي لكونها تجمع القريقتين
السياسيين الاكثر نفوذا وانتشارا ، ولانها نسجت الى جانب الدعم
السياسي عددا من الوزراء الذين هم في طليعة الخبراء في الشؤون
المعهدة اليهم . وهكذا نالت الحكومة ارنياح السياسيين الذين
يدعمون كيان الجمهورية ولا يريدون عودة الوحدة مع مصر ، كما
انها حصلت على حسن ظن الفلاحين والعمال . اما اصحاب الاموال
والفعاليات الاقتصادية ، فارتاحوا الى وجود عناصر متادرة على
تسيير الاقتصاد السوري في طريق الازدهار ، على زيادة الانتاج
القومي بانشاء المشاريع الانمائية المفيدة .

مدى تأليب الوزارة
والوضع العام منذ ذلك

ولا اكون ابتعدت عن تواضعي اذا ذكرت ان وجودي على
راس هذه المجموعة زاد الاطمئنان والارتياح ، سواء من حيث
الاستقرار السياسي او الازدهار الاقتصادي ، مع التوفيق بين
مصالح اصحاب الايدي العاملة وبين اصحاب رؤوس الاموال .
واختصارا اقول بأن استقبال الوزارة فاق استقبال جميع الوزارات
السابقة .

اما الدول العربية المجاورة ، فنزلت نبا تأليف الوزارة بارتياح،
ما عدا حكومة لبنان التي يرئسها رشيد كرامي ، الذي يسيطر عليه
عبد الناصر . وذلك بعكس جميع الدول الاجنبية التي ابدت علنا
ارتياحها واملها بأن يأتي الاستقرار والازدهار على يدنا . وقد اسهم
في هذا الارتياح سفراء الدول الشريفة والدول الغربية والدول
الحيادية على السواء حتى ان سفير الولايات المتحدة اكد لي آمال
حكومته باستقرار الامور في ربوع سورية ، واستعدادها لبذل
مجهود جيد في تقديم المساعدات الاقتصادية . وقد اعلن لي عن ان
القول بأن حكومته تدعم عبد الناصر لاعادة الوحدة ليس الا قولا
خاطئا . واضاف قائلا بأن المساعدات المالية والتمويلية التي تقدمها
له ما هي الا من قبيل مساعدة دولة محتاجة تعاني ازمتا اقتصادية .
واجبته بأن ليس لنا ان نتداخل في كنه العلاقات بين الولايات المتحدة
ومصر ، وبأن ليس لنا ان نطلب اليهم الاختيار بين عبد الناصر وغيره
من رؤساء الدول العربية . غير ان لنا ملاحظة لا بد من ابدائها بشأن

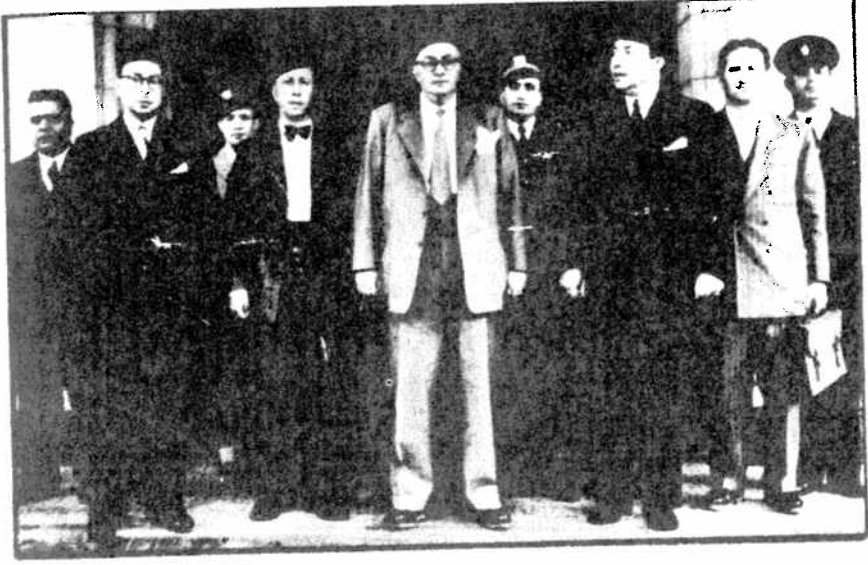


البرلمان السوري في ١٩٦٢. ناظم القدسي وخالد العظم في الصف الامامي.



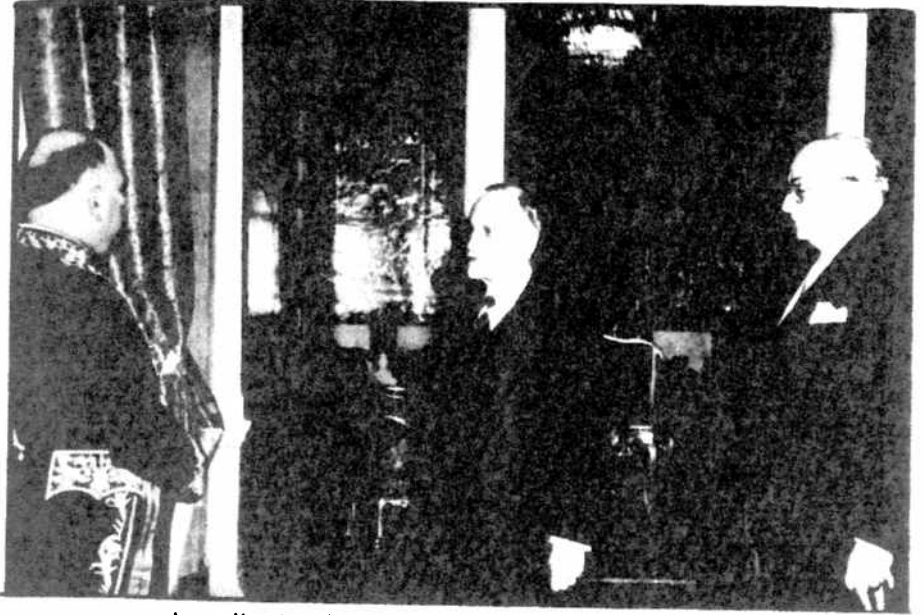
كان من عادة خالد العظم، كلما تسلم رئاسة الوزارة، ان يقوم بزيارة للمحافظات السورية، متفقدا اعمالها ومصغيا الى شكاوى اهاليها. وفي الصورة مشهد من زيارة له الى درعا.

خالد العظم (في الوسط) والى يمينه فيضي الاتاسي ومعروف الدواليبي، والى يساره العقيد توفيق نظام الدين. اخذت هذه الصورة في اواخر عهد الملك فاروق.

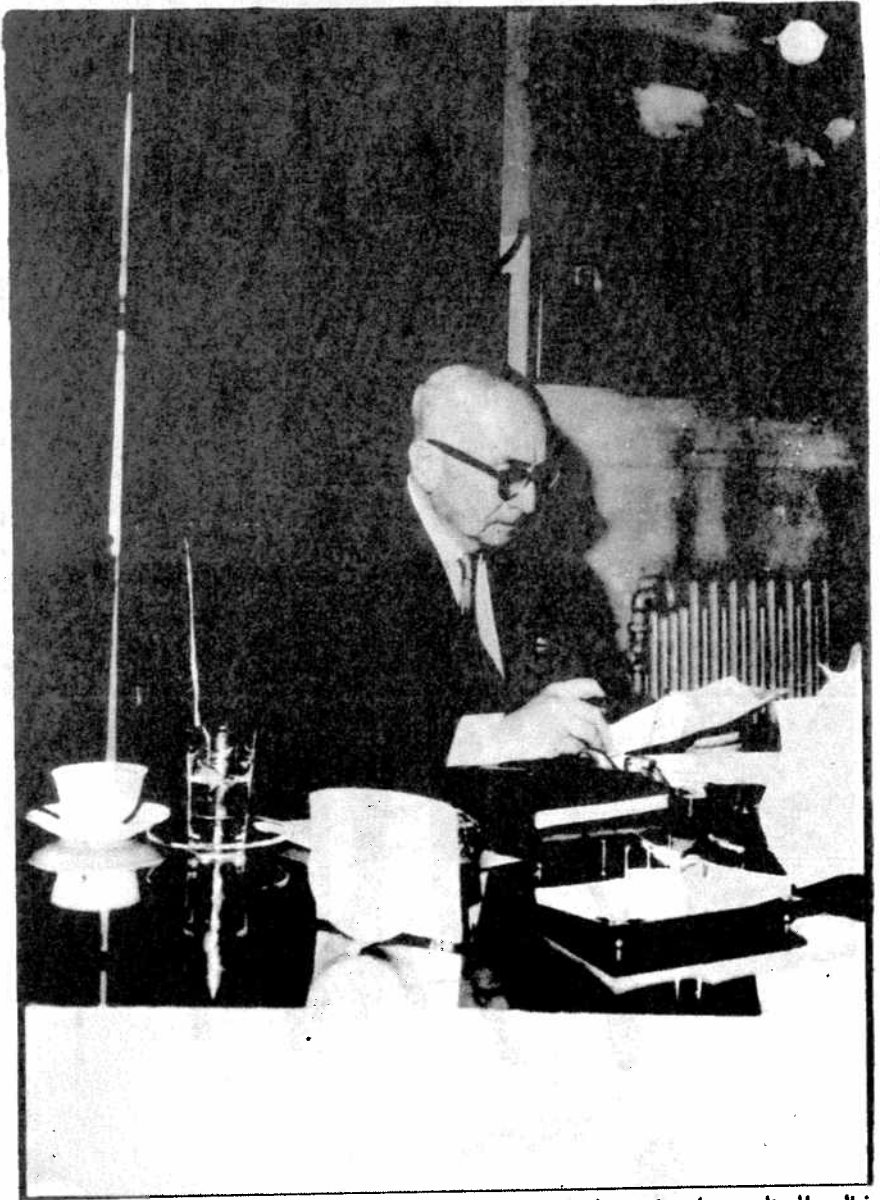




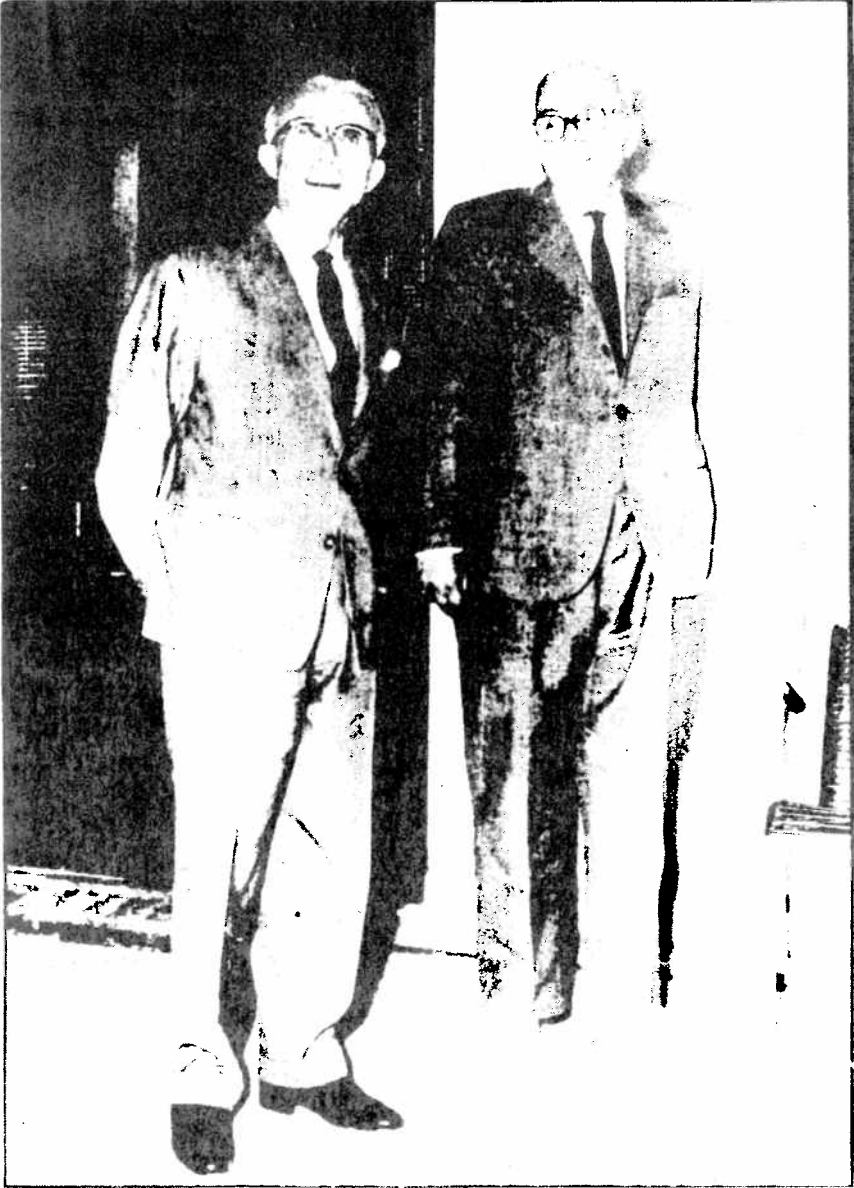
في احد اجتماعات مجلس الوزراء السوري. ويرى خالد العظم في الوسط.



الرئيس المغفور له هاشم الاتاسي يتسلم اوراق اعتماد السفراء بحضور
خالد العظم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية.



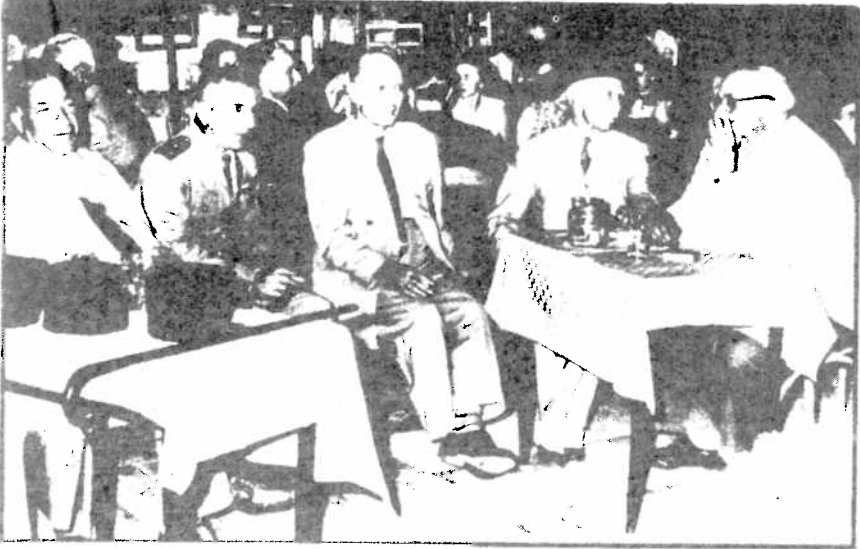
خالد العظم وراء مكتبه في رئاسة الوزارة، للمرة الخامسة في ١٩٦٢.



خالد العظم مع ناظم القدسي- رئيس الجمهورية السورية (١٩٦٢).



خالد العظم وناظم القدسي في وداع شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، في مطار المزة، قبيل الوحدة مع مصر.



في حديقة نادي الشرق - (من اليمين) خالد العظم، ونصوح البخاري-
والدكتور سامي طيارة، والعقيد اديب الشيشكلي، وحسني البرازي.



مع المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد، في اثناء زيارتها لدمشق في ١٩٦٢.

المعونات المالية التي ذكرها ، وهي انها تسد ثغرة كبيرة في ميزان مدفوعات مصر . كما انها في الوقت نفسه تفرج عن مقادير كبيرة من المال كان عبد الناصر مضطرا الى تخصيصها لشراء الحاجات التي تسلمه اياها امريكا بدون دفع ثمنها الذي يستعمله في الدعاية وتحضير المؤامرات لقلب انظمة الحكم في البلاد العربية . ثم اضفت الى ذلك قولي : « انكم تدعمون عبد الناصر لانكم تأملون منه الاخلاص والوفاء ، وتظنون انه يقدم على الصلح مع اسرائيل ، او على الاقل ، يقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ويستكت عن تحويل مجرى نهر الشريعة ! وفي هذا انتم واهمون ومخدوعون . فهو لا يجرؤ على ذلك ، وسيستمر في مخادعتكم وفي المكر لكم الى ان يقوى جيدا ، وعندئذ تظهر لكم حقيقته ، وهي انه اميل الى الدول الاستراكية . اما نحن ، فلا نخدعكم بالقول المستحب عندكم ولا نعدكم بما يعدكم به . فنحن لا نقبل الصلح مع اسرائيل ، ولا تحويل نهر الشريعة ، ولا توطين الفلسطينيين ، لكننا لن نقوم بهجوم عسكري على اسرائيل . »

هذه هي حقيقة ما صارحت به سفير امريكا وسائر السفراء الاجانب قبل استلام الحكم وبعده . وقد تطورت سياسة امريكا فيما بعد ، فعمل الامريكيون مباشرة او بالواسطة على قلب الاوضاع في سورية ، وايدوا حزب البعث الذي كان دائما على صلة بهم ، وفرحوا بالثورة التي قامت في العراق ، وارتاحوا لما جرى في سورية ، واستبشروا خيرا باقامة الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اعتقادا منهم انها ستنتهي قضية فلسطين على الوجه الذي تريده اسرائيل والولايات المتحدة التي تعهد رئيسها كينيدي بايجاد الحل المناسب لها خلال ١٩٦٢ .

وقد مكر هؤلاء ، ومكر الآخرون ، والله عدو الماكين . اما قيادة الجيش ، فلم تبد نية طيبة تجاه الوزارة . ولم يزرني للتهنئة لا قائد الجيش ولا ضباطه . وبتوا بعيدني عني طوال وجودي على راس الحكم .

كان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي مسيطرا على الموقف في عهد وزارة بشر العظمة . فكان يستدعي الوزراء واحدا واحدا ويملئ عليهم ارادته في مختلف الشؤون . ولذلك فلم يرتح الى تغيير الحكومة ومجيء حكومة دستورية ، خصوصا برئاستي . وقد سبق ان عمل جهده ، منذ تولى رئاسة الدولة ، لاقتصائي ، كما كان

شأنه دائما في الجهود السابقة. وقد ذكرت ذلك في الفصول السابقة من هذه المذكرات . وزاد الآن في اسباب تخوفه مني ما لمسه من اجماع النواب على تأييدي وترشيحي لرئاسة الوزارة ، خلافا لرايه، وما شاهده من ابتعاد جميع النواب عنه ، وهم الذين كانوا في الماضي يناصرونه ضدي . فخشى ان يستمر الامر ويتطور الى اقصائه عن رئاسة الجمهورية وانتخابي رئيسا محله .

ولم يستطع القدسي كتم شعوره نحوي ، فقال لي ذات مرة بأن التفاهم والتعاون بينه وبين بشر العظمة كان احسن من تعاونه معي وبأن الانسجام بينهما كان كاملا . فأجبت باختصار : « انا لست بشسر العظمة ! »

وكان يدعبه ويؤيده بكل قواه اللواء زهر الدين السذي لقيت منه طوال عهد وزارتي كل تباعد وانزواء عني . وكنت لا اشاهده الا في القصر الجمهوري ، في الجلسات التشريعية او اذا دعاه الرئيس الى الاجتماع عنده بحضوري للبحث في قضية تتعلق بالجيش او بالاتجاه العام . ولم يتنازل زهر الدين لحضور جميع الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء برئاسة بري في قصر الحكومة .

واول مرة اختلفت فيها مع رئيس الجمهورية في جلسة وزارية كانت عندما زعم بان من حقه الاعتراض على اي مرسوم تشريعي يقره مجلس الوزراء . فقلت له بأننا عدلنا الدستور واشترطنا لاصدار المراسيم التشريعية ان تتخذ بحضوره وبالكثيرة ثلثي اصوات الوزراء ، فكيف يمكن التوفيق بين ما يدعيه وبين الصفة التشريعية التي يملكها مجلس الوزراء ؟ واشتدت المناقشة السى ان تراجع القدسي ، فوضعت صيغة مقدمة المراسيم التشريعية وجعلنا نشرها بتوقيعه وتوقيعي ، على ان انشرها لوحدي اذا امتنع هو عن ذلك . واعناد القدسي على عدم مواجهة المشاكل بصراحة . فلم اكن يوما من الايام مدركا حقيقة فكره . وكان ظاهره غير ما في باطنه . وكانت مناوراته ومحاولاته اكثر من ان تحصى . وسوف اذكر الامثلة على ذلك عند معالجتني كل موضوع على حدة .

على انني اصر على رأيي ، وهو ان في مقدمة الذين تسببوا في انهيار عهد الاستقلال ، كان رئيس الجمهورية نفسه . فهو يحمل المسؤولية الكبرى .

وكانت العلاقات تحتم بين السوزراء المنتسبين للاخوان المسلمين ولغزيرق اكرم الحوراني . غير ان هذا التصارع لم يكن

صريحا ومطلوحا على بساط البحث والمناقشة ، بل كان خفيا يتردد صدها في مكتبي بمقر الحكومة ، او بين جدران داري. وكان الخلاف اكثر ما يكون على اختيار الموظفين واتصاء من يجب اتصاؤه . اما في السياسة العامة ، فكان الفريقان متفقين عليها ، كإلغاء حالة الطوارئ والاسراع في الاعتراف بثورة اليمن واتفاقية سد الفرات المعتودة مع المانيا الفدرالية .

اما وضع الجيش ، فكان اقرب الى مناهضة الحكم منه الى معاضدته . وقد لمست ذلك بشكل لا يترك مجالا للشك . فعندما تألفت الوزارة لم يأت احد من الضباط الى تهنئتها . وتجلى موقف القائد العام زهر الدين بعدم زيارتي شخصيا وبعهدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء في دار الحكومة ، بحيث لم اراه فيها سوى مرتين : الاولى عندما رافق مجيد ارسلان ورفاقه القادمين لزيارة سورية بناء على دعوته ، والثانية عندما جاء ليبلغني بأن مجلس القيادة قرر الغاء القرار القاضي بوضع كل من مطيع السمان وهشام هاشم اغا تحت تصرف الحكومة ، الاول كتناهد لقوى الامن والثاني كرئيس للفرقة العسكرية النابعة لرئيس الجمهورية .

ولاحظ الجميع ان قواد الجيش وجنوده لم يشتركوا في استقبال الوفد الحكومي الذي زار حلب واللاذقية وحمص ودرعا والسويداء ، باستثناء مصطفى الدواليبي ، قائد منطقة اللاذقية ، والعميد صباغ ، قائد منطقة حلب ، وذلك بصفتهما الشخصية لانهما من معارفي .

وكانت الدعاية المغرضة التي ساقها ضدي زهر الدين باوساط الجيش وخاصة بالالوية المرابطة في مناطق الحدود الفلسطينية ، من اسباب حركة ٨ آذار . اذ كان يردد امام الضباط وافراد الجيش ان رئيس الحكومة يريد تسريح الجيش والقضاء عليه ، الى آخر ما ولدته عبقريته من الاكاذيب الدنيئة . ولست ادري على الضبط مدى التوافق في الراي بينه وبين القدسي ، والى اي حد تعاوننا في هذا الشأن . وكان القائد العام ينحي باللائمة على الحكومة ، وخاصة مطيع السمان ، لموقفهم الضعيف تجاه الناصريين ومؤامراتهم ، في حين ان موقفه السلبي من الحكومة كان في مقدمة العوامل التي ادت الى انتهاء مهمتها .

وكانت الصحافة بمجموعها تقف الى جانب الحكومة وتبذل جهدها في دعم الكيان ومهاجمة من يريدون قلب الاوضاع واعادة

البلاد الى الحضيض . وسواء كانت مساندة الصحفيين والمخبرين
الحكرمة ناشئة عن العلاقات الطيبة التي كانت سائدة بيني وبينهم
منذ ١٩٤٨ ، او كانت للانسجام القائم بين سياسة الحكومة وبين
السياسة التي هم دعائها، فقد كان ذلك مثار غيرة رئيس الجمهورية
وعدم ارتياح القائد العام . فقد ظنا ان تكريس الصفحات العديدة
في الجرائد لنشر صوري ، ولذكر اعماله واذاعة بياناته وافوا اليه ،
كان خطة مرسومة لاعلاء شأنه بين الناس وتوطيد ركائزي وتحضير
الراي العام لتسني رئاسة الجمهورية مكانه . ورغم تأكيدي له ،
المرّة تلو المرّة ، ان فكرة كهذه لا تدور اطلاقا في مخيلتي ، وان كل
ما اتطلع اليه هو اشراقي على الانتخابات دون تقديم ترشيحي في
اية مدينة ، وجمع المجلس الجديد وتسليمه الامانة الغالية التي
سلمني اياها ، ثم الانسحاب بعد ذلك من العمل العام وترك
السياسة نهائيا ، فقد كان لا يكتفي بذلك . وكنت افعل ذلك في
جلسات خاصة بيني وبينه ، وحتى بحضور السيد شكري القوتلي
وفي بيانات رسمية اذعتها بنفسه في التلفزيون والاذاعة ونهلتها
الصحافة بدورها . الا ان الاطمئنان لم يدخل قلب القدسي ، بل ظل
يتحسب ولا يبادرني الصراحة بمثلها ، ولا الاخلاص بمثله . وكنت
اشعر معه بالانكماش والحذر وفقدان الثقة ، كما المس بان اقواله
وآراءه لا تنم عن رغبة في التعاون المخلص والتضافر المجدي اللذين
لا بد منهما لحسن سير امور الدولة ، لا سيما في فترة غياب مجلس
النواب . اذ يصعب جمعه مجددا لاختيار رئيس جديد ، فيما اذا
استقلت .

ومما لا ريب فيه ان العلاقات بينه وبين سفير الولايات
المتحدة كانت متينة للغاية . وكان البعض يفسرها بأنها ناشئة عن
التفاهم بين الرئيس والحكومة الامريكية على السياسة العامة .
وانا اميل الى الاخذ بصحة ذلك ، لولا كان في يدي مستمسكا جديا
يحسم هذا الامر . غير ان بعض المواقف كانت تدعم نظرية سوء
الظن به ، كموقفه من سد الفرات ومعارضة الاتفاق مع الروس
حتى لو لم يحصل هذا الاتفاق مع الالمان . اصف الى ذلك موقفه من
فصل الولايات المتحدة الذي بدا ميله الى الناصرية بتوزيعه الشرات
المصرية وصور عبد الناصر ، يوم عصيان القطعات العسكرية بحلب
في حوادث ٢٨ آذار . وقد ايدت المحكبة العسكرية هذه الشائعة،
فطلب وزير خارجيتنا من السفير سحب القنصل . وسألني السفير

القسى وملاتنه
بالسياسة الامريكية

رأبي ، فقلت له : « انا لا اطلب من حكومته سحب القنصل ، اما بعد صدور حكم المحكمة بادانته ، اصبح بقاؤه في حلب ، في وسط متباعد عنه ، غير هين عليه . فتبديله من جانب حكومته يكسبها عطف جميع الاوساط الحلبية التي اخذت تقاطع القنصل . » وكررت تولي باني لا اطلب سحبه ، ولحكومته ان تتصرف كما تراه في صالحها . ثم جاءني السفير واعلمني بأن حكومته ابلغته بأن سحب القنصل يكون له ردة غير مستحبة في امريكا . فلم يسعني عندئذ الا ان اجيبه بانهم لا يفهمون عقلية الشرق ، وبأنهم سوف يبقون هكذا .

وبعد تأليف الحكومة زارني عدد كبير من النواب طالبين عدم اللجوء الى حل المجلس ، فاجبتهم باني صارحتكم قبل منحي الثقة بان هذا المجلس لن يكتب له اكمال مدته الدستورية . وهذا الامر مبدت ولا بد من الاقدام عليه . وقد اصدرت الحكومة مرسوما بحل المجلس بتاريخ (١٩٦٢) وبذلك انتهت دورة تشريعية كانت اقل الدورات عمرا . وقد حلت مرتين ، مرة بصورة غير دستورية ، ومرة بشكل دستوري . ثم انها قضت نحو ثلاثة اشهر ونيف في دراسة الدستور الجديد ولم تنجز منه شيئا . لكنها في جلسة واحدة منحت الثقة برئيس حكومة تتمتع بسلطة التشريع لمدة سنة كاملة . وبذلك قام الدليل على ان المجالس النيابية قادرة على الانجاز السريع عندما يسود التفاهم بين النواب وتتبعد الاغراض والحزبيات الضيقة عن مسرح العمل ، خلافا للفكرة السائدة بأن الاسلوب البرلماني يشبه آلة بطيئة السير قليلة الانتاج . ومهما قيل في المجلس المطول وتصرفاته ، فانه كان يمثل الراي العام تمثيلا اقرب ما يمكن الى الحقيقة . واعتقد ان الروح الحزبية المتمزجة ، والمؤامرات التي حاكتها الناصرية لاعادة الوحدة ، هي التي قضت على هذا المجلس وابعدته عن ممارسة حقوقه وصلاحياته .

ورغم كل ما قيل عن تدخل الجيش في الانتخابات ، وخصوصا في الاقضية ، فان هذا المجلس عكس الاتجاهات السياسية ، باستثناء حزب البعث الذي كان مرشحه الوحيد صلاح البيطار . وكان محكوما عليه بالفشل ، لان مدينة دمشق لا تستلطف الوجوه البعثية . وقد سبق لها ان اسقطت ميشيل عفلق في ١٩٤٩ ، رغم وجوده في الوزارة التي اشرفت على الانتخابات . اما الناصريون ، مثل رائب الحسامي واحمد اسماعيل وحسومه وغيرهم ، فقد

نجحوا في الانتخابات واحتلوا مقاعدهم النيابية . والحزب الوحيد الذي لم يكن ممثلاً في المجلس هو الحزب الشيوعي .

في الايام الاولى من وزارتي ، احببت دراسة اوضاع كل وزارة وما تقوم به او ما تفكر في القيام به من مشاريع ، والبحث مع اركانها وتبادل الراي معهم . فبدأت بزيارة وزارة المالية واطلعت على حالة الخزينة وامكانياتها لسداد نفقات الميزانية العادية والميزانية الانمائية . فوجدت ان تقدير الموارد ، كما جاء في الميزانية التي وضعتها وزارة بشر العظمة ، كان مبالغاً فيه ، وان الوزارة لا تستطيع مجابهة المطالب المالية التي تقدمها الوزارات . فاتفقت مع الكلاس على ان يرافقني في طوافي على الوزارات لتخفيض ما يمكن تخفيضه من النفقات غير الضرورية والتي يمكن تأجيلها الى ما بعد . وتمكنت بفضل الاجتماعات التي عقدتها مع الوزراء ، كل على حدة ، من الاطلاع على اوضاع الدوائر ومشاريعها العادية والانمائية ، وما تحقق منها وانتهى امره ، او ما لا يزال قيد التنفيذ ، او ما لم يباشر به بعد . وتبادلنا وجهات النظر في هذه المشاريع ، من حيث تقدير اهم على المهم ، لاعطائه الاولوية وتدارك ما يستلزمه من الاموال . وكنا نستهدف الاسراع بتنفيذ وباكمال المشاريع المائية ، سواء للشرب او ري الاراضي ، وبتوفير المعالجة الطبيعية ، وفتح الطرق وتعبيدها . وقررنا دعم هذه المشاريع وتخصيص المال اللازم لها وعدم اقتطاع شيء ما من التوفيرات التي قضت بها احكام قانون الميزانية ، اي بمعدل ٤ ٪ .

زياراتي للوزارات
للإطلاع على شؤونها

وطلعت على ما تقوم به وزارة الصناعة من مشاريع ، اهمها مصنع آبار البترول ، ومنجم الملح ، ومصانع السماد ، وغيرها .

ووضعت مع وزير الاصلاح الزراعي برنامج عمل وزارته على اساس الاستمرار في توزيع الاراضي المستولى عليها وافهام الفلاحين بان حقوقهم ينجى عن كل تعد او تغيير ، كما اتفقت معه على ان يباشر فوراً بتأليف لجان تخمين الاراضي المستولى عليها ، وان يدفع لاصحابها سلفة بمعدل ٥ ليرات عن الهكتار في الاراضي البعلية و ١٥ ليرة عن الهكتار في الاراضي المروية .

وفي زيارتي لوزارة الاعلام قررنا اقامة محطاتين جديدتين للاذاعة ، الواحدة بدمشق ، والثانية بطرطوس ، بقوة ٦٠٠ كيلووات لكل منهما ، واقامة محطاتين جديدتين تعملان على الموجات القصيرة ، على ان بوضع تحت تصرف تلك الوزارة مبلغ ١٥ مليون

ليرة كاعتمادات اضافية .

واطلعتني وزارة الاشغال العامة على ما وصلت اليه المشاريع الكبرى من انجاز . وذكرت لي ان الاعمال الفنية في مرفأ طرطوس تتقدم بخطى اسرع مما كان منظرًا ، وان المشاريع الاخرى تسير وفقا للبرنامج . واطلعت في وزارة المواصلات على برنامجها العام واتفقت مع الوزير على توقيف اعمال مد السكة الحديدية بين حلب واللاذقية مؤقتا والاسراع في انجاز القسم الواقع بين القامشلي والحسجة وحلب والمباشرة بدراسة وتنفيذ مشروع جسد يربط تلكح بمرفأ طرطوس . وكانت اسباب هذا التبديل هو ان القسم الواقع بين حلب واللاذقية يتطلب ثلاث سنين ، فاذا بدأنا بعد ذلك بمد السكة بين حلب والقامشلي وانتظرنا مدة سنتين اخريين ، فلا نكون وصلنا مواقع انتاجنا الزراعي بميناء سوري على خط حديدي في ارض سورية الا بعد مرور خمس سنوات . في حين اننا ، اذا بدأنا بخط القامشلي - حلب وربطنا حمص بخط مباشر بطرطوس ، نكون حصلنا على ربط المزارع بالساحل خلال سنتين او سنتين ونصف السنة ، على ان يستكمل الجزء بين حلب واللاذقية فيما بعد .

وقد عرضنا فيما بعد هذه الفكرة على مجلس الوزراء ، فوافق عليها . وسافر الوزير صبحي كحالة الى موسكو للتفاهم مع الاتحاد السوفييتي على هذه التعديلات . وعاد السيد الكحالة الى دمشق بعد ٨ آذار ، فلم اطلع على نتيجة مساعيه .

وكانت زيارتي للسيد عزت طرابلسي وزير الاقتصاد فرصة تبادلنا فيها ، بحضور الكلاس ، وجهات النظر في كيفية توجيه الاقتصاد السوري . واتفقنا على ان تشييط الجهد الفردي في القطاع الخاص امر ضروري ولا يخالف الاتجاه العام . ولذلك رأينا عدم اللجوء الى تأميم اي مصنع قائم ، او اي مصنع يعطى الترخيص بتأسيسه ، شرط ان يدخل الى قلوب اصحاب الفعاليات الاقتصادية الاطمئنان ويحملهم على استجلاب اموالهم من الخارج وتكريسها لزيادة الانتاج المحلي . واتفقنا ايضا على منح راتب شهر اضافي لجميع الموظفين والعمال في المصانع التي لم يشملها القانون القاضي بتخصيص ربع ارباحها ، على ان يتناول هذا التدبير الشركات التضامنية والمصانع الخاصة والمؤسسات الحكومية ، كادارة التبغ والسكك الحديدية وما يماثلها . واصدرنا في اواخر عهد الوزارة التشريع القاضي بدفع الراتب الاضافي لهؤلاء الموظفين والمستخدمين

والعمال ، فلاقى هذا التدبير ارتياحهم ورفع عنهم الحيف والجور .
وشرح لنا وزير الاقتصاد الحالة المالية العامة في البلاد ،
مؤكدًا أنها على نحو لم تمهده منذ سنين عديدة . فمحصول القطن
- وتقديره لهذا العام مائة وخمسون الف طن - ومحصول القمح
والشعير المقدر بمليون طن ، زاد في الدخل القومي زيادة عظيمة
جعلت الاموال تتداول بكثرة وتتدفق على الاسواق بشكل يرتاح اليه
كل الارتياح .

والحق يقال ان الوزيرين الكلاس والطرابلسي بلغسا الذروة
من حيث تفهم الاوضاع الاقتصادية والمالية وما تحتاج اليه البلاد من
مشاريع مفيدة ، بحيث كنت اطمن اليهما كل الاطمئنان في المركزين
الحساسين اللذين عهدا اليهما : وزارة المالية ووزارة الاقتصاد .
وكانت آراؤها على شيء كثير من الانسجام . فلا اشتراكية الاول ،
ولا ارتباط الثاني باصحاب الاموال وعمله في محيطهم ، استطاعا ان
يجعلا الشقة بعيدة بينهما ، لا سيما ان اشتراكية الاشتراكيين ،
على ما بدا لي ، كانت اشتراكية فلاحية اكثر منها اشتراكية مالية
وصناعية . ولا ينكر بان نعومة اسلوب كل من الوزيرين ساعدت
على عدم انفساد الجو بينهما ومهدت سبيل التعاون والتفاهم بينهما .

ووقفت ذات مرة امام معارضة الطرابلسي وحياد الكلاس ،
وذلك حينما اقترح وزير الاقتصاد في مجلس الوزراء الموافقة على
زيادة القرض الذي كانت استلفته حكومة بشير العظمة ، وقدره
٤ مليون دولار ، لتسد به عجز التوازن في المدفوعات . وكانت
الاتفاقية المعتودة مع البنك تقضي بان تخفض الحكومة سعر الليرة
السورية بالنسبة الى الدولار بمعدل ٦ ٪ ، وبان لا يتجاوز المصرف
المركزي سقف التسليف للدولة والمصارف الاهلية ، وغير ذلك من
الشروط . فحينما اقترح الطرابلسي زيادة القرض اعترضت وقلت
باني اعتقد ان الاتفاقية في مجموعها مضرّة بمصلحة سورية ، من
حيث تحديد مقادير السلف التي يعطيها المصرف المركزي للمصارف
من اجل توظيفها في التجارة . ذلك لان هذا العمل يؤدي الى تضائل
نشاطنا الاقتصادي ويحول في نفس الوقت دون استطاعة الحكومة
تسليف بعض المشاريع الانمائية التي تقوم بها الدولة . واضفت
الى ذلك قولتي باني افضل الغاء هذا الاتفاق واعادة حريتنا المالية ،
لا سيما ان الموسم الزراعي جيد هذا العام . فاجاب الطرابلسي :
« وكيف نسد ما استعملناه من هذا الاعتماد ؟ » فسألته عن مقادير

ما سحب منه والى اي جهة اعطي . فقال ان المصرف المركزي سدد نحو ٧ ملايين دولار ، وهو القرض الذي يحق لكل دولة ان تستلفه من بنك التسليف الدولي . فعجبت من ذلك وقلت : « لماذا تسدد هذه السلفة غير المقيدة بأي شرط من اعتماد ذي شروط ثقيلة ؟ » ثم وضعت اللوم على من عقد هذه الاتفاقية وأصررت على عدم استعمال اي مبلغ منها والسعي لوفاء الجزء المسحوب منها .

وجرت مناقشة بيني وبين الطرابلسي كانت عنيفة في العمق ، لكنها محاطة برغبة كل منا في الحفاظ على صداقة الآخر . اما الكلاس ، مع اني واثق بأن رايه يتوافق مع رأيي ، فأثر السكوت خشية ان يحقد عليه الطرابلسي ، فلا يهون عليه استئلاف المبالغ اللازمة لتسديد نفقات الميزانية العادية من المصرف المركزي التابع لوزارة الاقتصاد .

ولا ريب في ان الحكومة الامريكية هي التي حملت البنك الدولي على فرض شروطه القاسية ، وذلك تمشياً مع سياستها بفرض الرقابة المالية والقيود الشديدة على الدول الصغيرة لتبقى هذه دائماً في حال العسر ، وبذلك تخضع لتوجيهات الولايات المتحدة السياسية او الاقتصادية .

وكان حاكم المصرف المركزي ، حسن الصواف ، يرى الامور كلها بمنظار امريكا ، فعقد الاتفاقية المذكورة . واذا كان ثمة عذر عند عقدها ، فهو العسر في مخزون النقد الاجنبي الناتج عن سوء المواسم في عهد الوحدة وعن السياسة التي اتبعها المصريون لافتقار سورية وجعلها تحت رحمة القاهرة . اما الصواف فليس له اي عذر في ان يأخذ من هذا الاعتماد المشروط اي جزء لتسديد الملايين السبعة من الدولارات المدينة بها سورية للبنك الدولي بقرض غير مشروط . وهذا ما جعلني اعتقد ان حسني الصواف ، حاكم البنك المركزي ، يتصرف في هذه الشؤون تصرف السائر ضمن المخططات الاجنبية التي تستهدف احاطة سورية بشباك اقتصادية لا تستطيع الامتلات منها والوصول الى ساحة حرة تعمل فيها لمصلحتها الذاتية دون اي نفوذ او اشراف مالي اجنبي . ومن هذا يتضح ان الاختلاف كان كبيراً بيني وبين وزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي . ذلك لانهما كانا يصران على عدم انفساح المجال امام التجارة السورية ، مستعملين بذلك سلاح السقوف المنخفضة في التسليف وعدم تحميل الخزينة السورية المال اللازم مؤقتاً لتسديد نفقات الموازنة ، بينما

تنضج المحاصيل فتملاً خزائن الدولة بالضرائب والرسوم . والانكى من ذلك وذيك انهما كانا يرفضان ان يفتح لاية مؤسسة رسمية الاعتماد المالي لتتمكن من القيام بأحد مشاريعها العامة . واذكر على سبيل المثال ان المصرف المركزي كان يرفض ان يقترض امانة العاصمة في دمشق ورئاسة البلدية في حلب ما هي بحاجة اليه لانشاء بعض المرافق العامة ، كمشروع المسلخ . فمتضرر هذه وتلك الى التعاقد مع احدى الدول الاجنبية . وثمة مثال آخر تتجلى فيه اتجاهات الصواف ، وهو ان امانة العاصمة بدمشق كانت اشادت دورا للسكن في ضاحية المزة ، فعندما فصلت مؤسسة الاسكان عن امانة العاصمة واصبحت مصلحة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة البلديات ، طالبت امانة العاصمة بالمبالغ التي كانت استغلقتها لهذه المشاريع وهي ١٢ مليون ليرة سورية . غير ان الدور المنشأة لم تكن قد بيعت بعد ، فمجزت مصلحة الاسكان عن تسديد هذه المبالغ . وعندها تدخلت في الامر وطلبت من المصرف المركزي ان يقترض هذا المال لمؤسسة الاسكان حتى تفي دينها، فرفض المصرف . وهكذا تعطل على امانة العاصمة مبلغ كبير من المال وتأخرت مشاريعها بسبب نعتت حاكم المصرف المركزي وتمسكه بسياسته في عدم فتح الاعتمادات لمؤسسات الدولة . ولو انها كانت مضمونة بذاتها من حيث انها تعطي موارد تغطي هذه الاعتمادات . ولم تشر محاولاتي لانقاعه بان كثيرا من مشاريعنا الحيوية التي تؤمن خدمات اجتماعية عظيمة سوف تتجهد اذا لم يقدم على مدها بالاموال اللازمة للقيام بها او انجازها .

في الاسبوع الاول من تسلمي الحكم طلب سفسير الولايات المتحدة الاجتماع بي ، فاستقبلته في دارتي بدمر . فاطلعتني على تعليمات وردت اليه ، وهي ان جونستون ، رئيس لجنة التوفيق ، وهو امريكي ، وضع تقريرا بشأن قضية التمويض على اللاجئين الفلسطينيين ، وانه لم يقدمه بعد الى لجنة التوفيق التي ستدرسه ثم ترفعه الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك مع العلم بان الولايات المتحدة اطلعت على هذا التقرير ووافقت عليه . وهو يتضمن هذه الاقتراحات :

اولا : دعوة اللاجئين العرب القاطنين في سائر البلاد العربية الى الحضور الى مدينة القدس حيث تتخذ لجنة التوفيق مركزا لها .
ثانيا : تطلب اللجنة من كل لاجيء ان يقدم لها بيانا باختياره

مفكر امريكا يطلب
الاجتماع بي

احد الاسلوبين المقترحين وهما : (١) اختيار الاستمرار في البقاء خارج فلسطين على ان يعطى له تعويض سخي . و (٢) اختيار الرجوع الى فلسطين ، لكن بدون ان يضمن له اي تعويض وبدون ان يكفل احد اود معيشته او استلامه الاملاك والاراضي التي كان يملكها قبل نزوحه .

وطلب مني السفير ان ابدى له رأيي في هذا الحل . وزعم بان هذا ينهي المشاكل في الشرق الاوسط . فاجبته بأن اقتراحا بهذه الخطورة لا يمكن تنفيذه وابداء الرأي الفصل فيه ، قبل ان تدرسه الحكومة ، ثم تبخته مع سائر الدول العربية . اما رأيي الفوري ، فهو ان هذا الحل ليس عادلا ولا منصفنا .

وقلت له ان جونستون ، اذا كان يريد ان يترك للاجئين حرية البقاء خارج بلدهم او العودة اليه ، يجب ان يكون كل من الاختيارين في هذا الحل متساويين من حيث مصلحة اللاجئ ، ومتعادلين في الفوائد والمخاسر . اما تخييرهم بين النزوح الى خارج بلدهم مع قبض التعويض وبين عودتهم بدون اي ضمان لسلامتهم ووعدهم باستعادتهم اموالهم ، فهو امر ينم عن نية مبيتة في ابعادهم نهائيا عن وطنهم وحل قضية فلسطين بمزمل عن مطالبة سكانها الاصليين بها . واضفت الى ذلك تولي بائي كنت اتنى الا تبدي الحكومة الامريكية رايها في تأييد هذا الحل قبل ان تتصل ، على الاقل ، بالدول العربية وتستطلع رايها . واكدت له ان دعم اسرائيل من قبل الولايات المتحدة هو موضع الخلاف الوحيد بين العرب والامريكيين ، ولولاها لما كان ثمة ما يحول دون وجود احسن صلات الصداقة والود بين الامتين . ورجوت الى السفير ان يبلغ رئيسه بانني ارى الا يصر على قبول مشروع التعويض بشكله الحالي ، وان تكون سياسته اقرب الى التدخل بين اليهود والعرب على اساس التزام خطة الحياذ المطلق ، فلا يؤيد من نظريات الفريق الواحد وطلباته سوى ما يراه مع الحق والانصاف والعدل . وانتهيت كلمتي بتأكيد نيتي في التزام خطة الحياذ المطلق بين الفريقين العالميين ، واظهار خوفي من ان تصاب سياستي بضربة تاسيية اذا جابهت وزارتي في مطلع اعمالها هذا الموقف العدائي الذي يبدو ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتخذه من العرب . ووعدني السفير بنقل حديثي الى الرئيس الاميركي ، مع التوصية بالفنلر في الامر بعين العناية والاهتمام .

وعندما اجتمعت الهيئة العامة للامم المتحدة ، بعثنا نائب

رئيس الوزارة السيد بشير العظمة رئيسا للوفد السوري الذي ضم سفرنا بواشنطن الاستاذ عمر ابو ريشة ، وصلاح الدين الطرزي مندوبنا الدائم في نيويورك . وتبين من التقارير التي ارسلها السيد العظمة ان مندوب مصر رفض ان يجتمع الى المندوبين العرب لبحث قضية فلسطين واتخاذ خطة موحدة في اجتماع الهيئة العامة وذلك بحجة انسحاب مصر من الجامعة العربية على اثر مؤتمر شتورا . وعرضت الموضوع على مجلس الوزراء ، فقرر ارسال التعليمات المشددة التي وقدنا بان يعلن رفض سورية مشروع جونسون رفضا حاسما ، وبان يسمى بكل قدرته لحمل سائر الدول العربية والاجنبية على رفضه .

ثم جاءنا من العظم تقارير مفصلة اكدها لي شفاها كل من ابي ريشة والطرزي بان موقف سورية الحازم هو الذي حمل الدول العربية على اعلان رايها في الرفض . اذ لولا ذلك ، لكان حصل تباين وتقاوس او تهرب من بعض الوفود العربية بحيث يتاح للخضم الصهيوني كسب المعركة . وعندما بدا للحكومة الاميركية حبوط خطتها في الحصول على موافقة الدول العربية ، بدأت اتجاهها وعملت على حمل الدول على عدم تأييد المشروع . غير ان الاوساط الرسمية الاميركية لم نكتم امتعاضها من موقف سورية الذي اعتبرته سببا في فشل المشروع وحائلا دون تنفيذ المؤامرة المبيتة مع مصر . ولربما كان موقف حكومتي من مشروع جونسون هو الذي حول اتجاه سياسة كنيدي من معارضة انفصال سورية عن مصر الى عدم معارضة هذا الانفصال ، املا في ان تاتي الى الحكم بدمشق وزارة تتساهل في قضية فلسطين ولا تجبر الولايات المتحدة على العودة الى دعم عبد الناصر لاعادة الوحدة بين مصر وسورية ، على اساس ان ذلك يسكت صوت سورية ويجعلها تابعة الزعيم الذي تعتمد عليه امريكا في انتهاء قضية اسرائيل . وهكذا دفعت سورية ثمن معارضتها لمشروع امريكي - صهيوني ، وهو تعريض استقلالها وسيادتها واستقرار الامور فيها الى الانهيار والاندثار .

سورية تنزعم رفض مشروع جونسون بمشور نعمة امريكا

ومن مساويء الصدق ان الخلاف بيننا وبين امريكا جاء في وقت تضائل فيه نفوذ الاتحاد السوفييتي في السياسة العالمية ، بعد الموقف الحازم الذي وقفه الرئيس كنيدي من قضية جزيرة كوبا ، حين حاصرها باساطيله وطياراته ومنع البواخر السوفييتية من الوصول اليها ، بحيث اجبر خروشوف على استعادة الموارينخ

العمل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

التي كان ارسلها الى كاسترو ليدافع عن بلده او ليهدد الولايات المتحدة بها . وهكذا ، فلم يعد العالم يخشى الاتحاد السوفييتي ، اذ ساد الرأي القائل بان روسيا لا تثير حربا عالمية اذا لم يتهدد الخطر بلادها بالذات . وبذلك اختل التوازن بين القوتين العالميتين ، فاصبح الاميركي حرا في تسيير امور الدنيا ، دون الاكتراث لما يمكن ان يؤدي اليه تصادم المصالح العالمية .

وكنا قد صفتنا لخروثوف وارسلنا له برقية تهنئة حينما اعلن سحب صواريخه من كوبا ، باعتبار ان هذا الموقف انقذ العالم من خطر حرب عالمية اخرى . لكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان خروثوف ، بسياسته السلمية غير المحددة ، سهل للولايات المتحدة تنفيذ بعض مخططاتها وازال من نفوس ساستها الخوف الذي كان مستوليا عليهم من ان يقدم الاتحاد السوفييتي الى اعلان الحرب العامة ، واصبحوا يعتقدون انهم مهما عملوا سوف لا يواجهون ردة فعل عنيفة عند الروس ، توصل الامور الى اشتباك مسلح .

ولئن ادعى الروس ان سحب قذائفهم من كوبا انما كان لقاء تعهد امريكا باحترام استقلال كوبا ، ونتيجة للاعتقاد ان من الافضل ان يصل المرء الى بغيته سلما من ان يصل اليها بحرب طاحنة ، فامر يجعل من الصعب على الروس ان يحتفظوا بصداقة كثير من الشعوب والاحزاب . وانه من غير اليسر على المرء ان يستطلع سياسة الروس الخفية . غير ان المظاهر لا تدل على انهم يخلصون لاصدقائهم او انهم يلتزمون جانبهم باستمرار . فعندما وقع النزاع بين الصين والهند لم يبد من خروثوف اي تأييد لصديقه شو ان لاي ، بل على العكس استمر على تزويد الهند بالاسلحة والطائرات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تسارع الى مساعدة الهند والى مدها بالاسلحة والذخائر . ومضلا عن ذلك ، فلم تنل الاحزاب الشيوعية من الاتحاد السوفييتي اية مساعدة او اي دعم عندما راح عبد الناصر ينكل بها . حتى ان الانقلابين اللذين وقعوا في العراق وسورية في ٨ شباط و ٨ آذار ١٩٦٣ واللذين سحقا الشيوعيين وقتلا وسحلا منهم عشرات الالوف ، لم يقابلا من الاتحاد السوفييتي الا بالاسراع الى الاعتراف بهما واتامة العلاقات العادية معهما . ولا اعلم كم شعر الشيوعيون بالالام والفصمة حين لمسوا من مركزهم وعاصمتهم موسكو عدم المبالاة بالمصائب التي حلت ولا تزال تحل بهم . فهل تبقى الاحزاب

الشيوعية في الشرق الاوسط وغية مخلصه وتابعة دوما لتوجيهات المركز الرئيسي في موسكو ام انها ستحل الروابط مدفوعة بخيبة الامل ؟ هذا سؤال لا يتيسر الجواب عليه . على انه ، في جميع الحالات ، لا بد ان يترك في نفوس الشيوعيين آثارا عميقة سواء اظهروها ام اخفوها .

والسؤال الذي يسبق، بدون اي شك، اي سؤال هو ما يتناول الزعيم الاوحد للاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العالمي . وانني اجزم بأن الامور ما كانت لتتطور على الشكل الظاهر لو كان ستالين حيا يدير بيده الحديدية مقبض السياسة الروسية العالمية ، ولو ادى صموده الى حرب عامة .

والمعجب في خروشوف انه مرن كالعجين ويابس كالحديد . فيوما تراه يتراجع بما يشبه الاندحار (حادثة كوبا) ويوما تراه يضع خذاه على طاولته في جمعية الامم المتحدة يهدد بها من يتجرأ على مهاجمة بلده . ولقد اجتمعت اليه عدة مرات في موسكو وتحادثنا بصراحة ، فكساد يؤكد وهو يضرب المائدة بكتنا يديه ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح للاستعمار بأن يصيب استقلال سورية بسوء . وعندما ذاب هذا الاستقلال مرتين ، الاولى في ١٩٥٨ والثانية في ١٩٦٣ لم يحرك ساكنا ، بل اعترف بالوحدة الاولى وبالثورة المؤدية الى الوحدة الثانية ... وبراءة الاطفال في عينيه ! لم اكنف بزيارة الوزارات للاطلاع على شؤون الدولة وما لدى كل وزارة من المشاريع ، وللبحث مع كل وزير ما افكر فيه من البرامج العامة وما هو داخل ضمن اختصاصه ، بل عزمت على زيارة جميع المحافظات للاستماع الى شكاوى الناس وطلباتها التي لا تصل اليها في العاصمة ، فنتشر في النفوس التذمر من العاصمة ، سواء كان ذلك عائدا الى الاهمال في الدوائر المركزية ، او سوء ادارة موظفيها واعوجاج خطهم .

زيارة المحافظات

ودعوت بعض الوزراء لمرافقتي الى حلب ، منتهزا فرصة اجتماع مؤتمر ارباب الفعاليات الاقتصادية الذي دعت اليه الغرف التجارية والصناعية والزراعية في جميع المدن . وبارحت دمشق صباح الخميس في ٨ / ١١ / ١٩٦٢ ، مستصحبا وزراء العدلية والاقتصاد والاصلاح الزراعي والاشغال والمواصلات والصناعة وبعض كبار الموظفين من رؤساء الدوائر وغيرها من الصحفيين ومخبري الصحف وموظفي الاذاعة والتلفزيون .

الصل الخامس : وزارني الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

وعندما وصلنا الى حمص استقبلنا المحافظ السيد رام حمداني ورؤساء الدوائر ، ثم توجهنا الى دار الحكومة حيث كان المواطنون يملأون غرف السرايا والحديقة المحيطة بها . فاستمعنا الى كل شكوى وعالجناها مع المحافظ وانهيينا ما امكن انهاؤه من المعاملات المتأخرة ، ثم اجتمعنا الى المحافظ ومديري دوائره وبحثنا معهم الشؤون العامة وانجزنا الكثير منها .

ثم تابعنا رحلتنا الى حماه ، حيث تناولنا طعام الغداء على مائدة ابن عمسي رياض العظم ، بحضور المحافظ وبعض كبار الموظفين . وكان الحديث قصيرا لاننا كنا عازمين على تخصيص زيارة خاصة لمدينة حماه .

وحين وصلنا الى حلب قرب الغروب ، ذهبت نوا الى دار السيد نهاد ابراهيم باشا . وبعد ان استرحت قليلا وضعت قائمة بالمواضيع التي عزمت على ان اعالجها في الخطاب النوي التاؤه في الحفلة الكبرى التي ستقيمها الغرف في دار الكتب . ثم توجهنا بموكبنا الى هناك . وما ان وصلنا الى امام محل الاجتماع ودخلنا الباب حتى انطفأت جميع المصابيح الكهربائية في الداخل وفي الشارع . وانتظرنا في احد الابهاء الى ان يعود النور لكي ندخل القاعة الكبرى التي كانت غاصة بالمدعوين . وبدا لي ان ثمة مسعى من قبل الناصريين لاطفاء الانوار وعرقلة الاجتماع .

وابتدأت الحفلة بخطاب القاه المرحوم سعيد الزعيم ، رئيس المؤتمر ورئيس الغرفة التجارية الحلبية . ثم ارتقيت منصة الخطابة والقيت خطابا غير مكتوب تناولت فيه الشؤون السياسية الخارجية والداخلية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وحرصت فيه على ان يدخل في نفوس الجميع الطمأنينة والارتياح ، فنوهت بالاستقرار السياسي واخذت في تعداد البرامج الانشائية التي تتولى الحكومة انجازها ضمن اطار من العدالة الاجتماعية التي لا تعرقل الجهود الفردية ، لكنها لا تسمح لها بالاحتكار والاستثمار غير الجائز .

واثرت في مطلع كلامي حماسة الحلبين ، حين قلت اني انتقل الى حلب هنانو والجابري والدواليبي والكيالي تحيات دمشق ، دمشق القوتلي ومردم والخوري والحفار . فدوت القاعة بتصفيق شديد وطويل وسادت على الوجوه علائم الارتياح والسرور . ولا انكر ان للخطب الارتجالية اثرا عميقا في نفوس المستمعين يفوق اثر الخطب المكتوبة . غير ان الخطيب معرض في بعض

الاحيان لهفوات يستطيع تجنبها لو كتب كلمته واعاد النظر فيها قبل القائها . لكنه حينما يرتجل ، يندفع في الكلام ، وقد ينسى ما يجب توله او يتفوه بما يجدر تجنبه . وهكذا حصل معي هذه المرة ، اذ نسيت ان اذكر اسمي ناظم القدسي ورشدي كيخيا مع اسماء الجابري وغيره . وانتبهت الى هذه الهفوة بعد ان فات وقت استدراكها . وشعرت بان القدسي والكيخيا لن يغفرا لي نسياني ، بل سيحلمانه على محمل التعمد . ومن يعرف حقدهما يقدر النتائج . وسعيت بعد الانتهاء من الحفلة ان اصحح في الصحف وان اضيف هذين الاسمين ، لكنني علمت بان الخطاب اذيع فوراً بالجو ولم يعد معقولاً ان اغيره في النص المنشور في الصحف بعدما سمعه كل الناس . فاسفست فعلاً لهذه الهفوة ووعدت نفسي بان اكون اكثر انتباهاً وان اعوض عن ما فات ، في خطاب آخر .

وفي اليوم التالي حضرت مع الوزراء الى قاعة المحافظة وبدأت مع المحافظ السيد رفعت زريق باستقبال الزائرين والاستماع الى آرائهم ومطالبهم . ولسنت بشكل لا يدع مجالاً للشك ان في نفوس اخواننا الحلبيين عقدة بقيت على مرور الزمن ، وهي غيرتهم وحسدهم من دمشق . فهم يشعرون بغصة من ان دمشق هي العاصمة ، ولذلك تراهم على مختلف احزابهم وفئاتهم يطلبون مساواة دمشق بحلب في كل شيء حتى في الامور التي ليس فيها الا مظهر لا ينطبق على حاجة محلية او امكانية عملية . ومثال ذلك تمسكهم بتوسيع مطار حلب وجعله دولياً ، مع ان ليس ثمة اية شركة طيران تطالب بهذا المطار ، ناهيك بان عدد المسافرين المتوقع استخدامهم الجو قليل جداً لا يضمن للشركات تسديد النفقات . ومثال آخر هو طلبهم انشاء فندق عالمي ، مع ان غرف الفنادق الحالية خالية الا من مسافرين قلائل .

واحتفلت بنا الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، فعاظمت لنا سلسلة من المآدب جمعت فيها الشخصيات المعروفة وكبار الموظفين . وكانت الجماهير تصفق على جانبي الطرق كلما شاهدت سيارتي دون ان يكون ثمة ترتيب تتولاه الدوائر الرسمية لحمل الاهلين على اظهار الابتهاج والتأييد ، وذلك وفقاً للتعليمات المشددة التي كتبت ارسلتها الى جميع المحافظين ، حتى لا يظن بان طوافنا على المحافظات يستهدف اظهار تأييد الشعب لحكومتنا . وعلى هذا

الفصل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

الاساس جمعنا رؤساء الدوائر ومديري المناطق المربوطة بالحافظة . وقد استتممت بحضور الوزراء الى تقاريرهم ، واخذنا علما باقتراحاتهم وطلباتهم . ثم عدنا الى دمشق بعد ان تناولنا طعام الغداء في مطعم اليماس بحمص .

وفي صباح ١٤ كانون الاول ١٩٦٣ توجهت مع جميع الوزراء ، عدا وزير الخارجية ووزير البلديات الذي كان مريضا ، لزيارة محافظة اللاذقية .

وفي طريقنا عرجنا على منطقة الغاب حيث زرنا المركز الاجتماعي وطفنا بنلك السهول الواسعة التي اصبحت بفضل مشروع الغاب اراض زراعية من اجود الانواع ، بعد ان كانت مستنقعا كبيرا ترعى فيه الوحوش البرية وتتولد في مائه الراكد البعوض على اوسع مجال . وتناولنا طعام الغداء على مائدة رئيس مؤسسة المشاريع الكبرى السيد عبد الباسط الخطيب ، بعد ان شاهدنا سد محردة . والقيت كلمة اشددت فيها بالهندسين والعمال السوريين الذين قامت على اكتافهم وبفضل تفكيرهم وقوة عضلاتهم هذه المنتجات العظيمة .

ثم سرنا الى اللاذقية ووصلنا اليها ليلا . وفي الصباح استقبلنا وفود الاهلين والموظفين بمركز المحافظة . ثم توجهنا الى حيث كانت مجتمعة وفود الفعاليات الاقتصادية واستمعنا الى كلماتهم . وجمعت بعد ذلك الوزراء وتناولنا القضايا التي اثيرت في الاجتماع وقررنا حلا مناسبا لكل منها . ثم حضرنا مادبة الغداء والقيت كلمة اكدت فيها العزم على تحقيق مشروع جر الماء العذب الى اللاذقية ، وغيره من المشاريع المفيدة . ثم اجتمعنا في المركز الاجتماعي بوفود العمال المثلين للنتقيات المتعددة واستمعنا الى مطالبهم وسجلنا ما يجب تحقيقه منها فور عودتنا الى دمشق . وفي اليوم التالي زرنا سد الرستن وشاهدنا تقدم الاعمال فيه بما يطمئن الى سرعة انجازه . ثم توجهنا الى طرطوس وبدأنا بزيارة المرفأ الكبير الذي تقوم مؤسسة المشاريع الكبرى مانشائه وركبنا لنشا وتناولنا ضمن الحوض ، ثم عدنا الى مركز ادارة المشروع واجتمعنا الى الهندسين السوريين والمتهمدين اليوغسلافيين وشكرناهم على جهودهم .

وفي اليوم التالي زرنا قرية جوية البرغال في اعالي جبال العلويين وطفنا بالمؤسسات الصحية والاجتماعية القائمة ، ثم اكملنا جولتنا بزيارة مدينة صافينا حيث لقينا استقبالا شمسيا كبيرا

وحفاوة بالغة . ومن هناك عدنا الى دمشق ليلا .
وفي ٢١ كانون الاول ١٩٦٢ القيت في الاذاعة والتلفزيون بيانا
شاملا عن خطة الحكومة وسياستها في مختلف الشؤون وعن نتائج
زيارتي مع الوزراء للمحافظات الشمالية والغربية . وتطرقت الى
القول بان من الضرورة ان ترافق الديمقراطية السياسية
الديموقراطية الاجتماعية . وعددت المشاريع التي زرناها واوردت
ارقاما وتفصيلات عن كل منها، مما يدخل الطمانينة الى نفوس
الاهلين ، سواء في ذلك عزم الحكومة على المحافظة على المكتسبات
والمنجزات الاجتماعية ، او عزمها على تنفيذ خطتها بانجاز المشاريع
الانمائية ، او اتباع سياستها الاقتصادية التي ادت الى اطياب النتائج .
ثم رحبت بقيام احزاب سياسية وطلبت من القائمين على
شؤونها ان لا يكون بينها حرب باردة او حامية في هذا الظرف الذي
نحتاج فيه الى التعاون والتآزر لتحقيق ميثاق تومي يتفق عليه
الجميع ، فيكون دستور العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي
لمفترضة طويلة . واشرت الى ان التزام بين الاحزاب يجب ان لا يعرقل
تنفيذ هذه البرامج ، وصرحت برأيي في ان لا احد يستطيع ان يتسلط
على البلاد ، ولا حزب يقدر على النجاح باكثرية تمكنه من الانفراد
بالحكم . فحتى لو تحقق له ذلك ، فهو لا يقدر على العمل وحده ان
لم يؤيده الجموع ويسانده .

بياني في الاذاعة
والتلفزيون

ثم اكدت في بياني ان الحكومة عازمة على اصدار قانون
الانتخابات وعلى اجرائها في اقرب وقت ، بكل نزاهة وحياد .
وفكرت انني عند اجتماع المجلس النيابي الجديد سأتقدم اليه بكشف
حساب وانا واثق انني بلغت اقصى ما يتمناه رجل سياسي مثلي قبل
اختتام عمله السياسي على وجه يرضي الله الذي اعانه ، وضميره
الذي حركه ، والشعب الذي احبه فوثق به . وعندها اكون قد
اكتسبت الفخر الذي سابقي معتزاً به ما حبيت : فخر كل من آمن
بشعبه ، وعمل لوطنه ، واعطى اخير بلاده كل ما اعانه الله عليه .
واخيرا ، انبئت هذا البيان الذي طال القاؤه مدة ساعة من
الزمن ، بالجملة الاتية : « اما الكلية الثانية والاخيرة ، فهو انني ايها
الاخوات والاخوة ، لو بعثت حيا عنديما القى وجه ربي ، وخيرت في
خلي من جديد لما اخترت ان اخلق مجددا الا بينكم انتم وفي عداكم
وفي وطننا العزيز سورية . فلتحيا سورية وشعبها الى ما شاء
الله ا »

وكان لهذا البيان صدق استحسان لدى كافة الناس . وتوالت على البرقيات والزيارات لتأييد ما ذكرته . وفي الغالب ، تلقيت احتجاجات كثيرة على التلميح بعزمي على ترك العمل السياسي عند اجتماع المجلس . وظن البعض بانني اوارب او استجدي تأييدا لاستمرار عملي السياسي . لكنني ، والله ، كنت جادا في قلبي ، عازما ومصرا على الانسحاب بعد انتهاء الانتخابات . وظل القدسي يتباطئ شكوكه في صدق قلبي ويحسب لاجتماع مجلس نيابي جديد الف حساب ويخاف ان توصلني خطتي المحببة لدى الجميع الى درجة من الشعبية تطيح بكل من يعترض سبيلها ، خاصة بعد ان لمس ان الجميع ملتفون حولي على اختلاف النزعات والمشارب . ولم تنفع تأكيداتني المستمرة عنده ، وخاصة تصريحني الواضح في هذا البيان ، في تطمينه باله ليتعاون معي باخلاص على الخروج بالبلاد من ساحة الخطر وايصالها الى شاطئ الاستقرار المتين .

وبعد ان انهينا طوافنا في الشمال اعدنا رحلة الى محافظات الفرات والجزيرة ودير الزور ، غير ان مرض رئيس الجمهورية حال دون ذلك . اذ انه كان راغبا في مرافقتنا الى تلك المناطق . لكننا عزمنا على زيارة محافظتي جبل العرب ودرعا . فبدانا رحلتنا الى هذه المدينة الاخرة صباح ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٢ . ثم توقفنا في كل قرية كائنة على الطريق ، سواء كان ذلك وفق البرنامج او بناء على الحاح الاهلين ومنهم ايانا من متابعة السير الا بعد ان نزل في بلدتهم وبتناول وجبة من الطعام عندهم ، كما حصل معنا في قرية نوى ، وهي مسقط رأس طعمه العودة الله ، الوزير في عهد الوحدة . فهناك لقينا جوعا كبيرة محتشدة على عرض الطريق تهتف باسم سورية وباسمي وباسم ناظم القدسي . واحاطت هذه الجوع بسيارتي وراحت ترفعها عن الارض وتصبح هاتفة وطالبة منا النزول في القرية . ورغم اصرارنا ووعدنا بالزيارة حين العودة ، ظل الناس يمنعون سيارتي من الحركة ويصرون ، حتى نزلنا عند رغبتهم وطفنا في المركز الاجتماعي المؤسس هناك . واستمعنا الى اهازيجهم وشاهدنا الدبكة يرقصها الشباب بحماسة ظاهرة . ثم تابعنا سيرنا دون ان نتوقف امام التجمعات العديدة من المواطنين على جانبي الطرق بالقرب من قراهم ، حتى وصلنا الى مدينة درعا قرب الظهر . وكان الاستقبال هناك حاشدا والهتافات تتعالى من افواه الشباب . ودخلنا مقر المحافظة حيث كان النواب والوجهاء

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

والموظفون ينتظروننا . وخرجنا الى الشرفة امام الساحة المليئة بالناس ، فالتقت خطابا ارتجاليا حيبت فيه البسالة والتضحية والوطنية التي دفعت اهل حوران الى اطلاق اول شرارة في وجه الانتداب في ١٩٢٠ ، ثم في ١٩٢٥ ايام الثورة السورية الكبرى ، واعلنت ان الحكومة اطلقت الحريات العامة والغت حالة الطوارئ ، وانها تسير في شؤون البلاد وفق ما يريده اهله الذين يدعمونها بثقتهم فيها .

ونجاة رايت تموجا في الصفوف وانسحابا من الجوع المحتشدة ، كان احدا يهاجمها . فالتفت الى اليمين ، فرأيت من بعيد فئة من الطلاب تلقي حجارة على الشرطة وهي تبعدهم عن الساحة . واستوضحت الامر ، فقيل لي بان فئة من الشباب دفعت شرذمة من الناصريين السى الهتاف لعبد الناصر والوحدة . وقد هاجمت صفوف الشرطة قاصدة اقتحامها والوصول الى الساحة العامة . على ان الجماهير ما لبثت ان عادت الى مكانها وهي تنادي باسقاط عبد الناصر وتهتف لسورية وحكومتها . وازدادت الهتافات الى درجة لم اعد عندها استطيع اكمال خطابي ، فصرخت : « يا قوم ، اننا طلاب وحدة ، لكن وحدتنا ستكون بدون عبد الناصر الذي ذهب الى غير رجعة ! » ولم اكن بالطبع انتبا بانقلاب ٨ آذار واسنلام الحكم من قبل من يدعي تحقيق الوحدة وبرآسة عبد الناصر . وعلى كل حال فالليالي مثل النساء حبالى منقلات يلدن كل عجب وفي خطابي هذا اكدت عزم الحكومة على تحقيق الديموقراطية المستندة الى ثقة الشعب ، لا الى قوة السلاح . واعلنت اننا نريد ان يقوى الجسم السوري وان يقوى الجسم العربي في كل منطقة من مناطق العرب ، لان هذه الاجزاء اذا لم تكن قوية لا يمكن ان تلتحم يوما وتعمل للوحدة العربية . فمنن نريد ان تصل يوما الى الوحدة العربية الشاملة . واضفت الى ذلك قولي باننا نريد ان تكون الاجزاء التي سنؤلف منها الوحدة قوية . فالجسم اذا لم يكن حاويا على اجزاء قوية تصبح الاجزاء الضعيفة عبئا على الجسم كله . ونحن نريد لهذا الجسم السوري ان يكون قويا بكل عناصره ، وقويا في قوميته وفي اعماله ومنجزاته الاجتماعية والاقتصادية والقنانية . وعندما تتحقق هذه الامور ، عندئذ نستطيعون ان نتباهوا امام الامة العربية كلها وان تسيروا الى الوحدة العربية بخطوات ثابتة .

الفضل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

وكانت هذه الاقوال والتصريحات الرسمية البرهان القوي على عزم الحكومة على العمل لتحقيق الوحدة العربية على اسس متينة لا على اسس عاطفية . فاین هذه الاقوال مما يقوله الآخرون الذين يرون في الاتحاد مع العراق تحقيق حلم خيالي ، يأخذون على غيرهم شدة تبصره وتمسكه بتقوية عناصر الوحدة العربية لتكون متينة الاسس والقواعد ؟ وكيف يجيز هؤلاء لانفسهم ان يتهمونا بأننا اعداء العروبة والوحدة ، وبأننا قتلنا الشعور القومي او سعبنا الى قتله ؟

وبعد ان انتهيت من القاء خطابي تكلم السيد خليل الكلاس بنفس الروح والاتجاه ، ثم دخلنا القاعة الكبيرة واستمعنا الى كلمات عديدة القاها نواب المحافظة ورؤساء الطوائف . وبعد ان تداولنا معهم الشؤون العامة ، انفردنا بالموظفين ودرسنا معهم قضايا المحافظة دراسة وافية .

ثم بارحنا درعا متجهين الى بصرى ، فزرنا المدرج الروماني العظيم واعجبنا بما تقوم به مديرية الآثار برئاسة الدكتور سليم عبد الحق من عمل جبار في سبيل اظهار المعالم الاثرية الثمينة . وبعد ان تناولنا الغداء في المطعم القائم تحت احد ابراج السور ، ودعنا الاهلين وعدنا الى دمشق بعد ان اكدنا على المحافظ ان يطلق سراح جميع الطلاب المعتقلين صباحا في الحادث المذكور .

وفي صباح الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ غادرنا دمشق مع جميع الوزراء ، عدا وزراء الخارجية والتربية والدفاع ، لزيارة السويداء . وكان سلطان باشا الاطرش قائد الثورة السورية في ١٩٢٥ والمحافظ السيد شاكر الانطاكي وجمهور كبير من المستقبلين ينتظروننا عند حدود المحافظة . فنزلنا من السيارات وحينما المستقبلين . وازيبت سلطان باشا الى جانبي في السيارة وسرنا وسط الجموع المحتشدة قرب كل قرية ، وهي تهتف وتصفق وتدعونا الى النزول لزيارة قراها ، حتى وصلنا الى قرية شهيا حيث اجتمعنا الى الاهلين في مركز المديرية . وهناك القيت كلمة باسم الحكومة اكدت فيها تمسكنا بالديموقراطية ، واهتمامنا بانجاز مشاريع الماء العذب للشرب في اقصى سرعة .

ثم زرنا احد الآثار القديمة المكتشفة حديثا ، وهو دار رومانية مرصوفة ارضها بالسيفساء الملون ذي الرسوم البديعة ، وهنأت السيد عبد الحق على جهوده . ثم تابعنا سيرنا الى السويداء ،

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

حيث التقت من شرفة مقر المحافظة خطابا مكتوبا عدت فيه أسماء المجاهدين من بني معروف ومن غوطة دمشق الذين قضوا منهم والذين ما زالوا على قيد الحياة . وكانت حماسة الجماهير شديدة عندما ذكرت أسماء سلطان الأطرش ورفاق جهاده ، وأسماء عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه ، ككسري القوتلي وصبري العسلي ونسيب البكري ونزبه المؤيد . وجئت على ذكر القصيدة العصماء التي صاغها أمير الشعراء ومطلعها : « سلام من صبا بردى أرق ، ودمع لا يكفك يا دمشق . » وتلوت منها الآيات التي اثناد فيها المرحوم أحمد شوقي بجهاد السدروز . وكانت الساحة امام مقر المحافظة قد امتلأت بالشبان والمشايخ ، بعد ان كانت قوى الامن افرغت الساحة كليا بسبب ما شاع ، وهو ان هجوما سيقوم به الناصريون على الوفد الوزاري كما حصل في درعا . والواقع ان مظاهرة مصنعة كانت مشت في الشارع قبل وصولنا ، ففرقتها قوى الامن بسهولة واعادت الهدوء والسكينة . وقد استثمرت الدعاية الناصرية هذين الحادثين البسيطين ، واظهرتهما بشكل ثورة عنيفة قام بها الطلاب الاحرار ، زاعمة ان عشرات القتلى والجرحى سقطت صرعى رصاص الشرطة . وقد اضطررتي هذا ، بعد عودتي الى دمشق ، الى نشر تعميم على كافة بعثاتنا الخارجية اوضحت فيه الوضع في سورية واكدت ان الحكومة المستندة على ثقة الشعب تعمل بدون هوادة على تحقيق برنامجها ، وان كل ما تذيعه محطات القاهرة ما هو الا اختلاق وتصوير كاذب للوثائق . وكان لهذا التعميم الذي ارسلته في برقية مفتوحة ، الاثر الطيب لدى الاوساط الداخلية والخارجية .

ثم اجتمعت بحضور الوزراء الى النواب وكبار الموظفين ومندوبي الفرف والنقابات واستمعنا الى مطالبهم وشكاويهم وسجلناها ووعدنا بتحقيق اكثرها . ثم اتجهنا الى زيارة سلطان باشا في داره بالقرية ، وهي دار صغيرة لا تحتوي اكثر من بهو واحد متوسط الحجم ، فيه بعض المقاعد القديمة . هكذا كان يعيش بطل الثورة السورية في حالة من البؤس تعطي المثال الصارخ على ان الرجال الاشراف يتحملون شظف العيش ولا يقبلون العطايا السخية التي تحاول ان تمدتها عليهم الدول الاجنبية . ولو ان سلطان باشا اراد ان يستغل مركزه في ١٩٢٥ لتمكن من المساومة مع الافرنسيين على قبض الملايين لاجهاد لهيب الثورة . لكنه ابى واستمر في جهاده

الفصل الخامس : وزارته الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

الى ان تغلبت القوى العسكرية الافرنسية على قوى الثورة ، فالتجأ الى قريات الملح وعاش فيها سنين عديدة تحت الخيام التي لم تكن تقبه عداوي الطبيعة . والغريب في الامر ان الدولة التي اهدته دارا في شارع بغداد بدمشق ، ابت ان تسلمه الدار ما لم يدفع ما يستحق عليها من الرسوم وبدلات استبدال الارض ، وقد بلغت نحو مئة الف ليرة سورية . فاستغنى الرجل عن الدار وظل قابعا في عرينه المتواضع . وارتدت ان اتلافى هذا التقصير ، فاصدرت الاوامر باعفائه من هذه المبالغ ونسديدها من قبل الدولة وتسليمه الدار ليفيد على الاقل من اجرتها السنوية التي كان محروما منها . ولست ادري اذا كانت هذه الاوامر قد نفذت ام اصطدمت بعراقيل البيروقراطية السخيفة !

وعلى اي حال ، فان سلطان الاطرش يستحق تقدير الوطن . فاذا لم يتحل هذا التقدير بالمادة ، فهو في قلوب السوريين اجمع . وبعد عودتي الى دمشق عملت على اصدار كراس صغير يتضمن ذكر اخبار هذه الرحلات مفصلا ، مع المعلومات المفصلة عن المشاريع الكبرى القائمة والمنتوية . وقد وزع هذا الكراس الذي اسميته « الحكومة والشعب في محافظات اللاذقية ودرعا والسويداء » باعداد كبيرة في دمشق وسائر المدن السورية . وبعثت وزارة الخارجية بنسخ كثيرة منه الى بعثاتنا لتوزيعه محليا ، وخاصة على الطلاب السوريين . وقد علمت فيما بعد انه نال استحسان الجميع .

وكان في مقدمة المطالب الشعبية التي ايدناها بالاشتراك مع جميع الفئات الغاء قانون الطوارئ وانهاء الاحكام العرفية . وبعد تاليف حكومتي كان لا بد لنا من تحقيق ما كنا نسمى اليه . والتف مجلس الوزراء لجنة لدراسة القانون الناصري وتعديل احكامه ، ضمت الكوراني والنوري . فقدمت تقريرا بطي بعض المواد الظالمة . الا ان رئيس الجمهورية واللواء زهر الدين كانا يعارضان الغاء الاحكام العرفية ، زاعمين بان البلاد لا تزال تشكو من وجود بعض العناصر الناصرية التي سوف تنشط وتستفيد من الغاء حالة الطوارئ للقيام بمظاهرات وباعمال تخريبية . وفي صبيحة اليوم الذي دعي فيه مجلس الوزراء الى الاجتماع لبحث الموضوع والبت فيه نهائيا ، استدعاني الدكتور القدسي اليه ، فوجدت قائد الجيش

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

عنده . وتكلم الرئيس بما لا يخرج عن رايه السابق في ابقاء حالة الطوارئ . وايده زهر الدين مؤكدا انه لا يتحمل اية مسؤولية اذا اطلقت الحريات . وبعد المناقشة ، اتفقتا على تأييد فكرة تأجيل الموضوع . غير ان الاشتراكيين من الوزراء اعترضوا على التأجيل وايدهم في ذلك الوزراء من الاخوان المسلمين ووقف الى جانبهم جميع الوزراء . اما انا فقلت بالتأجيل ، بينما عاد زهر الدين عن اصراره واستنكف عن ابداء رايه عند التصويت . وتقدم وزير الداخلية باقتراح وسط قبله الجميع ، يقضي بأن يصادق اولا على المرسوم التشريعي المعدل للقانون الجائر ، ثم يقرر الغاء حالة الطوارئ ابتداء من مطلع ١٩٦٣ . وعندما اعلنت الحكومة ما عزمت عليه قوبل موقفها لدى جميع الاوساط بالاستحسان والاستصواب .

وبالفعل ، لم يكن القانون نافذا . غير ان الناس كانوا يخشون استمرار حالة الطوارئ وما تعطيه للسلطات البوليسية المدنية والعسكرية من صلاحيات واسعة . وكان اكثر الناس تخوفا من استمرار الوضع الشاذ هم الاشتراكيون والشيعيون الذين كانوا عرضة للتوقيف والاهانة والسجن بصورة تكاد تكون مستديمة .

وشمة من يقول بأن الغاء حالة الطوارئ ادى الى قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، وبأن الحكومة تراخت في تمع المؤامرات الناصرية ، مما ادى الى تلك النتيجة . واني ارد هذه التهمة وهذا الظن ، اذ ان انقلاب ٨ آذار لم تتم به الجماهير ولا الجماعات الناصرية ولم تغل ايدي رجال دوائر الامن لتمتع تلك الفئة بسبب تقييد صلاحياتها ، بل كان الانقلاب من صنع الضباط وبالانصاف مع جماعة العراق العسكريين . ولم يكن لقانون الطوارئ دخل في اماكن تمع تلك الحركة بقانون ما ينفذ على المدنيين دون العسكريين . وقد وجدت في الفترة التي مرت بين يوم الغاء حالة الطوارئ ويوم الانقلاب — اي ما يقرب من شهر ونصف — ان حبل الامن لم يضطرب اكثر من ذي قبل ، كما اننا لم نجد انفسنا يوما عاجزين عن تمع المظاهرات البسيطة التي قام بها بعض الطلاب الناصريين بما لدى سلطات الامن من صلاحيات عادية وبما لدينا من قوانين جزائية نافذة .

وقد اعلنت في بيان صحفي انني لا اريد ضرب ذبابة بمطرقة ثقيلة ، فاناظ هذا القول الناصريين والبعثيين الى حد كبير . ومعنى ذلك هو انني لا اشعر بحاجة الى تمع الحركات الناصرية التافهة بقانون الطوارئ القاسي . واضافة على ذلك ، فقد كان ارتياح

سائر الناس الى رفع هذا السيف المسلط على رؤوسهم اجدى في امر تأييد الحكم القائم المستند على ثقة الشعب وارتياحه وشعوره بتتمه بحريته .

غير ان رئيس الجمهورية عماد بعد فترة من الغاء حالة الطوارئ يصر علي في العودة اليه ، يؤيده في ذلك كل من وزير الداخلية وقائد القوى المسلحة . وكانت شبه معركة بيني وبينهم لم تنته الا بقيام الانقلاب . ولست ادري السبب الذي كان يحمل رئيس الجمهورية وزهر الدين على الاصرار على فرض الرقابة على الصحف ، بينما كانت كلها سائرة في اتجاهنا داعمة لنا صباح مساء ، وعلى اعداد مساكن في تدمير لا يواء من يجب ان تفرض عليهم الإقامة الجبرية فيها من المناوئين للعهد الحاضر . هل كان ذلك خوفا من ان يغتال زمام الامر من ايدي السلطات ، ام ان وراء ذلك هدفا مستورا ، هو ان يتقلب الراي العام على الحكومة وان يؤدي هذا البطش الى انفجار ازمة تطيح بنا ، فيتخلص رئيس الجمهورية مني ومن حكومتي ؟ ام انه كان بالفعل قائما بان الحكومة لا تقدر على مواجهة الصعاب الا بصلاحيات استثنائية ؟ ليس لدي من الوثائق ما يجعلني اثبت سوء نية الرئيس تجاه الحكومة ، لكن الظواهر البسيطة كانت كافية لتجعلني اعتقد انه لم يكن بريء النية في خطته هذه .

ومن ذلك انه قال لي ذات مرة ان الحال كان احسن مع بشر العظيمة . فاجبته - وقد فهمت قصده - بان الرئيس السابق كان الين مني عودا ، واكثر مني مسايرة لآراء القدسي وتنفيذ اوامره . ثم اضفت قولي : « الحق يا ناظم بك ، انا لست بشير العظيمة ! » وكنت اقول له في اكثر الازمات انني غير متمسك بالكرسي ، واني اعتقد ان التعاون الصادق بين عناصر الحكم الاساسية ، اي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقائد الجيش ، اذا لم تكن متفقة في الاتجاه ، متضامنة في مواجهة الحوادث ، واذا لم يحمل كل منها في صدره نية صادقة مخلصه تجاه العناصر الأخرى ، لا سيما في غياب مجلس النواب الذي يستطيع باستقالة الحكومة ان يحكم بينها وبين رئيس الجمهورية ، فلا امل في استمرار الامور وسيادة النظام . وعرضت عليه استعدادي للانسحاب من الحكومة وطلبت منه الاجابة عما اذا كان مستعدا لدعوة مجلس النواب المنحل لنج الثقة برئيس جديد . فاذا لم يكن هذا واردا ، فليجد حلا دستوريا آخر . لكنه كان كل مرة يلوذ بالسكوت المطبق .

هل كان القدسي يريد التخلص من الحكومة وبصورة خاصة مني بأي شكل كان ، أم انه كان يوازن في عقله بين دعوة المجلس وبين العودة الى الحكم غير الدستوري ؟ لا ريب في ان القدسي كان يخشى اكثر ما يخشى ان يعود مجلس النواب الى الاجتماع . ذلك لانه كان قائما بان جميع اعضائه ، برن استثناء ، اصبحوا ضده ، وان موقفهم هذا سوف يزداد صلابة اذا ما كان سبب الدعوة استقالتني بسبب خلاف معه . وكان كذلك يتحسب من ان يطالب مجلس النواب محاكمته باعتباره حنث بيمينه الدستورية والتف حكومة بشير العظمة واعطى نفسه حق التشريع . اما الاستغناء عن حكومتي مع ما تتمتع به من صفة دستورية نيابية والعودة الى القواعد التي قامت عليها حكومة بشير العظمة ، فكان في نظره ايضا امرا محفوفا بخطر قيام النواب وانصارهم بحملات ومظاهرات تطيح به وبالحاكم الجديد الذي سيسلمه مقاليد الامور . ولعله استشار السفير الامريكي ، فنصحه هذا الاخير بعدم اللجوء الى حكم غير نيابي مرة ثانية .

هذا ما كان يجمل القدسي حائرا به ومتخوفا منه . ولا شأن في ذلك لمسير البلاد ، بل الشأن مصيره هو من ان يؤول الى المحاكمة وازاحة كرسيه من تحته . اذ ان القدسي وجميع زملائه اعضاء حزب الشعب لم يكن اهتمامهم بمسير البلاد تقدر اهتمامهم بكراسيهم ومنافعهم ومصالح انصارهم ، بدليل انهم كانوا مستعدين للتفريط بكيان سورية واذابتها في اتحاد عراق نوري السعيد ، ثم القائم بهذا الكيان تحت اقدام عبد الناصر ليتخلصوا من اخصامهم السياسيين وليعودوا الى الحكم . وكانوا في توجيه سياسة بلدهم اجراء وعملاء للامريكيين والانكليز ، يتلقون التعليمات من ممثلهم في دمشق وبضربون بمصلحة بلدهم مرض الحائط .

ومن البراهين على عدم ارتياح القدسي من حكومتي معارضته لقيامها ، وخاصة لاستلام رئاستها في البدء ، ثم مساعيه لضعافها فاستقالتها ، وذلك بالقول دائما ان وجود الوزراء الحزبيين ضمن الحكومة يعرقل خطواتها . فكان ينصحتني بالاستغناء عنهم ، وهو يعني ممثلي الحزب الاشتراكي ومثلي الاخوان المسلمين . فاذا تم ذلك ضعفت الحكومة بانسحاب قوى تدعها بعض الاوساط الشعبية ، وتسنى عندئذ للرئيس ، في الوقت نفسه ، السيطرة على سير الحكومة بواسطة الوزراء الحيايين الذين اصر على ادخالهم

الجلس الخامس . وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٢)

في الوزارة عند تأليفها . وما كان القدسي يرتاح الى حكومة يسندني فيها الكلاس او النفوري ويقفان في وجهه ويسمعانه ما لا يسمعه من الحيايين من اقوال قاسية في بعض الاوقات . وعندما ايقن ان لا فائدة تجرى في محاولاته حملي على ابعاد الوزراء السياسيين ، راح يكد لنا المكائد - وفق الاساليب المعروفة عن جماعة حزب الشعب - التي من شأنها حمل الكلاس ورفاقه على الانسحاب من الحكومة ، فيضطر الاخوان المسلمون للحاق بهم . وهكذا يحل محلهم وزراء حيايين جدد على شاكله رياض الميداني .

وما كانت مواقف رشاد برمدا الموالية لاضراب المعلمين والتفاضي عن توزيع الكتب المدرسية التي تحتوي على تجديد عهد عبد الناصر ، ورفضه منح الكتب المجانية لطلاب السلمية ، وتردده في ابعاد العناصر الناصرية من الادارة المركزية في وزارته ، ولجونه الى تسريح ٢٥ معلما من دمشق ودرعا والسويداء ، والغائه قرار مجلس الوزراء في اليوم التالي ، الا مؤامرات دنيئة تستهدف حمل الاشتراكيين على الانسحاب من الوزارة ، والقاء بذور التفرقة بينهم وبين الاخوان المسلمين ، مما يؤدي الى انهيار الوزارة . وكان رشاد برمدا في كل مرة يهدد بالاستقالة من الحكومة وانا ارداه واعمل على تسوية الوضع بما لي من صداقة وود مع اكرم الحوراني وجماعته ، وذلك حرصا على تجنب اية هزة في الحكم تعرض الكيان كله للانهايار . وفي النهاية ضاق صدري منه وصممت على قبول استقالته ، رغم المحاولات العديدة التي قام بها القدسي وغيره لاستبقائه وزيرا حتى في غير وزارة التربية والتعليم . وانطقت وكالة الوزارة بوزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم . وسياتي فيما بعد ذكر التفاصيل عند الوصول الى بيان اسباب استقالة الوزراء الاشتراكيين .

وقال لي الدكتور ناظم القدسي ذات مرة : « عجيب تمسك بالديموقراطية وبالحرريات العامة ! » فاسقط في يدي عند سماعي هذا القول ، وقلت له : « انت ناظم القدسي عضو حزب الشعب الذي تمز اعضاءه على مناضد قاعة مجلس النواب وراحوا يولولون ويمرخون عندما ربح رئيس المجلس الجلسة ذات مرة بعد ان قرأ المضبطة التي وقها النواب طالبين تعديل الدستور بما يجيز تجديد انتخاب شكري القوتلي رئيس الجمهورية ! لكم ناديتم بالويل والثبور وعظائم الامور عند اي مس بالدستور او بمبادئ الديموقراطية

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

وبالحريات العامة . ألم تهاجوا مسبري الصلي عندما استصدر
المرسوم التشريعي رقم (٥٠) في ١٩٥٦ وتلصقوا به وبحكومته
تهمة الدكتاتورية ؟ ثم ألم تحاربوه لانه اجاز مرآتية الرسائل في
دوائر البريد ؟ هل كنتم مؤمنين عندئذ بأقوالكم أم كنتم تقصدون
الى تلب الحكومة واستلام دفة الامور ؟ واذا كنتم صادقين ، فلم
تطلبون مني اليوم اعلان حالة الطوارئ والغاء حرية الصحافة ؟ «
فهز التدسي رأسه واكتفى بذلك جوابا !

وذاذ مرة قال لي : « لماذا تخاف شروور حالة الطوارئ وانت
الذي ستقولى منصب الحاكم العرفي باعتبارك رئيسا للوزارة ؟ وهل
تخشى من نفسك ؟ « فأجبتة بانني لا اخشى ذلك ، لكنني اجزم بان
قانون الطوارئء سوف يطبقه الموظفون المكلفون بالامن والشرطة
على اسوا ما يمكن ان يتصور ، رغم كوني انا الحاكم العرفي .
وماذا يستطيع ان يعمل الحاكم العرفي وصلاحيات توقيف الناس
ودخول البيوت ليل نهار وغير ذلك من التدابير الزجرية القاسية
سوف تصبح ضمن صلاحيات رجال المباحث والمخابرات ،
وسيعملون ضربيا باصدقاء الحكم لا بالناصرين كما تدعون لانهم منهم
ويتآمرون معهم . ثم ان الاصرار على طلب اعادة حالة الطوارئء
ليس الا دسياسة منهم ليوقعوا بين الحكومة وانصارها وليجعلوا
الناس يرون في الحكام الحاليين ما كانوا يرونه فيمن سبقتهم من تسلط
على الرعية وايداء لها . «

وفي النهاية ابلغت الرئيس وقائد الجيش بانني افضل ان تقطع
كلتا يدي من ان اوقع مرسوم اعادة حالة الطوارئء . واقتنعت وزير
الداخلية بصحة نظري ، فتراجع عن تشدده وقطعنا بذلك الطريق
على تنفيذ اهواء رئيس الجمهورية وقائد الجيش .

واني ، اذ اكتب هذه السطور بعد انقلاب ٨ آذار ، اعلن بانني
لم اندم على موثفي وائي لا ازال قائما بان الحريات العامة دعامه
للحكم اذا كان قلبا وقالبا ديموقراطيا وشعبيا ، وبان الحكم
الدكتاتوري الذي يستلم الحكم خلافا للدستور ورغم ارادة ممثلي
الشعب ولا يعمل لمصلحته ، هو الحكم الذي لا يستطيع البقاء الا
تحت حباية الظلم والتسلف وبجو فاسد ليس فيه نسمة من الحرية ،
كجميع انواع الحكم التي جربتها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الآن . وانه
ليسرني ان اسجل ان كل هذه الاوضاع الشاذة غير الدستورية
قد انهارت وذهب اصحابها الى حيث لا رجعة ، او طواهم الموت

الحريات العامة دعامه
للحكم الديمقراطي

واسدل على اسمائهم النسيان مع الذل والحقارة .
وما ناظم القدسي الافردا من افراد هذه الطنمة . فهو لا يؤمن
بجدارة السوريين على تنظيم حياتهم السياسية على اساس متين
من الديموقراطية النيابية الدستورية . وهو يظن ان حكم الفرد هو
وحده القادر على توجيه خطى البلاد ، بعكس النظام البرلماني الذي
تظاهر بالعداء له منذ وصل الى اقصى امانيه بانتخابه رئيسا
للجمهورية .

ويسير ناظم القدسي في ذلك على خط متاوز مع خطط الدول
الاستعمارية . فهي ايضا ، وعلى رأسها الولايات المتحدة
الامريكية ، لا تطبيق النظام البرلماني في سورية ، بل على العكس
تستقبل بفرح مخراب كل دكتاتور يقلب النظام البرلماني ويقدم محله
نظاما فرديا تتعايش معه امريكا وتضمن مصالحها بواسطته . وترى
الرؤساء الامريكيين يذمغون زبانيتهم الحكام المستبدين الى استرضاء
شعبهم ليكون لهم فيه قاعدة تماثل في ارتباطها بهم ارتباط الشعوب
الشيوعية بزعمائها . ولذلك كانت امريكا تحث عبد الناصر على
سلوك سياسة اشتراكية ظنا منها انها تحيطه بهالة من المجد
والالتزام بسبب ما يوجد به على الفلاحين من اراض وعلى العمال
من مغانم . لكن فاتها ان هاتين الطبقتين ، وان هتفت في اول الامر
لمن منحها هذه الخيرات ، فهي تنسى بعد مدة قليلة ، وبعد زوال
الجيل المنتفع بها في البدء . ويعود الحاكم ، عندئذ ، اذا بقي حيا
او خليفته اذا ورث عرشه ، بتحري وسيلة جديدة لاسترضاء العمال
والفلاحين . لكن هل من دكتاتور يطمع بالخلود او بانتقال مقامه من
بعده لولده ولاسرتة ؟ فهو يقول لنفسه : لاخذ قوت يومي ، اما الغد
فعلمه عند الله . وهو لو تبصر في مصر كل واحد من اولئك
الطفاة ، لادرك ان حكمه ، مهما طال ، فهو صائر الى الزوال تسرا
او بالحالة الطبيعية التي لا يستطيع احد الفرار منها .

برز النشاط الناصري في الوسط العلمي اكثر من اي وسط
آخر . ويعود السبب في تفشي الفكرة الناصرية الى عدة عوامل
اود ان اعالج اهمها ، في ما يأتي :

ان الطلاب في هذا العصر ، بصورة خاصة ، حائرون . وهم
يتحرون عن هدف او مثال يجعلونه نصب اعينهم ويتجمعون حوله ،
حتى اذا ارتسم بفكرة التقطوها وراحوا يعملون من اجلها ، او تجلى
في شخص عبده وجعلوا منه مثالا اعلى يهتفون باسمه ويرقصون

الجزء الثالث ؛ سورية بعد الاتصال

حوله ويرغمونه على الاكتاف . وهم مساقون ، ليس بنفكير وحكمة ، بل بنوع من الشعور الغريزي ، تماما كما ترف الفراشة نحو الصباح وتطوف حوله وتظل ترقص بأجنحتها الرقيقة حتى تصطمم به فتحترق فوراً وتقع صريعة على الارض . وهذا المغناطيس المجهول الكنه الذي يجذب الفراشة المسكينة نحو حفتها يجذب أيضا كتائب الجيل الصاعد نحو الزعيم المفوه الذي يسيطر بأقواله المعسولة وبحركاته التمثيلية المحكمة الاخراج على تلك الجماهير ، فتنساق اليه بدافع الوطنية والقومية او بدافع المبدأ والمقيدة . وقد استطاع كل من هتلر وموسوليني في العصر الحاضر أن يجتذب الشبيبة اليه ، وان يسحرهم بأقواله ، وان يلعب بعواطفهم — ان لم نقل على عقولهم . ذلك لان الجيل الشاب المتعطش الى من يقوده ويفكر عنه ويقرر له مصيره ويحقق أمنيته ويقضي وطره ، يرمي نفسه في الشباك المنصوبة لاصطياده ويستسلم بكلية لذلك الزعيم الذي يجد فيه تجسيدا لاهدافه الوطنية مثلما يجد في تلك الفتاة تجسيدا لاحلامه الجنسية . وهو لا يدري بسبب عدم اكتمال نضوجه العقلي الى اية هاوية يستطيع ان يقوده اليها ذلك الزعيم او تلك الغانية . وما اشبه وضع الزعيم او الفتاة اللعوب بوضع الطائر الذكر عندما يدور حول من يريد اغراءها ، فيفتح لها جناحيه ويربها الألوان الزاهية في ريشه . وكمن من غرفة كسا صاحبها الشاب جدرانها برسوم ساحرات هوليوود وغيرها من شهيرات الممثلات اللاتي ترسل نهودهن البارزات وشفاهن المغربيات وعيونهن الساحرات اشعة الانوثة والجادبية الشهوانية !

وصور عبد الناصر احتلت كذلك جدران غرف الطلاب ، شبانا وشابات ، وعلقت ضمن الاطارات على صدور الكواعب ، الى جانب صور الكواكب المتلألأة في سماء التمثيل والسينما . وقد تدلت تلك الصور على الحبال كما تعلق الخرفان في دكاكين التصاين ، او رغمت على رؤوس العصي وظيف بها في الشوارع ، كلافئات الاعلان عن الحفلات البهلوانية .

والى جانب هذه الدعاية المرئية ، استعملت الدعاية السمعية على اوسع مدى في الاذاعة والتلفزيون ، سواء بالمقالات والابحار والتعليقات او بالاغاني والانشيد ، حتى اصبح اسم عبد الناصر يتردد على الالسنة ويعبر تعاريج الأذان ، اكثر مما يتردد اسم خالق الارض والسموات على السنة عباده !

وقد عملت الدعاية المصرية على استجلاب المعلمين والمعلمات بجميع وسائل الاغراء المادية . فقام هؤلاء بدور خبيث في بث السموم في عقول الطلاب والطالبات . كوفئوا عليه بالعلامات الجيدة ، بينما عوقب خصومهم بشتى انواع العقوبات ، حتى بتأخير ترفيعهم وعرقلة نجاحهم في الفحوص .

ورغم كل هذه الدعاية السخية الناشطة لم يعلق بشباك الناصرية سوى عدد غير كبير من الطلاب والطالبات لا يتناسب على اي حال مع ما بذل وانفق في سبيل استجلابهم . فالمظاهرات التي سارت في عهدنا ، والمشاغبات التي حصلت في الجامعة السورية والتي اشترك فيها الناصريون مع الطلاب المنتسبين الى الاخوان المسلمين ، بدا عددها كبيرا . غير ان الحقيقة هي ان اولئك المنتسبين للاخوان المسلمين دفعوا الى التآزر مع الناصريين باسم محاربة الشيوعية والاشتراكية وضرب الطلاب المنتسبين لهذين الحزبين . وعلى اي حال ، فان عدد الذين تظاهروا امام دار الضيافة حينما زارت دمشق جبيلة بوحيد لم يتجاوز المئة . اما سبب ازدياد العدد في مظاهرات السويداء ودرعا والجامعة السورية ، فمرده الى الخطة التي بدأ بتنفيذها القائمون على هيئة الاخوان المسلمين ، بعد عودة الصيرفي من الجزائر حيث اجتمع مع عبد الحميد السراج وتلقى منه التعليمات والخطط الموضوعية في القاهرة للبدء بالاعمال التخريبية تمهيدا لاستقاط الحكم الحر في سورية .

وكان يسيطر على المعلمين اعضاء نقابة المعلمين ويرأسها اثنان ، ظهر فيما بعد مدى ارتباطهما بالقاهرة . وايدهم في ذلك جماعة الاخوان المسلمين ، كما ساندتهم في الخفاء رشاد برمدا وزير التربية ودعمتهم الحلقات الناصرية . وقد اجتمعت النقابة وتقدمت من الحكومة بطلبات عديدة ، منها المعقول ومنها ما يعلمون بان ما من حكومة تستطيع تحقيقه .

وجاء في احدي النشرات التي اذاعتها النقابة ان اعضاء الرابطة في اجتماعهم المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٦٢ قرروا البدء باضراب المعلمين ، ولم يكن مضي بعد على تأليف حكومتي عشرة ايام ، بحيث انها لم تكن بعد قد درست المطالب لتقرر ما ترى قبوله منها . وهكذا برهنت رابطة المعلمين على انها تريد اثارة الفتنة واضعاف الحكم ، لا تحقيق مطالب مشروعة يهدد منها الاساتذة

الجزء الثالث : سورية بعد الانحلال

ومن سوء الصدف ان تسند وزارة التربية والتعليم الى رشاد برمدا الذي عمل جهده لابقاء حكومة بشير العظمة ولعكاسة تشبثاننا باعادة الحياة الدستورية . هذا بالاضافة الى انه كان على صلة وثقى بزعماء الحركة الناصرية بدمشق ، وهم حويد والحسامي وبوظو وقاسم . فكان يجتمع اليهم يوميا وينفذ في اليوم التالي ما يتقرر بينهم . ولو وقف رشاد برمدا موقفا حازما تجاه الرابطة ، منذ اول لحظة ، كما وقف فيها بعد اللواء عزيز عبد الكريم عندما تولى وكالة وزارة التربية والتعليم ، لما كان ثمة اضرار من قبل المعلمين ولما حصلت كل الاعمال التخريبية التي سآتي على ذكرها .

والف مجلس الوزراء لجنة قوامها وزير المالية خليل الكلاس ، وعمر عودة الخطيب المنتسب للاخوان المسلمين ، فدرست مطالب المعلمين . ثم عرضت التقرير الذي وضعته على مجلس الوزراء ، فاذا به يقضي بقبول بعض المطالب . وبعد المذاكرة قرر المجلس ان تشمل زيادة الرواتب جميع موظفي الدولة ، سواء منهم الموظفون المصنفون في دوائر الدولة ، او موظفو المؤسسات والادارات العلية ، وذلك على اساس اضافة ٣٠ ليرة سورية شهريا على راتب كل موظف حتى الفئة الاولى . وتقرر ايضا زيادة التعويض العائلي وجعله واحدا لكل موظف مهما كان معاشه ، وذلك على اساس ١٢ ليرة سورية شهريا عن كل ولد . وصدر المرسوم التشريعي بذلك ، على ان يبدأ مفعوله في مطلع ١٩٦٣ . وهكذا تم تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية التي كنا نستهدفها . ومن الطريف ان رئيس الجمهورية عتب علينا لاننا قررنا ما قررناه ، ثم اعلنه في الصحف قبل ان يطلع عليه وقبل ان تعرض نصوص المرسوم التشريعي على مجلس الوزراء الذي يجب عقده تحت رئاسته حسب احكام الدستور الجديد . فقلت له : « اذا كنت ترفض توقيعه ، فهذا امر آخر ! »
فاجاب : « ... لكن الاصول ! »

وهكذا برهن ناظم القدسي على انه يتمسك دائما بالقشور ويترك اللباب . ومثال ذلك انه في الايام الاخيرة من عهد حكومتي ، وفي الوقت الذي كان يتناحر فيه ضباط القيادة ويسمى كل واحد منهم لازاحة الآخر ، وفي الظرف الذي بدا فيه موقف حكومة العراق البعثية غير الموالي للمعهد القائم بسورية — في مثل هذا الجو المسموم



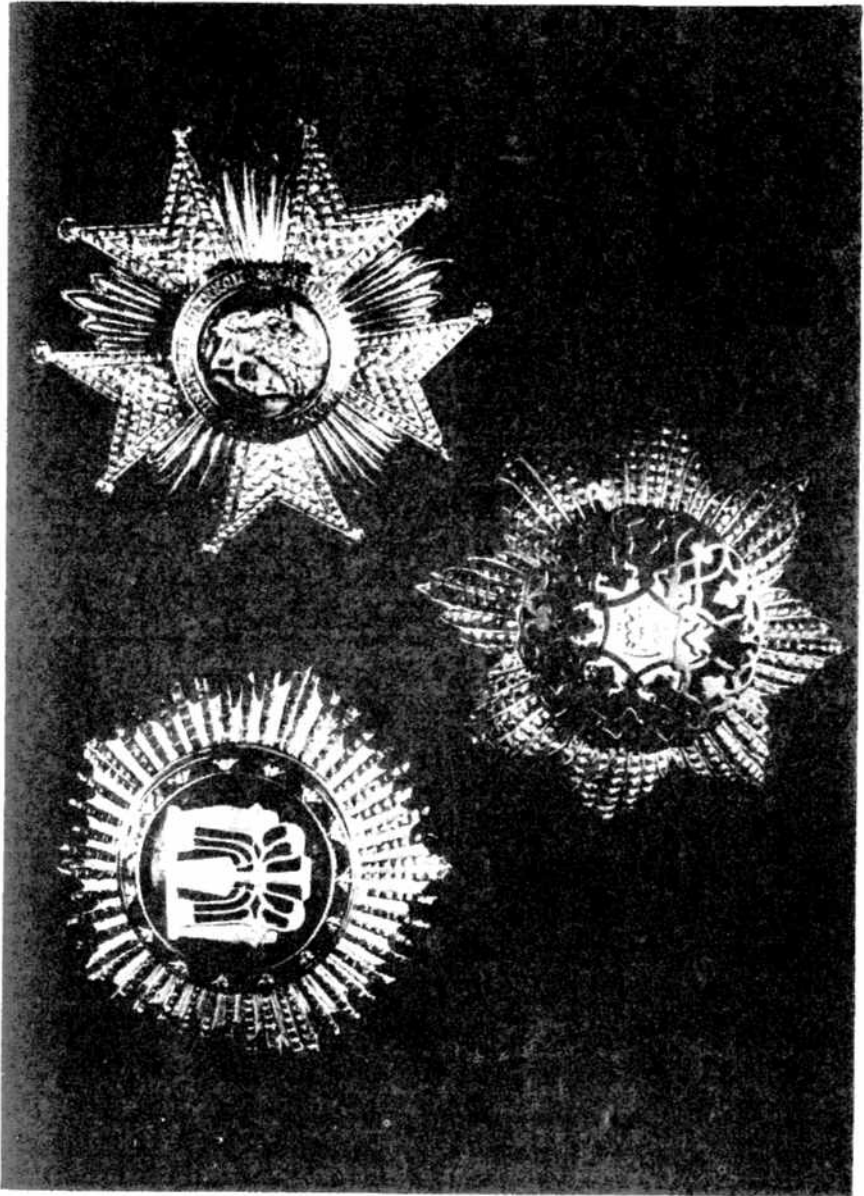
خالد العظم يتوسط سمو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) ورياض الصلاح



مع الحاج حسين العويني في زيارة للشيخ بشارة الخوري.

مع الامير مجيد ارسلان وجوزف سكاف في مكتبه برئاسة الوزارة في دمشق





ثلاثة من الأوسمة التي كانت تزين صدر خالد العظم. وبينها وسام أمية الأكبر.

الذي كنا نعيش به وروائح الانقلاب تعم وتزداد شيوعا ، كان ناظم القدسي ، في الاجتماع الذي حضرته معه عند شكري القوتلي ، يؤاخذني على تمسكي بصلاحيات الحكومة المركزية ولا يجد ما يقترحه سوى توسيع صلاحيات المحافظين على اساس اللامركزية والمباشرة بانتخاب المجالس البلدية وانشاء دائرة يتجمع فيها جميع الموظفين الزائدين عن الحاجة . فتأخذ من هذا المستودع كل وزارة ما هي بحاجة اليه من موظفين ! نعم ، هذا ما شغل عقل القدسي وما اراد من الحكومة ان تسارع الى تنفيذه ، بينما كانت الجمهورية تتزحلق نحو الهاوية .

اما المعلمون ، فقد قابلوا قرار مجلس الوزراء بعدم الاستحسان وراحوا يطالبون بتحقيق المسائل الاخرى . واستمر الاخذ والرد بين وزيرى التعليم والمالية الى ان اعلن المعلمون الاضراب العام وامتنعوا عن القاء الدروس . وكانت خطة مرسومة وموعز بها من القاهرة لاثارة المشاكل في وجه الحكومة ، على اساس انها ترفض الانصياع ، فيقوم الطلاب عندئذ بمظاهرات تضطر دوائر الامن الى قمعها ، فيسقط القتلى والجرحى ويصطبغ العهد بدمائهم !

ودام الاضراب اسبوعا سعى فيه وزير التربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لانهاهه بخضوع الحكومة لطلبات المعلمين . فرفضت ذلك بشدة وصرحت بان الحكومة لا تدرس رغبات الاساتذة الا اذا عادوا عن اضرابهم . وسعوا ليحملوني على استقبال وفد منهم يتلقى مني الوعد بتلبية الطلبات ، فرفضت ايضا . وفي النهاية اضطرت النقابة الى اعلان انتهاء الاضراب ، فعاد الاساتذة الى عملهم بعد ان لمسوا موقفى المتصلب واصراري على عدم الخضوع لهم ، وبعد ان تحققوا من ان عملهم نيذه الراي العام واعتبره مشاغبة ناصرية ، وبعد ان قامت الصحافة بمجموعها بحملات قاسية على النقابة .

وقبل هذه الحادثة ، كان هنالك قصة الكتب المدرسية التي وزعت على الطلاب وفيها المديح لعبد الناصر بشكل يتقارب العبادة . وحمل بعض الوزراء على من سمح بتوزيع هذه الكتب . فتألفت لجنة وزارية اشترك فيها النفوري والخطيب للتحقيق في الامر ، فثبت لها ان مديري بعض المدارس وعددا من موظفي الادارة المركزية في وزارة التربية هم مسؤولون عن هذا العمل . فطلبت

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

معاقتبتهم ولحقت الى ان وزير التربية كان على علم بهذا التوزيع ، قبل ان يسافر الى بلغاريا حيث بقي فيها ما يقرب الشهر . ثم قرر مجلس الوزراء كف يد اثنين من موظفي الوزارة واحالتهما على مجلس التأديب ، واتلاف الكتب المشوهة . غير ان فرحان الجندي وزير التربية بالوكالة في غياب الوزير الاصيل لم ينفذ قرار مجلس الوزراء لانه كان على صلة بهم . فلما عاد رشاد برمدا من السفر وحضر اجتماع مجلس الوزراء ، راح حسب عادته يرغسي وبزبه ويهدد بالاستقالة ويتلاسن مع الكلاس . وقد توفق في النهاية الى تجميد التحقيق وطى هذه الاضبارة .

وعقب هذه الحادثة قامت مظاهرة في السلمية ، طالب فيها الطلاب باستلام الكتب المدرسية بالمجان كالسابق . وحصل اصطدام بينهم وبين قوى الامن ، اصيب بعضهم فيه بجراح وقتل شخص واحد . وثبت عندنا ان عدم توزيع الكتب كان عملا مقصودا لاثارة الطلاب واخراجهم بمظاهرة تقع فيها حوادث دامية تزعزع كيان الحكومة .

ثم جاءت حوادث الشغب في درعا والسويداء ، اعقبتها مظاهرات . وذات يوم ، دخل مكنتي وزير التربية وفاجاني بمشروع مرسوم يقضي بتسريح ٢٥ معلما ومعلمة من مدارس دمشق ودرعا والسويداء . وقال مؤكدا ان التحقيق الذي اجراه اثبت ان هؤلاء هم الذين دفعوا الطلاب الى القيام بالاعمال التخريبية . ثم استشهد بالتقارير التي بعث بها محافظ درعا الى وزير الداخلية الذي كان حاضرا هذا الاجتماع . فقلت لهما ان التسريح بموجب المادة (٨٥) من قانون الموظفين سلاح قاس . فهو لا يجيز للمرح بهذا الشكل ان يعترض على تسريحه امام اية جهة كانت . فلما بد ، والحالة هذه ، ان نتميق ونتروي في ادانة الموظف ونتبصر بأمره . فالتسريح يلحق ضررا كبيرا بالموظف واسرته ، وقد يكون معيلا ، فينقطع الرزق عنه وعن اولاده وزوجته المساكين . فاصر الوزير على التسريح ، فلم يسعني الا احالة الموضوع على مجلس الوزراء ، صاحب الصلاحية بالرفض او بالتسريح .

وعندما اجتمع المجلس بعد الظهر طلب برمدا من الرئيس السماح له بعرض قضية مستعجلة يجدر بحثها قبل سائر المسائل في جدول الاعمال . ولما قبل طلبه ، راح يروي الاعمال التي قام بها الطلاب ويسرد الوقائع مدلا على اشتراك بعض المعلمين وحثهم

الملف الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

الطلاب على مهاجمة قوى الامن وعلى تمزيق العلم السوري واحراق بعض اجزاء من البنايات الرسمية . وازداد الى ذلك قوله بأنه ثبت لديه ان ثمة (٢٥) استاذًا يستحقون التسيريح فوراً . فطلب الوزراء الاطلاع على الاسماء ، فرفض واعداً بأن يطلعهم على الاسماء بعد الموافقة على التسيريح . وسأله رئيس الجمهورية عن اسباب تطور سياسته من اللين الى الشدة ، فأجاب بأن لم يعد ثمة مجال للصبر . فان لم نقس ، فسوف تعم الفوضى بحيث يتعذر عليه ادارة شؤون الوزارة . ومع انني لفت نظر الوزراء الى تساوة العقاب ، فقد حمل اصرار الوزير الحكومة على تبني اقتراحه والموافقة على اصدار مراسيم التسيريح . ثم اطلع الوزير مجلس الوزراء على الاسماء ، فأبدى السيد مظهر العظم استغرابه من شمول التسيريح معلماً يعرف عنه ابعاده عن الناصرية وغيباه عن درعا يوم الحوادث . ويبدو ان ذلك المعلم منتسب للاخوان المسلمين . فأكد الوزير ان تحقيقانه تدين ذلك الاستاذ بما لا يترك مجالاً للشك والريبة . وقد استصوب الوزراء الاشتراكيون ما اتخذ من تدابير بحق الاساتذة المعروف عنهم انتهاؤهم للاخوان المسلمين . اما الوزراء الاخوان فكتموا غيظهم وسكتوا .

وفي اليوم التالي بلغني ان وزير التربية اوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء والى لجنة للتحقيق وطلب عدم نشر مرسوم التسيريح في الجريدة الرسمية . وجاءني الوزراء الاشتراكيون محتجين ومستفسرين . ولما سألت الوزير عن صحة ما سمعناه ، اكده لي - عندئذ طلبت منه الحضور الى مكنتي . ف جاء ليقول بأن محافظ درعا دس بعض الاسماء انتقاماً من اصحابها ، وان التباساً حصل في شأن معلمين اثنين جاء ذكرهما في تقرير المحافظ ، بدلا عن غيرهما - فاستدعيت وزير الداخلية وسألته رايه ، فاعترف بوقوع الخطأ في الاسماء ، لكنه نسبه الى وزارة التربية واكد ان تقرير المحافظ كان خلواً من اقتراح تسيريح احد من الموظفين وانه لم يتعد اقتراح نقلهم الى محافظة ثانية . فذهلت لهذا النبا والتفت الى وزير التربية متمجبا ، فقال : « هذا صحيح ، فالمحافظ لم يقترح تسيريح احد . » ثم اعترف بأنه لم يتحقق بنفسه ولا بواسطة احد من مفتشي الوزارة ما جاء من اسنادات في تقرير المحافظ . فقلت له : « كيف ، اذن ، اقترحت التسيريح ؟ » فاعترف بأنه اخطأ في ذلك ! وعندئذ لم يسعني الا ان اوجه اليه كلاماً قاسياً يتضمن اللوم والمؤاخذة على الطيش

والتهور والتسبب بخراب البيوت ، دون تحقق . و اردفت قائلا له بأنه اخرج موقف الحكومة . فان هي ايدته في اجراء تحقيق جديد ، الصقت بنفسها تهمة التسرع واستعمال المادة (٨٥) بدون ترو . وان هي اصرت على تنفيذ مرسوم التسريح ، بدا عملها تعفتا وعنادا واستمرارا في الظلم والكيد !

ومما لا شك به ان رشاد برمدا تقصد هذا التسريح وعمل على التحقيق بعد صدور المرسوم ، راميا بذلك الى اثاره الخلاف بين الوزراء الاشتراكيين والوزراء الاخوان ، فتفقد الحكومة كرامتها وهيبتها في عيون الناس . وقد كان هذا كله سيرا على مخططات الناصرية التي كان رشاد برمدا يجتمع يوميا بعملائها في دمشق (حومد والقاسم والحسامي) ويقرر معهم ما يتولى القيام به من اعمال من شأنها هلهلة الوضع .

والطريف ان برمدا لم يرافقنا في زيارتنا الى درعا ، مع انه كان في عداد الوزراء الذين رافقوني الى حلب واللاذقية وكان حريصا على الوقوف الى يميني في كل احتفال ، حتى يظهر رسبه واتقا في مقدمة الوزراء . وروى لي الوزير الكلاس ان برمدا كان يهدد سائق سيارته بالطرد والتسريح اذا مكن سيارة احد الوزراء من السير خلف سيارتي مباشرة . ذلك لانه متمسك بقواعد البروتوكول التي تحتفظ له بحق التقدم على سائر اعضاء الحكومة ، بوصفه اقدمهم واسبقهم في تولى الوزارة . هذا ما كان يفكر فيه هذا الوزير السخيف ، الى جانب المؤامرات التي كان يحيكها مع عملاء الناصرية ، وفي مقدمتهم بعض زعماء الاخوان المسلمين و اعضاء « الخماسي » الناصري المؤلف من قاسم وحومد والحسامي وبوظو واحمد اسماعيل الدوماتي !

وكان موقفني من مظاهرات الطلاب ومؤامرات الاساتذة والمعلمين موقف الاب الشفيق . وكنت اوصي متولجي حفظ الامن بعدم استعمال الشدة والقسوة تجاه الطلاب ، فتناعسة مني بان اكثرهم مخدوع او مدفوع بعوامل وطنية قومية لا غبار عليها ، وبانه يجب ان لا يكونوا ضحية برينة تستخدمها الناصرية للوصول الى هدفها في التسلط على سورية . وكانت سياستي اخذهم بالاعتناع والوعظة ويطول البال ، ريثما تثمر المساعي المبذولة لاعادتهم الى جادة الصواب ، ونلتك بالخطب والبيانات والتعليقات الاذاعية

والصحفية . وكنت حريصا دائما على ادخال الاطمئنان الى نفوسهم العثسى الى الاعتراف من ينوع القومية العربية ، بالقول لهم ان الحكومة تعمل للوحدة الشاملة التي تجمع جميع البلاد العربية دون ان تسيطر عليها الناصرية كما سيطرت على سورية ايام الوحدة .

وكان الفلسطينيون والاردنيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري . وكان عتبي على الفلسطينيين انهم اضاعوا فلسطين ولم يستعدوا لمقاومة الصهيونية ، ففاجأتهم الحرب في ١٩٤٨ ، فوقع من اجلها عدد من الزعماء الشباب . اما الكثرة من الفلسطينيين ، فما كان منهم سوى الرحيل عن بلادهم والتجائهم الى سورية والاردن بما يشبه الهروب والاندحار . وهكذا تفرقت جموعهم بين لبنان والاردن وسورية — عدا من التجأ منهم الى غزة — وقبلوا العيش الشظف بما تجود به عليهم الامم المتحدة من مساعدات شهرية ، واصبحوا في حالة من اليأس الكافر والفاقة المدمرة لقواعد الاخلاق والضمير ، مما حمل اكثرهم على الانخراط في المنظمات المخربة التي انشأها وسطاء الناصرية في سورية وعلى الاشتراك في ثورة لبنان ، فدمروا واحرقوا وقتلوا ونسفوا السيارات المليئة بالابرياء . وهو عمل تقشعر له الاجسام هولا . ثم راح الكثير منهم يقبض الاموال من عملاء الناصرية لتخريب كيان سورية واعادتها الى تحت اقدام عبد الناصر . فزرى الفلسطيني يثر الفتن في دمشق وحلب ولا يخطر في باله ان يتسرب الى فلسطين ليثير الفتن في تل ابيب او حيفا . وهو يعمل على اغتيال الزعماء السوريين والاردنيين واللبنانيين والعراقيين ولا يقدم على عبور الخطوط ايفتال بن غوريون او غيره من الحكام الصهيونيين . وهو يختزن المفرتمات والقنابل ليلقيها على دور اشقائه وبني قومه في اي بلد عربي ولا يذهب لاستعمال جراته في القدس ، فينسف اي مركز من مراكز الحكومة اليهودية فيها . ثم انه يقوم بمظاهرة مرتبة ويقذف بيوت حكام سورية الشرعيين بالقنابل ويتهمم باقذر التهم ويشتمهم بأحط انواع الشتائم ، وليس فيهم من يتطوع لثتم بن غوريون الا وهو جالس في احد المقاهي يتناول المسكرات وينفق مما قبضه من عملاء عبد الناصر .

هذه هي وطنية من ورثناهم من قضية فلسطين ، واحتضناهم وانفقنا على ايوائهم واطعامهم والباسهم وتعليمهم المبالغ الكبيرة . . هؤلاء الذين عرضوا استقلال بلدنا وسيادتها واستقرارها للخطر

في سبيل الدفاع عن بلدهم ، ورفضنا العروض المغرية والمساعدات المالية السخية لكي لا نتنازل عن مطلب واحد من مطالبنا الاربعة الى اعادة حقهم السليب . هؤلاء الذين كرسنا نصف مليار ليرة سورية سنويا لايجاد جيش قوي يعمل على تحرير بلدهم يوما من الايام ، فحرمانا بذلك اقتصادنا من هذه الاموال ومنعنا شبابنا من العمل في الزراعة والصناعة بجعلهم جنودا ينتظرون الامر للهجوم على اليهود !

انا لا ادعي بان كل ما عملناه في سورية وسائر البلاد العربية كان لسواد عيون ابناء فلسطين ، بل اقول اننا قمنا بجزء من واجينا القومي تجاه بلد عربي طغى عليه الطاغون . وليس لنا بذلك منة ، وليس لنا ان نطالب لقاءه بشيء . لكنني اسرد واقعا حين اقول بان اولئك الاخوان الفلسطينيين لم يظهر منهم اعتراف بفضل ولا وفاء بمعروف ، حين قام بعضهم بما قام به من اعمال تخريبية ماجورة لا تخدم في الواقع الا الصهيونية ، عدوتهم في الدرجة الاولى ، ولا ينتج عنها سوى تزيق شمل العرب وتفريق صفوفهم !
لمساكين هم اولئك الاخوان الفلسطينيون ، فانهم اضاعوا بلادهم وهم جاهدون في اضاءة سائر البلاد العربية ، ليتم النصر لمن اقتصاهم عن ديارهم وفرقتهم في الارض وشقت شملهم . وليغفر الله لهم ، فهم لا يعقلون .

كانت الصحافة حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر متمتعة بأقصى حدود الحرية ، تكفلها القوانين النافذة وتضمنها روح الديموقراطية المسيطرة على الحكم . ولم يمض زمن طويل حتى رفع الحكم الناصري قناعه الكاذب عن وجهه واصدر قانونا خير فيه اصحاب الصحف بين الغناء رخص صحفهم وتبض التعويض وبين الاستمرار على الصدور . ولم يفت ارباب القلم ان الجرائد التي سيختار اصحابها الاستمرار سوف تتعرض لانواع الضغط والارهاب والمراقبة ، وسوف يساق اصحابها الى المزة اذا لم ينسجموا مع الوضع ولم يكيلوا المدح والثناء لارباب المهدي من مصريين ، كعبد الناصر ، او سوريين من امثال عبد الحميد السراج . وقبل البعض ، طمعا بما يؤمن لهم من العيش ، وتمنع البعض الآخر رافضين الاعتراف بصحة التدبير المتخذ . فصودرت محلاتهم ووزع التعويض المستحق لهم على العمال ، دون ان يكون لهم رأي في ذلك .

الصحافة وحريتها
في عهد حكومتنا

وعندما قضي على الوحدة مع الناصريين ، استمر الحال كما كان عليه . فلم ترغ المراقبة عن الصحف ، ولم تستعد اية جريدة امتيازها سوى جريدة المنار . وذهبت نداءنا في مجلس النواب باعادة الحرية الى الصحافة ادراج الرياح ، حتى كان انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ومجيء حكومة بشير العظمة . فبعد ان تطود الامر لها ، بدأت بمنح رخص جديدة وسمحت لن استردت منه رخصته في عهد الوحدة باستئناف الصدور باسم جديد وبملكية من لم تلغ له جريدة . كما رفعت الرقابة عن الصحف .

وبلغت الصحف الصادرة عددا كبيرا اذكر منها الايام والنصر والراي العام والمنار ودمشق واللواء والصرخة، وغيرها في دمشق. وكان موقفها كلها دعما صريحا واضحا للكيان السوري، وسندا للحفاظ عليه تجاه كل مؤامرة ناصرية . ولم يشذ عن هذه السياسة سوى جريدتي الوحدة والبعث . اذ كان صاحب الاولى نزيه الحكيم العائد من الأرجنتين ، حيث كان موظفا في سفارتنا . وشاع انه جاء بالمال اللازم لجريدته من مصر لتكون لسان حال الناصرية في سورية . وسعى نزيه الحكيم لشراء ادوات طباعة كانت استوردت في عهد الوحدة لطبع الجريدة التي كانت حينذاك تصدر بهذا الاسم . وقد قدرت قيمة هذه الآلات والادوات بنحو ثلاثمائة الف ليرة سورية ، فمن اين اتى « نزيه » الحكيم بهذا المبلغ الضخم لشراء المطبعة ؟ اليس هذا اعترافا منه بأنه قبض الاموال من عبد الناصر وجاء الى سورية ليدعو له في صحيفته ؟

وذاث يوم صدرت هذه الجريدة وفيها كتاب موجه من نبيه العظمة الى ناظم القدسي يطالبه فيه بتحقيق الوحدة . وقد تضمن الكتاب الفاظا يمكن اعتبارها ماسة بكرامة رئيس الجمهورية ، وكافية للحكم عليه ، لو اننا احلناه هو ونزيه الحكيم على المحاكمة . ومن يعرف ما وصل اليه نبيه العظمة من خرف وانهباز صحي ، يتأكد ان الكتاب المنشور ليس صنع يديه ، بل من صنع نزيه الحكيم . وقد يكون العظمة غير مدرك ما فعل ! وعندما اجتمع مجلس الوزراء تقرر ان يضاف الى قانون الطوارئ نص يجيز سحب رخصة احدى الصحف . وهكذا تقرر استعمال هذه المادة ضد جريدتي الوحدة والبعث ، فصدرت الاوامر بالغاء رخصتهما ، فتوقفنا عن الصدور . واحتج صلاح البيطار وارسل البرقيات الى رئيس الجمهورية

مفندا بعملنا ، واصفا اياه بأنه غير دستوري ، ومتهما ايانا باللاشعرية . ولم يمض وقت طويل حتى استخدم البيطار النص نفسه ، واستند اليه وزير الداخلية امين الحافظ ، حينها اصدر قرارا بتاريخ ٦٣/٥/٩١ بسحب رخصتي الوحدة وصوت الجماهير ، بالاضافة الى توقيف صاحبيهما وزجهما في سجن المزة العسكري بتهمة المقالات « الملاجرة » وتعريض الامن العام للخطر .

وقلت لنفسي : « ما احلى الفلك لما يدور ! » وكم اتمنى رؤية سحنة صلاح البيطار وهو يشترك مع وزير داخلينه في اصدار قرار مماثل لما اصدرناه بحق صحيفته البعث . فهل اصبح اللاشعري شرعيا ، وغير القانوني قانونيا ، ام ان مفاهيم الناس تختلف باختلاف الموقع والزاوية التي يرون منها الامور ؟ »

وقد احتفظت بعدد جريدة صوت الجماهير الذي صدر قبل اغلاقها بيوم واحد . في هذا العدد فراغات كانت مليئة بالمقالات التي حذفها المراقبة . وكم اتمنى مشاهدة وجه الحكم دروزة القبيح وهو تابع في سجن المزة يفكر بما آل اليه مصيره من جراء عمله الناصري الماجور ، ويقابل بين روح الشفقة التي عالجننا بها معارضة جماعته وبين القسوة والشدة التي استعملها ضدهم من كان يقول معهم بالناصرية والوحدة الثلاثية !

لقد اخذت الناصرية ومن جرى مجراها من « الوجوديين » في دمشق على اصحاب الصحف الصادرة في عهد التحرر مهاماتها هذا العهد ودعمها الكيان السوري . واني اعتقد ان اكثر ما حز في نفس الناصرية ذلك الهجوم المتواصل الذي شنته الصحافة السورية ، طوال سنة ونصف ، على عبد الناصر واطهاره بحقيقته وازاحة الستار عما يخفيه في صدره . ناهيك بنشسر الفضائح البوليسية التي شكت منها البلاد قاطبة .

وكانت علاقتي مع اصحاب الصحف جيدة منذ زمن بعيد ، اذ كنت احرص دائما على تهنيتها . واطن انني اكثر السياسيين صلة طيبة باصحاب الصحف ، لا لانني لا ابخل عليهم بتوزيع جزء كبير من المخصصات المستورة حينما اكون على راس الحكم — فجميع الرؤساء يسرون على هذه الخطة — بل لانني احتفي بهم واتكلم معهم بمراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواتيمهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واطن انني احتفي بهم واتكلم معهم بمراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواتيمهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واطن انني احتفي بهم واتكلم معهم بمراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواتيمهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واطن انني احتفي بهم واتكلم معهم بمراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواتيمهم وتلاقي اعجاب القراء ؟

العمل الخامس : وزارتي الغامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

يجدون في احاديثي ما يشبع نهمهم الصحفي التائق الى سماع آراء جريئة وحلول معقولة . فان كانوا في صفوف المعارضة ، امددتهم بأسلحة الهجوم على الحكومة وارشدتهم الى نقاط الضعف في مواضعها والى الثغرات التي يستطيعون دفع سهامهم منها . واذا كانوا في صف الحكومة امليت عليهم ما يبرر امام الراي العام دعمهم الحكومة دون خشية الاتهام بانهم مؤيدون بدون حجة .

وتليل هم الصحفيون الذين افلتوا من حلقتي . ولم يكن ذلك الا بدوامع مادية اغراهم بها اخصامي السياسيون وعلاء بعض الدول الاجنبية ومملوها . لكنهم ، على اي حال ، لم يجدوا في اعمالي ما يأخذونه علي بحق ، فالتزموا جانب الشتم والتحقير والتدخل بشؤون خاصة . ومع ذلك ، فاني لم احقد عليهم ، بل كنت اتول لهم حينما القاهم : « انا سبب معيشتكم ، فلولاي لما اثريتم ! » فيضحكون ويضحك الحاضرون . وكانوا يرجعون الى حلقتي عندما ينقطع الينبوع ، فأصيح عنهم واعيدهم الي . وما من احد من الصحفيين لم يهاجمني يوما ما ، لكنهم رجعوا جميعهم واصبحوا من انصاري المتحمسين المنادين بي ، العاملين في فلك سياستي .

الفصل السادس

موقفنا من لبنان والبلدان العربية

ذكرت في الفصل الخاص بعلاقتنا الاقتصادية مع لبنان كيف تطورت الامور بينه وبين سورية في ١٩٥٠ ، مما ادى الى اعلان حكومتي فصل الوحدة الجمركية واقامة صرح اقتصادنا على اساس الانفراد والاستقلال ، بعد ان لسنا من رؤساء حكومات البلد المجاور ابتماعدهم عن الرغبة في توحيد الاقتصاد بين البلدين وفي تركنا ننخبط وحدنا في معالجة تدني سعر الليرة السورية . وادى موقفي الصارم تجاه لبنان الى اطلاق صفة « ابو القطيعة » علي ، والى اعتقاد اللبنانيين جميعا اني عدوهم رقم واحد . واني لا انكر ان سياستي اضررت بمصالح لبنان ، اذ حرمت التاجر والمستورد اللبناني من الارباح التي كان يتقاضاها من الصفقات التجارية مع تجار سورية ، وقتل عدد المصطافين السوريين في جبال لبنان وعدد الذين كانوا يترددون الى بيروت للنزهة والتسلي .

واستمرت السياسة الاقتصادية التي وضعت اسمها نافذة في جميع المهود والوزارات رغم تبدل الوجوه وتغيير الاتجاهات . وعندما اعلنت الوحدة مع مصر هرع بعض زعماء لبنان المسلمين الى دمشق لتحية عبد الناصر على رأس وفود عديدة ليكسبوا ثقة الزعيم الجديد ويحققوا دعمه لهم . وظن اولئك الساسة ان عبد الناصر سوف يلغي فوراً جميع التدابير والقرارات الاقتصادية التي كانت وضعتها ، وانه سيفتح باب السفر الى لبنان على مصراعيه فتزدهر بيروت . لكن سرعان ما خاب املمهم ، اذ لم يغير عبد الناصر شيئاً .

وعندما فصمت الوحدة وطار عقل رئيس مصر مما اصابه — وكان ذلك اولى سلسلة انتكاساته — راحت بعض الصحف البيروتية تشن الحملات القاسية على الكبري وعلی كل من اشترك في دن الوحدة . وظلت هكذا تحمل على كل من تولى الحكم في دمشق حتى

انهار الحكم المتحرر في ٨/٣/١٩٦٣ .

وكننت في بيروت في مطلع فجر الحرية ، فرايت من المناسب ان ابدأ باتصالات مع الجماعات المناوئة لاشياع عبد الناصر ، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية ، الذي كان لموقفه ، مع جماعته ، الفضل في القضاء على الثورة التي اثارها عبد الناصر في لبنان في ١٩٥٨ .

واجتمعت اليه في وزارة المالية ، وتبادلنا الراي في العلاقات السورية اللبنانية . وصرحت له بأننا نريد ان نفتح بابا جديدا بيننا وبينكم لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية على اساس المصالح المتقابلة ، وبكل اخلاص ونية حسنة . واكدت له انني سستعد لتبني فكرة عقد اتفاق تجاري بين البلدين يخفف من شدة الاحكام النافذة . واضفت قائلا بانني ارغب في الوصول الى تفاهم كامل حول جميع الشؤون وفي مقدمتها السياسية ، على اساس عدم التدخل في شؤون واحدنا الاخر وعدم تمكين الخصوم من النيل من احدنا عن طريق الآخر . فرحب الجميل بفكرتي واكد لي اتفاهه الكامل مع كل ما ذكرت ووعد بالعمل بكل امكانياته لتحقيق هذه الخطة . ودلت معالم وجهه على انه كان صادقا فيما يقول ، لا سيما انه كان ملتاعا من خصومه السياسيين .

وعدت الى دمشق واعطيت تصريحا لجريدة الاوربان البيروتية يتضمن هذه الآراء ، فأحدث التصريح دويا هائلا . وبدأت الاوساط التي كانت تهاجمني في الماضي تطري عملي وتشجعني على المضي فيه . وظلت الاوساط اللبنانية المسلمة والمسيحية تدعمني وتأمل باستلامي الحكم .

وتلقيت ذات يوم دعوة من غبطة البطريرك الماروني لتناول طعام الغداء في مصيفه ، فلبيت الدعوة . واستقبلني البطريرك المعوشي بالترحيب والعناية . وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، جلست معه على انفراد ، وتحدثنا في الاوضاع العامة . وقال لي انه سيسافر الى الولايات المتحدة بدعوة من رئيسها . وطلب مني ابداء ما اريد نقله الى الرئيس كنيدي . فأجبت بان الجفاء بين الولايات المتحدة وبعض البلاد العربية ، وفي مقدمتها سورية ، عائد الى دعم السياسة الامريكية لاسرائيل اولا ، ودعمها لعبد الناصر ثانيا . ولذلك فان كل ما نطلبه من الرئيس كنيدي ان يكون محايدا في العلاقات بيننا وبين اسرائيل ، ثم بين سورية وعبد الناصر .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

واكدت لغبطته ان سورية تريد ان تستمر على سياستها المبنية على الحياد بين الشرق والغرب ، وان كل ما يشاع عن ان بلادنا وخاصة اننا ، انها تلتزم جانب الاتحاد السوفياتي وتدعم الشيوعية ، ما هو الا افتراء واختلاق لاجل تبرير التزام امريكا جانب الصهيونيين .

واوضحت له اننا في سورية نسمى لاعادة الحياة الدستورية ، حتى اذا قامت حكومة موثوق بها من قبل الشعب وممثليه ، عمد الى اظهار اتجاهنا الحيادي بشكل لا يدع مجالاً للالتباس . واضفت الى ذلك تولي باننا نريد ان يكون بين لبنان وسورية اوثق العلاقات الاخوية ، سواء في الحقل السياسي او الحقل الاقتصادي ، واننا على استعداد لعقد معاهدة تجارية تخفف الكثير من القيود المضرة بمصلحة البلدين . غير ان اي تفاهم اقتصادي يجب ان يسبقه تفاهم سياسي ، فنحن نشكو من موقف حكام لبنان العدائين من بلادنا . وادرأمت مؤكدا ان لبنان ، اذا بقي سائرا على هذه الطريق ، فان الخطر الذي قد تتعرض له سورية بفوز الناصرية سيتعرض لبنان له حتما ، بحيث يصبح خاضعا لنفوذ المصريين السياسي والاقتصادي .

وطالبت من غبطة البطريك ان ينقل حديثي هذا الى الساسة الامريكيين وان ينبههم الى خطأ دعمهم عبد الناصر ، فلنا منهم انه سيقبل الصلح مع اسرائيل . فهو انما يماليء الامريكيين الآن ويخادعهم لينال منهم المساعدات المادية . اما اذا كتب له النجاح والسيطرة على سورية والعراق والاردن ، فسيرفع البرقع عن وجهه ويسفر عن اغراضه البعيدة وهي تأليف اكبر دولة عربية في هذه المنطقة ، تهيمن على البترول العراقي وانايبه ، وعلى قناة السويس ، بما يجعلها قادرة على الصمود في وجه الامريكيين وسائر الدول الغربية .

وقال غبطة البطريك بأنه يحسن بي ان اتحدث في هذا الامر مع رئيس الجمهورية اللبنانية . فقلت له « وكيف يتم لقاءنا ؟ » فاجاب : « ساهنت له الساعة واطلب منه موعدا لك اليوم » واوعز الى احد مقربيه بالاتصال بدار الرئيس ، فجاء الجواب بأنه ينتظرني بداره في جونية - لاني قصر الرئاسة في الساعة الخامسة بعد الظهر .

مودعت البطريك وشكرته على ما ابداه من الحفاوة ، كما اظهرت له ارتياحي الى الفرصة التي سمحت لنا بتبادل وجهات

النظر ، بما يؤكد وحدة الفكر والنية .
واستقبلني الرئيس الامير فؤاد شهاب في داره ، بما لا يمكن وصفه بالبرود او بالحرارة . فكررت ما قلت له للبطيريك بشأن العلاقات بين حكومتي لبنان وسورية وضرورة الانسجام بينهما . وكان الرئيس في حديثه متحفظا كل التحفظ ، ومؤكدا ان ظروف لبنان ، وخاصة اوضاعه الطائفية ، توجب على الحكام ان يكونوا على الحياد . مقاطعته قائلا : نحن لا نريد اكثر من ذلك ولا نطلب منكم اقصاء عبد الحميد غالب وقطع علاقاتكم مع مصر . لكننا نرغب في ان لا تلتزموا جانب الناصريين ضدنا وان لا تسمحوا بان يكون لبنان موطناً لمؤامراتهم ضدنا ومرتمعا لاعوانهم وعملائهم . ثم اكدت للرئيس ان تفاهما قلبيا لا يمكنه ان يتم بين سورية ولبنان ، والحال على ما هي عليه .

فاظهر الامير شهاب شديد تمسكه بأن تكون الصلات بين البلدين على اتم ما يمكن من التفاهم ، لكنه المح الى انه رئيس دستوري ليس في متناوله اغلاق الصحف وحملها على تغيير اتجاهها . واما السياسيون ، فمع عدم رضائه عن مسلك بعضهم ، الا انه لا يقدر ان يتدخل في شؤونهم . وصرح بأنه يخشى على مصير لبنان اذا ما انهارت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين البنية على الميثاق الوطني الموضوع في ١٩٤٣ - مع العلم بأنه ليس ثمة ميثاق مكتوب بل تفاهم ودي حصل اذ ذاك للوقوف جبهة واحدة ضد الافرنسيين .

ثم انهى الامير شهاب كلامه بأنه مستعد لدرس كل اقتراح او طلب تتقدم به سورية . فاجبته بأن السوريين لا يريدون فمصم عرى التفاهم بين المسلمين والمسيحيين ، وبأنهم بالمعكس يفدبطون كلما ازداد التعاون بين الطائفتين في سبيل حفظ استقلال لبنان . وبقيت لدى رئيس الجمهورية نحو ساعة ونصف الساعة . وخرجت من لدنه دون نتيجة ملموسة . لكنني ، على اي حال ، اسمعته ما اريد ان يفهمه كل لبناني مسؤول ، وهو ان السير على النهج الحالي سوف تكون له نتائج سيئة .

وفي الشهر نفسه ، جاء وزير خارجية لبنان السيد فيليب تقلا الى بلودان حيث اجتمع الى زميله السوري جمال الفرا . فوجهت اليه كتابا مفتوحا نشرته الصحف ، رحبت فيه بمقدمه واكدت له عزم سورية على اقامة احسن العلاقات مع لبنان . وكان لهذا الكتاب

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

المصدر عن « ابي القطيعة » اطيب الاثر في نفوس اللبنانيين الحريصين على ازالة ما بين البلدين من تباعد وجفاء . اما السيد فيليب تقلا فاعلن حين وصوله الى بلودان انه لم يطلع على النص ، مع انه نشر في صحف بيروت صباحا قبل مغادرته اياها .

وغداة تاليفي الوزارة ، وفي الصباح الباكر ، ابرقت الى رئيس الوزارة اللبنانية السيد رشيد كرامي برقية اعلمته فيها بأسناد الحكم الي وعزمي على اقامة احسن الصلات مع لبنان . وحرصت على ان اصيغ البرقية بمبارات محببة لديه ، وان اطمنن الراي العام اللبناني الى النوايا الطيبة التي نكها تجاه البلد الشقيق .

واستقبلت الصحف الحرة في بيروت نبأ برقيتي بترحاب وبفرح ، وراحت تلوم رئيس الحكومة اللبنانية على تأخيرها في الجواب ، ثم حثته على زيارة دمشق زيارة رسمية تبدد الغيوم المثلثة .

اما الصحف الناصرية ، فقد اعتبرت برقيتي مناورة سياسية للايقاع بين الصفوف ، واحراجا لرئيس الوزارة ، حتى اذا تام بزيارة دمشق ساءت علاقته مع القاهرة ، وان تمنع عن الزيارة قامت في وجهه العناصر المسيحية متهمة اياه بأنه يعرقل التفاهم بين سورية ولبنان ويحول دون عودة العلاقات الاقتصادية بينهما خدمة لمصلحة القاهرة .

وفي اليوم التالي تلقيت من رشيد كرامي برقية تهنئة ، ثم برقية ثانية جوابا على برقيتي ببادلني فيها — لكن بمرارة — عبارات الود . ورفض كرامي ان يزور سورية كما كانت الاوساط اللبنانية الصديقة اقترحت عليه . وتحمل رئيس الوزراء اللبناني هجمات الصحف القاسية ضد عناده وتعريضه مصالح لبنان للاذى ، في حين ان مصر لم يكن من مواقفها معه الا الضرر . فأموال اللبنانيين وممتلكاتهم في مصر صادرها عبد الناصر ومنع اللبنانيين من العودة الى بلدهم . ولم يبسر الاصطيف في لبنان بل حصر القادمين اليه ببعض رجال مباحثه الذين اتوا الى بيروت واستبدلوا جنبياتهم المصرية بليرات لبنانية على اساس التعرفة السياحية ، اي يثماني ليرات ، واشنروا بها من السوق الاسود جنبيات مصرية يسعر ٥٠ ق . ل ، ثم عادوا الى مصر . اما الفاكهة اللبنانية ، فلم ترفع من ادخالها الى مصر قيود المنع .

كرامي رفض زيارة
دمشق لتهنئة حكومتي

ولما لم تفلح جميع المساعي التي بذلناها لحل لبنان على الخروج على سياسة المحور المصري لم يبق امامنا سوى افتتاح

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

سياسة الضغط ، وكان الكثيرون من أصدقائنا اللبنانيين يوصون بها .
وجاء أول صدام مع الحكومة اللبنانية مصادفة واتفقا . وذلك
حين وصل صبري حمادة رئيس مجلس النواب اللبناني ، ذات يوم ،
الى مخفر الحدود السورية عائدا الى بلاده من تركيا . فأبلغه مفوض
الامن انه ممنوع من دخول سورية . وحاول الرئيس اللبناني الاتصال
بالحكومة السورية غير ان خط الهاتف كان معطلا ، فلم يتسن له
ذلك . فعاد الى المخفر التركي وهتف من هناك الى السيد اسعد
محاسن وزير الخارجية ، فأرسلت التعليمات فورا الى الحدود بعدم
معارضة دخوله سورية . وظننا ان الامر انتهى عند هذا الحد .
لكن الامر عرض على مجلس النواب ، فوعدهم وزير الخارجية
بان يرسل مذكرة الى دمشق . وبعد اسبوع ، وصلت المذكرة
فاستشارني وزير الخارجية بأمرها ، فأشرت اليه برفض استلامها .
وهكذا اعيدت بمظروفها الى الموظف اللبناني الذي احضرها ، دون
ان تفتح ويطلع على مضمونها . فثارت الحكومة اللبنانية ، واعتبرت
هذا الرد اهانة لها . وبدأت الصحف اللبنانية تهاجمنا بأيعاز من
سفير مصر .

ولما سألني الصحفيون عن الامر اجبتهم بان اسم صبري حمادة
مدرج في قائمة المنوعين من دخول سوريا منذ عهد الوحدة ، وان
موظف الامن لم يستطع الاتصال برؤسائه للاستعلام عما اذا كان
المنع لا يزال ساريا ، وذلك بسبب عطل طرا على خطوط الهاتف .
وقلت بان الحكومة الحاضرة عندما علمت بالحادث ارسلت التعليمات
فورا للسماح لحمادة بعبور الحدود . اما عن المذكرة ، فقلت ان
الامر لا يستوجب تبادل مذكرات رسمية بين الحكومتين بشأنه .
ولا بد لي هنا من ان اسجل ما كان من موقف القائد عبد الكريم
زهر الدين وجماعته من الحكومة وهي في صراعها مع السلطات
اللبنانية آنذاك . فقد نشرت الصحف البيروتية تصريحاً لصبري
حمادة بأنه استقبل وفدا رسميا سوريا قدم له الاعتذار عن حادث
منعه من دخول سورية . لكنه اضاف ان هذا الوفد لا يمثل الحكومة
السورية ، ولذلك فهو لم يقبل هذا الاعتذار ما دام غير صادر عن
ممثلين رسميين للحكومة .

واردفت الصحف قولها بان هذا الوفد زار صائب سلام ورشيد
كرامي . وتبين لنا ان المتحدثين مع الشخصيات اللبنانية هما ضابطان
سوريان ، احدهما العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس المكتب الثاني
بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء

سورية من اللبنايين ويجعلونهم يستقون ان لا قيمة للحكومة بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء السورية ، وانهم هم اصحاب السلطة والنفوذ . وبمثل هذا السلوك كان يراد من الثائمين على زمام الامر في سورية ان يقودوا البلاد الى الاستقرار .

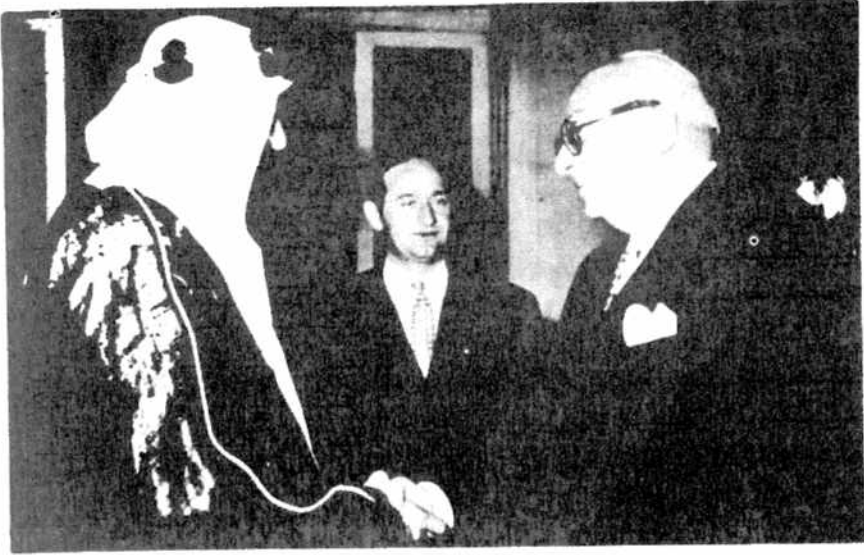
وتحدثت في الامر مع رئيس الجمهورية ، فمظاهر بالغضب واثار علي بالاجتماع الى زهر الدين وزير الدفاع . فقلت لنستدعه الى هنا فوراً ، وعند حضوره بسط له الرئيس الامر وسأله عما اذا كان له علم بالحادث . فنفي زهر الدين علمه بسفر ضابطين الى بيروت . فقلت له ما دام الامر كذلك وجب على الاركان اصدار بيان بتكذيب ارسال ضابطين مومدين من قبلها الى لبنان ، فأجاب : لا بأس . فسلمته مشروع تصريح كنت اعدته . فقرأه وقال بأنه سيأخذه الى الاركان ويوقعه هناك .

وظلنا ان الامر انتهى ، وان قصة الوفد اختلقتها دوائر الدعاية المصرية في لبنان . لكن سرعان ما ظهر خطأ استنتاجنا هذا المستند الى موافقة زهر الدين على اصدار التصريح ، عندما جاني في اليوم التالي العقيد عقيل نفسه وقال لي : لقد بحثنا الامر وراينا ان يصدر التصريح عن لسان الحكومة . فقلت له ان الحادث استغل علمي اساس انه يدل على وجود خلاف بين الوزارة والاركان ، فكيف يصدق الناس تكذيبا صادرا عن غير الذين ذهبوا الى بيروت ؟ والحجت عليه في وجوب صدوره عن الاركان ، فتخلص من الجواب . لكنه بدا عازما كل العزم على ان لا يصدر عن الجيش اي تكذيب لحادث جرى في الواقع . وطوى بحث التصريح .

وفي احد الاجتماعات في القصر حمل زهر الدين على الحكومة لانها لا تحارب الناصرية ولا تتخذ بحق لبنان تدابير زجرية للحؤول دون المؤامرات المصرية . ولم املك اعصابي تجاه هذه الوقاحة ، فقلت له بمصيبة ظاهرة : انكم انتم الذين تبعثون بالفوود الى القاهرة والى بيروت ، فيجتمع الضباط مع عبد الناصر ومع رئيس الحكومة اللبنانية ووزير داخلية ورئيس النواب وتظهرون الحكومة بمظهر غير القائم على شؤون الدولة ، وبذلك تدخلون في روعهم ان الابحاث والمفاوضات يجب ان تجري مع الجيش ... ثم تلومون الحكومة وتؤاخذونها . وانجهدت الى العقيد عقيل وقلت له : الم تذهب الى بيروت للتحدث مع حكايها ؟ فأجاب بأنه ذهب بناء على امر القائد العام .



سعو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥).



خالد العظم في احد لقاءاته مع جلالة الملك سعود.



عبد الرحمن عزام باشا يشعل له سيكارتة.

بصافح احد زائريه، والى جانبه النائب غالب طيفور، عضو الكتلة الديمقراطية التي تزعمها خالد العظم، قبل الوحدة مع مصر.

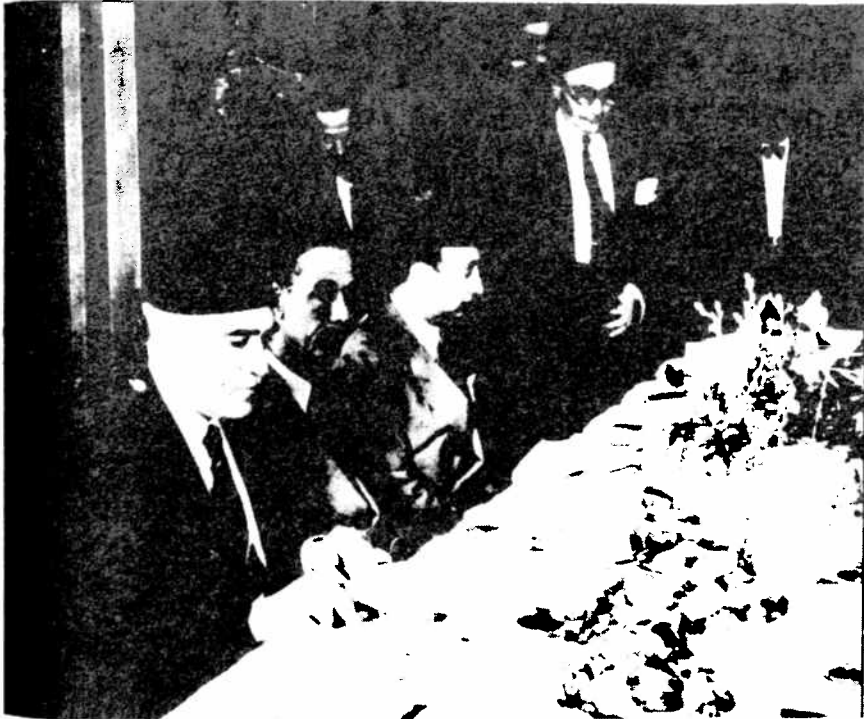


مع توفيق السويدي، رئيس وزراء العراق، في احد اجتماعات الجامعة العربية بالقاهرة، في الاربعينات.



مع النحاس باشاء
رئيس وزراء مصر.

خالد العظم يهم بالجلوس الى مائدة طعام، بقرب مختايل اليان وعبد الرحمن
عزام، لمناسبة احد اجتماعات الجامعة العربية في الاربعينات.



الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

وهنا انفضحت الحكاية وتبين ان زهر الدين هو الموعز بارسال الوفد ، وانه كان كاذبا عندما ادعى بأنه لم يطلع على سفر الضباط . ولم يسعه الا ان يقول في هذا الموقف الحرج بأنه يعمل ويسعى للايقاع بين مصر وساسة لبنان ، وبأن تلك الاجتماعات لم يقصد بها سوى تفرقة ذلك الصف . فقلت له : وهل لديك مال تفري به ؟ وان كان لديك مال ، فهل يعادل ما يدفعه عبد الناصر ؟ وأضفت قائلا بأن هذه البلبلة ستؤدي بسورية الى اسوأ المصائر .

هذا نموذج مما كنا نعانيه مع الفئة المتسلطة على الجيش وعلى مقدرات البلاد ، فهل كان علينا ان نستقيل ونترك الامور لهؤلاء المهووسين ، ولتكن مشيئة الله ، ام ان نبقى وتلانى ما يمكن من الاخطاء ؟ وساعاود بحث هذه الناحية في فصل آخر .

ولم يكن امامنا ، بعد ان يتسنا من سياسة الملاينة مع حكام لبنان ، الا ان نجرب وسيلة التهديد بقطع الصلات الاقتصادية ، وان نتبنى سياسة الحصار التجاري لنحمل الاوساط اللبنانية على القيام في وجه حكومة رشيد كرامي ، لعلنا نستطيع بذلك دفع ثروورها ومنع اذائها عنا .

واستدعيتم الامناء العامين لوزارة الاقتصاد والعمل وطلبت منهم تقريرا عما يقترحونه في هذا السبيل من خطوات . والتدابير التي كنا نفكر فيها هي :

اولا - الاستمرار على تنفيذ الاحكام التشريعية والمراسيم المتعلقة بمنع استيراد البضائع من غير منشئها . وهذا يحول دون بيع التجار اللبنانيين في الاسواق السورية البضائع التي يستوردونها هم من بلد المنشأ .

ثانيا - منع الشركات الاجنبية من ان يكون لها وكلاء غير سوريين في سورية . وهذا التدبير فتح المجال لنشاط التجار السوريين منذ ١٩٥٠ ومكثهم من الحصول على جميع وكالات المصانع الاجنبية .

ثالثا - تقييد حرية سفر السوريين الى لبنان .

واما التدابير الجديدة فهي :

اولا - الوصول تدريجيا الى منع السفر بتاتا الى لبنان .

ثانيا - تحويل تجارة الترانزيت الى العراق والاردن الى مرفا اللاذقية ومنع دخول اية بضاعة من لبنان الى العراق والاردن . ولم يكن بوسعنا ان ننفذ هذا التدبير الاخير الا بعد الاتفاق مع حكومتي العراق والاردن ، فاستدعيتم سفيري الدولتين المذكورتين وبلغتهما اتجاه الحكومة المبني على رغبتها في الضغط الاقتصادي

سياسة التهديد والوهد
بدل سياسة الملاينة
مع لبنان

على لبنان سعيا لحمله على اتباع خطة حيادية في النزاع المصري - السوري . ثم طلبت منهما ابلاغ حكومتهما ذلك وطلب رأيهما في المبدأ ، حتى اذا كان منسجما مع خطتنا ، عمدنا الى عقد اجتماع بين خبراء الحكومات الثلاث لابرام الاتفاق . ثم استدعيت الملحق العسكري الاردني للغرض نفسه . فوعدني بنقل حديثي . وبعد يومين حضر الى دمشق وزير الاقتصاد الاردني للبحث معي في الموضوع . ودعوته لتناول طعام الغداء مع السفير الاردني . وتحدثنا مليا ، ثم خرجنا متفقين على المبادئ العامة وعلى ان تتصل حكومة الاردن بالحكومة السعودية لدعم سورية في هذا المضمار ، وعلى ان يعين موعد الاجتماعات بعد ورود جواب بغداد . غير ان هذا الجواب لم يات . وانقلبت الاوضاع في العراق وفي سورية ، فطوي امر العلاقات مع لبنان .

وطلب الي ذات يوم احد الاصدقاء ان استقبل احد الشخصيات اللبنانية وهو وزير سابق وله صلة برئيس الجمهورية ، فقبلت . وبدا المشار اليه ببيان طويل عن الوضع في لبنان وعن ان الحكومة لا تكن لنا الا اطيب العواطف وان رئيس الجمهورية يريد توطيد الامور بين لبنان وسورية وازالة اسباب الخلاف ، الى آخر ما هنالك من المعروفة المعروفة .

فقلت له : « تعال نتكلم بصراحة . ان سورية معرضة لمؤامرات تستهدف ازالة كيانها واذابته في الشخصية الناصرية ، وهذا ما لا نقبل به ونعمل كل ما نستطيع لمحاربهته . والخطر الذي نخشاه على سورية لا ينجي لبنان . فالناصرية تعمل للسيطرة على كل بلد عربي ، وحوادث ١٩٥٨ لم تنس بعد . فاذا كانت سورية تجاهد لحماية نفسها ، فهي في نفس الوقت جاهد من اجل لبنان الذي سيقع فريسة بعد وقوع سورية » . ثم اكدت له ان سورية ستسلك طريق الضغط الاقتصادي على لبنان بجميع الوسائل ، وسردت له التدابير التي اعدناها . وكان كلامي ينم عن العزم الاكيد والقرار اللارجوع عنه . وقد ذهل مخاطبي وموجيء بهذه الصراحة التي لم يكن ينتظرها . فاللبنانيون كانوا يتحسبون من ان نقدم على منع تجارة الترانزيت ، لكنهم كانوا بين التصديق والشك . لذلك ظهرت على ملامح الزائر اللبناني علامات الذعر ، لاسيما عندما اجبته على استفساره عن مطالبنا بتعداد المسائل التي نشترطها لصرف نظرنا من تلك التدابير وهي :

الفضل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

- ١ — الحيلولة دون النشاط السياسي الذي يبذله سفير مصر عبد الحميد غالب في بيروت بشتى الوسائل .
 - ٢ — اطلاع الحكومة السورية على الاموال التي يسحبها السفير المذكور من المصارف اللبنانية ويستخدمها للتأمر ضد سورية ومد عملائه بالمغريات .
 - ٣ — اعطاء الحكومة السورية جدولا اسبوعيا بأسماء السوريين والمصريين الذين يغادرون لبنان الى مصر ، واسماء القادمين منها ، ومنع دخول من نعتبرهم متأمرين الى لبنان .
 - ٤ — جعل سياسة الحكومة اللبنانية حيادية .
- وازداد ذهول مخاطبي اللبنانيي وقال انه غير مفوض بأن ينقل هذه المطالب . وبدت عليه مظاهر الخوف والوجل ، فقلت له انني لا اكلفك بحمل هذا الحديث بصورة رسمية . لكنني احببت اطلاع رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يدور في خلدنا . ثم اكدت له ان سورية لا تزال تعتبر ان الرئيس هو الرجل الذي يتفهم الاوضاع والذي يستطيع اعادة الامور الى نصابها .
- وذهب الزائر اللبناني وهو لا يعرف كيف يلفف الحديث . وفي اواخر شباط ، زارني احد اصحاب الصحف اللبنانية المقربين من شهاب وتحدث معي في الموضوع نفسه . فقال ان الثورة في العراق قد ابدلت الخوف اطمئنانا في قلوب الناصريين في لبنان ، سواء في ذلك الرسميون منهم او غير الرسميين . واعرب عن اعتقاده انهم الآن غير مستعدين لقبول ما كانوا مستعدين لقبوله قبل ثورة ٨ شباط في العراق . فقلت له : صحيح اننا فقدنا سندا لنا في سياستنا الاقتصادية ، لكننا سوف نعمل لوحدنا ولا نتراجع عن محاربة الناصرية وكل من يعمل لها في سورية او في لبنان .
- فقال مخاطبي انه يظن ان الحكومة اللبنانية ستستقيل قريبا ، فهل لسورية مرشح ؟ فاجبته باننا لا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية . فهو حر في اقالة حكومته او في بقائها او في اسناد رئاستها الى من يشاء ، وكل ما يهمنا من الامر هو سياسة لبنان تجاهنا . ونحن لا نطلب منها ان نقطع علاقاتها او تجمد وضعها تجاه مصر ، لكننا نطلب منها حيادا حقيقيا .
- واحب مخاطبي ان يستدرجني وان يخرجني عن سكوتي ، فسأل عما اذا كنا نقبل ان يتولى الوزارة في لبنان السيد كاظم الصلح . فاجبته مؤكدا تولي السابق ، وهو ان ليس لنا مرشح على الاطلاق . وكان مخاطبي اجتمع الى السيد ناظم القدسي ولم اعلم مادار

بينهما من حديث . غير اني لم اكن مطمئنا الى نفسية رئيس
جمهوريةنا ، لاسيما بعد ان قال لي ذات مرة ان لا بأس من ان اوكل
الى السيد محاسن وزير الخارجية تعاطي ما يتعلق بعلاقتنا مع
لبنان . فأجبتة بانني اتفق بالسيد محاسن ، لكن علاقتنا مع لبنان
لا تتناول الشؤون السياسية الخارجية والاقتصادية والمالية فحسب ،
بل هي تتصل بكياننا وبالمؤامرات التي تحاك ضدنا في لبنان . فلذلك
لا بد لي من الانفراد بتعاطيها بنفسي وبمفردي ، بعد ان اطلع مجلس
الوزراء على الخطوط العامة . ثم سألتة عما اذا كان له اعتراض
على حصر هذه الشؤون كلها في شخصي ، فأجاب حسب عادته :
لا . . . لا . . . وتراجع فوراً ، لكن بأمتعاض واكرام . ومن هنا
بدت الشكوك تتسرب الى نفسي في موقف القدسي تجاهي . وبدا
لي انه لم يكن بعيداً عن الاحاديث التي جرت بين الضباط السوريين
والحكام اللبنانيين على الوجه الذي ذكرته آنفاً . وكنت اتمنى
ان لا ينحرف القدسي عن جادة الصراحة في القول ، وان يلجأ الى
خطة التعاون الصادق مع رئيس الحكومة ، فيعالجان جميع الشؤون
بروح طيبة بتبادلة .

ولكم طلبت منه السير معي بقلب مطمئن ، مؤكداً له انني لا
احمل تجاه احد اي عداً وانني صرفت ذهني نهائياً عن رئاسة
الجمهورية ، وانني انتظر اجتماع مجلس النواب الجديد لاسلمه
الإمانة سليمة ، ثم انسحب من العمل العام واسافر الى أوروبا
للمعالجة والاستراحة . لكنه ظل على تكتمه وعلى اسلوبه . واذكر
انني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي ان يتوسط بيننا لازالة
ما في شبب الندسي من الشكوك ولحملة على التعاون المجدي .
فدعانا القوتلي الى داره وطرح الموضوع بكل صراحة واكد اننا نحن
الاثنين اذا ما اخلصنا، واحدنا للآخر، وازلنا ما بيننا من سوء تفاهم
حمينا كيان البلد ، فلا يصل اعداء سورية الى غايتهم . واضاف
قائلاً بان دفع الخطر الناصري هو اهم ما يجب على الجميع التعاون
في سبيله .

ولم يفتح القدسي قلبه ، بل اورد بعض المسائل التي لم تكن
تثير بيننا خلافاً يستحق الذكر . وفي جملتها تمسكي بالمركزية الشديدة
وعدم الفسح في المجال امام المحافظين للتمتع بصلاحيات واسعة .
فأجبتة بانني موافق في الاساس على تخفيف اعباء الادارات المركزية
بدمشق ، وبان لا مانع لدي من السلوك في هذا الاتجاه . ثم عاد
القدسي الى نغمة الانتخابات البلدية ، فقلت له بانني سأطلب من وزير

الداخلية اعداد المراسيم اللازمة .

وهكذا انتهى الاجتماع الذي كنت اعول عليه كثيرا ، دون ان نصل الى شيء ملموس . ولانهاء موضوع علاقتنا مع لبنان ، لا بد ملاحظاتي على علاقتنا مع لبنان لي من تسجيل الامور والنتائج الآتية :

١ - نجحت مساعي الناصرية في حمل الحكومة اللبنانية على الاستمرار على موقفها العدائي من سورية .

٢ - كان لانخداع الشيخ بيار جميل بوعود عبد الناصر الاثر الكبير في غسح المجال امام نشاط الناصريين . لكنه نسي ان خطة عبد الناصر لا تخرج عن استغلال موقف الجميل مدة سنتين ، ثم عندما يحين موعد انتخابات الرئاسة ينظر في الامر ... على ضوء مقتضيات الظروف !

٣ - مكانة عبد الناصر في قلوب ابناء الطائفة الاسلامية في لبنان . وعبثا ذهبت مساعينا لاقناعهم بان عبد الناصر لا يهمه احد ، وان كل ما يدعيه او يتظاهر به انها هو بفعل مقتضيات الساعة . وعبثا ايضا ذهبت تشبثاتنا لحملهم على تجنب التزام جائب مصر ضد سورية واقناعهم بان فائدتهم من العلاقات الطيبة مع سورية الجارة اكثر بكثير من فائدتهم من مصر ، هذا بالاضافة الى ما تنزله السياسة الناصرية من اضرار بمصالح التجارة اللبنانية وبمصلحة اللبنانيين المقيمين في مصر . وكنا نقول لهم اذا جاء عبد الناصر لسورية وحكمها بالسيف والحديد ، فمصيركم مهدد واستقلالكم لن يبقى .

٤ - يجب الان ننسى سعي القيادة العسكرية السورية لبليلة الوضع وحمل اللبنانيين على الاعتقاد ان الحكومة سائرة الى الاستقالة وان النظام الجديد سيوثق العلاقات مع لبنان .

٥ - رغم كل المصاعب التي واجهناها مع الحكومة اللبنانية ، فاننا كنا على قاب قوسين او ادنى من الوصول الى كطف ثمار خطتنا معها ، لولا قيام الثورة في العراق وما بدا يتردد من ان ثورة مماثلة سوف تقوم في سورية . وعلى اي حال ، فان تبدل الحكم القاسمي في العراق اوجب تعديل خططنا مع لبنان واضعف مركزنا قليلا . واني واثق من ان لبنان كان سيغير وضعه تجاهنا ، لو لم يقع حادث ٨ آذار بدمشق .

وعلى كل الاحوال ، فاني اطمئن اخواننا اللبنانيين الى ان السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها في ١٩٥٠ لا يستطيع

تغييرها احد ، مهما تغيرت الحكومات ومهما حصل من ثورات وانقلابات . والفرصة الوحيدة التي سنحت للبنان لمساومة سورية والحصول منها على تخفيف القيود الاقتصادية كانت عندما كنت في الحكم . لكن الناصرية اعتمهم عنها .

وفي اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة ، كانت علاقتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعترأها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، وعند اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جددت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها من المتطرفين من هو معروف بعدائه للسعودية والاردن .

في اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة كانت علاقتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعترأها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ وعن اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جددت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها متطرفون معروفون بعدائهم للسعودية والاردن .

مولفنا من سائر
الدول العربية

وحين استلمت زمام الامر اردت ان لا تبعد عنا تلك الحكومات العربية المجاورة ، لاسيما ان كلا منها كانت معرضة للهجمات الناصرية ومؤامراتها . غير ان وجود المنصر الاشتراكي في وزارتي حال دون تمكننا من الامادة من معونة السعودية المادية . واضعف العلاقات بيننا وبين الاردن بسبب الحملات التي كانت تحملها الصحف اليسارية بدمشق على الملك حسين . وسامرد لكل دولة بحثا خاصا بها فيما يأتي :

الاردن : لم اكن موافقا على الحملات الصحفية ضد ملك الاردن لانني كنت اعتقد ان مملكته وجمهوريتها محط مطامع الناصرية وهدف

مؤامراتها ، لاسيما انها كانت تستخدم اللاجئين الفلسطينيين في اثاره الفتن في بلادنا . وكنت اعتقد ان تعاون سلطات الامن في الدولتين المجاورتين يؤدي الى نتائج حسنة في قمع تلك الفتن . وكنت على علاقات حسنة مع السفير ومع الملحق العسكري الاردني اللذين عملا في سورية . وكم بذلت جهدي عندهما لتخفيف اثر تلك الحملات الصحفية القاسية . واعتقد ان الاردن كان مستعدا لمساعدة حكومة سورية لتجنب اي انقلاب ضدها لو اننا ابدينا للملك حسين رغبة في ذلك . لكنني كنت اعتقد ان الوضع في سورية متين ، وانه لم يبق في الجيش عناصر ناصرية تستطيع القيام بحركة عدائية ضد الحكم ، وان ليس لنا حاجة الى الامتانة بجيش غير سوري ، ولو انه عربي ، وكنت بذلك اسير وجهة نظر الاشتراكيين واسمى في الوقت نفسه لحمل الملك حسين على اتباع سياسة اكثر تقربا من الاوساط التقدمية لنتمكن من تحالف حكومتي سورية والاردن ضد المؤامرات التخريبية الناصرية . غير ان العقدة في نفوس الحوراني وجماعته حالت دون تحقيق فكرة كان من شأنها الوقوف تجاه عبد الناصر بقوة اكبر ومن السير في اتجاه تقدمي في الاردن يترافق مع اتجاهنا في سورية . وفي الواقع لو ان سورية تمكنت من ايجاد شكل من اشكال الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي مع الاردن والعراق والسعودية لكان الوصول الى وحدة عربية شاملة اقرب مثلا ، اذ ان البدء بها مع مصر المتسلطة يحول دون ذلك اطلاقا . والدليل على هذا القول ان البعثيين العفلقين انفسهم امتنعوا عن الرضوخ لعبد الناصر وراحوا ينددون بالحكم البولييسي المباحثي في عهد الوحدة وبسوء سير الامور .

اما مساندة بريطانيا لاستقلال الاردن ولليكة ، فما كانت لتؤثر على اتحاد كالذي ذكرت ، لا عند البدء بتحقيقه ولا في اثناء نفاذه . ولا ريب في ان ما يسمى الهلال الخصيب مفيد للعراق ولسورية وللاردن من حيث مصالحهما المتقاربة ومن حيث ان سورية كانت بكل تأكيدات الكلمة المسموعة العليا في هذا الاتحاد وفي توحيد سياسته وخطاه . غير ان اخواننا الاشتراكيين كانوا يريدون ان يبدأ الحسين بنفض يده من انكلترا وان يخضع للاشتراكيين . وهذان الطالبان غير معقولين . فالحسين لا يستطيع ان يتخلى عن دعم بريطانيا ما لم يكن مطمئنا على بلده . اما خضوعه للاشتراكيين ، فامر لا يمكن قبوله . فكان الافوق ان يطلب منه ايجاد حكم دستوري

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

نيابتي ، وأن يضمن له عرشه . وهكذا كان يسيرا ادخاله في اتحاد او في كونفدراسيون عربي ومواجهة الدعاية الناصرية بعملية ايجابية تفت من عضدها وتهدم اركان خطتها .

وعلى اي حال ، فاني جازم بان البدء بالاتحاد مع مصر للوصول الى وحدة عربية شاملة امر محفوف بالاحطار على الوحدة نفسها . ولا ازال ادعي بان الوحدة مع عبد الناصر ما هي وحدة بل هي النحاق وضم ، كما حصل بين المانيا والنمسا ، حتى ابتلع هتلر الجمهورية النمسية وضمها الى المانيا ضما عاديا .

والضحك والمبكي في وقت واحد ان البيطار لم يطل به العهد كثيرا في محاربة الانفصال والمويل ضد رجاله . حتى راح يعلن ان لا مجال للتفكير في وحدة مقصورة على مصر وسورية وحدهما ، ولم يكن بعد قد مضى على ثورة ٨ آذار اكثر من شهرين . ثم انه راح يندد بمساويء عهد الوحدة ، بما لا يخرج عما كنا نقوله نحن المتهمين بعداء الشعب وبالعمالة للاجنبي . وذبنا في الواقع هو وجودنا الذي يجلب كل واحد من اولئك المغرورين الذين لا يستطيعون الوصول الى الحكم بارادة الشعب الحرة ، فيتسلطون اليه عن طريق الانقلابات العسكرية ويحمون انفسهم بقانون الطوارئ وبالحكم البوليسي المتطرف وبالضغط على الحريات وبالغاء جميع الصحف ورج اصحابها في السجن ، لا لشيء الا لانهم غير بعشرين .

المملكة العربية السعودية : ايدت المملكة العربية السعودية انفصال سورية عن مصر بكل قواها . ولم يكن هذا الموقف غريبا . منذ قيام الوحدة في ١٩٥٨ وكشف الخطة التي كان المصريون وعبد الحميد السراج اوتقوا الملك سمود في شباكها ، واخذوا منه عشرين مليون ليرة سورية متظاهرين بانهم يريدون القيام بانقلاب ضد قيام الوحدة . واستمرت العلاقات السيئة بين مصر والسعودية طوال عهد الوحدة ، رغم سعي الملك سمود الى ازالة الجفاء .

وكان الامير فيصل تقدم من الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم بين الانتفاضة وبين مجيء الحكم بعرض نسخي يشتمل على كفالة سعودية لدى احد المصارف الاميركية لاجل قرض بمبلغ ١٤ مليون دولار . وكنت عندها استلمت الحكم باشرت الاتصالات مع السفير السعودي لانتجاز هذا الوعد ، الا انني كنت اجد لديه مطاطة وتجنبيا . فطلبت من نائب رئيس الوزراء السيد بشير العظمة الذي كان يرأس وفدنا الى اجتماع الهيئة العامة للامم المتحدة في

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

خريف ١٩٦٢ ان يفتح الملك بالامر وان يحصل منه على وعد نهائي
لنرسل وفد السى الرياض مؤلفا من الطرابلسي وزير المالية
والكلاس وزير الاقتصاد (الاشتراكي النزعة) على ان اذهب بنفسى
الى الرياض لتبادل وثائق الابرام .

وفيمنا نحن في هذه المرحلة قامت ثورة اليمن والتزم الملك سعود
جانب البدر والملكيين ، فقرر مجلس الوزراء ، رغم اقتراحي بالتريث ،
الاعتراف بالسلال وحكومته . وبذلك انقطع حبل الاتصال بالسعودية .
ثم علمنا انه لم يعد ثمة مجال لاعادة البحث في اي قرض . وهكذا
فدنا مصلحتنا الاقتصادية في سبيل التقدمية اليمنية ، لكننا ما نزال
نوصم بالرجعية !

وكانت امكانيات اتصالنا بالحكومة السعودية ضعيفة لان
سفيرنا في جدة كان متهما بانه ناصري ، ولان السفير السعودي
بدمشق لم يكن موضع ثقة ولم تفلح مساعي لنقله .
وعلى اي حال ، فان اعترافنا بالثورة اليمنية جعل امكان
تفاهنا مع السعودية معدوما ، عدا ان السفير السعودي اتخذه
ذريعة ليبيث دعايته في اوساط الجيش المقربة اليه ضد حكومتي .

العراق : لا اعلم على الضبط ما جرى في الاجتماع الذي عقد
في الرطبة بين ناظم القدسي واللواء عبد الكريم قاسم . فاننا لم اسأل
رئيس الجمهورية عنه بسبب اعتقادي انه اذا كان ثمة امر هام ،
فانه يخفيه عني . وعلى اي حال ، فان العلاقات الرسمية بين
الحكومتين العراقية والسورية كانت حسنة كما كانت المبادلات
الاقتصادية على ذروتها لمصلحة الصناعة والتجارة السوريتين ،
اذ كان قاسم فتح ابواب العراق على مصاريمها ، دون اي قيد ،
في سبيل التعويض على ما خسرته التجار والصناع السوريون من
اغلاق اسواق في القاهرة .

والى جانب هذه الفوائد التي ضمنها لنا سياسة الصفاء مع
قاسم ، فان اسواق الكويت سدت في وجهنا . وكنا ارضاء لحكومة
العراق رفضنا جميع العروض المغربية التي كان امير الكويت يقدمها
لنا . وقيل لنا انه مستعد لاقرض سورية عشرين مليون جنيه
استرليني ، اي ما يقارب مئتي مليون ليرة سورية ، لقاء اعترافنا
به . وقد رفضنا هذا العرض اكراما لخاطر قاسم . وفي النهاية
قتل قاسم وقام محله حكم وثق صلاته بالكويت . وبقينا نشاهد هذا
التطور ، والحسرة في قلوبنا على مبلغ العشرين مليون جنيهه
استرليني الذي اضعناه ، كما اضعننا القرض السعودي !

وكان بجمعنا مع حكيم عبد الكريم قاسم في العراق هدفنا المشترك في منع عبد الناصر من الاستيلاء على العراق وسورية . واقتصرت صلاتنا الحسنة به ضمن هذا الإطار ، ولم نجرب تعميقها اكثر من ذلك .

وذات مرة عرض علي نص برقية وارده من سفيرنا في العراق وفيها ان وزير الخارجية استدعاه وابلغه عنابه على الحكومة السورية لارسالها وفدا الى تركيا لتبادل دراسات المشاريع التي كنا نفكر ، نحن وتركيا بها ، لانشاء سدود على نهر الفرات ، دون ان ندعو العراق الى الاشتراك في هذا الاجتماع . ثم قال له ان الحكومة السورية اذا استمرت على هذه الخطة ، فهي لا تعود محط ثقة الحكومة العراقية .

واستد بي الغضب عندما قرأت هذه الجملة ، فاستدعيت السفير العراقي فوراً واطلعت على نص البرقية الواردة من سفيرنا الذي لا يمكن ان يكون قد اخلق الحادث لانه كان على علاقة وثقى ومستمرة مع قاسم . وابلغت السفير احتجاجي على اقوال وزير خارجية العراق واضفت الى ذلك قولي بانني لا انشد الثقة منه . فانا اتولى شؤون بلادي بناء على ثقة مجلس نيابي شرعي بي ، ولست رئيس حكومة ثورة ، ولا اقبل اطلاقاً ان يرد على لسان ممثل رسمي لحكومة العراق التي نعتبرها صديقة اقوال تمس بكرامة الحكومة السورية . وشعر السفير بان الامر جدي ، وباني شديد الاستياء ، فاخذ يطيب خاطري ويستبعد صدور هذا الكلام من وزير الخارجية . ثم صرح في الختام بانه سيسافر في اليوم التالي الى بغداد لابلاغ الرئيس قاسم ما يجب ابلاغه . وفي الواقع ، استدعى الوزير في اليوم الثالث سفيرنا وتقدم له الاعتذار عما بدر منه . وفسر كلامه بانه لا يقصد سوءاً وطلب منه ابلاغي هذا الاعتذار الرسمي . فمجب سفيرنا من تراجع الوزير لاننا كنا ، بناء على توصية وزير خارجيتنا ، تجذبتنا - حتى لا يبقى للحادث اثر مكتوب في سجلات الخارجية - ابلاغ سفيرنا السيد سلطان الحديث القاسي الذي سمعته مني سفر العراق . وهكذا انتهت الحادثة .

وذات يوم سمعنا في الراديو خبر قيام ثورة في العراق . واستنشرت من السفير ، فأجاب بانه لا يعرف شيئاً . وبدأنا نتمتع بالاخبار التي بذيها راديو بغداد ، وكان استولى عليه الثوار منذ اللحظة الاولى . ولا اخفي اني خشيت ان يكون هذا الانقلاب من

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

فعل عبد الناصر او انه موال له . وكنت اذ ذاك مريضا لا اغادر السرير ولا اجتمع مع الوزراء . وزارني في اليوم التالي السيد محاسن وزير الخارجية واناني بأن رئيس الجمهورية استدعى الوزراء وعقد جلسة رسمية بحث فيها امر الاعتراف بالعراق ، وبأن قرارا اتخذ بذلك ، وان برقية املاها الدكتور قدسي ارسلت الى حكومة العراق الجديدة بتوقيع وزير خارجيتنا تتضمن تصريحاً بأنه لم يعد ثمة ما يحول دون اتحاد سورية مع العراق . وسألني رأيي ، فقلت له : « ليتك سألتني قبل ارسال البرقية . » فأجاب بأن رئيس الجمهورية اصر على ارسالها قبل ان اطلع عليها ، خشية من اعتراض عليها . وكان جزاء حكومة العراق على عملنا الودي ان قال وزير خارجيتها الجديد الى سفيرنا بأن سورية ليس فيها حكومة تمثل الشعب ! وما احسب الا لانه بعثي ، ولان كل حكومة في العالم اذا لم ترضى ميشيل عفلق واتباعه هي غير شرعية ولا تمثل بلادها ! ولا بد من الاعتراف بأن ثورة العراق الهبت في صفوف الجيش السوري عواطف الاخوة ، فراحوا ينادون بالاتحاد مع العراق ، واستبدلوا شعارات الوحدة مع عبد الناصر بشعارات الوحدة مع سادة بغداد .

وهكذا بدأت المصائب تقع على رأس سورية منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، حينما قام فريق من الجيش بالاتفاق مع حزب البعث بما سمي « ثورة ١٤ رمضان » . وقد جاء بيان ذلك في الفصل الخاص بانتقال ٨ آذار .

وبلغ بالحكومة العراقية وانصارها البعثيين حد اتهام بعض الساسة السوريين واصحاب الصحف الدمشقية بتناول المبالغ الطائلة من حكومة قاسم . ونشر في صحف دمشق يوم ٢٠ آذار خبر مفاده انه عثر على شك باسمي بمبلغ نصف مليون ليرة سورية وان كلا من صبري العسلي والدواليبي وغيرهما قبض مائتي الف ليرة سورية . اما الحوراني ، فصدر باسمه شك مفتوح على بياض . وكذلك اتهم اصحاب الصحف بقبض عشرات الوف الليرات من حكومة قاسم .

وتد اطلمت على هذا الخبر وانا لاجيء في السفارة التركية ، فأرسلت فوراً كتاباً مؤرخاً في ٢٢ آذار الى القائم بأعمال السفارة العراقية طلبت منه تكذيب هذا الخبر المختلق من اساسه . لكنه لم يجب على كتابي ، ولا نشر تكذيباً ، وهذا منتهى الجبن وتدني

الإخلاق . ولو كانت الظروف مناسبة لأقيمت الدعوى على الصحف التي نشرت الخبر . لكنني تأكدت من عمق هذا السبيل ، فاحتفظت بما يجب عمله للوقت المناسب .

اليمن : لم يكن بيننا وبين اليمن تبادل بالنهثيل الديبلوماسي . فلما نشبت الثورة في ربوعه ، انقطعت عنا الأخبار الا ما أخذت تذيعه محطات مصر . اما المصادر السعودية ، فلم نتحفنا بخبر هام ، رغم جوارها لليمن .

وفي اليوم الثالث كان مجلس الوزراء مجتمعاً في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية ، فبادرنا المشار اليه باقتراح الاعتراف فوراً بقيام الجمهورية اليمنية . وسرعان ما ايد رايه الوزراء المنتسبون للحزب الاشتراكي وللأخوان المسلمين . وثنى وزير الخارجية على الاقتراح ولحقه سائر الوزراء ، قبل ان يتسنى لي بيان رأيي . ولما توجه الي الرئيس مستوضحاً ، اجبته بأن من الاولى ان نبحث الامر معكم ومع وزير الخارجية قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء . اما الآن ، بعد ان وقع الامر ، فلا بد لي من ابداء رأيي بلزوم التريث حتى تتكشف الامور . لكن الرئيس والوزراء اصروا على ضرورة عدم اضاءة الوقت . فقلت : « طيب ، واذا فشل السلال وعاد البدر الى عرشه ، فماذا تصنعون ؟ » فأجاب وزير الخارجية بين الجد والهزل : « نعترف به مجدداً ! » فقهقه الوزراء ضاحكين . وضحكت معهم وانتهى الامر . وارسل رئيس الجمهورية برقية الى الرئيس السلال بتهنئته والاعتراف بحكومته .

وعندما ساءلت نفسي عما حمل ناظم القدسي على الاسراع الى طرح الموضوع ، دون استشارتي مسبقاً ، لم اجد سبباً معقولاً الا ان يكون سفير امريكا طلب منه ذلك . فقد اتضح فيما بعد ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الانقلاب اليمني ، وانها اوعزت الى عبد الناصر بارسال الجنود والاسلحة والمعدات لسند الانقلاب ، ثم تداخلت في الامر واجبرت ابن السعود والحسين على سحب قواتهما التي حاربت الى جانب البدر ، كما اشارت على عبد الناصر بسحب جيشه بدوره بعد ان اطمأنت الى استقرار الامور في اليمن . فماذا قصد الامريكيون من كل هذه التثبيات ؟ هذا ما سيكشفه المستقبل . وعلى اي حال ، فلولا تدخل الامريكيين لحماية ثورة اليمن ، لكان قضى عليها في المهد .

وبعد ان تقرر الاعتراف بالجمهورية اليمنية ابرقنا الى السيد

بشير العظمة رئيس وفدنا للامم المتحدة بأن يجتمع الى وزير خارجية اليمن ويبلغه استعداد الحكومة السورية لد حكومته بما تحتاج اليه من معونات ، سواء من الخبراء او الاساتذة او ممن يتطوع من الضباط السوريين السابقين ، وبأن يصرح له برغبة الحكومة في ارسال وفد للتهنئة واجراء مباحثات . فجاىء الجواب بعد اسبوع برفض الزيارة والمعونة !

وبعد مدة جاء وفد وزاري يميني لزيارة لبنان ، فارسلنا شخصا له معرفة برئيس الوفد ليبلغه دعوة الحكومة السورية الى زيارة دمشق ، فبدأ التهلل على وجه يميني من هذه الدعوة وقال انه غير مأذون باعطاء جواب قبل استشارة حكومته . ولم يأت الجواب ! وكذلك سافر وفد يميني الى بغداد لزيارة عبد الكريم قاسم ، فانتهز سفيرنا فرصة التحدث مع رئيس الوفد في احدى الحفلات وقال له : « لم لا تاتون لزيارة الحكومة السورية ، كما زرتم حكومتى لبنان والعراق ؟ » فاجابه الوزير : « اننا لا نرغب في الانصال بحكومة دمشق ! »

واتضح لكل لببب ان وراء هذا الجفاء ضغطا ناصريا لابعاد المشير سلال عن سورية ، خوفا على تقدميته من رجعتنا ! وهكذا اصبحنا في نظر الناصرية رجعيين عملاء استعمار ، .. انتهازيين ، و سلال بطل التقدمية ، البريء من مساندة الاستعمار !

على ان عبد الناصر الذي دعم السلال لم يشذ عن اسلوبه المشهور . فقد اشترى وزير الخارجية اليمني (البيضاني) وجعل منه آلة لابعاد السلال ووعده باستلام مركزه . الا ان السلال علم بالؤامرة فؤفد البيضاني بمهمة الى القاهرة ، لكنه حرم عليه العودة فيما بعد الى صنعاء ، ثم عزله من وزارة الخارجية وابقاه برسم الاستعمال بالقاهرة !

واني اؤكد اننا بعد الاعتراف باليمن الجديد اخلصنا النية تجاه السلال وعزمتنا على مده بما نستطيع من المعونة ، الا انه هو الذي رفض وتكبر . ولعل هذا الموقف ايضا كان في جملة خطوط النهاج الامريكى في الشرق الاوسط . وقد فقدنا باعترافنا بالجمهورية اليمنية المساعدة المالية التي كانت الملكة السعودية قد وعدتنا بها .

السودان : منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ لم تعترف حكومة السودان بقيام العهد الحاضر الجديد في سورية . واستمر الحال على هذا المتوال حتى ٨ آذار ١٩٦٣ . غير ان السفير السوداني في

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

بغداد كان اتصل بسفيرنا فيها وأبلغه نية حكومته في اقامة العلاقات السياسية معنا . فرحبنا بذلك ، لكن السيف سبق العزل ... وحصل الانقلاب قبل أن ننهي الأمر عمليا .
تونس : لم يكن بيننا وبينها ما يمكن وصفه بالحسن او السيء في علاقاتنا . وفي المدة الاخيرة من حكومتنا عينت تونس سفيرا لها في دمشق ، فاستقبلته وحادثته في الشؤون التي تهم بلدينا . فأبدى تذكرا شديدا من مواقف الناصرية وحمل عليها حملة شعواء ، وأكد ان هذا الشعور هو السائد في جميع الاوساط الرسمية التي تتهمها بحبك المؤامرات لاغتيال ابي رقية بواسطة صالح بن يوسف . وقال انها ارسلت فيما بعد من قتلته في اوروبا ، خوفا من ان يفضح الامر ، فتكتشف احدى خطط الناصرية .

الجزائر : قامت سورية بما يتوجب عليها ، بل وأكثر ، في دعم الثورة الجزائرية ومدتها بالاسلحة والذخائر التي كنا نشترها باسمنا ثم نسوتها الى الثوار الجزائريين . وتبرع المواطنون في سورية بملايين الليرات وقدموها بكل شوق . واستمرت سورية تجهد في الامم المتحدة لدعم استقلال الجزائر . وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع فرانسوا وانقطاع السوق الامرنسي بوجه مشترياتنا من الاسلحة على ان تساير العدوان على الجزائر العربية وان تسكت عنه .

وبلغنا ذات يوم ان ومدنا جزائريا سوف يزور سورية وعلى رأسه جميلة بو حرد ، ضحية التنكيل الاستعماري الامرنسي ، التي كان لها في قلوب السوريين والسوريات المنزلة الرفيعة والحب المتدفق . فقررنا استقبالها رسميا وانزلناها مع رعاتها بدار الضيافة . وارفقناها بموظفتين من وزارة الخارجية ، احدهما حفيدتي نائلة . واکرمنا ضيافة الوفد احسن اكرام ، فكان استقبالها الحكومي والشعبي على اروع ما يكون . لكن الناصرية ارادت انتهاز الفرصة ، فجمعت عددا من المتظاهرين لا يتجاوز العشرين شابا وقفوا امام قصر الضيافة يحيون جميلة ويهتفون لمبد الناصر وينادون بالوحدة . لكن سرهنا ما كانت الجماهير الوطنية تفرق هذه الفلول وتعطيهم الدرس اللازم .

وكان في عدد مرافقي جميلة احد المصريين ، جاء تطما ليهجس ويبعد جميلة عن النورط معنا . فصار هو والفسري ممثل الجزائر في دمشق يحاولان دائما الا تذهب جميلة من دمشق

وفي قلبها تعلق بسورية . ومن جملة مؤامراتهم سعيهم لمنع جميلة من الذهاب الى الجبهة ، يوم دعاها الجيش لتناول طعام الغداء في نادي الضباط بالقيطرة ، وذلك ليري جميلة ، بأمر العين ، الفرق بين الجيش السوري الذي كان يدافع عن حدوده وبلادها والجيش الدولي الذي كان يحمي عبد الناصر .

وقرر مجلس الوزراء التبرع للمؤسسة التي تشرف عليها جميلة بنصف مليون ليرة سورية وبألف وخمسمائة طن تمحا . وسعدت جميلة بزيارتها لدمشق وانست بالاجتماع مع سيدات مجتمعها ، وكنت حرصت على احاطتها بهن . وقد قدمت لها زوجتي الهدايا العديدة المؤلفة من مصنوعات دمشق ، فسرت بها .

وجاءني يوما وزير الخارجية ليلفني ان الحكومة الجزائرية دعت الحكومات العربية الى ارسال وفود لحضور الاحتفال باعلان استقلال الجزائر . وطلب مني رأيي في الاشخاص الذين ستختارهم الحكومة ، فأجبت : « تذهب انت رئيسا للوفد ، ويذهب معك وزير آخر اذا شئت ، وضابط من القيادة وبعض الشخصيات السياسية . » فاتفقنا على ذلك وعرضنا الامر على مجلس الوزراء ، فأقر الاختيار وابلغنا الغسيري ذلك . لكن سرعان ما جاء المذكور مهرولا الى وزارة الخارجية ليلفها ان حكومته طلبت من جميع الحكومات العربية المدعوة عدم ارسال وزير برئاسة الوفد وجعل عدد الاعضاء ثلاثة فقط ، بمن فيهم الرئيس . وقلت لمحاسن : « انهم لا يريدونك ، نزولا عند رغبة عبد الناصر في ابعاد كل من وقف في وجهه في مؤتمر شتورا . »

وبعد يومين ، فوجئت بخبر غريب ، وهو ان الغسيري اعلن ان حكومته كلفته بدعوة شخصيات غير رسمية للسفر الى الجزائر ، وانه اختار بعض الاشخاص المعروف عنهم الميل الى عبد الناصر . واجتمعت صدفة بالغسيري في احدى الحفلات ، فقلت له انكم تاتمرون بعبد الناصر وتعملون على كسب رضائه . فطلبتم ان لا يكون في الوفد وزير سوري واخذتم بين المدعويين من يعتبرهم ناصريين . واني لا اهنؤك على هذا الاختيار . وادرت له ظهري وتحادثت مع غيره .

وقد صدق حدسي . وجاءتنا الاخبار من الجزائر بان عبد الحميد السراج الذي انتدب لتمثيل مصر تحديا لنا ، عقد عدة اجتماعات سرية مع مظهر الشرجي ، والصيرفي وهو رجل منتسب

لجماعة الاخوان المسلمين في حماة ومرشح عصام العطار للوزارة . ولما جابهت عصام العطار بما جاعنا عن اتصال الصيرفي بعبد الحميد السراج ، نفى علمه بالامر ، لأول وهلة . لكنه عاد في اليوم التالي معترفا بالاجتماع ، وزاعما ان سببه يعود الى العلاقة السابقة بين الرجلين وان الحديث لم يتجاوز العموميات . لكن تحقق لي فيما بعد ان الصيرفي هذا كان ضالما مع المعلمين في اضرابهم ومؤامراتهم الناصرية ضد العهد ، كما ثبت لي بمسند انقلاب ٨ آذار كيف كان العطار يخادعنا ويتظاهر بالسر امامنا بشجبه الناصرية ، ويشتم عبد الناصر وينعته باتسى الالفاظ ، بينما لم يبد رايها واضحا في اقواله وتمريحاته للصحف وفي خطبه في الجامع . وقد احسنت الظن به طويلا ، لكنه تكشف لي فيما بعد انه كان مخادعا ، ذا عشرين وجه وخمسين لسان !

وعندما جاء وزير خارجية الجزائر لزيارة دمشق كنت مريضا طريح الفراش ، لا يسمح لي الاطباء بمغادرته . فارسلت امين سري الى زيارة الوزير الجزائري وابلاغه تحيتي . ولم يخطر في بال ذلك الوزير الشاب ان يزور رئيس الوزراء في داره ليستفسر عن صحته ، او ان يترك له بطاقته على الاقل . لكنه بذل كل جهده لقبض معونة مالية لحكومته باسم الاخوة والعروبة . وكان ذلك منه احرارا يجعلنا في موقف البخل امام سخاء عبد الناصر . الا ان عبد الناصر ، عندما كان يتبرع لدولة او لشخص ، لم يكن يمد يده الى جيبه ، بل الى جيوب الاميركيين .

مسكين هذا الشاب الوزير . . . ذهب ضحية عبد الناصر عندما عاد الى الجزائر واعلن تائفه من تسلط الرئيس المصري . وهكذا لحق بضحايا الناصرية العديدين في سائر الاقطار العربية . .

المغرب : كان الملك الحسن في عداد الشخصيات العربية التي الزمت مداراة عبد الناصر خوفا من لسانه واعماله ومؤامراته . لكننا كنا نعلم علم اليقين حقيقة ما يكنه الملك المغربي ، وابوه قبله ، في هذا الشأن . وقد اكده لنا ذلك السيد اسعد المحاسني الذي امضى في الرباط عدة سنين ، سفيرا لسورية ثم سفيرا للجمهورية العربية المتحدة ، والذي وقف عند الانتفاضة الموقف المشرف المنتظر منه . فقد اعتمص بالدار التي كانت الحكومة اشترتها في عهد الوحدة من المال المشترك السوري المصري ورفض تسليم البيت لثندوب مصر ، وراح يجمع الصحفيين ومندوبي الوكالات ويذلي اليهم

الفصل السادس : موفتنا من لبنان والبلدان العربية

بتصريحات قاسية ضد الناصرية . ثم عينته الحكومة السورية سفيرا لها في روما ، فسلم الدار للحكومة المغربية ، شرط عدم تسليمها لسفير مصر .

وجاءني محاسن ذات يوم واجبا وقال لي: «وصلتني برقية من سفيرنا في الرباط بان الخارجية ابلغته انها ستسلم الدار للحكومة المصرية . » فقلت له : « لا ، لا ، لا تقبل بذلك اطلاقا ! » واثرت اليه بارسال برقية عاجلة الى سفيرنا بالانسحاب والمجيء الى دمشق اذا اصرت حكومة المغرب على رايها . وفي اليوم التالي وردت برقية من السفير يقول فيها بأنه ابلغ الخارجية المغربية التعليمات التي ارسلناها اليه ، فأجيب بأن الحكومة المغربية تصرف النظر عن تسليم الدار .

وروى لي الاستاذ محاسن طرائف غريبة عن زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة ودمشق في ١٩٥٩ ، حين رافقه فيها بوصفه سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في المملكة المغربية . من ذلك ان دوائر الباحث المصرية انتهزت فرصة تجول الملك في اسواق دمشق ، فادخلت بعض رجالها خلصة الى غرفة النوم المخصصة للملك ، وفتحت حوائبه واخذت منها ما اخذت من اوراق سرية ، وبعثرت ثيابه داخل الخزائن بشكل لحظه الملك حين عاد الى غرفته . لكنه لم يبتس ببنت شفة .

ومن ذلك ايضا ان رئيس قرنائه كان جالسا ذات يوم مع الصحفيين في دار الضيافة يتحدث الى الزائرين ، واذا به يستدعى الى غرفة الهانف . فذهب تاركا حقيته اليدوية على احدى المناضد ليتكلم مع مخاطبه . وعندما عاد لم يجد الحقيبة . فارغى وازيد وصاح بصوت عال . الا ان كل ذلك لم يرجع له حقيته . والله اعلم من سلبها !

والاطرف من ذلك هو الحادث الذي جرى مع الملك الحسن في احدى زياراته لدمشق ، حين كان وليا للعهد . وذلك ان طائرته عندما وصلت الى سماء دمشق اخذت تتجول في الجو نحو ربع ساعة ، دون ان تهبط . فظن الامر انها نزهة فوق دمشق . وبعد قليل جاءه المرافق الموضوع تحت تصرفه وسأله عما اذا كان يريد قيادة الطائرة والتجول فوق البقاع السورية والتفرج على معالمها . فتعجب الامر وقال للمرافق : « لكن ، هل تترك المستقبلين في المطار ينتظرون مدة طويلة ؟ فهذا ليس من قواعد الذوق ! » لكن المرافق

أصر على موقفه . واستمرت الرحلة الجوية أكثر من ساعة ، طافوا فيها فوق حمص وحماه ، الى ان عادت الى دمشق . ونزل الأمير في المطار ، حيث كان في استقباله الوزراء وعلى رأسهم السيد نور الدين كحالة ، رئيس المجلس التنفيذي . أما الطائرة الثانية التي كانت ترافق طائرة الأمير ، والتي تحمل مرافقيه ، فكانت حطت في المطار قبل النزهة السماوية التي قامت بها طائرة الأمير . وبعد ان وصل الأمير الى دار الضيافة وخلا الى الى افراد حاشيته ، أخبروه بأن سبب النزهة الى حماه لم يكن اعطاء الأمير فرصة ممارسة هوية قيادة الطائرة ، بل كان تاخر الوزراء عن الحضور الى المطار لاستقبال الأمير ، وذلك استخفافا وجهلا بلولى قواعد اللياقة والادب تجاه شخصية عربية سامية . وقد غضب الأمير كثيرا واعلن رغبته في العودة الى بلده فوراً . ولم يثنه عن عزمه سوى الاستاذ المحاسني ، صديقه الحميم ، الذي توسل اليه ان يتجنب كشف فضيحة تسيء الى علاقات ابيه مع عبد الناصر . ونزل الأمير عند توسل المحاسني واخفى شعوره على مفض . وفي احدى الزيارات التي نظمتها الدوائر الرسمية للأمير ليتفرج على احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وفيما كان يستمع الحسن الى اهازيج الاولاد واغانيم ، اخذ يغمز المحاسني بطرف عينه كلما نادى هذه الاهازيج بالوحدة من المحيط . . . الى الخليج . وكان يشير بذلك الى رغبة الناصرية في دمج المغرب في الوحدة وجعله تابعا لسلطانها مثل سورية !

ليبيا : واما ليبيا ، فلم يكن بيننا وبينها اتصالات رسمية . فلا هي ممثلة في سورية بسفير ، ولا نحن ممثلون عندها بسفير . وعلى كل الاحوال ، كانت الحكومة الليبية تتجنب الدخول في معارك كلامية مع ابواق الناصرية وتخشى مؤامراتها . ولم تنس احداها التي حاكها المحق العسكري المصري .

الكويت : ذكرت فيما سبق ان سياستنا تجاه الكويت كانت متصلة بسياستنا تجاه العراق الذي كان رئيس وزراء حكومته عبد الكريم قاسم يضم ما اسماه « فضاء الكويت » الى الجمهورية العراقية . وهدد بقطع علاقته مع كل دولة عربية تعترف بالكويت وتقيم الصلات الدبلوماسية معها . وذلك عقب اعلان استقلال الكويت في ١٩٦٢ والغاء المعاهدة التي كانت معقودة بينها وبين بريطانيا ، واستبدالها بمعاهدة جديدة . وعندى ان الاسباب التي

حملت بريطانيا على التنازل عن حقوقها ووضعها الممتاز في الكويت لم يكن تعلقها بمبدأ اعلان استقلال البلاد التي كانت تستثمرها او تسيطر عليها بشكل من الاشكال ، بل ان الدافع الحقيقي هو ان الولايات المتحدة سلكت منذ تولي ايزنهاور رئاسة الحكم فيها سياسة الحلول محل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في سائر الممالك والبلدان التي كانت تحت نفوذ احداها . ولا يتجلى حلول امريكا في الشكل الذي كانت تلك البلاد ترزح تحته من الاستعمار والاستثمار ، بل يتجلى ، اولا ، بابعاد الدول المستعمرة ، ثم الاتفاق مع حكام البلاد المحليين ومدتهم بالمساعدات المالية وبالوعود السخية ، ثم بانارة شهوة الاهلين الى الاستقلال . وعندئذ تعمل امريكا ، بشتى الوسائل ، لينال القوم استقلالهم بواسطتها وبدعمها . فان وافق الحكام الجدد على الاتفاق معها ومنحها الامتيازات والقواعد التي تريد ، ووقفوا سياستهم على سياستها ، كان به ، والا فامامهم الثورات الداخلية والمؤامرات المتعددة لقلب الاوضاع والاتبان بحكام خانعين طائعين جدد .

واذا اردنا ان نعدد الحوادث ، على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ، نستطيع ان ندخل الدول التالية في عداد الدول التي تداخلت الولايات المتحدة بشؤونها وقلبت اوضاعها المعارضة لها واقامت شؤون الدول الاخرى محلها حكومات موالية لسياستها :

في الشرق الادنى : سورية ، لبنان ، الاردن ، العراق ، اليمن ، مصر ، السودان ، ايران ، تركيا ، باكستان . وفي شمال افريقيا : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب . وفي افريقيا : المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية والبلجيكية . وفي امريكا الجنوبية والوسطى : تقريبا جميع الجمهوريات .

هذه هي الدول التي جهدت الولايات المتحدة في وضعها تحت سيطرة نفوذها وعقدت معها معاهدات حصلت بموجبها على قواعد عسكرية او تفاهمت سرا مع رؤسائها .

واما الحرب الباردة التي تشنها امريكا تجاه دول أوروبا الشرقية ، فسببها يرجع الى انها رفضت الخضوع للاستعمار الامريكى واحتفظت باستقلالها وبحريتها كجموعة عالمية (روسيا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا وبلغاريا) وكذلك الصين الشعبية .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وأما اليابان ، فظلت بضعة سنوات تلت الحرب العالمية الثانية كأنها مستعمرة ، يأمر ماك آرثر ، الجنرال الامركي ، فيها وينهي كما يشاء ، ويهزأ بالامبراطور الذي يعتبره ويتدسه اليابانيون كاله . وتمكن نهرو مدة من الصمود امام الزحف الامركي ، لكنه اضطر ذات يوم الى طلب تزويده بالسلاح ، وذلك حينما هاجمته الصين الشعبية ، فوجد نفسه مغلوبا امامها .

وأما فرانكو ، فوقف مدة طويلة خارج الشباك الامركية . لكنه اضطر فيها بعد الى الخضوع ورحب بوجود قاعدة عسكرية امركية في بلاده . وعندئذ تدفقت عليه المساعدات المالية .

وربطت الولايات المتحدة كلا من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والمانيا وتركيا واليونان بمعاهدة سميتها «الحلف الاطلسي» وحصلت على قواعد عسكرية في كل بلد وصارت تمنح الاسلحة الذرية او تمنعها ، على قدر ما يكون ذلك البلد سائرا ومق المنهاج الامركي .

وهكذا سيطرت امريكا على العالم ، ما عدا القسم الشيوعي الذي لا تزال تعمل على اخضاعه لسيطرتها وتجهز الاسلحة النووية وتعرض سلام العالم للخطر والجنس البشري للفتنة . .

هذا هو الاستعمار العالمي الجديد الذي رغبت امريكا رايته وحاولت ان تحل به محل غيرها من الدول . ومع انها اكبر دولة ديموقراطية يرتع المواطنون فيها بحريات كاملة ، الا انها تستمر بقية المواطنين في العالم تحت ستار منح الاستقلال للشعوب ومدهم بالمساعدات المالية والعسكرية .

والكويت هي احدى المناطق الاستراتيجية الغنية بنفطها ، والتي القت عليها المطامع الاستعمارية الامركية والاطماع الرأسمالية الاحتكارية شبكها . فأسست شركة بترول بريطانية - امركية باسم شركة بترول الكويت لاستثمار الكنوز الدفينة في تلك البقعة واجبرت بريطانيا على التخلي عن السلطان الذي كانت تمنحه لها المعاهدة القديمة . واعلن الكويت استقلاله ، فسمى العراق لضمه واعادته الى ما كان عليه في عهد الاتراك . ولم يرض ذلك السياسة الامريكان ، وخافوا على بترولهم من ان يسيطر عليه عبد الكريم قاسم . وهكذا دفنوا السعودية والناصرية الى حماية كيان الكويت . فارسلت قطعام عسكرية سعودية - مصرية - اردنية وقتلت في وجه العراق وحالت دون احتلاله الكويت .

ونتساءل : لم لا تفكر الولايات المتحدة بتوحيد الكويت والعراق
— وكانا في الماضي كذلك — كما سمعت لتوحيد سورية ومصر ؟
والجواب هو ان عبد الناصر رجل الاميركيين ، اما قاسم ، فلا .
وهكذا استمر الدفاع عن نفط البترول البريطاني — الاميركي
بواسطة جنود عرب مصريين وحجازيين ونجديين و اردنيين .
واوشكت الحرب ان تقع وان يهدر الدم العربي دفاعا عن الاستعمار
النفطي ، كما هدر الدم العربي واريق في سهول اليمن وجباله دفاعا
عن النوايا الاستعمارية الاميركية . وبذلك لم تجد تلك الدولة حاجة
الى ارسال اساطيلها وطائراتها وجنودها للدفاع عن مصالحها
مباشرة ، بل استأجرت الجند العربي المصري وسخرته لمحاربة اخيه
العربي اليمني والسعودي والاردني ، كما كانت الدول تستأجر في
الماضي الجنود السويسريين او البافاريين لخدمة اغراضها
التوسعية .

والشركتان التي اشرنا اليهما في هذا البحث هما : شركة نفط
العراق ، وشركة ارامكو . وقد ادمجتا بشركة واحدة سميت بـ :
شركة نفط الكويت .

الفصل السابع علاقاتنا مع الدول الأجنبية

بعد ان انهينا استعراض صلاتنا مع الدول العربية نرى الانتقال الى بحث علاقاتنا مع سائر الدول الأجنبية . وقد يكون افيد ان نقسم البحث الى ثلاثة اقسام : الاول الدول الغربية ، والثاني الدول الشرقية ، والثالث الدول الحيادية .

كان في مقدمة العوامل التي تذرعت بها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية لدعم فكرة الوحدة السورية المصرية هو التخوف من ان تسير سورية في ملك سياسة الاتحاد السوفيتي . وقد طار صواب ساستها لمعارضتنا حلف بغداد ولعدم رضائنا عن سبدا ايزنهاور ، وخاصة للصلات الجيدة التي بدأت تظهر بيننا وبين الاتحاد السوفيتي على اثر الزيارتين اللتين تمت بهما لموسكو وعقدت فيهما اتصالات المعونة الاقتصادية وعقود شراء الاسلحة للجيش السوري .

وقد الصقت بي تهم عديدة بانني اصبحت عاملا ادخل النفوذ الشيوعي الى سورية ، مركز ثقل العالم العربي . واسموني الدوائر الاستعمارية « المليونير الاحمر » وراحت تبذل كل جهودها وتستخدم جميع عملاتها لاقتصائي عن الحكم وابعادي عنه نهائيا . وقد نجحت في عدم فوزي برئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وفي ١٩٦١ . وضغطت على عبد الناصر فلم يدخلني في اول وزارة فيها بعد اعلان الوحدة في ١٩٥٨ ، مع انه ضم اليها جميع الرؤساء ، كالحوراني والسلسي .

والحقيقة ان الصلات الطيبة التي سادت بيننا وبين الروس لم تكن ناشئة الا عن اعتراف بفضل الاتحاد السوفيتي على العرب ، وخاصة على سورية ومصر ، بمساندته القضايا التي كنا نشرها في الامم المتحدة ضد اسرائيل ، وبيعنا السلاح ، حين كانت الدول الغربية تحول دون شرائنا الاسلحة من اية دولة . ثم

توطدت العلاقات الحسنة بعد الاتفاق على العمونة الاقتصادية .

ولم يخطر في بال احد منا ان الخطوة التي خطوناها مع الانحاد السوفيتي ستبعمها خطوات اعسق توصلنا يوما من الايام الى صيرورة سورية دولة تابعة . والغربيون في نظرهم الى الساسة متأثرون من وضع الاشخاص الذين يسرون وراءهم كظلمهم وياتمرون باوامرهم وينفذون مشيئاتهم بعد ان يكونوا حصلوا على منافع او رواتب او عطايا لقاء هذه التبعية . وهم يظنون ان اخلاق رجالنا السياسييين كلهم واحدة او متقاربة ، اي انهم اتباع احدى الدول . فانه لم تكن بريطانيا ، فرنسا او الولايات المتحدة او روسيا . اما ان يكون ثمة رجل سياسي يعمل بوحى ضميره ، دون ان يقبض ثمن صداقته لاحدى الدول الا منفعة عامة لبلده ، فهذا كان امرا غريبا في نظر الاميركيين لا يستطيع تصديقه . ثم ان يكتفى ذلك السياسي بالوقوف عند حدود الصداقة البريئة ، وان لا يورط بلده بما لا يتفق مع مصالحها العامة ، كذلك امر مشكوك ، في نظرهم ، بإمكان حصوله .

اما نحن ، معشر الساسة الشرفاء ، فقد التزمنا سياسة الحياد الاجابى وخطة عدم الالتزام دستورا اساسيا لسورية ، لا ندخل في الخلافات العالمية كطرف من اطرافه ، لكننا بنفس الوقت نقف في وجه كل من يطمع ببلادنا او يلتزم جانب اعدائنا ، دون ان نضع حريتنا تحت تصرف الفريق الاخر . ذلك لاننا اذا تسامحنا بجزء من تلك الحرية كنا كمن خرج من تحت الدلف الى تحت المزاب . .

وقد وقفت ضد قبول « النقطة الرابعة » كما اقترحت علينا في ١٩٥٠ ، اي ان تكون مقتصرة على بعثات مؤلفة من بعض موظفي الدولة ترسلها الى الولايات المتحدة للتخصص والدراسة . ووقفت كذلك ضد مسمى البريطانيين لادخال سورية حلف بغداد ، وضد تشبث الولايات المتحدة بعقد معاهدة الدفاع المشترك بين العرب والغرب ، وضد مبدأ ايزنهاور الذي سمعت امريكا في ١٩٥٧ لحمل سورية والبلاد العربية على قبوله ، كما وقفت ضد المؤامرات العديدة التي حيكت في السنين التي سبقت ١٩٥٨ لاجل تغيير اتجاه سورية في سياستها الخارجية ، وضد الوحدة مع مصر في ١٩٥٨ ، لا لانني عدو توحيد الدول العربية ، لكن لانني شككت يومئذ في ان عقد ذلك الاتفاق مع مصر ان هو الا للقضاء على صوت سورية وادخالها المحاور الغربية . وقد صدق حدسي وظهر فيما بعد ان

الامريكيين المسيطرين على عبد الناصر دعموه في دمج سورية بمصر، وهكذا نجحت اكبر مؤامرة ضد استقلال سورية .

ويخطيء خطأ فظيحا من يظن انني ومن سار معي في مواقفي تصدت معاكسة السياسة الغربية بايحاء من الاتحاد السوفيتي او خدمة لمصالحه . اذ ان ما ظهر من مواقفي منذ ١٩٥٠ سبق زيارتي لموسكو وتم في عهود كانت فيها علاقتنا مع الروس لا تتسم بطابع الصداقة .

والسبب الاصلي في برود صلاتنا مع الغرب كان موقف دوله ضد العرب من قضية فلسطين ، وخاصة حين اقرار التقسيم ثم دعم اسرائيل ومدها بالاسلحة والذخائر منذ اغتصابها الاراضي العربية في فلسطين . هذا عدا ما كان يبدو من الدول الغربية من مساع لادخال البلاد العربية فلك سياستها والسيطرة على سياستها الخارجية وجرها الى ما يضمن لها قواعد حربية ومراكز استراتيجية او معاهدات دفاع مشترك .

اما الروس ، فلئن رافقوا الغرب في اول خطوة عند اقرار التقسيم في الامم المتحدة ، الا انهم عدلوا فيما بعد سياستهم مع العرب وبداروا بمعاوضة المواقف العربية في اجتماعات مجلس الامن او الهيئة العامة ، كما انهم كانوا الوحيدين الذين باعونا الاسلحة والذخائر بدون حدود ، ثم عقدوا معنا اتفاق المعونة الاقتصادية ووضعوا تحت تصرفنا الاموال والخبرات باحسن الشروط وبدون اي نفع سياسي مقابل . ولرب سائل يستوضح عما اذا كانت كل تلك المساعدات لوجه الله وحبا بالانسانية فحسب ، ام ان هنالك فوائد غير مرئية او خططا مبيتة تقصدها الروس . والجواب على ذلك سهل وبسيط : ليس من مصلحة الاتحاد السوفيتي ان تحيط به حلقات الاحلاف المعادية . فكل حلقة سلبية من حلقات السلسلة التي تشبكها الولايات المتحدة تعطل مفعول تلك السلسلة وتترك في الجدار المبني حول اراضيها ثغرة مارة . واذا نظرنا الى خريطة الاتحاد السوفيتي نراه محاطا بدول تربطها اتفاقات عسكرية واحلاف متشابكة : حلف الشرق الاقصى ، ويشترك فيه كل من اليابان واوستراليا والفلبين ، ، ثم حلف بغداد ، الذي سمي فيما بعد بالحلف المركزي بعد انسحاب العراق منه والذي تشترك فيه بريطانيا وايران وباكستان وتركيا وامريكا ، ثم الحلف الاطلسي الذي تشترك فيه فرنسا وبريطانيا وامريكا وتركيا وبلجيكا والمانيا

لماذا الاتفاق
مع الروس

وغيرها . فالاول يغطي حدود الدول الشيوعية في الشرق الاقصى ، والثاني يوصل حلقات الاول بحلقات الثالث ويغطي حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية . اما الثالث ، فيغطي حدود المناطق الاوروبية الحاذية لمنطقة نفوذ دول حلف وارسو ، اي الاتحاد السوفييتي وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا . ولما كان لبلاد الشرق العربي المركز الستراتيجي المرموق لانه المنطقة التي تلي جنوبا منطقة الاحلاف الغربية ، فلم يعد مستغربا ان تعمل كل من امريكا والاتحاد السوفييتي على ازاحة الاخرى من تلك المنطقة وعلى ضمها ، ان لم يكن في احلاف عسكرية ، فبأثفانات مكتوبة او شفوية تجعل تلك الدول العربية تقف على الاقل موقف الحياد .

وكان في جملة هذه المساعي حمل المملكة السعودية على عقد اتفاق مع الولايات المتحدة ضمن لها قاعدة عسكرية في الظهران . كما ظلت المملكة الهاشمية الاردنية تدور في فلك الغرب بفضل معاهدته مع الانكليز . وكذلك قبرص والسودان والكويت . اما العراق ، فكان طيلة العهد التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متحالفا مع الغرب . وبقيت مصر تتجاذبها القوتان الامريكية والسوفييتية ، الاولى بالمال والمساعدات المؤنية ، والثانية بالاسلحة وبالمعونات للسد العالي . وكان طبيعيا ان يسعى الاتحاد السوفييتي لمنع وقوع سورية والعراق في شبك الصياد الغربي ، فكان منه تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قوت اعصاب الساسة السوريين والعراقيين القاسمين وحالت دون رضوخهم للتيارات الغربية الجارفة وطمانتهم الى مناعة جيشهم الرابض في وجه اسرائيل . وما ذكرناه يبين بوضوح ان المساعدات الروسية ، لم تكن بقصد جر سورية او غيرها الى السير في اعقاب سياستها ، بل بقصد تمكين تلك الدول من الصمود تجاه الغرب ومن رفع مستواها الاقتصادي والعسكري بما بقوي امكانياتها وبالتالي مناعتها تجاه جرائم الاستعمار الحديث .

ونجحت خطة الاتحاد السوفييتي في انقاذ سورية من براثن الاستعمار . فصار عندها جيش مزود باحدث وانجح الاسلحة والذخائر ، وحصلت على القروض والمساعدات الفنية التي قدمتها لها الدول الشرقية ، بحيث بدأت في تنفيذ مشاريعها الانمائية . ولقاء ذلك هل اعطينا الروس قاعدة عسكرية ؟ ام عقدنا معهم حلفا عسكريا ؟ ان ساسة الاتحاد السوفييتي كانوا يعلمون عندما مدونا

بالسلاح وبالمعونات الاقتصادية ان رجال سورية يرفضون ان يبيعوا استقلالهم وحریتهم وأن يقيدوا سياستهم لقاء هذا المدد . ذلك لانهم لو كانوا مستعدين للتنازل عن تلك المعونات لتنازلوا بها للفرد قبل الشرق وتجنبوا بذلك المؤامرات المتعددة التي كانت بلادهم عرضة لها ، فهزت كيانتها واخرتها كل مرة عشرات السنين الى الورا .
وإذا قارنا خلاصة فوائد ومضار التفاهم مع احدى اللجنتين وجدنا :

١ - ان تفاهمنا مع الغرب : (ا) يحرمانا من حریتنا السياسية و (ب) يستوجب قبول الامر الواقع بفلسطين وعقد الصلح مع اسرائيل . و (ج) يعرض بلادنا للخطر في حالة وقوع حرب عالمية بسبب خروج سورية عن الحياد الذي يحمي مواطنيها من الموت وثورتها من الدمار ، و (د) لا يجعل في متناول يدنا تزويد جيشنا بالمعدات اللازمة .

مقارنة العوائد والمضار من الاتفاق مع احد المعسكرين

٢ - في حين ان تفاهمنا مع الشرق : (ا) لا يحرمانا من حریتنا السياسية ، و (ب) يمكننا من جعل جيشنا صاحب قوة ضاربة يعتمد عليها في الدفاع عن بلادنا تجاه اي عدوان اسرائيلي ، و (ج) يكفل لنا عضدا ذاتية في الامم المتحدة ، و (د) يحمي ظهرنا من اي عدوان قد تتعرض له سورية من غير اسرائيل ، و (هـ) يضمن لنا النجاة من مضار حرب كونية ، و (و) يساعدنا في برنامجنا الإنمائي ، و (ز) لا يجبرنا على التحالف مع الاتحاد السوفیيتي باي شكل من الاشكال .

واترك للقارئ اللبيب المنصف ان يقرر ما اذا كنا مخطئين في سياستنا هذه ام مصيبين . ولا ريب اننا في نظر الغربيين اعداء معارضون لسياستهم ، حائلون دون وصولهم الى اهدافهم . لكن ذلك لا يهنا ، فنحن نعمل لخدمة مصلحة بلدنا لا لخدمة مصلحة الدول الاجنبية . وعزنا وفخرنا ان نحسن خدمتنا لامتنا ونحول دون اطماع الطامعين بها . ولينظر الينا الاجنبي كما يشاء ، فالهم نظر المواطن السوري الينا وارتياحه الى خطتنا وعملنا .

على ان تمسكنا باهداف سياستنا المتحررة لا يستوجب ان نمادي الغرب اذا لم يبد منه عداا لنا . والمصلحة تقتضي بان يكون لنا صلة حسنة على قدر المستطاع مع جميع الدول لذلك كان من الحكمة ان نهم الغرب حقيقتنا وان نسمى لانتاعه بان سيااسة الحياد في الشرق العربي هي افضل سياسة تبعد الدول العربية عن اي محور تسلم له اراضيها لتكون منطلق لحزب من الشمال السی

الجنوب ومن الجنوب الى الشمال .

وعلى ذلك ،فأنا لا نرى رفض اية مساعدة مالية او اقتصادية او فنية تأتينا من احدى الدول الغربية ، شرط ان تأتلف مع برنامجنا الانمائي ولا تؤلف ارتباطا سياسيا . وكانت خطتي في الفترة التي سبقت استلامي زمام الحكم في شهر ايلول ١٩٦٢ ان اسعى لازالة ما هو عالق باذهان ممثلي الدول الاجنبية عندنا من اثر الدعاية الكاذبة والدسائس المفرضة التي وصفنا بالتبعية للاتحاد السوفيتي ، ولجل تقريب وجهات النظر في تضايانا الخارجية العربية وحمل تلك الدول المناصرة لاسرائيل على الكف عن دعمها للصهيونية دعما اعمى والوقوف موقف الحياد بينها وبين العرب .

ومن هنا كانت سلسلة الاتصالات التي جرت في صيف ١٩٦٢ بيني وبين ممثلي اكثر الدول الغربية . واعتقدت في النهاية انني نجحت في تحويل نظرهم من التخوف والوجود الى التقارب والتفهم . وقد كان لهذه المحادثات الاثر الظاهر في اقبال الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا على عرض المساعدات المالية والاقتصادية لبرنامجنا الانمائي . وترسخت في عقيدتي ان ممثلي هذه الدول توسطوا لدى حكوماتهم لاتباع سياسة ايجابية تجاه سورية يساعدها في استثمارها على سياسة الحياد . وقد تجلت نتائج هذه الاتصالات بما يشبه التراحم على تقديم المساعدات ، فاقبلت المانيا الاتحادية على التعاهد معنا لتمويل اكبر مشروع انشائي تعتمد عليه سورية ، وهو سد الفرات ، بعد ان كانت مترددة — او بالاحرى ممتنعة — عن تحقيق ما وعدت به عبد اللطيف البغدادي في عهد الوحدة مع مصر . واعلنت فرنسا استعدادها لفتح اعتمادات بمبلغ خمسين مليون دولار لتزويدنا بالمعدات الصناعية الداخلة في برنامجنا الانمائي . وقدمت لنا الولايات المتحدة قروضا سخية لتمويل مشروع صوامع الغلال وغيرها . ولحست كذلك كل من ايطاليا واليابان واسبانيا بنيتها الاسهام في تحقيق مشاريعنا .

فاذا اضفنا الى ذلك ما حصلنا عليه في عهد حكومتنا من مساعدات اقتصادية اخرى من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ورومانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا ، تحقق لدينا ان كلمة التراحم على منحنا القروض والمساعدات ليست الا وصفا للامر الواقع بدون مغالاة او تضخيم مصطنع . وسياتي تفصيل كل هذه العروض في فصل خاص من هذه المذكرات .

وإذا اردنا فرز وتخصيص بحث خاص لعلاقتنا مع كل دولة عربية في عهد حكومتها الاخيرة نجدها كما يلي :

الولايات المتحدة : ذكرت فيما سبق مساعي الولايات المتحدة لحمل الدول العربية على الرضاء عن مشروع جونسون الرامي الى استدعاء اللاجئين فردا فردا الى القدس ، حيث يجتمع به اعضاء لجنة التوفيق - واعضاؤها هم امريكي وتركي وفرنسي - ليختر احد الحلين المرشحين عليه وهما :

١ - قبوله البقاء في البلد العربي الذي يقيم فيه الآن على ان يتناول من الامم المتحدة تعويضا سخيا عن ممتلكاته التي فقدتها حينما غادر فلسطين .

٢ - اصراره على العودة الى فلسطين دون ان يحصل على اي تعهد او ضمان باعادة اهلها الى سابقه .

ونرى لدى تحليل مجمل اقتراح لجنة التوفيق انها ترغب في ان يمثل اللاجئ الفلسطيني امامها في القدس ، دون ان تكلف نفسها عناء زيارته في مخيمه . والسبب في خطتها هي اعتقادها ان اللاجئ اذا ما جاء الى القدس ، فانه ينجو من ضغط السلطات العربية التي تجربها على اختيار العودة الى بلاده . وبذلك لا يتحقق غرض الصهيونية والامريكيين بالتخلص من قضية اللاجئين باسكانهم في البلد العربي الذي يختارونه ، فلا يعودون الى بلدهم الاصلي ليزعجوا حكومة اسرائيل بتأليفهم اقلية كثيرة العدد (مليونين تجاه مليونين) . واما اختيار اللاجئ احد الحلين ، فهو في ظنهم يدفع اللاجئ الى ترجيح قبض التعويض السخي على الرجوع الى بلده خالي اليدين ليعيش فقيرا معدما دون اية مساعدة .

على ان الامر الهام الذي لم يفتن اليه اعضاء لجنة التوفيق هو ان يختار اللاجئ السكن في احدى الدول العربية ويقبض التعويض ، ثم يدعي بعد ذلك ان اختياره هذا كان تحت الضغط وبتأثير الخوف من ان ينقطع عنه مورد رزقه . وهكذا يعود الى الصريح والمناداة بحقه الاصلي والمطالبة به . وينتج من ذلك ان تثار قضايا اللاجئين مجددا امام الامم المتحدة ، تسندها الدول العربية وتدمرها الدول التي جرت على دعم تلك المطالب الاصلية . وهكذا تكون الاموال المدفوعة للفلسطينيين قد ذهبت هباء وعادت اروقة الامم المتحدة وقاعاتها تردد صدى مطالبة ممثلي الدول العربية بحقوق اللاجئين في وطنهم في العودة اليه . وقد تغير موقف الولايات

المتحدة امام اصرارنا على رفض المشروع ، ذلك الاصرار الذي برر التردد الذي كانت تبديه بعض الدول العربية . وطلب ممثل الولايات المتحدة عدم النظر في اقتراح اللجنة فصرف النظر عنه .

وكننت في احاديثي مع سفير امريكا بعد تسلمي الحكم اجهد لتفقية الجو في العلاقات السورية — الامريكية املا في ان يصرف الرئيس كنيدي النظر عما كان شائعا عنه من خطة ترمي الى دعم الرئيس عبد الناصر في مشاريعه الوحودية لقاء محاربة الشيوعية في سورية وتبديد جو التوتر بين العرب والصهيونية ، تمهيدا لعقد صلح بينهم ، او على الاقل ، السكوت عن تنفيذ مشروع تحويل نهر الاردن .

وكان الرئيس عبد الناصر غير متحمس لعرقلة المشروع الصهيوني المذكور . وكم من مرة اصطدم مع الوزراء السوريين ايام الوحدة وعارض اقتراحهم باثارة الموضوع ، كما جاء على لسانهم ، وهم الحوراني والنفوري واحمد عبد الكريم .

وكننت اتول للسفير الامريكي اتركوا جانبنا خطنكم باجبار العرب على عقد الصلح او قبول مشروع تحويل نهر الاردن ولا تضغطوا على الحكومات العربية لسلوك هذا الطريق ، فليس بينها واحدة تقبل او على الاقل تجهر بقبول السير في هذا الاتجاه . اذ ان تيار الراي العام يجرفها حتى ولو كانت ميالة الى ذلك . وكان السفير يجيب بأن الهدنة القائمة منذ ١٩٤٩ ما هي في الواقع الا صلح غير مسجل بمعاهدة مكتوبة ، فلماذا لا تجملون للوضع الراهن صفة رسمية وتخلصون من كل هذه المشاكل وتنعمون عندئذ باستقرار يكفل لكم الازدهار والتقدم ؟ فاجيبه بانهم ما داموا ينظرون الى اتفاقيات الهدنة نظرة الصلح الواقعي ، فلماذا هم بدورهم يريدون ترسيخ ذلك بمعاهدة جديدة ؟ فيضحك السفير ويقول : ما اشبه ذلك بالسؤال عما اذا كانت الدجاجة من البيضة ام البيضة من الدجاجة !

وكننت اصبر عليه بأن يتقل الى حكومته احسن نصيحة تزيل البرود في علاقتنا معها ، وهي ان تترك للاجيال القادمة عبء النظر في القضية الفلسطينية . ذلك لان الجيل الحاضر الذي عاصر هذه الجناية لا يستطيع اسدال الستار عليها . غير ان السفير لم يكن مسموع الكلمة في واشنطن ، او انه كان يتظاهر بأنه يتمنى ان تقبل حكومته ما اقترحه عليها ، او انه كان يساير رئيس حكومة هو

معتمد لديها ولا يريد التصادم المباشر معه .
وأما الشيوعية التي كان السفير دائم التخوف منها ، فكنت
أؤكد له ان دعايات حكومته ضخمت شأن الشيوعية في سورية ، مع
ان عدد الشيوعيين لا يزال بعيدا عن حد التفوق او القدرة على
قلب الاوضاع واستلام الحكم . أما الاتحاد السوفييتي ، فسنظل
أوفياء لصداقته ما دام يدعمنا في الامم المتحدة ويقدم لنا الاسلحة
والمعونات الاقتصادية . وهذا امر طبيعي ، فلو ان الولايات المتحدة
كانت سارت معنا كما يسير الاتحاد السوفييتي لكثرت علاقاتنا معها
موطدة على احسن الاسس .

وكان السفير يتذمر من ان الكثيرين من رجال السياسة ،
وخاصة منهم بعض الوزراء واصحاب اكثر الصحف ، يهاجمون
الولايات المتحدة دون ان تسعى الحكومة لايقاف هذا الهجوم . وكنت
أجيبه بأننا دستوريون وديمقراطيون ، متمسكون بالقوانين التي
تكفل حرية الراي الكاملة ، سواء شفاها او كتابة . واذا كانوا
يريدون تجنب الدعايات ضدهم ، فلا اقل عليهم من ازالة اسبابها
التي هي وقوفهم الى جانب اسرائيل واسهامهم في بعض المؤامرات
التي قامت في سورية لتغيير نظام حكمها وايجاد حكومات او
ديكتاتوريات موالية لهم .

وكان السفير يبتسم ويجيئني بالموافقة على بعض نظرياتني ،
او يهز براسه عندما لا يعجبه بعضها الآخر . وكانت الابتسامة
لا تفارق شفثيه . ولا ازال اذكر آخر لقاء بيننا في شهر شباط ،
قبل سفره ماذونا الى واشنطن . وذلك حين دعوته الى زيارتي في
داري . ونهضت من فراشي لاستقباله ، ثم كررت عليه اقوالي
السابقة واكدت له ضرورة عدم تدخل حكومته بما بيننا وبين القاهرة
من خلاف . وكان قد شاع انه مسافر الى وطنه حتى لا يكون في
دمشق يوم حدوث الانقلاب المنتظر . وراح السفير يبتسم كعادته
ولا يظهر على ملامحه شيء مما يخالجه . وكرر لي قوله بأن صدره
ضاق ذرعا بتصريحات بعض المسؤولين - وهو يقصد امين
النفوري . فقلت له : « الم تجتمع بالنفوري ؟ » فقال : « بلى ،
اجتمعت به وكادت احاديثه تجعلني اشك في انه عدو لنا . لكن
قلبي غير مطمئن ! » وسالني عن مرضي ، فاجبته بأن الرسوم
الراديوغرافية دلت على ان في امعائي عددا من القرحة ، وهي
مصدر الالام التي اشكو منها بعض الايام . واكدت له اني اتمنى

ان اسافر للمعالجة خارج سورية ، غير ان الاحوال الحاضرة لا تسمح لي بالتفيب ولو للتداوي . فابتسم وقال بأن في الولايات المتحدة اخصائين ماهرين . ثم ابتسم . ولم افهم اذا كان يقصد بذلك دعوتي الى السفر الى بلاده لاستشارة الاخصائين ، ام انه كان يقصد ان الايام المقبلة سوف تحررني من الاعباء الرسمية ، فيفسح امامي مجال السفر . وكانت ابتسامات هذا الرجل تثير الاعصاب . فليته كان اقل مجاملة واكثر حبا لسورية !
وقبل ان اختتم هذا الحديث عن علاقتنا مع الولايات المتحدة ، اريد الاشارة الى قضية لست ادري في الواقع مدى علاقتها بانقلاب
٨ آذار :

كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل اعلان الوحدة . فمكث مدة في روسيا وتشكوسلوفاكيا ، ثم عاد الى سورية في السنة التالية . لكنه بارحها مجددا في مطلع ١٩٦٠ ، حينها نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ، ولم يعد اليها حتى وقع الانفصال . وبعد استلام الحكم جاءني عدد كبير من انصاره وطلبوا مني ان تسمح الحكومة بعودته الى دمشق ، فسردت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته وبثرها تجدد نشاطه ، سواء لدى الاوساط السياسية او الاوساط العسكرية او الاوساط الاجنبية . لكنني وعدتهم باستطلاع الامر ، فوجدت مقاومة شديدة وتخوفا من ان يؤدي رجوعه الى ان ينظر الاجانب الينا نظرة الظن باننا عدنا الى فسح المجال امام التوسع الشيوعي .
فنقلت نتيجة استطلاعاتي الى اصدقاء بكداش . وتجاه اصرارهم ، اضطررت الى التصريح بأنني اخشى ان يناله اذى لا تعادله اية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق . فقالوا انه سيدعم الحكومة ، فاجبتهم بأنه اذا كان يريد دعم الحكومة فعلا ، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه . وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الامر عندما تساعد الظروف . وظل الحال على هذا المنوال الى ان اتاني احدهم ذات يوم واخبرني بأن بكداش وصل خفية الى دمشق . فسالته عن كيفية ذلك ، فاكد لي جهله الامر . فابديت له مجددا المضاعفات السيئة التي اخشى حصولها اذا عرف بوصوله ، واصررت على ضرورة اخفاء ذلك حتى تيسر الظروف . وبالفعل ، امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل امر عودته مجهولا .
غير انني ، تمسكا بمصارحة رئيس الجمهورية بكل ما يصل الي

علمي حتى يتم التعاون بيننا على احسن وجه ، بحث لناظم بك باهر عودة بكداش . فاطرق رأسه وقال : « كيف عاد ؟ » فقلت : « لا اعلم . » فكرر لي ما سبق ان ابداه ، وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين الى الميدان السياسي . ولم يطمنن القدسي الى تأكيدي ، وظل على اعتقاده ان بكداش لن يبقى امر عودته مكتوما ، وانه سوف يمارس نشاطه . فهل وصل امر عودة بكداش الى السفير الامريكي ؟ وهل اتخذته الحكومة الامريكية دليلا على اننا لا نزال نميل الى الشيوعية ؟ وهل لانقلاب ٨ آذار الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة علاقة بهذا الامر ؟ لقد دلت الحوادث على ان امريكا هي التي دفعت الدول الغربية في الاسراع الى قبول الامر الواقع والاعتراف بشرعية الحكومة التي انبثقت من ذلك الانقلاب ، ولم يكن مضي عليه اكثر من اسبوعين ، في حين انها لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية ذات السبعمئة مليون مواطن ، وقد مر على قيامها ما يزيد على خمس عشرة سنة . والجواب هو ان حكومة الصين شيوعية ، وان حكومة صلاح البيطار معادية للشيوعية ، وان عبد الناصر يقمع الحزب الشيوعي ، ولذلك يجب الاعتراف سريعا بالوضع الجديد في سورية حتى تزول صلتها بالشيوعيين .

فرنسا : عقب الاتفاق المعقود في افيان في شهر آذار ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الافرנסية — ذلك الاتفاق الذي اعترفت به فرنسا باستقلال الجزائر فطويت بهذا الظفر الصفحات الدموية التي سجلها مجاهدو الجزائر تدعمهم بذلك سائر الدول العربية — اتفقت حكومة بشير العظمة مع الحكومة الافرנסية على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتم في زمن حكومتي تعيين موسيو بينو سفيرا افرنسيا بدمشق . واما قضية تعيين سفير سوري في باريس ، فمرت في اطوار عديدة من الطرافة بمكان . فأول من فكرت به ليمثلنا في باريس هو الاستاذ معروف الدواليبي ، فقبل المشار اليه على ان لا يطول غيابه عن سورية اكثر من المدة التي تمكنه من ممارسة نشاطه السياسي في الانتخابات النيابية المقبلة . غير ان تعيينه اصطدم باحدى مواد ملاك وزارة الخارجية التي تشترط في موظفيها ان لا تكون زوجاتهم من اصل غير عربي . وهذا الشرط هو من التدابير التي تتخذها الدول حديثة العهد باستقلالها ، لانها تخشى عليه من مؤامرات الاجنبي ، كما انه من بقايا العقد النفسانية . ويدافع مؤيدو هذا الشرط بقولهم ان الممثل السياسي

إذا ما كانت زوجته اجنبية خضع لها واصبح العوبة بين يدي الدولة التي ولدت فيها الزوجة . واذا صح ان الرجل ضعيف امام الجنس الناعم ، فهل ينحصر هذا الضعف امام الرفيقة الشرعية وينعدم امام الرفيقة غير الشرعية ؟ ولم لا نفترض ان الرجل يتوصل عن طريق زوجته الاجنبية الى الحصول على اخبار واسرار ، او انه يستطيع بهذه الوساطة المغربية الوصول الى مآرب دولته ؟ وعلى اي حال فاني لا اقتنع بأن ثمة حاجة لصيانة الرجل من الوقوع بواسطة قرينته الاجنبية في شبك الدول الاجنبية . واضيف على اسباب قناعتي ان علاقات بلادنا بالدول العربية قد تكون في وقت ما اكثر ترديا من علاقتنا بالدول الاجنبية ، فهل يؤثر كون امرأة الممثل الدبلوماسي من رعايا تلك الدول العربية في موافقه واخلاصه لدولته وسياستها ؟

وسيرا على هذه النظرية كلفت وزير الخارجية السيد اسعد المحاسني بأن يخرج من طيات الملاك الجديد الذي كان يعده المادة التي تنص على انه لا يجوز لموظفي الخارجية ان يكون ولا ان يصبح زوجا لامرأة من اصل غير عربي . ولم اقصد بهذا التعديل مسح المجال امام الاستاذ الدواليبي لتسليم سفارتنا في باريس فحسب ، بل استهدفت رفع الشبهات والشكوك عن موظفي الخارجية ومساواتهم بجميع موظفي الدولة المتحررين من هذا التقيد المجحف . وكذلك اردت ان لا تحرم وزارة الخارجية من كفاءات كثير من الشبان اللانقين بولوج بابها او البقاء في ملاكها . غير ان هذه الرغبة اصطدمت بحرص موظفي الخارجية الحاليين على اقامة سور منيع بجول دون انتساب للوزارة من قد يفوقونهم كفاءة ، فحرضوا الوزير على رفض اقتراحي . وظل الخلاف قائما بيني وبينه على هذه الناحية ، ولم يصدر الملاك الجديد لثمسكي بوجهة نظري ولضعفه امام موظفيه . فهو يعتبرهم زملاء له سيدعى يوما الى التعاون معهم كأحد الموظفين ، عندما ينتهي عمر وزارته .

وهكذا فشلت في ما عزمست عليه ، وهو املاء مناصب السفارات السورية في العواصم الكبرى برجال سياسيين من غير نمط الموظفين الذين لم يعودوا ينظرون الى المناصب العليا الا كمورد دافق (وكان يصل راتب السفير مع بدلات التمثيل والمنافع الاخرى الى نحو ثمانية آلاف ليرة سورية شهريا ، دون ان يبقى على نفقة السفير سوى ثمن طعامه وملبسه) . وازضافة الى ذلك ، فان ضعف الموظفين الذين احتلوا المراكز الحساسة في الادارة المركزية لم يدربوا

الممثلين في الخارج على مهام اعمالهم وعلى ما يطلب منهم ، بحيث اقتصرت مهام السفير على ارسال تقارير شهرية يكتبها له مستشاره او امين سره ، وعلى قراءة الجرائد والاستماع في الاذاعات الى اخبار بلاده . اما صحف سورية ، فكانت ترسل له بالبريد العادي ، فلا تنقل اليه صدى الحوادث الا بعد فوات الوقت المناسب . وهذا الضعف في الجهاز استوجب تعاطي وزير الخارجية ورئيس الوزراء الشؤون الخارجية مباشرة مع السفراء المعتمدين في دمشق ، حتى دون ان يطلع السفير السوري على ما يدور بين حكومته والحكومة المعتمد لديها .

واني اجزم باننا اذا دعمنا تمثيلنا الخارجي بشخصيات جديدة لم ينسج حولها عنكبوت البيروقراطية خيوطه الدقيقة ليخلق نشاطها وحيويتها ، لكان لنا بعد فترة من الزمن جهاز قادر عن حسن اداء الخدمات المطلوبة منه . واني آسف لان صديقي المحاسني صعب عليه معارضة رأي زملائه في وزارة الخارجية ، فحال دون تلتيح وزارته بمن ينضحون فيها روحا شابة نقية .

وكان صديقي اسعد يفكر دائما في مصيره بعد انتهاء عمر الوزارة . فتارة يرنو الى احدى سفاراتنا في روما او باريس او واشنطن او الامم المتحدة ، فلا يبدي اهتماما زائدا باملاء ما هو شاغر منها . وذلك ليتمكن من الافسادة من المرسوم التشريعي الذي اصدرته حكومة بشر العظمة القاضي باعادة الموظف المعين وزيرا الى وظيفته حكما ، بمجرد استقالة الحكومة التي هو عضو فيها .

وعلى ذلك ، وبعد ان تعسر تعيين الاستاذ الدواليبي ، فكرت في اختيار سفير باريس ، حيث بدأت الحاجة تزداد الى وجود من يمثل سورية فيها ، بعد ان ابدت الحكومة الامرنسية استعدادها لتزويد بلدنا بتسهيلات ائتمانية قدرها خمسون مليون دولار ، وذلك على اثر المحادثات التي جرت بايعازي في باريس بين وزير الاشغال العامة السيد روبر الياس ووزير المالية الامرنسية . وبعد التأمل العميق وجدت ان من الحكمة عدم ابقاء منصب السفارة في باريس شاغرا حتى تنتهي مهمة السيد اسعد المحاسني في وزارة الخارجية . فقد يطول عمر حكومتي حتى الانتخابات التشريعية التي كنا نتقرب البدء بها في اواخر شهر آب . وعلى ذلك ، وبعد التفكير فيمن يصلح بان يتولى اعباء تمثيلنا في فرنسا وتجديد العلاقات السياسية المقطوعة منذ ١٩٥٦ ، لم اجد احدا اجدد من سفيرنا في لندن السيد

عبد الرحمن العظيم ، فهو شاب نشيط ، مقدم ، ملحاح في تعقيب القضايا التي يهتم بها . وكان انتخب نائبا عن مدينة حماة في ١٩٤٧ وهم لم يبلغ من العمر عندئذ اكثر من سبعة وعشرين عاما . ثم اخترته لوزارة المالية في الوزارتين اللتين التهنما في اواخر عام ١٩٤٩ واوائل عام ١٩٥١ ، فابلى بلاء حسنا في ادارة شؤوننا المالية واسهم في فصل الوحدة الجمركية مع لبنان ونقل صلاحيات البنك السوري الى الحكومة .

ثم جرب حظّه في انتخابات ١٩٥٤ التشريعية . غير ان تمسكه بتوحيد جبهته مع حسني البرازي ادى الى فشله . ثم اختاره رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي سفيرا الى القاهرة ، فابدى نشاطا ومقدرة على ايجاد اطيب العلاقات بينه وبين حكومة عبد الناصر . وقد برهن خلال السنتين التي بقي فيها في القاهرة ان طبيعته تنسجم مع الدبلوماسية اكثر مما تنسجم مع ضرورات الرجل السياسي ، في بلده . وبعد ابرام الوحدة والغاء منصب سفارة سورية في القاهرة عين سفيرا في مدريد ، ثم نقل الى طوكيو حيث فاجأته انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ . ولم يكن له بد من العودة الى سورية تلبية لالاحاح اهله واصدقائه ، فاستقال من منصبه وعاد الى دمشق . واشترك مرة ثانية في الانتخابات النيابية في ١٩٦١ ، فسار على الطريقة نفسها الى ادت الى فشله قبل سبع سنوات . وهو لم يستمع الى نصيحتي بأن يؤلف مع اكرم الحوراني قائمة مشتركة يضمن لها النجاح . وكان لاصرار جماعة الاخوان المسلمين الاثر الفعال في الحيلولة دون هذا الائتلاف ، فخرسوا هم المعركة وخسرنا هو . ثم عين سفيرا في لندن .

وعندما عزمتم على اختياره لباريس ، استطلعت رأي رئيس الجمهورية ، فوافق على اقتراحي . واتفقنا على عدم اطلاق وزير الخارجية على هذا الامر ، ريثما اتصل بسفير فرنسا واستزجه ، بصورة غير رسمية ، حتى اذا جاء الجواب بالقبول ، اعلنا الامر واصدرنا المرسوم اللازم .

وهكذا كان ، فاستدعيت عبد الرحمن الى دمشق وابلغته ورود الموافقة على تعيينه في باريس . فسألني عن سيخلفه في لندن ، فاجبته باننا سنحتفظ بالمركز شاغرا الان . وربما عين المحاسني هناك . فراجاني استبقاء مهمته في لندن مع مهمته في باريس ، على ان يتخلى عن احداها للمحاسني ، حينما يحين موعد انسحاب الاخر

من الوزارة . فنزلت عند رغبته وفاتحت المحاسني ، فلم يبد اي اعتراض . واصدرنا مرسوم تعيين عبد الرحمن سفيرا في باريس وزودناه بتعليمات مفصلة عن الامور الاساسية التي سيكلف بانجازها . ثم سافر الى اوربوا وجاء الى باريس لتقديم اوراق اعتماده المحدد موعده في ٩ آذار ١٩٦٣ . غير ان الانقلاب وقع في دمشق في اليوم السابق ، فعاد عبد الرحمن الى لندن . وصعد قرار الحكومة النورية بدمشق بعزله في جملة رجال السياسة الذين شملهم هذا التدبير . ثم ابلغ صرفه من الخدمة بموجب ذلك القرار ايضا .

وذات يوم ، قال لي ناظم القدسي ، وانا احادثه في امر القرض الافرنسي ، باننا في حاجة الى زيادة قيمته ، فما السبيل الى ذلك ؟ فاجبت بانني لا اظن اننا نستطيع الحصول على ذلك الآن . ثم قال ، بعد تفكير ، « ما رايك في رحلة اتوم بها الى الجنرال دوغول ؟ » فقلت : « اذا كنت تريد السفر الى باريس ، فلا اجد ثمة ماقعا بعد ان عادت العلاقات السياسية والاقتصادية الى حالة مرضية . » فطلب الي ان استطلع رأي السفير الافرنسي ، فاذا جاء جواب حكومته ايجابيا عمدنا الى السعي لزيادة قيمة القرض الفرنسي بواسطة هذه الزيارة التي تكون اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة عربية الى عاصمة الدولة الافرنسية . فقلت له بانني على اي حال لا ارى داعيا للذهاب معك حتى لا نترك فراغا في دمشق . فوافقتني على تولي هذا . واستدعيت السفير الافرنسي واطلعت على رغبة الرئيس في زيارة الجنرال دوغول ، فظهر على وجهه علائم الارتياح والفرح وقال : « سأمرك فورا الى باريس . » واحييت ان لا اخفي عنه القصد الحقيقي من هذه الزيارة ، فداورته في الكلام والمحت الى امكان بحث توسيع مدى القرض في السنين المقبلة . وادرك السفير ما اعنيه فلم يستطع ستر الغصة التي انتابته . ثم اكد في الختام انه سيعمل كل ما في وسعه لانجاح الفكرة . وسألني اذا كنت سارافق الرئيس ، فاجبت بانني اتمنى لو نستطيع هو وانا التغيب في وقت واحد . فاواماً برأسه واستأذن بالانصراف .

وعاد بعد خمسة عشر يوما يفرك يديه وينقل الي ، بتعثر ظاهر ، الجواب الوارد اليه من حكومته . فقال انه يأسف لابلغي بان برنامج الرئيس دوغول لهذا الصيف مشحون بالمواعيد التي لا تترك له الفرصة الكافية لاستقبال الرئيس القدسي والتحدث اليه . فنظرت اليه مستغربا ، فقال : « نعم ، اعتاد الجنرال على تكريس

الايام الثلاثة المخصصة لزيارة الشخصيات الاجنبية بكاملها الى الزائر . ولما كان برنامج اعماله لا يتسع لمتطلبات هذه الزيارة ، فهو يرجو تأجيلها الى العام المقبل ، الا اذا شاء الرئيس زيارة باريس بصفة غير رسمية . فستقبله الحكومة الافرنسية بكل ترحاب ، ويجتمع مرة واحدة مع الجنرال ، لكن بدون مراسم .

ولم اقدر على ادراك السبب الحقيقي لرفض هذه الزيارة ، مع انها تؤلف كسبا معنويا لفرنسا . واظن ان دوغول اراد تجنب البحث في زيادة قيمة القرض . وعلى اي حال ، قلت للسفير : « ابق اقتراحنا وجواب حكومتك عليه مكتومين ، واني لن اخبر الرئيس بالجواب السلبي حتى لا يترك اثرا في نفسه .

وفي الفصل الخاص بالمساعدات المالية الاجنبية من هذه المذكرات بحث القرض الفرنسي .

بريطانيا : اصبحت بريطانيا دولة ذات نفوذ محدود وهدف محصور ، بعد زوال انتدابها على فلسطين وقيام دولة الصهيونية فيها ، كما انحصر نفوذها عن العراق بعد قتل العائلة المالكة ونوري السعيد . وهزل موقفها في الاردن ، بعد عزل غلوب باشا ، مع انها ابقت على المعاهدة الاردنية - الانكليزية . اما في السعودية ، فحلت محلها شركات النفط الاميركية . وحتىى في لبنان سيطرت السياسة الاميركية بواسطة فؤاد شهاب رئيس الجمهورية .

وتقلص النفوذ البريطاني في ايران نتيجة ثورة مصدق وتدخل الولايات المتحدة للاطاحة بحكمه واعادة منابع النفط الى الشركة الانكليزية ، بعد ان اسهمت فيها الشركات الاميركية وتبعها نفوذها المسيطر على القصر الامبراطوري . واما تركيا التي ساد فيها مدة طويلة النفوذ البريطاني ، فقد استسلمت نهائيا لحملة الدولار واسلست قيادها للاميركيين وجعلت من بلادها قاعدة عسكرية للجيش والاسطول الاميركيين ومركز انطلاق للصواريخ والطائرات الحربية الغربية ضد الاتحاد السوفيتي . هذا بالاضافة الى انها اشتركت في الحلف الاطلسي وكانت محور حلف بغداد .

وكذلك السودان ، فقد ثار جيشه واستلم الحكم بعد ابعاد جميع العناصر المدنية التي كانت تعتمد على بريطانيا لنيل استقلالها وازاحة شبح الاستعمار المحسري . وكان قائد الجيش السوداني الفريق عبود لامريكا بوصوله الى الذروة ، بعد ان كان لا يتمتع من مباحج الدنيا بغير ما يحصل عليه ضابط من ضباط

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

اي جيش عادي . وكذلك تسيطر سياسة الولايات المتحدة على ليبيا والمملكة المغربية ، ولها نميها قواعد حربية مهمة . ولم ينح بورقيبة وابن بيلال من الوقوع في حبال واشنطن ، بعد ان ساعدت الولايات المتحدة تونس والجزائر في اقتناص استقلالهما من الاستعمار الفرنسي . فاتحصر بذلك العلم المثلث الالوان وارتفع العلم ذو النجوم الخمسين على القصر الذي يعمل في الخفاء لخدمة مصالح العم سام ويوجه الامور والسياسة الخارجية السى نقطة التلاقي مع المخططات الموضوعة في البيت الابيض او البنثاغون بواشنطن .

ولا اجد ثمة حاجة الى اعادة ذكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لشد ازر الحركة الناصرية في مصر ، منذ قيام الثورة في ١٩٥٢ ، ولطرد النفوذ البريطاني الذي تحقق في المعاهدة المصرية السويس ، بحيث ارغمت كلا من بريطانيا وفرنسا على سحب قواتها والتراجع عن المراكز التي كانت وصلت اليها ، فاصبحت تهدد القاهرة بالاحتلال وحكم عبد الناصر بالفناء في ايام معدودات . وهكذا لم يبق في شرق البحر المتوسط وفي جنوبيه دولة تتمتع بحريتها سوى سورية . وزال السلطان البريطاني من اجواء ما يسمونه الشرق الادنى وحل في هذه الربوع اولئك الرعناء الجدد على مسارح السياسة العالمية ، يسرحون ويمرحون فيها على ظهر المساعدات المالية التي كانوا يفرون بها الحكومات وبعض المساسة ، كما يفري الولد الخروف المسكين بحزمة من الحشيش ويجره الى المذبح .

واما بريطانيا فقد انتهت الحرب العالمية الثانية وخزنتها خاوية من المال وحقيقية الاسهم التي كانت تملكها هي وبواطنوها في الشركات الامريكية خالية من اي سهم لانها اضطرت الى بيعها من الحكومة الامريكية تسديدا لاثمان الاسلحة والذخائر التي كانت تستوردها منها للقتال المشترك . هكذا كان موقف الولايات المتحدة من حليفها في الحرب : اخذت منها اسهمها وسندات القروض الامريكية ، واستولت على اكبر موجودها من الذهب والعملية الغالية ، ووضعت يدها على بعض الجزر البريطانية في البحر الاطلسي لئلا خمسين مدمرة قديمة الصنع ، وانشأت في تلك الجزر قواعد بحرية لحماية اراضيها من الغزو الالمانى ، وتسلمت قيادة

الفصل السابع : ملامتنا مع الدول الاجنبية

الجيوش المهياة لاجتياح اوروبا وقهر هتلر ، وحصرت بنفسها توجيه السياسة العالمية ، وفرضت مشيئتها على حليفاتها ، ثم تيججت ببيادى حرية الانسان ومنحح المستعمرات استقلالها ، وراحت تنشط الثورات والحركات الوطنية في البلاد الراوحة تحت العرش البريطاني وقادتها الى الاستقلال . وهكذا جردت بريطانيا من ثمار سياستها خلال قرن ونصف ، ونكست العلم الانكليزي على ساريات مصر والهند وباكستان وافريقيا الجنوبية وبلاد الملايسو وغيرها ، فارتفعت محله اعلام الدول الوطنية . وتقي رباط الدومنيون ، كشمرة معاوية ، موصولا بفضل ما تمنحه لندن من فوائد مالية وميزات جبركية لدول الكومنولث .

ثم ان ما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ عسكري او معنوي على سورية منذ خلق الانتداب على سورية وفلسطين والمراق او بعد احتلالها سورية ولبنان في ١٩٤١ ، زال ايضا على مر الايام . والمضحك في هذا التنازع بين الدول الكبرى في العصر الحاضر للتحكم بمصر العالم انه بدأ بين فرانسوا وانكلترا ، ثم انقلب الى نزاع مع المانيا ، ثم مع روسيا ، ثم الى تراحم بين فرانسوا وبريطانيا ، ثم بينهما وبين الولايات المتحدة . وكذلك كانت المارك الحامية والباردة بين تلك الدول سجلا يكتب الفوز تارة لهذه ، وطورا لتلك . وهي حرب لم تتعد في الحقيقة والواقع شهوة السيطرة وجشع المطامع الاستعمارية التي كانت تتوقد في صدور السياسة الامبرياليين الذين يدفعهم كبار رجال المال في العالم الى القيام بما يشبع نهمهم وشهرهم . ولا يزال الصراع بين الدول الغربية الكبرى قائما على الرغم من ارتباطها بمحالفات عديدة تستهدف مواجهة الخطر الشيوعي جبهة متحدة . وانك لقرى بريطانيا تسمى لانفساد خطط الولايات المتحدة وتواجه بنفس الوقت هجوما امريكا على مصالحها في قضية معينة . ودوغول نفسه ، وهو صنع يد تشرشل ، لم يدخر سبيلا للوقوف ضد امريكا حتى ولو عن طريق التحالف مع المانيا ، عدوة فرانسوا الازلية . ويتجلى هذا الصراع في الشرق الادنى ، حيث نلمس آثاره وندفع ، نحن العرب ، في اكثر الاحيان ، شنه .

ولا ريب في ان بريطانيا شممت بصديقتها وحليفاتها امريكا عندما انصممت عرى الوحدة بين سورية ومصر . ولا ريب ايضا ان الولايات المتحدة ارتاحت الى انهيار استقلال سورية ووضعها تحت الانتداب المصري .

وخلال عهد حكومتي لم يحصل ما يستوجب البحث مع سفير بريطانيا بدمشق الا عندما استدعيناه وطلبنا منه ان لا تؤيد حكومته مشروع جونسون الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين .

المانيا الاتحادية : لم يكن ما يستوجب البحث بيننا وبين هذه الدولة سوى قضية اسهامها بتمويل سد الفرات . ولذلك فاني لا ارى لزوما لتناول هذه القضية بالبحث هنا . وربما تناولتها في فصل خاص بسد الفرات .

اما بخصوص سائر الدول الغربية ، فليس ثمة ما يستحق الذكر سوى ان اجتماعاتي بسفرائها ، سواء في زياراتهم لمكتبي او في الحفلات التي كان السلك السياسي يقيمها ، كانت تؤكد لي ارتياح جميع الدول ، بدون استثناء ، الى الخطة الحكيمة التي تبنتها الحكومة في سياستها الخارجية وفي منهاجها الاقتصادي ، بحيث اصبحت علاقات سورية مع كافة الدول مطبوعة بطابع السود والاطمئنان وتمني اضطراد النجاح . وفيما عدا السفير الامريكي الذي لم اكن اثق كثيرا باقواله المطمئنة ، فان جميع السفراء كانوا يشعرون بان البلاد السورية تستطيع ان تعيش مستقلة ، وبأن الوحدة تسيء اليها ولا تفيدها . وقد تأكد لسي ان السفراء كانوا صادقين في اقوالهم الي عندما حصل انقلاب ٨ آذار . اذ بعث الي كل واحد منهم بتحياته واشعرني باسفه لما حصل . وقالوا انهم جميعا يرجون ان يفشل عبد الناصر وجماعته ، فتبقى سورية حرة مستقلة . ولم يشذ عنهم ، بالطبع ، سوى السفير الامريكي الذي كان زملاؤه انفسهم يهاجمونه ويعتبرونه مسؤولا عما حصل ، حتى اضطر الي تجنب الاجتماعات والحفلات . فاذا حضر احدها ، لزم جانبا قريبا لشعوره بابتعاد زملائه عن معاشرته والتحدث اليه .

علاقانا مع الدول الشرقية : لصقت بي شائعة صداقتي للدول الشرقية حتى كاد يصدقها جميع اصدقائي . وانا لا انكر هذه الصداقة ، لكنني اضع لها حدودا بحيث لا تورط بلادنا بالتزام جانب التعاهد والتحالف معها وتسليمها قواعد حربية او اتباع سياستها العالمية على الميابه . وانني اؤكد ان الصداقة العربية - الروسية امادت سورية بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة دون ان تتنازل من حرياتها او من جزء من اراضيها . وعلى ذلك ، ورغم الدعايات المفرضة التي ارادت ابعادي

عن الحكم ، ظلت طيلة استلامي دفعة الامور ارمى هذه الصداقة دون ان اترك المجال لاحد ان يتهمني بالتزام جانب الدول الشرقية ضد الدول الغربية . وقد حرصت على ارساء الاعتقاد لدى الجميع على ان اعتبارات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي تستطيع ان تتعايش مع سياسة حيادية حقيقية . واني اعتقد اني تركت الحكم — او بالاحرى ابعدت عنه — وجميع السفراء الغربيين والحياديين ، ما عدا السفير الامريكي ، يشيدون بخطتي السليمة من حيث اقامة الصلات الحسنة مع الجميع بدون استثناء . وظن الغربيون انني التزم جانب الاتفاق مع الروس لتمويل سد الفرات ، مهما كانت الشروط متفاوتة . وقد اتضح للجميع فيما بعد انني اندمجت على الاتفاق مع المانيا الاتحادية ، رغم وجود عرض سوفياتي . وتقع الجميع بنزاهتي السياسية عندما جعلت اساس الترجيح بين العرضين اقربهما لمصلحة بلدي . ولذلك لم يكن شعور السفراء الغربيين يوم اقصائي عن الحكم اقل اسفا من شعور السفراء الشرقيين . واطن ان السبب في ذلك ان الدول الغربية لم تعد تأمل بان تصل علاقاتها مع سورية الى حد التعاقد او التحالف معها . وتوطدت عند ساستها القناعة بان الرأي العام السوري لا يقبل ان تتعاقد اية حكومة سورية مع الدول الغربية ، هذا اذا وجد في صف السياسيين احد يرتضي لنفسه الاحتراق ، كما فعل حسن الحكيم عندما اعلن انه يؤيد عقد معاهدة دفاع مشترك مع الغرب . اذ انه اجبر على الاستقالة من رئاسة الوزراء ، ثم ابعد عن تمثيل دمشق وعن تولي الوزارة .

وبعد رسوخ هذه القناعة في الدوائر السياسية العليا ارتضي من سورية ان تقف على الحياد ، وان لا تميل الى جهة الاتحاد السوفياتي . ولو اتبع سياسة الغرب هذه السياسة الحكيمة التي كنت ادعوهم اليها منذ ١٩٤٣ ، لما كانت الامور بيننا وبينهم قد تعقدت ووصلت الى ما وصلت اليه في ١٩٥٧ ، ولما انتهت ربما قضية فلسطين الى المصير الحالي . لكن اصرار الغربيين على ربطنا بمعاهدة مجحفة بمصلحتنا ومقيدة لحريتنا ورفضنا ذلك وقبول زعماء الصهيونية به امال الكفة ضدنا وحرم البلاد من استقرارها وخلق في احضانها عدوا شديدا الباس حظي وسيحظى دائما بدعم الغربيين وعلى راسهم الولايات المتحدة .

وقد اغاظ الاميركيين ان تقف دولة صغيرة لا ترتقى الى سوية احدى الولايات المتحدة ، في وجه زعيمة العالم ، تاهرة العملاق

الالمانى مرتين ، ذات القنابل النووية والصواريخ خارقة السماوات ،
والاساطيل المنتشرة في البحار السبع ، صاحبة مئات ملايين
الدولارات الذهبية المخزونة في خزائنها الحديدية ، المالكة قواعد
برية وبحرية وجوية في مختلف الاصقاع ، المسيطرة على دول امريكا
الوسطى وامريكا الجنوبية ، الباسطة نفوذها على الامم المتحدة
تلاعب بيديها الخيوط الذهبية فتحرك الدمى وتجعلها تنحني ايماء
بالموافقة او ترفع رأسها اشارة الى الرفض ، حاملة لواء الحرية
خفاقة في بلادها وذليلا في غيرها من البلاد ، المناذبة بحق الشعوب
في تقرير مصيرها ولكن لازاحة الاستعمار او الانتداب القائم واحلال
معاونتها البريئة محلها !

نعم صعب على تلك الدولة العظمى ان تقف سورية كاملة امام
فيل . وكبر عليها الا تستطيع اخضاع شعب لا يتجاوز عدد افراده
ثلث سكان مدينة نيويورك للقيود الذهبية التي يـرراد ربط يديها
وقدميها بها !

ويقول الاميريكيون : اليس مجنوننا من يرفض الذهب الهواج
ولو كان سلسلة تجر بها الشعوب الى المدنية رغم انومها ؟ الا يدرك
الساسة السوريون اننا حينما نعرض عليهم عقد معاهدات دفاع
مشتركة انما ندمع عنهم عدوان الاتحاد السوفياتي ونضمن لهم
استقلالهم ؟

نعم ايها السادة الاميريكيون ، اننا رفضنا وسنرفض دائما
التحالف معكم لانه هو الخطر الذي يجر البلاء على بلادنا . اذ ليس
بيننا وبين الاتحاد السوفياتي خلاف على شيء ، وليس له مطمع
في بلادنا ، وهو لا ينتظر فرجا لكربته بتعاثده معنا ويرجع بقاينا
على الحياد . لكنه اذا وجد اننا اصبحنا في عداد اعدائه ، فلا يتأخر
عن ضرب بلادنا بصواريخه او طائراته .

انكم تريدون جرننا الى النحالف معكم لتضعوا يديكم على بلدنا ،
لتنشئون فيها القواعد العسكرية لاطلاق الصواريخ منها نحو بلاد
الاتحاد السوفياتي ، كما وضعت يديكم على تركيا واشدتم فيها القواعد
للغاية نفسها ، وانتم تخشون ان تدمر قواعديكم في ارضه وفي غيرها
من البلدان التركية بهجوم روسي خاطف ، ولهذا فانكم تريدون دعم
الجدار التركي بقواعد تمتد عمقا حتى المريقيا . وعندها . تنامون
قريرى العين لانكم في زعمكم حميتم ابناء نيويورك وواشنطن ، ولو
كان من تسان هذه الحماية تمرىض شعب آمن كالشعب العربي

لاشد الهجمات المدمرة . ومع ذلك تعجبون كيف لا نقبل ان نكون ضحية باردة في سبيل الدفاع عن تسلطكم على العالم وعن اموالكم وارواح مواطنيكم .

وهم ، عندما يناقشوننا في اتجاهنا وتمسكنا بصداقة الاتحاد السوفياتي ، يسألون : الا نخشون تسرب الشيوعية الى نظامكم الاجتماعي ؟ ونحن نجيبهم قائلين : انكم تريدون ترويعنا وتخويفنا من ان تؤول اموالنا واراضينا واملاكنا الى التأميم ، فنصبح فقراء . لكنكم تحثون عبد الناصر وتدفعونه الى نزع الملكية الخاصة عن الاراضي والمعامل والمتاجر والمصارف ، حتى وصل الحال عنده الى ما يفوق الاجراءات الشيوعية ، بحيث اصبح اناس يترحمون على لينين ويتمنون اتباع سياسة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية التي ، وان الغت الملكية الفردية ، ضمنت لكل مواطن سبل العيش على حسب مقدرته وحاجته ، بينما حرم اصحاب الاراضي والاموال المصريون من اية مساعدة مالية تكفل لهم العيش البسيط . وهكذا فانتم ، معشر الاميركيين ، تدفعون بعض الحكومات على طريق الاشتراكية الفوضوية وتخيفون الشعوب من الشيوعية ، لا لشيء الا لخدمة مصالحكم الاستعمارية وتنفيذ خططكم غير الانسانية . وسواء لديكم مانت الشعوب ام عاشت ، اثرت ام فقرت ، لان اهتمامكم ينصرف الى اقامة حكومات تسير وفق اوامركم وتبعد عنكم اخطار الحرب ولا ترفض الاعتراف بربيبتكم اسرائيل التي خلقتموها لتجعلوا منها اكبر قاعدة عسكرية لكم في الشرق العربي .

ودليلنا على ان الولايات المتحدة لا تهتم الا بسياسة الدول الخارجية وتوافقها مع سياستها هو ان المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية تحصلان على دعم امريكا الى اقصى حد . وبينما تعلن عن استعدادها للدفاع عن البلدين ، وهما في اقصى اليمين اجتماعيا ، تسند حكومة مصر الناصرية ذات التحقيقات الاجتماعية المتطرفة كثيرا ، وتدفع الدول الى الاسراع في الاعتراف بحكومات الانقلاب الاشتراكية في العراق وفي سورية . وتمسك بعهد الامير فؤاد شهاب وحكومته اليمينية ، وتحيط بعطفها كلا من ليبيا والمغرب لان لها قاعدتين فيهما . ثم انها تدعم ثورة اليمن لانها ابعدت الملك البدر المنهم بان له صلات صداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وتؤيد حكم عبود في السودان ، وعرش هيلاسيلاسي في بلاد الحبش ، ونظام موبوتو في الكونغو ، واستقلال شان كاي شك في فورموزا وتحفظ له احد المقاعد الاحد عشر في مجلس الامن وتعتبره ممثلا

شرعيا لستياية مليون صيني . وهي تعمل على اعادة العرش الى الشاه الايراني بعد مؤامراتها الرامية الى قلب حكم مصدق المعادي لاحتمارات النفط ، وتسند كلا من مندريس واينونو ، ليكون على راس الحكم في هذين البلدين اشخاص يطاطنون الرأس امام العم سام وينفذون مآربه وخططه .

وديمقراطية الولايات المتحدة ليس لها انصار في البلاد الديوقراطية ، ولا نرى لها حلفاء واجراء الا في البلاد التي تحكمها طغمة بوليسية تنتزع الحكم وتعتمد على الخارج لبقائها فيه .

وفي سورية خلق حسني الزعيم وايدته كل من فرانسوا والولايات المتحدة . والشيشكلي استند الى دعم هاتين الدولتين ، بينما التزمت بريطانيا اللواء حناوي .

هذه جولة في افق سورية السياسي ، احببت فيها ان اسرد الوقائع التي يفهم منها سبب ميل السوريين في اكثريةهم نحو الجانب الدولي الذي لا يضمهم الشر ويجعلهم يعزفون عن الامسك بأيدي الامريكيين . ولننتقل الآن الى ذكر علاقاتنا مع الاتحاد السوفينيتي طوال عهد حكومتي الاخيرة .

علاقانا مع الاتحاد السوفياتي : ذكرت فيما سبق ان انشاء مشروع سد الفرات كان احد المشاريع المتفق مع الاتحاد السوفياتي على تحقيقه في جيلة المشاريع المتعاقد عليها في ١٩٥٧ خلال زيارتي لموسكو . غير ان المشروع لم يكتب له الخروج من الاضابير الى دور التنفيذ في عهد الوحدة . ذلك ان الامريكيين كانوا يتخوفون من ان يعمد الى الاتحاد السوفينيتي انشاء هذا المشروع الضخم ، فيتسلل معه النفوذ الشيوعي ، او بالاحرى النفوذ اللا اميركي الى سورية . لذلك عمدوا الى اقناع عبد الناصر بالعدول عن اشراك الروس في هذا المشروع ، لكن الرئيس المصري كان يحلم بالتخلص من بضع ملايين من المصريين الذين يزداد عددهم سنويا بما لا يفي مشروع السد العالي بتلبية حاجتهم . وهكذا خطط لنفسه خطة بارعة الا وهي انشاء سد الفرات واحياء ملايين الدونمات من الاراضي الخصبة ، ثم نقل الفلاحين المصريين اليها وتوطينهم فيها ، وبذلك يكون قد تخلم من ملايين البطون الجائعة في مصر وزاد من انتاج القطر السوري حبوبا وقطنا يبيعه في البلاد الاجنبية والحصول بواسطته على القطع النادر . وقد تفرع عبد الناصر

بهذين السببين لمعارضة وجهة النظر الأمريكية . لكن القابضين على زمام السياسة في واشنطن لم يعدموا وسيلة للتوفيق بين رأيهم وراي عبد الناصر فعدوه بايجاد من يمول هذا المشروع من غير الروس . وهكذا اتفق المندوب المصري عبد اللطيف البغدادي مع المانيا الغربية على قرض بمبلغ خمسمائة مليون مارك لتمويل السد ، وبذلك وفق بين مصلحة الطرفين ! ولكن بعد ان انفصلت سورية عن مصر تضر موقف الالمان وراحوا يماطلون . وعرفت من سفيرهم ان احتمال وفاء حكومته بتعمدها بعيد الاحتمال .

وعندما استلمت الحكم عازمت على ان اجعل من تحقيق هذا المشروع ابرز انجازاتي ، وان اكرس له جميع امكانياتي . وما ان شرعت بحمل مسؤولية الحكم ، حتى سارعت الى استدعاء القائم باعمال الاتحاد السوفياتي وقلت له بانني وقعت مع خروشوف عقدا تمهد فيه بانجاز هذا المشروع الحيوي ، وبانني اطلبه اليوم بأن يفي بتعمده . ثم سلمته مذكرة بهذا الشأن واصررت عليه بالعناية بتحقيق هذا المشروع الذي هو في الواقع ذو هدفين : اقتصادي واجتماعي .

وجاعني الجواب بعد اسبوعين ، لكنه لم يكن مرضيا كما اردت اذ اقتصرتم المعونة التي قدمها الجانب الروسي على ما يلزم من الادوات لانشاء سد بارتفاع ٤٠ مترا ، يروي ما مساحته مئة الف هكتار ويولد من الطاقة الكهربائية نحو مائتي الف كيلو وات . وكل ذلك في نطاق مبلغ لا يتجاوز قدره ثلاثمائة مليون ليرة سورية . ولا اخفي اني ، حينما قرأت المذكرة الجوابية ، شعرت بخيبة امل شديدة ، بالمقارنة الى ما كان الالمان يظهرونه ، بصورة غير رسمية ، من استعداد لاقرضنا ٢٥٠ مليون مارك لانشاء سد بارتفاع خمسين مترا ، يروي ما مساحته ٢٠٠ الف هكتار ويولد ٢٥٠ الف كيلو وات . وعادت الاتصال بالسفير الروسي ملحا في ضرورة رفع سقف القرض بما يؤدي الى زيادة المساحات المروية ومقادير التوليد الكهربائي . غير ان هذه المحاولة الجديدة لم تثمر . وهكذا اضطررت الى القيام بمناورات للوصول الى التعاقد مع اية دولة تساعدنا على انجاز المشروع .

وفيمما عدا تشبثي هذا لم يكن في علاقتنا مع السوفيات ما يستحق الذكر . على ان روابط الصداقة معهم لم يعترها اي ضعف على الرغم من اتفاننا مع المانيا بشأن تمويل السد ، ومن ما كان

الجزء الثالث : سورة بعد الاتصال

يبدو صراحة في سياستنا الخارجية من الحياد وعدم الالتزام .

تشيكوسلوفاكيا : علمت عند دراستي اوضاع الوزارات ومشاريعها بان تشيكوسلوفاكيا كانت فتحت لسورية اعتمادا اثمانيًا قدره سبعون مليون ليرة سورية ، بقي منه نحو اثني عشر مليون ليرة غير مستعمله . فطلبت من وزير البلديات ان يفيد مما بقي من هذا الاعتماد لشراء ما يلزم لمشاريع الآبار ومياه الشرب من المعدات . غير ان الوزير السيد فرحان جندلي لم يكن يعنى باى مشروع الا اذا كانت المانيا قد تقدمت به . ولم يكف هذا الشخص بتأخير مشاريع المياه للشرب وحرمان الفلاحين من الماء العذب ، بل اصدر بعد انقلاب آذار ١٩٦٣ بيانا يتهمني فيه بانني كنت اصر عليه بان يشتري ما يلزم لدوائر وزارته من بولونيا دون المانيا . في حين انه اخر مشروع بلدية دمشق الخاص بانشاء مسالخ فنية ، لان العرض الارخص والافضل كان بولونيا . وذلك انه اصدر امره الى امين العاصمة بارسال العروض كلها الى احد بيوتات الدرس الاوروبية . وعندما اعترض امين العاصمة على اضاءة الوقت سدى بدرس يستطيع القيام به مهندسو دائرته ، اصر على تأجيل التعاقد . فاشتكى امين العاصمة من هذا التصرف الى رئيس الجمهورية ، فنارت حفيظة الوزير وهدد بالاستقالة . ثم ناقش الرئيس في مجلس الوزراء واتهم بالتدخل في شؤون الوزارات .

وما اسهل على صاحب الاخلاق الحطيطة ان يورد انواع التهم والافتراءات على رئيسه ، بعد ان اقصى عن الحكم واصبح في وضع لا يسمح له بالجواب وتفنيد الاكاذيب . فالرجل الصغير يبقى صغيرا ولو صار وزيرا .

وانتهى عمر وزارتي والسيد الجندلي يحتفظ بالاعتماد المالي لمشروع المسالخ ، دون استعماله او انساح المجال لتحويله الى وزارة اخرى .

الصين الشعبية : قدم لنا سفير الصين الشعبية عرضا بمساعدات اثمانية نشترى بها مصنوعات صينية ، دون تحديد قيمة هذا الاعتماد . ولدى بحث ذلك في مجلس الوزراء ، تقرر الموافقة عليه وتكليف السيد صبحي كحالة وزير المواصلات برئاسة وفد يسافر الى بكين ويعقد الاتفاق . وطلب المجلس من سائر الوزارات تقديم جدول بما هي بحاجة اليه في مشاريعها الانمائية .

وطال الامر ولم تتقدم الوزارات بطلباتها وفقا للخطة التي كان الموظفون ذوو الميول الناصرية قد ساروا عليها ، وهي تعطيل المشاريع العامة وتأخير دراستها وتأجيل تنفيذها . وفي النهاية سافر الوفد الى بكين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٣ . ثم انتهى الينا رئيسه ان الحكومة الصينية عرضت ان تكون حدود القرض ٣٥ مليون فرنك سويسري يسحب خلال خمس سنوات ، على ان يتم التسديد على عشرة اقساط ابتداء من ١٩٧٠ . فابرتت الى رئيس الوفد بان يزور رئيس الوزراء ويطلب اليه باسمي زيادة مبلغ الاعتماد واستدعيت السفير الصيني بدمشق وطلبت اليه ان ينقل تحياتي الى رئيس الوزراء ، مع رجاء زيادة الاعتماد . وجاءتني برقية ، في اليوم الثالث ، من رئيس الوفد بأنه قابل رئيس الوزراء وقدم له الطلب ، فاجابه بان السفير ابلغه ايضا برغبتي هذه وبانه قرر النزول عند هذه الرغبة ومضاعفة الاعتماد ، اي رفعه الى سبعين مليون فرنك سويسري . وقد سررت انا واعضاء الحكومة من هذه المبادرة الطيبة وبمعننا بشكرنا الى الرئيس الصيني الذي كانت بيني وبينه صلات ودية في مؤتمر باندونغ . وعاد الوفد فيما بعد وقدم تقريره للحكومة الجديدة التي قامت في سورية اثر انقلاب ٨ آذار . وقد اقرت الحكومة هذا الاتفاق .

سائر الدول الشرقية : كانت علاقاتنا بها حسنة . وقد قدمت بعضها مساعدات اثمانية ، ربا جاء ذكرها في بحث خاص بالمعروض الاجنبية في هذه المذكرات .

الفصل الثامن العمل الوحدوي في عهد حكومتي

قلت آنفا بأن انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ كان ، في الواقع ، احدى الوسائل العنفية التي جرب عبد الناصر بها ان يعيد الوحدة . وفيما كان يعمل مع النحلوي ، كان يعمل ايضا مع بعض الضباط في حلب . فلما فشل النحلوي ومعاونوه ، كالهندي والرفاعي ، في حمل كافة قادة الالوية على السر في اتجاهه وقرر اولئك في اجتماعهم بحمص اقتفاء النحلوي ورفاقه عن القيادة وابعادهم خارج سورية ، قام فريق من الضباط في حلب بمحاولة اعلان الوحدة . ثم اتصلوا بالقاهرة وبالسفير عبد الحميد غالب في بيروت ، كما اوضحت ذلك المحاكمة التي جرت بدمشق في مطلع ١٩٦٣ وادت الى الحكم على هؤلاء الضباط احكاما قاسية تتناول الاعدام . غير ان القادة المعارضين للوحدة تطلبوا وابعدوا عن البلاد شر الوقوع في شرك تلك المؤامرات . غير ان الفكرة كانت تطلعت في صفوف الضباط ، بحيث لم يعد هينا على القيادة الجديدة اعلان رفضها الوحدة رفضا قاطعا وصارت تطلق التصريحات اللتوية وتردد ذكر الوحدة كغاية وهدف .

وعندما اخرج رئيس الجمهورية ناظم القدسي من المزة التي بالاذاعة تصريحاً لم يستبعد فيه الوحدة . وكذلك القى اللواء زهر الدين بيانا مماثلاً . ثم جاءت وزارة بشير العظمة ولم يخل بياقتها من ترديد اسم مصر بوصفها حبيبة وشقيقة ، وما الى ذلك من النعوت .

وظلت الامور محاطة بالفموض والابهام حتى صدور مرسوم بتسمية بعض السياسيين اعضاء في لجنة الفت لدراسة امر للوحدة وتحضير بحوثها واعداد تنفيذها . وضمت هذه اللجنة من كان معارضا للوحدة ، ومن كان يقول بها بدون حماس ، ومن كان مرتعيا في احضان زعيمها عبد الناصر . وهذه اسماء الاعضاء : اسعد كوراني ، اسعد هرون ، اكرم الحوراني ، امين نفوري ، جمال

مرسوم بتأليف لجنة
دراسة موضوع الوحدة

اتاسي ، جميل صليبا ، خالد العظم ، راتب الحسامي ، رشدي كيخيا ، سعد الله مرعشي ، سعيد الغزي ، صلاح الدين البيطار ، عبد الكريم فياض ، عبد الوهاب حومد ، عصام العطار ، فرحان الجندلي ، محمد مبارك ، منصور الاطرش ، ميشيل عفلق ، هاتي السباعي ، وهيب غانم .

وقرات هذه الاسماء وانا في بيروت ، فقررت العودة الى دمشق ، حيث اجتمعت الى كثير من الاصدقاء . ودعاني رئيس الجمهورية الى تناول طعام الغداء عنده ، فتبادلنا وجهات النظر في الشؤون العامة ، دون ان يفصح لي عن جوهر رايه . لكنني شعرت بأنه يرغب في ان تضع اللجنة مشروعا للوحدة يعرض على مصر .

وكذلك دعانا رئيس الجمهورية الى تناول طعام العشاء عنده . وكان مدعوا هذه المرة صبري العسلي وسعيد الغزي ، وبشير العظمة ، واكرم الحوراني ، وصلاح البيطار . واحتدم النقاش بيننا وبين صلاح البيطار ، وخاصة بينه وبين الحوراني والغزي . ولم افهم على الضبط ما اذا كان القدسي يرغب في الوصول الى نتيجة ايجابية ، ام انه كان يريد المواربة وكسب الوقت . واعلن بعض اعضاء اللجنة رفضهم الاشتراك في اعمالها ، فكان ان فشل امرها في النهار التالي عندما دعا القدسي اعضاءها الى الاجتماع عنده ، فلم يحضر سوى عدد لا يتجاوز السبعة . وهكذا صرف النظر عن هذه الخطة .

غير ان بشير العظمة ظل طوال عهد وزارته يطلق البيانات والتصاريح بأنه يعمل للوحدة ، حتى صنفه عبسد الناصر بجواب بارد . وكان اكثر المتظاهرين بميلهم الى الوحدة في تلك الفترة من اسموهم « الخماسي الناصري » المؤلف من نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد وراتب الحسامي وعلي بوظو وعبد الصمد الفتيح . وكانت اجتماعاتهم بالقدسي وبرشاد برمدا مستهرة ، حتى ان البرقية التي بعثوا بها الى رئيس الجمهورية ، كان رئيس الجمهورية متهما بأنه كان مطلعا على نصها وموافقا على ارسالها اليه .

وتطالب تلك البرقية رئيس الجمهورية بان يتخذ الخطوات الجدية لتحقيق الوحدة . وذات مرة اعلن بشير العظمة انه مستعد لارسال وفد لمفاوضة مصر على وضع اسس الوحدة . وحدث هذا الاعلان ضجة في جميع الاوساط . وقد حمل عليه النواب بالقول ان حكومته لا تتمتع بصفة شرعية تجيز لها التدخل في هذا الامر الحيوي ،

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وان عليها تهيئة عودة الحياة الدستورية ودعوة مجلس النواب الى مناقشته وبحثه . ونحمد الله على ان الاخذ والرد لم يستمر طويلا، اذ صدرت جريدة الاهرام ذات صباح وفيها تصريح منسوب لاحد المطلعين يقول فيه بأن مصر غير مستعدة للدخول في مفاوضات كهذه. وتضعفت حكومة بشير العظمة بعد هذه الصفحة التي قابلتها بها القاهرة . وزاد الاشمزاز في الاوساط السورية من هذا الموقف المتعالي المتكبر الذي بدا من حكام مصر في ردهم الصحفي البارد على بيان رسمي صدر عن رئيس حكومة . وتضاعفت مشاعر الاستياء من هذا الاسلوب الذي يدل على ان حكام مصر لم يغيروا ما في نفوسهم من التكبر والنظر الى السوريين نظرة القوم المتقدمين الى قوم متأخرين .

وكانت مؤامرات الناصرية في سورية طوال عهد بشير العظمة ضمنية لا تتجلى معالمها كما تجلت بعد استلامى الحكم . ولعل السبب في ان المصريين ظنوا ان حكومة بشير العظمة ستفهار بسهولة ، وانها ستزعمي البلاد قبل انهيارها تحت اقدام الناصرية . لكنهم تحققتوا بعد مجيئى الى الوزارة من ان الامر تغسير ، وان الحكومة السورية الجديدة غير مستعدة للاستسلام . فمكفوا على بث الدعاية الخبيثة الشديدة وهياوا المؤامرات وعملوا ما عملوا .

وفي جملة ما لا اجيز لنفسي كتمانها ما نقل الي عن لسان ناظم القدسي في ايام الازمة الوزارية التي اطاحت ببشير العظمة ، وهو ان دعوتي الى تسلم الحكم تستهدف اثاره عبد الناصر . فهل كان يخشى حصول اضطرابات ومشاغبات في سورية ، ام انه كان يريد التقرب الى حاكم مصر بعدم تكليفي تاليف الوزارة ؟ هذه لبنة اثير اليها في جملة اللبانات التي تساعد على فك رموز القدسي وطلاسه في هذا الموضوع .

وفي العريضة التي وقعها نحو مائة وعشرة نواب وقدموها لرئيس الجمهورية ، والتي لم اقبل الاسهام بتحضيرها ولا بتوقيعها، ثلاثة مطالب : الاول ، العمل على تحقيق وحدة عربية صحيحة . والثاني ، اعادة الدستور . والثالث ، دعوة المجلس النيابي الى اكمال مهمته وتاليف حكومة دستورية .

وكانت الاشارة الى الوحدة في هذه العريضة مما يمكن ان يقبله كل سوري . غير ان ذكرها في عريضة كان القصد الاصلي منها اعادة الدستور ومجلس النواب — الذي كانت اعلنت ثورة ٢٨ آذار

عريضة النواب من الوحدة
ومودة المجلس النيابي

١٩٦٢ حله — واصرار جماعة الاخوان المسلمين على ذلك جعلني اتساءل اذا لم يكن وراء الامر — ما وراءه . وعلى كل حال ، فقد استفكتك عن التوقيع . لكنى اسهمت بكل امكانياتي في اعادة الدستور والحياة النيابية .

وعندئذ راي ناظم القدسي ان حملة النواب لاعادة الدستور والمجلس بلغت اشدها ، ولمس ان النواب — وفي مقدمتهم من كان طوال حياته السياسية مواليا له — بدأوا ينصرفون عنه ويصرحون ، دون وجل ، بانهم نادمون على انتخابه رئيسا للجمهورية وبانه يستحق الاحالة الى المحكمة العليا بتهمة مخالفة الدستور والحنث بيمينه الدستورية .

وزاد في تخوفه من سوء المصير ترؤسى التكتل النيابي الذي جمع النواب على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، من أقصى اليمين ، كزمرىا وجبرى والاخوان المسلمين ، الى حزب الشعب والحزب الوطني والمعتدلين وممثلي العشائر والبعثيين الاشتراكيين والبعثيين المنشقين مثل جلال السيد . ودس له من بقى من حاشيته (رشاد برمدا) وغيرهم اننى اعمل على ازاحته عن رئاسة الجمهورية بدعوة مجلس النواب الى الانعتاد ، ثم احالته على المحكمة العليا وحلولى محله . وكان هو وشريكه بما جرى وبما سوف يجرى ، اللواء عبدالكريم زهر الدين ، يرتعدان خوفا من تغلبنا عليهما . لذلك احكما رباط التعاون بينهما واستمررا في كيد المكائد لنا حتى جاء في ٨ آذار ١٩٦٣ من قلب الحكم على رأسيهما وعلى رأس الحكومة والمعهد وزج بكليهما في السجن واحالهما الى المحاكمة بتهمة اغتصاب السلطة .

والتعاون الذي بدأ بين القدسي وزهر الدين لا يرجع عهده الى انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، بل الى تاريخ اسبق . وذلك بدليل الحماسة التي ظهرت من قائد الجيش لانتخاب القدسي رئيسا للجمهورية . ولا ريب عندي في ان الثنائي القدسي — زهر الدين كان داخلا في مخطط الولايات المتحدة لايجاد نظام في سورية ميل للسياسة الامريكية ، بعد فشل عبد الناصر في ترسيخ قدميه في دمشق .

وكان الناس قد استغربوا عزوف القدسي عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية بطلب في شهر كانون الاول ١٩٦١ ، مع انه ظل يشغل هذا المركز من ١٩٣٢ الى ١٩٥٨ . وقد فهم فيها بعد ان سبب احجابه عن الاشتراك في معركة الانتخابات النيابية كسان اطمئنانه

الثنائي القدسي — زهر الدين
ضمن المخطط الامريكي

الى النجاح في الوصول الى منصب الرئاسة الاولى ، فاراد هو وجماعته تجنب معركة انتخابية جديدة بعد شغور نيابته في حلب . ومن جملة المخطط الموضوع والمتفق عليه بين حزب الشعب وليون زمريا هو تسليم رئاسة الوزارة الى هذا، الاخير . لكن زمريا نسي ان الشعبين قوم خداعون ماكرون ، يتفقون حتى مع خصمهم . فاذا ما تطفوا . هم ثمار الاتفاق المخصص لهم تلبوا له ظهر المجن واهملوا تنفيذ ما كان من نصيب الفريق الآخر . وهكذا افاد الشعبيون من الاتفاق مع ليون زمريا حصولهم على اصوات المسيحيين — وهم متعادلون تقريبا في العدد مع المسلمين — لقائمتهم المشتركة ، وحصولهم ايضا على تأييد النواب الوطنيين في اقتخاب الرئاسة . لكنهم ، في آخر الامر ، قفزوا فوق زمريا الموعود برئاسة الوزارة وفوق صبري العسلي الذي ادعى علاء الدين الجابري بأنه اتفق سابقا مع القدسي على اعطائه هذه الرئاسة ، وعهدوا بها الى احدهم معروف الدواليبي ، بينما كان سميد الغزي يضع قائمة باسماء وزرائه في الحكومة التي كلفه القدسي بتاليفها . وكان الغزي مرشح الحناوي لرئاسة الوزراء ، فاستدعاه القدسي وكلفه بها . لكنه لم ينتظر عليه اكثر من ساعتين ، استجلب فيهما — ومدا من الاخوان المسلمين اصر عليه بتكليف الدواليبي . فتظاهر بالخشوع لارادتهم وترك الغزي يتبلغ عن طريق الاستماع صدفة الى الاذاعة خبر تكليف الدواليبي !

ولنعد الآن — بعد ما ذكرت من اساليب الشعبين المتنوية — الى ما كنا بصدد من محاولة القدسي استعادة ما خشي ان يفقده شعبية ومكانة . من ذلك انه اتفق مع زهر الدين على القيام برحلة مما الى المحافظات الشمالية والغربية ، واعد لهذه السفرة كل ما يمكن اعداده ، بما في ذلك حشد افراد الجيش والكشافة والطلاب وسواهم . وراح هذا الحشد يصفق وينادي بحياة القدسي وزهر الدين في الشوارع والحفلات . وبع صوت الرئيس من كثرة الخطب الجوفاء التي القاها عليه .

اساليب الشعبين المتنوية
وموارنهم ضد الاستقلال

وارتاح القدسي الى الاستقبال الشعبي الرائع الذي لغنيه في كل مدينة . وظن ان الحماسة البادية على وجوه المستقبلين والتعبيش الصادر على سنتهم موجهان فعلا اليه . في حين ان الشيوعيين اردوا انتهاز هذه الفرصة لاطهار شعور الشعب ضد الناصرية ، فاعوزوا الى جميع انصارهم بأن يهتفوا بحياة القدسي

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومي

مرة وبإسقاط عبد الناصر عشر مرات ، مما اجبر ناظم القدسي على قطع خطبه وطلب السكوت من الهاتفين ضد عبد الناصر . فهو لم يتم بهذه الرحلة ليلهب حماسة الشعب ضد عبد الناصر — اذ لم يذكره اطلاقا — لكن ليقوي ويدعم مركزه ضدنا .

وعلى كل حال ، فلم تعط هذه الرحلة الثمرات التي عول عليها القدسي ، واضطر بعد عودته الى دمشق ان يستدعيني لبحث الوضع العام . وحاول ان يقنعني بتولي رئاسة الوزارة مع ابقاء جميع الوزراء ، على ان لا يدعى مجلس النواب السي الانعتاد او ابعاد الدستور . فرفضت اقتراحه قائلا اني لا استهدف الوصول الى كرسي الرئاسة . فقد شغلته اربع مرات ، بل اعلم على اعادة الدستور والحياة النيابية ، وبذلك نكون اعدنا صفة الشرعية السي الحكم وقطمنا الطريق على جميع الواقفين بالمرصاد . وكان القدسي مناورا عندما كان ينادي بالديمقراطية وبالاستور وبالحياة البرلمانية ، وبانه كفيره من الطامعين في المراكز السامية يتخذ هذه المبادئ سلها يصعد عليه الى المناصب العليا . فاذا ما وصل اليها لا يعود تفكيره منصرفا الى حماية تلك الاسس والمبادئ بقدر انصرافه الى صون مركزه والتحرر من القيود التي يفرضها الدستور على الحكام .

ولم يأت عهد استطابه القدسي اكثر من الذي ساد بين ١٣ نيسان ١٩٦٢ و ١٦ ايلول ١٩٦٢ . اذ انه انتهز فرصة تعليق الدستور بعد انقلاب ٢٨ آذار ، فالف حكومة لا يتمثل فيها المنصر السياسي بقدر ما تمثل عنصر الموظفين . ثم اصدر مرسوما تشريعيًا — غير دستوري ولا شرعي طبعًا — اعطى به لنفسه ، بموافقة ثلثي الوزراء ، صلاحيات التشريع . وهكذا اصبح بفضل ضعف الوزراء يسيطر على الدولة ويسير شؤونها كما يريد ويشتهي ، مستعينا بتأييد الجيش المتمثل بقائده زهر الدين ، ومستفيدا من حل مجلس النواب وانصرافهم الى مدنهم وقراهم ومن سجن رجال السياسة في المزة وابعادهم عن مجال العمل تحت التهديد بقانون الطوارئ ، ومستندا الى الشعور العام الذي استحوذ على الجميع بتفضيل الامر الواقع ولو بحرمانه من الحياة الدستورية على الوتوع في حبال الناصرية . وبالفعل كان الناس جميعا ، وانا في جملتهم ، يتقبلون اي نوع من الحكم ، شرط استبعاد الخطر الناصري . غير ان الخوف الذي جعلنا نرتضي الامر الواقع ونسكت عنه ما كان

له ان يدوم اكثر مما يحتمل .

وهكذا كان القدسي يختار — لو ترك له الخيار — ان يبقى رئيسا للجمهورية على رأس وزارة ضعيفة كوزارة العظمة . لكن اذا ما انتهى بها الامر الى الانهيار ، واذا ما تعرض مركز الرئاسة للخطر ونفوذه الى الزوال ، فهل يبقى القدسي متمسكا بكيان سورية ولو برئاسة او ادارة غيره ، ام انه يقذف الكيان بسين قديمي عبد الناصر ؟ فاذا رجعنا اربع سنوات الى الوراء ، نرى القدسي يطيح باستقلال سورية تخلصا من تسلط الجيش ومن حكم التجمع القومي المؤلف من بعض اعضاء الحزب الوطني وبعض السياسيين المعتدلين والحزب الاشتراكي ، فهل يعيد القدسي لعبته الاولى هذه المرة اذا ما لمس نفوذه تضاعف ومركزه تضعف ؟ واذا ما رجعنا الى الوراء الى ابعد ، اي الى ١٩٤٨ وما بعده وجدنا حزب الشعب ، وعلى رأسه البطلان، الكيفيا والقدسي، يتبرمان من حكم شكري القوتلي واستثنائه به ، حتى يصل بهما التزمتم الى حد المطالبة بتذويب كيان سورية المستقل في اتحاد مع العراق ذي الحكم الملكي والمرتبط مع بريطانيا بمعاهدة تقلص حدود الاستقلال . ونرى حزب الشعب يرتضي بالامر عبد الاله ملكا على سورية تخلصا من رئاسة شكري القوتلي . وقد كشف الحزب عن دعايته ونشاطه لتحقيق الاتحاد مع العراق بعد اقصاء القوتلي عن الرئاسة بانقلاب ٣ آذار ١٩٤٩ ، رغبة منه هذه المرة في التخلص من حكم الجيش ومن زعمائه كحسني الزعيم واديب الشيشكلي .

ولنعد مرة اخرى الى التاريخ ونفتح صفحة سابقة لنرى مسجلا فيها ما كان يقوم به بعض اعضاء حزب الشعب البارزين ونوابهم المفوهين من مؤامرات مع الملك عبد الله بن الحسين لتحقيق فكرة سورية الكبرى وتنصيبه ملكا في دمشق على سورية والاردن .

وما كان حزب الشعب يوما مؤمنا بجدارة سورية على حكم نفسها بنفسها . فمنذ عهد الانتداب ، اي في ١٩٣٩ ، انسحب الكيفيا والقدسي عن رئاستهما اعضاء الكتلة الوطنية وصارا يتهربان من الاجتماع معهم وحتى من التحدث اليهم . ولما انتهى الامر الى الاتفاق بين القوتلي ورفائقة من اعضاء الكتلة وبعض السياسيين المعتدلين وبين الجنرال كاترو المندوب السامي الايرنسي على اجراء انتخابات نهائية يتعلق على نتيجتها حصول سورية على استقلالها التام او قبولها بمعاهدة مع فرنسا فيما لو نجح مرشحو الانتداب ،

لم يكن من رشدي الكيخيا وناظم القدسي الا ان انفردا عن رفاتهما وحرابا القائمة التي وضعها سعد الله الجابري واستنكسا عن التصويت لشكري القوتلي في انتخاب الرئاسة الاول . غير ان الرياح كانت مؤاتية للكتلة التي فيها القوتلي ولم يقصرها على رفاته السابقين . فسارت الامور بمعونة بريطانيا الى الاستقلال التام وجلاء الجيوش الافرنسية عن البلاد .

ويبدو مما ذكرت من الدلائل والقرائن ان الشكوك في نواميا الكيخيا والقدسي ليست في غير محلها ، وان كثيرا من نقاط الاستفهام توضع على مواقفهما التي افادت او كادت تفيد منها فرانسا ، ثم بريطانيا اخيرا الولايات المتحدة الامريكية !

اني افهم ان يكون ثمة من يعتقد ان سورية لم تصل بعد الى درجة من النضوج السياسي والخطي تؤهلها للقيام باود استقلالها التام او تمكنها من الحفاظ عليه . غير ان نقاط الضعف التي قد تكون موجودة في واقعنا هل يسمح لنا ضميرنا وایماننا بان لا نعالجها ، بل ان نستسلم للقدر وأن نحمل استقلالنا على صينية لتلتهمه المطامع الاجنبية ، سواء كانت هذه المطامع ظاهرة للعيان ام متخفية بستار العروبة والوحدة القومية ؟ وثمة امم وشعوب اكثر من شعبنا عددا واتوى منا في مقوماته الدفاعية والاقتصادية تبذل الغالي قبل الرخيص لزيادة قواها ولتنمية اقتصادياتها دفاعا عن كرامتها واستقلالها . وهي لا تقبل الاستسلام والانصياع ، بل تقف موقف المستميت في سبيل الحفاظ على كيائها وحریتها . وما قيمة الشعب بدون كرامته وبدون حریته ؟ وما قيمة اولئك الزعماء اذا هم لم يتقدموا في طبيعة الغافلة المجاهدة بكرامة الامة وبحریتها ؟ والامة قوة ستاتيكية ، اي جامدة ، يحركها التيار الايجابي الذي يحول هذه القوة الهادئة الى قوة فعالة .

وما كان يوما شعب ثار من تلقائه ودافع عن ارضه الا وفي مقدمته زعماء بوجهون تياره ويخططون له السبل ويزودونه باسباب الظفر . اما اذا تقاعس الزعماء وقبموا في بيوتهم خوفا من الموت او ايماننا بضعف القوم او شكنا بامل النجاح ، فمتبا لاولئك الزعماء وخسنا وعارا .

وانعد الى مجرى حديثنا عن تطور فكرة الوحدة بعد انقلاب ٢٨ آذار . فبعد ان كان ما كان من بهلوانيات بشير المعظمة وناظم القدسي والتلاعب بالالفاظ والنموت التي كانا يطلقاتهما ، كحصر

الحبيبية ومصر الشقيقة ، فوجيء الناس بعزم الحكومة على تقديم شكوى ضد تلك الشقيقة والحبيبة بسبب تدخلها في شؤون سورية ، وخاصة بما تنشره اذاعاتها من اثاره الشعب السوري ضد حكومته . ولست حتى الان جازما بنوع القوة التي دفعت القدسي والمظلة ووزراءها الى خوض المعركة ضد مصر ، على الرغم مما هو معروف عن ضعفها وتفاهة وزير الخارجية جمال الفرا وعجزه عن اصلاح هذا المنصب في ذلك الظرف الذي يتطلب شخصية قوية ذات فعالية وقدرة على ترؤس الوفد السوري ومجابة موفدي مصر واساليهم في الجدل والمراوغة واطهار الاسود ابيض ، لا سيما ان مواقف سائر الدول العربية ، ما عدا السعودية والاردن ، لم تكن لتطعن الى ان الجو في الجلسات سيكون مؤاتيا لنا . وما ذلك الا لسبب خوف الدول العربية من سلاطة السنة الناصريين ، رؤساء واذنابها ، وتجنبهم ابداء اي رأي حر وصريح يعارض مصلحة الناصرية ، واقناعهم عن الاقدام على اتخاذ قرار يسيء الى زعيم مصر او يندد بامعاليه وبتدخلاته في شؤون الدول العربية الاخرى .

والاغلب ان قيادة الجيش هي التي اجبرت الحكومة على طلب دعوة مجلس الجامعة العربية . ويؤيد هذا الرأي تلك الحملات الشديدة التي بدت من دوائر الاركاب العامة نحو دعم موقف الوفد السوري في شتورا ، لا سيما في حشد الجموع وارسالهم الى تلك المدينة ، سواء من الصحفيين او الشباب او المحامين او موظفي الاذاعة .

الشكوى الموجهة ضد
مصر والداعم اليها

وعلى الرغم من صدور مرسوم بتعيين وزير الخارجية جمال الفرا رئيسا للوفد ، فانه لم يشترك في مؤتمر شتورا الا باعداد بعض الوثائق والمستندات . واستدعي الاستاذ اسعد المحاسني سفير سورية في روما وعهد اليه بادىء ذي بدء باعداد مواد الشكوى السورية ، على ان يرأس هو الوفد عمليا . ثم تقرر ان يكون الوفد غير مقتصر على موظفين ، فأضيفت اليه عناصر سياسية سبق لها الاشتراك في حكومات الوحدة او انها انتمت الى الاوساط اليسارية التي كانت تملأ الصحف بمقالاتها ضد الناصرية وتكشف الستار عن مخازيها . وهكذا انضم الى الوفد خليل الكلاس الاشتراكي ، وامين النوروي اليساري المتطرف ، فحرم الناصريون من امكان توجيه تهمة الرجعية الى الوفد الذي اصبح له قوة هجومية يصعب مواجهتها ورد هجمتها بسهولة . واضيف الى الوفد بعض موظفي الخارجية ،

كسفيرنا في الهند اديب الداودي وعدد من اللحقين برفاقهم جيش عرمرم من المحامين والصفيين والمخبرين وموظفي الاذاعة . ونستطيع ان نقول انها كانت اولى تجارب وزارة الخارجية الناجحة في اعداد وثائق مؤتمر دولي وتهينة الاسباب الكفيلة بنجاحه .

وعندما اعلن اختيار مدينة شتورا مركزا لاجتماع مجلس الجامعة ظن الناصريون وعملاؤهم اللبنانيون ، ومنهم فيليب تقلا ، انهم اصابوا من قضيتنا مقتلا بعزل الاجتماع عن اوساط المدن الصاخبة وجمع المندوبين جميعهم في فندق واحد يعيشون فيه ويتداولون ويعقدون الجلسات بمنأى عن الدعايات وعن الصحافة . وفكروا انهم يمزلون المندوبين عن العالم فعلا بمنع الدخول الى الفندق لكل من ليس مندوبا رسميا . وبذلك يخفون اصوات المندوبين السوريين ويحولون دون انتشارها على صفحات الجرائد . لكن امرا هاما غاب عن عبقرية تقلا وعبد الحميد غالب ، سفير مصر ، وهو ان المحيط الذي دعي المجلس الى الاجتماع في وسطه محيط لا ناصري . فاهل شتورا وزحلة وتلك المنطقة اجمالا مسيحيون لا ميل عندهم لعبد الناصر . وهم اكثريتهم الفعالة قوميون سوريون يكرهون زعيم مصر . وقد تبين خطئ الرأي القائل بعقد المؤتمر في شتورا ، عندما بدأت تظهر عواطف الاهلين نحو اعضاء الوفد السوري ، من حيث تأييدهم لشكواه . ولا عجب ، فهم الذين حاربوا في ١٩٥٨ التسلسل الناصري من سورية المحتلة الى لبنان وقاوموا النزعات الناصرية التي اوشكت عامئذ ان تهدم استقلال بلادهم وتجعله اقلها غربيا من الجمهورية العربية المتحدة .

وتجلى هذا العطف ايضا في خرق الحصار المفروض على الداخل الى فندق شتورا ، حيث كانت تعقد الجلسات ، وسماح الدرك اللبناني بدخول كل شخص يعلن انه سوري الى داخل الفندق ، خلافا للتعليمات المعطاة لهم من وزير الداخلية كمال جنبلاط الناصري المعروف . وهكذا احتل السوريون ابهاء الفندق وغرفة وممراته وخلقوا جوا طيبا مكن المندوبين الرسميين من التسلسل على المؤتمر واقتحام المعركة في وسط ملائم .

ولقد خاب فال حكام مصر عندما ارادوا تسديد اول سهم باتجاه الوفد السوري بتأليفهم وفدهم من وزيرين سوريين سابقين هما اكرم الديري وجادو عز الدين وجعل الاول رئيسا للوفد ، بينما اكنفى السفير عبد الحميد غالب بالمرتبة الثالثة وقصر دوره على

الايحاء دون المجابهة والتكلم . وظن المصريون انهم بذلك يضيفون الى القضية صفة الخصومة بين عنصرين سوريين ، وانهم يتجتمعون بهذه الطريقة لمواجهة الهجوم وتلقي الطعنات . لكن اين الديمري وعز الدين ان يصلا الى كعب واحد من الفرسان الثلاثة المحاسني والكلاس والتفوري ، ومنهم المحامي المتدرب على المخاصمات والمبرز في الصول والجول امام المحاكم ، والبرلماني الفذ المتمرن على الكر والفر في مجلس النواب ، الحاضر الذاكرة ، القاسي في الاوصاف والنعوت التي يطلقها على اخصامه والشاطر في المناورات والمشاحنات ، ثم الضابط المقحام ، العنيد الشهير بالانطلاق الى الامام وبعدم التراجع مهما كانت المخاطر .

فالديري وعز الدين ضابطان قد يحسنان قيادة كتيبة في الجيش ، لكنهما على كل حال غير متمرنين على جولات كلامية ومداورات لسانية . اما عبد الحميد غالب فهو دبلوماسي لامع اشتهر بما وصل اليه من استجلاب عناصر عديدة الى الفلك الناصري ، لا بقدرته الاقتناعية ، بل بوزن المال الذي كان يوزعه بينة ويسيرة بسخاء وبحبوحه . غير ان لغة الاوراق النقدية ، وان اكتسبت مناصرين في محيط المناقنين قليلي الوجدان والضمير ، فهي لاكتسب معركة سياسية وحقوقية كالتي دارت بين المندوبين السوريين والمندوبين « المصريين » . وهذا ما دعا عبد الناصر الى الخروج من المعركة خاسرا خائباً .

وليس لي ان اذكر بالتفصيل ما جرى في شتورا ، فهذا شأن المندوبين الذين اشتركوا في المؤتمر . غير اني لا استطيع المرور مر الكرام بهذا الاجتماع التاريخي دون ان اسجل رأيي وما وصل الي من انبائه وما احاطه من مقدمات ونتائج . وعلى هذا ، فاني اسجل تمريري وتأييدي وفخري واعجابي بمندوبينا وما ابدوه من نشاط ومقدرة في ادارة الابحاث وتوجيهها وارسل الاسهم المسددة والقاء الاحجار المتتابعة كرصاصات الرشيش في فم المندوبين (السوري الاصل) عن مصر . وكان كلما بدت من احدهما هجمة او محاولة هجوم رده مندوبونا على اعقابهم خاسرا مهزوما .

رأيي في مؤتمر شتورا
وما جرى فيه

لم يتلق عبد الناصر في حياته العامة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ —
صدمات كالتي تلقاها في مؤتمر شتورا ، وهو الذي اعتاد على
احتكار موقع المبادهة بالهجوم وتوجيه تذائف اللسان السليط .
واليكم من نالهم اذاه : نوري السعيد ، وعبد الاله ، ثم القاسم

في العراق ، وجميع رجال السياسة في سورية ، بدون استثناء ، وآخريهم جماعة البعث : صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق وسواهم ، والملك عبد الله وحفيده الملك الحسين في الاردن ، والملك سعود وشقيقه الامير فيصل والاسرة المالكة في العربية السعودية ، وشمعون وسامي الصلح وبيير الجميل وشارل مالك في لبنان ، والملك احمد ثم الملك البدر في اليمن ، والرئيس بورقيبة في تونس ، وبن خذه في الجزائر . اما الملك محمد وابنه الملك الحسن فلم يزلهما سوى طرايطيش على لسان اتباعه . واما في الدول الاجنبية ، فهناك خروشوف من الاتحاد السوفيتي ، وايدن ومكيلان من بريطانيا ، ومندريس من تركيا ، ودوغول من فرانسوا . ولم ينج من شتائم عبد الناصر في خطبه امام الجماهير سوى رجال السياسة الامريكين . وكانت حكومات تلك الدول معرضة لهجوم عبد الناصر الصارخ باتهامها كلها بالرجعية والاستعمارية ، ما عدا حكومات الولايات المتحدة ، سواء في عهد ايزنهاور الجمهوري او في عهد كنددي الديموقراطي !

ولنعترف انها خصلة حميدة يملكها الزعيم ، الا وهي الاعتراف بالفضل في بعض الاحيان وعدم نسيان الاموال التي دعمته في ازمانه الاقتصادية والتي لم يكن لولاها يستطيع مجابهة متطلبات بلاده المالية والمعيشية . وعلى اي حال ، نهنيئا لمن ناله طمن عبد الناصر ، فذلك هي الشهادة بأنه لم يطاطيء الراس امام جبروته ، وبانه تحمل الشتائم ووقف تجاه التحريض ضده ، وصمد في وجه التحريض على قتله ، فاذا بهذه كلها ترتسم اوسمة شرف على صدره ، وتشهد له بانه الكامل .

وكان اول مسمى قام به الوفد الناصري انه جعل احد الاعضاء يقترح ان تعقد الجلسات سرا . وسرعان ما قام غالب معترضاً عليه ليبدد ظن الناس بانه يخشى الفضائح التي سيذكرها الوفد السوري ويخفي عنهم الاهانات التي قد تنال زعيمهم . واعترض وفدنا كذلك ، رغبة منه في ان يطلع الرأي العام على اخطر ما يتعرض له الشعب العربي من مؤامرات الناصرية . لكن الاكثرية المطواعة اسرعت الى تبني الاقتراح ، باستثناء مندوب الاردن وحده .

ولم يبت الرأي العام الاطلاع على الخطب والاقوال . اذ تعهدت الاذاعة السورية والصحافة فيها نشر اكثر ما قيل . اما في مصر ، فقد تجنبت صحافتها المؤمنة نقل اقوال المندوبين السوريين

حتى يبقى المصري ينظر الى فرعونه نظرة العبد الى سيده الذي لا يجرؤ احد على مس كرامته او ذكره باساءة .

وتطوعت الصحافة الحرة في لبنان بنشر الكثير من الاقوال وهكذا لم يحرم اللبنانيون من سماع اتهامات لم تجر العادة على ايرادها ضد العملاق المصري الذي كان اشترى اكثر الصحفيين البيروتيين وجمل منهم اطلاقا تسبح بحمده اكثر مما تسبح بحمد خالقتها .

ولا بد لمن يريد الاطلاع على التفاصيل من الرجوع الى الصحف السورية التي حشدت اقلام محرريها لنقل جميع ما دار في الاجتماعات والكواليس ، فيشيع غليله ويرتوي من الحقائق التي اطلقها مندوبونا من عقالها ونشروها على سلا متعطش لسماح امور لم تكن لتذكر له حتى بين جدران اربعة .

وفي الجملة ، لم تكن اقوال مندوبونا مقتصرة على ذكر الوسائل التي استعملتها الناصرية للتدخل في شؤوننا الداخلية ، بل تجاوزت هذه الحدود الى تعداد اعمال عبد الناصر في الحقل العربي ، سواء تدبير المؤامرات في كل بلد عربي ضد حكاه ، او التسامح مع اسرائيل وتمكينها من الاتصال بالبحار الشرقية عن طريق العتبة ، او السماح للتجارة اليهودية بعبور قناة السويس ببواخر اجنبية .

وكان اكثر المندوبين العرب — ما عدا تقلا — يندوتون هذا الكلام ويضحكون في سرهم من فضح الناصرية بهذا الشكل المدعوم بالوثائق والادلة . لكنهم كانوا يخفون ذلك بقشرة رقيقة من مظاهر الاسف لتردي الحال بين الدول العربية ووصول النزاع بينها الى هذا الدرك . على انهم لم يجرؤوا على اتخاذ قرار حاسم ، سواء في شجب دعوانا او في تقبيح الاعمال الناصرية . فهم ان رفضوا حججنا خالفوا ضميرهم وتجنوا على الحقيقة ، وان ايدوها واتبحوا عمل عبد الناصر اوقموا بين حكوماتهم والحكومة المصرية وعرضوها لنفس العدو الذي تشكو سورية منه . وهكذا راحوا يبحثون عن كيفية الخروج من هذا المأزق . ويبدو ان اتصالات جرت بين المندوبين العرب وبين المندوبين الناصريين توصلوا فيها ، بعد البحث والتدقيق ، الى ان خير وسيلة هي ان تعلن الحكومة المصرية انسحابها من المؤتمر ، فتنفض الدورة دون اتخاذ اي قرار . وقد احكموا اخراج هذه التمثيلية ، فاعلن الناصريون انهم ، ازاء الاهانات والاتهامات الموجهة الى رئيس دولتهم ، لا يسمعون الاستمرار على حضور

الخروج من مأزق
ادانة عبد الناصر
بتاجيل المؤتمر

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتي

الجلسات ، وان حكومتهم ستقاطع الجامعة ما لم يشطب من محاضر شتورا كل تعريض بشخص عبد الناصر وما لم يتخذ المجلس قرارا بذلك يرضي كرامة الرئيس . وانسحب المندوبون الناصريون بحركة دراماتيكية ، وهم يجرون وراءهم الخجل والذل ، فانتهز المؤتمرون هذه السانحة لاعلان رفع الجلسات وفض الدورة .

والآن لنزن المكاسب والمخاسر من هذه الاجتماعات :

اولا — انكشف للملاء نزاع شديد بين دولتين عربييتين ، وتبدلت الكلمات النابية بين المندوبين بشكل لم يسبق له مثيل .

المكاسب والمخاسر
من مؤتمر شتورا

ثانيا رفع مندوبونا ستار الاخفاء الذي تسربل به عبد الناصر بعد تسليبه شرم الشيخ للقوى الدولية وفسحه المجال امام اسرائيل للاتصال بالدول الآسيوية والافريقية عن طريق البحر الاحمر الذي كانت قفأة السويس تغلقه في وجهها .

ثالثا — كشف النقاب عن اهداف عبد الناصر التوسعية والتسلطية على البلاد العربية ، تلك الاهداف التي كان يفلها بستار العروبة ومقاومة الاستعمار .

رابعا — اتيح للرأي العام الاطلاع على اساليب الحكم البوليسية التي كانت الناصرية تستعملها ، سواء في سورية او في غيرها من البلاد العربية ، للوصول الى مطامعها والى قلب انظمة الحكم فيها .

خامسا — خرق ستار الجلال والوقار عن شخصية عبد الناصر فاصبح هو واعماله وتصرفاته موضع البحث والتجريح العلني في مؤتمر رسمي .

سادسا — تاكد بوضوح ان الدول العربية المجتمعة في شتورا لم تقنع بحجج عبد الناصر ، بل انها قنعت بصحة اقوال المندوبين السوريين الاحرار ، وانها لو تركت لها حرية التصرف ، لكانت شجبت موافق الناصرية المعادية للعرب ولسورية خاصة . فرغبة الحكومات العربية في راب الصدع واطفاء لهيب الحريق حملها على تجنب اصدار قرار حازم وجريء ، فجلجات الى طريقة رفع الجلسات وازالة ذلك العبء عن اكتافها . ولا ريب في ان شكوى سورية لو كانت امام محكمة مؤلفة من قضاة غير ملتزمين بتوجيهات حكوماتهم السياسية ، لكان قرارها الى جانب سورية ولحكمت على الناصرية حكما واضحا غير ملتبس .

سابعا — ظهر مرة اخرى ضعف الجامعة العربية في حل

الإزمات ومواجهة الحقائق بجرأة ، كما تبين انها اداة غير صالحة لتوحيد كلمة العرب وقيادة معاركهم السياسية والعسكرية .

ثانيا - خرجت سورية من شتورا ناصعة الجبين واثبتت انها هي محور القومية العربية واذا كانت سورية لم تحصل على قرار بتأييد شكواها وشجب تصرفات اعدائها ، الا انها ربحت الجولة في نظر الراي العام العربي المتحررة عيونه من غشاوة الدعايات المغرضة ، المتفتحة آذانه على صوت الحق والضمير ، النظيفة يديه من رجس الاموال المصرية المهذورة بسخاء ما بعده سخاء في شراء الضمائر العفنة والالسنة البذيئة والاقلام المنتنة .

وهكذا اسدل الستار على مؤتمر شتورا وذهب مندوبون ، كل الى بلده . لكن الحقد والام لم يبرحا عبد الناصر . ورفض مندوبوه الاجتماع في نيويورك مع سائر المندوبين العرب لاتخاذ موقف موحد تجاه مشروع جونستون السرامي الى اسكان اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وانهاء المشكلة بازالة اصحاب الارض المتخاصم عليها . ولم يقبل اي اتصال مع اعضاء الجبهة الموالية لنا في اجتماع الامم المتحدة واشترط ، قبل قبول مبدأ الاجتماع ، ان تصدر الحكومة السورية اعتذارا عن اقوال مندوبيها في شتورا وان يشطب من محاضر الجلسات كل جملة فيها مساس بشخص عبد الناصر . ولم يرض عبد الناصر بالحل الذي اقترحه بعض المندوبين ، وهو شطب كل ما جاء نابيا على لسان اي فريق . ذلك لانه كان يريد الابقاء على الشتائم التي وجهها مندوبوه - ومنهم سوريان مع الاسف - الى الشعب السوري وحكومته ، لكن مع شطب الاقوال التي تعرض به وبناصريته . ولعله كان متفقا مع السياسة الامريكيتين في تشتيت شمل العرب والوقوف دون اجماع كلمتهم ليتسنى للصهيونية الحصول على موافقة الامم المتحدة على مشروع جونستون . لكنه خاب فالأ اذ تكللت جهود الحكومة السورية وجهود مندوبيها في نيويورك بخذلان مشروع جونستون بنساء على تراجع الحكومة الاميركية نفسها عن دعمه ، بعد ان اتضح لها ان عبد الناصر لم يستطع حمل الدول العربية على الموافقة على ذلك المشروع ليصدر قرار الامم المتحدة بالاجماع .

مصر ترفض التعاون مع الوجود العربية بمشروع جونستون

انتهى مؤتمر شتورا ونحن بعيدين عن الحكم . وكان ناظم القدسي قد لمس ضعف حكومته من الوجة الشرعية لمطلب مني

المصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

خلال انعقاد المؤتمر ان اصدر مع النواب المتجمعين حولي بياناً بتأييد الحكومة لكي تزيل عنها وصمة اللاشعرية التي كان اطلقها في وجه مندوبينا مندوبو مصر « الشرعيين » وفي الحال ، اتصلت برفاقتى واصدرنا تصريحاً مآله اننا ، رغم طلبنا اعادة الدستور ، نؤيد موقف الحكومة في مؤتمر شتورا ، باعتباره يعبر عن رأينا وعن الراي العام السوري . وكان لهذا الاثر الناجح في اسكات الديري ورفاقه عن التشديق بعدم شرعية الحكومة المشتكية .

وعلى اي حال، فان حكومة بشير العظمة التي ولدت وترعرعت وهي تردد : وحدة .. مصر الحبيبة ... مصر الشقيقة ، كما يردد الطفل الرضيع : ماما .. بابا .. تته .. ، انتهت حياتها بعد مؤتمر شتورا الذي ردد فيه مندوبوها : ابو رغال .. طاغية مصر .. الدكتاتورية ، وغير ذلك من النعوت التي شتان بينها وبين اقوال التحبب لمصر التي كان يتغرغر بها بشير العظمة في شهر عسل حكومته . ولا اظن ان صديقنا العظمة كان متشبثاً بوصـل حبل الوحدة ، ولا اظنه كان كذلك متشبثاً بابقاء الانفصال . فهو كالغصن الرطيب يميل مع الهواء ، وليس كالجذع الذي تعرضه صلابته للكرس ! فكان يردد مع المناادين اعزوفة الوحدة ، ثم لا يستحي ان يكون رئيس حكومة اشتكت على مصر وسددت الى زعيمها اسمها مسمومة لم يسدها الى صدره ملك ، او رئيس دولة ، او رئيس حكومة .

على انني اجزم بان الامر ، لو ترك لبشير العظمة ، لما اقدم قط على عملية شتورا . فلا طبعه المسالم ، ولا حبه الالتماد عن النقاش ، ولا ميوله الصميمية ، ولا اتصالاته مع الناصريين بدمشق ، وخاصة مع وزير الاعلام عبد الله عبد الدائم ، ولا حساباته لمستقبل الايام ، كان قادرا على جعل العظمة يندفع في طريق الخصام مع سيد القاهرة . فاندفاعه كان اندفاع قيادة الجيش في هذا الطريق واصرارها على تقديم الشكوى ضد مصر ، يعززه الضغط الشديد الذي بذله اصدقاء العظمة الكثيرون في صفوف الشيوعيين والاشتراكيين الحورانيين - ذلك الضغط الذي تجلى في اضافة الكلاس والنفوري الى الوفد السوري واطلاق حرية التصرف والقول لهما على اوسع مدى !

وبالرغم من انني لم اكن رئيس الحكومة التي فتحت ابواب شتورا ، فان الدعاية المصرية لم توفرنى في حملاتها الظالمة . وظل

الحقد الدفين في قلب عبد الناصر يلاحق المجلين في ذلك المؤتمر حتى تسبب في ادخال اسمائهم قائمة المحالين الى محكمة الامن القومي، في جملة من احيل ، بتهمة اغتصاب السلطة ومس الشعور القومي، وغير ذلك من التهم التي ما انزل الله بها من سلطان . ومع ان عدد الوزراء الذين ولوا الحكم منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ حتى ٨ آذار ١٩٦٣ تجاوز خمسين وزيرا ، فلم تصب صواعق الانتقام في صفوفهم غير مرسانا الثلاثة : الحاسني والكلاس والنفوري ، فضلا عني وعن القدسي والدواليبي والكزبري ، وعن كل من تناول عبد الناصر بكلمة مؤذية ، كمصطفى البارودي وشكيب الجابري والدندشي وغيرهم من الصحفيين الذين وقفوا في وجه الناصريين ، سواء كانوا من اصحاب الصحف أو من المحررين . وثمة غيرهم ممن تولوا اول وزارة انفصالية وما تبعها من الوزارات لم يصدر بحقهم قرار عزل أو احالة الى المحاكمة لا لشيء الا لانهم التزموا الصمت ولم يمسوا طرف فرعون . اما انا شخصيا ، فما جاء على لساني في البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية والخطب الشعبية، فلا يخرج عن مخطط السياسة العربية العامة الذي كتبت تبنيته منذ اكثر من عشر سنوات ، وهو الدعوة الى وحدة عربية شاملة ، بعد تهيئة اسباب نجاحها في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبعد التدرج في تحقيقها على سلم الانجازات المؤدية الى توحيد اساليب التعليم وبرامجه وتوحيد القوانين والاحكام النافذة ، بالاضافة الى التقارب في الصلات الاقتصادية والصناعية ، على الاخص ، بحيث لا تعتبر الوحدة الكاملة عند اقرارها حدثا مفاجئا يثير الاضطراب في المعاملات والشك في النفوس .

وابدا بذكر خلاصة ما جاء في بياني الانتخابي الذي عرضته على الرأي العام ، عندما رشحت نفسي للنيابة عن دمشق في شهر آب ١٩٥٤ : « هل تستطيع سورية ان تنسى لحظة انها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وان الشعب السوري لا يمكن ان يتصور مستقبله الزاهر الا مقرونا بالوحدة العربية ؟ ولاتوقف الآن قليلا عند الوحدة العربية لاقول انها هدفنا الخالد . اذ ان ايماننا بضرورة تحقيقها مستمد من ايماننا بما تقدمته الامة العربية للحضارة الانسانية في الماضي ، وما يمكن ان تساهم به من دفع موكب الحضارة الانسانية الى الامام في المستقبل . واذا كتبت مؤمنا بان في سورية امكانيات عديدة تساعد على اسعاد ابنائها ، فان ايماني بالوحدة العربية قائم

مؤلفي من الوحدة العربية
في بياني الانتخابي ولي
مؤلفه اخرى

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتى

على أن الوطن العربي اقدر على اسعاد ابناء العروبة جميعا .
ولذلك فلا انصور العربي المواطن متحررا من العوز والمرض والجهل
الا اذا تحققت وحدة امتنا . ولكن هل الوحدة العربية انشودة تغنى ،
وحلم يداعب الخواطر ، وصفحات ضخمة من سفر تاريخ امتنا
فحسب ؟ كلا ، ان الوحدة العربية كما اؤمن بها هدف يجب ان نصل
اليه بالسعي والعمل ووفق برامج مدروسة ، اذا احسن تطبيقها
وصلنا الى الوحدة الفعلية دون كبير جدل حولها . »

ثم شرحت بالتفصيل في بياني الانتخابي ذاك ، سبل الوصول
الى الوحدة العربية ، وذلك بتنسيق النشاط الاقتصادي والمالي في
البلاد العربية وجعل الصناعات العربية تمول براس مال مساهم
عربي مشترك تتوازعها الاطوار العربية لتحقيق التكامل لا التناؤد ،
واعتبار البلاد العربية سوقا مشتركة، واقامة مصرف عربي لاصدار
النقد العربي ليطرح الى جانب النقد المحلي في كل دولة حتى تصل في
النهاية الى سحب تلك النقود المحلية وجعل النقد العربي وحده
متداولاً . وناديت بايجاد سياسة بترولية ومعدنية عربية مشتركة ،
واشرت بتنسيق البرامج الدراسية في البلاد العربية وبايجاد تشريع
عربي موحد في الاوضاع الاجتماعية بازالة الفروق الموجودة حاليا .
وكذلك نصحت باقامة كلية عسكرية عربية تصدر الضباط في بوتقة
الوحدة وتنسق ثقافتهم العسكرية . واقترحت ان تتولى الجامعة العربية
تهيئة هذه الدراسات ليتسنى تطبيقها في الوحدة المنشودة . وليلاحظ
ان جميع هذه الآراء والاقتراحات وردت على لساني قبل ان تجري
كلمة الوحدة على لسان اي مدع مغرور يتغنى بها توصلا الى مآرب
او وظيفة او سلطان .

اما ما سيجيء فيما يلي ، فقد كتب بعد انقسام عرى الوحدة ،
حينما كان ينظر الى كل من ينطلق بلفظة « الوحدة » نظرة الشك
والريبة :

« وانتمى عندما اؤكد اعادة بناء جمهوريتنا العربية السورية لا اعني
بحال من الاحوال الاعتماد عن الاسرة العربية ، او الاخذ بسياسة
انعزالية في الميدان القومي ، انما الذي اعنيه عكس ذلك تماما .
انه الانقلاب على اعادة بناء جمهوريتنا والعمل الدائب على تطويرها
والنهوض بها . ذلك لان الاحداث التي مرت بنا منذ شباط عام ١٩٥٨
(اي يوم اعلان الوحدة) قد دللتنا جميعها على ان مفهوم القومية
العربية يمسح مسحا عندما لا تسهم الايدي العربية السورية بالتنهيج

والتنفيذ . وان كل سير جديد في سبيل الوحدة العربية لا يكون لنا فيه نحن السوريين دور بارز ، يمكن ان ينقلب من عمل يومي خير ، سمح ،يراعي المتطلبات العربية جميعا الى نوع من التسلط والعبودية والنظم الفردية الكريهة على النفوس . ولهذا فاني لا افرق بين اعادة بناء جمهوريتنا وإلعمل القومي العربي الشامل ، وانما اعتبر قيام جمهورية عربية سورية قوية متطورة وحديثة هو الطريق المأمون للعمل من اجل قيام رابطة للشعوب العربية المتحررة جميعا . يؤمن العزة والسؤدد للفرد العربي اينما كان ، ويوفر له حياة اوامر رغدا وسعادة . »

ابعد كل ذلك اوصم بقتل الشعور القومي وبالعمل ضد الوحدة العربية ؟ نعم ، اني عملت وسأظل اعمل ضد « الوحدة الناصرية » التي هي في الواقع استعمار ناصري وتسلط وقضاء على سورية وحيويتها وحريتها وراثديتها . نعم ، انسي وقفت معارضا للحكم الديكتاتوري البولييسي الذي اتبعه عبد الناصر في سورية بعد ان نفذه في مصر . نعم ، اني طالبت عند طرح قضية الوحدة مع مصر على البحث في مجلس الوزراء بان ترتدي طابع الديمقراطية والحرية ، وبان تبقى الاحزاب قائمة دون اللجوء الى طريقة الحزب الواحد (الاتحاد القومي) ، وبأن يكون الحكم دستوريا نيابيا لا رئاسيا يتولى فيه رئيس الجمهورية سلطة التشريع والتنفيذ بدون رقيب او حسيب .

انا ضد الوحدة الناصرية
البولييسية ومع الوحدة
التاريخية الديمقراطية

نعم ، ناديت بدعوة الامة الى انتخاب مجلس نيابي تكون بادرة اعماله اقرار الوحدة وتحديد تكوينها ، وعارضت في طرح الامر على الاستفتاء لاني لا اؤمن به ولا ارتضيه مرآة للرأي العام .

نعم ، اني ظللت من شباط ١٩٥٨ حتى يوم الانتفاضة المباركة ٢٨ ايلول ١٩٦١ محتفظا بأرائي ، مبديا وجهات نظري بحرية في كل ما جرى من تبديل وزارات ومن قرارات جذرية اضرت بالاقتصاد السوري . وقد حرصت على ايصال هذه الاراء الجريئة الى عبد الناصر في القاهرة ، عند اجتماعي الى كمال رلمعت ، فيما كانت آلة التسجيل السرية تنقل كل اقوالني الى الرئيس . ولم اتورع من ذكر ما لا يرضيه من الانتقادات . ثم اردت هذا الحديث الشفهي بمذكرة طلبها مني احد رجال مباحثه المقربين اليه .

ومحور اعتقادي هو ايجاد وحدة عربية جامعة ، كهدف بعيد اصبو اليه . لكن ما العمل اذا كانت البلاد العربية نختلف الآن ،

بعضها عن البعض الآخر، في درجة رقيها، وفي تقدم او تردى اوضاعها الاجتماعية ، وفي عقلية حكامها ؟ هذا اذا تركنا جانبا اختلاف سوية كل شعب تاطن في بلد عربي عن المواطن الساكن في البلد الآخر ، واذا اهلنا حساب المؤامرات الاجنبية التي تعرقل كل ما من شأنه زيادة القوى العربية ، واذا تساهلنا في ان تقسيم البلاد العربية عقب الحرب العالمية الاولى الى دويلات صغيرة ترك اثرا في اوضاعها وشعورا لدى مواطنيها بالاقليمية ، على نحو لا يسهل سد الخرق واعادة الجمع محل الانفصال . ولذلك كنت اتول دائما بان الوحدة العربية لا تحقق الا بطريقة الفرض ، كما حقق بسمارك الوحدة الالمانية ، او بطريقة الاعداد وانتظار اختمار ونضوج العوامل . وقد جرب عبد الناصر فرض الوحدة بالقوة على سورية ، فكان له ما اراد . لكنه اخفق في الحفاظ عليها لسوء تصرفاته . وجرب كذلك ان بجر لبنان والعراق والاردن والسعودية والسودان الى بوتقة الوحدة تمسرا بقوة السلاح والمال والدعاية ، لكنه اخفق فصح فيه قول الشاعر العربي :

اعطيت ملكا فلم تحسن سياسته وكل من لا يسوس الملك يخلعه
فهل فرض علينا ان نتعلق بأذيال من باء بالخسران في سياسته
الوحدوية ، واعطى اسوا مثل لما برتقبه العرب من نظام ينضوون تحته ، وابتعد عما كنت اشرت عليه به ، وهو ان يجعل نظام الوحدة كالمفناطيس يجذب الشعوب العربية اليها ولو خالفهم حكامهم ووقفوا دون الوصول اليها .

وكيف يريدنا مواطنونا المخدوعون ان نرمى البلاد مرة ثانية في تجربة اعترف القاصي والداني بفسادها ، حتى المندفعون في ناصريتهم ؟ وقد حاولت حكومة بشير العظمة ان تقترب من مصر وان ترسل وفدا للمفاوضة على اساس جديدة . لكن هذه المساعي قوبلت بالازدراء والتعالي ، فلماذا ؟ اصحيح ان عبد الناصر لا يثق بمن تقدم لمحادثة ، ام انه يريد استسلاما اعمى ورضوخا كاملا ؟ لنفترض انه كان عديم الثقة بمن يصمم بالرجعية وبالراسمالية ، وانسه يريد ايمادهم عن طريقه ؟ لكن ما قولكم بأنه يرفض كذلك البحث مع حزب البعث الذي تقرب اليه بعد انقلاب ٨ آذار ليحقق الوحدة المنشودة بعد ان دك حصن الانفصال ؟ والحقيقة هي ان عبد الناصر يصر على ان يكون مخاطبوه في سورية من الصنف الذي يطاطء الرأس ويجني الهامة اجلالا واحتراما . وهو يفرض نفسه ممثلا عن مصر ، وفي

الوقت نفسه يريد فرض اجرائه ممثلين عن سورية . وقد كات يردد ذكر استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ ويعتبره تنزيلا من عزيز كريم ، ولا يعتد بالاستفتاء الذي جرى في سورية في ١٢/١/١٩٦١ وايد فيه الشعب السوري نفسه عملية الانفصال واقر دستورا جديدا وانتخب بوجبه مجلس نواب كان عدد الناصريين فيه لا يتجاوز عدد الاصابع اليد الواحدة . نعم كيف يؤخذ بمدلول استفتاء خلق الوحدة واترها ويرمي جانبا مدلول استفتاء لاحق اقر فمصم تلك الوحدة ؟

الا ، فطلى المنطق السليم والعقل الصحيح السلام .

واولئك الزعماء السياسيون الذين بسذل عبد الناصر قسارى جهده لاجتذابهم في ١٩٥٧ الى فكرة الوحدة ، والذين ارتضى توقيعهم على الاتفاق المعقود في ١ شباط ١٩٥٨ بالقاهرة واكتفى به وثيقة قانونية اعلن على اساسها من شرفة قصر شويكار ولادة الوحدة بين مصر وسورية ، هم انفسهم — ما عدا شكري القوتلي الغائب عن سورية ، لكن المعلن تاييده لورا — الذين وقعوا على بيان تاييدهم للانفصال . وذلك لسبب جنوح عبد الناصر وتصرفاته الشاذة . انليس لوثيقة مهوررة بنفس التواضع من قبيسة تعادل قيمة تلك الوثيقة الموقعة في القاهرة ؟ لا . فان عبد الناصر يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ! فوثيقة القاهرة هي لمصلحته ، واذن هي صحيحة وملزمة . اما وثيقة دمشق ، فلانها ضد مآربه ، اذن هي مزورة ، يستحق الموقعون عليها اقصى العقوبات لخياتتهم وخروجهم على امر السلطان .

ولا يزال المسكين صلاح البيطار يؤاخذ — كلما دق الكوز بالجرة — على اشتراكه في توقيع وثيقة الخيانة مع الانتهازيين العملاء ، اجراء الاستعمار ، الرأسماليين ، الى آخر ما تحويه جعبة الناصرية من وصمات .

وقد اوردت في برنامجي الانتخابي لسنة ١٩٦١ اقتراحا جديدا بظهوره ، الا وهو ايجاد « رابطة للشعوب العربية » تجمع بين الدول العربية على اسس وقواعد تشابه تلك التي تربط بريطانيا بمستعمراتها السابقة المستقلة الآن ، كاليهند وكندا واستراليا وباكستان . وهذا الراي هو ما وصلت اليه بعد تحليل دقيق لوضع البلاد العربية المختلفة ، بعضها عن البعض الاخر ، في درجة الثقافة والتربية السياسية والنضوج العلمي والخلقي وفي نوع الحكم السائد فيها وكيفية تفهم حكام كل بلد للروح الديمقراطية والانظمة

اقتراحى ايجاد
رابطة الشعوب العربية

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتى

والتوانين النافذة فيها . هذا ، بالطبع ، عدا ان شؤونها الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية لا تكمل بعضها بعضا ، اذا لم نقل انها تتعاكس . وهذه العوامل الاساسية وغيرها من الاتجاهات المتباينة في السياسة العالمية ومن المؤثرات الاجنبية على سير تلك السياسات وتوجيهها تجعلنا نشك في امكان صهر جميع البلاد العربية - في الوقت الحاضر على الاقل - في بوتقة الوحدة الكاملة .

اما والحالة كما وصفنا ، فاني اجزم بأن كل محاولة لتوحيد بلدين او اكثر من البلاد العربية لن يكتب لها النجاح ما دامت العوامل التي ذكرناها تباعد بين تلك الكيانات ولا تتركها تنصهر في كيان واحد .

والمصيبة الاكبر هي ان يوجد قطران ميسيطر احدهما على الآخر سيطرة من شأنها محو كيان الضعيف ، كما حصل في وحدة مصر وسورية ، فترتد الامور الى الوراء وتتفصم حتى العرى الضعيفة الموجودة قبل اعلان الوحدة المتبصرة . ويزيد عندئذ التخوف عند ابناء البلدان العربية الاخرى ، فيحجبون عن ولوج باب اية وحدة جديدة .

ولا ريب في ان انتفاضة ١٩٦١ التي دكت صرح الوحدة بين سورية ومصر جاءت نتيجة الاسترسال في العاطفة والتسرع في اقامة صرح ضعيف بحد ذاته . لكنه ازداد ضعفا بنسبة تكرار الاخطاء وظهور النوايا التسلطية . والنتائج المؤلمة التي يشعر بها المواطن العربي في كل قطر ليست متأتية من تحرر سورية من نير العبودية ، بقدر ما هي وليدة خيبة امل من انهيار الآمال الكبرى المعلقة على اول تجربة لتوحيد بلدين عربيين .

ولو كانت الوحدة ركزت في ١٩٥٨ على اساس روابط متينة بين دولتين ، لكل منهما كيانه ومجلسها وحكومتها التي تعمل ضمن اطار المخطط العام الذي يتفق عليه ويشرف على تنفيذه مجلس اتحادي ، ولو لم يسيء المصريون الى تلك الوحدة بتصرفاتهم الخرقاء ، ولو لم يعبثوا بالحريات العامة كما عبث رجال مباحثهم ، ولو تركوا السوريين المشركين معهم في الحكم ظاهرا يشعرون بأن لرايهم وزنا مقبولا ، لما كان ثمة موجب لفصم الوحدة بهذه السرعة . لكن الرئيس والمرؤوسين المصريين طغوا ونحروا الوحدة بايديهم ، لا بيد حيدر الكزبري او موفق عصاصة او مأمون الكزبري . وانه لامر ثابت لا يقبل الشك ان السوريين الذين صفتوا للانفصال في ١٩٦١ لا يقلون عددا عن الذين هتفوا للوحدة في ١٩٥٨ . وهم على اي حال

اكثر كثيرا من الذين ارتاحوا الى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ الذي قيل انه سيعيد الوحدة .

وفكرة « رابطة الشعوب العربية » لا اتصورها بالضعف والهزال اللذين اتصفت بهما « الجامعة العربية » فهي خليقة جديدة بين « الجامعة » وبين « الوحدة الكاملة » تشابه الكونفدراسيون وتقتبس بعض مبادئها من الاقتراح الذي قدم الى مصر في ١٩٥٥ بموافقة مجلس الوزراء السوري الذي كان يضم ممثلي الاثتراكين والحزب الوطني والكتلة الديوقراطية .

واذا تعمقنا في تحري اسباب رفض عبد الناصر ذلك، الاقتراح، وفي حقيقة ما كان يدعيه من ان الشعب المصري لم يتهيأ بعد لقبول الاتحاد بين مصر وسورية ، ثم قابلنا تحفظه هذا بما بدا منه من الاسراع الى قبول اكثر الطرق دجا للبلدين ، وهو الوحدة ، لوجدنا انه كان يرفض كل نظام وحدوي لا يكفل له السلطة الكاملة والافراد في حكم الدولة الجديدة الموحدة . فمجلس وزراء الخارجية الذي اقترحته لبحث واطرار السياسة الخارجية الموحدة لم يرق له . ذلك لانه يجعله على قدم المساواة مع ممثل سورية في ذلك المجلس ولا يعطيه حق توجيه خطوات البلاد كما يريد هو وحده . وكذلك لم يعجبه النظام الاتحادي الفدرالي لانه لا يتيح له بسط نفوذه كما يرغب . وما كان لبعجبه وبنال استحسانه الا نظام رئاسي يمنحه حق وضع الدستور وسلاحية التشريع والتنفيذ بدون مجالس نيابي . وما كان ليقتبل وجود احزاب — لا سيما في سورية — قد تعارض سلوكه وتحول دون هيمنته هو وحده على القواعد الشعبية . وما كان ليطنن بالا في جو مشبع بالحريات العامة ، غير معكر بالقيود التي تفرضها حالة الطوارئ المستمرة طوال عهد الوحدة . وما كان لينعم بلذة الحكم الا اذا ملا السجون بالاحرار وشرذ وطارد وعذب وقتل من يجرؤ على معارضة حكمه او من يطلب منه اسدقاؤه الامريكيون اتصاءهم عن الحكم او اعلان لاشريعة حزبيهم . وما كان ليرتاح الا الى مجلس « نواب » يختارهم هو لا الشعب الغروض انهم يمثلونه — مجلس مؤلف من اناس مدينين له بنصبيهم، للتسيب بحمده ورفع اصابعهم بالموافقة على كل ما يعرض عليهم من التشايع . وما كان لينشرح صدره لحزب الا الذي خلقه باسم « الاتحاد القومي » وحشر فيه محاسبيه واتباعه .

هذا ما كان يريد عبد الناصر وما كان لا يريد . لعل نحن على

لغوامع الحقيقة لقبول
عبد الناصر بالوحدة

حق في رفض الخضوع لهذه الارادة منذ الخطوة الاولى في معارضة ما تبدى لنا انه خطأ ، وفي مصارحته برأينا في الاسلوب السيء الذي اتبعه لتوجيه خطى الوحدة ، وفي اختياره وزراء من ضعفاء النفوس وقليلي التجربة والمقدرة الذين اضافوا السى مساوىء المصريين مساوىء واخطاء اخرى ؟

وهل نحن مجرمون في حق بلدنا وفي حق العروبة اذا تجنبنا الوقوع مرة ثانية في الحفرة التي اكتشف الجميع خطرها ، واذا اردنا ان يكون الرباط بين سورية ومصر وسائر الدول العربية رباطا حريريا لنا ، لا سلسلة حديدية قاسية كالتى تقيد ايدي وارجل المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام ؟

نعم ، اننا لم نعمل لغير ذلك . وكيف نعمل ضد الوحدة العربية ، وقد اقتسنا اليمين على السعي لتحقيقها كلما اتينا المجلس نوابا . غير ان الوحدة شيء والاستعمار المقنع الذى مارسه الناصرية في سورية شيء آخر .

ثم هل اخذ المصريون دروس العبرة من الماضي ؟ وهل نفعتهم الوحدة كأداة تجربة واختبار ؟ كلا ، والله . فانهم هم هم ، وعقليتهم هي هي ، يحاربون صلاح البيطار اليوم كما حاربوني بالأمس . ولماذا ؟ ليس صلاح البيطار وحدويا تحا كالوا له المديح جزانا حينما كان يسير بمخططهم ؟ الا يسبح صلاح البيطار بحمد الوحدة سبحانه مساء اكثر مما يسبح باسم ربه الذي خلقه وسواه ؟ الم يحارب صلاح البيطار الانفصاليين امثالنا ، وسود صفحات جريدته بدعم الوحدة ؟ الم يكن صلاح البيطار قوميا عربيا صحيحا ؟ نعم ، انه كان كل ذلك ، لكن في الماضي ! اما اليوم ، فلا . فهو يرفض ان يسلم الحكم للناصرين ، او ان يشركهم في الوزارة على اساس الربيع له والارباع الثلاثة الاخرى لانصار عبد الناصر . انه يرفض ان يكون كويسلنغ الذي ترأس الحكومة النروجية خلال الحرب العالمية الثانية وكان عميلا لهتلر ومنفذا لاوامره . وهو يرفض ان يتترك قيادة السيارة لنهاد القاسم وراتب الحسامي وهاني الهندي وسامي صوفان والحكم دروزه وسائر المراد الشلل الثالث التسي اسمت نفسها بالقوميين العرب وبلاشتراكين الوحدويين وبجبهة الوحدة (الخماسي المعهود) . وكيف يعارض صلاح البيطار رغبة رائد العروبة باقامة حكومة سورية خاضعة لمشيئته كل الخضوع ؟ حكومة تقود البلاد في طريق الوحدة وفقا للمخطط الناصري وفقا لمصلحة

مصر واعادة نفوذها وسيطرتها ؟ اني لا اذافع عن صلاح البيطار ، حبا وتعلقا بالسيطرة على سورية . فعبد الناصر يريدنا ليجتني بواسطتها فوائد مادية ومعنوية ، والبيطار يريدنا مرتعا لنهم المنتسبين لحزب البعث واداة تساعد على مناجحة عملاق القاهرة راسا براس .

واني لاهزا واسخر كلما انصت الى احمد سعيد في اذاعة صوت العرب وهو يعمل تجريبا وتبريحا بصلاح البيطار ، او كلما اقرا ما يكتبه عنه مصطفى امين في اخبار اليوم . الله ، الله يا دنيا . لقد سكت لسان احمد سعيد السليط عني وتعلق باذيال البيطار . فلماذا ؟ ولاية غاية ؟ والجواب بسيط لا يجله الطفل . وهو ان البيطار وقف في وجه عبد الناصر ، كما وقفنا قبله ، لا زيادة ولا نقصانا . وهو يريد وحدة مدروسة ، ونحن مثله . وهو يريد ابقاء الكيان السوري الذي كنا ننادي به ، لكنه يصفه بالوجود السوري (يا لها من لعبة على الالفاظ ، لكنها مكشوفة ومفضوحة !) . وهو لا يريد ان يسيطر عبد الناصر كما سيطر في عهد الوحدة الاولى ، ونحن مثله . لكنه يراوغ ويناور ولا يصارح ، ونحن على عكسه ، نعلن على لساننا ما يجيش في فؤادنا . وهو لا يستطيع الوقوف على قدميه وراء كرسي الحكم الا شاهرا بيده سلاح قانون الطوارئ ، ونحن نفخر باننا نعتد على تاييد الراي العام الحر ونلغي حالة الطوارئ . وهو يطلق نار الجيش على الطلاب ، ونحن نأخذهم بالرأفة واللين . وهو يملأ السجون شبابا ورجالا ، ونحن لا نحرم المتظاهرين من نعمة الحرية ونطلق سراح من يوقفهم رجال الامن ، قبل حلول المساء . وهو يقطع الماء والكهرباء عن الاحياء النائرة ضده ، ونحن نترفع عن استعمال هذا السلاح غير الانساني . وهو يصدر قانونا بعزل اخصابه السياسيين ليخلو له ولانصاره الجو في فهو معتد التفكير كعلمه ميشيل عفلق . وهو لا يقل عن عبد الناصر الانتخابات ، ونحن نبتعد عن تدبير كهذا يحرم المواطن من اختيار ممثليه ، مهما كانت عقيدتهم .

الفرق بين سياسي وسياسة البيطار

وهو يفتح باب التسيير من الوظائف على مصراعيه ليخرج من لا يدين بالبعثية العقلية البيطارية ، ونحن لم نسرح سوى موظف واحد ادانته مفتشو الدولة بسوء استعمال وظيفته ، ونعيد الاساتذة الذين سرحهم وزير التربية رشاد برمدا عندما اثبت التحقيق براعتهم . وهو يحشو الوظائف بالمنتسبين لحزبه العقائدي ، ونحن لا نسند

الفصل الثامن : الملل الوحدوي في عهد حكومتى

الوظائف الا لمستحقها بالمسابقة ووفقا للحاجة . وهو يخلق كافة الصحف ولا يبتقي في الميدان الا جريدته « البعث » ، ونحن لم نغلق جريدتي « الوحدة » و « البعث » الا لبعثهما بحريسة الصحافة وتعريض سلامة الدولة للخطر بسبب الدعوة الى الثورة والتعريض بشخص رئيس الجمهورية . وهو يوقف اخصامه السياسيين ويسجنهم ويحيلهم الى المحاكمة امام محكمة استثنائية ، ونحن اغفلنا كل اعماله ولم نوافق على تنفيذ الحكم الصادر عليه بالحبس شهرا واحدا بمادة تحقير وضم احد الصحفيين . وهو يحيلنا الى محكمته الخاصة بجرم اغتصاب السلطة ، في حين انه هو الجدير بهذه التهمة لانه احتل مقام الرئاسة خلافا للدستور والشرعية . اما نحن ، فقد عرضنا ترشيحنا على الناخبين ، فانتخبونا . ثم اولانا مجلس النواب الشرعي ثقته لتأليف الوزارة . وهو يطلب من عبد الناصر الا تجري انتخابات نيابية في سورية خلال ٢١ شهرا لانه كان قائما بفشله وفشل حزبه فيها ، اما نحن فكنا على اهبة دعوة الناخبين الى ممارسة حقهم بعد ان تمنا بطل مجلس ١٩٦١ بقصد استشارة الرأي العام .

واخيرا لا آخرا ، تنكر صلاح البيطار لسيدته عبد الناصر الذي مرغ وجهه على اقدامه سنين طويلة . واما نحن فلم نسمح جوخ ثيابه ، ولا كنا من الدعاة له ، ولا ابرزناه كرائد عظيم ، بل ظللنا ننتقد اساليبه ، ونفضح مؤامراته ، ونحذر الناس بجرأة ومصراحة من تصديق اقواله الممسولة ، ونطلق رأينا بدون وجل بأننا نريد الوحدة ، لكن بدون عبد الناصر وعلى قدم المساواة وفي جو من الحرية والديموقراطية .

وفيما ياتي ما جاء في بياني الوزاري الذي القيته في ١٣ ايلول ١٩٦٣ امام النواب المجتمعين في داري ، اثر تكليفي بتأليف الحكومة:

« في السياسة العربية : (ا) وحدة عربية جامعة تراعى فيها حقوق الافراد بالحرية والديموقراطية وحقوق ومصالح الكيانات العربية المجتمعة بالوحدة . (ب) دفع كل ارتباط مع ايسة دولة عربية لا تتبنى الديموقراطية او تتجلى فيها الدكتاتورية . »

هذا هو ما اعلنته امام النواب وثلت على اساسه ثقتهم شبه الاجماعية (١٥٥ صوتا ضد صوت واحد) . وقد اشترك في هذه الاكثرية الاثراكيون والوطنيون والشعبيون والاخوان المسلمون والحياديون المستقلون ومظلوا المشاير . اما الغائبون عن الجلسة

لعذر ما ، فهم العدد الباقي من النواب ، اي (١٦) نائبا . وكانت هذه الفئة الممنوحة من اكبر اكثرية اجمعت على تأييد رئيس وزراء حتى قبل معرفة اعضاء حكومته دليلا وبرهانا ساطعين على ان خطة الحكومة الجديدة كانت منبثقة عن اتجاهات ممثلي الشعب المنتخبين بانتخابات صحيحة ، اشترك فيها جميع الناصريين ، فغفل منهم من فئس ، كصلاح البيطار وعلي بوظو ، وفاز من فاز ، كراتب الحسامي وأحمد اسماعيل .

واليكم موقفا آخر صارحت فيه القوم برأيي : بينما كنت القى خطابي من شرفة مقر المحافظة في درعا شاهدت الجموع تتموج يمينا ويسرة كأنها تتحسب من المناوشة الدائرة بين رجال الامن وبين جمع من الطلاب لا يتجاوز عدده خمسين طالبا ، ومن ان تصل الاحجار التي كان يلقيها الطلاب الى حيث تقف الجموع تستمع لكلامي . ورايت تطمينها فقلت : « لقد ذهب عبد الناصر الى غير رجعة . . . ونحن طلاب وحدة وسنحقتها ، لكن بدون عبد الناصر ! » فانطلقت الايدي بالتصفيق وتعالق الهتافات للحكومة وطغت على صوتي اصوات التسقيط لعبد الناصر . ثم تراجعت المسوف وظلت الحناجر تنادي بتأييد الحكم القومي حتى انتهت كلمتي . وقوبل خطاب الكلاس احد ابطال شتورا بحماسة شديدة وبهتاف استمر مدة طويلة . اما الطلاب ، فبعد ان امرغوا ما في جيوبهم من احجار على الحديقة العامة بعيدا عن مقام المحافظة ، تراجعوا وولوا الادبار . وبقي بعضهم تحت قبضة رجال الامن ، فاصدرت التعليمات باطلاق سراحهم . فبارحوا دار التوقيف قبل حلول المساء بدون ان يعذب او يضرب اي واحد منهم .

وكذلك كان موقف الحكومة ازاء الطلاب المتظاهرين في السويداء ، قبل وصولي اليها . فقد عاملناهم بالرأفة واللين واطلقنا سراح المعتقلين منهم ، قبل افول شمس النهار نفسه . اما الحوادث المؤسفة التي جرت داخل مبنى الجامعة السورية ، فكانت صراعا بين الطلاب الاشتراكيين والشيعيين وغير الناصريين وبين الفئة الناصرية يعضدها الطلاب المنتسبون للاخوان المسلمين . ولم اسمح لقوى الامن ان تدخل الى الجامعة خلافا لطلب وزير التربية الذي كان يرمي ، على ما اظن ، الى قلب وجه المعركة بين الطلاب الى معركة بينهم وبين الحكومة وشرطتها . وقد اخبرني القائد العام لقوى الامن بان العناصر الناصرية هي فلسطينية المنشأ ^١ . الجنسية من البعثيين الهاربين . واجتمع على الاثر سفير الاردن

الملل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتنا

بقيادة قوى الامن واستعرضا الاسماء ، فظهر بينها من هو اردني او فلسطيني المنشأ . فاتفقا على ان يبعدا عن سورية من لم يكن منهم ملاحقا في عمان لسبب سياسي . وعلى اي حال ، فلم ينفذ هذا الاتفاق .

وطننت اذاعات القاهرة والصحف المصرية المؤممة والاوراق الصفراء اللبنانية المأجورة بأن حكومة الانفصال البغيضة قتلت من المعلق والبطار يعملان الطلاب من قتلت وعذبت من عذبت ، وانها سجنتم منهم المئات وفق السياسة الامريكية وابعدت الى الاردن العشرات — كل ذلك افتراء وتضليلا . وعلى اي حال ، فالتدابير التي اتخذتها دوائر الامن بتوقيف عدد قليل من الطلاب انطوت على الامراج عنهم في اليوم نفسه . ومن يقارن بين افعالنا الرجعية الاستعمارية وبين افعال حكومة صلاح البيطار ذات الشعار الثلاثي « وحدة حرية اشتراكية » لوجد الفرق شاسعا بين ما قام به رئيس الحكومة الرجعية وبين رئيس الحكومة التقدمية الساعية لتحقيق الوحدة ! ونحن لنا عذرنا اذا وقفنا ضد من كان يريد الوحدة الناصرية ، اما البيطار ، فما عذره ، وهو الذي جعل من الحملة علينا ومن الدعوة الى الوحدة سلما يرتقى به الى رئاسة الحكم في سورية ؟ حتى اذا ما ارتاح عجزاه على كرسيه تكشف وجهه الحقيقي : وجه الانتهازي الوصولي الذي يتدنر بثياب الوحدة العربية والاشتراكية والحرية للوصول الى مقود الحكم . وعندها يتناسى او ينسى كل هذه الشعارات ، وتصبح الاشتراكية افكار الناس وضرب الاقتصاد الوطني ودفن الثقة ، وتصبح الوحدة بحاجة الى دراسة ووقت ، وتصبح الحرية محصورة بالبعثيين دون غيرهم من الناس ، باعتبار هؤلاء اعداء الشعب ! والحقيقة ان صلاح البيطار وميشيل علق المندفعين بسياسة الولايات المتحدة يعدلان موقفهما لجعله دائما متمشيا مع اهداف تلك السياسة . فتارة ينادون بالوحدة مع مصر ، وتارة ينسحبون من الوزارة الوجودية ، ثم يعودون الى المناداة بالوحدة ذاتها ، ثم يماطلون ويراوغون ويداورون عندما يستتب لهم . والبعثيون هنا وفي العراق زمرة واحدة هدفهم توطيد دعائم حزبهم والسيطرة على سورية والعراق والاردن . اما الوحدة ، فما هي الا شبكة يصطادون بها المغفلين الذين يصدقونهم لاول وهلة . لكن الى حين تنتفش الغمامة عن اعينهم ، كما حصل لسائر الوجوديين في دمشق . وما ابلغ تصريح نائب رئيس وزراء العراق عندما انصح عما في سريرته ، حين قال

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

بأنه يفضل تأخير تحقيق الوحدة مئة سنة من أن يزول حزب البعث .
وعلى أي حال ، فصراحة الوزير العراقي اطيب على النفس من
لؤم البيطار وكذبه وتضليله .

فهذه هي حقيقة هؤلاء ، وهذه هي اهدافهم المخفية ، وهذه
هي قوميتهم ، وهذا هو نضالهم في سبيلها . ويظن هؤلاء أنهم أوقفوا
الشمس عن سيرها ، وأن كراسي الحكم سمروها في مقاعد هم ،
وأن التاريخ سوف يسكت عن مخازيهم ويسدل الستار عن
بهلوانيتهم وديماغوجيتهم ، وأن اكايل الفسار والمجد سوف تلقى
على قبورهم عندما يأخذ الباري امانته . كلا ، والف كلا . نالحقن
تخبو ، لكننا ترمي يوما من الايام عن كتفها الكذب والتضليل وترفع
راسها وتفضح كل فعل اثم .

اما الحملة الناصرية على سورية وحكمها القومي ، فاستمرت
في سعيها اللاهب ، تتولاه اذاعة مصر وابواقها الماجورة في بيروت .
وهي بذلك ترمي الى اقناع الشعب السوري برفع علم الثورة ضد
حكومته . وسلكت الحكومة المصرية طريقتة مبتكرة لاثارة حساسة
الشعب ، وهي ان يندس في صفوفه الناصريون الماجورون ، فيظن
الناس ان الجموع كلها تصرخ معهم وتنادي بمعبودهم . ومن ذلك
ما حصل عندما ارسلت العبقرية الناصرية جميلة بو حيرد الى زيارة
دمشق وفي عداد مرافقيها اثنان من المخابرات المصرية . وكان
طبيعيا ان تهرع الجماهير الى استقبال من رفعتها الدعاية المحكمة
الى مصاف كبار الابطال العالميين ، وان تلتف حولها اينما سارت
الالوف من الشبان والشابات المتخمين بتلك الدعاية . وانكشفت
اللعبة عندما راحت ثرذمة من الماجورين يرفعون اعلام القاهرة
وصور عبد الناصر وينادون باسمه . ولم يخطر في بالهم ان الجماهير
الواعية ستلتعنهم من تلقاء نفسها الدرس الكافي !

وكذلك كان مجيء وزير خارجية الجزائر — الذي اغتيل فيما
بعد بمؤامرة اشترك فيها الناصريون على ما شاع — الى دمشق
تحت ستار المطالبة بمساعدات مالية . وذلك مع العلم بان سورية
ليست في وضع يبيع لها وقتئذ مد يد المساعدة ، وهي التي تقترض
من الدول الاجنبية لمشاريعها الانمائية . لكن الغاية الخفية من هذه
الزيارة لم تكن الا كالدعاية من زيارة جميلة بو حيرد ، الا وهي اثاره
لفتنة تعيد منها الدعاية الناصرية لتأييد مزاعمها بان الحالة في سورية

امثلة على المناورات
والدعابلات الناصرية

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتى

مضطربة ، وبأن الشعب السوري يريد العودة الى الوحدة .
وانه لمؤسف حقا ان ينحدر اخواننا الجزائريون السى حد
يجعلهم دمية في ايدي عبد الناصر ، يلعب بهم كما يشاء ويرغب .
فيستعملهم ضد ابناء بلد عربي شقيق ، كما استعمل الفرنسيون
بعضهم ايام الانتداب جنودا لمحاربة ثوار سورية المناضلين لاجل
استقلالهم وحريرتهم . وقد قابلنا هذه البادرة السيئة التي بدت من
بعض اخواننا الجزائريين بدعم قضية الجزائر في كل المحافل الدولية
وحمل الدول على تأييد تلك القضية . ثم جمعنا ملايين الليرات
السورية تبرعا من المواطنين وقدمناها لهم بكل طيب خاطر ،
واشترينا السلاح من مالنا وبمئنا به الى قواتهم . وليس لنا في كل
ما قدمناه فضل او منة :

فللاوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق
ولم يكف بن بلا بما اوفده من وفود بقصد اثاره الفتنة في
دمشق لمصلحة الناصرية ، بل رفض ان يتراس وزير الخارجية
اسعد الحاسني الوفد السوري المدعو السى الاشتراك في اعياد
الاستقلال الجزائري ، لا لسبب سوى النفاق لعبد الناصر باعتبار
الحاسني احد ابطال شتورا . ثم كلف الصيرفي معتبده بدمشق
بدعوة وفد شمعي الى حضور تلك الحفلات وحرص على ان يدس
في عضوية الوفد ناصريين معروفين ، كمشيل عفلق ونجيب الصيرفي
ومظهر الشرجي . وبذلك تمكن هؤلاء من الاجتماع بعبد الحميد
السراج واعداد خطط المؤامرات في سورية ضد الحكم القائم . وقد
بدأت تلك الترتيبات باضراب المعلمين الذي تولاه الناصريون من
اعضاء نقابة المعلمين بتأييد الاخوان المسلمين الذين ينتسب اليهم
ويقود حركاتهم الصيرفي المذكور . وللمناسبة اسجل ان عصام
المطار بذل قصارى جهده لحلمي على ادخال هذا الشخص وزيرا
في حكومتى .

ولا ننكر ان عبد الناصر دعم بن بلا واوصله الى رئاسة
الحكومة بعد ان هرب من الجزائر عندما اقصاه حزبه . فهو مدين
بسيطرته على الجزائر وبتفرده بالحكم فيها لتأييد عبد الناصر
وبومدين ، لا لحزبه الذي تولى النضال وادار شؤون الثورة طوال
سبع سنين ، قضى بن بلا ست منها سجينا في حصون فرنسا
وتصورها ، بعيدا عن المارك وعن الخطر .
وقد روت لي صديقة بلغة التاكيد ، وبينها وبين بن بلا صلوات

وثيقة واعتماد متبادل ، انه يكره عبد الناصر من كل جوانحه . لكنه يخشاه ويحسب حسابا لعداوته وللؤامرات التي قد يتعرض اليها — كما تعرض غيره — ان لم يسايره . وفي طبيعة ما يخشاه ان يقلب له عبد الناصر ظهر المجن وان يلتزم جانب بن خذه او فرحات عباس ، وبذلك ينزلق عرشه من تحته . ولئن تسامحنا واجزنا لزعيم ان يساير الآخرين للحفاظ على مركزه في بلده ، فهل نتسامح ونجيز له ان تشمل هذه المسائرة ايقاع الضرر ببلده لمصلحة طامع كعبد الناصر ؟ وهكذا يكون آلة لتنفيذ الرغبات والمطامح ؟

وثمة عدد من الزعماء العرب ، ملوكا كانوا او رؤساء ، يخشون من الناصرية دعاياتها وما تحيكة من مؤامرات تصل في بعض الاحيان الى حد السمي للاغتيال . فتراهم يسكتون ازاء ما يتعرض له زميل لهم ، وتجاه ما يرون بأمر اعينهم من تسلل وتدخل . وهذا ما جرت الناصرية على الاسترسال في غيها وقوى عزيمة رجالها وجعلهم لا يهابون احدا : يقتلون الابرياء ويحرقون الممتلكات وبثروت الفتن . . ولا خوف على جيوبهم ان تمتلئ باحكام القضاء على مسا جنته ايديهم ، بل هي تمتلئ جنيهات ولىرات سورية او لبنانية ودنانير عراقية او اردنية او دولارات او جنيهات استرلينية .

واما نحن في سورية ، فحريمتنا اننا معشر المتحررين من الناصرية ، العاملين باخلاص لخدمة بلادنا العربية وتحقيق اهدافها القومية بالوسائل المجدية وبدون مسح المجال للديكتاتورية ان تسيطر على اي جزء من تلك البلاد ، المتسكين بمبادئ الديمقراطية والحريات العامة ، اننا لم نطاطء الراس امام فرعون مصر ، ولم نسكت على اهانتنا ، ولم ترف جفوننا خوفا من التهديد بالاغتيال ، او الوعيد بالحملات البذيئة ، بل صمدنا في وجه كل المؤامرات وعلنا جهدنا لاحباطها . واذا قيل لنا : وكيف اذن تغلب عليكم عبد الناصر يوم ٨ آذار ١٩٦٣ ، فنجيب بان عبد الناصر لم يكن مريفا ، في الحركة التي اسقطت حكومتنا . مؤامراته كانت محاكاة مع غير من تولى حركة ٨ آذار هذه . ودليلنا انهم ارادوا الانسحاب منها . وقد ابتعدوا منها فعلا ولم يشتركوا فيها الا بعد ان كتب لها النجاح ، فانضموا اليها ليقطفوا الثمار . وهذا تصريح زياد الحريري في التلفزيون يكشف كيف انسحب القطيني والصوفي ، وهما من الجماعة الناصرية ، في اليوم السابق لموعد قيام الحركة . وعلى اي حال ، ظلت اذاعتنا وصحننا تجابه الحملات

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

الناصرية بكل جرأة واقدام وتظهر مساوىء الحكم الناصري وتكشف الستار عن فضائحه حتى اليوم الاخير من عهدنا .

ويلومنى البعض على التصريح الذي ادليت به يوم ٢ شباط ١٩٦٣ الى الصحف ، ثم القيتة في التلفزيون ، اذ اعتبره خروجاً على الترفع عن الدخول في مهاترات صحفية مع عبد الناصر . حتى ان وزير خارجية العراق ، بعد ثورة ١٤ رمضان ، قال لسفيرنا فهمي سلطان : « لكم ان تهاجموا عبد الناصر ، وان تردوا على حملاته . لكن ليس لكم ان تتهموه بأنه يخدم الصهيونية . » وبحث هذا التصريح يطول اذا ما اردنا بيان موجبات القائه ، وفندنا جملته ، ووضحنا معانيه ومغازيه . لكن لا بد من معالجة هذا الموضوع ومضاعفاته :

لقد سكت عن جميع ما قيل في حقى ، وعمما ورد في الصحف المصرية واللبنانية ، وعمما اذاعته محطات مصر ، واكتفيت بما كانت تقول صحافتنا واذاعتنا في هذا الصدد ، واغضيت عما كان يقع تحت بصري من الاهانات ، سواء في حياتى الخاصة او في « انفصاليى » . لكن ما صعب علي تحمله هو اتهامى بأنى عميل للاستعمار والصهيونية . فهذه تهمة اجدر ان توجه الى عبد الناصر ، اذا قارنا اعماله التخريبية في الجو العربي بما كان اليهود يفرحون به لانه في الواقع اغلى ما يتصورون من خدمة لمصلحتهم .

ويكفي القارىء ان يمر بنظره على بعض ما سجل من اقوال الاذاعات ومقالات الاعوان من الفلسطينيين او اللبنانيين ليكون ملما بنوعية تلك الحملات المفرضة السفهية الداعية الى الاغتيال السياسى الذي اعتادت عليه الناصرية واعتبرته وسيلة لابعاد اخصامها عن الساحة . فهى لم تؤمن بالافتناع والموعظة الحسنة ، بل بقوة الرصاص او بفعل السم الزعاف .

واي فرق ، بربكم ، بين رصاص يصوب الى الصدر او سم يدس في الطعام وبين سموم تبعث صباحا مساء على موجات الاثير ، فنصل الى من يقرأ ومن لا يقرأ من حملة الترانزستور في الحقول والمعامل والمتاجر ؟

اما سلاح الناصرية فكان اثنين : نقد تشتري به الضمائر المنتنة ، وترانزستور تبث به الدعاية لنفسها والسم الزعاف لسواها .

وتلك الانظمة واصحابها استغلهم عبد الناصر لا ليصلح الحال او ليسدي النصح خالصا لوجه الله ، بل استخدمهم للتخريب والامناء ولضم تلك البلدان تحت جناحي نسرہ الامبراطوري ولاشباع نهمه في ارتقاء عرش العرب — هذا اذا قنع به ولم يقده طمعه الى عرش افريقيا على اختلاف العنصر والدين والتاريخ والثقافة والاوزاع التي يمكن ان توصل دولها ببعضها .

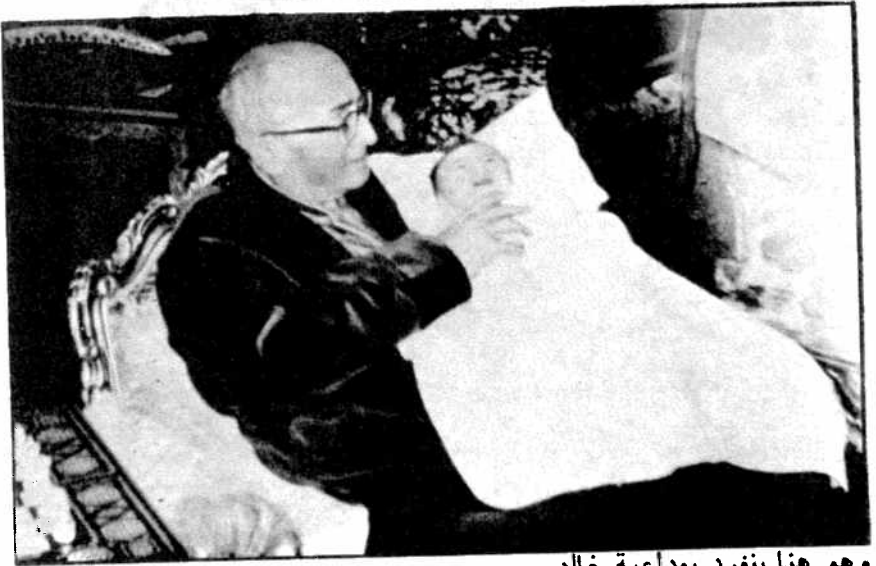
ان من مساويء حظنا وحظ ابناء الشرق العربي كله ان يقدر لهم العيش بزمن واحد مع عبد الناصر . . . لقد عاصرنا هتلر وموسوليني وستالين وعاصر اجدادنا الاقربون نابوليون والبيسيدون الاسكندر وقيصر . . ولكنهم لم ينلهم اذى كالذي نالنا على يد رائد العروبة . . . ومر على البلاد طفمأة كهولاكو وتيمورلنك قتلوا واحرقوا ودمروا . . غير ان اذاهم اقتصر على الاجسام والممتلكات . . واما نحن ابناء الجيل الحاضر افلا تفوق مصيبتنا بنردي كلمة العرب وتخاذلهم مصيبة اجدادنا المادية ؟ . . اننا لا نزال نعالج المرض ولا نستطيع الحكم جيدا حتى نصحو من غفلتنا بعد مرور سنين كافية عددا وهادئة نوعا لتقيم ميزانا دقيقا لوزن مكاسبنا ومخاسرنا .

وفي مطلع ١٩٦٣ نشطت الدعاية المصرية في الصحف والاذاعة . وسارت وراءها كظلمة معظم صحف بيروت ، فحملت علي حملة مركزة في الصباح والظهر والمساء والليل . وتمادت في اكاذيبها واختلافاتها وتحويلها الحقائق ، حتى تجاوزت الحد المسموح به تحت الانظمة البرلمانية الدستورية . اذ اتهمتني بالعمل لصالح اليهود وبخدمة الاستعمار ، ورددت ما من شأنه اثاره الشعب والجيش ضدي ، بما في ذلك قتلي . لكنني وسعت صدري كثيرا وتحملت بمشقة كل هذه الحملات ، الى ان كان يوم خرجت فيه من اعتدالي ومجزت عن ضبط اعصابي . فدعوت الصحفيين وتلوت عليهم تصريحاً حملت فيه حملة قوية ضد عبد الناصر واتباعه، واتهمته بأنه يخدم مصلحة الصهيونية بتفريقه كلمة العرب وتشتيت شملهم والهائم من الاستعداد لاسترداد فلسطين ، بما اثار من فتن داخلية وبما عبد بوسائله الاذاعية الى هدم كيان كل بلد عربي حتى يشفل حكامه بالدماغ عن استقلال بلادهم ومواجهة الفتن الداخلية . واضفت قائلاً بان المساعدات الامريكية التي يقبضها بوحى من الاسرائيليين — كما اكده لي ولناظم القدسي السيد فرنسيس كنانة،

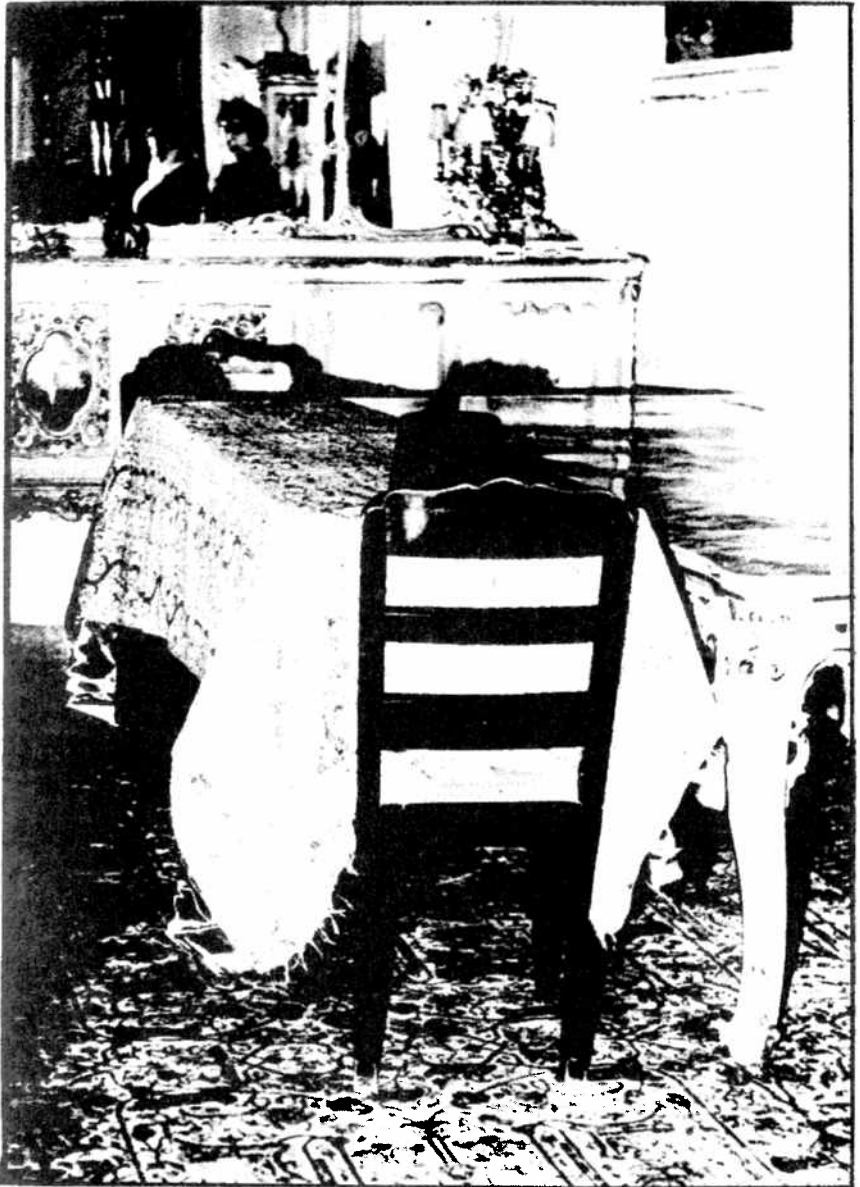
ردي على حملة الدعاية المصرية ضدي



خالد العظم على فراش المرض، في ايامه الاخيرة يحتضن حفيده خالد من ابنته بالتبني سوسن التي احاطت به مع زوجته ليلي.



وهو هنا يتفرد بمداعبة خالد.



نعش خالد العظيم في منزله بعين الرمانة في بيروت، حيث وافاه الاجل في
١٨ شباط ١٩٦٥.



واخيرا، من التراب والى التراب. ها هو يوارى جدث الرحمة في الازواعي.
بيروت، حسب وصيته.



المصلون في المسجد العمري الكبير في بيروت. ويظهر في الصورة الدكتور ناظم القدسي، وسماحة الحاج امين الحسيني، وسامي الصلح. ويرى معروف الدواليبي في الصف الخلفي.



ماتم خالد العظم في بيروت. وهو محمول على الاكتاف الى مثواه الاخير.

المقيم في نيويورك والذي سمع هذا القول على لسان احد النافذين في البيت الابيض — وذلك ليقوم بمهمة تخريب وحدة الصف العربي ، وليحتمي وراء القوى الدولية ، وليسوق جيشه الى محاربة العرب . ثم قلت في تصريحى هذا اننا في سورية نحمل لواء الدفاع عن سائر الامة العربية ، واننا سنظل نحارب اسرائيل وعبد الناصر ، فهما صنوان يريدان الشر للعرب .

وحملت على الفئة المستأجرة القليلة العدد ، فقلت انها تافهة القيمة . ذلك لان من يبيع نفسه وضميره للآخرين هو صغير النفس لا شأن له بين الناس . ثم اصررت على اننا سنقمع هذه الفتنة بالقوانين النافذة دون اللجوء الى اعادة حالة الطوارئ . فنحن نؤمن بالحريات العامة ولا نريد ان نستعمل مطرقة ثقيلة اقتل ذبابة صغيرة . وطبائنت المواطنين الى ان شهر شباط سوف يمر كما مر غيره ، دون ان تمس سلامة البلاد بأذى يبعدها عن الصف الطليعي في الامة العربية . وستشرق شمس الربيع الوضاءة ، فنخرس الرعود وتكفى العواصف . وختمت تصريحى بالدعوة الى التضامن والى التآزر بين ابناء البلاد ، والاستبشار بالمستقبل البراق .

ولم اكن ادري ان تنبؤاتى هذه لم تكن الا سرايا بسراب ، وانه لن تمضي خمسة اسابيع حتى تنقلب الحال في ٨ آذار .

وقبل الوصول الى بحث ذلك الانقلاب بالتفصيل ، اريد ان اقول بايجاز انه لولا المؤامرات الدينية التي حاكها ناظم القدسي واجيره عبد الكريم زهر الدين — ولست ادري في الواقع من كان اجير الآخر — ولولا الطمع والطموح اللذان سادا عقول بعض الضباط لاستمرت الحال على ما كانت عليه ولظلت ابواق الناصرية تنفخ في الفضاء ، ولبحت حناجر الماجورين كالبيكار والشمار من المذيعين السوريين الذين التحقوا باذاعات القاهرة ، ولنضبت محابر اقلام اللوزي ومريخة والمثنوق وغيرهم ، ولا عيشت بعض ساسة لبنان الحيل ، ولبقيت سورية واقفة على رجليها تكسر الاسهم السومة على دروع تضامن ابنائها ... حتى يقضى الله امرا كان مقدرا ومكتوبا .

لكن المقاومة انهارت بعد ان رماني المرض في الفراش واستلم زمام الامر ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ، فحاكوا المؤامرة مع جباة عبد الناصر . غير ان مريقا ثالثا برئاسة زياد الحريري سبقهم واطاح بالحكم كله واوقف المتآمرين الناصريين ، من رئيس

انقلاب ٨ آذار
ومحاولة الانتقام منى

الجمهورية الى قائد الجيش الى سائر الضباط والمدنيين المغموسين
بالناصرية حتى رؤوسهم .

وهكذا خاب ظن عبد الناصر وابتعدت جماعته عن الوزارة —
نهاد القاسم وحومد والهندي وضاحي وغيرهم — والتي القبض على
بعضهم ، وضربت الاحياء الموالية للناصرية في حاسب ، وقمعت
المظاهرات في الشوارع ، ونكسل بالطلاب الوجوديين ، واغلقت
الصحف الناطقة باسم الناصرية . . . ثم بدت تباشر الخطة التي
رسها حزب البعث لحكم سورية والعراق كما يحكم عبد الناصر
مصر ، بحيث اصبحت الشوك تحيط بامكانية تحقيق الوحدة الثلاثية
وبلوغ الآمال التي عقدها عبد الناصر للاستيلاء على سورية ، كما
فعل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

ووقع تصريحي آنف الذكر كالحجر في المستنقع ، فظايرت
الحرثات الممشية وتراكضت الضفادع وهربت خفافيش الليل .
وكانت هذه كلها تأمل في تفقيس بيوضها لتحميل الى الاجسام السموم
والامراض الفتالة . وكان حراس المنطقة لا يجرؤون على رفع
صوت ولا يقدمون على ازعاجهم . وظنوا ان الامر سيستمر كما
كان ، فبسكت ناظم القدسي المنادين بسقوط عبد الناصر ، ويعطر
بشر العظمة الجوب بمدح مصر الحبيبة ، ثم يجتمع كلاهما الى
« الخناسي » فيسمعونها الكلام المعسول ويدفعونها الى البرقيات
بطلب الدخول في ابحاث ثورية لتحقيق الوحدة . لكن صوت رئيس
الحكومة فاجاهم برد الصاع صاعين ، فبتهم عبد الناصر في عرويته
واخلامه لقوميته ، ثم يستخف بقدره الناصرية ويقارنهم بالذباب
التي لا تستحق اكثر من كشاشة ا نعم ، آلمهم في الصميم موثقي
الجرىء هذا ، وتعضمت عزائمهم وازدادت ربيهم في تحقيق
احلامهم الوصلية ، فانتقموا مني يوم ٨ آذار ، اذ بعثوا الفلاحين
والثريدين للنظار امام داري والهجوم عليه لاخراجي منه
وسحلي . ولما خاب رجاؤهم رموا الشبابيك والمصابيح الكهربائية
بالحجارة التي حملها لهم محمد الجراح بسيارات النقل . وبلغ الكيد
عند بعضهم ان تداعوا نساء ورجالا الى الوقوف على مقربة من
داري لينصوا بمشاهدة منظر سحلي . وكانت ثريا الحافظ ، زوجة
منير الرئيس ، قد استحضرت حبالا غليظة لكي يربطوني بها ويجروني
على الارض ، كما اعتاد ان يلعنه العراقيون في كل ثورة تقدمية .
انها الوحشية الكامنة في صدور اولئك الشبان الفلسطينيين ،

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

والغريزة الحيوانية التي تمتلك افئدة الناظمين الحسودين الناظمين على كل ذي نعمة ولو افنى حياته في خدمة بلده باخلاص وامانة . بل انها المكافأة التي يريد الفلسطينيون تقديمها لمن خربت بلادهم بسبب الدفاع عنهم وعن قضيتهم ، وعربون التقدير والوفاء لمن ضحى برخاء بلاده وكرس المليارات من الليرات السورية لاجاد جيش مكلف باسترداد الاراضي المقتصبة .

ونحن في سورية ، لو وقفنا كساسة لبنان نسالم الامريكيين ، ولو اننا سرنا مثلهم في فلك الغرب وتنازلنا عن الدفاع عن فلسطين وحقوق اهلهما ، وعقدنا صلحا او على الاقل هدنة حقيقية كما تطلب واشنطن ، لما كنا عشنا منذ ١٩٤٧ في حرب مستمرة ، ولما كنا نجعلنا بانقلابات عسكرية سنوية جعلت بلادنا كالمرجل ينفجر من وقت الى وقت ، فتنطير اجزائه وتصيب من تصيب .

هذه كانت المكافأة التي قدمها الفلسطينيون لابناء سورية ولبنان والعراق . فقد سخروا زنودهم لخدمة عبد الناصر ، ليقتل على ايديهم اخصاه ، وليدك بيوت من يقف في وجهه ، وليسجل السياسة الذين لا يطأطون رؤوسهم امامه .

على ان عيون المخدوعين قد تفتحت فيما بعد ، عندما تحقق لها ان « انفصاليتي » مساوية « لانفصالية » علق والبيطار ، من حيث رفض التسلط المصري والمطالبة بحفظ ما اسميه « الكيان السوري » وما يسميه البيطار « الوجود السوري » مع الخلاف في الظاهر على امور عديدة :

١ - المراوغة عنده والصراحة عندي .

٢ - شهوة الحكم عنده والعزوف عنه عندي .

٣ - اللؤم الاسود في مؤاده ، والمسامحة عندي حتى تجاه

من يؤذيني .

٤ - سعيه لجعل سورية مرتعا لحزبه وحشوا الاذئاب في الوظائف ، وتجنبي الفكرة الحزبية الضيقة التي ترمي الى تحقيق المكاسب للمنتسبين .

٥ - تمسكه بزمام الامور وحده ، هو وحزبه ، وامراري على اشراك جميع الفئات معي في تحمل مسؤولية الحكم وابعائه .

٦ - غدره بمن يترافق معه مؤقتا للوصول الى هدفه ، واخلاصي لمن يتعاون معي وتمسكي به .

٧ - تلاعبه في السياسة الخارجية وجعل كل دولة اجنبية

انفصاليتي وانفصالية البيط

تظنّه معها ، وصراحتي بصداقة من يصادق بلادي وجهري بتلك الصداقة .

٨ - ابعاده النظام الديموقراطي والعمل على تجنب الانتخابات النيابية اخوفه من الفشل فيها ، واصراري دائما على تطبيق الدستور في ظل الديموقراطية والحرية وسعبي لاجراء انتخابات نيابية في اسرع ما يمكن ، مع العلم بانني اعلنت اني لن اشرح نفسي لها ، ليس لانني اخشى الفشل ، فهو مضمون والله الحمد ، لكن لرغبتني في العناية بصحتي اولا، ولافساح المجال امام الجيل الصاعد في حمل المسؤوليات والاعباء .

وقد يجوز ان اكون غير حائز جميع المؤهلات للدفاع عن مركزي عندما اكون على رأس الحكم ، وقد يجوز ان يثمر الكذب والتلوي اكثر مما تثر الصراحة والتمسك بالصراف المستقيم ، وقد يجوز ان اكون مخطئا في معالجاتي مواقف اخصامي باللين والمسامحة والسمي لردهم عن غيهم بالاتناع لا بوسائل القهر والاجبار ، وقد يجوز ان يكون خلقي مسالما لا محاربا وخطة سيرتي في السياسة مضرة بي من حيث لا تطول ايامي في الحكم - قد يكون هذا كله ، الا انني لست بالتهالك على الوظيفة العامة . فانا احرض خدماتي واختباراتي وامكانياتي ، فاذا دعاني الشعب السى تمثله مثلته ، واذا دعاني رفاتي الى حمل اعباء الوزارة او مسؤوليات رئاستها لببت الدعوة ، واذا فضل مجلس النواب غيري لترؤس الجمهورية فلا اعتب ولا اغضب ولا احزن ، بل اظل مستعدا للتعاون مع من ارى ان ضرورات الزمن تقضي بالتعاون معهم .

مقد رشحت نفسي مرتين لرئاسة الجمهورية بناء على الحاج اصدقائي السياسيين وغير السياسيين ، ففشلت في المرتين . لكن ذلك لم يحل دون العودة الى التعاون مع من وقفوا سدا دون نجاحي . وهكذا قبلت ان اكون وزيرا بدون وزارة في حكومة صبري المسلي في ١٩٥٧ ، وصانحت اليد التي مدها لي اكرتية النواب في ١٩٦٢ ، وكلهم من حال دون انتخابي رئيسا للجمهورية في العام السابق، مكتفيا منهم بالاعلان عن ندمهم على ترجيحهم القدسي علي . واني ، على اي حال ، مجبول على طباعي ، فلم يعدل منها الزمن سوى روح الاندفاع الذي خف عندي مع تقادم السنين وتكاثر التجارب ، وحل محله شعور كنت استغربه على لسان استاذي فارس الخوري وهو : « كل شيء يبصر ، هيك وهيك . لا يوجد

شيء ما بيمصر » . واذكر اننا عندما كنا معتقلين في السجن العسكري في المزة ، عقب انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، كانت هذه النظرية مدار التندر بيننا ، هي ومثيلاتها من النظريات الانانية مثل: الطريق الملتوي اتصر الطرق للوصول ، او الامراط في الحمية والغيرة جنون مطبق . وكان اكثرنا تحمسا لهذه الاقوال رفقنا رشيد الدترم . وكنا نضحك ونرفه عن انفسنا المقبوضة ضمن جدران زنزانتنا .

احسب انني اوضحت بالقدر الكافي ما كان من امر «الوحدة» قبل ان انتقل الى ذكر عوامل وملابسات كان لها شأن في انقلاب ٨ آذار الذي اسمي بالثورة الوحدوية الاشتراكية . ويقول اطباء ان الجسم الضعيف يخلق الامراض ، وهم يقصدون ان جرائم الامراض التي تدخل جسمنا يوميا لا تجد لنفسها مرتما خصباً تتكاثر فيه وتصب اذاها الا اذا كانت مقاومة الجسم ضعيفة ، او بالاحرى اذا كانت حجيرات الجسم غير متناسكة للقضاء على الدخيل . واثباتنا لهذه النظرية اتقول بان كيان الجمهورية العربية السورية لا يمكن الاحتفاظ به الا اذا كانت العناصر الحاكمة يدا واحدة ، لا لمرقة ببناها ولا خصام . واني اعتقد ان انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ما كان ليكتب له النجاح لو ابتعد اولو الامر عن الكيد بعضهم ببعض ، والتآمر بعضهم على بعض . وهذه العناصر التي اعنيها هي : (١) الجيش (٢) القوات المدنية . واتصد بالقوات المدنية الاحزاب والجماعات . فاذا رجعنا الى ٢٨ ايلول ١٩٦١ نجد ان الاخوان المسلمين رفضوا ان يلبيوا الدعوة الى الاجتماع بدار احمد الشراياتي ، حيث كان جميع العاملين في الحقل السياسي مجتمعين ، بمن فيهم صلاح البيطار . ومن هنا نشأت الشكوك في موقف هؤلاء الجماعة من الانتفاضة ، وازدادت يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ عندما اوقف جميع السياسيين على اختلاف ميولهم ما عدا الاخوان المسلمين . وكانت التساؤلات تترى عن سكوتهم المطبق تجاه عبد الناصر ورفض زميئهم عصام العطار الادلاء باي تصريح واضح في موضوع الوحدة . وانتهت هذه الريب كلها الى اليقين من تأييدهم عبد الناصر ، عندما ابرق العطار الى عبد الناصر برقية تأييد ، وذلك غداة انقلاب ٨/٣/١٩٦٣ . وهكذا اثبتت الايام ما كان يؤكد الحوراني ، وهو انهم مفهمسون بالناصرية . واني ، بعد ان زالت شكوكي نهائيا اثر موقفهم الاخير ، ارى ان التفسير المعقول هو انه هم في الحقيقة لا ناصريون ولا وحدويون بقدر ما هم انانيون طامعون في الحكم في

سورية . ولا بد من القول بأن عصام العطار لم يرم من وراء حركاته والتواءاته الا الى تزعم سورية واقامة حكم « اخواني » . ولعل عبد الناصر ورطه وخدعه بوعدده بأنه سيطلق له ولجماعته عنان السلطة والزعامة ، كما حاول ان يـورط ويخدع الاستاذ مكي الكتاني . اما تشبث الاخوان بابماد حكومة بشير العظمة وبالانضمام اليها ، فما كان حسب اعتقادي الا لانهم كانوا يجزمون بأن بشير العظمة وبعض وزرائه ، كالكحالة والخوري واحمد عبد الكريم ، ميالون الى الشيوعية اذا لم يكونوا منتسبين فعلا اليها ، وبأنهم في خططهم يرمون الى توسيع نفوذ الحزب الشيوعي في سورية .

وهم ينفكرون على سبيل المثال أن وزارة العظمة سمحت لجرائد تنطق باسم الشيوعيين او تهيل اليهم بالصدور ، وبذلت لهم العطايا وتركت مقالاتهم المتطرفة تنشر دون رقابة . ولسنا في صدد وزن المقدار الشيوعي في عواطف العظمة ووزرائه ، وليس لنا ان نتدخل فيما يمتدونه ، لكننا اوردنا هذا العايل كسبب من اسباب نقمة الاخوان على وزارة العظمة . ولربما ارادوا قيام حكومة جديدة يشتركون فيها وتكون اقل من الاولى سكوتنا عن الشيوعيين او هي تعمل بايحاء الوزراء « الاخوان » على الوقوف في وجوههم .

وعلى اي حال ، وبهما كان السبب في اهتمام الاخوان بتأليف حكومة جديدة يشترك فيها الاشتراكيون ، فان الخلاف الوحيد الذي قام بين الفريقين واستمر مدة طويلة وانتهى بانسحاب الاشتراكيين والنفوري من الوزارة ، كان منشأه ، على حسب قولهم ، أن الاخوان المسلمين مؤيدون للوحدة مع عبد الناصر . وهم يسوتون على ذلك دليلا ، هو موقف الطلاب المنتسبين للاخوان من الاشتراكيين في المنازعات التي قامت في الجامعة السورية والتزامهم جانب الوجوديين ضد الفئات التي يشتركون معها في الوزارة .

وكنت اذا اجتمعت الى عصام العطار اتسم لي بالله وبملائكته وكتبه انه يكره عبد الناصر كما يكره ابليس . وكان يؤكد لي ان اسوا مصر يحل بسورية هو ان تقع مرة ثانية بين يديه !

هذه كانت اقواله ، ليس امامي فحسب ، بل امام الكثيرين ومنهم الوزراء الاخوان واكرم الحوراني . لكنه كان اذا طلبنا منه اعلان جزء من اقواله على الملأ ، قابلنا بابتسامته الناعمة واطبق شفطه ساكتا .

ولو اقتصر الامر على السكوت ، لمان وسهل نوعا ، ولما كنا

الملل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتى

نستحق غير تهمة البله وقلة الادراك امام حوادث تدبير العطار بالوجودية النشطة ، او على الاقل ، بالضعف والجبن امام الفاصرية واتباعها المنتسبين للاخوان المسلمين والمحيطين به كالسوار بالمعصم .

وقد بذل العطار جهده لادخال الصيرفي وزيرا في الحكومة ، سواء قبل تاليفها او عند خلو وزارة العمل باستقالة منصور الاطرش . والصيرفي هذا نصري منذ اختاره عبد الناصر للاتحاد القومي . وقد اجتمع في الجزائر الى عبد الحميد السراج وبدا منذ عودته يبيت روح الفتنة بين المعلمين ، يشاركه في ذلك عصام العطار . ولم يترك العطار وسيلة ولا بابا لم يطرقه لحمل الحكومة على الخضوع امام مطالب النقابة . فهل كان بذلك يقصد استرضاء هذا العدد الكبير من ذوي الاثر في الانتخابات ، او انه كان احد العناصر التي خصص لها دور معين في المخطط الناصري لاسقاط الحكم في سورية ؟

هذا ما اترك كسفه لمستقبل الايام . لكن لا بد لي من التصريح بان النزاع الذي دب بين البيطار وجماعته وطلابه من جهة ، وبين الحوراني وجماعته وطلابه من جهة اخرى ، كان وليد اختلاف وجهة النظر في الناصرية . وهو اختلاف له النصيب الكبير في تطور الامور ، بحيث ادت الى انسحاب الفريقين من الوزارة . وبذلك تزعزع الحكم وانفسح المجال امام الانقلاب . ولا يسعني ان انسى الدور الخبيث الذي لعبه وزير التربية رشاد برمدا . وقد ذكرت تفصيله فيما سبق .

واذا تركنا جانبا الخلاف بين الاخوان والاشتراكيين في قضية المعلمين ، فثمة امر آخر تجلى فيه بعد هذين الفريقين ، بعضهما عن بعض ، وتاكيد صعوبة التوفيق بينهما . وهذا الامر هو انه ، عقب اعتذار منصور الاطرش عن تسلم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم الحاحنا ، رئيس الجمهورية وانا ، اصدرنا مرسوما عهدنا به الى عبد الحليم قدور ، وزير الاعلام ، بوكالة وزارة العمل ، رئيسا لخيار وزيرا اصيلا لها . وهنا بدأت المشاحنات . للاشتراكيون بطالبون بوزير اصيل من جماعتهم ، معتبرين ان من حقهم التساوي في عدد الوزراء مع الاخوان المسلمين المواليين لهم . اما العطار فكان يطالب بوزير جديد ، بالاضافة الى الخطيب والطويل ، اذ كان لا يعتبر مظهر العظمة من جماعته . ومع ان

الطرفين كانا على غير حق ، اذ ان الاطرش اخذ كمنصر بعثي ، وان العظمة اخذ كمضو في جماعة التمدن الاسلامي ، ومع ان بديل منصور الاطرش يقتضي في الواقع ان يكون بعثيا مثلثه ، ومع ان المطالبة بوزير اخواني جديد يزيل التوازن المبتغى ، فقد حرصت مع رئيس الجمهورية وبناء على توصية القائد العام ان لا تزيد في الوزارة عدد من لا يعتبر تقدما . وكان الحوراني يقدم لي اسما من يقترحهم لوزارة العمل ، ممن لم يكن مقبولا توزيعهم ، مثل عبد الفتاح زلط او حافظ الجمالي ، وذلك علاوة على الاسمين اللذين استبعدتهما عند تأليف الوزارة ، وهما احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، حتى لا نوحش من يتكهرب من الشيوعية .

وهكذا استمرت مسألة املاء منصب وزارة العمل شغلي الشاغل طول عهد الوزارة ومع ان الامر كان يمكن ان يسوى على اسس ابقاء قدور وكيلها ، غير انه ظل يبعث الي باستقالته منها ويتمنع احيانا من توقيع معاملاتها . وكنت استرضيه يوما واهمله يوما ، معتمدا على الزمن في حل مشاكل يعثر حلها فوراً .

وقال لي ذات مرة ناظم القدسي : « لم لا تعين جورج الخوري وزير الصناعة وزيرا للعمل ؟ » فقلت : « لا بأس . » واستدعيت الرجل وبناحته ، فسأل ما اذا كان سيقتي جامعا الوزارتين . فاجبته : « لا . فحبلها ثقيل . » فأخذ يتردد ، لكنه في النهاية سكنت ولاح لي انه قبل .

فعمدت فورا الى اعداد مرسوم بنقله الى العمل وتعيين الكلاس وزيرا للصناعة بالاضافة الى المالية . وارسلت المشروع الى رئيس الجمهورية . ولشد ما استغربت تأخر اعادته الى موقعا منه . ولما سألته قال : « يجب ان نحصل على موافقة الخوري خطيا . » فاجبته : « لا . فنحن لم نخرجه من الوزارة ، بل نقلناه من دائرة الى دائرة اخرى . » فتردد الرئيس . واذ بأمين الفجر العام ، الميداني ، يدخل فجأة ويقول بان السيد جورج خوري هتف له قائلا انه ، اذا صدر مرسوم بنقله الى وزارة العمل ، فهو يعتبر اشتراكه في الوزارة منتهيا ويذهب الى بيته . فسالت الميداني : « وكيف عرف ان المرسوم سيصدر الساعة ؟ » فتلثم . وهكذا توقف الرئيس عن التوقيع . وقلت في نفسي : انها مرتبة ومهياة باحكام . فوزارة الصناعة تشرف على مؤسسة البترول ، والكلاس المقترح تسليمه تلك الوزارة كان له موقف ضد شركة شل التي

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتي

تتبادل معها المؤسسة البنزين والمازوت ، بحيث لا يعود علينا ثمن تنكة البنزين (٢٠ ليقرا) بأكثر من خمسة غروش ، كما صرح الكلاس على صفحات الجرائد واقترح فسخ العقد معها . فشرية شل وغيرها من الشركات التي تشتغل بالنفط ، مرورا او بيما او شراء او استخراجا ، لا ترضى بالكلاس الاشترائي التقدمي مشرما عليها .

فهرس الاعسلام

١

- ابراهيم باشا ، نهاد : ٢٤٤ ، ٣٠٥ ، ٢٢٢
ابو ريثة ، عمر : ٣٢٠ ، ٢٧٠
اتاسي ، جمال : ٤٠٤
الاتاسي ، عدنان : ٣٢ ، ٢٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٤١
الاتاسي ، فيضي : ٣٢ ، ٩٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩
الاتاسي ، لؤي : ٢٨٦
الاتاسي ، هاشم : ٣٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ١٤٢
احمد ، الامام : ٨٥
احمد ، الملك : ٤١٥
الادريس : ٢٩٤
ارسلان ، شكيب : ١٠٥
ارسلان ، عادل : ١٢٨
ارسلان ، مجيد : ٣١١
ارسلان ، منيف : ٢٤٤
الارمنازي ، نجيب : ٢٠٢ ، ٢٠٣
استينو ، كمال رمزي : ١٥٣
اسماعيل ، احمد : ٣١٣ ، ٤٣٠
اسماعيل ، زياد : ٢٦٨
اسماعيل ، نديم : ٣٠٢
الاطرش ، حسن : ٩٢ ، ١١٥ ، ٢٨٧
الاطرش ، سلطان : ٢٢٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣١
الاطرش ، منصور : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٤٠٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤
الانفتي ، جمال الدين : ٧٧
الياس ، روبير : ٣٠٥ ، ٢٩٠
اليان ، ميخائيل : ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١١٦

امجن ، مصطفي : ٣٦ ، ٤٢٨
الاطاكي ، شاكرا : ٢٢٦
ابدين ، انطوني : ٨٢ ، ١٧٦ ، ٤١٥
ايزنهاور ، دوايت : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٤١٥
ايفونو ، صصت : ٤٠٠
الايبوي ، علي : ٤٧

ب

البارودي ، نضري : ١٩
البارودي ، مصطفي : ٤٢٠
البدر ، الامام : ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٤١٥
بدوي الجبل : ٣٥ ، ١١٥
البرازي ، حسني : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٩١
البرازي ، محسن : ٨٩ ، ٢١٠
البرقاوي : ٢١٥
بركات ، عوض : ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩
البرازي ، نجيب : ٣٢
برمدا ، رشاد : ٢٣٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣
البيزري ، حليف : ٣٦ ، ٤٢ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٩٧ ، ١٧٦
بمسارك : ٤٢٣
بشور ، رايق : ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥
البيتقادي ، عبد اللطيف : ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ٢٨٣ ، ٤٠١
بكداس ، خالد : ٣٦ ، ٤٨ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٣٨٧
البكري ، نسيب : ٢٣٠
بلاك : ١٠١
بن بركة ، المهدي : ٢٩٤
بن بيلا : ٢٩٤ ، ٤٢٣
بن الحسين ، علي : ٥٦ ، ٥٧
بن الحسين ، فيصل : ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٨٠
بن حده : ٤١٥ ، ٤٢٤

بن صالح ، يوسف : ٢٦٤ ، ٢٧٠
 بن طلال ، الحسين : ١٢ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ١١٠ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،
 ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٤١٥
 بن علي ، حسين : ٥٦ ، ٨٠
 بن غوريون : ٢٤٥
 بهلوي ، رضا : ٥٧
 بو حرد ، جميلة : ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٤٢٢
 بورقيبة ، الحبيب : ١٧٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ ، ٤١٥
 بوظو ، علي : ٢٢٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٣٠
 بولمانين : ١٤ ، ١٥ ، ٢٣ ، ١٦٢
 بنيش : ١٧٥
 البيضاوي : ٣٦٦
 البيطار ، صلاح الدين : ١٠ ، ٤٠ ، ٦٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ،
 ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ،
 ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٠٧ ،
 ٣١٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٤ ، ٣٨٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ،
 ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٢
 بينه ، انطوان : ٣٨٨
 بينو : ١٧٦

ت

تغلا ، غليلب : ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤١٢ ، ٤١٦
 التل ، عبد الغافر : ٨٨
 تلاوي ، سميد : ٢٦٨
 تيتو ، جوزف : ١٠ ، ١٠١ ، ١١١

ث

ثورة ١٤ رمضان : ٣٦٧ ، ٤٣٥
 ثورة ٨ آذار : ٣٦٤
 ثورة جبل الدروز ١٩٢٥ : ٦٠
 الثورة الجزائرية : ٨٢
 ثورة العراق : ٣٠٦ ، ٣٨١
 ثورة مصدق : ٣٩٣
 ثورة اليمن : ٣٦٥

ج

الجابري ، احسان : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٦٠

الجابري ، سعد الله : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٤١١
 الجابري ، شكيب : ٤٢٠
 الجابري ، علاء الدس : ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٤٠٨
 الجابري ، مجد الدين : ٩٢ ، ٩٦
 جامعة الدول العربية : ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٦
 جبارة ، حسن : ١٧٦
 جبري ، رشاد : ٨٧ ، ٩٦ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٤٠٧
 الجراح ، محمد : ٤٣٨
 جسومة ، عبد الله : ٢٤٤ ، ٣١٣
 الحلاذ ، عرفات : ٢٠١ ، ٢٠٨
 الجمالي ، حافظ : ٤٤٤
 الجمالي ، فاضل : ١٧٥
 الحميل ، بنار : ٢٠٦ ، ٢٨٢ ، ٢٥١ ، ٢٦١ ، ٤١٥
 جنبلاط ، كمال : ٢٨٢ ، ٢٩٤ ، ٤١٣
 الجندلي ، فرحان : ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٤٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥
 جنيدان ، علي : ٢٤٤
 حورح ، لويد : ٥٩
 جوكوف : ١٣ ، ٢٣
 هونستون : ٣١٨ ، ٣١٩

ح

حاتم ، انور : ١٠ ، ٢٦٠
 حاتم ، عبد القادر : ٧٢
 الحافظ ، امين : ٢٤٨
 الحريري ، زياد : ٣٠٧ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧
 الحسامي ، حويد : ٢٩١
 الحسامي ، رامب : ٢٥٦ ، ٣١٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠
 الحسن الثاني : ٢٩٤ ، ٣٧٤ ، ٤١٥
 حسن ، كمال الدين : ١٥٣
 حسن ، منصور : ٢٤٤
 الحسيني ، امين : ١٦٠
 الحفار ، لطفي : ٣٢ ، ٣٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٢٣
 الحكيم ، حسن : ٢١٠ ، ٢٩٧
 الحكم ، نزيه : ٢٤٧
 حلف الاطلسي : ٣٩٣
 حلف بغداد : ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ،

الدالاتي ، عصام : ٤٧
 دالاس : ١٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٤٤
 الداودي ، اديب : ٢٩٢ ، ٤١٣
 الحقر ، رشيد : ٤٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٤٤١
 الغليل السوري : ٧٢
 فنعش ، عبد الكريم : ٢٦٨ ، ٢٨١
 الفعشي : ٤٢٠
 الفندل ، نهد : ٢٢٧
 دهيان ، مؤاد : ٢٢٠
 الدواليبي ، محطلي : ٣١١
 الدواليبي ، معروف : ٦٦ ، ٩١ ، ١٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٤٠٨ ، ٤٢٠
 الفوماني ، احمد اسماعيل : ٢٤٤
 دياب ، محمود : ٣٠٢
 الديري ، اكرم : ٢٩٣ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٩
 ديشول ، شارل : ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٤١٥
 دي موريل ، كولف : ٢٥٨

ج

الرزاق ، رياض عبد الله : ٢٤٤
 الرمامي : ٢٧٢ ، ٤٠٤
 رضوان ، نقعي : ١٥٢
 رفعت ، كمال : ١٨٥ ، ٤٢٢
 رمضان ، شمر : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩
 رياض ، محمود : ٤١ ، ٤٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٢ ،
 ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨
 الرمس ، هاني : ١٢١

ز

زاهدي ، الجنرال : ٥٧
 الزرقا ، مصطفى : ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩
 زيدان ، رفعت : ٢٢٤
 الزعيم ، حسني : ٢٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١١٥

١١٧ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦١ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٧٦ ،
٤١٠ ، ٤٠٠

الزعيم ، سعيد : ٢٢٢

زلط ، عبد الفتاح : ٤٤٤

زمرية ، ليون : ٣٥ ، ٢٢٩ ، ٢٨٠ ، ٢٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨

زهر الدين ، عبد الكريم : ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،
٢٩٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٧

س

السادات ، انور : ١٠٤ ، ١٥٢

سالم ، صلاح : ٤٧ ، ١١٥ ، ١٦٢

السامرائي ، المقيد : ٩٢

السياسي ، هاني : ٣٢ ، ١٢١ ، ١٦٢ ، ١٧٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٤٠٥

٤٤٤

ستالين : ٤٩

المراج ، عبد الحميد : ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ،

١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٧ ، ٢٨٦ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ،

٤٤٣ ، ٤٤٢

مساعدة ، انطون : ٤٨ ، ٥٥

مسعود ، مسعود بن عبد العزيز : ١٢ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،

٢٩٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤١٥

مسعود ، عبد العزيز : ٥٧ ، ٨٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠

مسعود ، فيصل بن عبد العزيز : ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٧٥ ، ٣٦٤ ، ٤١٥

المسيح ، ثوري : ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٠ ،

١١٦ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ٢٢٤ ، ٢٦٢ ، ٤١٤

مسعود ، احمد : ٢٩٣ ، ٤٢٨

المنال : ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩

سلام ، صائب : ٢٩٤ ، ٣٥٥

سلطان ، عمري : ٣٦٦ ، ٤٣٥

السيان ، مطيع : ٣٠٢ ، ٣١١

سوكارتو : ١٠١

سولود : ١٤ ، ١٩

السيد ، جلا : ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧

السيوي ، نعموم : ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨

تس

- الشامي ، حسين : ١٥٣
 شان كاي شيك : ٢٦٦
 شاويش ، زهير : ٢٢١
 الشرياتي ، احمد : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٨١
 الشريجي ، مظهر : ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٤٢٣
 شركة اراكو : ٢٧٧
 شركة التابلين : ٨٨
 شركة سينس : ٢١
 شركة شل : ٤٤٤
 شركة كونكورديا : ١٢
 شركة نط العراق : ٢٧٧
 شركة نط الكويت : ٢٧٧
 شعير ، شوكت : ١٤ ، ١٦٢ ، ٢١٠
 شلوهوب ، جورج : ١٢١ ، ٢٢١
 شياط ، جميل : ٢٠٢
 شمعون ، كميل : ٥٥ ، ٥٦ ، ١١٠ ، ١٧٥ ، ٢٨٢ ، ٤١٥
 شهاب ، نواز : ٥٥ ، ٨٥ ، ٢٦٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦
 شوبندر ، عبد الرحمن : ٢٣٠
 الصواف ، محمد : ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨
 شو آن لاي : ١٠١ ، ٢٢١
 شوقي ، احمد : ٢٣٠
 الشيشكلي ، اديب : ٢٤ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ،
 ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٧٦ ، ٤٠١ ، ٤١٠

هس

- صباغ ، العميد : ٢١١
 صبري ، رشاد : ٢٢١
 صبري ، علي : ١٥٣
 صفناوي ، حنين : ٢٢١ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
 الصلح ، : ، يافز : ٢٨ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ١٠٥
 الصلح ، سامي : ١٧٥ ، ٤١٥
 الصلح ، كاظم : ٢٥٩
 صليبيا ، جميل : ٤٠٥
 الصواف ، حسن : ٢١٧ ، ٢١٨

سوفيان ، سامي : ٤٢٧
الصوفي ، اكرم : ٢٩٣ ، ٤٢٤
الصريفي ، نجيب : ٢٢٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢

ط

الطرابلسي ، مزت : ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٥
طراف ، نور الدين : ١٥٣
الطرزي ، صلاح : ٩٧ ، ٣٢٠
الطويل ، نبيل : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٤٤٢

ع

هايدين ، محمد : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠
المائل ، مؤاد : ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٣٠٢
حارف ، عبد السلام : ٥٥ ، ١٥٨
حامر ، عبد الحكيم : ١٢٢ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢١٧
مباد ، هزيب : ١٧٤ ، ١٧٥
مباس ، فريحات : ٤٢٤
عبد الحق ، سليم : ٣٢٩
الملك عبد الله : ٨٤ ، ٤١٠
عبد الاله ، الوصي : ٥٥ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٦ ، ١٥٧ ، ٤١٠ ،
٤١٤ ، ٤١٥
عبد الدائم ، عبد الله : ٤١٩
عبد القادر ، طلعت : ٢٤٤
عبد الكريم ، احمد : ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٨٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤
عبد الكريم ، هزيب : ٣٠٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠
عبد الناصر ، جمال : ٢٩ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ،
٨٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ،
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ،
٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣

المنظم ، مظهر : ٣٠٥ ، ٣٤٣ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤

العظيم ، نائلة : ٣٧٠

العنقة ، بشير : ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧ ، ٣٥٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢

المطعة ، عادل : ٩٠

المطعة ، نبيه : ٣٢٧ ، ٣٢٧

عفلق ، ميشال : ٣٦ ، ٩٠ ، ١٦٨ ، ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩

عقيل ، صالح : ١٥٣ ، ١٧٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦

عقيل ، عدنان : ٢٩٩

المودة الله ، طعمة : ٣٢٧

غ

غالب ، عبد الحميد : ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٥٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٤

غانم ، وهيب : ٤٠٥

الغزي ، سعيد : ٦٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨

الغسيري : ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٤٣٣

غلوب ، باشا : ٣٩٣

غورو ، الجنرال : ٨٠

غني موله : ١٧٦ ، ٢٥٦

ف

فاروق : ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩

فاضل ، طاهر الحاج : ٢٤٤

الفتح ، عبد الصمد : ٤٠٥

الفر ، جمال : ١٣ ، ٢٢ ، ٣٥٣ ، ٤١٢

فرانكو : ٢٧٦

فريجة ، سعيد : ٢٨٣ ، ٤٣٧

فوزي ، محمود : ١٥٣

فياض ، عبد الكريم : ٤٠٥

ق

قاسم ، عبد الكريم : ٥٥ ، ٨٥ ، ١٥٨ ، ١٧٥ ، ٢٩٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤

٣٧٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧

القاسم ، نهاد : ٤٠٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨
 الفياني ، بكري : ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢٦٨ ، ٢٠٢
 القسسي ، ناظم : ٢٢ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٧٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥
 ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨
 ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١
 ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠
 ٣٤١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٤٠٤
 ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٨

٤٢٠ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٤
 قدور ، عبد الحليم : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٤٤٢
 القطيني : ٤٢٤

قنبر ، احمد : ٩٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩
 القوطي ، شكري : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٨٤ ، ٨٦
 ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧
 ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣
 ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠
 ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥
 ٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٢٩١ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٤

القولبي ، عدنان : ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩
 القولبي ، حكيم : ٢٩٢

ك

كاترو : ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٤١٠
 كارتو ميسلون : ٨٠
 كاسترو : ٢٢٩ ، ٢٧٨ ، ٢٢١
 كامل ، احمد علي : ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠
 كجاجة ، ساسي : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦
 ككاني ، ارنسيس : ٤٢٦
 الككاني ، مكى : ١٩٦ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، ٤٤٢
 كحالة ، حبيب : ٢٥
 كحالة ، صبيح : ٣٠٥ ، ٤٠٢
 كحالة ، نور الدين : ٢٧٤ ، ٤٤٢
 كرامي ، رشيد : ٥٥ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧
 كرامي ، عبد الحميد : ٨٤
 الكزبري ، حيدر : ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٥٦ ، ٤٢٥

الكبري ، مامون : ١٣٦ ، ١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
٢٠٨ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
٣٥٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ .

الكلاس ، خليل : ٩٦ ، ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٤ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ،
٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ،
٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

كليبصو : ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٠ ،
كوراتي ، اسعد : ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٤٠٤ ،
كوزمين : ١٣ .

كوسيفين : ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ،
الكيبيا ، رشدي : ٣٢ ، ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
١١٨ ، ١٦١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٤٠٥ ،
٤١٠ ، ٤١١ .

الكبالي ، رشيد : ٥٥ ،
الكبالي ، عبد الرحمن : ٣٣ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٣٦ ، ١٣٦ ،
الكبالي ، فاخر : ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١١٧ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٣ ،
الكلاني : ١٥٨ ،
كبيدي ، جون : ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥١ ، ٣٨٥ ، ٤١٥ .

ل

لطف الله ، بيشيل : ١٠٥ ،
اللوزي ، سليم : ٤٢٧ ،
لبنين : ٤٩ .

م

ماك ارثر : ٢٧٦ ،
ماكهاون : ٥٦ ، ٨٠ ،
مالك ، شارل : ٤١٥ ،
المالكي ، عدنان : ٤٨ ،
مبارك ، محمد : ٤٠٥ ،
مبارك ، موسى : ١٧٠ ، ٢٥٧ ،
مبدا ايزنهاور : ١٧ ،
المجالي ، مزاع : ٢٩٢ .

الحاسني ، اسعد : ١٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧
٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١
٢٩٢ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

الملك محمد الخامس : ٢٧٢ ، ٤١٥

محي الدين ، زكريا : ١٥٢

مدحت ، باشا : ١٦٢

مردم ، جميل : ٢٩ ، ٨٧ ، ١٥٩ ، ٢٢٢

مرعشي ، سعد الله : ٤٠٥

مرقص ، عادل : ٢٤٤

مرقص ، عبد : ٢٤٤

مشروع جونستون : ٢٢٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦

المشوق ، عبد الله ، ٤٢٧

مصدق : ٥٧ ، ٤٠٠

معاهدة الدفاع المشترك : ٢٧٩

معاهدة سايكس - بيكو : ٥٩ ، ٨٠

مكيلان ، هارولد : ٢٧٨ ، ٤١٥

الملقي ، رثيف : ١٢١

منديس ، عدنان : ٤٠٠ ، ٤١٥

موبوتو : ٢٩٩

مؤتمر أفغان : ٢٥٧

مؤتمر باتدونغ : ٢٥ ، ٢١٥ ، ٤٠٢

مؤتمر شنورا : ٢٩٦ ، ٢٧١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩

موسوليني : ٢٢٨

المؤيد ، نزيه : ٢٢٠

ميثاق التجمع القومي (سوريا ١٩٥٦) : ٤٠ ، ٤٢

الميداني ، رياض : ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٤٤٤

ن

نجار ، الياس : ٢٠٢

نحاس ، باشا : ٨٢

النحلاوي ، مائق : ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٤٠٤

النص ، مزت : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٧

نظام الدين ، توفيق : ٩ ، ١٢ ، ١١٩

النفوري ، أمين : ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٠

٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

٢٢٠ ، ٤١٩ ، ٤١٤ ، ٤١٢ ، ٤٠٤ ، ٣٨٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٥
نهره ، جواهر لال : ١٠١ ، ٣٧٦
نيكيتين : ١٥ ، ١٩

هـ

المهادي ، دحام : ٢٢٧ ، ٢٦٥
مطر ، ادونف : ١٣٧ ، ١٧٥ ، ٢٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٩٥ ، ٤٢٧
هرون ، اسعد : ٣٢ ، ٣٦ ، ١٥٣ ، ١٧٦ ، ٢١٠ ، ٤٠٤
هيرشولد : ١٠١
مناو : ٣٢٢
الهندي ، عبد الرحمن : ٢٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٤٠٤ ، ٤٢٨
الهندي ، هاني : ٤٢٧
هياسيلاسي : ٣٩٩

و

ويك : ١٧٦
الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) : ٧٠
وعد بلفور : ٥٦
ويسلنغ : ٤٢٧

ي

يحي ، الامام : ٨٤
يونس ، احمد الحاج : ١٠٣
اليونس ، عبد اللطيف : ٢٩٩

مطبعۃ الحریثیہ - بیروت

تلفون: ۳۲۰۱۱۰

طبعة ثالثة

بناء على الطلب المتكرر الملح من السادة القراء الكرام في الوطن العربي:
قررت ادارة الدار المتحدة للنشر والتوزيع في بيروت تلبية هذا الطلب
الكريم فأعدت طباعة مذكرات

المرحوم خالد بك العظم

- رئيس وزراء سوريا السابق -

التي صدرت عام ١٩٧٢.
لقد راعينا في هذه الطبعة الدقة المتناهية وحرصاً على ان تكون
كسابقاتها دقيق في نقل كل ما تضمنته هذه المذكرات.
اننا نرجو بهذا العمل ان نكون قد لبينا طلب القراء الاكارم وحققنا ما
يرغبون فيه.

الناشر